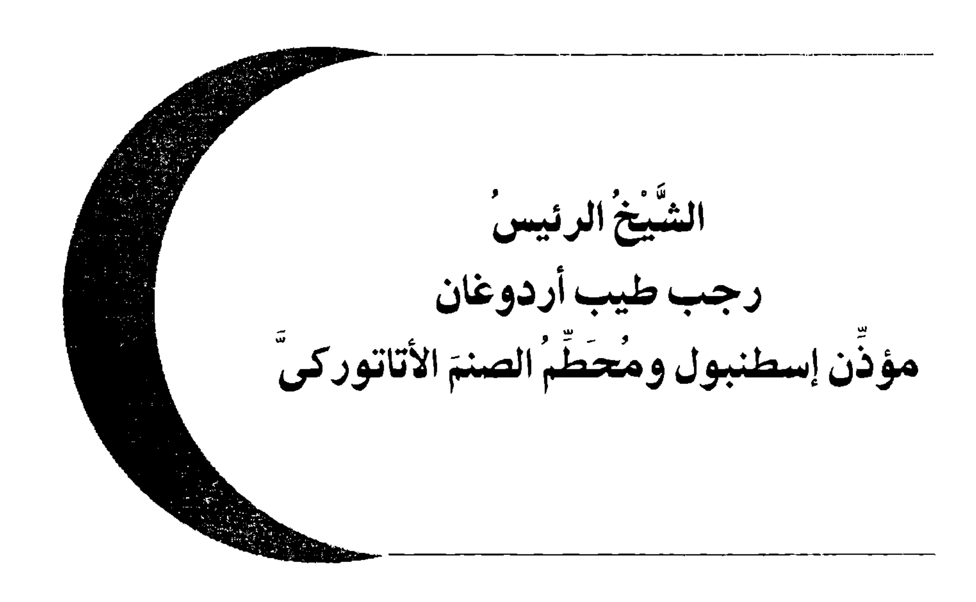

www.ibtesama.com/vb
الشيخ الرئيس
رَجَب طَيِّب أردوغَان
مؤذنُ إسطنبول ومحطِّم الصنمَ الأتاتوركيَّ
** معرفتي **
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة
دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة
شريف تغيان



الشَّيْخُ الرئيسُ
رجب طيب أردوغان
مؤذِّن إسطنبول ومُحَطِّمُ الصنمَ الأتاتوركيّ

اسم الكتاب: الشَّيْخ الرئيسُ رجب طيب أردوغان.. مؤذن إسطنبول ومُحَطِّمُ الصنم الأتاتوركيّ

اسم المؤلف : شريف سعد الدين تغيان

المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١١/١٩٥٧

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978-977-376-602-3

تطلب كافة منشوراتنا:

حلب: دار الكتاب العربي - الجميلية أمام مسرح نقابة الفنانين- ت: ٢٢٥٦٨٧٠

دمشق: مكتبة رياض العلبي - خلف البريد - ت: ٢٢٣٦٧٢٨

مكتبة النوري - أمام البريد - ت: ٢٢١٠٣١٤

مكتبة عالم المعرفة - جسر فيكتوريا - ت: ٢٢٢٨٢٢٢

مكتبة الفتال - فرع أول - ت: ٢٤٥٦٧٨٦

فرع ثاني - ت: ٢٢٢٢٣٧٣

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ٢٠١١



دمشق - القاهرة

سوريا - دمشق - الحجاز - شارع البارودي هاتف: ٢٢٣٥٤٠١ ص. ب ٣٤٨٢٥ فاكس: ٢٢٤٧٢٩٧

مصر - القاهرة - ٥٢ شارع عبد الخالق ثروت - شقة ١١ تلفاكس: ٢٣٩١٦١٢٢

لبنان - تلفاكس: ٤٣٤١٨٦ /٠٥ - تليفون: ٦٥٢٢٤١ /٠٣ - ص. ب ٣٠٤٣ الشويفات

darelkitab@yahoo.com - darelkitab-nassif@hotmail.com

عنوان الموقع: www.darketab.com - عنوان البريد الإليكتروني التابع للموقع: info@darketab.com

الشَّيْخُ الرئيسُ

رجب طيب أردوغان

مؤذِّن إسطنبول ومُحَطِّمُ الصنمَ الأتاتوركيَّ

دراسة شاملة عن واقع تركيا الآن والمقارنة بين عصورها المختلفة

شريف تغيان

الناشر

دار الكتاب العربي

دمشق - القاهرة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم.. ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾.. صدق الله العظيم – سورة آل عمران ١٠٤–

رجب طيب أردوغان.. رجل تركى متواضع نال من التعليم القليل، ولكنه أيضاً نال من الإيمان بالله –سبحانه وتعالى– الكثير والكثير، ومع هذا الإيمان الراسخ والمتغلغل فيه، ساعدته نشأته العصامية فى أن تكون الشجاعة والكرامة وقوة الإرادة معيناً يستزيد منه لمواصلة نجاحاته التى فاقت حدود توقع أقرب المقربين له، لذا يتساءل الناس باستغراب من أعطى هذا الرجل المتواضع العصامى كل هذه القوة والشجاعة، ليقف فى وجه الجميع بدءًا من الطاغوت العلمانى فى بلاده وآلته العسكرية الفتاكة، مروراً بمعاركه مع القضاء والمؤسسات العلمانية من أجل تأسيس حزبه «ذى الميول الإسلامية»، وصولاً لمواقفه الصارمة من الغطرسة الصهيونية.. كل هذه المواقف وأكثر دون خوف أو مهابة، وذلك لسبب بسيط وهو أنه يتمتع بنخوة الإسلام والشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء إلى أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. هذا ما يمنحه كل هذه الجرأة والمروءة ليوقف ويجمد كل أشكال التعاون السياسى والعسكرى مع إسرائيل الذى امتد لعقود؛ نصرة للأبرياء والضعفاء والمحاصرين فى قطاع غزة، ولينصر الإسلام المحاصر فى بلاده، مما جعل منه نجماً ساطعاً فى سماء الأمة الإسلامية.

وقد لجأ الكثيرون من الكتاب والمحللين السياسيين لتشبيه ظاهرة أو رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان بالعديد من الزعماء التاريخيين، حيث عقدوا مقارنات تاريخية لمواقف هؤلاء الزعماء، ومواقف أردوغان، فمنهم من شبهه بالسلطان عبد الحميد الثانى آخر سلاطين الإمبراطورية العثمانية ودولة الخلافة الإسلامية، وآخرون بالزعيم الخالد جمال عبد الناصر، ومنهم من توغل فى التاريخ لأبعد من ذلك وراح يقارنه بالسلطان محمد الفاتح، والقائد صلاح الدين الأيوبى، غير أن ظاهرة أردوغان، وهى ظاهرة تتخطى «السياسى» إلى «التاريخى»، لا يمكن فهمها، من الوجهة الفلسفية التاريخية، إلا بصفة كونها التقويم التاريخى والجدلى للتناقض بين

تركيا العثمانية وتركيا الكمالية، والذى فيه نرى تركيا تعود إلى الماضى، ولكن عودة مختلفة من حيث النوع والجوهر، فتركيا أردوغان، أو تركيا الثالثة (لا العثمانية ولا الأتاتوركية وبما يؤسس لتركيا ثالثة جديدة، تقوم على الجمع والتركيب والتأليف بين كل ما هو إيجابى وضرورى ومفيد فى العهدين المتناقضين تركيا العثمانية وتركيا الكمالية)، تعود إلى الفضاء العربى الإسلامى، محتفظة، فى الوقت نفسه، بكل ما هو جدير بالبقاء من عهدها الكمالى، كالديمقراطية والعلمانية والروح القومية.

كل الأضداد، التى عرفتها تركيا فى عهديها السابقين المتناقضين، أى فى عهدها العثمانى وعهدها الكمالى، نراها الآن، فى هذا التركيب الأردوغانى، وقد اعتدلت بعد تطرف، وكأنها فى صلح وتصالح، فهى، أى تركيا الثالثة، إسلامية، ولكن فى اعتدال، وهى علمانية، ولكن فى اعتدال، وهى قومية، ولكن فى اعتدال، وهى غربية أوروبية، ولكن فى اعتدال، وهى شرقية، ولكن فى اعتدال، ولقد عرف أردوغان (وهنا مكمن عبقريته السياسية بوجهيها الإستراتيجى والتكتيكى) كيف ينتزع الرايات، والأسلحة، من أيدى العسكر، وأشباههم من الأحزاب والقوى السياسية، مؤسسا لحكمه وقيادته قاعدة شعبية، كلما نمت واتسعت اضمحلت وتضاءلت، فى الوقت نفسه، وفى القدر نفسه، القاعدة الشعبية للكمالية، بوجهيها العسكرى والمدنى.

.. فها هى تركيا، دولة الخلافة الإسلامية العثمانية، يخرج منها الرجل الذى حول تركيا من «رجل أوروبا المريض» إلى «رجل العالَم المتعافى». وعلى نحو مثير. فلم تشهد تركيا تغييراً فى جوهر الهيكل السياسى والاجتماعى، فى مثل هذا العمق، الذى أحدثه أردوغان، منذ أيام مصطفى كمال، ويذهب كثير من الأتراك إلى أن البلاد لم تعرف بعدَ زعيمها التاريخى مصطفى كمال أتاتورك رجلاً مثله، وزاد آخرون بالتأكيد أن أردوغان استطاع دون أن يطلق رصاصة واحدة أو يقوم بانقلاب، أن يطيح بـ «صنم» أتاتورك، وينال من مؤسسة الجيش التركى الحارس الأمين والمدافع الأول عن مذهبه العلمانى المجلل بالقداسة!!

.. وعلى هذا فليس غريباً أن يأتى اليوم أردوغان وبعد ٨٧ عاماً من إعلان مصطفى كمال أتاتورك –وكان عمره وقتها لا يتجاوز ٤٢ عاماً– ولادة الجمهورية التركية ملغياً للخلافة العثمانية، أن يجىء أردوغان ليمهد ويقص شريط الجمهورية التركية الثانية.. هذا ليس مجرد استنتاج، ولكنه يمثل أحد أهم حقائق المشهد التركى، التى أدركها نفر غير قليل من الباحثين

والمعلقين، ممن لم يترددوا فى وصف الوضع الراهن بأنه بداية ميلاد للجمهورية التركية الثانية. وهو المعنى الذى عبر عنه بصيغة أخرى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حين قال: «إن تركيا أصبحت كطائرة على مدرج الإقلاع، ولن يقف أمامها شىء». والعبارة يمكن فهمها على أنها إعلان عن أن تركيا تشهد انطلاقة جديدة لا يستطيع العسكر إيقافها.

جمهورية «أردوغان».. فتية كاملة الصحة والبنيان.. الجمهورية التركية جديدة.. أو لنقل الجمهورية التركية الثانية فى ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (تاريخ إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية) وذلك على أيدى زعيم حزب العدالة والتنمية بل زعيم الشعب التركى الأوحد بعد أتاتورك (وهى الزعامة التى تؤكدها نتائج أربع استحقاقات انتخابية برلمانية ومحلية، واستفتاءين أولهما خاص بالرئاسة والآخر بالتعديلات الدستورية)، الداعم والمناصر الأول للأمة الإسلامية والعربية بعد مواقفه من قضاياهم وتعاطفه وإيمانه معها وصرامته وجديته فى التعامل مع الصهاينة، زعيم أخرج دولة من مخاضها سريعاً إلى النور دون أضرار تذكر، فآلام المخاض صارت فى ظله راحة وانتعاشا على شعبه، زعيم لم يخرج للعالم أو لشعبه ليعلن نفسه زعيماً أو قائداً عنوة أو تزويراً أو تدليساً سالباً من أمته أعز ما تملك.. كرامتها.. عزتها.. إيمانها، بل خرج بوليد أمته سالماً علياً آمناً، حافظاً لها كل ما فرط فيه السابقون، أعاد لها كرامة سيادتها الوطنية الداخلية من انتهاكات العسكر البشعة، وكرامة سيادتها الوطنية الخارجية من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية التى تصورت فى لحظة أنها صارت الآمر المطاع فى علاقاتها الدولية، فكانت تعامل تركيا كتابع ظل لها، ولكن أردوغان وقف أمام رغباتها عندما رفض ضرب العراق عام ٢٠٠٣، مانعاً مرور المقاتلات الأميركية عبر الأجواء التركية، ليغير بعدها من قواعد اللعبة السياسية فى التعاون معها، ليضمن السيادة والاستقلال لتركيا الفتية، زعيم يعمل على إعادة ما سلبه النظام العلمانى الأتاتوركى من الشعب التركى للشعب التركى مرة أخرى.. ودون أن يكبد أى تركى أقل خسارة، فأعاد النضارة لوجه تركيا، والحرية والعزة والكرامة لأمته، فصار أباً لوليد جديد.. وصار زعيماً لأمة تزخر بالزعماء.. فارسى لشعبه نظاماً جديداً.. لتتنحى الأتاتوركية جانباً ليحل محلها «الأردوغانية».

لقد قدم أردوغان صورة معاكسة كلياً، لتركيا الكمالية التى أدارت ظهرها للعالم العربى، حتى مجىء أردوغان، بعدما أخفق سلفه، الإسلامى الأول نجم الدين أربكان، فى تمتين موقع التيار فى السلطة. ويصل إسلاميو تركيا إلى الحكم، بل إلى الصلاة فى المساجد، وهم يضعون

ربطات عنق مزركشة، وخصوصاً باللون الأحمر. والظاهرة الأخرى أن الرؤساء العلمانيين «الأقوياء»، أخذوا تركيا إلى الحرب براً وبحراً، قبرص والعراق، وأخذها الإسلامى أردوغان إلى العقود والعهود السلمية فى كل مكان.

لا يكف الرجل الذى رفض أن يحلق شاربه، عن حفر صورة مختلفة لتركيا فى أذهان ذوى الذكريات المريرة. من الأرمن إلى اليونانيين إلى الأوروبيين. لقد طلب الذهاب إلى أوروبا واحداً من العائلة، لا ليرسل عسكره إلى هذه الضفة من الدانوب التى استحال عبورها. وها هو حاكم بلاد الأناضول وصاحب منابع النهرين (دجلة والفرات) وكأنه «صانع المطر». وسيط فى كل شىء، حتى تشكيل الحكومة اللبنانية. لكن المهمة التاريخية التى لا يصدّق أحد أنها أوكلت اليه، هى العمل على تحقيق الجلاء عن الجولان. ذلك حدث يصعب أن نستوعب أبعاده الحاضرة وتداعياته إذا ما تحقق فعلاً. ومفاد المسألة أن سورية سحبت القضية من الدول الكبرى، صديقة أو لا، وسلمتها إلى الجارة التى كانت لسنوات خلت تدفع جيوشها عبر الحدود أو تقطع مياهها عبر الأودية. هذا حقّاً رجل العالم الجديد، المؤذِّن الذى قدَّم للعالم صورة الإسلام ديناً لا دماء تتبناها «القاعدة» فى بغداد كل يوم.

لقد حققت تركيا فى عهد أردوغان الذى يستحق بكل جدارة جائزة نوبل للسلام فى العامين الأخيرين، الكثير من الإنجازات السياسية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية، فعلى صعيد السياسة الداخلية، نجحت تركيا أردوغان فى بناء أرضية اقتصادية صلبة من خلال خطط تنمية طموحة، وإصلاحات متميزة، جعلت تركيا تحتل الترتيب السابع عشر على قائمة تكتل دول العشرين التى تمثل أكبر اقتصاديات العالم، كما أننا لا يمكن ان ننسى الانفتاح الحكومى التركى على أكراد تركيا، وإقرار قانون محاكمة العسكر أمام المحاكم المدنية، ومنع محاكمة المدنيين أمام محاكم العسكرية وغيرها الكثير بالطبع.

أما على صعيد السياسة الخارجية التركية، وعلى سبيل المثال لا الحصر قد كانت المصالحة التاريخية مع أرمينيا والتى طوت صفحات من العداء الدموى من أكبر الإنجازات التركية، كذلك التوجه نحو العراق لبناء جسور من التواصل مع الجار الجنوبى المضطرب، وغيره من الدول العربية لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادى جنباً إلى جنب مع التعاون السياسى والأمنى، ولا يمكن أن ننسى كذلك احتفالات حلب بفتح الحدود التركية السورية أمام مواطنى البلدين دون أى

عوائق خلال شهر أكتوبر تشرين أول ٢٠٠٩، وإقامة منطقة حرة مشتركة بينهما، وإلغاء التنقل بجوازات السفر والاكتفاء بالبطاقة الشخصية.

المهم فى الأمر بأن السياسة التركية فى عهد حزب التنمية منذ العام ٢٠٠٢، وحتى العام ٢٠١٠، قد تحلت بقدر كبير من المسؤولية القومية والوطنية، والتزامها بالدستور، إلى أن العاطفة الدينية «الإسلامية» وأخلاقية الإنسان الحقيقى تجاه البشرية وقضاياها، قد كانت دائمة الحضور على طبيعتها وعلاقاتها الخارجية مع دول الجوار الإسلامى والعربى، وخصوصاً تجاه عدد من القضايا الدولية، كمسألة الرسوم التى أساءت إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وموقف أردوغان من الحفريات تحت المسجد الأقصى، وردة فعله تجاه معاناة الشعب الفلسطينى من الاعتداءات الصهيونية المتواصلة وخصوصاً فى قطاع غزة، مع توتر واضح فى كثير من الأحيان مع الطرف الآخر فى المعادلة السياسية فى المنطقة - أى - إسرائيل.

ولكن لماذا أردوغان تحديداً نجح فيما فشل فيه الكثيرون من القادة حيث جمع بين حب واحترام وإعزاز الجماهير فى مختلف دول العالم الإسلامى وتقدير واستحسان قادة نفس العالم، فى الوقت الذى كان طريق أردوغان للسلطة مليئاً بعقبات الديمقراطية العلمانية؟

والإجابة: إن الرجل كان مختلفاً، منذ نشأته الأولى ودراسته و«جهاده» لتأسيس حزبه الحالى العدالة والتنمية، حيث كان هذا ينبئ بالاختلاف عمن سبقوه فى حكم تركيا، وعمن قاموا بأدوار فى منطقة الشرق الأوسط، كما أنه منذ أن بدأ يحبو فى عالم السياسة لم يستح من إظهار أن لديه مشروعاً كبيراً لن يبنى به مجداً شخصياً بقدر ما سيعود بالنفع على تركيا، وقد كلفه ذلك السجن والتضييق والملاحقة، وعوضاً عن الاستسلام واصل الثبات على مواقفه..

.. وحتى نفهم كيف أعاد لنا الأتراك إنتاج وتصدير زعيمٍ واعدٍ للأمة الإسلامية، فكان لابد لنا من مراجعة مسيرة «أردوغان» من أجل الخروج بهذا الكتاب إلى النور، الذى حاولت فيه أن أقدم عرضاً شاملاً لكل ما واجهه رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، من أجل الوصول لمرتبة الزعامة، بداية من نشأته وصعود نجمه، ومشروعه السياسى والاقتصادى والاجتماعى المُلْهَم، مروراً بالتحديات الداخلية التى واجهها من أجل تحطيم الصنم الأتاتوركى، وإرساء طبعة جديدة من الإسلام السياسى، وصولاً لولادة الجمهورية الثانية على يديه بنجاح دون إطلاق رصاصة واحدة، ومدى تأثير سياساته الخارجية على تطوير مستوى علاقات تركيا بالدول العربية

والإسلامية بعد فترة انقطاع، إضافة لإعادة تقييم علاقات تركيا الأتاتوركية مع الحليف الأميركي، وتابعه الصهيوني.. هذا غير تضمين الكتاب لعدد من مظاهر التأييد الشعبي والرسمي العربي والإسلامي لجهود أردوغان في دعم القضية الفلسطينية، والوثائق والصور.

• ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة الطويلة، إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني وشجعني حتى خرج هذا الكتاب إلى النور، هؤلاء الأشخاص الأعزاء الذين يضيق بهم المكان هنا لذكرهم، لكنني أخص بالذكر: كل (المصادر) ممن استفدت بما كتبوه ونشروه عن أردوغان، كما لا أنسى فضل الأستاذ عادل الجوجري الصحافي والكاتب المصري الكبير الذي كان سبباً في معرفتي بالناشر الأشهر في الوطن العربي الأستاذ وليد ناصيف، حيث رحب بفكرة الكتاب وحاول أن يضفي عليه من ثقافته وفكره العالي، وسارع باتخاذ الخطوات العملية لنشر الكتاب. الذي أتمنى ان يكون محاولة جديرة بالقراءة.

شريف سعد الدين تغيان

Sherif_taghian@yahoo.com

القاهرة في الثالث من نوفمبر ٢٠١٠



الباب الأول:

النشأة والصعود

الفصل الأول

نشأة الشيخ رجب

الفصل الثانى

صعود نجمه

الفصل الأول

نشأة الشيخ رجب

قال الله تعالى فى كتابه الكريم ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ – الأحزاب ٢٣–.. ومن هؤلاء الرجال من نشأ فى بيئة صالحة منذ صغره واستطاعت أسرته أن تجعل منه رجلاً وبطلاً يشار إليه بالبنان وتَسمع لكلماته الشعوب والأوطان، بل ويسعى جاهداً إلى نصرة المظلوم وأخذ حقه من الظالم، إنه السيد رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا، صاحب الشخصية التى جمعت الكثير من الصفات، لتكون نموذجاً فريداً يقود تركيا «بلد المتناقضات» إلى بر الاستقرار الاقتصادى والاقتراب من أحضان الاتحاد الأوروبى.

يصفه العلمانيون بانه «إسلامى رجعى»! ويبالغون إذ يرونه خطراً على النظام الجمهورى العلمانى، وقد يتهمه بعض الإسلاميين بخدمة المصالح الأمريكية والتخلى عن بعض المبادئ الإسلامية. لكنه يصف هو نفسه بأنه «رئيس متدين لحكومة علمانية»، ويعطى تعريفاً جديداً لمفهوم العلمانية الحقيقية التى من وظائفها حماية الدين والمتدينين لا محاربتهم.

بعد توليه رئاسة الحكومة (عام ٢٠٠٣).. مد يد السلام، ونشر الحب فى كل اتجاه، تصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخى، وكذلك فعل مع أذربيجان، وأرسى تعاوناً وثيقاً مع العراق وسورية وإيران..، ولم ينس أبناء شعبه من الأكراد، فأعاد لمدنهم وقراهم أسماءها الكردية بعدما كان ذلك محظوراً، وسمح رسمياً بالخطبة باللغة الكردية، وافتتح تليفزيونا رسميا ناطقا بالكردية.. كل هذا وأكثر..

وعلى المستوى العربى، فقد أصبحت غالبيته ينظر بإكبار شديد للمواقف التى تتخذها حكومة أردوغان، لقد شعر العرب بالاعتزاز بالأخوة مع تركيا عندما قررت عام ٢٠٠٣ عدم فتح أراضيها للقوات الأمريكية لاحتلال العراق، وعندما اتخذت المواقف المشهودة خلال العدوان الإسرائيلى على لبنان عام ٢٠٠٦، وأخيراً العدوان والحصار على غزة، وبعد أن ألغى مناورات «نسر الأناضول» أصبح هو بالفعل نسر الأناضول، عند الملايين من المسحوقين العرب والمسلمين.

رجب طيب أردوغان صحح الصورة وأصبح يُنْظَر إليه على أنه «سلطان عثمانى جديد»، ومواقفه المشهودة بدأت تنسخ الأحكام السلبية عن تركيا إبان العهد العثمانى فى كتب التاريخ، عندما نجحت

الدسائس الغربية فى تشويه صورة الأتراك، وللأسف ساعدت رغبة تركيا الأتاتوركية فى الالتحاق بذيل الغرب فى تكريس تلك الصورة المشوهة، لكن الآن الصورة انقلبت وعادت تركيا تسير على قدميها، عادت لأنها أمة حية، ولها رجل يسمى (رجب طيب أردوغان) حامى عرين تركيا ورجل الشعب الموقَّر.. إذا ما وصفناه برجل الشعب فنحن على يقين من جذور أردوغان التى غرست فى محيط يحكمه الفقر والحرمان وربما كانت قائدة قاطرة حياته السياسية والاجتماعية التى نصَّبته رغم قساوة الظروف أسداً تاريخيّاً لإمبراطورية عثمانية مضى على احتضارها قرن أو ما يزيد.

ولكن لماذا أردوغان تحديداً نجح فيما فشل فيه الكثيرون من القادة حيث جمع بين حب واحترام وإعزاز الجماهير فى مختلف دول العالم الإسلامى وتقدير واستحسان قادة نفس العالم، فى الوقت الذى كان طريق أردوغان للسلطة مليئاً بعقبات الديمقراطية العلمانية؟

والإجابة: إن الرجل كان مختلفاً، منذ نشاته الأولى ودراسته و«جهاده» لتأسيس حزبه الحالى «العدالة والتنمية»، حيث كان هذا ينبئ بالاختلاف عمن سبقوه فى حكم تركيا، وعمن قاموا بادوار فى منطقة الشرق الأوسط، كما أنه منذ أن بدأ يحبو فى عالم السياسة لم يستحِ من إظهار أن لديه مشروعاً كبيراً لن يبنى به مجداً شخصيّاً بقدر ما سيعود بالنفع على تركيا، وقد كلفه ذلك السجن والتضييق والملاحقة.

وعوضاً عن الاستسلام واصل الثبات على مواقفه.. فهو رجل المبادئ ورجل المواقف ورجل السياسة -إن شئت أن تقول-، الذى لا يتراجع عن مبادئه وقيمه الأخلاقية أبداً، حيث نجح فى قيادة تركيا إلى بر الأمان وأخرجها مما أوصلها إليه مصطفى كمال أتاتورك من تغيير لملامح الحق والعدالة والإسلام بحجة الحفاظ على قيم العلمانية التى أرساها أتاتورك، فجعل (أردوغان) من تركيا دولة إسلامية ذات أرضية خصبة وصالحة لتكون عاصمة العالم الحر.

جعل الأنظار تتوجه نحو تركيا وتاريخها المشرف على يد السلطان عبد الحميد الثانى خليفة المسلمين آنذاك الذى رفض بيع شبر من أرض فلسطين وقال مقولته الشهيرة: «لأن تقطع يدى قطعةً قطعةً أهون على من بيع شبر بفلسطين»، حيث وُجد أن الشبل من ذالك الأسد، فكل العالم بشكل عام لم يجد خطاباً واقعيّاً فيه الصدق والنزاهة والمبادئ والمواقف ضد العنجهية والعنصرية الإسرائيلية، سوى من أردوغان الذى رسم صورة مختلفة لرئيس وزراء اعتز بجذوره الإسلامية واستطاع أن يكسب احترام الجميع خلال فترة توليه المنصب من خلال مواقفه منذ أول يوم فى الحرب على غزة(ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٨)، حيث وقف أردوغان مواقف الزعماء بكل ما تقتضى الزعامة من مسئولية، حيث انتقد إسرائيل بشدة واتهم زعماءها بالكذب والتدليس عليه فهز المؤسسة الإسرائيلية من داخلها، ولم يتوقف أردوغان طوال أيام الحرب عن القيام بكافة الجهود من أجل إيقافها مواصلا انتقاد إسرائيل التى تقيم علاقات مع تركيا منذ اغتصابها لفلسطين عام ٤٨، ثم توج أردوغان زعامته فى مؤتمر دافوس حينما انتقد رئيس إسرائيل شيمون بيريز بشدة بل اتهمه بشكل

مباشر بانه قاتل للأطفال والنساء في غزة، ثم غادر القاعة محتجاً ومهدداً بعدما كشف أن دافوس والقائمين عليه هم من أنصار الصهيونية ومؤيدي جرائم قتل الأطفال، فكان حديث الدنيا كلها بموقفه.

وتابع الأتراك موقف زعيمهم بفخر واعتزاز ثم خرج الملايين منهم لاستقباله حين عودته من دافوس إلى إسطنبول، حيث وقف أمام الحشود في مطار أتاتورك بإسطنبول مخاطبهم قائلاً: أحب أن أكون صريحاً وواضحاً وأدافع عن شرف وكرامة تركيا، ومثلما يقول شاعرنا محمد عاكف «يمكن أن أبدو ليناً ولكني لست الحمل الوديع»، وأعرف أن شعبي ينتظر مني مثل هذا الموقف.

.. درس حقيقي في الزعامة والقيادة والمسؤولية، فالزعامة هي صناعة لها رجالها يظهر أحدهم كل قرن أو يزيد فيجدد الدماء في عروق أمته ويجلب لها العزة والكرامة مثلما فعل أردوغان لأمته، فالعالم مليء بالحكام ولكن كم عدد من أجادوا صناعة الزعامة؟!

وحتى نفهم كيف أعاد لنا الأتراك إنتاج وتصدير زعيمٍ واعد للأمة الإسلامية، فلابد لنا من مراجعة مسيرة حياة «أردوغان» والتي كانت ولا تزال تمثل علامة فارقة ونمطاً مميزاً لأي قائد يتولى المنصب.

من الميناء إلى البرلمان

في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٥٤ ولد رجب طيب أردوغان في حي شعبي فقير بالجزء الأوروبي من إسطنبول.. كان والده أحمد (والدته تنزيلة) والذي تنحدر أصوله من مدينة باطوم الجورجية، قد هاجر لإسطنبول في الأربعينيات من القرن الماضي؛ بحثاً عن فرص أوسع للرزق، حيث عمل في خفر السواحل التركية بمدينة «ريزه» على البحر الأسود، حيث أمضى أردوغان طفولته المبكرة وسط الأمواج العاتية، فتعلَّم الصبر وشدة البأس.

وعاد والد رجب -مرة أخرى- لإسطنبول على أمل ضمان مستقبل أفضل لأطفاله الخمسة الذين رباهم تربية إسلامية ملتزمة، وكان رجب في الثالثة عشرة من عمره، حيث تلقَّى تعليمه الابتدائي (عام ١٩٦٥ أنهى الابتدائية) في مدرسة حكومية مع أبناء حارته الكائنة في حي قاسم باشا (المشهور بقوة رجاله وسرعة غضبهم ولهجة الكبرياء والفخر وهو ما كان أردوغان دائماً فخوراً به).

فتعلم هناك لهجة التحدي والقوة التي تظهر في تصريحاته وخطاباته الرسمية، ثم التحق بعد ذلك بـ معهد الأئمة والخطباء «إمام خطيب»، لينهي المرحلة الثانوية بتفوق (في ١٩٧٣)، وتعلم هناك الفقه والعقيدة والتجويد فتهذَّب أسلوبه في الكلام والتفكير أكثر فأكثر.

وخلال دراسته الابتدائية أطلق عليه أحد أساتذته اسم «الشيخ رجب»؛ وذلك بسبب أنه وخلال درس التربية الدينية سأل المدرس التلاميذ عمَّن يستطيع أداء الصلاة داخل الفصل ليتعلم منه بقية الطلبة، فرفع رجب يده ليكون قدوة لزملائه في أداء الصلاة، فشكره المدرس وفرش له صحيفة على الأرض ليصلي عليها،

فما كان من «رجب» الصغير إلا أن رفض الصلاة على الصحيفة لما عليها من صور لنساء سافرات.

دهش المدرس لموقف الصبي وأثنى عليه وأعجب بذكائه وورعه، وأطلق عليه لقب «الشيخ»، قبل أن يدخل ثانوية الأئمة والخطباء.. وبعد إتمامه لدراسته بمدرسة الأئمة والخطباء الدينية «إمام خطيب»، درس إدارة الأعمال في مدرسة آقصرى للاقتصاد والعلوم التجارية، المعروفة الان باسم كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة مرمرة بإسطنبول.

وقد تأثر أردوغان بتعليمه الديني كثيراً مما أثر في شخصيته بشكل بالغ، وكان ولا يزال يؤكد دائماً أن الإيمان والأخلاق الإسلامية، والاقتداء بأخلاق وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم هي السبب الرئيسي وراء النجاح.

وخلال فترات تعليمه المختلفة، كان أردوغان يساعد أباه في إعالة إخوته، وفي تحمل مصاريف دراسته، حيث كان يبيع شراب الليمون والبطيخ بشوارع إسطنبول في مرحلتي الابتدائية والإعدادية، وفي الثانوية كان يبيع نوعاً من الكعك معروفاً لدى الأتراك باسم «السميد»، حيث كان يشتريه يابساً بارداً بسعر زهيد ليسخّنه في البيت على البخار حتّى يصير طرياً مستساغاً، ثم يبيعه بسعر مناسب ينفقه على إخوته.

وهو ما ذكره أردوغان في مناظرة تليفزيونية مع دنيز بايقال رئيسة الحزب الجمهوري، فيما نصه: «لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميد في مرحلتي الابتدائية والإعدادية؛ كي أستطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي؛ فقد كان والدي فقيرًا».

وأثناء فترة دراسته الجامعية تمرّس رجب على العمل في سوق الحي، دون إهمال هوايته المفضلة وهي كرة القدم، حيث مارسها منذ طفولته في ثلاثة فرق رياضية بإسطنبول، ولمدة ناهزت السنوات العشر، حيث كان يلعب في مركز «الليبرو» واشتهر بين أقرانه بـ«الشيخ بيكنباور»؛ لأنه كان يشبه نجم منتخب ألمانيا السابق «فرانز بيكنباور» في أسلوبه في اللعب، إضافة لطوله الفارع، ومازال الرجل يذكر رفض والده انضمامه إلى نادي «فناربخشه» أحد أكبر الأندية التركية، خشية أن تفسده الكرة وتحرمه من إكمال تعليمه، وحتى الآن لا يخفي أردوغان عشقه للكرة ولنادي «فناربخشه» تحديداً.

وداوم أردوغان على لعب كرة القدم إلى أن تخرّج من الجامعة والتحق بالخدمة العسكرية كضابط احتياط.. وفور تخرجه عمل مستشاراً مالياً لبعض الشركات الخاصة ومديراً لعدد من المؤسسات المالية، وذلك قبل أن يلتحق بالمعترك السياسي في السبعينيات من القرن المنقضي.

بيئة سياسية ديناميكية

في إسطنبول عاش الفتى أردوغان بين متناقضين.. الماضي التليد الذي شيده العثمانيون على مدار قرون والبادي في القصور والمساجد والميادين، وبين رموز الحداثة التي قامت عليها الجمهورية التركية

ومسخت الماضى فولكلوراً لتحد من «رجعيته» فى إعاقة الجمهورية التى نشأت على شعارات مثل «سلام فى الوطن.. سلام فى العالم» و«لا يوجد صديق للتركى سوى التركى».. حسمت عائلة أردوغان الخيار مبكراً فى مجال التعليم حين ألحقت ولدها بمدرسة «إمام خطيب»، وسرعان ما سار الفتى أردوغان على نهج أبويه وحسم خياره بين الحداثة والماضى بالمزج بينهما فالتحق منذ صباه بحزب « السلامة الوطنى» الذى أسسه نجم الدين أربكان أبو الأحزاب المحافظة فى تركيا وأول رئيس وزراء إسلامى فى تاريخ تركيا، والذى قابله أردوغان خلال فترة الجامعة، فاحدث فى حياته تغييرا نوعياً فى مفهومه عن العمل السياسى، حيث بدأ يعرف طريقه للعمل التنظيمى عندما تدرب على السياسة مع حزب السلامة الوطنى، وفى ١٩٧٥ اضطلع أردوغان بقيادة الجناح الشبابى المحلى للحزب، الذى تأسس فى ١٩٧٢ بعد إغلاق حزب «النظام الوطنى» وانتقال مؤسسه أربكان إلى سويسرا.

وقبل إغلاق الحزب كان قد تم اختيار أردوغان عضواً بالمجلس الإدارى للإدارة العامّة للأجنحة الشبابية بحزب السلامة، وبقى فى هذا المنصب حتى عام ١٩٨٠، بعد الانقلاب العسكرى الذى ألغى جميع الأحزاب، وجاءت أول مواجهة لأردوغان مع القانون والسلطة بعد ذلك التاريخ.. عندما أبلغه رئيسه فى سلطة المواصلات فى المدينة، وهو عقيد متقاعد فى الجيش، بأن عليه أن يحلق شاربه. وهو ما رفضه أردوغان وتعين عليه أن يترك عمله، ومن وقتها وهو محتفظ بشاربه، الذى يعتبره رمزاً لرجال الحى الفقير الذى ترعرع وعاش فيه.

وبحلول عام ١٩٨٣ عادت الحياة الحزبية إلى تركيا وعاد نشاط أردوغان من خلال «حزب الرفاه»، خاصةً فى محافظة إسطنبول، حيث ترأس رجب فرع الحزب الجديد ببلدة «بايوغلو» مسقط رأسه، وأحد أكبر بلاد الجزء الأوروبى من إسطنبول فى عام ١٩٨٤، وسرعان ما سطع نجم أردوغان فى «حزب الرفاه»، فأصبح رئيساً لفرع الحزب فى ولاية إسطنبول فى ١٩٨٥، ثم أصبح عضواً فى اللجنة المركزية للحزب بعدها بعام فقط، وتم ترشيحه من قبل الحزب لعضوية البرلمان التركى وذلك فى مرتين إحداهما عام ١٩٨٧م، والأخرى عام ١٩٩١م ولكنه لم يحالفه الحظ فى المرتين كلتيهما. وفى الانتخابات البلدية التى جرت عام ١٩٩٤ فاز أردوغان بمنصب «عمدة» رئيس البلدية المركزية لمدينة إسطنبول الكبرى، وقد قام بتحقيق العديد من الإنجازات فى خلال فترة رئاسته لها، حيث قام بتطويرها وإضافة لمسة جمالية عليها وهو الأمر الذى زاد من ارتباط أفراد الشعب به.

شخصيات مؤثرة فى حياته

يؤكد «طيب» أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو أسوته الأولى، لكن ذلك لا يمنع أنه تأثر أيضاً بالزعيم الإسلامى التركى «نجم الدين أربكان» الذى منحه الثقة، وأعطاه الفرصة ليصل لمنصب رئيس فرع حزب الرفاه وهو فى الخامسة والثلاثين، ثم رئيس بلدية إسطنبول أكبر بلدية عامة بتركيا عام ١٩٩٤.

كما أن تعليمه الدينى وتديُّن والده لعبا دوراً بارزًا فى ملامح شخصيته. وممن تأثر بكتاباتهم

الشاعران المسلمان محمد عاكف (توفى ١٩٣٦)، ونجيب فاضل (توفى ١٩٨٥) الذى عاصره وتلقى عنه دروسًا كثيرة فى الشعر والأدب. وقد درج أردوغان على الذهاب لمقبرة فاضل فى ذكراه السنوية، وفى جمع غفير من أهالى إسطنبول للترحم على روحه.

أما عن علاقة أردوغان بـ«نجم الدين أربكان» تلك الشخصية التى أثرت فيه كثيراً فكان بمثابة القائد القدوة لأردوغان، فبدأت منذ كان رجب رئيساً لفرع «حزب السلامة» بولاية إسطنبول، حيث تعلق بشدة بقائده وقدوته نجم الدين أربكان، إلى حد أنه أطلق اسم نجم الدين على أحد أبنائه.

وكان أربكان يثق فى أردوغان كثيراً ويرحب بكل من ينضم إلى الحزب عن طريقه، وكان الشيخ يؤيد أردوغان فى أى تغيير يدخله على الحزب.. إلى أن حُلّ «حزب الرفاه» عام ١٩٩٧م.

ومازال أردوغان يكن الاحترام والتقدير لشيخه أربكان حتّى بعد خروجه من السجن فى ٢٤ يوليو ١٩٩٩م، إلى أن انفصل عنه عام ٢٠٠١م ليؤسس «حزب العدالة والتنمية».

ومنذ بداية تأسيس الحزب أراد أردوغان أن يدفع عن نفسه أية شبهة باستمرار الصلة الأيديولوجية مع أربكان وتياره الإسلامى الذى أغضب المؤسسات العلمانية مرات عدة، فأعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهورى ولن يدخل فى مماحكات مع القوات المسلحة التركية وقال «سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذى رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر فى إطار القيم الإسلامية التى يؤمن بها ٩٩٪ من مواطنى تركيا».

وهو الموقف الذى بدا منه أن أردوغان حاول إمساك العصا من الوسط مقدماً شكلاً جديداً من الوسطية التى ستكون سبباً فى فوز حزبه بالأغلبية فى انتخابات عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

وكان أردوغان يحاول دائماً التأكيد على نهجه الوسطى، فكان يصرح بأن حزبه «ليس حزبا دينيا بل حزبا أوروبيا محافظا» كما أنه دأب على انتقاد ما قال إنه (استغلال الدين وتوظيفه فى السياسة)، وأكد أنه لا ينوى الدخول فى مواجهة مع العلمانيين المتشددين وحتى استفزازهم.

وفى الوقت الذى كان فيه أردوغان يلقى بثقله باتجاه قبول تركيا فى الاتحاد الأوروبى، لم يكن ذلك لإقناع العلمانيين أنه ليس نسخة من أربكان فحسب، لكنه أدرك أيضا أن مثل هذه العضوية ستضع تركيا فى فلك الديمقراطية الأوروبية التى ترفض أى دور للعسكر وتمنح الناس حرية التدين أو عدمه وهما أمران يمثلان ضربة قوية لجوهر النظام العلمانى التركى الذى يمنح الجيش صلاحيات واسعة ويسيطر على التدين وأشكاله.

وعلى الرغم من أن أردوغان تحاشى أى استفزاز للقوى العلمانية -حتى إنه أرسل ابنته المحجبة إلى أميركا لتدرس هناك بسبب رفض الجامعات التركية قبول طالبات محجبات- فإن ذلك لم يحل دون حديث

العلمانيين عن وجود (خطر رجعي) قال قائد الجيش التركي إنه «وصل إلى مستويات مقلقة».

وحتى مع عدم اتهام أردوغان مباشرة بالرجعية فإن الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر –وهو من أشد المدافعين عن العلمانية– اتهم حكومة أردوغان بمحاولة أسلمة كوادر الدولة العلمانية قائلا: إن التهديد الأصولي بلغ حداً مقلقاً، الأمر الذي رد عليه أردوغان بحدة قائلا إن «من حق المؤمنين في هذا البلد أن يمارسوا السياسة».

رؤيا زواجه

يقول الكاتب الصحفي التركي «فهمي جالموق» في كتابه الذي ألفه عن مسيرة حياة أردوغان: بدأت قصة زواجه من المناضلة الإسلامية في حزب السلامة «أمينة» عام ١٩٧٧م إثر رؤيا رأتها فتاة من أصل عربي من مدينة سعرد جنوب شرق الأناضول، رأت البنت الناشطة آنذاك في حزب «السلامة الوطني» في المنام فارس أحلامها يقف أمام الناس خطيباً فتعجب به في منامها قبل أن تعرفه على أرض الواقع، وبعد يوم واحد ذهبت أمينة مع الكاتبة الإسلامية «شعلة يوكسلشنلر» إلى اجتماع حزب السلامة فرأت نفس ذلك الشاب الذي رأته في المنام ثم تعرفت عليه، فإذا رجب ذو الأصول القوقازية من شمال شرق مدينة ريزه القريبة من جورجيا.

فتزوج الاثنان في ٤ يوليو(تموز) عام ١٩٧٨، وبعدها أديا مناسك الحج معا، واستمرت الحياة بينهما يسودها الحب والمودة، ووصلا إلى دفة الحكم في تركيا رغم الحجاب الذي ترتديه السيدة أمينة (ولدت عام ١٩٥٥) والذي يثير حفيظة الجيش والمعارضة العلمانية.

ولأردوغان من زوجته أربعة أبناء: أحمد براق ونجم الدين بلال (سُمي على اسم استاذه نجم الدين أربكان من فرط إعجابه وإحترامه لأستاذه)، وبنتان: إسراء وسُميَّة.

وتزوج نجم الدين بلال، قبل ٧ سنوات وكان أحد الشهود على زواجه رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلسكوني. يومها أبطلت الشرطة السرية التركية خطة لمنظمة يسارية متطرفة أعدتها لاغتياله خلال الحفل، فتملص من محاولة كان الزفاف سيتحول معها إلى دموي.

وله من ابنته إسراء حفيدان أكبرهما عمره ٥ سنوات، وسمية تدرس في الولايات المتحدة، لأن البلاد التي يرأس أردوغان حكومتها منذ ٨ سنوات تمنع الطالبات من ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات. أما والدة أردوغان (تنزيل)، فهي ما زالت على قيد الحياة ومعتلة الصحة بمرض القلب.

بساطته جواز مروره

اقترب «طيب» من الناس.. ربما يكون هذا هو السر في أنْ منحه الناس حبّاً جارفاً لم تعرفه تركيا منذ سنين طويلة فيما يتعلق برجال السياسة والحكم. إن خَطَّه السياسي ومسيرته العملية سبق أن ذكرنا القليل عنها، وسنواصل التطرق لها بين دفتي هذا الكتاب، لكن ما يهمنا أن نتحدث عنه الآن هو ما الذي

جعله يحصد كل هذا الحب؟

وحتى نفهم بوضوح، لا بد لنا من سرد النقاط التالية التى شكلت فى حد ذاتها أسباباً تبوح عن أسرار هذا الحب الدفين لهذا الرجل:

- حماسى جداً وعاطفى جداً.. يمكن أن يكون هذا باختصار هو «طيب»؛ فالعلاقات الاجتماعية الدافئة من أهم ملامح شخصيته؛ ويرى البعض أن صفاته الجسدية (قامته الطويلة، وجسمه الفارع، وصوته الجهورى) تلعب دوراً هاماً فى جذب الناس إليه، كما أنه ليس متحدثًا بارعًا فحسب لكنه مصغٍ جيد كذلك.

- يميزه احترام الكبار وأصحاب التخصص؛ فهو لا يتردد فى تقبيل أيدى أهل الفضل عليه، ومن ذلك أنه أصر أن يصافح ضيوفه فردًا فردًا خلال «مؤتمر الفكر الإسلامى العالمى» الذى تبنته بلدية إسطنبول عام ١٩٩٦؛ مما أكسبه احترام العديد من الشخصيات الإسلامية الثقيلة.

- هو أول شخصية سياسية يرعى المعوقين فى ظل تجاهل حكومى واسع لهم، ويخصص لهم امتيازات كثيرة مثل تخصيص حافلات، وتوزيع مقاعد متحركة، بل أصبح أول رئيس حزب يرشح عضواً معوَّقًا فى الانتخابات وهو الكفيف «لقمان آيوا» ليصبح أول معوق يدخل البرلمان فى تاريخ تركيا.

- شخصيته الشجاعة دفعته لتعيين مجموعة كبيرة من المحجبات داخل رئاسة البلدية، مثلما أعطى الفرصة للطرف الآخر دون خوف من النقد الإعلامى، مثلما لم يتردد فى هدم منازل وفيلات لكبار الشخصيات، من بينها فيلا الرئيس الراحل تورجوت أوزال؛ لأنها بُنيت مخالفة للقانون.

- إعلاءه لمبادئ القانون والعدالة والمساواة، وضحت جلياً فى قيامه بالأمر بتنفيذ القانون على ابن شقيقه المعتقل ضمن متهمين متورطين بالاتجار فى المخدرات فى مدينة إسطنبول (حدث هذا فى فبراير/شباط ٢٠١٠)، لأن القانون فى تركيا يطبق على الجميع -حسب قوله-، وهكذا فلم تمنع صلة القرابة التى تربط بين رئيس الوزراء التركى وابن شقيقه من تطبيق القانون عليه.

- لا يستنكف أن يعترف بما لديه من قصور علمى لعدم توفر الفرصة له للتخصص العلمى أو إجادة لغات أخرى غير التركية؛ لذلك فقد شكل فريقَ عملٍ ضخمًا من أساتذة الجامعات والمتخصصين فى شتى المجالات للتعاون معه فى تنفيذ برامج حزبى الرفاه والفضيلة أثناء توليه منصب عمدة إسطنبول.

- لم يتردد فى إرسال بناته لأمريكا لإكمال تعليمهن، بعد أن أغلقت الأبواب أمامهن داخل تركيا بسبب ارتداء الحجاب، ولم يلتفت للحملة الإعلامية الشرسة التى تعقبته أثناء ذهابه للحج أو العمرة مع زوجته المحجبة؛ حيث راحت تستهزئ به بإطلاق تعبير «الحاج الرئيس».

• لم يتخلف يومًا عن واجب العزاء لأى تركى يفقد عزيزاً ويدعوه للجنازة، مثلما لبى الكثير من دعوات الشباب له بالمشاركة فى مباريات كرة القدم.

وفى شهر مايو ٢٠٠٦ شارك أردوغان فى مباراة للكرة بين زعماء أوروبا وأمريكا اللاتينية أقيمت فى فيينا بمناسبة تسلم فنلندا رئاسة الاتحاد الأوروبى من النمسا.

وقد أعجب الأتراك برئيس وزرائهم وهو يلعب المباراة بلياقة جيدة ويسجل هدفا لصالح الفريق الأوروبى، وفى كل الأحوال فقد قربه حب الكرة من الجماهير وعمق معنى البساطة فى صورته الذهنية.

• كعادته منذ كان رئيساً لبلدية إسطنبول وصولاً لتوليه رئاسة الوزراء فى مارس/آذار عام ٢٠٠٣ يحرص أردوغان على الإفطار معظم أيام شهر رمضان مع أسر فقيرة بصحبة زوجته «أمينة» التى أصبح لها حضور واضح فى الأوساط النسائية والاجتماعية، وهو يأكل من طعام الفقراء فى هذه الحالات ويقترب بحميميته من البسطاء.. وهناك قصة تناولتها وسائل الإعلام التركية حول تلك العادة الحسنة، التى جرت أحداثها فى ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٠٩، تقول القصة:

مع انطلاق أذان المغرب دق أردوغان باب أسرة الجدة «عائشة أولجون» التى تسكن فى حى «باغجيلار» -منطقة عشوائية- بالعاصمة التركية أنقرة. ولم تصدق الجدة المسنة عينيها حين رأت أن الذى طرق عليها الباب هو رئيس الوزراء وأنه جاء ليتناول معهم طعام الإفطار ويسأل عن أحوالهم.

بعد أن تناول أردوغان معهم الإفطار، سألهم عن أحوالهم، وعما يحتاجون إليه من أموال ومساعدات، ثم قام بزيارة ثلاثة بيوت أخرى بنفس الحى. وخلال زيارته أحد هذه البيوت الثلاثة دخل عليه عمدة الحى ويدعى «بكتاش»، وجلس معه.

وفجأة قال أردوغان للعمدة: «سأطلب منك هذه الليلة طلباً». فأجابه العمدة: «السمع والطاعة لك ياسيدى». وعندها مد أردوغان يده إلى جيب قميص العمدة والتقط منه علبة السجائر، وقال له: «إنك ستترك السجائر من الآن».

فاندهش العمدة، غير أنه استجاب لطلب أردوغان، وطلب أن تكون هذه العلبة هى العلبة الأخيرة التى يدخنها. فرفض أردوغان مطلبه، وأمسك بعلبة السجائر وكتب عليها اسم العمدة والتاريخ ووقع عليها، ثم ناولها مدير مكتبه، وقال له احتفظ بها لنضعها فى متحف علب السجائر التى نجمعها.

.. ولا يكاد يمر يوم من الأيام من دون أن يؤكد أردوغان أنه ابن الشعب والجماهير العريضة وليس النخبة السياسية ذات الأبراج العاجية التى تهتم بالتنظير والجدل الذى لا يفهمه العوام، وقد اقترب أكثر من هذه الجماهير مطلع ٢٠٠٦ باستقبال رئاسة الوزراء لشكاوى واقتراحات الأتراك عبر خط هاتفى مجانى ساخن.

غير أن ارتباطه بشعبه قد تجلّى فى فرحة أهالى حى قاسم باشا الفقير بمدينة إسطنبول أن يصبح أحد أبنائه رئيساً لبلدية المدينة، فضلاً عن أن يكون رئيسًا لأكبر حزب سياسى بتركيا؛ لذا فقد سهر أهالى الحى حتى الصباح يوم انتصار أردوغان.. وهو ما لخص أحد هؤلاء البسطاء فرحتهم قائلاً: «نحن نفتخر بأردوغان؛ فإننا نعتقد أن أحدًا بعد اليوم لن يجرؤ على السخرية منا أو إهمالنا. . .».

وأخيراً.. عندما تحب الشعوب زعماءها، تتسمى باسمائهم. هذا ما حدث أيضا فى تركيا فى السنوات الأخيرة حيث كشفت سجلات المواليد فى تركيا - حسب ما أوردته جريدة «ينى شفق» التركية فى ٣ سبتمبر/آيلول ٢٠٠٩ - أنه (٧٧) شخصاً يحملون اسم ولقب رئيس الوزراء التركى «رجب طيب أردوغان»، أما أعداد من يحملون اسم «رجب طيب» اسماً مركباً (٢١٥٠) شخصا، وقد كشفت إحصاءات سجلات المواليد أن (٤٠٣) أُسَرٍ تركية قد اطلقت على أبنائها خلال عامى ٢٠٠٥-٢٠٠٨ اسم «رجب طيب» على أبنائها خلال تلك الفترة.

الفصل الثانى

صعود نجمه

(*Küp içindekini sizdirir..*) أو (كلُّ إناءٍ يَنضَحُ بِمَا فيه) مثل عربي - تركي، يشكل تحديداً ما أحدثه أردوغان من تأثير طاغٍ لا يقاوم على شعبه وعلى الجماهير العربية والإسلامية، ويكاد يفوق كل وصف وتفسير، بسبب أن رجب طيب أردوغان صار هو اليوم سحر تركيا الخفيّ.. تركيا التى أعطاها أردوغان قُبلَةَ الحياة فتحولت من رجل أوروبا المريض إلى فتى أوروبا المتعافى والقوى والمدافع المغوار عن قضايا العالم الإسلامي.. وقد كانت تجربة أردوغان فى رئاسة بلدية (عمدة) إسطنبول بدايته الحقيقية فى إثبات قدرته على أنه رجل اقتصاد وسياسة مُلْهَم ومبدِع.

فبروح عثمانية خالصة تربت وترعرعت فى مدرسة دينية وسياسية محافظة أوحت خطب أردوغان بأنه رجل مبادئ من الدرجة الأولى وساهمت سيرته فى إدارة إسطنبول من تحويل عجزها لفائض وتدشين أول موقع الكترونى لخدمة المواطنين واهتمامه بالحدائق العامة وحماية البيئة فى مدينة يعيش فيها حوالى خُمس سكان تركيا فى زيادة شعبيته ورفع أسهمه عند جماهير تهتف له بما يمليه عليها قلبها.

وذاعت شهرة أردوغان كرئيس بلدية ناجح على مدار ٤ سنوات(١٩٩٤:١٩٩٨)، حيث انتشل المدينة من الإفلاس وحل الكثير من مشكلاتها مثل انقطاع الكهرباء والمياه وتفشى القذارة، كما تحولت المدينة فى عهده إلى ما يشبه الواحة الخضراء وهو يتحدث عن سر نجاحه فى ذلك بقوله: «سألونى عن السبب فى النجاح فى تخليص البلدية من ديونها، فقلت: لدينا سلاح أنتم لا تعرفونه.. إنه الإيمان.. لدينا الأخلاق الإسلامية وأسوة رسول الإنسانية عليه الصلاة والسلام».

ونجح أردوغان خلال فترة توليه رئاسة البلدية فى تعميق صورته كنصير للفقراء والمحتاجين، حيث وفر لهم الكثير من المساعدات العينية والمادية، وحرص فى الوقت نفسه على إبراز شخصيته كرجل متدين بشكل عميق يحرص على الصلاة فى أوقاتها، ويستشهد بالقرآن والأحاديث فى خطبه وكلماته، كما أبقى على مسكنه المتواضع فى قاسم باشا ورفض أن ينتقل لآخر يليق برئيس بلدية لمدينة ضخمة مثل إسطنبول.

لا يمكن وصف ما قام به إلا بانه انتشل بلدية إسطنبول من ديونها التى بلغت ملياريْ دولار إلى أرباح واستثمارات بقيمة ١٢ مليار دولار وبنمو بلغ ٧٪ بفضل عبقريته ويده النظيفة وبقربه من الناس لاسيما

العمال ورفع أجورهم ورعايتهم صحياً واجتماعياً، وقد شهد له خصومه -قبل أعدائه- بنزاهته وأمانته ورفضه الصارم لكل المغريات المادية من الشركات الغربية التي كانت تأتيه على شكل عمولات كحال سابقيه.

بعد توليه مقاليد البلدية خطب في الجموع وكان مما قال: «لا يمكن أبداً أن تكونَ علمانياً ومسلماً في آنٍ واحد. إنهم دائماً يحذرون ويقولون إن العلمانية في خطر.. وأنا أقول: نعم إنها في خطر. إذا أرادتْ هذه الأمة معاداة العلمانية فلن يستطيع أحدٌ منعها. إن أمة الإسلام تنتظر بزوغ الأمة التركية الإسلامية.. وذاك سيتحقق، إن التمردَ ضد العلمانية سيبدأ».

وعلى صعيد المشاكل التي كانت إسطنبول تعاني منها، تمكن أردوغان من حلِّ مشكلة مياه المنازل والبيوت التي كانت تؤرق الملايين من سكان المدينة عبر سنوات طويلة، فبعد أن كانت إمدادات المياه تنقطع لفترات طويلة عن مناطق العاصمة، تغير الوضع منذ عام ١٩٩٦ وأصبح ضخ المياه يتم بصورة دائمة وطبيعية في جميع مناطق المدينة المترامية الأطراف، وبذلك قضى على معاناة الألوف من السيدات اللاتي كن يعانين من عدم التمكن من تشغيل ماكينات غسل الملابس الحديثة لعدم وجود مياه في الصنابير أو وصولها في ساعات متأخرة من الليل.

ووضع أردوغان طبقا لبرامج حزب الرفاه (المحظور) خطة نقل المياه لإسطنبول من الأماكن القريبة منها عبر أنابيب ضخمة، علاوة على توفير أماكن لبيع مياه الشرب في نقاط كثيرة من المدينة وبسعر رخيص في ظل مشروع شركة «حميدية» لتعبئة وبيع مياه الشرب.

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية في المدينة، قدم أردوغان إعانات وموادًا غذائية ونقودا وملابس للفقراء والمحتاجين من أهالي المدينة في شهر رمضان وفي المناسبات الإسلامية، كما ذهب بنفسه على رأس فريق العمل لمتابعة توزيع تلك الإعانات على البيوت والمنازل.

وهو أول من أقام شوادر عامة للإفطار بمدينة إسطنبول في شهر رمضان تقدم الوجبات الساخنة لمن لم يتمكن من إدراك وقت الإفطار، وهو المشروع الإنساني الذي لاقى الترحيب من أهالي المدينة.

أيضاً كان يتواجد بصفة دائمة في المشروعات الميدانية ويرتدي ملابس العمال، من أجل المتابعة وتشجيع العاملين على إنجاز أعمالهم بجدية وحماس.

وفي إطار برامج حزب الرفاه أيضاً، كان يوزع بنفسه المنح المالية على الطلاب مع بدء العام الدراسي، وكان يشارك في مباريات كرة القدم التي تنظمها البلدية للشباب، نتيجة لممارسته هذه الرياضة لفترة طويلة من شبابه وصباه.

وتبنى أردوغان مشروع زرع مليون شجرة بأنحاء المدينة، من باب الحفاظ على نظافة البيئة، وكسبت المدينة الضخمة متنفَّساً وبقعا خضراء تساعد سكانها على التنفس والتنزه بشكل مناسب، بعدما كانت

الروائح الكريهة تنبعث من خليج القرن الذهبي بإسطنبول المتفرع من مضيق البسفور والمتصل في نفس الوقت ببحر مرمرة، نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي فيه، وهو ما منع سكان المدينة من الاقتراب منه.

كل هذه الإنجازات والتقارب مع مشاكل ومواجع الجماهير أكسبت أردوغان شعبية جارفة وثقة كبيرة، ليس فقط على مستوى إسطنبول ولكن أيضا على مستوى تركيا كلها، وبات الناس يعقدون آمالهم عليه في حل المشاكل المزمنة لتركيا.

أشعارٌ تَسْجِنُ.. وتحرِّرُ أيضًا

انزعجت بعض القوى العلمانية في تركيا ممَّا ناله أردوغان من إعجاب سكان إسطنبول أكبر مدينة في تركيا عندما كان رئيساً لبلديتها، بسبب نجاحه الباهر في تقديم الخدمات البلدية وتنظيم حياة المدينة ومحاربة الفساد في الأسواق وتقديم المساعدات للمحتاجين والطلبة.

وأدَّى ذلك إلى محاكمته وسجنه بموجب مادّة في القانون الجزائي تجرّم كل من يقوم بتأجيج مشاعر التفرقة العرقية أو الدينية في تركيا.

فككل قائد سياسي جرىء، فإن السجن طريق لا بد منه ليعدل القائد من مواقفه ويعتدل ليتسلم مقاليد الحكم بشكل مشرف ونبيل.. وذلك بناء على حكم من محكمة أمن الدولة في ديار بكر عام ١٩٩٨م، حيث قضت بسجنه لمدة عشرة أشهر ومنعه من ممارسة أى نشاط سياسي، وحينها قال أردوغان جملة كانت بمثابة النبوءة الصادقة: «هذه ليست النهاية بل البداية».

وقامت تلك التهمة على أساس أبيات من شعر شاعر القومية التركية «ضياء غوك ألب»، والتي ألقاها أردوغان الذي يتمتع بموهبة فائقة في إلقاء الشعر بصوته الشجي، خلال أحد الاجتماعات العامّة لحزب الرفاه بمدينة «سعرد» جنوب شرقي الأناضول.

ويقول الشاعر التركي «ضياء غوك ألب» في تلك الأبيات:

مساجدنا ثكناتنا .. قبابنا خوذاتنا.. مآذننا حرابنا.. والمصلون جنودنا.. هذا الجيش المقدس يحرس ديننا

ورغم أن هذه الأبيات مدرَجة في الكتب المدرسية وتدرَّس للطلبة في المدارس الحكومية، إلاّ أنها إذا خرجت من فم سياسي معارض تصير تهديداً لأمن البلد وزرعاً للفرقة الطائفية والدينية، كما ورد في نص التهمة التي واجهها أردوغان عام ١٩٩٨م.

واعتبرت المحكمة أن تلك الأبيات تؤدي إلى إثارة المشاعر الدينية لدى المواطنين، تلك المشاعر التي طالما عملت الحكومات التركية المتعاقبة على كبتها ولكنها لم تنفجر يوماً بشكل همجي لتدخل البلاد في حرب أهلية أو طائفية. وقضى أردوغان بالسجن مدة أربعة أشهر، ممّا جعل منه بطلاً وطنيّاً في عيون الشعب التركي

المتحمس آنذاك للمشروع الإصلاحي الإسلامي الذي قاده الشيخ أربكان.

خطبة الوداع قبل السجن

وفي يوم تنفيذ الحكم على أردوغان، توافدت الحشود إلى بيته من أجل توديعه وأداء صلاة الجمعة معه في مسجد محمد الفاتح، وبعد الصلاة توجه إلى السجن برفقة ٥٠٠ سيارة من أنصاره.. وفي تلك الأثناء وهو يهم بدخول السجن خطب خطبته الشهيرة -التي كانت مثالاً للمثل القائل:

(المُؤمِنُ بِشرُهُ فِي وَجهِهِ وَحُزْنُهُ فِي قَلبِهِ)

Müminin sevinci yüzünde, üzüntüsü kalbindedir

.. والتي حق لها أن تخلد.

التفت أردوغان إلى الجماهير قائلا: «وداعاً أيها الأحباب تهانيَّ القلبية لأهالي إسطنبول وللشعب التركي وللعالم الإسلامي بعيد الأضحى المبارك، إنني لست ممتعضاً، ولا حاقداً ضد دولتي، ولم يكن كفاحي إلا من أجل سعادة أمتي، وسأقضي وقتي خلال هذه الشهور في دراسة المشاريع التي توصل بلدي إلى أعوام الألفية الثالثة والتي ستكون -إن شاء الله- أعواماً جميلة، ساعمل بجد داخل السجن وأنتم اعملوا خارج السجن كل ما تستطيعونه، ابذلوا جهودكم لتكونوا معماريين جيدين وأطباء جيدين وحقوقيين متميزين، أنا ذاهب لتأدية واجبي واذهبوا أنتم أيضاً لتأدوا واجبكم، إن الشعب يستطيع بتجربته التاريخية الواسعة أن يرى كل شيء ويقيم كل شيء بشكل صحيح، وما يجب عمله الآن ليس إعطاء إشارة أو رسالة إلى الشعب، وإنما الفهم الصحيح لما يريده الشعب.. أستودعكم الله وأرجو أن تسامحوني وتدعوا لي بالصبر والثبات كما أرجو أن لا يصدر منكم أي احتجاج أمام مراكز الأحزاب الأخرى وأن تمروا عليها بوقار وهدوء وبدل أصوات الاحتجاج وصيحات الاستنكار المعبرة عن ألمكم أظهروا رغبتكم في صناديق الاقتراع القادمة».

أيضاً في تلك الأثناء كانت كوسوفا تعاني، وبطبيعة الحال لم يكن لينسى ذلك رجب الذي كان قلبه ينبض بروح الإسلام على الدوام، فقال: «أتمنى لهم العودة إلى مساكنهم مطمئنين في جو من السلام، وأن يقضوا عيدهم في سلام، كما أتمنى للطيارين الأتراك الشباب الذين يشاركون في القصف ضد الظلم الصربي أن يعودوا سالمين إلى وطنهم».

ولادة مشروع سياسي خلف الأسوار

وكما يقال: «رُبَّ ضارة نافعة» فإن تلك الأشهر الأربعة عادت على رجب بالخير، فقد خرج من السجن بأفكار إصلاحية وأسلوب معتدل، فقد تخلّى عن اللهجة الحادّة على مبدأ (لا تَكنْ صَلْباً فتُكسَرْ ولا ليِّناً فتُعْصَرَ /*Pek yas olma sikilirsin, pek' de kuru olma kirilirsin*)، وأعلن عند خروجه من السجن مباشرة أنه «غيَّر قميصه السياسي»، إلا أن المعارضة العلمانية اعتبرت تغيير القميص تقية، يهدف أردوغان من خلالها إلى السيطرة على أجهزة الدولة لقلب النظام والانقلاب على النهج العلماني.. ومازال هذا الفصيل لم

يدرك المفهوم الحقيقي للعلمانية الذى يؤمن به أردوغان والذى شرحه فى أكثر من مناسبة.

كانت شهور السجن الأربعة فرصة جيدة لأردوغان ليراجع نفسه ويأخذ مع رفيق دربه عبد الله جول طريقاً جديداً للتعبير عن رؤاهما الإصلاحية التى تعارضت مع رؤية زعيمهم وأستاذهم نجم الدين أربكان، فقد ظهرت من قبل الخلافات بين تيار المحافظين بزعامة أربكان وتيار الإصلاحيين بزعامة أردوغان وجول اللَّذَيْن رأيا أن حزب الرفاة وقع فى أخطاء فادحة ما كان له أن يقع فيها من صدام مع الدولة واستخدام الشعارات الدينية فى السياسة مما مثل استفزازًا للعسكر حماة العلمانية الأتاتوركية، فقام بانقلاب غير معلن وأسقط حكومة أربكان وحظر حزبه الرفاة. ثم ما زاد الأمر سوءاً هو ترأس رجائى قوطان لحزب الفضيلة الذى ورث حزب الرفاة ليدير أربكان الأمور بسبب منعه من ممارسة العمل السياسى مما عجل بانشقاق التيار التجديدى ممثلا فى أنصار أردوغان وجول.

فبعد خروجه من السجن بأشهر قليلة قامت المحكمة الدستورية فى ٨ مايو (آيار) ١٩٩٩م بحل «حزب الفضيلة» الذى قام بديلاً عن «حزب الرفاه»، فانقسم نواب «حزب الفضيلة» إلى جناحين، جمع الجناح الأول من تبقى من النواب المحافظين فى حزب «السعادة» الذى لم يتمكن من دخول البرلمان عقب انتخابات ٢٠٠٢م، لعدم حصوله على ١٠٪ من أصوات الناخبين.

أما التجديديون من الشباب، مثل رجب طيب أردوغان وعبد الله جول. فقد أسسا حزب «العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيب أردوغان، فى ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠١م، أى بعد حوالى شهر من تأسيس الجناح الآخر لحزب السعادة.

ثم تقدم أردوغان للترشح لعضوية البرلمان فى انتخابات ٢٠٠٢م، ولكن النائب العام طلب من محكمة ديار بكر رفض شطب عقوبة الحبس من سجله الجنائى، لمنعه من الترشيح، حيث احتج بوجود عقوبة تكميلية للحبس تقضى بالحظر السياسى لمدة ثلاث سنوات، ولم تنته هذه المدة.

ومن ثم وافقت محكمة النقض التركية على رأى النائب العام وألغت حكماً صادراً من محكمة أمن الدولة العليا بمحافظة ديار بكر سمح لأردوغان بشطب العقوبة القضائية من سجله.

وفى ٢٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ قدم أردوغان استقالته من عضوية لجنة المؤسسين بالحزب، تنفيذا لقرار المحكمة الدستورية الصادر ضد الحزب وضده فى أبريل من نفس العام، حيث طلبت المحكمة بناءً على طلب النائب العام، منعه من عضوية لجنة التأسيس، استنادا لعقوبة الحظر السياسى المفروض عليه.

وقد مُنع أردوغان من الترشيح من طرف لجنة الانتخابات بعد أن وضع اسمه فى الجريدة الرسمية بين المرشحين لعضوية المجلس النيابى، وجاء المنع أيضاً بناءً على طلب من النائب العام للجنة.

غير أن أردوغان رأى أنه لا يوجد ما يمنعه من الاستمرار فى رئاسة الحزب، وأن قرار المحكمة

الدستورية يتعلق بعضوية لجنة المؤسسين فقط. ودفع هذا الرأى النائب العام صبيح قناد أوغلو لرفع دعوى يوم ٢٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ أمام المحكمة الدستورية التركية يطالب فيها بحظر حزب العدالة لمخالفته تنفيذ قرار قضائى، وفى الأول من نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢ أصدرت المحكمة الدستورية التركية قراراً سمح لأردوغان ضمناً بالاستمرار فى رئاسة الحزب، على أن يتقدم الحزب بدفاعاته القانونية بعد أسبوعين فى الدعوى الخاصة بالإغلاق.

وعلى هذا النحو لن يكون أردوغان عضواً برلمانيّاً، وهو ما يمنعه من تولى منصب رئيس الحكومة بعد فوز حزبه بالانتخابات، ولكن قد يعيّن وزيرا من طرف رئيس الحكومة الجديدة ومن حزبه إذا رأى هذا، حيث يسمح القانون لرئيس الحكومة التركية بتعيين شخصيات وزارية من خارج المجلس، مثلما تم مع الوزير السابق كمال درويش.

غير أن الحقيقة المؤكدة أن أردوغان كان يثق تماماً فى قدرته على التغلب على كافة العقبات القضائية التى تقف حائلا بينه وبين كرسى رئيس الوزراء، فقد درس أردوغان ومجموعة مستشاريه جيداً القضية وتوصلوا إلى أن هناك سابقَ حكم من المحكمة الدستورية التركية فى قضية متطابقة مع قضيته (فى يوليو/تموز ٢٠٠١)، قضى فى نهايتها بأحقية المدعى برفع قرار منع ممارسة السياسة عنه، وهذا المدعى حسن جلال غوزيل الزعيم السابق لحزب النهضة، وهو تشكيل يمينى صغير غير ممثل فى البرلمان التركى، وكان غوزيل طالب بالاعتراف بأن قانون عفو دخل حيز التطبيق فى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ يخصه ويرفع عنه قرار منع ممارسة السياسة. وقد اعتقل غوزيل لمدة أربعة أشهر بعد أن صدر بحقه حكم بالسجن سنة واحدة بناء على البند ٣١٢ من القانون الجنائى الذى يعاقب التحريض بشكل عام على الحقد العنصرى أو الدينى ويؤدى بشكل آلى إلى منع ممارسة السياسة، وهو نفس الإجراء الذى اتخذ ضد أردوغان تقريباً.

النبوءة تتحقق

وسط فراغ سياسى خلفته حكومة ائتلاف هشة ومنقسمة على نفسها ومسعى بطىء وغير مستقر لعضوية الاتحاد الأوروبى وأزمة اقتصادية وحزب جديد تاسس بتأنٍّ وحذر وحماس جارف فى ذات الوقت، تحققت نبوءة أردوغان وخاض حزب «العدالة والتنمية» الانتخابات التشريعية فى ٢٠٠٢م، وفاز بـ٣٦٣ نائباً باغلبية محققاً بذلك أغلبية ساحقة مكنته من تشكيل حكومته الحالية التى لم يترأسها بنفسه بسبب تبعات الحكم السابق الذى قضى من أجله أشهراً فى السجن، ولذلك فقد أوكل مهمة رئاسة الحكومة إلى رئيس الجمهورية التركية الحالى ووزير الخارجية السابق عبد الله جول فى ١٦ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢م، وحتى ١٤ مارس/آذار من العام ٢٠٠٣، وحين سقط عنه الحكم بعدم ممارسة السياسة، تسلم أردوغان رئاسة الحكومة التركية.

وكان فوز «العدالة والتنمية» حدثاً تاريخياً بالنسبة إلى البرلمان التركى الذى لم يشهد حكومة حزب

واحد منذ العام ١٩٨٧م. ولم يحصل حزب «الشعب الجمهوري» ممثل القوى العلمانية فى هذه الانتخابات إلا على ١٧٩ مقعداً.

وظهر أردوغان بحزبه الجديد فى فترة عرف فيها الشعب التركى حالة من اليأس والإحباط من الحياة السياسية، خصوصاً بعد الفضيحة التى شهدها مجلس الأمن التركى فى ٢٠٠١م، حيث ألقى رئيس الحكومة آنذاك بكتيّب الدستور فى الهواء ممّا أفقد ثقة الشعب فيه وفى كافة الأحزاب السياسية.

فأعاد أردوغان فى تلك الفترة الثقة إلى الشعب التركى فى الدولة ومؤسساتها. جاء هذا الأمل الجديد بعد يأس المواطنين من العملية الديمقراطية التى تتوقف كلما ظهر الإسلاميون على الساحة السياسية حيث تم إسقاط حكومة أربكان وإغلاق حزب الرفاه والفضيلة.. وعلى الرغم من وجود العديد من الأحزاب العلمانية المتشددة وسيطرتها على الجو السياسى فى البلاد، إلا أن الكثيرين من الأشخاص والناخبين وضعوا ثقة كاملة فى أردوغان الذى وعلى الرغم من توجهه الدينى، فقد حافظ على التزامه بأُسس النظام السياسى والدستورى فى البلاد والذى يقضى بأن تركيا دولة علمانية يُفصل فيها الدين عن السياسة والدولة، وأكد فى العديد من المناسبات المختلفة أن حزبه ليس حزبًا إسلاميا متشددا بل إنه حزبٌ معتدل، كما أنه يرفض الدخول فى مواجهات مع الأحزاب العلمانية الأخرى، فقام بتشكيل حكومة قوية اجتذبت عددا من الأتراك المتدينين وغيرهم من الباحثين عن التغيير والإصلاح.

انتصارات مجتمعية وسياسية للعدالة

حافظ أردوغان على علاقته السياسية المعتدلة مع مختلف الطوائف، بما يتمتع به من ذكاء سياسى وعمل على تأكيد هويته السياسية والتى تبتعد عن التشدد الدينى على الرغم من الخلفية الإسلامية التى يتميز بها، وقد ساهمت العديد من العوامل فى تألق أردوغان سياسياً كان أولها هو سمعته الطيبة وشرفه، وشهادة معارضيه قبل مؤيديه له ببعده عن الفساد ومحاربته له، وحب الناس له وشعبيته الكبيرة بينهم نظراً للإصلاحات والتطورات التى أجراها عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول، بالإضافة لسجله السياسى البعيد عن الألاعيب السياسية وترديد الشعارات الخاوية مما زاد من صعود نجمه بين غيره من السياسيين، وفوز حزبه بأغلبية ساحقة فى الانتخابات.

وطبقاً للقانون التركى توجد حرية مطلقة للسلوك الفردى، وهو الأمر الذى أراد أردوغان أن يعمل به فى مواجهة الأوساط العلمانية المتشددة التى تقف فى وجه أية محاولة لارتداء الحجاب من قبل الطالبات والموظفات فى جهات الدولة المختلفة، حيث قام بتقديم وعد بإلغاء القانون الذى يمنع السيدات والفتيات من دخول المصالح الحكومية والمدارس والجامعات والمحافل الرسمية بالحجاب، ومن المعروف أن كل من زوجة أردوغان وابنتيه يرتدين جميعهن الحجاب.

كما شغل أردوغان هموم المواطن التركى فعمل على حل مشاكله والبحث فيها، هذا بالإضافة لمحاولاته من أجل النهوض بمستوى المعيشة الخاص بالأفراد وتحقيق أملهم فى التغيير والحرية فى كافة المجالات، تمكن أردوغان من قيادة البلاد وسعى لحل جميع القضايا بذكاء وحكمة على الرغم من تعقدها وتشابكها سواء فى القضايا الداخلية أو الخارجية لتركيا.

معركة الدفاع عن الديمقراطية فى انتخابات ٢٠٠٧

لقد وُصفتْ الانتخابات البرلمانية التركية التى أجريت فى ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٧، بانها معركة من أجل بقاء روح الأمة التركية أو فنائها. لكن وبعيداً من أن تكون هذه المعركة صراعاً بين العلمانية والإسلام، كما يريد لنا بعضهم أن نعتقد، فهى فى الأساس معركة بين قوى الحرية والديمقراطية من جهة، وقوى الشمولية والاستبداد من الجهة الأخرى. وقد قررت النتائج التى أسفرت عنها هذه الانتخابات، بان تركيا ستواصل مسيرة التحديث التى بدأتها قبل نحو خمس سنوات من إجراء تلك الانتخابات، من خلال حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، وانها لن تعود إلى عهد شعار القوة هى الحق المطلق، ولا سبيل للسلطة إلا عبر فوهة البندقية..

وقد واصل حزب «العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيب أردوغان سياسة الفوز الكاسح بمقاعد البرلمان التركى فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٧ حيث حصد حزب العدالة حوالى ٦١٪ من مقاعد البرلمان.. وذلك فى ظل جو التوتر الذى كانت تعيشه تركيا من أجل انتظار نتيجة الانتخابات الرئاسية والتى تنافس فيها حزب العدالة والتنمية مع الأحزاب التركية الأخرى، ويأتى على رأسها حزب الشعب الجمهورى، وهو الحزب العلمانى المتشدد، وهى الانتخابات التى حسمها «العدالة» لنفسه أيضاً بعد فوز عبد الله جول -أحد الأضلاع الأساسية فى حزب العدالة والتنمية والذى تزعمه أردوغان، بالإضافة لشغله سابقاً لمنصب وزير الخارجية فى حكومة أردوغان- بمقعد الرئاسة.. وهو الأمر الذى أدى إلى المزيد من القلق بين الأوساط العلمانية، وأصبح الحزب الذى طالما عارضوا وجوده هو الحزب الذى يمتلك مقاليد الحكم فى البلاد.

وحول ما أفرزته الانتخابات البرلمانية التركية ٢٠٠٧، من نتائج ومستجدات على ساحة الديمقراطية التركية، قدم د. برهان كوروغلو قراءة فى نتائج الانتخابات التركية ٢٠٠٧، حلل فيه نتائج الانتخابات، كما رصد فيها ما حصده وما سيحصده حزب العدالة والتنمية تبعاً لنتائج تلك الانتخابات، حيث يلخصها د.كوروغلو فى النقاط التالية:

- تعد الانتخابات التركية العامة التى أجريت فى ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠٠٧ من أخطر الانتخابات وأهمها أيضا فى عهد الجمهورية التركية منذ تاسيسها نظرا للأحداث والملابسات التى سبقتها والنتائج التى ستترتب عليها، خاصة من ناحية تاثيرها المحتمل على مستقبل المجتمع التركى، وهذا ما يفسر نسبة الإقبال العالية على التصويت التى بلغت ٨٥٪. حيث استطاع حزب العدالة والتنمية إحكام سيطرته على البرلمان

التركى حيث ارتفعت نسبة المصوتين له من ٣٤٪ فى الانتخابات السابقة إلى ٤٧٪ فى الانتخابات الحالية.

- يدل هذا النجاح على ثقة الشعب التركى المتزايدة فى حزب العدالة والتنمية ورغبته فى الاستمرار فى سياساته السابقة. كما أن توجه الشعب إلى إعطاء ثقته لحزب واحد يدل على ترجيحه تشكيل حكومة بحزب واحد بدل الحكومات الائتلافية التى أدخلت البلاد فى الفوضى السياسية والفساد الإدارى.

- أشارت نسبة التصويت العالية لصالح الحزب فى مختلف مناطق تركيا إلى أنه أصبح الحزب التركى الأول، كما تجلى النتائج العالية التى حصدها الحزب فى المناطق الكردية اعترافا واضحا بمكانة الحزب، حيث يبدو أن سياسة حزب العدالة والتنمية فى حل المشكلة الكردية عن طريق الاعتراف بالهوية الثقافية والإنسانية لشعب المنطقة بدأت تلقى تجاوبا قويا من الأكراد، من ناحية أخرى فإن عدم وجود تمثيل لحزب الحركة القومية فى تلك المناطق الذى يستند إلى شعارات القومية التركية، كما أن عدم وجود حزب الشعب الجمهورى الذى يستغل العلمانية و«الأتاتوركية» أداة سياسية فى تلك المناطق، إضافة إلى مناطق وسط تركيا يدل على مدى فشل هذين الحزبين فى تمثيل واحتضان جميع الأطياف السياسية والعِرْقية فى تركيا.

- يعزو المحلِّلون سبب فوز العدالة والتنمية بهذه النسبة المرتفعة إلى رد فعل الشعب ضد تدخل الجيش فى السياسة والمؤسسات البيروقراطية غير الديمقراطية، ثم العقبات التى وضعت أمام ترشيح عضو من حزب العدالة والتنمية لمنصب الرئيس.

- سارع حزب العدالة والتنمية بعد فوزه مباشرة إلى توجيه رسائل تطمئن الداخل والخارج، كما أكد الحزب أنه سيحترم مبادئ العلمانية، وسيستمر على نفس المنهاج فى الإصلاحات السياسية.

- سيتوج حزب العدالة والتنمية نصره فى هذه الانتخابات بإعادة ترشيح عبد الله جول لهذا المنصب، وسيسعى إلى إبرام تحالفات داخل البرلمان ليتمكن من إتمام النصاب القانونى لعقد جلسة اختيار رئيس الجمهورية.

- يتوقع كثير من المحللين أن يؤدى فوز حزب العدالة والتنمية إلى استقرار سياسى ينعكس إيجابيا على الاقتصاد التركى، وهذا ما لوحظ منذ اللحظات الأولى لظهور النتائج، حيث ارتفعت مؤشرات البورصة التركية، وانخفضت أسعار الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة التركية.

وبالنظر إلى سير الأحداث التى اضطرت معها تركيا إلى إجراء انتخابات مبكرة، أشار د. كوروغلو فى دراسته إلى الأمور المهمة التالية:

- لم تجرِ الانتخابات فى موعدها المقرر فى نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠٧، وذلك بسبب إخفاق حزب العدالة والتنمية فى اختيار رئيس الجمهورية فى مايو / أيار الماضى، حسب ما كان مخططا له، وما رافق ذلك من أزمة بسبب معارضة حزب الشعب الجمهورى المعارض، بحجة أن زوجة عبد الله جول محجبة وأنه

صاحب أيديولوجية، وأن هويته الإسلامية تتعارض مع منصب رئاسة الجمهورية الذى يستوجب الدفاع عن مبادئ العلمانية وتمثيل جميع أطياف الشعب التركى كما يدعى حزب الشعب الجمهورى.

– السبب الآخر وراء عدم تمكن الحزب من انتخاب رئيس للجمهورية كان قرار المحكمة الدستورية حيث حكمت لصالح حزب الشعب الجمهورى الذى تقدم إلى المحكمة بطلب إلغاء دستورية جلسة انتخاب عبد الله جول لرئاسة الجمهورية بناء على وجوب تواجد ٣٦٧ عضوا أثناء التصويت على انتخاب الرئيس، مع أن هذا الشرط لم يتم التنويه به أثناء انتخاب أى رئيس سابق للجمهورية من قُبل.

– كما أن الإنذار الذى وجهه الجيش إلى حزب العدالة والتنمية فى ٢٧ أبريل / نيسان ٢٠٠٧ دفع باتجاه اتخاذ قرار إجراء انتخابات مبكرة والتوجه إلى الشعب من أجل الخروج من الأزمة المترتبة على عدم التمكن من انتخاب الرئيس.

وقد عزا بعض المحللين سبب فوز العدالة والتنمية بهذه النسبة المرتفعة إلى رد فعل الشعب على تدخل الجيش فى السياسة، والمؤسسات البيروقراطية غير الديمقراطية، والعقبات التى وضعت أمام ترشيح حزب العدالة والتنمية أحد أعضائه لمنصب الرئيس.

وأخيراً فقد أظهرت نتائج الانتخابات أن حزب العدالة والتنمية لم يحصل على أصوات فئة معينة من الشعب التركى بل حصل على أصوات الناخبين من جميع فئات الشعب من اليمين واليسار، وسكان المدن والأرياف، وأثناء اختيار قائمة المرشحين للانتخابات ركز الحزب على ضم أعضاء يمثلون جميع الأطياف السياسية إلى قائمته الانتخابية مثل ترشيح أرطغرل كوناى سكرتير حزب الشعب الجمهورى سابقاً، وأعضاء آخرين مقربين من الحركة القومية، وبالتالى أفرزت الانتخابات البرلمانية حزب العدالة والتنمية حزباً مركزياً يمثل معظم أطياف الشعب التركى.

وفى الوقت الذى سيطرت فيه أنقرة وإسطنبول على مركزية الأحزاب فى تركيا مدة ما يقارب قرناً من الزمان، ظهرت فى تركيا مراكز قوى جديدة مثل ديار بكر وقيسرى وملاطية، وبذلك فقدت المقولة التى تقول «إن من يسيطر على أنقرة يسيطر على تركيا» مصداقيتها، وجاء دور حزب العدالة والتنمية لتجسيد التعددية فى مراكز القوى فى جميع أنحاء تركيا، ويتربع على كرسى الجلوس فى مركز الوسط مكتسباً بذلك صفة الحزب المركزى.

كما أن عدم تنكر حزب العدالة والتنمية لميراث الدولة العثمانية، أعاد إلى تركيا إمكانية القيام بدور إستراتيجى وحيوى فى المنطقة، وقد لقى هذا الدور دعما معنويا من الشعب التركى، عبر عنه من خلال صناديق الاقتراع، ولقد لقيت محاولة حزب العدالة والتنمية جعل تركيا مركزاً فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى دعماً كبيراً من جميع أطياف الشعب التركى.

.. لقد أظهرت هذه الانتخابات بوضوح أن الشعب التركى له جذور إسلامية عميقة، فرغم محاولات التغريب والعصرنة التى تعتمد على العلمانية و«الأتاتوركية» التى فرضت عليه منذ مطلع القرن الماضى، اختار الشعب فى هذه الانتخابات العصرنة التى لا تتصادم مع مقوماته ومقدساته.

جول رئيساً رغم الحجاب

قد لا يكون حجاب «خير النساء» زوجة وزير الخارجية التركى السابق عبد الله جول سبب فشله الأساسى فى الوصول إلى منصب الرئاسة مرشحاً عن حزب «العدالة والتنمية» عند ترشحه للمرة الأولى، إلاّ أن تكرار الإشارات المختلفة إلى هذا الحجاب فى خضم الأزمة السياسية الأخيرة، يدل على مدى أزمة خطاب المعارضة «العلمانية» فى تركيا أمام حزب حاكم، إسلامى الجذور، يطبق سياسة اقتصادية ناجحة ويحظى بشعبية كبيرة.

إن موقف المعارضة والجيش والمحكمة الدستورية العليا، الذى حال دون وصول وزير الخارجية عبد الله جول إلى القصر الجمهورى، وشعور المواطن التركى بأن ظلماً كبيراً وقع على جول، كان له بالغ الأثر فى النجاح الذى حققه حزب العدالة والتنمية فى انتخابات ٢٠٠٧، ولا شك أن الهتافات التى كانت ترددها الجماهير أثناء الحملة الانتخابية مُطالبة بعبد الله جول رئيساً للجمهورية دليل كبير على حجم هذا التعاطف الشعبى. وعليه ينتظر من حزب العدالة والتنمية أن يتوج نصره فى هذه الانتخابات بإعادة ترشيح عبد الله جول لهذا المنصب، لكن الحزب كان مطالباً بإبرام تحالفات داخل البرلمان ليتمكن من إتمام النصاب القانونى لعقد جلسة اختيار رئيس الجمهورية، التى حددتها المحكمة الدستورية العليا بـ٣٦٧ نائبا (ثلثى البرلمان)، خاصة أن عدد مقاعد الحزب داخل البرلمان الحالى ٣٤٠ مقعداً (من ٥٥٠ مقعدا).

وبعد أسابيع من الفوز الكاسح الذى حققه حزب العدالة والتنمية فى الانتخابات البرلمانية، خطَى الحزب خطوة أخرى بالغة الأهمية بحصوله على منصب رئيس الجمهورية لصالح مرشحه عبد الله جول الذى كان ترشيحه للمنصب هو الذى دفع إلى الانتخابات النيابية المبكرة.

بحسم حزب العدالة والتنمية للمعركة الانتخابية الجديدة واستئثاره بمنصب الرئاسة، يمكن القول إن الحزب قد سيطر على الموقع الرئيسى الثالث فى الدولة بعد سيطرته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولتبق المؤسسة الأمنية والعسكرية خارج سيطرته، وهذه حتى فى الديمقراطيات الكبيرة لا تخضع لسيطرة الأحزاب الحاكمة، لأنها أكثر رسوخاً منها، ويمكنها تبعاً لذلك التأثير بشكل قوى على الأحزاب والحكومات المنتخبة إذا ذهبت فى اتجاه إحداث تغييرات جوهرية فى مسارات راسخة فى هياكل الدولة وسياساتها البنيوية.

والفارق بين المؤسسة العسكرية والأمنية فى تركيا ونظيرتها فى الدول الغربية هو حضورها الخفى

شيئاً مًا فى الغرب، مع انسجامها مع التراث الجمعى للدولة القومية فى تجلياتها الجديدة بعد الحرب العالمية، مقابل دورها السافر فى الحالة التركية، فضلاً عن تبنيها لعلمنة قسرية مناهضة للدين لا تنسجم مع الوعى الجمعى للشعب التركى.

هناك بالطبع مؤسسة رابعة فى النظام التركى لعلها الأكثر أهمية على الإطلاق، وتتمثل فى مجلس الأمن القومى الذى طالما وقف فى مواجهة الإسلاميين، وهو فى واقع الحال الواجهة التى استخدمها العسكر منذ الستينيات لتأكيد سطوتهم، ولحماية الإرث الأتاتوركى العجيب، لاسيما أن الدستور قد منح المجلس صلاحيات واسعة يمكن من خلالها التلاعب عملياً باللعبة الديمقراطية برمتها، بما فى ذلك حل الأحزاب وشطبها وحرمان مؤسسيها من العمل السياسى كما فعلوا مع نجم الدين أربكان، وكما فعلوا مع أردوغان نفسه عندما سجنوه لمدة أربعة أشهر لترديده لأبيات شعر من التراث التركى!

وبعد فوز جول بالرئاسة سيطر حزب العدالة والتنمية على نصف أعضاء مجلس الأمن القومى العشرة، بمن فيهم رئيسه الذى هو رئيس الجمهورية نفسه، إضافة إلى رئيس الوزراء ووزيرى الدفاع والخارجية والداخلية، ويبقى الخمسة الآخرون وهم رئيس الأركان وقادة الجيش الأربعة، مع العلم أن قيادة العدالة والتنمية لن تعدم صوتاً عاقلاً من بين أولئك يحسم الثنائية الموجودة بتساوى الأصوات، من دون أن ينفى ذلك إمكانية استمرار التجاذب بين الطرفين طوال المرحلة المقبلة، وحتى ينجح الحزب فى إعادة النظر فى الدستور وطرحه على استفتاء شعبى كما هو برنامجه المعروف.

خطر «العلمانيِّين» على الديمقراطية

كل هذا الضجيج حول منصب يطغى عليه الطابع الفخرى، على رغم حساسية بعض صلاحياته، يخفى مازق كل من المؤسسة العسكرية والمعارضة «الكمالية» ممثلة بـ«حزب الشعب الجمهورى»، أمام الشعبية المتنامية لـ«العدالة والتنمية» ورئيس الوزراء أردوغان، كما تشى باضطراب حقيقى أمام ظاهرة سياسية جديدة، تختلف تماماً عن الأشكال الأخرى للإسلام السياسى التى عرفتها كل من تركيا والعالم الإسلامى والتى كان من السهل محاربتها وإسقاطها تحت شعار الدفاع عن الديمقراطية والعلمانية. فأردوغان الذى كان إلى جانب نجم الدين أربكان فى حزبى «الفضيلة» و «الرفاه»، لا يقدم نفسه اليوم كـ«إسلامى» بل كـ«مسلم ديمقراطى»، ليبرالى على المستوى الاقتصادى والسياسى، ومحافظ على المستوى المجتمعى. وحين يطالبه الصحافيون بتعريف حزبه، يرد بالكلمات التالية: «نحن حزب محافظ ديمقراطى، لا يرتكز لا إلى أسس دينية ولا إلى أسس عِرْقيّة... متحرِّر من المقاربات الأيديولوجية». وحين يتحدث أردوغان عن التحرر، فهو أساساً متحرر من الأيديولوجية الأتاتوركية، ومن رؤية راديكالية للعلمانية تفرض نفسها منذ عقود على المجتمع التركى، من دون أن يدفعه هذا التحرر إلى الانتقال إلى مشروع بناء الدولة الدينية. وحين يقدم أردوغان نفسه كـ«مسلم ديمقراطى»، فإن الإحالة التاريخية والسياسية إلى تيار «المسيحيين الديمقراطيين»

في أوروبا، لا تخفى عن الكثيرين.

وأمام هذا التحول على مستوى الخطاب، يجد «العلمانيون» أنفسهم في وضع لا يستطيعون معه إلا الحديث عن مشروع أسلمة خفيّ، وأجندة سرية لـ «العدالة والتنمية»، بل إن بعضهم لا يتوانى عن الإشارة إلى «التقية»، وإلى «نفاق» الحركات الإسلامية.

لكن أردوغان لم يتوانَ عن الرد بصراحة على هذه الاتهامات، إذ سبق له أن قال أمام البرلمان: «ليست عندي أجندة ولا مشاريع سرية». أمَّا المخاوف غير المعلن عنها سواء من المعارَضة السياسية أم العسكر فتتمثل بخشيتهم الشديدة من أن يروا «العدالة والتنمية» يستقر في الحكم مدة طويلة، ما قد يمنح هذا الحزب الفتي شرعية من نوع آخر.

ومما يُحسب لمصلحة الحزب أيضاً نجاحه في الحفاظ على شعبيته من دون المساس بمبدأ فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسات السياسية، ومن دون أن يتوقف عن السعي إلى مزيد من الحريات الدينية التي يضع من بينها حق المرأة في ارتداء الحجاب. أما مجال نجاح حكومة أردوغان الأساسي، بحسب المراقبين، فهو المجال الاقتصادي إذ نجح في شكل باهر في خفض نسبة التضخم إلى حدود الـ ٥ في المئة، وهو الداء الذي عانى منه الاقتصاد التركي طويلاً. أما نسبة النمو فتضعها التوقعات بين ٤,٥ و ٦ في المئة سنوياً للسنوات العشر المقبلة بعد أن بلغت مستوى قياسياً عام ٢٠٠٤ إذ قدرت بـ ٩,٤ في المئة.

أمام مثل هذا النجاح، توقع الكثيرون أن يكون رد الحزب على المعارضة جماهيرياً من قبيل الدعوة إلى تظاهرات موازية مثلاً، إلا أن هذا الخيار لم يكن المفضل لدى «العدالة والتنمية» لأسباب عدة قد يكون أهمها الخوف من نشوب أحداث عنف، قد تمنح ذريعة إضافية للعسكر للتدخل في الحياة السياسية.

وعلى الرغم من الأحاديث التي تم تداولها في الأوساط العلمانية المعارضة من أن أردوغان يسعى من أجل إقامة دولة دينية على غرار الدولة الإيرانية وهو الأمر الذي يتناقض مع الطبيعة العلمانية للدولة والتي تعد أبرز المعالم الأساسية للجمهورية، إلا أن أردوغان نفى ذلك قائلاً « لن نتنازل عن أيٍّ من المبادئ الأساسية للجمهورية، سنواصل بتصميم الإصلاحات الاقتصادية والديموقراطية»، كما أكد أردوغان على احترامه للقيم الجمهورية والعلمانية.

والملفت للانتباه أن شخصية أردوغان التي تتسم بالكاريزمية لم تلغ هياكل الحزب كما حدث ويحدث مع أحزاب أخرى، فـ«العدالة والتنمية» لا يُوصف بأنه حزب أردوغان، حيث يختصر الكثير من الأتراك الأحزاب في أسماء زعمائها، فيقال مثلا عن حزب الحركة القومية حزب دولت بهشلي، وعن حزب الشعب الجمهوري حزب دينيز بايقال. ويرجع السبب الرئيس لذلك أن الرجل قوى وكذلك الحزب أيضا، وهذا هو الفارق الأساسي عن الأحزاب الأخرى وعن الشخصيات السياسية الأخرى التي ضرب لها رئيس وزراء

تركيا النموذج والقدوة والصورة المختلفة للسياسى الشجاع الذى يشعر بالعزة ويملك ثقة كبيرة بنفسه، فهو قد انتخب ديمقراطيا من جانب شعبه، وليست لديه مصلحة شخصية يتوسلها من هذه الدولة أو تلك، ولا تمنعه الدبلوماسية من أن يتخذ المواقف السليمة التى يمليها عليه دينه وضميره.

حقيقة بعد توليه رئاسة الحكومة عمل على الاستقرار والأمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى تركيا، وتصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي، وكذلك فعل مع اليونان، وفتح جسورا بينه وبين أذربيجان وبقية الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأرسى تعاونا مع العراق وسورية، وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية ورفع تاشيرة الدخول، وفتح أبواباً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً مع عدة البلدان العالمية، وأصبحت مدينة إسطنبول العاصمة الثقافية الأوروبية عام ٢٠١٠، أعاد لمدن وقرى الأكراد أسماءها الكردية بعدما كان ذلك محظورا، وسمح رسمياً بالخطبة باللغة الكردية، وأفتتح تليفزيون رسمي ناطق بالكردى. وفى مايو(ايار) ٢٠١٠ افتتح قناة فضائية تركية ناطقة باللغة العربية (تى آر تى).

والحال أن من حقنا كمؤمنين بهوية هذه الأمة وريادتها أن نفرح بعودة تركيا إلى هويتها من خلال مجموعة من المتدينين، حتى لو عجزوا عن ترجمة ما يؤمنون به فى الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ما داموا يسيرون فى الاتجاه الصحيح ويخدمون شعبهم بشكل جيد، لاسيما حين يسمحون تالياً بحرية التدين المحارَبَة فى تركيا. وهنا نعيد التأكيد على أن هؤلاء لم ينجحوا فقط بسبب إنجازهم الاقتصادى (لهذا الإنجاز صلة بتدينهم وعدم فسادهم أيضاً)، بل نجحوا أولاً وقبل كل شىء بسبب خلفيتهم الدينية المنسجمة مع وعى الأتراك فى ظل الصحوة الدينية الواسعة، ونذكّر مرة أخرى بأن الحزب الذى ورثوه قد سبق وحصل على ٢٢ فى المئة من أصوات الأتراك منتصف التسعينيات قبل أن يتزايد المد الإسلامى على هذا النحو الكبير. ومن يعتقد أن الأتراك قد نسوا لماذا سجن أردوغان ليس سوى مكابر يرفض الاعتراف بالحقيقة، ولو سألت أيا منهم عن سبب سجنه لردد على الفور بيت الشعر الشهير « مساجدنا ثكناتنا.. قبابنا خوذاتنا.. مآذننا حرابنا.. والمصلون جنودنا.. هذا الجيش المقدس يحرس ديننا».

حتى الآن نحن أمام تجربة سياسية لمتدينين فى دولة تحارب التدين بمختلف الوسائل، وهو انتصار كبير من دون شك، وإذا ما نجحوا خلال الأعوام المقبلة فى تكريس مصالحة بين الدين والحياة من دون المس بالحريات العامة، فإن الوضع سيشير إلى نجاح حقيقي، والمصالحة التى نتحدث عنها لا تعنى النموذج الذى يحذر منه بعض العلمانيين، وغالباً بسبب موقف مسبق من الإسلام كدين، وإنما مصالحة مع الذات والهوية، وإلا فهل يمارِى أحد بأن بريطانيا أو ألمانيا أو هولندا على سبيل المثال دول مسيحية؟!

لا يعنى ذلك أن الرُّؤَى الإسلامية فى السياسة والاقتصاد والاجتماع هى محض أوهام، كما يذهب البعض، بل هى حقيقة واقعة قد يأتى فى تركيا لاحقاً من يتبناها فى ظل ديمقراطية حقيقية وينافس بناءً عليها مثل سواه فى الانتخابات.

صناعة جمهورية تركية جديدة

أقر جراهام إى. فوللر فى كتابه (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمى متنام) بأن انتخابات الثالث من نوفمبر / تشرين الثانى عام ٢٠٠٢ كانت نقطة التحول والانطلاقة الجديدة لصناعة فترة جديدة من تاريخ الجمهورية التركية. إذ يرى أن وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بأغلبية ساحقة من خلال صناديق الاقتراع ثم حفاظها على النجاح ذاته فى انتخابات عام ٢٠٠٧ يعبر عن استفادة كوادر حزب العدالة والتنمية من خبرات الأحزاب السياسية ذات الرؤية الإسلامية مثل (النظام الوطنى، والسلامة، والرفاه، والفضيلة)، كما أنه يعبر أيضًا عن حرص وإصرار الناخب التركى على المصالحة مع ماضيه العثمانى مع الإبقاء على الدولة العلمانية فى آن واحد.

ويرى الكاتب أن «حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى منذ وصولها إلى السلطة لتحقيق المواءمة بين النتاجات الثقافية والاجتماعية للفكر الكمالى، والمسار القسرى لتركيا نحو التغرب من ناحية، وبين العناصر التقليدية والإسلامية للثقافة التركية من ناحية أخرى. وهو ما بدا فى استعداد تركيا لأداء دور دولى موسع بين الشرق والغرب، وكذلك سعيها لخلق تقارب محلى بين القيم التقليدية والقيم المعاصرة».

ويقيِّم الكاتب حزب العدالة والتنمية الذى تأسس بزعامة رجب طيب أردوغان فى أغسطس ٢٠٠١ بأنه الحزب الأكثر اعتدالاً فى تاريخ الأحزاب الإسلامية التى ظهرت فى تركيا خلال العقود الأربعة الأخيرة، بل وأنه الأكثر نجاحًا على الإطلاق بين الأحزاب السياسية عامة بما حققه من نجاحات فى إدارة السياسة الخارجية وفى المجالين الاقتصادى والاجتماعى. ويعزو تميز حزب العدالة عن أسلافه من الأحزاب الإسلامية إلى تلقيه الدرس التاريخى والسياسى بعقلانية، وتكيفه الواعى مع معطيات العصر الحديث إلى حد جعل الكاتب يصفه بأنه «الحزب النموذج لدى الإسلاميين فى العالم كله».

ولعل أهم ما تميز به الحزب من سمات -حسب وجهة نظر الكاتب- هو ابتعاده منذ تأسسه عن الانضواء تحت أية معادلة إسلامية، فضلاً عن قبوله للعلمانية شرطًا أساسيًا للديمقراطية والحرية. إضافة إلى تعريف الحزب للعلمانية التى ينتهجها تعريفًا واعيًا بأنها «حياد الدولة تجاه مختلف العقائد الدينية والقناعات الفلسفية»، ومن ثم فهو يرفض تعريف الأيديولوجية الكمالية للعلمانية بأنها سلطة الدولة على الدين. كما أن حزب العدالة والتنمية قد عرَّف نفسه منذ البداية بأنه «حزب ديمقراطى محافظ»، خالعًا عنه مصطلحات «الإسلامى» و«الإسلاموى».

والسِّمة الثانية التى تميز الحزب هى ذلك التوجه نحو سياسة خارجية مزدوجة التوجه؛ حيث تستهدف من ناحية الحصول على العضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبى، ومن ناحية أخرى إقامة روابط أكثر قوة مع سياسة العالم الإسلامى.

ويثير الكاتب تساؤلاً حول ما إذا كان حزب العدالة والتنمية حزبًا إسلاميًا أم لا؟. وذلك لأنه يرى أن «شخصية الحزب تمثل انحرافًا واعيًا عن شخصية الأحزاب الإسلامية السابقة أكثر من كونها إخفاء لأجندة دينية أو ممارسة للتقية».

ويجيب الكاتب بنفسه على السؤال، فيؤكد على رأيه الشخصي بأن «حزب العدالة والتنمية ليس حزبًا معتدلا فحسب؛ بل هو حزب إسلامي يمزج القيم الدينية بالحياة السياسية». ويستند في رأيه هذا إلى قناعته بأن «الحزب الإسلامي هو الحزب القادر على وضع تعاليم القرآن والسنة النبوية في صورة مبادئ قادرة على إدارة الدولة والمجتمع، وهو ما يقوم به حزب العدالة والتنمية حاليًا حيث يعمل جاهدًا من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام التقاليد الدينية، والاعتراف بالقيم الدينية، وتوفير الرفاهية للمجتمع، وتامين احتياجاته التعليمية والصحية، وتعزيز قواه الوطنية».



الباب الثانى:

سياسة مؤذن إسطنبول

الفصل الأول

أردوغان.. مُصلِحُ السياسة الداخلية التركية

الفصل الثانى

أردوغان ورفاقه فى ملعب الاقتصاد

الفصل الثالث

مبادرات أردوغان لحل المسألة الكردية

الفصل الأول

أردوغان.. مُصلِحُ السياسة الداخلية التركية

اختصرت مجلة الايكونوميست سياسة «مؤذن إسطنبول»، بأنها توصلت الى حالة «صفر مشاكل مع جميع دول الجوار» بما فيها، طبعاً، اليونان.. فبعد ثمانية أعوام من وصول إسلاميى أردوغان إلى السلطة فى أنقرة، حصلت أحداث سارة فى بلاد الأناضول.. الليرة المتهاوية، الشبيهة بأكياس الورق، صارت عملة أحد أقوى البلدان الاقتصادية.. المسألة الكردية التى كانت تقضُّ مضجع أنقرة منذ أن خفض أتاتورك حجم الإمبراطورية كى تصبح قابلة للحياة، لم تعد مسألة. لا فى تركيا ولا فى شمال العراق.. الجرح القريح فى المسألة الأرمنية، أُدخل إلى غرفة الطوارئ. العلاقة الدائمة الاضطراب مع سورية، تحوّلت من عداء حول لواء إسكندرون (السورى)، الذى يسميه الأتراك هاتاى، إلى حدود مفتوحة أمام من يشاء. العلاقة التنافسية، العدائية، تاريخياً مع إيران تحوّلت علاقات ودّ وتنسيق فى كل مكان، وخصوصاً فى وسط آسيا، حيث كانت مواقع التصادم الأشدّ والأوسع. العلاقة العضوية مع إسرائيل خُفِّضت إلى علاقة موضوعية، تلغى دور تركيا كحليف وتثبته كوسيط. وعلاقة الشراكة مع الولايات المتحدة باقية، لكنها خاضعة للإذن التركى وليس للأمر الأميركى كما كان الأمر منذ خمسين عاماً.

ما الذى حدث؟

.. لقد غيَّر رجب طيب أردوغان فى صيغة الخطاب. قدّم لتركيا خطاباً يعلى الحجاب، لكنه عرض على العالم إسلاماً يقبل الآخر كما هو. وفيما منعت «العلمانية الديموقراطية» الأكراد من التحدث بلغتهم، فتح أمامهم أبواب إحياء التراث وأخرج «عبدالله أوج ألان» من زنزانة الانفراد. وعلى رغم ملامح وجهه المتزمتة لم يتوقف عن خطوات الانفتاح.

فكلما تمكّن رجب طيب فى السلطة ازداد انفتاحه، على عكس السيرورة التى تقول «كلما تمكّن الناس فى السلطة ازداد تشددهم».. فالرجل الذى كان يقول إن «أوروبا ناد مسيحى» طلب الانضمام إلى القارة، وأحرج قادتها، وأربك فرنسا العلمانية وألمانيا. وسارع إلى تطبيق القوانين الديموقراطية وإلغاء التعذيب فى السجون والسماح بتدريس اللغة الكردية، منهياً صراعاً أدى الى سقوط ٤٠ ألف قتيل.

وهو الأمر الذى دعا بول سالم مدير مركز كارنيجى للشرق الأوسط فى لبنان إلى حد القول: «إن هذا

القرن قد يكون قرن تركيا لأنها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتّجه بالفعل إلى المستقبل». وذلك خلال مقابلة مع صحيفة «توداي زمان» التركية، أثناء وجوده في إسطنبول لمناقشة وجهات النظر العربية في تركيا، حيث قال: «لقد فهمت تركيا كيف تكون ديمقراطيةً فاعلةً في الشرق الأوسط، وكيف تجعل الإسلام السياسي معتدلاً وتُمكّنه من أن يكون حزباً نظامياً. كما فهمت كيف تمارس النشاط الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، وكيف تجمع بين الإسلام والعلمانية، والعلم، والفردية، والجماعات ذات المصالح المشتركة كلّها في المجتمع نفسه في الشرق الأوسط».

وبهذا المعنى، قد يكون هذا قرن تركيا لأنها من الدول النموذج في الشرق الأوسط التي تتّجه إلى المستقبل. فتركيا من الدول التي تقول: «هذا هو السبيل لتحقيق ذلك.» كذلك، تركيا تقترح نظاماً أو مروحةً من العلاقات في الشرق الأوسط تبدو معقولةً بالنسبة إلى الجميع. فالاقتراح الوحيد الذي يبدو منطقياً بالنسبة إلى الجميع هو اقتراح تركيا الذي يقول: «لا أريد إمبراطوريةً تركيةً، ولكن أقول دعونا جميعاً نحترم سيادة الآخر وأمنه، دعونا نبني على المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، دعونا نساعد بعضنا بعضاً، دعونا نمارس التجارة ونعمل معاً». وبهذا المعنى، قلت إنه قد يكون قرن تركيا، تماماً كما كان القرن العشرون القرنَ الأميركي.

أما المُعْطَى المهمُّ الجديد في السياسة التركية، فهو رغبة جميع الفرقاء بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولا شك في أن رغبة الطرفين البارزة في التهدئة، تأتي لطمأنة اتحاد أوروبي تخترقه الخلافات حول مسألة ضم تركيا إليه. فبعد أن نجح أردوغان في إقناع أوروبا بكونه لا يمثل خطراً على الديموقراطية، لا يزال احتمالية تدخل العسكر يطرح تساؤلات جادة عبّر عنها عدد من المسؤولين الأوروبيين. فحزب «العدالة والتنمية» أثبت خلال ثماني سنوات من الحكم أنه يرغب في إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام، بل إن البعض رأى أن بعض الحريات مثل حقوق الأقليات، اتسعت في عهده إذ سمح ببث برامج باللغة الكردية كما سمح بتعليمها في المدارس الخاصة. واتسعت أيضاً دائرة حرية التعبير والحقوق الدينية لغير المسلمين، ما يجعل من أي تدخل للعسكر و«للعلمانيين» انقلاباً على الخيار الديموقراطي للشعب التركي.

في المحصلة يلاحظ البعض أنه عادة ما يتهم العلمانيون الإسلاميين بأنهم خطر على الديموقراطية، فهل يصبح «العلمانيون» في دورهم خطراً على الديموقراطية في تركيا؟

تحديات الداخل

لطالما لعبت منطقة الأناضول دوراً حاسماً في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكّلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشريّة العريقة التي شكّلت قلب العالم القديم، فكانت «إسطنبول» عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطيّة وانتهاءً

بالإمبراطورية العثمانيّة (١٢٨٨-١٩٢٤) التي حكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم إلى أن ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان «عبد الحميد الثاني»، وتفككت إثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فأنهى «مصطفى كمال أتاتورك» الخلافة سنة ١٩٢٢ وأعلن قيام «جمهورية تركيا» الحديثة العام ١٩٢٣، وفي الحرب العالمية الثانية انكفأت تركيا، ثم قامت باستعادة جزء من دورها الجيو-سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكّلت حائطاً منيعاً في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي العام ١٩٩١، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة لتلعب دوراً حاسماً يعمل على إعادة تشكل النظام الإقليمي والدولي، عبر ما يعرف باسم «العالم التركي» الذي يضم دولاً تمتد من غرب الصين إلى أوروبا، لكنها لم تستغلها.

لكن ومع استلام حزب «العدالة والتنمية» الحكم في العام ٢٠٠٢، تغيرت المعطيات كلّيّاً، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو-سياسية (*Geopolitical*) والجيو-إستراتيجية (*Geostratigic*) لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ«الشرق الأوسط» إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوّة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي اثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني «الطالباني».

وبالفعل نجح الحزب ولاسيما الثلاثي (أردوغان رئيس الوزراء، جول رئيس الجمهورية، وأوغلو وزير الخارجية) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوّتها الناعمة (*Soft Power*) وجعلها نموذجاً سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً على مستوى المنطقة، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل «العمق الاستراتيجي» و«دبلوماسية تصفير النزاعات» بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

النظام السياسي في تركيا

أولاً: المؤسسات الدستورية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي «برلماني» علماني، أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثّل بالجمعية الوطنية «البرلمان»، السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثّل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا.

وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام ١٩٨٢ من الناحية

النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة التي يحميها الجيش.

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركيّة أيّة تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولّد خروقا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخّل لإجهاضها وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.

لكن الحقيقة أن تجربة حزب «العدالة والتنمية» منذ العام ٢٠٠٢، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً يلفت الانتباه، ليس لما ينصّ عليه نظرياً وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي.

أصبح الجميع يتحدّث الآن عن النموذج التركي(*The Turkish Model*) الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

ونستطيع أن نقول إنّ مكمنَ تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات «القوّة الناعمة» (*Soft Power*) على الصعيد الإقليمي هو أنّه:

١- يمثّل نموذجا للإسلاميين عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعيّة والبراجماتيّة والاعتدال.

٢- يمثّل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتّحدة عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.

٣- يمثّل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيّف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حريّة وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية.

ثانياً: الحياة الحزبية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية في العام ١٩٢٣، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في العام ١٩٥٠ مع التعددية الحزبية، وظلت الحكومات منذ ذلك التاريخ وحتى العام ٢٠٠٢ ائتلافية في غالبها، نظراً لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير، الى أن جاءت الانتخابات في ذلك العام لتشكل علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع ٣٦٣ مقعدًا من أصل ٥٥٠، وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل على يديْ أي حزب، وأسفر ذلك عن تفاعلات مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لاتزال تتفاعل إلى يومنا هذا وتخطّ معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية إستراتيجية.

ثم جاءت انتخابات العام ٢٠٠٧ لتؤكد صوابيّة النهج المتبع من قبل حزب «العدالة والتنمية»، ومباركة

الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوّتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها.

ولم تستطع سوى ثلاثة أحزاب الوصول إلى البرلمان «العدالة والتنمية»، «حزب الشعب الجمهوري» و«حزب الحركة القوميّة» إضافة إلى ٢٨ مستقلاً أغلبهم من الأكراد، ما لبثوا أن انضموا عند فوزهم لأحزاب فأدخلوها معهم قبة البرلمان وهي حزب اليسار الديمقراطي، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب الحريّة والتضامن، حزب الاتحاد الكبير.

معارك الديمقراطية

إن دمغَ حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحالية، بتهمة التطرف الإسلامي، إنما فيه محاولة للقفز على الواقع الفعلي الملموس. والحقيقة أنه لا ريب في جدية والتزام هذه الحكومة بإرساء النهج الديمقراطي. وقد كلفها هذا الالتزام الكثير، خلال الجهود التي تبذلها من أجل تبديد المفاهيم والتصورات الخاطئة عن الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية. وإذا ما سادت العلمانية تركيا سابقاً، نتيجة للدعم العسكري الثابت لنظام الحكم العلماني طوال الحقب السابقة، فقد حل أخيراً الوقت الذي رأينا فيه تقاليد الحكم العلماني هذه، وهي تترسخ عبر العملية السلمية الديمقراطية نفسها وتقودها حكومة ديمقراطية منتخبة شرعاً، دونما حاجة لترهيب المؤسسة العسكرية لأي دين من الديانات. كما يتعين أن تبدد الخطوات الجريئة التي اتخذها رئيس الوزراء الحالي، أردوغان، إزاء الدفع ببلاده نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، طوال السنوات الماضية من فترة توليه لهذا المنصب، أية شكوك أو مخاوف لا أساس لها من الصحة، إزاء جديته والتزامه بالنهج الديمقراطي.

وقد اتسمت السياسات التركية منذ بدايات عقد الثمانينيات من القرن المنقضي، بقوة جهاز الدولة، على حساب الضعف البادي على أداء المجتمع المدني، الذي لا يتم التسامح فيه مع الحقوق والحريات الفردية، إلا بقدر خضوعها للرؤية المركزية السائدة. ولذلك فإن من الطبيعي أن تشوب العملية الانتخابية طوال الفترة المذكورة، إجراءات الترهيب الهادفة إلى إقصاء وتقويض مواقف أية مجموعات معارضة، على امتداد الطيف السياسي بالبلاد بأسرها. لكن وعلى إثر إجراء انتخابات عام ٢٠٠٢، التي شكلت نقطة فارقة في التاريخ السياسي التركي، فقد بدا واضحاً أن تلك الممارسات السابقة لم تكن إلا مجرد ذكرى من الذكريات المؤسفة.

والشاهد أن التحول باتجاه النهج الديمقراطي والعملية السياسية المرتبطة به، قد أصبح نهجاً ثابتاً للتحول في السياسات التركية المعاصرة. وبفضله ترجمت إرادة الشعب التركي إلى سياسات اقتصادية متوازنة، وإلى تقدم واضح في نظام الرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الاندماج الكبير الذي حدث بين أنقرة والاتحاد الأوروبي. وخلافاً لتهديدات المؤسسة العسكرية بالتدخل المستمر في شؤون الحكم التركية، فهاهم قادة تركيا المنتخبون وقد أظهروا من العزم والحزم في الالتزام بالإصلاح السياسي، ما لا يُطاله أدنى شك.

وفي المقابل فإن التداعيات المترتبة على أي تدخل عسكري في تحديد مصير المعركة الانتخابية المقبلة

(٢٠١١) أو تقويضها، سوف تكون فى غاية الخطورة والتأثير السلبى. وليس من داعٍ لإحياء ذكرى وآلام ما حدث فى الجزائر من قبل. وفى حين تساعد النصوص الدستورية الراسخة فى تركيا، من مخاطر تعرض العملية الانتخابية للاختطاف، إلا أنه ليس متوقعاً للشعب التركى أن يتساهل مع اختطاف كهذا إن حدث.

ذلك أنه يتوقع أن تطوى صفحة المفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبى حالياً، بشأن انضمام تركيا لعضوية الاتحاد. وفى ذلك ما ينسجم ومواقف بعض دول الاتحاد، المتمسكة منذ البداية بمعارضتها القوية لفكرة انضمام تركيا. ليس ذلك فحسب، وإنما يتوقع للنمو الاقتصادى غير المسبوق الذى حققته تركيا خلال سنوات الديمقراطية هذه، أن يبدأ بالتباطؤ، فيما لو أسدل الستار على العملية الديمقراطية نفسها.

ثورة على المفاهيم والسياسات الأتاتوركية

يرى «جراهام إى. فوللر» فى آخر كتبه التى كتبها عن تركيا والمعنون بـ«الجمهورية التركية الجديدة.. تركيا: لاعب إقليمى متنامٍ»، فى معرض تحليله لتركيا فى عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، والتحولات التى أجرتها على السياسات التركية لاسيما سياساتها الخارجية، بأن مصطفى كمال أتاتورك قد قطع كل صلة بالجمهورية التركية الوليدة بالشرق الأوسط ولا سيما بدوله العربية والإسلامية، واتخذ من الغرب ودوله الأوروبية نموذجا وهدفا فى الحد ذاته، وأنه قد وظَّف سياسات الدولة ولا سيما التعليمية إلى تأصيل العداء تجاه الأمة العربية والإسلامية وزرع الحلم الأوروبى فى مخيلة الأجيال التركية، وهو ما وصفه فوللر بعملية «الاستئصال التاريخى للماضى العثمانى من تاريخ الأتراك». وهو ما جعل أربعة أجيال متتالية من الأتراك تعتقد بأن تركيا ليست دولة شرق أوسطية.

ويؤكد فوللر على حقيقة تاريخية مفادها، أن الجمهورية التركية حتى نهاية الحرب الباردة كانت صديقًا وفيّاً للولايات المتحدة، لا تختلف مصالحها كثيرًا مع مصالح الولايات المتحدة، وأنها كانت دومًا على أُهبة الاستعداد طواعية لخدمة أهداف الولايات المتحدة الجيوبولوتيكية فى المنطقة.

غير أنه يرى أن تركيا قد حققت قفزات ضخمة طفرية فى سياساتها الداخلية والخارجية، بفضل نجاحها فى إرساء الديمقراطية إلى حد كبير، ما جعلها تدرك مصالحها الشخصية وتعمل على تحقيقها وفق إستراتيجية مستقلة، تتنافس أحيانًا مع سياسات واشنطن، وأنها أضحت تشعر بالانزعاج من التدخلات الأميركية فى العالم الإسلامى، ولا سيما عندما تتصادم مصالح أنقرة ومبادراتها مع الأهداف الأميركية.

ويمضى فوللر فى اندهاشه من تغير الأوضاع من النقيض إلى النقيض فيقول: «إن تركيا اليوم أصبحت ترى الولايات المتحدة باعتبارها السبب والعامل الرئيسى لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط».

ويعزو أسباب هذا الرؤية إلى ثلاثة أسباب، الأول: انهيار الاتحاد السوفيتى وإعادة بناء السياسة الأوروبية وزوال المخاطر والتهديدات الإستراتيجية والجيوبوليتيكية التى كانت تستهدف تركيا. والثانى:

التعزز المستمر لتضارب المصالح الأميركية مع المصالح التركية في المنطقة. وأما الأخير: فنجاح أنقرة في إقامة علاقات إستراتيجية جديدة متنامية مع العالم الإسلامي وروسيا والصين.

من «الأتاتوركية» إلى «العثمانية الجديدة»

تهيمن «العثمانية الجديدة» على مجمل السياسات التركية الداخلية والخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني ٢٠٠٢، وبات هذا المفهوم التركي خارطة طريق إستراتيجية تم بمقتضاها تحول تركيا من «الأتاتوركية» إلى «العثمانية الجديدة».

وتشير تطورات السياسة التركية، إلى أنه كلما نجح الحزب الحاكم في تخطي عقبة تواجهه في السياسة الداخلية والخارجية، اكتسبت «العثمانية الجديدة» قوة إضافية، وزادت هيمنتها على السياسات التركية الداخلية والخارجية.

ويتشكل المفهوم الجديد للدولة التركية الذي بنى قواعده النظرية العامة وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو عبر محاضراته وندواته المتعددة، من ثلاث قواعد أساسية: القاعدة الأولى، مصالحة تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية، والعودة إلى الجذور العثمانية القديمة، والقاعدة الثانية استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية، والتخلص من الشعور بالضعف أو بالنقص تجاه الآخرين. أما القاعدة الثالثة التي ترتكز عليها «العثمانية الجديدة» فهي الاستمرار في الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي.

وكان أوغلو قال في محاضرة له في العاصمة المصرية القاهرة مطلع سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩: ان الإستراتيجية التركية تجد عمقها الحقيقي في إعادة الاندماج مع عالمها المحيط بها من الشرق ومن الغرب معا، والذهاب إلى ما وراء الحدود السياسية التي عزلت الشعوب العربية والإسلامية عن بعضها لعقود طويلة.

وقال: لقد عانينا كثيرا من استخدامنا لفكرة الدولة القومية كاداة للتباعد لا للتقارب. واكتشفنا أنه لا يمكننا الهروب من التاريخ، مثلما لا يمكننا تغيير الجغرافيا.

نظرية العثمانية الجديدة إذن لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة للماضي، وهي بهذا المعنى الجديد الأكثر إثارة للجدل على المستوى الداخلي التركي، لأنها تقع في صميم المعركة بين الحداثة والتقليد، أو الأصالة والتغريب أو الإسلام والعلمانية، وهي المعركة التي تخوضها تركيا على أكثر من صعيد على الأقل منذ تاسيس الجمهورية وإلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤.

الجدير بالذكر أن الدولة التركية الحديثة «الأتاتوركية» نشأت على مفهوم «لا مشاكل مع الجيران، لا عثمانية ولا إمبراطورية ولا توسع» واستمر هذا إلى مرحلة الرئيس تورغوت أوزال في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي والتي أسست فيها نظرية «العثمانية الجديدة»، وهي لا تعني إعادة دور تركيا

الإمبراطوري العثماني في النظام الإقليمي، وإنما تعني إلى حد كبير أن تركيا رغم أنها ذات طرح قومي إلا أنها تشمل قوميات متعددة مثل الأتراك والأرمن والأكراد ويشملها كلها الإسلام، وهذا المفهوم الأوزالي (الرئيس تورغوت أوزال) يتجاوز مفهوم القومية التي أسسها أتاتورك، إلى مسافة أكبر تتمثل في أن القومية التركية منتمية إلى الإسلام أيضا.

غير أن المفهوم الجديد للعثمانية الجديدة، قد ولد فعلياً نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بعدما أوصدت أوروبا الباب أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل تركيا تفكر جدياً بإنهاء نحو ثمانين عاماً من الاتجاه الأتاتوركي لجعل تركيا أوروبية ولإدارة الظهر للعالم الإسلامي الذي قاده العثمانيون لقرون طويلة سابقة، رافقه صعود قوي للتيار الإسلامي التركي، ظهر أولاً مع حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أرباكان الذي قطع «انقلابٌ أبيض» في ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧، استمراره في رئاسة الوزراء، ثم في وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عبر أغلبية برلمانية مريحة في انتخابات عام ٢٠٠٢، الشيء الذي عبَّر ليس فقط عن انقلاب سياسي سلمي في اللوحة السياسية التركية وإنما أيضاً عن صورة اقتصادية – اجتماعية جديدة تمثلت في ازدياد قوة الفئات الوسطى والفقيرة في المدن الثلاث الكبرى، إسطنبول وأنقرة وأزمير، وفي مدن إقليم الأناضول وفي المدن الساحلية على البحر الأسود، التي أعطت أصواتها لحزب أردوغان، بعدما كانت سابقاً تعطي أصواتها لأحزاب وسطية بين العلمانيين والإسلاميين.

وترجم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان هذا التحول المفصلي في موقع تركيا الجيو – سياسي، عبر إدارة النظر نحو العالم العثماني القديم، بدلاً من تيميم وجه أنقرة نحو الغرب الأوروبي. وعملياً، فإن محاور السياسة التركية، في السنوات الثماني السابقة، كانت متركزة في المدى الجغرافي الممتد بين البصرة وغزة، من دون نسيان كابول وطهران، وأيضاً في الشمال الشرقي بالقفقاس بين باكو وتبليسي، وكذلك في البلقان الذي أعطى الزمن المعاصر تكراراً لما حصل فيه في القرن التاسع عشر عندما كانت إسطنبول في صدام مع اليونانيين والصربيين.

وترافق هذا البروز للدور الإقليمي التركي، الذي يمتد من العراق إلى الملف الفلسطيني، مع حالة فراغ القوة في المنطقة، ما جعل ذلك الدور التركي يلاقي هوى إقليمياً، إضافة لذلك الدعم الذي تظهره واشنطن، ولو كان هذا بالتزامن مع فتور كامن أو ظاهر أوروبياً.

وجاءت سياسات حكومة رجب طيب أردوغان التي تولت الحكم لأول مرة عام ٢٠٠٢ كنقطة تحول مفصلية في تاريخ تركيا، زادت من «اتهامه» بمحاولة إحياء الروح العثمانية من جديد، خاصة مع أجواء الحرية الدينية التي تسعى حكومته لتوفيرها للمحجبات وطلاب المدارس الدينية والاحتفالات الدينية، وخطتها للتصالح مع الأقليات، وصدامها مع إسرائيل على خلفية سياساتها في الأراضي الفلسطينية، والاتفاقيات الكبرى التي وقعها مع دول العالم الإسلامي.

الفصل الثاني

أردوغان ورفاقه في ملعب الاقتصاد

إذا ما كانت هناك«كلمة سر» وراء نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في قدرته كـ«حزب» على الجمع بين كونه الخيار الأول للأقليات والأكثر دعمًا لقطاع الأعمال والاقتصاد الحرِّ، في الوقت الذي ترتكز فيه قاعدته الشعبية الصلبة على الطبقتين الوسطى والفقيرة، كما أنه بسبب نفس السر الأكثر قبولاً لدى الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وفي الوقت ذاته ينظر إليه بصفته نموذجًا يستحق أن يُقتدَى به من جانب الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى.. فإن«كلمة سر» وراء هذا النجاح، ستكون هي:«الاقتصاد»، فما حققه حزب العدالة والتنمية على الصعيد الاقتصادي منذ تسلمه الحكم عام ٢٠٠٢ يُعَدُّ - في نظر الكثير من المراقبين - طفرة غير مسبوقة، فقد حقق نجاحًا اقتصادياً فاق كلّ التوقعات خلال ثماني سنوات قضاها في الحكم، بعدما كانت تركيا تعاني من أزمة اقتصادية عسيرة أصابت المجتمع التركي في مقتل بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخل القومي، وغير ذلك من الأوضاع التي أدت لقيام البنك الدولي بفرض حزمة من الإصلاحات على تركيا من أجل إصلاح اقتصادها.

هذه الطفرة الاقتصادية التي خرجت من رحم حزب العدالة والتنمية وبعد سنوات عجاف من الأزمات الاقتصادية، تحتاج، بلا شك، إلى«وقفة تأمل» لفك طلاسم كيفية جمع هذا الحزب بين تلك الثنائيات المتناقضة، بل وصنع منها«وصفة ناجحة» قادته للحصول على تفويض شعبي للحكم بمفرده طوال ثماني سنوات، مدعومًا بنحو نصف أصوات الناخبين..

باختصار هذه هي المعادلة المعقَّدة التي أجاد حزب العدالة والتنمية التركي ضبط عناصرها، والتي تبدو أشبه ما تكون بـ«الرقص على حبل مشدود»، فبعد أربع سنوات من حكم الحزب تراجع معدل التضخم من ٢٩,٧٪ عندما تسلم الحزب الحكم عام ٢٠٠٢ إلى ٩,٦ ٪، فيما ارتفع حجم الناتج المحلي من (١٨١) مليار دولار إلى (٤٠٠) مليار دولار، وهو ما رفع نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ٥٤٠٠ دولار.

وحققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم ضخُّها في شرايين الاقتصاد التركي طفرة ملحوظة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦؛ إذ ارتفعت من (١,١٤) مليار دولار عام ٢٠٠٢ لتسجل (٢٠,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٦، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه المؤشرات على معدل النمو القومي، والذي ارتفع من نمو سلبي معدله ٩,٥ ٪ في عام ٢٠٠١ ليسجل متوسط نمو ٦٪ خلال السنوات الأربع الماضية، وبلغ معدل

النمو ذروته عام ٢٠٠٥ مسجلاً ٧,٢٪. وهذا المعدل المرتفع للنمو كان مدفوعًا بقفزات كبيرة فى الصادرات التركية؛ إذ ارتفعت قيمتها من (٣٦) مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى (٨٦) مليار دولار خلال العام ٢٠٠٦، ولعب قطاع السياحة دورًا مهمًا فى تحقيق هذه النجاحات؛ إذ ارتفعت عائداته من (٨,٤٨) مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى (١٦,٨٥) مليار دولار فى العام ٢٠٠٦.

وذهب تقرير أصدرته – فى تلك الفترة – منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى أوروبا، لاعتبار التقدم الذى شهده الاقتصاد التركى فى ظل حكومة العدالة والتنمية«مذهلاً»، فقد شكّل أعلى معدل نمو اقتصادى بين الدول الثلاثين التى تنتمى للمنظمة، كما انخفض معدل التضخم لأول مرة منذ نحو ثلاثة عقود إلى خانة واحدة بدلاً من اثنتين أو ثلاث. ووقف عجز الموازنة التركية وقتها عند حدود ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو أقل بكثير من السقف الذى حدده الاتحاد الأوروبى والبالغ ٣٪، بينما تراجعت المديونية العامة للحكومة إلى نحو ٦١٪، وهى تزيد بشكل طفيف عن السقف الأوروبى الذى يبلغ ٦٠٪.

وفى ظل افتقاد تركيا لموارد طبيعية تمنحها المليارات على حين غِرَّة، فإن المراقبين يرجعون الفضل فيما حققه الاقتصاد التركى من طفرات غير مسبوقة إلى حزمة الإصلاحات التى طبقتها حكومة رجب طيب أردوغان، والتى اعتمدت بشكل أساسى على رفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركى فى جميع القطاعات، مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعى، والذى حظى بتسهيلات ائتمانية كبيرة، كما عمدت حكومة أردوغان لشن حرب قاسية على الفساد، وهو الآفة التى نخرت فى عظام الاقتصاد التركى لعقود طويلة، وحوّلته لبؤرة طاردة للاستثمارات الأجنبية، مما حرم البلاد مليارات الدولارات وآلاف فرص العمل المتوقعة.

وانعكست سياسة الانفتاح التى اتبعتها حكومة حزب العدالة فى علاقاتها مع العالم الخارجى على الاقتصاد التركى؛ فقد عمدت الحكومة لتوظيف تلك العلاقات لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات التركية، كما ساعدت تلك السياسة فى جذب استثمارات أجنبية ضخمة، مُشَجَّعة بوجود حالة من الاستقرار السياسى ووضوح الرؤية الاقتصادية لدى أردوغان ورفاقه.

سر الوصفة الناجحة

وتحدث رئيس الوزراء التركى أردوغان عن الفترة الأولى للطفرة الاقتصادية التركية للكاتب الصحفى أحمد منصور، فى حوار له معه أجراه فى السادس من نوفمبر من العام ٢٠٠٥ وكان بمناسبة مرور ثلاث سنوات على تولى حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان السلطة بعد الانتخابات البرلمانية التى وقعت فى تركيا فى ٣ نوفمبر / تشرين ثان من العام ٢٠٠٢، سأل منصور أردوغان قائلا له: هل يمكن أن تقدم لى بالأرقام والإحصاءات حجم الإنجازات التى قمت بها خلال سنوات من تولى السلطة فى تركيا؟

قال أردوغان وهو فى قمة الشعور بالثقة: عندما تولينا مقاليد الحكم كانت نسبة التضخم فى تركيا ٣٤٪ ولكن خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة انخفضت هذه النسبة إلى ما دون ٨٪.

وحينما سأله منصور عن كيفية استطاعته أن يحقق هذا خلال ثلاث سنوات فقط؟

قال أردوغان: فى هذا الموضوع توجد علاقة مع مُعدل الفائدة وعدم التراجع أبدا عن البرنامج الاقتصادى المطبَّق والالتزام بالنظام المالى وهى أمور تصرفنا بحساسية كبيرة فيها، مثلاً عندما تولينا الحكم كانت معدلات الفائدة عالية جداً، نسبة الفائدة الاسمية كانت ٧٠٪، أما الآن فانخفضت إلى ١٤٪ والفائدة السوقية كانت فى حدود ٣٤٪.. ٣٥٪، أما الآن فاصبحت تتراوح ما بين ٨٪، ٩٪، ٧٪ وهذا جعل نسبة النمو الاقتصادى فى تركيا تصل إلى ٨٪ فى السنوات الثلاث الأخيرة وهذا جلب الاستقرار وإلى جانب ذلك هدفنا لهذا العام الوصول إلى نسبة ٥٪ وسنحققه أيضا بنفس الشكل.

أما حجم الديون فقد كان ٩١٪ أما الآن فقد انخفض إلى ما يُشكل نسبة ٦٣,٤٪ فقط من الناتج القومى الإجمالى وصادراتنا وصلت إلى مستوى تفوق فيه الاثنين وسبعين مليار دولار وأصبح حجم تجارتنا الخارجية فى حدود مائة وتسعين.. مائة وخمسة وتسعين مليار دولار وفى السياحة حققنا انطلاقات هائلة، فقد كان عدد السياح الذين يفدون إلى تركيا عند تولينا الحكم حوالى تسعة ملايين سائح، أما الآن فقد فاق عدد السياح القادمين إلى تركيا العشرين مليون سائح سنويا وباتت القدرة الاستيعابية للأسِرَّة السياحية عاجزة عن تلبية الحاجة وأصبحت تركيا دولة معروفة باستقرارها وموثوق بها عالميا وفى مجال الخصخصة حققنا النجاح الأكبر فى السنوات العشر الأخيرة وكل ذلك كان له إسهام إيجابى وهام فى انخفاض معدل التضخم وزيادة معدل النمو فى تركيا وفى نفس الوقت دخلت تركيا فى استثمارات جادة سواء فى البِنى التحتية أو الفوقية، فى التعليم والصحة والمواصلات والإسكان الجماعى، حيث بلغ عدد المساكن الجاهزة التى شرعنا فى بنائها منذ ثلاث سنوات وحتى نهاية هذا العام مائة وخمسين ألف مسكن وسيكون عدد المساكن المُسلَّمة فعليا لمستحقيها حتى نهاية العام ستة وخمسين ألف مسكن وحققنا ذلك عن طريق مؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء تُمكن المواطن من الحصول على مسكن مناسب بدفع ثمنه على أقساط شهرية بدون فوائد تتراوح مدتها ما بين عشر.. خمس عشرة.. عشرين سنة وهذه الإنجازات أدت إلى انتعاش جاد فى السوق.

وحينما سأله منصور عن الإستراتيجية التى نهجها لتحقيق ذلك خلال ثلاث سنوات فقط؟

قال أردوغان فى ثقة الزعيم رجل الدولة: هنا أؤمن بأمور ثلاثة، أوّلها إدارة الإنسان، ثانيها إدارة المعلومات وثالثها إدارة الأموال، عند نجاحكم فى هذه الأمور الثلاثة فإنكم ستحققون نتائج هائلة ونحن الآن فى الطريق إلى تحقيق ذلك وعندما نحققه بالكامل سيرتفع معدل نجاحنا أكثر، هذا هو الحدث.

.. هكذا لخص لنا رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان سر «الوصفة الناجحة» التى أعادت بالاقتصاد التركى إلى الحياة ودفعته بقوة إلى النجاح والقدرة على سد الفجوة الاجتماعية من خلال تحسين دخول الأفراد، وتقليل معدلات البطالة، وذلك خلال ثلاث سنوات فقط (من ٢٠٠٢:٢٠٠٥) من حكم حزبه،

حيث استطاع خلالها أن يضع بلده على الخارطة الاقتصادية كما وضعها على الخارطة فى كل شىء، ولم تحتوِ وصفته الناجحة (حسب قوله) إلا على أنه استطاع أن يدير الإنسان والمعلومات والأموال، ليمثل «وصفة للنجاح» لكل حاكم يريد أن يعمل من أجل بناء بلده ورفاه شعبه.

معجزة اقتصادية

ولكن كيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق فى سبع سنوات ما يشبه المعجزة الاقتصادية، والتى تمثلت بعض مظاهرها فى انخفاض نسبة التضخم من ٧٠٪ قبل تولى العدالة والتنمية الحكم إلى أقل من ١٠٪ رغم الأزمة المالية العالمية، وارتفاع متوسط دخل الفرد من حوالى ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار، وتحقيق معدل نمو منتظم فى الناتج المحلى الإجمالى قارب الـ٧٪ سنويا، الأمر الذى رفع من مرتبة الاقتصاد التركى حتى أصبح يتبوء المكانة السادسة عشرة على المستوى العالمى والسادسة أوروبيا.. كيف استطاع العدالة والتنمية تحقيق ذلك؟

.. هذا ما حاول الإجابة عليه الدكتور إبراهيم أوزتورك أستاذ الاقتصاد بجامعة مرمرة - إسطنبول فى دراسة أعدها لمركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان (الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى)، حيث أشار إلى أن الاقتصاد التركى قد مر بعملية تحول كبيرة طيلة السنوات السبع الواقعة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية ٢٠٠١ والأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، وكان من نتائج ذلك أن قفز الناتج المحلى الإجمالى من ٣٠٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار، بمعدل نمو بلغ ٦,٨٪ سنويا، وانعكس ذلك على دخل الفرد فزاد من ٣٣٠٠ دولار إلى ١٠,٠٠٠ دولار، كما نجحت الدولة فى معالجة مشكلتى العجز والتضخم وما نجم عنهما من اختلالات، وأصبحت واحدة من أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي، واحتلت بذلك كله المرتبة السادسة عشرة فى ترتيب أكبر الاقتصاديات العالمية والمرتبة السادسة أوروبيا، وبذلك تضيقت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التى يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركى المتنامى على المستوى الدولى، فإنه يتوقع من تركيا أن تشكل وضعا اقتصاديا مهما على المستوى العالمى للأسباب التالية:

- زيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع.

- أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولاً كبيرة من خلال جغرافيتها التى تتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التى تتعمق وتنفتح على العالم.

- زيادة صادرات الدولة من ٣٠ مليار إلى ١٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطورا، ويباع النصف الآخر إلى أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى.

ومن المظاهر الاقتصادية الأخرى التى جاءت متوازية مع التغيرات التى طرأت على الاقتصاد التركى دخول قطاعات اقتصادية جديدة وتطورها حتى وصلت فى مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة.

وقد سعت دراسة«أوزتورك» إلى تحليل التحولات التى طرأت على الاقتصاد التركى وتحليل عملية تكوين الفرص الاقتصادية ومن ثم النتائج المرجوة عنها.

فبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التى اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولى، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطى خارجى بلغ ما يقارب ٢٥ مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية.

ويمكن القول من الناحية التقنية إن الدولة إذا استطاعت أن تحقق معدلات نمو طيلة فترة خمس سنوات مستمرة فهذا يعنى أنها قد أسست لبرنامج نمو مستمر، ولقد استطاعت تركيا الخروج من تلك الأزمة بسرعة عن طريق الإصلاحات التى اتبعتها والتى تمثلت بالدعم الخارجى والتعامل مع الأسواق الخارجية، ولهذا فقد حققت نموا ملحوظا.

وعند مقارنة التطورات الاقتصادية فى الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بالفترة التى سبقتها يمكن استخلاص النتائج التالية:

- استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٨، وباستثناء عام الأزمة العالمية ٢٠٠٨ فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٦ يقدر بـ ٦,٩٪.
- قفز الناتج المحلى الإجمالى من ٣٥٠ مليار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٥٠ مليار سنة ٢٠٠٨.
- قفز نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٨.
- ارتفع حجم الصادرات من ٣٣ مليار إلى ١٣٠ مليار فى نهاية عام ٢٠٠٨.

والجدير بالذكر أن سنة ٢٠٠٣ والفترة التى تلتها قد شهدت استقراراً سياسياً ودعماً خارجياً كبيراً خصوصاً من خلال الإصلاحات التى كان لابد منها لاستكمال التاهيل لعضوية الاتحاد الأوروبى.

لقد اعتمدت زيادة معدلات النمو فى تركيا بعد عام ٢٠٠٢ على استثمارات القطاع الخاص، وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع فى المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، ومن نتائج ذلك:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالى أربعة أضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من ٧٥٪ إلى ٨٠٪.

- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص فى الفترة الواقعة بين ٢٠٠١-٢٠٠٨ ما نسبته ٣٠٠٪، أما استثمارات القطاع الحكومى فقد بلغت ١٠٠٪.

- ارتفاع نسب الاستهلاك فى نفس الفترة بنسبة وصلت ٣٩٪ فى القطاع الخاص و٢٢٪ فى القطاع الحكومى.

- وقد بلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلى الإجمالى ما نسبته حوالى ٢٥٪ محققة أعلى مرتبة على مستوى أوروبا.

ويتوقع أن تزيد الاستثمارت ذات النوعية الجيدة من معدلات النمو والإنتاجية على المدى البعيد، حيث توضح المعطيات أن الإنتاجية فى تركيا فى السنوات الأخيرة اعتمدت على زيادة المدخلات التقليدية مثل الجهد ورأس المال، كما يلاحظ فيما يتعلق بمصادر النمو أن قطاع الخدمات قد لعب دوراً مُحَرِّكاً ورئيسياً فى الاقتصاد انعكس على أن قطاعات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات التى فى مقدمة قطاع الخدمات، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج القومى الإجمالى ٢٥٪ بينما تبلغ مساهمة قطاع الخدمات ٧٠٪.

وقد انعكس الأداء الجيد للاقتصاد التركى إلى انخفاض معدلات الفائدة والتضخم بشكل سريع، كما حقق انخفاضا فى عجز الموازنة وزيادة الإنتاجية وزيادة التجارة الخارجية.

وقد قامت الحكومة التركية بإصدار قوانين مختلفة من أجل تنشيط حركة الثروات والأموال فى نهاية سنة ٢٠٠٨ وحقق ذلك دعماً مالياً يقدر بـ ١٥ مليار دولار انعكس بشكل إيجابى على أسعار الفائدة.

كما عملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير أدواتها الاقتصادية غير الربوية (أو الإسلامية التى تعمل خارج نظام الفائدة) من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التى تعمل وفق هذا النظام.

وخلال نمو الاقتصاد التركى تحققت تطورات هامة فيما يخص التجارة الخارجية، فقد ارتفعت الصادرات من ٢٨ مليار سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣١ مليار سنة ٢٠٠٨ وارتفعت الواردات فى نفس الفترة من ٥٥ مليار إلى ٢٠٢ مليار. وبشكل متوازى مع الإصلاحات التى عقبت الأزمة الاقتصادية تم تغطية جزء كبير من عجز الموازنة العامة للدولة، لكن عجز القطاع الخاص استمر لأسباب تنظيمية، ومن أجل حل هذه المشكلة لا بد من إحداث تحول صناعى فاعل، وتعميق دور الإصلاحات التى تزيد من حجم الادخار.

تراكمات خبرات الإسلاميين الأتراك الاقتصادية

ويرى «جراهام إى. فوللر» - الخبير فى شؤون الشرق الأوسط والشأن التركى خاصة ورئيس وحدة الشؤون التركية بالمخابرات الأمريكية فى كتابه «الجمهورية التركية الجديدة.. تركيا: لاعب إقليمى متنام» -، أن التحولات التى تشهدها تركيا داخلياً وخارجياً فى عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ليست تحولات طفرية بقدر ما هى نتاج منظم متسارع لتراكمات خبرات الحركة الإسلامية فى تركيا. ويعزو البداية الحقيقية لتأثير الحركة الإسلامية بشكل واضح داخل المجتمع والسياسة التركية إلى عهد الرئيس التركى الراحل

طورغوت أوزال، حيث قدم أوزال الكثير من الضمانات القانونية والتشريعية التى كفلت للحركات والجماعات الإسلامية آنذاك أن تنشط فى مجال العمل الدعوى العام فى ظل الأوقاف والجمعيات العلمية والخيرية. ويضرب مثلا بقانون البنوك الذى صدر عام ١٩٨٣، والذى من خلاله تمكن الإسلاميون فى تركيا من دخول عالم المال والمشروعات الضخمة؛ حيث تأسس بنك«البركة التركى»، وبنك«فيصل فينانس السعودى»، و«البنك التركى-الكويتى»، وهو ما عزز من النفوذ المالى والتمويلى للحركات الإسلامية؛ فأقاموا العديد من المشروعات الصناعية والتجارية واستطاعوا النفوذ إلى العالم العربى والإسلامى من باب الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق تحديداً نجد أن الملف الاقتصادى يُعَدُّ نقطة قوية لا تدرك العديد من القوى الإسلامية أهميته، فهذه الملف يُعد واحداً من نقاط التلاقى القليلة بين الإسلاميين والغرب؛ فالطرفان يتحركان على قاعدة الاقتصاد الحرّ مع فروق بسيطة تتعلق بحماية الفئات الفقيرة والاقتصاد الوطنى، كما أن قواعد الاقتصاد العالمى تبدو أكثر احترامًا وشفافية عالمياً من قواعد اللعبة السياسية ذات المعايير المزدوجة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإسلاميين الأتراك يُعَدُّون الأقل فساداً مقارنة بالنُّخب العلمانية التركية، وهذا يُعد أمراً فارقاً فى نجاح أى برنامج اقتصادى، كما أن النجاحات الاقتصادية وما تحققه من مردود مباشر يتَلمَّسه المواطن التركى يجعل من هذا القاعدة الشعبية«خط دفاع أول» لحماية هذه النجاحات وصانعيها، وذلك ما لا يحدث كثيراً عندما يخوض الإسلاميون معارك ذات خلفية سياسية وفكرية، فالتعاطف الشعبى فى هذه الحالة نادرًا ما يتحول إلى سلوك ملموس.

وأخيرًا، فإن هذا«الخط الدفاعى» يتحول بمرور الوقت وعبر تفاعلات اجتماعية واقتصادية مركبة إلى«مجتمع مدنى» فاعل ومؤثر، يراقب ويساند ويُقَوِّم أى انحراف أو خطأ من السلطة الحاكمة، وهذا المجتمع النشط والواعى يمثل أقصى طموحات الحركات الإسلامية.

نخبة اقتصادية جديدة

الحديث عن بروز نخبة اقتصادية جديدة فى تركيا، يقودنا إلى ما يمكن اعتباره«العمق الاجتماعى» لسياسة حزب العدالة الاقتصادية، فالنخبة الاقتصادية التقليدية فى تركيا كانت دوماً لصيقة الصلة بالنخبة العلمانية السياسية والعسكرية، فضلاً عن علاقاتها العضوية بالقوى الاقتصادية العالمية والشركات العابرة للقارات، كما شكّل رجال الأعمال الأتراك اليهود ومن يُسمَّون بـ«يهود الدونمة» جزءاً مهمّاً من هذه النخبة، والتى تنطوى بشكل أساسى داخل جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (توسياد).

وجمعية (توسياد) هذه يبلغ عدد أعضائها حاليًا (٥٤٥) شخصاً، هم الأكثر ثراء على الإطلاق فى تركيا، ويمتلكون (١٣٠٠) شركة يعمل فيها نحو (٥٠٠) ألف شخص، وحجم تعاملها أو نشاطها يصل إلى (٧٠) مليار دولار، وتتحكم فى ٤٧٪ من القيمة الاقتصادية التى تنتجها تركيا. ولا تزال هذه الجمعية أبرز قوة اقتصادية علمانية مؤثرة، ولها تأثير قوى على القرار السياسى والتوجه الاقتصادى لتركيا.

وفى مقابل هذه النخبة، المتمركزة فى إسطنبول وأنقرة، بدأت منذ الثمانينيات نخبة اقتصادية مقابلة فى الظهور بمنطقة وسط الأناضول، مستفيدة من التحويلات المالية الضخمة للأتراك فى أوروبا والولايات المتحدة، وكان طبيعياً أن تعكس هذه النخبة سلوكيات وقيم من محيطها الاجتماعى المتدين والمحافظ؛ إذ تميزت أنشطتها بالتركيز على المشاريع التنموية، كما أنها ابتعدت فى تعاملاتها عن النظام المصرفى الربوى، وهو ما ساهم فى اجتذاب استثمارات إسلامية خاصة من دول الخليج.

وحظيت هذه النخبة بدفعة قوية مع الصعود القوى للأب الروحى لإسلاميى تركيا«نجم الدين أربكان»؛ إذ تبنى الأخير برنامجاً طموحاً لتصنيع تركيا وتحويلها إلى قاعدة صناعية، بدلاً من اعتماد اقتصادها على قطاعات هشة مثل السياحة والخدمات، وبالفعل نمت أنشطة هذه النخبة بشكل كبير خلال حقبة الثمانينيات، مما استدعى البحث عن إطار مؤسسى ينسق عملها، ويشكل كياناً مقابلاً لـ(توسياد)، وهو ما تحوّل لحقيقة عام ١٩٩٠ مع ظهور جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين (موصياد).

وبمجرد تأسيسها حققت (موصياد) نمواً سريعاً فى الأوساط الاقتصادية المحافظة فى تركيا، ووصل عدد أعضائها إلى أكثر من (٢٦٠٠) شخص يملكون (٨٠٠) شركة يعمل فيها نحو مليونى شخص، وزادت فروعها إلى (٢٨) فرعًا فيما زاد عدد مكاتبها حول العالم إلى (٢٥) مكتبًا. وأصبحت الجمعية لاعباً مهمّاً، على الرغم مما تعرضت له من هجمات شرسة من قبل الأوساط العلمانية.

وعلى الرغم من أن (موصياد) تعرّضت لحملة قمع وتضييق واسعة طالت أعضاءها بعد سقوط حكومة«أربكان» فى انقلاب صامت نفذه الجيش فى فبراير ١٩٩٧، إلا أن عودة تلاميذ«أربكان» للحكم من خلال حزب العدالة أعطى الجمعية دفعة جديدة، مدعومة هذه المرة بحزمة من الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية؛ إذ وعى«أردوغان» ورفاقه الدرس مما تعرّض له«أربكان»، ولذا فإنهم حرصوا على رفع لافتات اقتصادية لا يمكن للنخبة العلمانية معارضتها أو التربص بها، على غرار تطبيق معايير الاتحاد الأوروبى والالتزام بقواعد الاقتصاد الحرّ والتعاون مع صندوق النقد الدولى.

وإذا كان البعض يرى فى (موصياد) ذراعاً اقتصادياً داعماً لحكومة حزب العدالة فى مقابل (توسياد) المتحالفة مع النخبة العلمانية، فإن المراقبين يعتبرون أن أردوغان تصرف بذكاء تفتقده الكثير من الحركات الإسلامية فى العالم، ففى ظل الفشل المحتوم لأى مواجهة على قاعدة سياسية مع النخبة العلمانية، انتقل أردوغان ورفاقه لملعب يعرفون تضاريسه جيدًا – أى ملعب الاقتصاد – من خلال خبرتهم السابقة فى إدارة العديد من البلديات الكبرى.

.. لذا دان لأردوغان ومجموعته النجاحُ من أوسع أبوابه، وكانت بوابة الاقتصاد هى السر الحقيقى والفاعل وراء استمرار حكومة حزب العدالة والتنمية فى الحكم طوال ثمانية أعوام، استطاع خلالها أن يعيد لتركيا الكثير من بريقها السياسى والاجتماعى، والاقتصادى أيضاً.

الفصل الثالث

مبادرات أردوغان لحل المسألة الكردية

كتب الشاعر التركى الإسلامى محمد عاكف إرصوى - وهو كما سبق وذكرنا أنه أحد قدوات رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، وأكثر من أثروا فيه أبلغ تأثير-، ينتقد القومية الضيِّقة:«يا جماعة المسلمين.. أنتم لستم بعرب ولا ترك ولا بلقانيين ولا أكراد ولا قوقازيين، ولا شراكسة، أنتم فقط عبارة عن أفراد فى أمة واحدة هى الأمة الإسلامية. وكلما حافظتم على الإسلامية لم تفقدوا قومياتكم، وحين تسقط أو تضيع قومياتكم فلن تكونوا مسلمين..»..

لذا فليس مستغرباً أن تكون للقضية الكردية وضعية مختلفة فى العهد الأردوغانى، حيث حرص منذ قدوم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى ٢٠٠٢، أن يستشرف طرقا جديدة للتعامل مع المسألة الكردية، عوضاً عن الطريقة الأمنية التقليدية للتعاطى مع الموضوع. فقد ركز الحزب على كون هذه القضية لا تنحصر فى البعد السياسى المحض فحسب، بل تتعداه لتشمل انعدام العوامل الديمقراطية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وبالتالى فإن أنسب وسيلة للتعاطى مع هذه المشكلة هو فسح المجال للمزيد من المشاركة السياسية وإدخال الإصلاحات وإرساء ركائز الديمقراطية فى المناطق الكردية من تركيا. فمثلاً، لا يكتفى الحزب فى برنامجه بالترويج للتعددية الثقافية، بل إنه رحّب بخلق«نشاطات ثقافية بلغات أخرى غير اللغة التركية»، واعتبرها«كسباً هامًا فى تعزيز الوحدة» فى تركيا. وكان من نتائج هذه السياسة التى عمد الحزب إلى تطبيقها لاحقاً ظهور قناة تليفزيونية جديدة باسم *TRT-6* تبث برامجها باللغة الكردية، وهو ما يعتبر تغيراً تاريخياً هاماً بالنظر إلى أنه حتى بدايات التسعينيات كانت الدولة التركية ترفض رسمياً الاعتراف بوجود شيء اسمه اللغة الكردية.

وما من شك فى أن المسألة الكردية كانت ولا تزال إحدى أكثر المشاكل إثارة للجدل على الساحة التركية منذ الأيام الأولى لبناء الجمهورية التركية الحديثة، حيث ما فتئت الدولة تتعامل معها بحساسية مفرطة، سواء بشكل علنى صريح أو خلف دهاليز السياسة. وليست هذه القضية بجديدة فى تاريخ السياسة التركية، حيث تتفرع وتتشعب منها العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتتداخل فيها أبعاد أمنية بالغة التعقيد أدت منذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم إلى مقتل أكثر من ٤٠ ألف شخص، مع كل ما نجم عن هذه التوترات من اختلالات أمنية وتصدعات اجتماعية. كما أن كل المحاولات الرامية إلى إيجاد حل نهائى

لهذه المسألة تبقى رهينة قدرة الدولة على تفادى مختلف الحزازات المرتبطة بعلاقة الدولة بالمجتمع، وتحديد تعريف واضح للهوية القومية، بالإضافة إلى التعاطى مع النتائج الاجتماعية والسياسية للوضع القائم، مثل التهجير القسرى لسكان المنطقة الكردية.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، غلب هذا الأخير منطق النهج الاقتصادى فى التعامل مع المسألة الكردية. وقد نجحت بالفعل سياسات الحزب الرامية إلى حل هذه القضية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التى طبقها على أرض الميدان، فى تقديم سياسة أكثر شمولية فى التعاطى مع الأوضاع القائمة. ويبقى خطاب أردوغان أواخر العام ٢٠٠٥ مثالاً واضحاً عن هذا الموقف، حيث أعلن أن الحل السياسى أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمسألة الكردية وبأن على الدولة أن تعتذر عن ما اقترفته فى السابق من أخطاء فى حق الكرديين، وشدد على أن الهوية الكردية يجب أن تخرج من النطاق الضيق للحسابات الأمنية وتعامل على أساس أنها إضافة نوعية للتنوع والتعددية التى يتميز بها المجتمع التركى عموماً.

ومؤخراً، أعلن حزب العدالة والتنمية عن مبادرة جديدة تهدف إلى تقديم حل للمسألة الكردية. وتتميز هذه المبادرة بكونها عملية استشارية أكثر منها تطبيقاً لحزمة من الشروط الواجب التقيد بها حرفيّاً، حيث ترمى إلى خلق«توافق وطنى» باتجاه الحل النهائى لهذه القضية. وكان من نتائج هذه السياسة المفتوحة إشراك الرأى العام فى مستجدات القضية وانتشار الوعى وسط المجتمع التركى بما يجرى من تحركات فى هذا الاتجاه. كما سمحت هذه الخطوة للحزب بالدفع بالقضية نحو تحريرها أخيراً من التصورات الأمنية الضيقة التى صاحبتها لفترة طويلة، وهذا بالضبط ما يجعلنا نهتم أكثر بالتمحيص الدقيق للوسائل والاستراتيجيات التى يعتمدها حزب العدالة والتنمية فى تطبيق سياساته.

استراتيجية« العدالة»

من بين مختلف العوامل المؤثرة فى سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصةبالمسألة الكردية، هناك ثلاثة عوامل أساسية: أولها الإطار السياسى الذى تأسس عليه الحزب، والثانى يتمثل فى ناخبى الحزب، والثالث يتعلق بالشخصية القيادية المؤثرة التى يتمتع بها أردوغان.

وفى كل واحدة من مراحل تطبيق سياسة الحزب الخاصة بالمسألة الكردية، كان الحزب يركز على مبدأ تعزيز المشاركة السياسية، والدفع بالإصلاحات السياسية نحو إيجاد حل للمسألة، وإعادة صياغة المعنى الأساسى للهويات الطائفية التى تؤدى فى النهاية إلى خلق معنى حقيقى للهوية القومية المشتركة. كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تحويل دعم الناخبين القوى الذى حظى به إلى سياسات واقعية، وحافظ على تجاوبه وتواصله الوثيق مع من صوتوا لصالحه، ونجح فى خلق مشاركة سياسية أكثر فاعلية غطت على السياسات الفاشلة التى لم يحظ تطبيقها بنجاح يذكر.

وما من شك فى أن الساحة السياسية فى تركيا شهدت دائماً بعض المواقف السياسية، سواء كانت

قوية أو ضعيفة، كانت تدعو إلى تبنى نهج يتخطى الإطار الأمنى المتزمت. غير أن أيًا من هذه المواقف لم ينجح فى الاستمرار لفترة طويلة أو يحشد دعماً جماهيرياً هاماً فى الأوساط الاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق، جاءت محاولة حزب العدالة والتنمية الداعية إلى إيجاد حل سياسى للمسألة الكردية فى الوقت الذى وصل فيه الحل الأمنى إلى الطريق المسدود.

وجاءت تطورات الأحداث الدائرة فى العراق، مع ظهور حكومة إقليمية كردية داخل العراق، لتزيد من إبراز المسألة الكردية التركية وتعطيها أبعاداً جديدة أصبحت عالمية هذه المرة. وفى مواجهة الوضع الجديد، جاء حزب العدالة والتنمية بسياسة مختلفة تنأى به عن النهج الأمنى التقليدى فى التعامل مع القضية الكردية، وتدعو إلى حل سياسى من خلال المزيد من الإصلاحات الديمقراطية.

ومع تعاظم مخاطر الانزلاق نحو التسييس الاجتماعى الداخلى والدولى للقضية الكردية، أصبح حزب العدالة والتنمية طوق النجاة الوحيد المتوفر أمام أى مجموعة اجتماعية سياسية للحفاظ على نظام سياسى مستقر نسبياً، سواء تعلق الأمر بالمحافظين أو القوميين المعتدلين أو الليبراليين أو الإسلامويين، أو حتى الجماعات المؤيدة للأكراد. كما أصبح تأثير الإطار السياسى من الفاعلية بحيث صار البحث عن حل سياسى للمسألة أكثر من مجرد عرض مسرحى لطريقة مختلفة فى التعاطى مع القضية، بل أصبح «الورقة الرابحة الوحيدة» المتوفرة أمام من يريدون الحفاظ على السلم الاجتماعى والتعددية القومية داخل البلاد.

كما يجب التنويه إلى أن المسألة لم تكن ضربة حظ فريدة أو فرصة سانحة لحزب العدالة والتنمية، استطاع أن يلعب على خيوطها بمهارة. فمن المعروف أن العديد من الأطراف القيادية الأخرى، منهم قياديون بارزون فى الدولة والجيش ومؤسسات الدولة المختلفة، حاولوا، خصوصاً فى الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، تقديم حلول بديلة للحيلولة دون انتشار شعبية النهج السياسى لحزب العدالة والتنمية.

فمثلاً، تعرض الحزب لانتقادات لاذعة وتدخلات قوية من طرف جماعات تدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم، وصلت إلى حد اتهامه بالدعوة إلى التفرقة والطائفية.

غير أن سياسة حزب العدالة والتنمية الداعية إلى الحل السياسى للمسألة الكردية تتميز من الناحية الاستراتيجية بقدرتها على إضعاف النهج الأمنى فى التعامل مع القضية وإفساح المجال أمام العمل السياسى ليأخذ حيزاً أوسع بعيداً عن تأثير الجيش. وكان من نتائج هذه السياسة تعزيز موقف حزب العدالة والتنمية فى التصدى لمخاطر تأثير القضية الكردية على المجتمع التركى وإذكاء نزعة التفرقة وسط المجتمع التركى، وفى نفس الوقت إبراز الحل السياسى على أنه المخرج الوحيد للحفاظ على الوحدة القومية التركية.

وفى مقابل هذه السياسة الأردوغانية، ترجمت آمال الأكراد بحل لمسألتهم بمنح غالبية كردية غير مسبوقة أصواتها لحزب العدالة والتنمية فى الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٤ والنيابية فى العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، فمثلاً، خلال الانتخابات البرلمانية ليوم ٢٢ يوليو / تموز ٢٠٠٧، لم يتمكن الحزب من رفع حصيلته

من الأصوات إلى ٤٧٪ مقارنة بنسبة ٣٤٪ سنة ٢٠٠٢ فحسب، بل ورفع تلك النسبة من ٢٥٪ إلى ٥٣٪ في منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية.

وبذلك، بقي حزب العدالة والتنمية الحزب الوحيد الذى حافظ على دعم قوى من الناخبين فى جميع الدوائر الانتخابية خلال انتخابات سنة ٢٠٠٧، وذلك بالرغم من تقلص نسبة الأصوات التى كسبها. ويعتبر هذا فى حد ذاته مكسباً هاماً بالنظر إلى أن الدعم الذى حصلت عليه كافة الأحزاب السياسية الأخرى يبقى ضيقاً ومحصوراً فى بعض المناطق والجماعات، عوضا أن يكون شاملاً لجميع البلاد كما هو الحال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. فكان من نتيجة هذه الانتخابات أن أصبحت كل الأحزاب السياسية، فيما عدا العدالة والتنمية، تركز وتستثمر جهودها على المناطق والجماعات المحدودة التى تحظى بدعمها فقط. ولعل أهم ما أعطى لحزب العدالة والتنمية كل هذا النجاح هو قدرته على التجاوب مع مطالب الناخبين والتوفيق بين مختلف المواقف والآراء السياسية.

فمثلاً، كان بإمكانه أن يحظى بدعم الجماعات القومية فى منطقة الأناضول الوسطى، وفى نفس الوقت الحصول على دعم الجماعات المؤيدة للأكراد فى جنوب شرق الأناضول. وهذا ما زاد من قوة الحزب، بحيث صار اللاعب الرئيسى وسط مجموعات عرقية مختلفة، يدير دفة الحوار بينها ويسعى للوصول إلى حلول ترضى جميع الأطراف فى البنية السياسية التركية المتشابكة، بل وصار صمام الأمان الوحيد القادر على أن يقود البلاد نحو مزيد من اللُّحمة الداخلية والتعايش الطائفى التعددى.

وقد ذهب كثير من المحللين، للتأكيد أن أهم عامل استراتيجى فى سياسة حزب العدالة والتنمية، والأكثر فاعلية فى اجتذاب الناخبين الأكراد، كان راجعًا للقيادة الناجحة لأردوغان، فقد كانت الغالبية العظمى للناس، باختلاف مشاربهم الاجتماعية والسياسية، تربط بين مطالبها وتطلعاتها السياسية وبين القيادة الشخصية لأردوغان.

فمثلاً، بالرغم من العديد من الانتقادات التى تعرضت لها بعض سياسات حزب العدالة والتنمية فى بعض المناطق ذات الغالبية السكانية من الأكراد، إلا أن شخصية أردوغان حظيت دائماً بثقة الناس. ولعل أبرز مثال على ذلك التجاوب الكبير الذى لقيه شعار «بلد واحد، دولة واحدة، علم واحد» الذى حمله حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات العام ٢٠٠٧، ففى قاموس المعارضة الكردية، يعتبر هذا الشعار ترجمة حرفية لإنكار وجود الهوية العرقية للكرديين، ولكنه فى نفس الوقت لاقى ترحاباً لدى الشارع الكردى خلال خطابات أردوغان الذى رأوا فيه إشارة إلى حل محتمل للقضية الكردية. فقد اعتبر الجميع نداء أردوغان على أنها دعوة للتعددية فى إطار وحدة قومية عوضا أن يكون نبذاً للاختلافات.

كل ذلك ما كان ليتحقق لولا ثقة الشارع، سياسيًا وثقافيًا، فى شخصية أردوغان التى يرى فيها الكثيرون رمزاً للإصلاح الديمقراطى ومحفزاً على إيجاد الحلول لقضايا الدولة الشائكة. ولعل استطلاعات

الرأى التى أُجريت فى أوساط الأكراد عن أكثر القادة السياسيين شعبية لديهم تؤيد هذا الطرح، إذ أن أردوغان حافظ على مكانته على رأس هذه اللائحة.

مبادرة أردوغان

جاءت أول مبادرات رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان لحل المسألة الكردية، فى خطاب ديار بكر (٢٣يوليو / تموز ٢٠٠٥) ذات الأغلبية الكردية بتركيا، حين اعترف بأن الدولة التركية ارتكبت أخطاء فى حق الأكراد آن الأوان لتصحيحها، فى إطار مفهوم جديد للهوية القومية يستند إلى الحقيقة القائلة بأن تركيا متعددة الأعراف والأديان.

وفى يوليو / تموز ٢٠٠٩، أعلن أردوغان أن حكومته تعمل على اتخاذ خطوات من أجل حل المسألة الكردية.

وفى ١٤ أغسطس /آب ٢٠٠٩، أعلن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى كلمة ألقاها بأنقرة أمام اجتماع لحزبه العدالة والتنمية، أنه مستعد لحل جذرى للمشكلة الكردية، وحث أحزاب المعارضة على دعم جهود الحكومة فى هذا المجال. وطلب أردوغان من ممثلى حزب المجتمع الديمقراطى المؤيد للأكراد الامتناع عن إطلاق التصريحات الاستفزازية أثناء عملية حل المشكلة الكردية. متوجهاً إليهم، قائلاً:«على تركيا مواجهة هذه المشكلة وحلها من خلال الديمقراطية». وأضاف«حان الوقت لحل جذرى لهذه المشكلة. وسنتخذ خطوات مهما كان الثمن».

وأضاف قائلاً:«تعالوا ولا تبقوا أنفسكم خارج هذه العملية»، وذلك فى كلام بدا موجها إلى زعماء حزبى المعارضة الرئيسيين وهما حزب الشعب الجمهورى والحركة القومية اللذان رفضا طلب الحكومة لعقد اجتماع معهما من أجل بحث مبادرتها لحل المشكلة الكردية.

وقد واكب هذه المبادرة من أجل وضع حل جذرى للخلافات مع الأكراد، خطة سلام بمثابة«خارطة طريق» للمصالحة مع تركيا، أعدها زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان فى سجنه، لإنهاء النزاع فى الذكرى الخامسة والعشرين لأول هجوم مسلح شنه الحزب، تتضمن عدة مقترحات رئيسية.

وفى تقدير بعض الأوساط أن المؤسسة العسكرية التركية لا تزال تتحفظ على هذا الطرح، ويمكن أن تتخذ من هذه المبادرة ذريعة لاستهداف حزب العدالة والتنمية، والأمر يتوقّف إلى حد كبير على مدى نجاح الحزب فى الحصول على مساندة الرأى العام التركى، خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠١١، وقد سبق هذه المبادرة عدة إشارات ساعدت على التوصل إليها، وهى:

- ١ أغسطس/ آب ٢٠٠٩: ناقش بعض الأكاديميين والصحفيين والمفكرين الأتراك المسألة الكردية والحلول الممكنة لها، فى مقر أكاديمية الشرطة التركية فى أنقرة، وتمت المناقشات بإشراف وزير الداخلية التركى بيسير أتالاى.

- ٢ أغسطس/آب ٢٠٠٩: قام الشاهد السرى الثالث فى قضية سيمال تيموزو، قائد كتيبة جندرمة محافظة قيسارى، المتهم بالتورط فى الاغتيالات وعضو التنظيمات الكردية السرية المسلحة، بسحب شهادته أمام المحكمة، ووصف الخبراء هذا الإجراء بانه صفقة تهدف الى تمهيد المسرح التركى لقبول المبادرة التركية وتمريرها، طالما أن الاستمرار فى القضية سيترتب عليه توريط زعماء حزب المجتمع الديمقراطى، إضافة إلى إثبات ارتباطاته السرية مع حزب العمل الكردستانى، وهو أمر لن تترتب عليه محاكمة زعماء المجتمع الديمقراطى، وإنما قيام المحكمة الدستورية العليا بحله وحظر نشاطه، إضافة إلى طرد نوابه من البرلمان، الأمر الذى سيضعف أغلبية التحالف الذى يقوده حزب العدالة والتنمية من جهة، ويعزز من الجهة الأخرى موقف القوى المعارضة داخل البرلمان التركى، وعلى وجه الخصوص حزب الشعب الجمهورى.

- ٤ أغسطس/ آب ٢٠٠٩: أعلن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان أنه يرى أن هناك فارقاً كبيراً بين حزب المجتمع الديمقراطى، وحزب العمال الكردستانى. وأضاف أنه سيلتقى رسمياً ممثلى حزب المجتمع الديمقراطى للتفاهم حول المسألة الكردية.

- ٥ أغسطس/آب ٢٠٠٩: عقد أردوغان اجتماعاً رسمياً فى مقر البرلمان التركى، مع ممثلى حزب المجتمع الديمقراطى، لمناقشة مشروع المبادرة التركية التى أشرفت على إعدادها الحكومة التركية.

- ٦ أغسطس/ آب ٢٠٠٩: عقد أردوغان لقاء مع رئيس الوزراء الروسى بوتين، ورئيس الوزراء الإيطالى سلفيو بيرلوسكونى، وفى الوقت نفسه عقد الرئيس التركى عبد الله جول لقاء مع رئيس الوزراء العراقى السابق إبراهيم الجعفرى، لمناقشة الموقف العراقى، وفى الوقت ذاته كذلك عقد السفير الأميركى فى تركيا جيمس جيفرى لقاء مع أعضاء حزب المجتمع الديمقراطى لمناقشة محتوى المبادرة التركية.

- ٧ أغسطس/آب ٢٠٠٩: عقد أردوغان اجتماعاً مطولاً مع الوزراء من أعضاء مجلس الأمن القومى التركى لمناقشة المبادرة التركية.

غير أن المعارضة التركية، ممثلة فى حزبى الشعب الجمهورى والعمل القومى، أعلنا رفضهما للمبادرة، حيث أكدا أنهما سيعملان من أجل الآتى:

- إسقاط المبادرة داخل البرلمان التركى.

- شن حملة سياسية ضد المبادرة، باعتبارها تشكل خطراً يعرض وحدة الأمة التركية للانقسام.

ورغم تلاقى المؤسسة العسكرية، على رفض مثل هذه المبادرات، إلى جانب حزبى الشعب الجمهورى والعمل القومى. لكن أردوغان يصر على دمج الأكراد بصورة كاملة فى بنية الدولة التركية، ووضع حد للعنف الكردى الذى يثير بدوره عنفاً تركياً. وفى هذا السياق، يقول عدد من الخبراء فى العلاقات التركية - الكردية، إن تركيا رصدت فى الفترة الأخيرة تطورات ميدانية فى مناطق التماس بين إقليم كردستان العراق

ومناطق الوسط العراقى، تنذر باحتمالات تفجر حرب أهلية جديدة وشيكة بين العرب والأكراد، بعدما بلغت الخلافات بين أربيل وبغداد ذروة جديدة من التوتر، ومن شأن العودة الى الحرب الأهلية إحداث بلبلة حقيقية فى الداخل التركى وفى منطقة كردستان تركيا بصورة خاصة. ويبدو أن التحرك التركى الجديد يأخذ فى الاعتبار مجموعة عوامل ضاغطة لعل أبرزها:

• عامل الانسحاب الأميركى من العراق، الذى سوف يبلور مشهداً سياسياً وأمنياً متحركاً، على أساس توازن القوى بين شيعة الجنوب، سنة الوسط، وأكراد الشمال.

• عامل النزعة المركزية الكردية والتشدد الاثنو ثقافى والاثنو ـ غرافى لأكراد الشمال العراقى لجهة المضى قدماً فى مشروع إقليم كردستان.

• عامل صراع السلطة ـ الثروة، ومخاوف أن يتفاقم تأثيره، بما يؤدى إلى الحرب الأهلية العراقية، على غرار نماذج الحروب الأهلية التى سبق أن اندلعت فى أفغانستان بعد خروج القوات السوفييتية، وفى أنجولا بعد خروج القوات البرتغالية، وما شابهها من الحروب الأهلية التى اندلعت بعد خروج القوات الأجنبية منها.

نعود إلى المبادرة الأردوغانية، لنقول إن الحكومة التركية قد نجحت فى استباق خطة عبد الله أوجلان التى تحتوى على النقاط الآتية:

– إعلان هدنة دائمة متبادلة بين تركيا ومنظمة حزب العمال الكردستانى.

– إعداد دستور ديمقراطى جديد يأخذ فى الاعتبار حقوق الأكراد وحرياتهم.

– تشكيل لجنة تقصى حقائق بشأن الجرائم الغامضة التى ارتكبت فى حق الأكراد فى جنوب شرق الأناضول، ولم يتم التوصل إلى تحديد منفذيها.

– منح حق التدريس باللغة الكردية والسماح بفتح مدارس كردية.

– منح عناصر حزب العمال الكردستانى من الذين غادروا معسكراتهم حق العمل السياسى.

– إلغاء الدولة التركية نظام حراس القرى، ومعظمهم من المواطنين الأكراد الذين يقاتلون إلى جانب الدولة التركية والجيش التركى ضد عناصر حزب العمال الكردستانى.

– تشكيل «لجنة حكماء» فى تركيا تعمل على تقديم مساهمات فى مجال حل المسألة الكردية.

– تشريع قانون يفسح المجال أمام الكوادر المسلحة لمنظمة «حزب العمال الكردستانى» نبذ السلاح وترك المعسكرات على أن لا يندرج هذا القانون ضمن مسميات «العفو العام».

وهكذا تبقى المسألة الكردية موضوعاً شائكاً ربما سيتطلب سنوات عدة قبل الوصول إلى حل نهائى له.

كما أن المنحى الذى سيسلكه هذا الحل سوف تظهر ملامحه النهائية حسب النشاطات السياسية للأطراف المعنية بهذه القضية. وبما أن الطرح الأمنى التقليدى الذى ميز سياسات الدولة السابقة قد وصل إلى الباب المسدود، مع كل ما جره ذلك من تبعات ومصادر لزعزعة الاستقرار الاجتماعى السياسى للبلاد، فإن مبادرة حزب العدالة والتنمية جاءت كخيار سياسى جديد يسمح بمزيد من التحرك السياسى ويضمن استمرار التعددية الشاملة للمجتمع التركى.

فموقف الحزب الداعى إلى المزيد من الإصلاح الديمقراطى فى التعاطى مع المسألة الكردية سوف يعزز من موقفه على الساحة السياسية الداخلية ويظهره بمظهر الحزب المؤيد للتغيير السياسى. بعبارة أخرى، فإن حزب العدالة والتنمية استطاع بمهارة أن يجعل من مسألة أمنية شائكة ومعقدة فرصة لتحقيق رؤية تعددية تضمن استمرارية الوحدة القومية.

وبينما سيكون علينا الانتظار لبعض الوقت لنرى ما إذا كانت مبادرة الإصلاح الديمقراطى التى ينادى بها حزب العدالة والتنمية سوف تُؤْتى ثمارها، استطاع هذا الحزب بالفعل أن يترك بصمته فى كيفية التعاطى مع المشاكل الاجتماعية السياسية فى تركيا. فهذا النوع من المشاكل يتطلب خيالاً سياسياً خصباً قادراً على تعزيز التعددية العرقية داخل إطار من الوحدة القومية، ويجعل من هذه التوليفة الحل الأمثل للحفاظ على الوحدة الوطنية لتركيا.

فما من شك أن هذا هو السبيل الوحيد لخلق مستقبل مشرق قادر على تخطى كل تلك الصعاب، مع التركيز على أن مستقبل الجميع واحد وأن هناك ذاكرة جماعية توحد صفوفهم وتجعل منهم دولة واحدة وشعباً واحداً يعيش على أرض واحدة.



الباب الثالث:

تحطيم الصنم

الفصل الأول

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

الفصل الثانى

عودة الإسلام التركى

الفصل الأول
«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

يوماً بعد يوم بدأت تركيا تتغير وتنفض عنها الثوب التغريبى الطارئ لتعود إلى أصولها معتزة بهويتها وبحضارتها وبمكانتها التاريخية بين أمم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وحتى أوروبا..

هذا هو وجه تركيا الجديدة التى يقودها بسياسة تثير الإعجاب، رجب طيب أردوغان«الفتى الشجاع» كما يعنى اسم أردوغان فى اللغة التركية («أر» تعنى القوى أو الشجاع، و«دوغان» تعنى الطفل أو الفتى)، وقد أصبح مثاراً للجدل، ليس فى بلاده فحسب.

ورغم أن المعجبين بشخصيته يزداد عددهم من موقف إلى آخر، فإن منتقديه ينحسرون ويتقهقرون، ففى تركيا أصبح هذا الرجل هو النجم الأول، ويذهب كثير من الأتراك إلى أن البلاد لم تعرف بعد زعيمها التاريخى مصطفى كمال أتاتورك رجلاً مثله، وزاد آخرون بالتأكيد أن أردوغان استطاع دون أن يطلق رصاصة واحدة أو يقوم بانقلاب، أن يطيح بـ«صنم» أتاتورك، وينال من مؤسسة الجيش التركى الحارس الأمين والمدافع الأول عن مذهبه العلمانى المجلل بالقداسة كما يقولون.

بيد أن ردة فعل الجيش التركى المعروف بقوته وسطوته فى البلاد، لا تزال مجهولة بعدُ. فى الوقت الذى حاولت فيه أن تحذره برسائل مختلفة أبرزها وأخطرها، كان فى شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٧، عندما كان حزب العدالة يحاول انتخاب عبد الله جول رئيساً للجمهورية، حيث بعثت المؤسسة العسكرية برسالة قوية اللهجة للغاية إلى طيب رجب أردوغان، أنذرته فيها من أنه قد ضل طريقه بعيداً عن التوجهات العلمانية للبلاد. أما تاريخياً، فيعرف للمؤسسة نفسها، إطاحتها بأربع حكومات منتخبة ديمقراطياً، منذ تأسيس دولة تركيا الفتية فى ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٣، غير أن العامين الأخيرين قد شابهما التوتر بعلاقة حكومة أردوغان بالجيش الذى ظل يُعد القوة الحقيقية صاحبة القرار فى تركيا منذ وصول الكماليين إلى السلطة وإلغاء الخلافة الإسلامية فى عشرينيات القرن الماضى (العشرين)، وهى العلاقة التى أصبحت محل لغط بعد اكتشاف ضلوع بعض قياداته فى منظمة أرغَنيكون السرية، وهى التى كانت وراء الكثير من الاغتيالات وأعمال الفوضى فى البلاد، خصوصاً أن هناك وثيقة تابعة لهيئة الأركان ترجع للعام ٢٠٠٣ تحدثت عن الإعداد لحملة اغتيالات ومظاهرات استهدفت إسقاط حكومة حزب العدالة.

ولكن يبقى السؤال الذى يصعب أن تجد له إجابة يقينية على الإطلاق: هل ولى زمن العسكر؟!

الواقع يقول أن هناك عددًا كبيرًا من الضباط الأتراك يقبع فى السجون بتهمة صلاتهم بمحاولة تنفيذ انقلاب عسكرى (منظمة أرغنيكون السرية)، وهو ما تسبب فى أزمة عصبية لهؤلاء الضباط الذين يشكلون النواة الصلبة للعلمانيين الأتراك. ولربما كانت هذه النتيجة العصبية هى ما اعتبره أردوغان التغيرات التاريخية التى تشهدها البلاد، لكن هل ولى عهد هيمنة العسكر فى تركيا إلى الأبد أم إلى حين؟

.. ولربما كانت المرة الأولى التى يقوم فيها المسؤولون المدنيون باتخاذ إجراء ضد العسكريين من خلال قانون نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية فى تمريره فى يونيو/حزيران من العام ٢٠٠٩، ويسمح بموجبه بمحاكمة الضباط العسكريين أمام محاكم مدنية، بعد ان مثل الجيش لسنوات عديدة العقبة الرئيسية أمام قيام ديمقراطية مستقرة فى تركيا، فى ظل إطاحته أربع حكومات منذ العام ١٩٦٠ بالرغم من وجود سياسيين فى المعارضة أشد تحمساً من الجنرالات للقيام بانقلابات.

فهل إن ما يحصل من هذه السياسات، ولاسيما المصالحة مع حزب العمال الكردى، هو مشروع حكومة أردوغان أم مشروع الدولة التركية بما فيها الجيش ومؤسسات أخرى؟

وهل إن هذه التوجهات الحكومية الخارجية تمت بتنسيق كامل بين الجيش والحكومة رغم ما يعرف من خلافات تاريخية، أم أن الحكومة أصبحت تفرض رؤاها على قيادة الجيش؟

وفى خصوص قضية حل المشكلة الكردية، ربما فى البداية كانت مشروعاً لحزب العدالة والتنمية، ولكن اليوم يبدو مشروعاً للدولة التركية. فمثل هذه القضايا التى تهم مستقبل تركيا ومستقبل المنطقة لا تستطيع أى حكومة وحدها أن تحقق أو أن تنجز شيئا لوحدها، كما أنه لا يمكن الفصل بين ما يحصل فى داخل تركيا وخارجها. وهناك مسألة أخرى، فالجيش يريد القضاء على حزب العمال الكردستانى أو تشتيته، كما يريد أن تحل الحكومة هذه المسألة لمصلحة الدولة التركية بمنح أقل حقوق للشعب الكردى، أى أن هناك فرقاً بين رؤية الجيش ورؤية الحكومة الحالية. ولكن هناك فرقاً بين توقعات الحزب الحاكم وتوقعات القيادة العسكرية، وانتظارات الأكراد، أى أنه ليس هناك قاسم مشترك بين التوقعات المختلفة فى الفترة الحالية.

ويمكن القول إن الحكومة الحالية تريد إضعاف قوة سلطة الجيش أو الجهات العسكرية بانفتاحها نحو الدول العربية، لأن العسكر فى النظرية الكمالية تعارض هذه العلاقات بشكل عام. لكن هل طموحات تركيا باتجاه الشرق محسومة؟ لماذا قبلت إرسال القوات العسكرية إلى أفغانستان؟ ولماذا أخذت مسؤولية قيادة حلف الشمال الأطلسى فى أفغانستان؟ ولماذا تفاوض الاتحاد الأوروبى حول مشروع خطوط أنابيب النفط نابوكو؟ مما يعنى تركيا لا يمكن أن تنفصل عن الغرب بهذه السياسة، ولكن تتقوى بسياستها العربية الإسلامية، فالدور التركى ليس مركزياً بل يتخذ بحسب البعض دور الوسيط مثلا بين إيران وأميركا وبين أميركا وسورية.. وهو على أى حال دورٌ مؤثرٌ.

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

على هذا يبدو، وبعد مرور أكثر من ثماني سنوات على وصول حزب العدالة والتنمية (ذي الجذور الإسلامية) إلى السلطة، فإنه لم يتوصل بعد مع المؤسسة العسكرية والمتشددين من العلمانيين الذي يمثل طرف الصراع الآخر في تركيا، إلى ما يسمى«كيمياء» المساكنة بينهما، فلم يقتنع العلمانيون بعد بتصور الحزب لمستقبل البلاد ولا سيما على الصعيد الداخلي.

وإذا كان معظم الأطراف يرون مكاسب جمة في سياسات تركيا الخارجية تجلب المزيد من الاستثمارات وتساهم في الاستقرار الأمني للبلد، فإن الأجندة الداخلية لطرفي المعادلة هي موضع شكوك قوية متبادلة.

ويبدو أن الجانب العسكري-العلماني يحمل نظرة سلبية راسخة تجاه حزب العدالة والتنمية لم تبددها تجربة السنوات الثماني الماضية. والدليل على ذلك هي توالي إعداد الخطط داخل رئاسة أركان الجيش التركي منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن للإطاحة بحكومة العدالة والتنمية. وإذا كانت الظروف المتعددة ومنها الشعبية الكاسحة للحزب قد حالت دون المضي في تنفيذها إلى حد اليوم، فإن الجيش لا يزال يأمل في إتاحة الظروف لخلع رجب طيب أردوغان ورفاقه بشتى الطرق.

وإذا كان عهد الانقلابات العسكرية المباشرة قد طُوِيَ من حيث المبدأ - إذ يجب عدم الإستبعاد الكامل لهذا الاحتمال إذا ما وصلت الأمور لدى القادة العسكريين إلى حد الجنون - فإن أساليب مواجهة سلطة العدالة والتنمية تتغير. ويبدو أن المؤسسات القضائية ذات الثقل مثل المحكمة الدستورية ومجلس القضاء الأعلى باتت الآن هي واجهة أو رأس حربة تعطيل أو التشويش على حكم العدالة والتنمية، و«من لم يستطع السيف قطع رأسه كان قوس العدالة له بالمرصاد»، لكن الصراع بين الطرفين وصل الى درجة تجاوزت القوانين بل الدستور نفسه.

فعلى مدى الأعوام والشهور الماضية، لم تكتف المحكمة الدستورية بالنظر في المسائل المطروحة أمامها ضمن صلاحياتها بل نصّبت نفسها في الكثير من الأمور مكان البرلمان نفسه ما أتاح لها إبطال التعديل الدستوري حول محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية، وإبطال التعديل الدستوري الآخر بالسماح للمحجبات بدخول الجامعات. وبما أن تجاوز القانون والدستور أصبح عادة لا يُوجد من يُحاسب عليها في بلد يخوض منذ سنوات مرحلة مفاوضات عضوية مباشرة ومضنية مع الاتحاد الأوروبي، اتخذ الاتحاد موقفا رسميا يُعرِب عن«القلق مما يجري» في تركيا ويدعو«لإصلاح قضائي شامل».

وكانت مؤامرات التخطيط لانقلابات على الحكومة الورقة الأقوى التي أمسك بها حزب العدالة والتنمية عبر بعض القضّاة الذين أتيحت لهم إمكانية«الإمساك بملف قوي» من الناحية القانونية. ذلك أن معظم وثائق الخطط التي اكتشفت وكان متورطا فيها كبار ضباط سابقين من بينهم قادة القوات الجوية والبحرية والبرية ورئيس ثان للأركان وقائد القوات الخاصة سابقا وقائد للدرك وما شابه ذلك، كانت أصلية بالكامل. وفي كل

مرة كانت رئاسة الأركان تنفي وجود مثل هذه الوثائق ثم لا تلبث أن تلوذ بالصمت.. مما أحرج المؤسسة العسكرية وأساء لصورتها بحيث تراجع التأييد الشعبي لها من ٨٥٪ على مدى السنوات الماضية إلى ٦٣٪، وهذا غير معهود في تاريخ تركيا التي يحظى فيه الجيش بنفوذ واسع وسمعة كبيرة.

تاريخ نفوذ العسكر

ترسخت مكانة الجيش في المجتمع التركي قبل قرون طويلة مضت، فعسكريًا.. كان للجيش الفضل الأكبر في جميع الفتوحات التي حققتها الدولتان السلجوقية ثم العثمانية، وجعلت منهما إمبراطوريتين كبيرتين، إلى الحد الذي امتد بحدود ونفوذ الدولة العثمانية إلى ثلاث قارات، الأمر الذي سوغ للجيش الإنكشاري العثماني لعب أدوار مهمة في تغيير الصدور العظام والسلاطين، حتى استطاع السلطان محمود الثاني تقليم الأظافر السياسية للجيش الإنكشاري والاستعاضة عنه بمؤسسة عسكرية أخرى تنأى بنفسها عن التدخل في العملية السياسية، حتى عاود الجيش بعد سنوات لم تطل تدخله في السياسة مجددا على غرار ما بدا جليًا في حركة الاتحاد والترقي، التي انطلقت بالأساس من بين صفوف العسكر، للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني في أبريل / نيسان من عام ١٩٠٩، لتعيد بذلك تسليط الأضواء على أهمية دور العسكر في الحياة السياسية للإمبراطورية العثمانية.

وقد تمكن جنرالات حقبة العهد الجمهوري بقيادة الضابط الشاب مصطفى كمال – بعد أن خاضوا حرب الاستقلال ضد بقايا الحكم العثماني المتهاوي وقوات الاحتلال الفرنسي والبريطاني واليوناني والإيطالي التي احتلت أرض الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى، التي هُزمت فيها ألمانيا وحليفتها تركيا –، تمكنوا من الاحتفاظ بالدور السياسي للجيش بعد السقوط المدوي للإمبراطورية العثمانية، استناداً إلى تطورات إقليمية ودولية ومحلية مثيرة، أبرزها قيام الإنجليز بعد دخولهم إلى القسطنطينية بإجبار الدولة العثمانية المهزومة على توقيع معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠، وهي الاتفاقية التي اضطرت تركيا القبول بشروطها المجحفة، وكان أبرزها التخلي عن سيادتها على الشعوب غير التركية والتنازل لليونان عن بعض الجزر التركية في بحر إيجة وآسيا الصغرى.

.. وهكذا، تأسست الجمهورية التركية الأولى في كنف ثورة عسكرية قادها أتاتورك ورفاقه، رسخت بعد ذلك لمبدأ «الانقلابية» كوسيلة لبناء الجمهورية الوليدة والحفاظ عليها، وجعلته أحد المبادئ الأساسية الستة للدستور التركي، الذي عهد به أتاتورك قبيل وفاته بعام واحد، أي عام ١٩٣٧، إلى الجيش التركي الذي اعتبره باني تركيا الحديثة وقائد ثورتها، ومنذ ذلك الحين اعتبر الجيش التركي نفسه حامي حمى الجمهورية التركية والأمين المؤتَمَن على مبادئها الستة، وكان السند القانوني والدستوري المتمثل في طريقته الخاصة في تفسير الدساتير، ذريعته في كل انقلاب عسكري قام به، وأطاح بواسطته بالحكومات المدنية المنتخبة التي رآها تسير في طريق قد يضر بمبادئ الجمهورية التركية لا سيما مبدأ العلمانية، كما حرص الجيش بعد كل

انقلاب عسكرى على ألا يترك السلطة للمدنيين إلا بعد سَنّ دستور جديد، أو تعديل بعض مواد الدستور القائم على نحو يرسخ لنفوذ المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية والمدنية، ولم ينس كذلك أن يحصن قادة الانقلاب العسكرى بمواد دستورية تحول دون مساءلتهم بأثر رجعى حتى بعد تقاعدهم، وهكذا فبمرور الوقت تطور تقليد الانقلاب العسكرى فى تركيا ليصبح ثقافة أصيلة محصنة بالمواد القانونية والدستورية اللازمة.

ركائز رفعة مكانتهم ونفوذهم

فى وسع المراقب للشأن التركى أن يلمس الجذور الثقافية لتعاظم مكانة الجيش فى تركيا، حيث الثقافة التركية تحض على الاحترام الشديد للعسكر والمبالغة فى تقديرهم، لحد النظر إلى رجالات الجيش بوصفهم غزاة فاتحين وصناع مجد هذا البلد على مدار التاريخ إلى الحد الذى يحض غالبية الآباء الأتراك على مداعبة أطفالهم متمنين لهم أن يصيروا «باشوات» أى جنرالات فى الجيش التركى العظيم. غير أن هناك أيضاً من الركائز الموضوعية وراء قوة ونفوذ الجيش سياسياً، من أبرزها:

● فرض وقوع تركيا فى منطقة هشة من الناحية الجيو-سياسية كتلك التى تعرف بمثلث الأزمات البلقانى-القوقازى-الشرق أوسطى، عليها ضرورة المضى بغير كلل فى نهج تحديث وتطوير قواتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية صيانة المصالح والتطلعات الإستراتيجية للدولة التركية إلى جانب الدفاع عن وحدة وتماسك أراضيها ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التى قد تلحق بها. الأمر الذى جعل من القوات المسلحة التركية ثانى أكبر جيش فى حلف شمالى الأطلسى (ناتو) بعد الولايات المتحدة وثامن أكبر جيش فى العالم من حيث عدد الجنود الموضوعين فى الخدمة إذ يبلغ عدده ٥١٤ ألف جندى فى الخدمة و ٣٨٠ ألفا فى الاحتياط.

● حرص الجيش التركى على الاضطلاع بدور عالمى مؤثّر يعزز نفوذه الداخلى ومكانته الإقليمية، حيث شارك منذ الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وحتى اليوم فى عدد من مهام حفظ السلام العالمية سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو الحلف الأطلسى، وذلك من خلال المساهمة فى مهمات قتالية أو أنشطة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. ومنها على سبيل المثال: الصومال (١٩٩٣-١٩٩٤)، البوسنة (١٩٩٣-١٩٩٤) ثم من العام ١٩٩٦ وحتى اليوم، لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم ضمن قوات يونيفيل التابعة للأمم المتحدة، ألبانيا منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠١، ثم كوسوفو العام ١٩٩٩ وحتى اليوم، أفغانستان عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ومن ٢٠٠٥ حتى اليوم بما يقارب ١٨٠٠ جندى. هذا علاوة على القيام بمهام لوجيستية مهمة لمساعدة القوات الدولية المرابطة فى أفغانستان.

● لا يتوانى الجيش عن الاضطلاع بأعمال الإغاثة والإنقاذ خاصة إبان الكوارث الطبيعية كالزلزال الذى

ضرب تركيا في العام ١٩٩٩، ثم خلال الفيضانات التي تعرضت لها المناطق المحيطة بإسطنبول في شهر مارس/آذار من العام ٢٠٠٩، حيث أبلت القوات المسلحة بلاء حسنا فيما يتعلق بأعمال البحث والإنقاذ والإيواء واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من تداعيات تلك الكوارث. علاوة على المشاركة في إرسال المساعدات وطائرات الشحن والدعم بقيادة الناتو إلى المناطق المنكوبة حول العالم جراء كوارث طبيعية، مثل كارثة كاترينا في الولايات المتحدة العام ٢٠٠٥، زلزال باكستان المدمر العام ٢٠٠٥، ثم الإسهام في عمليات غوث اللاجئين في دارفور.

● يشكل الدعم الغربي، خصوصاً الأميركي، أحد أبرز مصادر قوة ونفوذ الجيش سياسياً، فباعتماد تركيا التعددية الحزبية وإجرائها أول انتخابات ديمقراطية في العام ١٩٥٠، اكتسبت علاقاتها بالغرب أبعاداً جديدة ومهمة لاسيما بعد أن صارت عضواً في حلف شمال الأطلسي وعنصراً أساسياً في الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي السوفيتي، حيث أسهم ذلك في دعم دور العسكر في الحياة السياسية بعد أن نظرت واشنطن وعواصم الناتو إلى تركيا كحليف إستراتيجي، ولم تتوان في دعم جيشها حتى أصبح أكبر جيش في الناتو بعد الجيش الأميركي، كما حظي القادة العسكريون الأتراك، الذين أثبتوا بدورهم وفي العديد من المناسبات وفاءهم لواشنطن بمساندة ملموسة من الأميركيين، الذين جنحوا لتأييد جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا وتفننوا في التماس الأعذار لمدبريها وإبداء التفهم لمقاصدهم.

.. ولكن قبل كل هذه الأسباب التي تمثل مصادر قوة ونفوذ الجيش سياسيًا، يبقى المصدر الأول للقوة وهو«رئاسة الأركان العامة للجيش» والذى يتمتع بوضع خاص في الدستور التركي، ففي جميع الدول تكون رئاسة الأركان العامة للجيش مرتبطة بوزارة الدفاع وبوزير الدفاع، وتتم جميع التعيينات والترقيات والإحالة إلى التقاعد، أو الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة.

غير أن المؤسسة العسكرية التركية -التي يرأسها رئيس الأركان- لا ترتبط بوزارة الدفاع، بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، وإلا فهي مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش من تعيين أو ترقية أو طرد أو شراء أسلحة، دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على هذه القرارات، وإن كان لهما حق الموافقة الشكلية عليها.

وتقوم تلك المؤسسة العسكرية بعملية«تطهير» سنوية ضد الضباط المتدينين، حيث تقوم بطردهم من الجيش، دون تقديمهم للمحكمة العسكرية أو سماع أي دفاع منهم. ولا يحق لهؤلاء التقدم بأي شكوى إلى أي محكمة، سواء كانت محكمة عسكرية أم مدنية. وقد تم طرد ما يقرب من ألف ضابط وضابط صف بهذه الطريقة غير الديمقراطية. وعادة ما يكون السبب المعلن للطرد هو«عدم الانضباط العسكري». ولكن الجميع يعرفون أن السبب الحقيقي هو كون هؤلاء الضباط متدينين وزوجاتهم محجبات. كما أن المؤسسة العسكرية حاولت في السنوات الماضية وضع العراقيل أمام هؤلاء المطرودين؛ فهي لا تكتفي بطردهم، بل تتعقبهم بعد

ذلك وتعمل للحيلولة دون حصولهم على عمل مدني.

نصف قرن من الانقلابات

كان عام ١٩٢٣ نقطة تحول في تاريخ الإسلام عموماً وتركيا على وجه التحديد، ففي ذلك التاريخ وبطريقة ديمقراطية جداً ومن داخل البرلمان العثماني صدر قرار إلغاء نظام الخلافة وقيام الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وعبر السنين واصلت الجمهورية الجديدة باستخدام سياسة الحديد والنار، وظل حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك يحكم تركيا حتى عام ١٩٤٥ برئاسة عصمت إينونو وريث أتاتورك وشريكه في مناورات إسقاط الخلافة، وفي نفس العام أتخذ أحد نواب هذا الحزب في البرلمان قراراً بالخروج من الحزب وتشكيل حزب جديد مع عدد من زملائه، كان هذا النائب المتمرد هو عدنان مندريس، وكان اسم الحزب الجديد هو الحزب الديمقراطي، ولم تمض بضعة أعوام حتى فاز حزب مندريس بأغلبية ساحقة مكنته من الحكم عام ١٩٥٠، ولم تكن أهم وعود حملته الانتخابية تتجاوز سقفاً غاية في التواضع، حيث انحصرت في أن يعود الأذان باللغة العربية بدلاً من التركية، وأن يسمح للأتراك بقرءاة القرآن باللغة العربية كما أُنزل على رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ولم يكد عدنان مندريس يتولى الحكم حتى شرع في تنفيذ وعود حملته الانتخابية، كما سمح بإعادة فتح أول معهد لتدريس علوم الشريعة منذ عام ١٩٢٣ إضافة إلى بعض مراكز تعليم القرآن الكريم. استمر مندريس يحكم لمدة سبعة أعوام.

وبالرغم من النجاحات الاقتصادية والتنموية التي تحققت في عهده، إلا أن القوى العلمانية الرافضة لتوجهاته قامت بالتجمع وتأليب الجيش والتظاهر وإثارة أعمال الشغب الأمر الذي أدى إلى تحرك الجيش ومن ثم شاهد العالم الانقلاب العسكري الأول في تركيا يوم ٢٧ مايو / أيار عام ١٩٦٠، بعدما وجهت إليه اتهامات بتوسيع هامش الحرية للقوى الدينية والسعي للتقارب مع الاتحاد السوفيتي السابق، ورغم أن مندريس لم يكن بالأصل إسلاميًا فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه أتاتورك كان كفيلاً بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه.

وبعد عام واحد فقط وبانتخابات (ديمقراطية) عاد حزب الشعب الجمهوري للحكم وعاد عصمت إينونو يحكم من جديد، وفي عام ١٩٦٥ وفي انتخابات نيابية فاز حزب جديد هو حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل، الذي اشتهر بلقب«ملك السدود»، إذ تخصص في هذا المجال واكتسب بسبب نجاحاته الهندسية شهرة كبيرة لعبت دورها لاحقاً في صعود نجمه السياسي، وكان من زملائه في الجامعة كلا من تورغوت أوزال ونجم الدين أربكان، انشغل ديميريل بالتنمية وبناء الطرق والسدود وتطوير الصناعة، واستمر يحكم حتى ١٩٧٠، ثم فقد الحكم بسبب صراعات الإسلاميين حول الأحقية في وراثة حزب مندريس، ليأتي الانقلاب الثاني في ١٢ مارس / آذار ١٩٧١، لحماية المصالح الأميركية حيث كانت البلاد

تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية التى تصدت لها القوى اليمينية، الإسلامية والقومية، بدعم من الدولة المدعومة من واشنطن التى كانت تتخوف من أن يتحول التيار اليسارى إلى قوة مؤثرة فى الشارع التركى، خاصة بعد أن قام اليساريون الذين تدربوا فى مخيمات المنظمات الفلسطينية فى لبنان بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأميركية والعاملين فيها وقتلوا القنصل الإسرائيلى فى إسطنبول.

وفى خضم فترة من عدم الاستقرار السياسى فى عام ١٩٧٣، حدث التحالف الأول من نوعه بين نجم الدين أربكان الإسلامى وبولنت أجاويد الأتاتوركى، وحينما تصاعدت الأحداث فى جزيرة قبرص واشتد النزاع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين وبدأت تباشير الحرب الأهلية والتى كانت ستؤدى إلى إبادة وتهجير العنصر التركى الأمر الذى كان يعنى نهاية وجود المسلمين فى الجزيرة، فى تلك الفترة الحرجة والخلافات السياسية تعطل تشكيل حكومة، قفز نجم الدين أربكان فوق كل التوقعات ليتحالف مع حزب الشعب الجمهورى وريث الأتاتوركية بقيادة بولنت أجاويد من أجل تشكيل الحكومة للخروج بالبلاد من حالة الفراغ الدستورى، وحالما تشكلت تلك الحكومة فإن أول قرار اتخذته كان إنزال الجيش التركى فى قبرص الأمر الذى أدى إلى إنقاذ الأقلية التركية فى الجزيرة وإلى قيام جمهورية قبرص التركية.

وعاد سليمان ديميريل بعد سلسلة من المخاضات والمناورات والتحالفات للحكم من جديد عام ١٩٧٥م، ولسنوات ظل الحكم متعاقبا بينه وبين حزب الشعب الجمهورى الأتاتوركى لعدد من المرات. وخلال كل تلك السنوات كان نجم الدين أربكان زميل ديميريل فى الجامعة يسطع شيئاً فشيئاً فى سماء السياسة التركية.

وفى الثانى عشر من سبتمبر / أيلول ١٩٨٠، وقع الانقلاب الثالث وسط ظروف داخلية مماثلة، وإن اكتست هذه المرة مسحة إقليمية، حيث كانت تركيا تعانى ويلات التمرد الكردى فى جنوب البلاد بالتزامن مع صعود القوى اليسارية، فى وقت شهد تطورات إقليمية مثيرة كتداعيات الثورة الإسلامية الإيرانية واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية والاحتلال السوفيتى لأفغانستان، فضلاً عن أخرى دولية أكثر إثارة تجلت فى الحديث عن نظرية«الحزام الأخضر» لبريجنسكى، بغية إحاطة الاتحاد السوفيتى من جهة الجنوب بطوق من الدول الإسلامية تتصدرها تركيا.

وقد كان لانقلاب ١٩٨٠ تأثير عميق وممتد فى السياسية التركية لأنه عزز من قبضة العسكر على العملية السياسية فى هذا البلد بعد محاولته شرعنة تلك القبضة عبر دستور عام ١٩٨٢، الذى تم وضعه تحت إشراف جنرالات الجيش.

حيث تولى قائد الانقلاب كنعان أيفرين منصب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات بعد أن صاغ دستوراً ما زال يلقى بظلال من الغيوم على الحياة السياسية التركية حتى يومنا هذا. ومع أن الدساتير وكذا النظام الداخلى للجيش يمنعان العسكر من التدخل فى السياسة بل ويضعان عقوبات رادعة ضد المخالفين، إلا أن شيئًا من هذا لا يطبق عمليًا؛ لأن قادة الجيش يزعمون أن الدستور قد أوكل إليهم مهمة الدفاع عن الأمن

الخارجي والداخلي للبلاد، ويشيرون إلى فقرة في الدستور تحمل هذا المعنى.

غير أنهم يسيئون تفسير تلك الفقرة عمدًا؛ لأن تلك الفقرة تقول بأن الجيش هو المسؤول عن الدفاع عن أمن البلاد ضد الأخطار الخارجية، كما يقوم بالتصدى لأى حركة عصيان مسلحة داخلية كتلك التى قام بها حزب العمال الكردستانى. ولا تكتفى المؤسسة العسكرية بهذا التفسير، بل قامت بتوسيع معنى ومفهوم«الأمن الداخلى»، وجعلته يشمل جميع الحركات السياسية التى تحمل أفكارًا وأهدافًا تعدها خطرًا على«العلمانية» وعلى«الكمالية»؛ لأنها تعد نفسها الحارسة الأمينة على أفكار ومنجزات كمال أتاتورك. لذا، لم يكن من المستغرب أن يدلى رئيس الأركان وبعض الجنرالات بتصريحات سياسية أكثر حتى من بعض المسؤولين السياسيين أو قادة بعض أحزاب المعارضة.

وفى ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧ وقع الانقلاب الرابع، الذى وُصف بالانقلاب«ما بعد حداثى»، حيث اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى شوارع أنقرة ليجبر رئيس الوزراء وقتها نجم الدين أربكان على الاستقالة قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة، بعد أن قام أربكان خلال العام الذى تولى فيه رئاسة الحكومة بإجراءات لم يخف فيها رغبته بتغيير معالم أساسية فى النظام العلمانى التركى الذى يؤكد الجنرالات أنهم أصحابه وحماته باسم الأمة التركية وإلى الأبد.

غنيمة انقلاب كنعان أيفرين

وسواء خول دستور عام ١٩٨٢ للعسكر التدخل فى السياسة أو أن تفسيراتهم المغرضة لهذا الدستور هى التى سوغت لهم ذلك، فإنه يمكن الادعاء بأن المؤسسة العسكرية قد وظفته لإضفاء مسحة دستورية على تدخلها الفج فى العملية السياسية من خلال وجودها فى«لجنة الأمن القومى» والسكرتارية المنبثقة عنها. وهو التدخل، الذى تجلت أبرز ملامحه، على النحو التالى:

- تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون؛ ليكونوا رقباء لها على هذه المؤسسات.

- توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لأى تدخل عسكرى بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.

- تعديل سلطات مجلس الأمن القومى، وهو مجلس كان قد تشكل فى دستور ١٩٦١، ويتألف من عسكريين ومدنيين. حيث نصت المادة (١١٨) من دستور ١٩٨٢ على زيادة عدد الأعضاء العسكريين فى المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكرى على المدنى داخل المجلس. كما تم تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يُعلن بها مجلس الوزراء.

- نص دستور ١٩٨٢ على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني. وقد أوضح القانون المنظم لهذا النص الدستوري وجوب أن يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها؛ العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن مسئوليتها عن حماية المبادئ الكمالية.

كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز التنفيذي وتوجيه فعالياته والتدخل في إدارته. وللأمانة العامة الحق الصريح في الحصول على المعلومات والوثائق السرية على كل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

وبهذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي تشكل ذاكرة الدولة ومركز عملياتها. وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطا بعلاقات مباشرة بمؤسسات الدولة مثل مؤسسة الإذاعة والتليفزيون التركية، والمجلس الأعلى للتعليم، وجهاز تخطيط الدولة، والمحافظات والوزارات ويقوم بتوجيهها.

ومن أجل تنفيذ هذه المهام ضمت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي عددًا كبيرًا من الوحدات التخصصية المعنية بكل من الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والثقافية، والعلمية والتكنولوجية، والإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني، ومتابعة شبكة المعلومات الدولية، ودراسة الحالة النفسية للمجتمع. فقد كانت تضم كادرًا واسعًا بلغ سبعمائة موظف. تتكون السكرتارية من سكرتير عام، وهو جنرال يعينه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد السكرتير العام ومساعدين له، ثم المستشارين الرئيسيين، ثم المستشارين الاعتياديين، ثم مديري الدوائر، وأخيرًا الخبراء في مختلف الاختصاصات.

وقد بدت هذه اللجنة وكأنها تقوم بتوجيه جميع الهيئات الدستورية، وتحتكر صلاحية جمع المعلومات السياسية الرئيسية منها ومن جميع الدوائر الرسمية، ولها صلاحية تنفيذية ورقابية على جميع هذه الهيئات والدوائر، والقيام بجمع جميع المعلومات التي تهم الدولة وترتيبها وتقييمها، ومراقبة جميع الفعاليات السياسية والقوانين الصادرة، وتقوم بكل هذا باسم رئيس الوزراء.

وعلى ضوء المعلومات والاستخبارات المتجمعة لدى لجنة الأمن القومي من الهيئات والمؤسسات المختلفة تقوم هذه اللجنة بإصدار أوامرها حول كيفية قيام هذه المؤسسات والهيئات بتطبيق وتنفيذ ما يحقق للبلد أمنه الوطني حسب رأيها. لذا تقوم السكرتارية بوضع الخطط في هذا الاتجاه، وتراقب كيفية تطبيقها، وتعطي التوجيهات اللازمة في هذا الصدد.

كما تقوم بعمليات التنسيق كذلك؛ أي أنها تعطي الشكل النهائي والقالب النهائي لجميع المعلومات المتجمعة، وتعطي التوجيهات حسب اجتهادها ورأيها السياسي؛ أي حسب الأيدلوجية الكمالية العلمانية، وتفعل كل هذا باسم رئيس الوزراء.

ومن شأن هذا الأمر أن يعزز من نفوذ لجنة الأمن القومي على النحو التالي:

- إن جميع المعلومات تنصب فى سكرتارية لجنة الأمن القومى، وتقيِّم فيها وتنظم. أى أنها تشكل«ذاكرة الدولة». وفى إطار جمع المعلومات تنشئ هذه السكرتارية علاقات واتصالات قوية مع جميع الوزارات، ومع جميع الولاة، ومع قنوات التليفزيون الحكومية الرسمية، ومع مؤسسة التعليم العالى التى ترتبط بها جميع الجامعات، ومع الهيئة العامة للراديو والتليفزيون، وتقوم بتوجيه هذه المؤسسات.

- تكون هذه المعلومات أساسًا للقرارات التى يتخذها المجلس الوزارى والمجلس النيابى واللجان المنبثقة عنه، وللقرارات المتخذة فى مختلفة الهيئات والمؤسسات.

- لا تكتفى الوحدات المنبثقة عن لجنة الأمن القومى وعن سكرتاريتها بجمع المعلومات وتصنيفها وتقييمها ومراقبة تنفيذها من قبل الحكومة، بل تقوم أيضًا بجمع المعلومات الاقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع، والنشاط الإعلامى، من ضمنها الصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزيون، الحكومية منها والخاصة.

- تقوم هذه اللجنة بواسطة احتكار المعلومات بتوجيه المجتمع فى إطار الأيديولوجية السياسية للجيش، وهى باختصار«الأيديولوجية الكمالية» وجميع كوادرها من أفراد الجيش، باستثناء الخبراء المدنيين.

ويفصح ذلك التنوع الجلىّ والتخصصية الدقيقة عن مدى النفوذ والسلطات التى حازتها المؤسسة العسكرية التركية بعد انقلاب عام ١٩٨٠، ما جعلها أشبه بجهاز مخابراتى يُعنى بكافة شؤون المجتمع التركى وتوجهاته. وعلى الرغم من أن جميع الأحزاب السياسية فى تركيا تكاد تجمع على ضرورة تغيير هذا الدستور الذى تعتبره غير ديمقراطى، إلا أن عقبات عديدة تحول دون بلوغ تلك الغاية يأتى فى مقدمتها غياب الإرادة السياسية وتعذر الحصول على موافقة ثلثى نواب البرلمان على هذا التغيير.

تراجع دور العسكر السياسى « للخلف دُرْ»

يمكن القول إن تقليص سيطرة العسكر على الحياة السياسية التركية منذ تولى حزب العدالة والتنمية أحد أهم وأبرز التغيرات التى طرأت على بنية الدولة فى تركيا منذ تاسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، وكانت لها انعكاسات مهمة على التطور الديمقراطى الذى يشهده هذا البلد. فمع وصول العدالة والتنمية إلى السلطة استصدرت حكومة أردوغان قوانين جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاجن (معايير سياسية وقانونية تلزم تركيا لقبولها فى الاتحاد الأوروبى بتشريعات ديمقراطية جديدة أهمها إبعاد المؤسسة العسكرية عن السياسة وحجبها عن التدخلات المدنية والقضائية) بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان فى ٣٠ يوليو / تموز ٢٠٠٣ نقطة التحول الأقوى فى العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومى وأمانته العامة وهما الذراعان اللتان ظلا دوماً يلعبان دوراً مهماً فى عسكرة الحياة السياسية فى تركيا.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومى وأمانته العامة محورين يفضى كلاهما إلى

تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومى، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية. حيث قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومى ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة استشارية فقط، كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية كذلك، صار عدد أعضاء مجلس الأمن القومى ٩ مدنيين مقابل ٥ من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين ٤ فقط منذ تأسيس المجلس، الذى لم تعد قراراته ملزمة للحكومات المدنية المنتخبة مثلما كانت فى السابق، حيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنيا ويتبع رئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة سبعين عاما وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التى لم تعد تملك أية صلاحيات فى نشاط المجلس الذى أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلا من مرة فى الشهر.

والشيء المهم الذى جرى هنا كان سحب صلاحية تدخل هذه اللجنة فى الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات، وحصر عملها ومهمتها فى إطار تقديم الاستشارة إلى الحكومة التى لها مطلق الحرية فى الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها، كما لم يعد هناك شرط كون السكرتير العام للجنة شخصًا عسكريًا.

وبهذا فقدت لجنة الأمن القومى هيمنتها السابقة، وأصبحت لجنة استشارية مثلها مثل اللجان الشبيهة لها والموجودة فى بعض الدول الغربية، والتى تعمل كمجالس استشارية تقدم المعلومات والاستشارات للحكومة فى الشؤون الدفاعية والسياسية والخارجية، ولا تستطيع التدخل فى الشؤون السياسية الخارجية أو الداخلية، ولا التدخل فى عمل الحكومة أو فرض رأيها عليها، أو تدبير الانقلابات العسكرية، أو التدخل فى إسقاط الحكومة.

وفى السياق ذاته، نصت الإصلاحات الجديدة على قيام لجان من البرلمان النيابى أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش؛ وهو ما لم يكن موجودًا فى السابق ولا مسموحًا به، كما لا يتعارض مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سرًا من أسرار الدولة. علاوة على ذلك، هناك خطوات أخرى تتحرك باتجاهها حكومة أردوغان فى ذات السياق مثل ربط رئاسة الأركان العامة بوزارة الدفاع، و إعطاء حق الدفاع للضباط المطرودين من الجيش لأسباب غير موضوعية كتبنى قيم سلوكية شخصية معينة فى حياتهم اليومية العادية أمام المحكمة العسكرية، كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفى مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسة التى أضحت تتربص الآن لأية محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطى.

وفى يوم ٢٦ يونيو / حزيران ٢٠٠٩، أقر البرلمان التركى سلسلة إضافية من التعديلات التى اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتى تحد من صلاحيات المحاكم العسكرية وهو إجراء يطلبه الاتحاد الأوربى منذ

فترة طويلة، وتفسح التعديلات الجديدة المجال أمام محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية فى زمن السلم.

وقد تسنى لحكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق ذلك من خلال:

● تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومى وأمانته العامة؛ فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومى من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول / فريق أول بحرى. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولى شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.

وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين«محمد البوجان» فى ١٧ أغسطس /آب ٢٠٠٤، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومى.

● وبتعديل المادة الخامسة أيضًا أصبح انعقاد المجلس الدورى مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما أن التعديل الذى جرى على المادتين (٤) و (١٣)، وكذلك إلغاء المواد أرقام(٩، ١٤، ١٩) من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام.

● فقد تم تعديل المادة الرابعة التى كانت تُكلِّف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقًا من أن المجلس هو الحامى للنظام الدستورى، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية. فاقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطنى، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومى وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشارى وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

● كما أن المادة رقم (١٣) التى تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى قد تم تعديلها؛ على نحو جعلها تفقد دورها الرقابى ومبادرتها فى إعداد قرارات مجلس الأمن القومى ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى قاصرة فقط على«تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام».

● أما إلغاء المواد أرقام ٩ ، ١٤، ١٩ فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى حقها فى الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

● كما تم إجراء تعديل على المادة رقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبى التى كانت تعفى الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات.

● كما تم إجراء تعديل دستورى بتاريخ ٧ مايو/أيار ٢٠٠٤ على المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكرى دخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستورى آخر فى أغسطس/آب ٢٠٠٤ تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكرى داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أى رقيب عسكرى.

● وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضًا السماح برفع الدعاوَى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط فى المجالات التى تتناول الشأن العسكرى والأمنى، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضًا، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية. وفقاً للمادة رقم (١٩).

فهل استسلم الجيش لهذه التعديلات؟!

.. إزاء كل هذه التعديلات التى جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره فى الحياة السياسية وبفضل النجاحات التى أحرزتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية توارى الجيش فى ثكناته واستسلم (مرحلياً) لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكرى، ولاسيما وأنه قد أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية فى مواجهة حزب العمال الكردستانى، ما حقق له استعادة هيبته ومكانته لدى الشعب التركى.

.. غير أن ذلك كله لا يدفع إلى القول بأن عهد تدخل الجيش فى السياسة قد ولّى؛ وما يمكن الجزم به فقط، هو أن عهد الانقلابات العسكرية فى تركيا بات فى ذمة التاريخ.

أما حق تدخل الجيش فى الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له فى دستور ١٩٨٢ المعمول به حالياً لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدنى جديد ترنو إلى وضع المؤسسة العسكرية فى مكانها الدستورى الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية. (وهو الأمر الذى فى طريقة للتحقيق بعد موافقة ٥٨٪ من الشعب التركى على تعديل ٢٦ مادة فى دستور ١٩٨٢، فى الاستفتاء العام الذى أجرى فى ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠)

تنظيم (الأرغَنيكون) والانقلاب الجمهورى

لم يكن الانقلاب الجمهورى فى تركيا نتيجة للديناميكية الداخلية للبلد، بل كان من صنع المؤسسة العسكرية المعتادة على إصدار الأوامر، حيث وضع الجيش الذى قام بالانقلاب شفرة الجمهورية بالطريقة التى تلائمه، وبات يتصرف وكأنه «صاحب البلد».

وتتلخص هذه المقاربة بهيمنة البيروقراطية العسكرية والمدنية التى على نفس الشاكلة، على عملية إدارة

الدولة، مما أدى مع مرور الزمن إلى إقصاء الشعب عن المشاركة في الحياة العامة، وباتت النخب العسكرية والمدنية المسيطرة تحتكر إدارة الدولة في بعض الأحيان، وأخذت تتصرف على أساس أنها«دولة التسلط» الكابحة لإرادة الشعب على النحو الذي يحلو لها.

وقد اتبع هؤلاء الذين يريدون تحويل الجمهورية إلى نظام جائر بعض الأساليب التي اتبعها حزب الاتحاد والترقي الذي قضى على الدولة العثمانية، وسيطر على السلطة بتنظيم سري شكله داخل الدولة، ولم يتورع عن اقتراف الجرائم إذا اقتضى الأمر، وبهذا برز صراع لا مفر منه بين الحاكم والمحكوم، وسرى هذا التقليد السيء منذ مرحلة ما بعد الإمبراطورية في جينات الجمهورية إلى يومنا هذا.

ورغم ذلك لم يخرج الشعب إلى الشوارع، لأن«ثقافة البيعة» التي هي من نتاج الفكر السنّي الغالب على المجتمع التركي، تجعل من طاعة«ولي الأمر» أمراً أساسيّا، وبالتالي لم تظهر ردود أفعال كبرى على المستوى الاجتماعي حيال الضغوطات مهما كبرت، واكتفى الشعب بصناديق الاقتراع، ليعبر عن غضبه من خلالها، محاولاً فرض خياره بانتخاب حكومة مدنية.

أما البيروقراطيون المدنيون والعسكريون فإنهم عملوا على مقاومة إرادة الشعب مستخدمين سلطة الدولة ولم يتورّعوا عن التدخل في إدارة البلد من حين لآخر، ولا يزال هذا الجو من الصراع الخفيّ متواصلاً إلى اليوم وبأشكال مختلفة، والهدف: إحباط الإرادة الشعبية.

فتعددت الانقلابات العسكرية في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧ (كما أوضحنا سلفاً)، وعندما اقترنت فترة حالة الطوارئ التي تعرف في تركيا باسم«فترة ٢٨ فبراير» بالأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠١، ظهر على الساحة حزب«العدالة والتنمية». ولم يستطع الجيش تقبُّل حكومة هذا الحزب بأي شكل من الأشكال بذريعة أن حزب العدالة والتنمية، يهدف إلى تأسيس«نظام ديني» في تركيا. وعند وصول«العدالة والتنمية» إلى السلطة ظهرت تلك الألاعيب الخفية التي كان يستخدمها في إسقاط الحكومات السابقة، لكن الوضع في هذه المرة مختلف، فقد استطاعت الحكومة ولأول مرة في تاريخ الجمهورية الوقوف في وجه سيناريوهات الانقلابات والمذكرات العسكرية ونشاطات العصابات، وتم البدء في القضاء على العصابات التي انطلقت تعدّ العدّة في مختلف المناطق التركية للقيام بانقلاب عسكري، وكان لهذا الموقف الثابت للسلطة السياسية تأثير بالغ على المواطن التركي وساهم في توحدهما وجعلهما إلى جانب واحد.

ففي سياق العمليات التي تقوم بها قوات الأمن ضد العصابات في مختلف المناطق التركية، شهد يوم ١٢ يونيو / حزيران ٢٠٠٧ مداهمة أعطت الصراع على السلطة بعداً جديداً، فقد دهمت قوات الأمن بيتاً متواضعاً -بشارع كونكور في حي جاقمق بمنطقة العمرانية- في الجزء الآسيوي من إسطنبول، وعثرت فيه على ٢٧ قنبلة يدوية عليها بصمات الضابط المتقاعد أوقطاي يلدرم.

وتفصيل ذلك أن قوات الأمن تلقت بلاغاً من بقال، أفاد فيه أنه وجد عدداً من القنابل على سطح منزله

عندما كان يجمع بعض الأخشاب، وأوضح أن صاحب المنزل هو الضابط المتقاعد أوقطاي يلدرم، فكان هذا البلاغ الخطوة الأولى التى انطلقت بعدها العمليات الأمنية التى كشفت عن مستندات سرية لعصابة أرغَنيكون فى مكتب الضابط السابق أوقطاي يلدرم، وتم الكشف كذلك عن عدد من المستندات ذات الصلة فى منازل عدد من أصدقائه من الضباط المتقاعدين وفى مكاتبهم.

وساهمت هذه الأدلة الجديدة فى تحويل المسألة من قضية عصابة بسيطة تم الكشف عنها صدفة على إثر بلاغ للشرطة، إلى قضية عصابة أرغَنيكون ذات التنظيم المركزى الخفى الذى يحتاج إلى فك شفرته.

اتخذ الادعاء العام الذى تابع التحقيق قراراً صارماً فى هذه القضية ليعطيها بعداً جديداً، حيث قام بالتدقيق فى كافة الملفات والمستندات المتعلقة بعصابة أرغَنيكون.

وعندما قبض عليه عام ٢٠٠١ بتهمة الاحتيال، قدّم تونجاى جوناى معلومات مهمة عن أرغَنيكون مكّنت الادعاء العام من توحيد أقسام الصورة، ومن خلال المحاضر والأشرطة التى تم تسجيلها له تم تعميق الأبحاث والتحريات التى قام كل من جهاز المخابرات ومديرية الأمن بتقديم الدعم الاستخباراتى اللازم لها.

وحسب المعلومات الأولية التى توصل إليها الادعاء العام فإن لتنظيم أرغَنيكون تسعة أقسام، وهى القسم المركزى، وقسم جمع المعلومات، وقسم التحليل والتقييم، وقسم التمويل والتجارة، وقسم العلوم والثقافة، وقسم النظريات والسيناريو، وقسم الاتصال والدعاية، والقسم الحقوقى، وقسم العلاقات الدولية.

وترتبط هذه الأقسام كلها بشكل مباشر بخمسة مديرين مدنيين يتم تعيينهم من طرف المجلس المركزى للتنظيم. ولهؤلاء المديرين الخمسة صلاحية اختيار رؤساء الأقسام، ولا يوجد أعلى من هؤلاء الخمسة إلاّ المجلس المركزى لتنظيم أرغَنيكون، والرقم الأول فى هذا المجلس هو الاسم الموجود على رأس المجلس، ويوجد كذلك اثنان من المدنيين يضطلعان بمهمة ربط العلاقة بين المجلس وبقية الأقسام. وهكذا فإن هذا التنظيم يتكون من عدد من الخلايا المستقلة عن بعضها البعض، وتُظهر الوثائق التى تم الكشف عنها، أن تاريخ تاسيس هذا التنظيم يعود إلى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٩، مما يعنى أن تنظيم أرغَنيكون تم تشكيله بروح جديدة، وفريق جديد، بعد تصفية فريق العمل الغربى الذى كان مسيطراً على فترة ما بعد انقلاب ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧، ذلك لأن تنظيم أرغَنيكون لا يتلاءم من حيث البنية مع مجموعة ٢٨ فبراير / شباط الانقلابية.

وعلى الرغم من أن كلاً من المجموعتين تتغذيان من الثقافة الانقلابية، فإن الاختلاف قائم بين الروح والإيديولوجيا الإدارية لهذين التنظيمين، وقد تم نقل بعض أعضاء فريق ٢٨ فبراير الذين لا يتعارضون مع أرغَنيكون من حيث البنية إلى هذا التنظيم الجديد واستطاعوا الاندماج فيه.

وثمة حادث وقع فى نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٩٦ يسلط الضوء على مدى قوة وانتشار تلك المجموعة



الخطيرة، ذلك أن سيارة مرسيدس سوداء كانت تسير مسرعة على طريق فى غرب تركيا، فخرجت عليها سيارة شحن كبيرة صدمتها وقتلت ثلاثة من ركابها، أحدهم كان مدير الأمن السابق لمدينة إسطنبول، والثانى أحد زعماء المافيا الخطيرين والمطلوبين محلياً ودولياً، والثالثة ملكة جمال سابقة لتركيا كانت عشيقة الثانى. أما الرابع الذى جرح فقط فقد كان شيخ عشيرة كردياً يتمتع بالحصانة البرلمانية، وفى التحقيق تبين أن المجموعة كانت قادمة من أزمير، عقب اجتماع عقدته مع وزير الداخلية فى الحكومة، وأن السيارة كانت تحمل سلاحاً، وحين قدمت الاستخبارات تسجيلاتها التى تتبعت بها بعض ركاب السيارة، تبين أن السيدة طانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء فى الحكومة كانت على اتصال مع واحد منهم، هى وزوجها. وما لا يقل أهمية عن ذلك أن القضية تم التلاعب فيها، حيث اختفت البصمات من ملف القضية، وصدرت أحكام مخففة لحق الذين اتهموا فيها وأفلتت إحدى خلايا منظمة«أرغَنيكون» من العدالة. وكان أحد الأسباب التى أدت إلى ذلك ضعف الحكومة فى مواجهة الجيش.

.. ولكن ما معنى أو دلالة استخدام مسمًى« أرغَنيكون» على هذا التنظيم القوى؟!

.... هناك طرحان أحدهما مبسط والآخر معقد لمعنى هذه الكلمة وإن كانوا لا يتعارضون مع بعضهما البعض، بل الأغلب فإنهما يوضحان إلى حد كبير الدلالة، الطرح الأول (المبسط) هو أن«أرغَنيكون» كلمة تركية تعنى«المطرقة» وهى كلمة شفرة تعبر عن تنظيم سرى يهدف إلى إثارة القلاقل وإشاعة الفوضى فى الدولة والتدبير لانقلاب عسكرى.

أما الطرح الآخر (المعقد) فيرجع التسمية إلى أسطورة تقول:

إن الصينيين حين هاجموا القبائل التركية أثناء وجودها فى وسط آسيا، موطنها الأصلى، فإنهم سحقوهم وقضوا عليهم، بحيث لم يبق من الجنس التركى إلا عدد قليل من الناس، احتموا بواد عميق باسم«أرغَنيكون»، وهناك ظلوا مختفين ومتحصنين سنوات، تكاثروا خلالها حتى ضاق بهم المكان، ولم يعرفوا كيف يخرجون منه، حتى ظهر فى حياتهم«الذئب الأغبر» الذى دلهم على طريق الخروج، ومن ثم أمكنهم الانفتاح على العالم وإقامة دولتهم الكبرى. وإذ أصبح مؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك هو«الذئب الأغبر» رمزاً عن القوميين الأتراك فإن كلمة«أرغَنيكون» أصبحت رمزاً للحفاظ على الهوية وبقاء الجنس إذ لولاه لاندثر الأتراك ولم يعد لهم وجود.

.. وهكذا فإن هناك دلالة تاريخية وايديولوجية وسياسية من استخدام مسمى«أرغَنيكون»، فالثابت أن بصمات هذا التنظيم على الحياة التركية تظهر بوضوح مع صعود القوى ذات التوجهات الإسلامية فى الحياة السياسية التركية، فاستنفر العلمانيون المتطرفون قواهم وأصبح شغلهم الشاغل كيفية قطع الطريق عليهم وإفشال تجربتهم، باعتبارهم يمثلون تهديداً مباشراً للعلمانية والتراث الكمالى، وأصبحت هذه المهمة أحد أهداف منظمة«أرغَنيكون»، وتعددت الأقوال أيضاً فى أصلها، فمن قائل إنها امتداد لجماعة الاتحاد والترقى

التى خلعت السلطان عبد الحميد وقضت على الخلافة الإسلامية، وقائل إنها كانت ذراعاً لحلف الناتو الذى انضمت إليه تركيا فى بداية الخمسينيات، وأنها كانت ضمن المنظمات التى شكلتها المخابرات المركزية فى أوروبا لمكافحة الشيوعيين فى مرحلة الحرب الباردة، غير أن ذلك ليس صحيحاً كليّاً كما اشرنا سلفاً، لكن الذى لا يختلف عليه أحد أن أصابعها كانت هناك فى أغلب القلاقل والاضطرابات التى شهدتها تركيا. وأنها انتشرت فى مختلف مفاصل الدولة حتى قدر أحد الخبراء أعضاءها بنحو ٤٠ ألف شخص.

ومن بين المفاجآت التى كشفت عنها التحقيقات أنه خلال الأعوام القليلة الماضية كانت الشبكة تمارس نشاطاتها بعيداً عن سلطة الدولة والقضاء مستهدفة النشطاء الأكراد والمثقفين والكتاب الأتراك المعارضين لسياسة الدولة التركية، وحتى الشخصيات العلمانية التركية التى كانت تبحث عميقاً فى الصلة ما بين المؤسسة العسكرية والأمنية التركية والمافيا.

وكانت أكبر عملية استفزاز قام بها تنظيم أرغَنيكون، تلك الأحداث التى شهدتها بلدة شمدنلى -جنوب شرقى تركيا- فى عام ٢٠٠٥ يوم ٩ نوفمبر / تشرين الثانى، حيث تم تفجير«مكتبة أومود» ويملكها أحد المتعاطفين مع حزب العمال الكردستانى، وأوقف إثر ذلك ثلاثة موظفين منهم ضابطان فى الجيش التركى يرافقهما عضو سابق فى حزب العمال الكردستانى لعب دور المرشد لهما، والذى أدلى فيما بعد باعترافات مهمة، ممّا زاد فى درجة الشبهات.

وقد طالب المدعى العام حينها بمحاكمة قائد القوات البرية ورئيس الأركان الحالى لعلاقته بالهجوم، لكن بعد فترة قصيرة تم طرد المدعى العام الذى تولى التحقيق فى القضية من وظيفته فى فضيحة.

وفى الخامس من فبراير /شباط ٢٠٠٦ تم اغتيال الراهب آندريا سانتورو فى محافظة طرابزون، وفى ١٨ فبراير / شباط ٢٠٠٦ شهدت العاصمة أنقرة عملية أمنية أطلق عليها اسم«الكرة»، وتم فيها إيقاف ١١ شخصاً من بينهم نقيب ومساعد سابق لمدير الأمن.

وفى ٥ و١٠ و١١ من مايو / أيار ٢٠٠٦ تعرض مبنى صحيفة«جمهوريت» العلمانية التركية، إلى هجوم بالقنابل اليدوية ثلاث مرات متوالية، لم يسفر أى منها عن ضحايا أو إصابات، وتم استخدام هذه الأحداث للضغط على حزب العدالة والتنمية، وانكشف أمر الفريق الذى رتَّب الهجمات على صحيفة«جمهوريت» من خلال الاعتداء الدموى على المحكمة العليا فى ١٧ مايو /أيار ٢٠٠٦، والذى ذهب ضحيته القاضى مصطفى يوجل اوزبلجين.

واعتبرت المحكمة الجزائية الحادية عشرة بانقرة، والتى نظرت فى تلك القضية، أن ذلك الاعتداء من نشاطات«عصابة الزى الإسلامى» وورد فى نص الحكم أن المتهمين قد ارتكبوا جريمتهم ردّاً على قرار سابق للدائرة الثانية من نفس المحكمة ضد مدرّسة ترتدى الحجاب.

بَيْدَ أن الدائرة التاسعة للمحكمة العليا قد نقضت ذلك الحكم، وربطت تلك الجريمة بتنظيم أرغَنيكون.

وفى هذه الأثناء تم الكشف عن اثنتى عشرة خطة مختلفة لاغتيال رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، كما ثبتت عدة أعمال استفزازية فى عدد من المحافظات، وعلى رأسها ديار بكر ومرسين، وذلك لتأجيج الصراع بين الأتراك والأكراد، وبين أهل السنة والعلويين.

وأوضح (شامل طيار) فى كتابه الذى حمل اسم (أرغنيكون) أن النظام المؤسس لـ«أرغَنيكون» قد قام بتفعيل نشاط التنظيم بشكل أكبر، وبوجه خاص بعد وصول حزب«العدالة والتنمية» إلى السلطة بالأغلبية بعد عام من تأسيسه سنة ٢٠٠١ وبالتحديد فى ٣ نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠٢.

وشهدت الفترة الفاصلة بين عامى٢٠٠٣ و٢٠٠٤ سيناريوهات لانقلابات مختلفة مثل خطّة«الشقراء» وخطّة«ضوء القمر»، وخلال هذه الفترة لم تكن الولايات المتحدة الأميركية راضية عن حكومة«العدالة والتنمية» بسبب مذكرة ١ مارس / آذار مما شجع تنظيم أرغَنيكون على إعداد سيناريوهات الانقلابات.

وكانت الولايات المتحدة تهدف فقط فى البداية إلى«تلقين العدالة والتنمية درساً» غير أنها عندما لاحظت هذه الأخيرة جدية التنظيم فى خطته الانقلابية سحبت دعمها له، وعندما عجز«أرغَنيكون» عن تحقيق ما يصبو إليه من خلال هذه السيناريوهات كثف أعماله منذ ٢٠٠٥ فى النشاطات السرية الهادفة إلى الإعداد لانقلاب عسكرى خلال عام ٢٠٠٩.

وقام تنظيم أرغَنيكون فى هذه المرحلة الجديدة، بإبرام اتفاق مقدس مع أعضاء عصابة«صوصُرلُق» وآخرين، مثل ولى كوچك، وسامى خوشطان، وإبراهيم شاهين، ورغم أن أهدافهم كانت مختلفة إلا أن النقطة المشتركة بينهم والتى كانت تجمعهم هى القضاء على حكومة حزب العدالة والتنمية.

وحينها ظهرت فجاة العصابات فى مختلف المناطق التركية، ووصل نشاطها -فى السنوات الخمس الأخيرة بشكل خاص قبل اكتشافها- إلى الذروة، وهو ما تؤكده بيانات وزارة الداخلية حيث تم توقيف حوالى ٣٥ ألف شخص، بتهمة التورّط فى نشاطات العصابات، وذلك فى السنوات العشر (١٩٩٧-٢٠٠٧)، وتم حبس ١٥ ألفا منهم لثبوت التهمة، وكذلك تم الكشف عمّا يقارب ١٠٠ عصابة محلية فى ٣٠ محافظة مختلفة فى السنوات الثلاث الأخيرة.

وللكشف عن بنية«أرغَنيكون»، وضع الادعاء العام التاريخ القريب والمظلم لهذا التنظيم تحت المجهر، وقام بما يقارب عشرين عملية أمنية ذات أحجام مختلفة، من بينها أربع عمليات كانت أوسع من غيرها.

وأول عملية أمنية موسَّعة قام بها الادعاء العام كانت فى ٢٢ يناير / كانون الثانى ٢٠٠٨، حيث تم إلقاء القبض على ٢٦ متهماً من بينهم الجنرال المتقاعد ولى كوچك، والعقيد المتقاعد فكرى قاراداغ وذلك فى مداهمات متزامنة لـ٤٣ محلا فى محافظة إسطنبول وخارجها، وكانت هذه العملية أيضاً هى التى حولت المسألة من عملية مكافحة لعصابات بسيطة إلى الكشف عن عصابة أرغَنيكون.

أما موجة العمليات الموسعة الثانية فقد بدأت فى ٢١ مارس / آذار ٢٠٠٨، واعتقل خلالها

رئيس حزب العمال دوغو پرينچك وكذلك رئيس تحرير صحيفة جمهوريت ايلخان سلچوق، ثم اتسعت دائرة التحقيق مع الموجة الثالثة لهذه الاعتقالات، وبالتحديد في ٢ يوليو / تموز ٢٠٠٨، حيث أصدر المدعى العام الجمهورى أمراً باعتقال جنرالين متقاعدين بتهمة تدبير انقلاب للإطاحة بحكومة حزب العدالة على رأس ٢٤ من الأعضاء البارزين فى تنظيم أرغَنيكون، أحدهما الجنرال المتقاعد خورشيد طولون (قائد الجيش التركى الأول)، والثانى شينر ايرويغور (قائد الدرك السابق ويراس جمعية«فكر أتاتورك») اللذَيْن توليا قيادة التنظيم بعد أن تركا مواقعهما العسكرية بثلاث سنوات، وشملت قائمة الاعتقالات أيضاً كلا من سنان أيغون (رئيس غرفة تجارة انقرة)، ومصطفى بالباى (الكاتب الصحفى فى صحيفة جمهوريت)، وقد جاءت تلك الاعتقالات فى إطار التحقيقات الجارية مع أعضاء تنظيم «الدولة السرية».

وقد كانت الموجة الرابعة وهى الأكبر فى الثانى والعشرين من يناير / كانون ثانى ٢٠٠٩، حينما قام المدعى العام التركى زكريا أوز باستدعاء عدد من كبار ضباط الجيش المتقاعدين، الذين كانوا فى الخدمة حتى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، من أمثال قائد القوات البرية إيتاش يلمانن وقائد القوات الجوية إبراهيم فرطنة، وقائد القوارب البحرية أوزدان أورناك للاستماع إلى أقوالهم فيما يخص المؤامرات التى تحاك من أجل الإطاحة بحكومة العدالة والتنمية. وعلى مدى عشر ساعات تناوب المدعى العام ومعاونوه مساءلة أولئك الضباط والاستماع إلى إفاداتهم، مذكرين إياهم بأن ما يقولونه قد يحسب عليهم ويحولهم إلى متهمين أو مدانين فى أية لحظة.

وقد شملت قائمة المتهمين ضباطاً فى الجيش والشرطة كما قامت الشرطة بتفتيش مقر شبكة (افراسيا) التلفزيونية الخاصة المعارضة. وبالقبض على هؤلاء وصل عدد المقبوض عليهم لأكثر من ١٠٠ شخص فى نطاق التحقيقات فى تنظيم«أرغَنيكون» القومية المتطرفة.

وقد جاء سقوط تلك العصابة بعد متابعة دقيقة من أجهزة الأمن التركية، التى تمكنت من التوصل إلى علاقة هذه العصابة بشبكة المافيا، وضلوعها فى عدد من الجرائم الكبرى والتخطيط لعدد آخر من الجرائم لإحداث اضطرابات بالبلاد، وإلصاق التهمة بالتوجه الإسلامى وبحزب العدالة والتنمية بطرق غير مباشرة؛ حيث خططت تلك المنظمة بقيام كل من يقوم بعملية إجرامية بالهتاف بعبارة «الله أكبر» حبكاً لإلصاق التهمة بالإسلاميين.

وقد بدأت«أرغَنيكون» عملياتها باغتيال هرانت دينك (الصحفى التركى من أصل أرمنى)، والتخطيط لاغتيال الأديب أورهان باموك الفائز بجائزة نوبل للآداب.. لكن أمرها انكشف وأعلن رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء للشعب التركى وجود دولة ضمن الدولة التركية، أطلق عليها اسم:«دولة التنظيم السرى» التركية، أو«الدولة العميقة» (*Deep state*)، وذكر أنها هى المسؤولة عن الكثير من جرائم الاغتيال السياسى التى جرت فى تركيا.

واستهدفت تلك المنظمة بقاء القومية التركية فوق الجميع، ولا مجال فى ذلك لأية قومية أو عرق آخر، كما عملت على استمرار النهج الأتاتوركى.

ووجهت سلطات الادعاء ٣٠ اتهاما لأعضاء«أرغَنيكون» بينها حمل السلاح دون رخصة قانونية، مروراً بالانتماء إلى منظمة إرهابية، وصولاً إلى تهمة التخطيط لانقلاب مسلح ضد الحكومة فى عام ٢٠٠٩ وكانت«أرغَنيكون» تخطط لتنفيذ ذلك من خلال فرض حالة من الفوضى والعنف يستدعى تدخل الجيش لعزل الحكومة، وذلك بعد نجاحه فى عزل أربع حكومات سابقة بانقلابات عسكرية منذ عام ١٩٦٠ وقد قرأت المحكمة ٢٤٥٥ صفحة من الادعاء.

ومن صفحات الادعاء، تم اكتشاف كيفية قيام التنظيم بإلصاق التهمة بالتوجه الإسلامى وبحزب العدالة والتنمية بطرق غير مباشرة، وذلك من خلال استعراض الحادثين التاليين:

– دأبت بعض الأبواق الإعلامية على اتهام الحكومة بأنها«تسعى لتطبيق الشريعة فى البلاد»، وهو هدف يجرمه الكماليون وكان ذلك مبرراً لتنظيم بعض مظاهرات الاحتجاج باسم الدفاع عن العلمانية. فى هذه الأجواء ألقيت ثلاث قنابل على مبنى صحيفة«جمهوريت» العلمانية المتطرفة (رئيس تحريرها متهم فى القضية)، للإيحاء بأن الإسلاميين يريدون تخويفها.

– قُتل أحد المحامين قاضياً (يدعى مصطفى يوجل أوزبلجين) فى المحكمة العليا، وقال القاتل فى التحقيق إنه أقدم على فعلته لأن الرجل من معارضى السماح للمحجبات بالدراسة فى الجامعة، وبطبيعة الحال فإن الأبواق العلمانية استشهدت بما جرى، وراحت تحذر من مغبة السياسة التى تتبعها الحكومة.

الحادثان وقعا فى الفترة ما بين ٥ و١٧ مايو / أيار ٢٠٠٦، وبعدها بـ١٣ شهراً، وأثناء قيام أجهزة الأمن بمراقبة شقة فى إسطنبول، يملكها الضابط المتقاعد أوقطاى يلدرم، وباقتحامها عثر على قنابل تعود للجيش التركى ومخزن للأسلحة وعدة وثائق بالغة الأهمية، وكانت القنابل المكتشفة من نفس الطراز الذى ألقى على صحيفة«جمهوريت»، وعثرت على صورة لقاتل القاضى مع أحد الجنرالات المتقاعدين، وصورة أخرى لقائد الشرطة العسكرية السابق، الذى يعد أحد أهم خمسة قيادات عسكرية فى البلاد، وصورة لجنرال ثالث مع مؤسس جمعية الدفاع عن الأفكار الاتاتوركية وكانت تلك الوثائق الخيوط الأولى التى تتبعتها أجهزة الأمن والتحقيق التى كشفت عن حلقات أخرى فى التنظيم الجهنمى، وأشارت إلى علاقة«أرغَنيكون» بحزب العمال الكردستانى الانفصالى الداخل فى صراع مع حكومة أنقرة.

الأكثر خطورة كما أشارت صحيفة«حريت» التركية الواسعة الانتشار أن أفراداً من الشبكة كانوا أعضاء فى«حزب الله» التركى الذى اتهم بالقيام بعدد من عمليات الاغتيال خلال تسعينيات القرن الماضى، ما يعنى أن إنشاء تنظيمات سرية مسلحة تنسب أفعالها للحركة الإسلامية وسيلة استخدمها العلمانيون المتشددون للقضاء على الحركة الإسلامية، وهو مسلك تآمرى شيطانى ربما كان من الصعب تصديقه لولا

ما كشفت عنه التحقيقات من حقائق، وكأنهم دون أن يشعروا يصدقون بسلوكهم الإجرامي قول الله تعالى:«وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا» (سورة النساء: ١١٢)

فضيحة وثيقة العسكر

وتحت وطأة تلك الضغوط والملاحقات، التي تؤشر لتواري الدور السياسي للجيش التركي وتؤذن بأفول حقبة الجمهورية الأولى وبزوغ عهد الجمهورية الثانية، لم يجد عسكر تركيا بداً من شن حملة قوية للدفاع عن سمعتهم لم تخل من ادعاءات بتدبير تنظيمات مدنية لمؤامرات ضد المؤسسة العسكرية التركية العريقة بغية النيل من سمعتها وتقويض مكانتها.

وبدأت صورة الجيش تتعرض لهزة مدوية بعدما نشرت صحيفة«طرف» اليومية الليبرالية يوم ١٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٩ وثيقة عرفت باسم«وثيقة مكافحة الأصولية» قيل إنها أعدت في رئاسة الأركان وذيلت بتوقيع العقيد الركن دورسون شيشيك أحد قادة القوات المسلحة بغرض إسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية وجماعة فتح الله غولين الإسلامية من خلال تدبير عدد من المكائد والدسائس، وهو ما يعني أن الجيش لم يتخلص بعد من فكرة الانقلاب على الحكومة الشرعية المنتخبة، أو بمعنى أكثر دقة أن بعض عناصر هذه المؤسسة ما زالت ترى لنفسها الحق في الانقلاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الحياة السياسية التي اختارها الناس عبر انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، غير مكترثة بأمن البلاد واستقرارها وحلمها في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وجاء في تلك الوثيقة التي تتألف من أربع صفحات واتهم ضابط رفيع بالبحرية بصياغتها في أبريل/ نيسان ٢٠٠٨، خلال حلقة دراسية خاصة بقيادة الأركان ناقشت فيها خطورة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم واستمراره في السلطة وضرورة التخلص منه، ويتلخص أبرز ما جاء بهذه الخطة في الآتي:

(١) إحداث تفجيرات في أحد أكبر مساجد إسطنبول وتزامن ذلك مع إثارة جموع الشعب ضد سياسات وقرارات الحكومة، ودفع ١٠٠ ألف معارض للتظاهر في أهم شوارع إسطنبول.

(٢) تدبير مشكلة فوق بحر إيجة بين المقاتلات التركية ونظيرتها اليونانية تسقط خلالها مقاتلة تركية، ليثبت الجيش أن الحكومة عاجزة عن إدارة شؤون البلاد وتوفير السلامة لها ومن ثم لا يجد الجيش مفراً لإنقاذ البلاد سوى التدخل وإسقاط الحكومة.

(٣) إخفاء أسلحة ومتفجرات في مركز جماعة فتح الله غولين الإسلامية وهي الحركة التي يحترمها ويؤمن بجهودها وأفكارها الدينية حزب العدالة والتنمية، وبعد أن تهاجم المخابرات العسكرية مقر الجماعة المعبأ بالمتفجرات والأسلحة، تقوم أجهزة الإعلام المنتمية لمؤسسة الجيش ولقوى العلمانية باستغلال الحادث

(الملفق) فى القضاء على التيارات الدينية الإسلامية المختلفة.

وبعد نشر صحيفة«طرف» للوثيقة بثلاثة أيام، وتحديداً فى ١٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، أجرت السلطة القضائية فى تركيا تحقيقاً حول مزاعم بشأن خطة عسكرية تهدف لإضعاف الثقة فى حزب العدالة والتنمية الحاكم وفى حركة دينية، وذلك بناءً على شكوى جنائية قدمها عضو المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم بكير بوزداغ والأمين العام للحزب إدريس نعيم شاهين لمكتب الادعاء العام فى أنقرة، الشكوى التى تطالب بفتح تحقيق فى الخطة المزعومة واتخاذ إجراء قانونى بحق المتورطين فيها.

وبعدها بيوم، قالت الحكومة التركية إنها ستتخذ إجراءات قانونية بعد نشر تقرير عن أن العسكر أعدوا خطة سرية«لمنع حزب العدالة وجماعة دينية تركية من تدمير النظام العلمانى التركى».

وبدوره اتهم أردوغان الجيش بهز استقرار الحكومة، وقال فى تصريحات للصحفيين إن الوثيقة«تتضمن مبادرة تهدف إلى تدمير الديمقراطية». وأضاف«بتقديم شكوى جنائية بدأنا عملية مع الادعاء العام، ونحن كحزب حاكم لن نبقى صامتين».

وأكد أردوغان فى كلمة لحزبه فى البرلمان إن حكومته ستقوم بتحرك قانونى لمعرفة من الذى يقف وراء هذا التقرير الذى أثار توترات بين حزب العدالة والتنمية الحاكم والجيش، مطالباً بأن تنهى السلطة القضائية التحقيق فى تلك المزاعم بأكبر سرعة.

فى المقابل نفى الجيش مثل هذه الخطة، وتعهد بتطهير صفوفه من أى جندى لا يحترم الديمقراطية، وقال إنه يتحرى بشأن صحة الوثيقة. حيث نفى قائد الأركان التركى إيلكار باش بوغ أن يكون للجيش أى علاقة بالوثيقة التى نشرتها صحيفة تركية، وتحدثت عن مخطط أعده ضباط فى الجيش للانقلاب على حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم. واتهم قائد الأركان جهات لم يسمها بالوقوف وراء هذه الوثيقة.

وقال الجيش بدوره إنه طلب من مُدَّعٍ عسكرى تحديد ما إذا كانت الوثيقة التى تتضمن تلك الخطة حقيقية وأكد أنه إن كانت كذلك فستجرى معاقبة المسؤولين.

وفى النتائج الأولية للتحقيق بشأن تلك المؤامرة قال مدعون عسكريون إن الوثيقة التى تتضمن تفاصيل الخطة المذكورة مزورة. وأضاف المدعون أنهم يبحثون عن النسخة الأصلية للوثيقة لفحصها من أجل الخروج بنتيجة حاسمة بشأنها.

وقال قائد الأركان التركى «إيلكار باش بوغ» فى مقابلة مع صحيفة«حريت» إننا«اطلعنا على أقوال من أشخاص معنيين سألناهم وقالوا إنهم لم يقوموا بمثل هذا العمل».

وأضاف أنه«تمت مصادرة أجهزة كمبيوتر ولم نحصل على دليل على وجود مثل هذا العمل بعد القيام بعمليات تحليل فنى. هذا يعنى أنه لم تتم كتابة مثل هذه الوثيقة على تلك الأجهزة».

ولكن باش بوغ رفض تحديد ما إذا كان يعتقد أن مثل هذه الوثيقة موجودة أم لا، قائلا إن إعلان وجود هذه الوثيقة من عدمه أمر يرجع إلى المدعى العسكرى.

وأمام تصريحات قائد الأركان التركى، نشرت صحيفة (طرف) مستندات جديدة، فإذا بالجيش يعلن أنه سيحقق فيها، وانتهى ذلك بإعلانه: «إنها ليست خطة أو مؤامرة وإنما مسودة مناورة معتادة».

قانون محاكمة العسكر

وبهذه الخطة التى أراد بها الجيش القضاء على حزب العدالة وكل منابر الإسلام فى تركيا، انقلب السحر على الساحر، فقد قويت الحكومة إلى الحد الذى سمح لها بتأكيد مكانتها، والإصرار على وضع نهاية لمحاولات بعض رجالات الجيش تهديد استقرار البلاد، فاستصدرت تشريعاً جديداً يقضى بإمكانية محاكمة العسكريين أمام القضاء المدنى فى القضايا التى تخص أمن الدولة. الأمر الذى وضع رئاسة الأركان التركية فى مازق شديد؛ فمن جهة ستجر التحقيقات جنرالات كبارًا داخل الجيش إلى المساءلة، كما أمسى الجيش من جهة أخرى فى نظر الشعب مؤسسة إرهابية تعادى الديمقراطية وتهدد الاستقرار بعد أن كان مثالا للشرف والتضحية من أجل الوطن، إذ تنامت مطالبات من جهات وأحزاب مدنية بوجوب إلغاء المواد الدستورية الموضوعة فى دستور ١٩٨٢، والتى تكفل لقادة الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ الحصانة الكاملة وتحول دون مساءلتهم عما اقترفوه من جرائم خلال فترة الحكم العسكرى حتى بعد تقاعدهم.

وقد استفاد حزب العدالة والتنمية الحاكم من «هفوة» أو «زلة لسان» زعيم حزب الشعب الجمهورى السابق، العلمانى المعارض دنيز بايقال، عندما قال إنه مع تعزيز الديمقراطية من أجل محاكمة انقلابى ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ وأنه مُستعد لإزالة العَقبات القانونية أمام ذلك.

التقطت الحكومة الفرصة ودعت المعارضة إلى تأكيد نواياها بالموافقة على مشروع تعديل قانون المحاكم المدنية فى اتجاه يتيح محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية فى التهم التى ليست لها صفة عسكرية صرفة.

ودخل حزب الشعب الجمهورى اللعبة بغفلة من الزمن وأيد مع سائر أحزاب المعارضة التعديل الذى حصل فى ليلة ٢٥-٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، وسمى بتعديل منتصف الليل، فى تلميح إلى أنه تم تهريبا بعدما غادر ممثلو وزارة الدفاع، الجلسة.

مس أحد محرمات الجيش

تعديل قانون المحاكم المدنية (كما جاء فى موقع البرلمان التركى على الإنترنت) هدف إلى أمرين: الأول، عدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية ما لم تعلن الأحكام العرفية أو تكن البلاد فى حالة حرب (فى زمن السلم)، والثانى، محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية فى زمن السلم فى تهم ليست ذات صفة عسكرية صرف وتتصل بتهم تهديد أمن الدولة أو التآمر للإطاحة بالحكومة أو تهديد رئيس الجمهورية أو

التجسس أو إعطاء وثائق الدولة إلى جهات غير معنية أوالانتهاكات الدستورية، وما إلى ذلك.

لقد مس حزب العدالة والتنمية بهذا التعديل، أحد محرمات الجيش، لذا، استشاط قائد الأركان التركي «إيلكار باش بوغ» غضباً وسارع إلى عقد مؤتمر صحفي، عارض فيه التعديل وأبلغ رئيس الجمهورية عبد الله جول، أن القانون الجديد يشرع الجيش أمام رياح التدخل السياسي، بعدما كانت الشكوى من أن الجيش هو الذى يتدخل فى السياسة، كما أن القانون يثير اضطرابات تنظيمية داخل الجيش ويؤثر سلبا على مهامه العسكرية.

ألقيت الكرة فى ملعب رئيس الجمهورية، الذى كان أمام عدة خيارات، منها رد القانون كلية أو جزئيا او الموافقة عليه. وراهن كُثُرٌ، على الأقل، على رد القانون جزئيا، لكن المفاجاة أن جول أظهر تصميماً كاملاً على الانتصار للديمقراطية وعلى تعزيز الحريات، بالموافقة على القانون مع توصية بإجراء تشريع قانونى يلحظ هواجس العسكر ويبدد قلقهم.

موقف جول كان تاريخيا بنظر المراقبين لأنه كان مبدئيّا، ومن ثم تعالج الثغرات لاحقاً. المبدأ، هو الحريات، والتتمة هى ردْم الثغرات. وما كان قائما فى السابق، هو تقييد الحريات ومن ثم البحث فى كيفية توسيعها، لذلك اعتبرت سابقة شجاعة من جانب عبد الله جول.

الحكومة وقفت بكاملها إلى جانب القانون الذى اقترحته، وقد ساهمت عدة عوامل فى دفعها لتحين الفرصة للدفع بالتعديل المذكور.

بعدما وصلت فضائح تدخل الجيش فى السياسة وبطريقة غير مشروعة إلى ذروتها (اكتشاف منظمة أرغنيكون والكشف عن مخططاتها الإرهابية ضد الحكومة، كان مذهلا ولاسيما لجهة تورط جنرالات كبار، ولو متقاعدين، فى المنظمة). وهو ما ساهم فى تكوين الصورة السلبية للجيش، فى عين الرأى العام، وكانت فرصة ليضرب حزب العدالة والتنمية ضربته وقد نجح فى ذلك أيما نجاح. وقد ساعده على ذلك، أن مثل هذا التعديل هو من شروط الاتحاد الأوروبى وينسجم مع قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وبالتالى، لا يمكن القول إن الحكومة تريد الانتقام من العسكر مثلما يزعم مؤيدو الجيش.

كذلك، تحول العسكر إلى موقع دفاعى بعد فضائح الوثيقة وأرغنيكون، لجَّمه من أن يفكر بالقيام بانقلاب عسكرى أو التهديد به، فضلا عن أن عهد الانقلابات بفم العسكر نفسه«قد ولّى» لأسباب دولية وارتفاع الوعى لدى الرأى العام التركى، فضلاً عن وقوف غالبية الأتراك وراء تعزيز الحريات وترسيخ الديمقراطية.

من جهته دافع رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان عن القانون الذى أقره البرلمان، يسمح بمحاكمة العسكريين الذين يرتكبون جرائم بما فيها التخطيط أو المشاركة فى انقلابات ضد الحكومة أمام محاكم مدنية، وهاجم أردوغان المعارضة لانتقادها ذلك القانون، وقال إنها تدعو للتعاون مع الانقلابيين.

وفى خطاب متلفز فى اجتماع لحزب العدالة والتنمية الحاكم فى كوكالى -شمال غرب تركيا-، قال أردوغان إن القانون يستهدف الانقلابات العسكرية والمخططين لها، كما يهدف لمحاكمة الأشخاص المتورطين فى ذلك«دون عوائق». وأكد أن تركيا بتبنيها هذا القانون ترفع معايير ديمقراطيتها، وأشار إلى أن حزبه«يحارب العصابات والمنظمات غير القانونية».

ورغم الطعن الذى قدمه حزب الشعب الجمهورى لإبطال القانون أمام المحكمة الدستورية، إلا أن المؤسسة العسكرية صارت فى وضع حرج، ومهما يكن، فإن التعديل القانونى أظهر شجاعة ليست غريبة على قادة العدالة والتنمية، تستحق الثناء من جانب كل دُعاة الحرية والديمقراطية بمعزل عما إذا كان ذلك من ضمن شروط الاتحاد الأوروبى أم لا.

لقد كبل الجيش الطبقة السياسية بقيود تضمن هيمنته على القرار السياسى، ومن أهم ذلك المادة ٣٥ من قانون المهام الداخلية للجيش، التى تقول إن من وظائف الجيش«حماية وصيانة الجمهورية والعلمانية إذا تعرضت للتهديد»، وهو ما كان يعتبره الجيش إجازة له قانونية للتدخل والقيام بانقلاباته.

المشكلة الأساسية، أن الجيش كان يظهر فى مقدمة المشهد السياسى فى تركيا، مؤتمرات صحفية دورية وصلت منذ أكثر من سنة، لأن تكون أسبوعية وانقلابات وإعداد دساتير بكاملها وتهديدات وإنذارات وتعليقات سياسية على معظم الأحداث.. وهكذا، وإذا أضفنا ما تمنحه له القوانين والدستور من صلاحيات، لأمكن القول عن حق أن تركيا بلد يقع، كما هو شائع، تحت نظام الوصاية العسكرية.

وحول ذلك، يقول الكاتب التركى العلمانى المعروف حسن جمال، توجد فى تركيا مشكلات كبيرة وكثيرة، مثل المسألة الكردية والصراع العلمانى -الإسلامى والإنماء غير المتوازن والمسألة الأرمينية والقضية القبرصية، لكن الحقيقة، أن كل هذه القضايا ليست إلا وجوهاً لقضية واحدة، هى الديمقراطية.

ويضيف: بل يمكن اختصار كل هذه المشكلات بقضية واحدة: المسألة العسكرية، حيث لم يستطع العسكر الالتزام بالنظام التعددى الحزبى وعمل على«عسكرة» السلطة السياسية. وردا على مقولة العسكر بحماية وصيانة الجمهورية، يدعو حسن جمال منظمات المجتمع المدنى إلى حماية وصيانة الديمقراطية.

ومن جهته يذهب الكاتب البارز على بيرم أوغلو إلى أن«قانون المحاكم المدنية خطوة على طريق كسر الوصاية العسكرية». مشيراً إلى أن تركيا قد أنجزت فى عهد حزب العدالة والتنمية الكثير من الإنجازات غير المسبوقة على صعيد الإصلاح الداخلى، كما على صعيد الدور الخارجي. ويبدو أن حزب العدالة والتنمية عاد ليدرك (بعد خيبة الانتخابات البلدية الأخيرة) أن استئناف الإصلاح، بعد جمود سنتين على الأقل، هو الأسلوب الوحيد الذى يحمى الإنجازات ويؤسس لغيرها التى ننتظره وتنتظره تركيا، وهى كثيرة. فثمانون عاماً من الوصاية العسكرية تحتاج إلى جهد استثنائى لكسرها، ولتكون تركيا بلداً ديمقراطياً مثل الديمقراطيات الغربية، سواء فى ظل الاتحاد الأوروبى أو خارجه.

سقوط مروع لقادة «المطرقة الثقيلة»

وجه أردوغان ضربة موجعة جديدة للعلمانيين حينما اعتقلت قوات الأمن التركية ٤٠ شخصاً في ٢٢ فبراير / شباط ٢٠١٠، بتهمة التدبير لانقلاب في البلاد فيما عرف بـ«مخطط بليوز» أو«المطرقة الثقيلة» الذي تورط فيه عدد كبير من العسكريين وكان يهدف إلى تنظيم سلسلة اعتداءات تشمل تفجير مساجد وإسقاط طائرات تركية، بالإضافة إلى التحريض على النزول إلى الشارع كي تبدو حكومة أردوغان عاجزة عن القيام بمهامها ما يسهل عملية إسقاطها.

وكان يفترض بـ«المطرقة الثقيلة» أن تسقط على رأس الحكومة المنتَخَبَة، لكنها بعد ٧ سنوات، في العام ٢٠١٠، سقطت على رأس المؤسسة العسكرية نفسها. لم يحدث قط في تاريخ الجمهورية التركية أن قام القضاء المدني باستجواب عشرات الضباط، بينهم قادة في أسلحة البحرية والجو والجيش الأول الذي اكتسح مقر قيادته في إسطنبول تحت وابل من الاتهامات الجنائية الثقيلة.

وسرعان ما وجهت محكمة في إسطنبول اتهامات إلى ٢٠ من العسكريين المتورطين بالمخطط بالانتماء إلى منظمة سرية والتخطيط لقلب نظام الحكم في البلاد وقررت سجنهم.

والمثير للانتباه أنه تورط بمخطط«المطرقة الثقيلة» أو«بليوز» عدد من كبار القادة العسكريين الحاليين والسابقين، حيث يوجد بينهم ١٣ جنرالاً وأميرالاً ومعهم ٣٥ ضابطاً سابقين وحاليين، معظمهم برتبة عقيد، ينتمون في الغالب إلى البحرية والجندرمة، لكن من الأهمية الوقوف عند إسمين: الجنرال تشيتين دوغان الذي يعتبر صاحب أسوأ سمعة خلال العملية التي أدت إلى ازاحة حكومة نجم الدين أربكان عام ١٩٩٨ عندما أرسل رئيس الوزراء الحالي رجب طيب أردوغان إلى السجن في الفترة التي كان فيها رئيساً لبلدية إسطنبول؛ والجنرال السابق انجين آلان، الذي كان قائداً للقوات الخاصة، وارتبط اسمه بقتل واضطهاد العديد من مواطني تركيا الأكراد خلال الحرب على«حزب العمال الكردستاني»».

كان من الطبيعي أن تؤدي تلك الاعتقالات التي طالت حتى جنرالات مازالوا في الخدمة، إلى المزيد من تهشيم مصداقية المؤسسة العسكرية التي كانت عرضة للتآكل عقب قضية تنظيم«أرغَنيكون»»، وزادت بالتالي حدة الاستقطابات في النخبة الحاكمة وفي المجتمع. وقام قائد الأركان التركي إيلكار باش بوغ بجمع كل الجنرالات العاملين في لقاء في مبنى رئاسة الأركان.

ورغبة من حكومة حزب العدالة للحفاظ على مستوى معين من المواجهة مع العسكر، دعا الرئيس التركي عبد الله جول كلا من رئيس الحكومة أردوغان وقائد الأركان التركي إيلكار باش بوغ، إلى«قمة ثلاثية»، كما وصفتها وسائل الإعلام التركية، في القصر الرئاسي المسمى تشانكايا.

بعد«القمة» ظهر أن الأزمة قد تم وأدها بفضل«صفقة» توصل إليها الثلاثة. ويبدو أن الصفقة المزعومة

كانت تقوم على أساس تنازلات متبادلة، لعل أبرزها:

أولاً: إطلاق سراح الجنرالات الأعلى رتبة بين الموقوفين، وهم: قائد القوات البحرية السابق الأدميرال أوزدين أورنك وقائد القوات الجوية السابق الجنرال المتقاعد إبراهيم فيرتينا، بالإضافة إلى النائب السابق لرئيس الأركان الجنرال المتقاعد ارغين سايغون. وأعلن المدعى أن هؤلاء الثلاثة ليسوا فى وضع يسمح لهم بالهرب وإتلاف أدلة وبذا تمكن محاكمتهم من دون الحاجة إلى إبقائهم فى السجن. وكان اعتقال الجنرالات السبب الرئيسى لسخط الأركان العامة إذ أن معظم أفرادها الحاليين هم رفاق مقربون لهم أو خدموا تحت إمرتهم.

ولم تشمل الصفقة كل من قائد قوات بحر الشمال السابق الأدميرال فياز أوغوتسو وقائد قوات بحر الجنوب السابق الأدميرال لطفى سنقر والعقيد المتقاعد كوبيلاى أكتاس.

ثانياً: أوقفت الإجراءات لبدء دعوى أخرى لإغلاق«حزب العدالة والتنمية». ومعروف جيداً أن الجسم القضائى فى تركيا يعمل بشكل وثيق مع المؤسسة العسكرية وتستغله الأركان العامة.

.. تلك كانت الصفقة.

وعلى الرغم من إطلاق سراح الجنرالات الثلاثة، فقد استمرت الاعتقالات، ففى الأول من مارس/أذار ٢٠١٠، بات الجنرال صالديراى بيرك قائد الجيش الثالث، الذى يقع مقر قيادته فى أرزنجان، قرب أرضروم فى شرق الأناضول، متهماً فى قضية«أرغَنيكون» والتورط فى مخطط انقلابى.

كما أن إطلاق الجنرالات بحجة أنهم ليسوا فى وضع يمكنهم الفرار فيما يبقى ضباط أدنى رتبة قيد الاعتقال، غايته لعب دور تقسيمى داخل المؤسسة العسكرية نفسها. وليست الصدوع بين الحكم المدنى والمؤسسة العسكرية آخذة وحدها بالاتساع بل أيضا الصدوع بين المؤسسة العسكرية والقضاء تتسع من دون توقف. ففى حين أن القضاء الأعلى يعمل بالانسجام مع المؤسسة العسكرية ضد الحكومة المدنية، فإن الجسم الأدنى مباشرة من الهيئات العليا فى القضاء يسعى إلى إنزال العدالة بحق العناصر العسكرية المنخرطة فى انقلابات وخطط انقلابات ومحاولات انقلاب.

وكانت محكمة تركية قبلت يوم الثلاثاء الموافق ٢ مارس/أذار ٢٠١٠ النظر فى اتهام قائد قوات الجيش الثالث الجنرال صالديراى بيرك ومدعى عام ولاية أرزنجان إلهان جيهانر بالتآمر على الحكومة والتخطيط للإطاحة بها فيما يعرف باسم تنظيم«أرغَنيكون» القومى المتشدد.

ويعد الجنرال صالديراى بيرك أول ضابط لايزال فى الخدمة يواجه محاكمة، فيما ألقى القبض فى فبراير/شباط ٢٠١٠ على إلهان جيهانر ممثل الادعاء العام الذى تولى مهمة التحقيق مع جماعات إسلامية، وهو ما أثار نزاعاً متصاعداً بين السلطة القضائية والحكومة التى هددت بالدعوة لاستفتاء حول إدخال تعديلات دستورية تحد من سلطات القضاة.

ووفقاً لما جاء فى عريضة الاتهام التى وقعت فى ٦١ صفحة، فقد اتُّهم الرجلان بالتآمر لتشويه سمعة حزب العدالة والتنمية والتنظيمات الإسلامية فى أرزنجان عبر إثارة النعرات القومية المناوئة للحكومة ودس أسلحة فى منازل يستخدمها مقربون من الداعية فتح الله غولين للإيعاز بأنه متورط فى أنشطة مسلحة.

وبجانب بيرك وجيهانر، فقد وجهت أيضا لما يزيد على ٢٠٠ شخصية بينهم ضباط متقاعدون ومحامون وصحفيون اتهامات بصلتهم بتنظيم«أرغَنيكون» الذى كان يخطط لإثارة الفوضى من خلال حملة من العنف لتبرير استيلاء الجيش على السلطة.

قيادة جديدة للعسكر

تعتبر«الشورى العسكرية العليا» الهيئة الأعلى فى القوات المسلحة التركية. وهى تجتمع مرتين فى السنة لدرس القضايا الأساسية للمؤسسة العسكرية. لكن الاجتماع الذى ينعقد مع مطلع أغسطس/آب من كل عام يعتبر الأهم، إذ يسبق عادة انتهاء مدة بعض قادة القوات المسلحة وإحالتهم على التقاعد، وبالتالى ضرورة تعيين بدل منهم. ويكتسب اجتماع الهيئة أهمية إضافية إذا كانت المنتهية ولايته هو قائد الأركان، أعلى موقع عسكرى فى تركيا.

وهيئة الشورى العسكرية تجتمع برئاسة رئيس الحكومة، وتتخذ قراراتها فى الترقيات والتعيينات من تلقاء ذاتها، لكن يتوجب أن تمر أولاً على وزير الدفاع الذى يرفع الأسماء المقترحة للترقية والتعيين ليوافق عليها رئيس الحكومة أو يرفضها، ومن ثم ترفع إلى رئيس الجمهورية الذى بدوره يوافق أو لا يوافق قبل أن تذهب، حال الموافقة، إلى الجريدة الرسمية لتعتبر نافذة.

وفى العادة فإن اجتماعات الأول من أغسطس/آب تستمر يومين أو ثلاثة أو أكثر، وتقوم باقتراح التعيينات والترقيات التى تصبح سارية بدءاً من ٣١ أغسطس/آب حيث ينتهى«العام العسكرى» إذا جاز التعبير فى ٣٠ أغسطس/آب. وفى اجتماع العام (٢٠١٠)، كان من المفروض ترقية الجنرال حسن ايغسيز قائد الجيش الأول إلى منصب قائد القوات البرية، ليكون فيما بعد قائداً للأركان، لكن جرت أحداث مشكلة غير مسبوقة. والتى لم تكن مجرد تباين فى وجهات النظر بل صراعا سياسيا مكشوفا بين تيارين، واحد يقول بإخضاع العسكر للسلطة السياسية واحترام العملية الديموقراطية، وآخر لا يتورع، إذا استطاع، عن خرق الأعراف والقوانين لهزيمة خصمه.

فلم يشهد تاريخ تركيا الحديث تضارباً أو تعارضاً بين الحكومة أو رئيس الجمهورية من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية حول التعيينات والترقيات إلا نادراً. غالباً ما كان الأمر ضمن البيت الواحد، وإذا حصل خلاف فلأسباب تقع فى إطار الاجتهاد والتباين فى الرأى.

حصل ذلك للمرة الأولى فى عهد رئيس الحكومة سليمان ديميريل عام ١٩٧٧ الذى أراد تعيين الجنرال

على فتحى ايسينير قائدا للقوات البرية، بينما عارض ذلك رئيس الجمهورية فخرى قوروتورك. وحينها استقال ايسينير ومن كان يمكن أن يكون بدلاً منه بعده، أى قائد الجيش الثانى شكرى اولجاى، ففتحت الطريق أمام كنعان ايفرين ليكون قائداً للقوات البرية، ومن بعدها رئيساً للأركان، لينفذ فى العام ١٩٨٠ انقلاباً عسكرياً دموياً لا تزال تركيا تعانى من آثاره السلبية حتى اليوم.

وفى عام ١٩٨٧ ألزم رئيس الحكومة طورغوت أوزال قادة الجيش تعيين نجيب طورومتاى رئيساً للأركان رغم أنه لم يكن دوره. وفى عام ٢٠٠٢ استُهدف الجنرال اديب باشير بمنعه من تولى قيادة القوات البرية رغم أنه كان يستحقها، وأحيل على التقاعد.

عدا هذه الاستثناءات التى كانت تحصل لاعتبارات غير سياسية فإن قرارات الشورى العسكرية العليا كانت دائما تعتبر «سارية»، وأمراً واقعاً لدى رسمها فى اجتماعات الهيئة، بحيث يكون دور رئيس الحكومة والجمهورية اقرب إلى كاتب عدل يصادق عليها.

لكن اجتماعات العام ٢٠١٠ كانت استثنائية ومميزة. اجتماعات الأول من آب الحالى لم تنته فى موعدها المحدد. انتهت بعد أربعة أيام من الاجتماعات من دون نتيجة نهائية حول الأسماء التى يجب أن تترقى، أو تلك التى يجب أن تعين.

المشكلة بدأت عندما أصدرت محكمة العقوبات الثقيلة الحادية عشرة فى إسطنبول، قبل أيام معدودة فقط من الاجتماع قراراً بتوقيف أكثر من مئة متهم عسكرى، بينهم ٢٨ ضابطاً فى الخدمة الفعلية، ومن بين هؤلاء تحديداً الجنرال حسن ايغسيز قائد الجيش الأول. كان اسم ايغسيز مقترحاً لتسلم قيادة الجيوش البرية، وهو الموقع الذى يخوّل صاحبه أن يصبح حسب التقليد المتَّبع رئيساً للأركان. وإضافة إلى ايغسيز هناك ١١ جنرالاً مرشحين للترقية والتعيين.

هنا انتفض رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ومعه رئيس الجمهورية عبد الله جول، ورفضا أن يتم تعيين أو ترقية أى ضابط له صلة بمذكرات التوقيف والمشاركة فى إعداد خطة «المطرقة الثقيلة» للإطاحة بالحكومة عام ٢٠٠٣ وكان تركيز أردوغان على دور ايغسيز فى خطة الإطاحة بالحكومة.

هنا رفع رئيس الأركان فى ٤ أغسطس/آب ٢٠١٠ الأسماء المقترحة مع إبقاء مركز قائد القوات البرية شاغراً، إضافة إلى عدم تعيين رئيس جديد للأركان رغم أنه كان مجمعاً منذ مدة على قائد القوات البرية ايشيك كوشانير. ومن هنا بدأت الأزمة.

وفى إثر ذلك انطلقت اجتماعات عدة بين رؤساء الجمهورية والحكومة والأركان للبحث فى سبل حل الأزمة. وزاد من عمق الأزمة أن قائد الدرك الجنرال اتيلا ايشيك، الذى كان اسمه قد طرح لقيادة القوات البرية كحل بعد رفض اسم ايغسين، تقدم بطلب إحالته على التقاعد.

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

وهنا بدأ البحث من جديد عن أسماء من بين من تبقَّى، وما يفرضه ذلك من نقل جنرال من موقع إلى آخر وشغور موقعه، ما حوَّل البحث عن حلول إلى لعبة شطرنج بالأسماء. وفى هذه اللحظة، وبالتحديد الجمعة ٦ أغسطس/آب ٢٠١٠ بادرت محكمة أسطنبول إلى إلغاء مذكرات التوقيف بحق مئة متهم فى قضية خطة «المطرقة»، ما اعتبر تراجعاً من جانب السلطة السياسية، وهو ما اعتبر أيضاً مؤشراً على قرب الوصول إلى حل لقضية التعيينات.

لم تقتصر مشكلات هذا العام على اسم حسن ايغسيز. إذ بعد وصول مشكلة التعيينات إلى مازق قال قائد الأركان إيلكار باش بوغ، إن تعيين نجدت أوزيل قائداً للقوات البرية، كما يرغب أردوغان وجول، يقضى بتعيين نائب رئيس الأركان أصلان غونير قائداً عاماً للدرك بدلاً من أوزيل. لكن رد أردوغان وجول جاء موافقاً على أوزيل لكنه معارض لغونير لسببين: الأول، وهو غير معلن، هو موقف غونير السلبى بعد انتخاب جول رئيساً للجمهورية فى ٢٠٠٧، وانسحابه من صف المنتظرين فى المطار للرئيس وعقيلته وذلك ليتجنب مصافحة زوجة الرئيس خير النساء، فقط لأنها محجبة. أما السبب الثانى فهو أن غونير لم يشارك من مواقعه السابقة كقيادى فى أية معارك مع حزب العمال الكردستانى، وهذا غير مألوف فى من يمكن أن يتولى لاحقاً رئاسة الأركان. كذلك أصر جول وأردوغان على إحالة العقيد جمال تميز اوز على التقاعد نظرا لدوره فى الجرائم المجهولة الفاعل.

الصورة الحالية للقيادة العسكرية يمكن القول إنها انتصار لحزب العدالة والتنمية، حيث إن قائد القوات البرية الجديد أردال جيلان أوغلو الذى عادة ما يصبح قائداً للأركان سوف يحال للتقاعد بعد عام. وهذا يفتح الطريق أمام الجنرال نجدت أوزيل، الذى أصبح الآن قائداً للدرك، ليصبح العام المقبل قائدا للقوات البرية ومن بعدها رئيساً للأركان للفترة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٧ وأوزيل من الذين يدعمه كل من أردوغان وجول.

تعيين جيلان أوغلو قائداً للقوات البرية فتح أمام تعيين الجنرال خيرى كيفريك أوغلو قائداً للجيش الأول والجنرال نصرت طاشديلير لقيادة جيش ايجه والجنرال بيلغين بالانلى قائدا للأكاديميات الحربية.

لكن الصورة النهائية للتشكيلات العسكرية لم تخل من العديد من الملاحظات. فإذا كانت سلطة«العدالة والتنمية» قد نجحت فى مواجهة الرموز التى كانت تعتبر خارجة على القانون والانتصار للديموقراطية عبر تصفية من كانوا يحاولون الإطاحة بصورة غير شرعية بالحكومة فإن التعيينات الجديدة قد جاءت ببعض الأسماء ذات التاريخ المعادى للإسلاميين.

من هؤلاء مثلا الجنرال أردال جيلان أوغلو الذى عين قائدا للقوات البرية. وجيلان أوغلو كان قائد سرية الدبابات التى قامت بعرض قوة عسكرى فى شوارع ضاحية سنجان فى أنقرة فى مطلع فبراير/شباط ١٩٩٧ كرد فعل على الاحتفال من جانب رئيس بلدية سنجان المنتمى إلى حزب«الرفاه» بليلة القدس بحضور السفير الإيرانى. وكان رئيس الحكومة وقتها نجم الدين أربكان الذى بدأت الإطاحة به بعد

ذلك بعشرين يوما فى ٢٨ فبراير/شباط فى الاجتماع الأشهر فى تاريخ تركيا لمجلس الأمن القومى.

حصلت أزمة التعيينات والترقيات فى فترة مهمة من تاريخ تركيا، التى هبَّت فى ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ إلى استفتاء على الإصلاحات، فيما فى الأساس هو استفتاء على شعبية السلطة والمعارضة.

لكن يمكن القول أن ما انتهت إليه قضية التعيينات وتسجيل أردوغان وجول انتصاراً على العسكر قد عزز صورة أردوغان المدافع عن الديموقراطية ومنع تدخل العسكر فى السياسة، وهو ما زود بعض النقاط لصالح من قالوا «نعم» فى استفتاء ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

وفى جميع الأحوال سيحتفظ التاريخ بذكرى اجتماعات الشورى العسكرية عام ٢٠١٠ بوصفها محطة إضافية فى اتجاه أن يكون للسلطة السياسية الكلمة العليا فى التعيينات، وفى إخضاع المؤسسة العسكرية لرقابة السلطة المدنية فى صراع جوهره سياسى، وهو ما يحدث للمرة الأولى فى تركيا.

أسلحة أردوغان فى القضاء على هيمنة العسكر

يبدو أن الضربات القوية التى تلقاها الجيش التركى منذ صعود حكومة العدالة والتنمية فى العام ٢٠٠٢ إلى سدة الحكم، ونالت من نفوذ العسكر السياسى وأجبرتهم على السعى لمهادنة الحكومة والتودد إليها، وذلك بعد الضربات التى انهالت عليهم، لم تكن محض صدفة، بل جاءت نتيجة قدرة أردوغان على إدارة منظومة متكاملة من الكفاءات والكوادر السياسية التى تمكنت بدورها من تحويل كل الأسلحة والأدوات التى استخدمت من قبل لإزاحة الإسلاميين لصالحهم ولدعمهم.. ولبيان ذلك يجدر بنا التوقف سريعاً أمام ما يمكن أن نسمية أسلحة أردوغان الفتاكة التى استطاع بها مواجهة العسكر وهزيمتهم شر هزيمة والقضاء على نفوذهم السياسى إلى الأبد:

أولاً: تمكن أردوغان ومنظومته من إبداع نموذج علاقات جديد مع الغرب عموماً بما جعلهم يرتاحون إليه كبديل ديمقراطى عن المؤسسة العسكرية وبالتالى سحب الغرب دعمه وتاييده للجيش وتوقف عن تحريضه لممارسة لعبته الانقلابية الممجوجة.

فقد اتبعت الحكومة سياسة خارجية حكيمة؛ حيث اهتمت بتحسين علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوربى ومع الولايات المتحدة الأميركية، من دون أن تكون ذيلا ولا تابعًا لأى منهما، حتى استعادت العلاقات التركية مع كليهما حيويتها وانتعاشتها إلى الحد الذى دفعهما لدعم الدور الإقليمى التركى ومباركة سياسات أنقرة فى غالبية الاتجاهات، فقد كان من شان نجاحات حكومة العدالة على الصعيدين المحلى والدولى أن حظيت بدعم وتاييد الغرب لمساعيها الرامية إلى تقليص نفوذ العسكر وإقرار الديمقراطية فى البلاد، وهو الأمر الذى كان له بالغ الأثر فى حشد الدعم الغربى لموقف حكومة العدالة والتنمية فى مواجهة العسكر، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد لعبت دورًا مساندًا ومؤيدًا لجميع الانقلابات

العسكرية التى قام بها الجيش فى السابق؛ ما جعل من الضرورى الحصول على تأييدها -أو على الأقل تحييدها- عند المواجهة مع المؤسسة العسكرية. وما كانت دول الاتحاد الأوروبى لتقبل مثل هذا الوضع الشاذ لتدخل الجيش فى السياسة والذى يتصادم مع جميع المعايير الديمقراطية السائدة فى العالم الغربى، وفى جميع الدول الديمقراطية الأخرى.

ثانياً: كانت فرصة نادرة لحزب العدالة لكى يتوصل إلى اتفاق مع قادة المؤسسة العسكرية بضرورة تقليص نفوذهم فى الحياة السياسية وتدخلاتهم فى حكم البلاد؛ استجابة لطلب المجموعة الأوروبية حتى يمكن دراسة طلب تركيا بالانضمام لتلك المجموعة، ونجح أردوغان فى إقناع قادة الجيش فى تنفيذ ذلك، وأصبحت المؤسسة العسكرية لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك ذات نفوذ أقل.

ولم يكن مسئولو الاتحاد الأوروبى يعلقون أملا كبيرًا على قيام أى حكومة بالإقدام على مثل هذه الخطوة الجريئة؛ لعلمهم بمدى قوة المؤسسة العسكرية فى تركيا التى تساندها وتؤيدها مؤسسات علمانية أخرى قوية جداً، مثل المحكمة الدستورية، ووسائل الإعلام القوية، ومجلس التعليم العالى الذى يشرف على جميع الجامعات، والقصر الجمهورى. لذا، وبعد أن استشعر الأوربيون قوة حكومة العدالة وجاهزيتها للقيام بهذه الخطوة المهمة، أيدوا مساعيها فى هذا الخصوص.

ثالثاً: حدث تطور مهم على صعيد قناعات المؤسسة العسكرية، فبعد أن كانت متشددة جدًا فى اقتراب الإسلام من مؤسسات الدولة ـ مجرد اقتراب ـ صار قائد الأركان التركى إيلكار باش بوغ يؤكد صراحة فى خطابه السنوى المعتاد فى ١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٩م«أن الجيش، وإن كان هو الحارس الأمين على العلمانية الكمالية، فإن هذا لا ينبع من معاداته' للإسلام وإنما من رفض لاستخدام الدين كأداة سياسية، وأكد«أن الجيش لم يعد مصدراً للتهديد وإنما مشجع للمسيرة الديمقراطية للبلاد، مشيداً بأهمية الديمقراطية لاستقرار الجمهورية التركية»؛ فيما اعتبره المراقبون محاولة من الجيش«أشد حصون العلمانية» للتأقلم مع التغيرات الحاصلة فى تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية.

وعندما تم ضبط منظمة«أرغنيكون»، وتم التأكد أن من بين قياداتها جنرالات سابقين وضباطا مازالوا فى الجيش؛ أعلن قائد الأركان صراحة فى أبريل/نيسان ٢٠٠٩ أنه:«لن يسمح لأى انقلابى بالعمل أو التستر تحت جناح الجيش»، وقد كرر نفس الموقف فى نهاية عام ٢٠٠٩ خلال اجتماع مجلس الأمن القومى التركى، وبعد اجتماع مع أردوغان دام ثلاث ساعات تم السماح للمحققين بدخول قدس أقداس الجيش التركى للتفتيش والتحقيق، وهنا لا بد من التوقف أمام مهارة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان لتحويل المؤسسة العسكرية من عدو متربص إلى داعم ومؤيد فى التصدى لأكبر مخطط لقلب نظام الحكم فى البلاد؛ الأمر الذى يبشر بأن حملات تحقيق جديدة ستقوم بها مؤسسة القضاء التركى أكثر اتساعاً وعمقاً داخل الجيش؛ للوصول إلى آخر نقطة فى المخطط الانقلابى الكبير.

رابعاً: استطاع حزب العدالة بقيادة أردوغان استخدام كل الأدوات التى يخوّلها الدستور والقانون خاصة مؤسسة القضاء بمهارة كبيرة، ودون تجاوزات للقانون بحق أعضاء منظمة«أرغَنيكون»، وحيال المخطط الانقلابى، وحصر التعامل مع الموضوع فى الشق القانونى البحت دون ضجة إعلامية ودون تجاوزات لحقوق الإنسان مع المتهمين، وترك لمؤسسة القضاء ممارسة كل صلاحياتها وتسير فى القضية حتى وصلت إلى قدس أقداس الجيش، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لولا أن فى تركيا مؤسسة قضاء عريقة تصب حرصها على الوصول إلى الحقيقة - والحقيقة وحدها - لما وصلت قضية منظمة«أرغَنيكون» إلى الحد الذى أطاحت فيه برؤوس جنرالات ورجال أعمال وإعلاميين كبار، وإلقاؤهم خلف القضبان.. والبقية تأتى.

خامساً: لقد كانت الإنجازات الكبرى التى حققها حزب العدالة والتنمية على امتداد سنوات حكمه الثمانى (نوفمبر٢٠٠٢م)، على الصعيد الداخلى والخارجى، والتى أحدثت نقلة نوعية فى حياة الشعب ومعيشته اليومية، وبوأت البلاد مكانة كبرى فى العالم العربى والإسلامى بل والعالم أجمع؛ عبر المواقف الكبرى التى اتخذها رجب طيب أردوغان فى العديد من القضايا؛ سواء فى قضية الحرب على غزة، وفتح آفاق واسعة فى العلاقات مع دول الجوار التركى، وبروز تركيا كلاعب كبير فى المنطقة.. كانت تلك الإنجازات الكبرى هى الداعم الأكبر لحزب العدالة فى مواجهته لتلك المؤامرة الانقلابية.

سادساً: وسع الإنجاز الاقتصادى الذى أحدثته حكومة العدالة من دائرة مؤيدى أردوغان بعد نجاحه فى إرجاع العافية تدريجيًا إلى الاقتصاد التركى فى فترة قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر، بعد أن كان يعيش قبل مجىء حكومة العدالة بثلاث سنوات أزمة حادة، الأمر الذى ساعد حكومة العدالة على العبور بذلك الاقتصاد النفق المظلم للأزمة الاقتصادية العالمية التى اجتاحت العالم خلال العامين الماضيين، بأقل خسائر ممكنة مقارنة باقتصادات أوروبية وعالمية أخرى.

وقد كان من شأن ذلك النجاح الاقتصادى المبهر، أن وفر لحكومة العدالة الأرضية الشعبية التى ساعدتها على القيام بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة؛ إذ سَنّ العشرات من القوانين التى توسع نطاق الحرية الفردية، وتتلاءم مع الكرامة الإنسانية، مثل تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء فى السجون أو فى مخافر الشرطة، وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد فى الحصول على المعلومات، وحق التعبير السلمى عن الرأى بجميع أشكاله، وحق الأقليات العرقية فى تعلم وتعليم لغاتها؛ فأصبح فى الإمكان مثلا بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية، كما أصدر قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحركة حزب العمال الكردستانى الانفصالى.

.. وأمام هذه النجاحات التى أحرزها أردوغان فى مواجهته مع العسكر، تجدر الإشارة أن مثل هذه المستجدات والضربات قد أجبرت المؤسسة العسكرية على مراجعة مواقفها والانحناء للرياح العاتية، خصوصاً بعد أن بات واضحاً أن المسار الديمقراطى قد غدا محمياً من قبل الشارع التركى أكثر من أى

وقت مضى، ليس فقط لأن حزب العدالة والتنمية يحكم البلاد بمفرده دون أى ائتلاف مع أى حزب آخر، ولكن لأن جميع استطلاعات الرأي تبين أن حكومته مازالت تحظى بدعم واسع من المواطنين الأتراك الذين لم يعد سهلاً على جنرالات الجيش إقناعهم بعد الآن بأية مبررات للخروج على الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطياً. وهو الأمر الذى يفسر تقاعس الجيش عن القيام بانقلاب عسكرى جديد أو حتى أى تحرك لإجهاض مساعى حكومة حزب العدالة الإصلاحية، والتى تحظى بدعم ومباركة من قبل الشعب والغرب فى آن واحد، كما يفسر النهج التصالحى الجديد الذى جنح الجيش لتبنيه مؤخراً، على نحو ما تجلى فى مواقف ومناسبات شتى.

ففى مسعى من قائد الأركان التركى إيلكار باش بوغ لإبداء تفهمه لمساعى حكومة العدالة والتنمية من أجل تسوية المسألة الكردية بشكل سلمى وديمقراطى، أعلن أن الإجراء العسكرى لم يعد هو الحل الأمثل للقضية الكردية. وفى خطاب آخر له فى شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٩ نقلته تسع محطات تلفزيونية على الهواء واستمر ساعتين، رسم باش بوغ الخطوط العريضة لرؤية المؤسسة العسكرية لهوية الدولة التركية، وعلاقة الجيش بالحكومة المدنية، والمسألة الكردية والإسلام.

وقد اتفق معظم المحللين السياسيين على اعتدال الخطاب وانفتاحه على آفاق فكرية لم تكن مألوفة فى الخطاب العسكرى التركى التقليدى. فلقد عزز الخطاب الفكرة الرائجة حول التوافق بين الحكومة وقيادة أركان الجيش فى جميع خطواتها الإصلاحية، وأن الأولى ما كان لها أن تقدم على أى اختراق فى المشكلات الشائكة لولا موافقة الثانية.

كذلك، أبدى الخطاب مرونة غير مسبوقة فى التعاطى مع الأقليات العرقية إذ استعاد باش بوغ فيه تعبيراً كان استخدمه أتاتورك فى عشرينيات القرن الماضى (العشرين) لوصف الهوية التركية القائمة على المواطنة، فقال بـ«مواطنى تركيا» بدلاً من«المواطنين الأتراك» التى تحيل إلى هوية عرقية محددة، وهو الأمر الذى يشى باتجاه المؤسسة العسكرية لاحترام الأقليات غير التركية القاطنة للبلاد وتفهمها لحقوقها وخصوصياتها، وكان باش بوغ نفسه متمسكاً بشدة بالمفهوم الثانى فى خطاب تنصيبه قائداً للأركان، قبل أقل من عامين. وهو بذلك، يبدى تناغماً مع المثقفين الليبراليين الأتراك، الذين دأبوا خلال السنوات العشر الأخيرة، على الترويج لفكرة مواطنة تركيا لتجاوز مفهوم الأمة القائم على العرق والثقافة التركيين، ولم يكتف باش بوغ فى خطابه بذلك، بل أشار إلى ضرورة القيام بإجراءات ملموسة لإنهاء مشكلة حزب العمال الكردستانى، ما يعنى فى القاموس السياسى التركى إصدار العفو العام عن مقاتلى الحزب.

غير أن المدهش فى الأمر أن وقوف قادة المؤسسة العسكرية، موقف المدافع عن أنفسهم أمام اتهامات وانتقادات حكومة حزب العدالة والتنمية (بشأن مخططات بعض عناصر الجيش للإطاحة بها على نحو ما أبرزته قضية أرغنيكون وغيرها)، قد صار أمراً مستداماً، لتتبدل بذلك المواقف وتتغير الأوضاع، حيث أصبح

الجيش التركى فى موقف المتهم أمام الحكومة التى جرى العرف داخل ذلك المجلس على مساءلتها وإملاء مطالب العسكريين حماة النظام عليها.

والسؤال اليوم: ما الذى يمكن أن يفعله الجيش؟

التعديلات الدستورية وتغيير القوانين تتم وفقاً للدستور (الأتاتوركى) والاعتقالات تتم فى إطار القانون. ومن تثبت عليه التهمة يُحَاكم ويُودَع فى السجن.هذه قاعدة معروفة فى القضاء. لكن العسكر التركى لا يريد إذلالاً أكثر من ذلك ويريد أن يوقف هذه العملية بل إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

كل الظروف الداخلية تغيرت وكل الظروف الخارجية تغيرت لذا فإن احتمالات تحرك العسكر محفوفة بصعوبات جمة، حيث إن حدوث أى انقلاب عسكرى فى ظل التأييد الواسع لحزب العدالة والتنمية وفى ظل التنمية الاقتصادية وفى ظل تعاظم الدور التركى إقليمياً ودولياً سيطيح بكل هذه المكاسب ويعيد تركيا إلى نقطة الصفر فى علاقاتها مع العالم وفى إعادة صياغة نظامها فى الداخل الذى لا يمكن –واقعيّاً– أن يستمر على حاله أو يعود إلى مربع الاستبداد والدكتاتورية العسكرية لا المباشرة ولا المقنعة.

وربما يكون البديل لدى المؤسسة العسكرية فى هذه المواجهة هو الإيعاز للمدعى العام التركى برفع دعوى لحظر حزب العدالة والتنمية، وهنا أيضا قد يكسب العسكر بعض الوقت لرفع سيف القضاء عنه لكن النتائج قد تكون أخطر عليهم لجهة احتمال استفتاء الشعب من جديد لصالح حزب العدالة والتنمية وضد استمرار ذهنية الاتحاد والترقى الانقلابية التى لا يزال العسكر يتبناها وجرّت على تركيا الكثير من الويلات.

المشكلة فى تركيا أن العسكر وجماعات المتشددين من العلمانيين لم يقرأوا بصورة صحيحة أو أنهم لا يريدون ان يقرأوا شروط النهوض الجديدة فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية والتى قرأها قادة العدالة والتنمية جيداً ونجحوا فى نقل تركيا من«جمهورية موز» إلى قوة إقليمية لها تأثيرها فى كل محيطها الإقليمى.

وإذا كان لحالة الترقب القائمة بين الحكومة والعسكر فى تركيا اليوم أن تجد لها حلاً فلا مناص –مثلما يؤكد قطاع عريض من النخبة السياسية والثقافية والإعلامية والفكرية فى البلاد – من إرساء ديموقراطية حقيقية كاملة لا شبهة فيها ومن أن يكون العسكر كما سائر الدول الأوروبية فى موقعه الطبيعى على الحدود وداخل الثكنات وأن تُمنح الثقة كاملة لخيار الشعب وصوته والتحرر تالياً ونهائيّا من نظام الوصاية العسكرية على سكان تركيا.

الفصل الثانى

عودة الإسلام التركى

الدين شهامة.. الدين غيرة

إن الإسلام الحقيقى هو أكبر قوة فى العالم

إننا فى حالة تلاوة القرآن نتعلم دروس الشهامة

والإيمان والحماس

قصيدة للشاعر الإسلامى التركى الكبير محمد عاكف إرسوى (١٨٧٣م - ١٩٣٦م) الملقب بـ«شاعر الأمة التركية»، وأحد أهم من أثَّروا فى نشأة الرئيس أردوغان.

للتجربة الديمقراطية التركية إيجابيات أساسية وكبيرة، ليس فقط بالنسبة لتركيا، بل ولمنطقة الشرق الأوسط برمتها، والعالم الإسلامى أيضاً، وهذا هو العالم الأشمل والأهم. فى أنقرة يرد خبراء على السؤال الذى يتردد: هل كانت نتيجة الاستفتاء الأخير الخاص بتعديل مواد دستورية إضافة لاستمرار حكم حزب العدالة والتنمية لثمانية أعوام متواصلة عبر انتخابات حرة، انتصاراً للإسلام أم للديمقراطية؟ يردون بالقول: إنها كانت انتصاراً لسياسة حزب العدالة الاقتصادية وللانتعاش الملحوظ، الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته تركيا فترة حكم الحزب. ويلحظ المراقب التركى على مستويات متفاوتة نظافة الحزب وقيادته وارتفاعه فوق كل شبهات سوء الحكم والفساد.

.. هذا صحيح. ولكن الصحيح الأهم هو أن ما حققه حزب العدالة من تفوق فى صناديق الاقتراع، بكفاءة وثقة ورصانة سياسية ملتزمة، كان أيضاً انتصاراً كبيراً للديمقراطية كما كان انتصاراً للإسلام، فهو انتصار للديمقراطية عندما لم يتردد الحزب، بعد التشكيك فى هويته العلمانية والوطنية، وبعد«تهديدات» الجيش، أن يتوجه للشعب ناشداً قراره وطالباً حكمه، فجاء حكم الناخب التركى وجاء قراره بتجديد ثقته وتعزيزها بحزب العدالة. إنه انتصار للديمقراطية، كما أنه وبلاشك هو انتصار للإسلام أيضاً، ورد قاطع على كل الذين يروجون لفكرة تناقض الإسلام مع الديمقراطية، أو الذين يدعون ربط الإسلام بالعنف عقيدة وممارسة، وهو أيضاً رد على الكثير من«المخاوف» التى تروج لها أوساط مغرضة بأن الإسلام هو الخطر الجديد بعد انهيار الشيوعية.

ما تقدمه تركيا هو حكم علماني ديمقراطي عصري يقوده حزب إسلامي العقيدة، استطاع الفصل بين الدين والسياسة. من دون أن يكون التمسك بالواحد على حساب الآخر، وما تقدمه تركيا أيضا هو نموذج جديد لحكم مستند في الواقع لمرجعية إسلامية، ولكنه أيضاً حكم نزيه، ديمقراطي، ملتزم إلى أبعد الحدود بالقانون الدولي وبالمبادئ الأفضل للعلاقات الدولية، وبالسلام وبنبذ العنف والتطرف والتزمت. وهو اذن تاكيد أن الإسلام هو الضمانة للسلام والأمن وليس الخطر، كما انه التاكيد على أن كل ما نسب للإسلام من التشويه والتشهير وما ألصق به من صفات العنف هو نتيجة مؤسفة لاستغلال تصرفات الغلاة من بيننا، والفكر الغريب العجيب الذى جاؤوا به، والعنف الذى مارسوه بأسوأ وأبشع أشكاله، استغلال كل ذلك لتعميمه على الإسلام وعلى كل المسلمين.

هذا النموذج الذى تقدمه تركيا هو النقيض المباشر لما رُوِّج وأشيع ونُسبَ للإسلام. فلكل من يحلو له ان يواصل القول بأن الإسلام هو العنف، وهو الخطر، وهو نقيض الديمقراطية، أن ينظر إلى النموذج التركى ليجد الجواب. ليكتشف أنه مهما حاول أعداء الإسلام أن يُقصُوا هذا الدين عن حياة المسلمين، فإن محاولتهم ستبوء فى النهاية بالفشل، ومهما جهدوا لإقناع الشعوب المسلمة بأن الإسلام لا يصلح لهذا العصر، وأنه لابد من الاقتداء بالغرب؛ فإن جهودهم ستذهب أدراج الرياح.

هذه هى خلاصة نتائج الاستفتاء الأخير والانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية التركية فى الأعوام الثمانية الأخيرة، وهى أيضًا خلاصة قصة تركيا مع الإسلام، منذ القدم؛ فتركيا الحالية لم يكن لها وجود كدولة قبل الإسلام، ولا فى عصوره الأولى حتى حدثت القصة الشهيرة بانتقال بعض القبائل ذات الأصل التركى من بلادها خوفًا من اكتساح التتار، حيث وجدوا معركة بين جيش السلاجقة المسلمين، وجيش الروم، فانضموا لإخوانهم المسلمين، وتحقق النصر لهم بفضل الله عز وجل، فكافأهم السلطان السلجوقى بإقطاعهم أرضًا فى ذلك المكان وجعل كبيرهم (عثمان بن أرطغرل) الذى تنسب إليه الدولة العثمانية أميرًا على هذه الإمارة الناشئة، فكانت نشأة الدولة العثمانية مرتبطةً بالإسلام والجهاد فى سبيل الله وقائمةً عليهما، ثم دارت الأيام، واتسعت تلك الإمارة حتى صارت دولة تقوم على أساس الإسلام، وتحمَّلت هذه الدولة عبء نشر الإسلام فى أوروبا، وقامت بفتوحات كبيرة وعظيمة توَّجها السلطان محمد الفاتح بفتح القسطنطينية، ثم تحولت الدولة إلى خلافة تسعى إلى توحيد العالم الإسلامى تحت راية واحدة، وتحت منهج واحد هو الإسلام، ومن هنا صارت تلك الخلافة الإسلامية العثمانية هدفًا لأعداء الإسلام من الصليبيين واليهود، الذين أخذوا يتآمرون عليها، ويكيلون لها الضربات، فى الوقت الذى كان هناك العديد من الأخطاء التى تفشَت فى جسد الخلافة العثمانية، وتحتاج العلاج السريع قبل أن تتسبب فى تضعضع بنيانها.

وفى المرحلة الأخيرة من مؤامرة الإجهاز على الخلافة العثمانية رأى الأعداء أن يصنعوا بطلاً وهميًا لينبهر به الأتراك، وليروا فيه القائد الفذَّ، وفى حقيقة الأمر يقوم ذلك الرجل بالقضاء التام على الخلافة

العثمانية، ولم يجد الغرب الصليبي واليهود أفضل من مصطفى كمال أتاتورك للعب ذلك الدور، وقد أجاده؛ فألغى الخلافة، واللغة العربية، ومنع الحجاب والأذان، واضطهد كل من قاوم جهوده العلمانية.

وانتقلت تركيا الحديثة من الإسلام إلى أحضان العلمانية المعادية للإسلام، وصار تقديس كمال أتاتورك ومبادئه المنحرفة أساسًا من أسس الدولة، وعمل كل من تولَّى الحكم على إضعاف الروح الإسلامية بكل الطرق، فماذا كانت النتيجة؟

انهيار في كل نواحي الحياة: الاقتصادية؛ حيث ارتفعت نسبة التضخم إلى معدلات غير مسبوقة، وتفشت البطالة بشكل مريع. وفي المجال الأخلاقي انحطت الأخلاق إلى هاوية سحيقة، وانتشرت المخدرات والموبقات، وتحولت تركيا من خلافة عظمى تسيطر على مساحة شاسعة من العالم في ظل الإسلام إلى دويلة ضعيفة منهارة لا تكاد تملك أمرها في ظل العلمانية.

ولكن كان هناك في ذات الوقت من يجاهد لإبراز الروح الإسلامية عند الأتراك، ويأخذ بأيدي محبي الإسلام المضطهدين، فكان هناك بديع الزمان النورسي خلال حكم عدنان مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠)، ثم جاء الأستاذ نجم الدين أربكان الذى حمل لواء الدعوة إلى تحكيم الإسلام في الحياة، وتحمل الأذى في سبيل ذلك؛ فظهر نبت الإسلام في القلوب مرة أخرى، ومن كان مختفيًا بإسلامه أظهره وعاد الحجاب شيئاً فشيئاً، وبدا أن الإسلام في طريقه إلى حياة الأتراك بعد أن عمر قلوبهم؛ فكانت انتفاضة العلمانية ممثلة في الجيش التركي، الذى قام بالانقلاب مرتين على حكم أربكان، المرة الأولى كان نائباً لرئيس الوزراء بعد انتخابات حرة عام ١٩٧٤ في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري الذى أسسه أتاتورك، وشكلها بولند أجاويد، وفي عام ١٩٨٠ تزعم قائد الجيش كنعان إيفرين انقلاباً عسكرياً أطاح بالائتلاف الحاكم، والثانية بعد اكتساحه لانتخابات عام ١٩٩٦ ليترأس حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة طانسو تشيللر، حيث قضى أقل من عام في منصب رئيس الحكومة التركية إلى أن تم حظر حزب الرفاه الذى يرأسه في عام ١٩٩٨ وأحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات.

وحاول الجيش والقوى العلمانية إيقاف المد الإسلامي؛ فحكموا على أربكان بالسجن (المرة الأولى مع انقلاب ١٩٨٠ حيث سجن ثلاثة أعوام، والثانية حكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عاما)، والمنع من مزاولة العمل السياسي، متصورين أنهم بذلك يستطيعون قمع الإسلام، وإخراجه من مظاهر الحياة مرة أخرى، ومتوهمين أن القضاء على شخص أربكان كفيل بالقضاء على الإسلام في نفوس الأتراك، جاهلين أن الإسلام لم يفارق قلوب الأتراك منذ إلغاء الخلافة، وتطبيق العلمانية، وأن العودة للإسلام لا سبيل لإيقافها.

ومن هنا فبعدما منعوا أربكان بانقلاب وأحكام ظالمة نشأت أحزاب إسلامية جديدة قد تختلف مع

أربكان فى بعض الرؤى السياسية، ولكنها فى المجمل تمثل الإسلام أمام المجتمع القوى السياسية التركية، ومن هنا التف حولها الشعب التركى معلناً تمسكه بالإسلام، ورغبته فى عودة تركيا إلى أحضان العالم الإسلامى، ومعلناً رفضه للعلمانية التى ظلت جاثمة على صدره أكثر من ثمانين عامًا صُودرت فيها حريته، وانتُهكت فيها أحكام الإسلام كثيراً.

ولابد لكل النظم الحاكمة التى تبنت العلمانية فى الدول الإسلامية أن تنظر بعين الاعتبار لتجربة الشعب التركى الذى قاوم كل جهود العلمنة، واظهر أن الإسلام مُكوِّن مهم فى حياته، بل هو المكون الأساسى الذى لا تستقيم الحياة بدونه؛ كما يجب على الحركات الإسلامية فى العالم الإسلامى أن تستفيد من هذه التجربة بمعرفة كيفية عرض الإسلام على الشعب، وتقديمه فى صورته الحقيقية، وكيفية التغلغل فى أوساط شعوبها، وإدراك مشاكلها الحقيقية، وكيفية حلها؛ حتى يعلم من يجهل أن الإسلام جاء لتنظيم شؤون الدنيا على ما يريد الله عز وجل، لا للاهتمام بأمور الآخرة فحسب.

هل ستصبح تركيا إسلامية؟

سؤال طرحه مايكل ثومان رئيس جريدة داى زايت الألمانية فى مقال له تحت نفس العنوان، حيث أشار إلى أنه من خلال سياسات حزب العدالة والتنمية التركى وجمهوره وناخبيه، يمكن الحكم عليه بانه عبارة عن بوتقة تجمع بين محافظين مخلصين وقوميين أتراك وإصلاحيين ليبراليين ورجال أعمال متدينين.

مضيفاً بان هناك ثمة قضية تثيرها الصفوة العلمانية من الأتراك الذين تلقوا تعليمًا غربيًا ويتحدثون الإنجليزية بشكل جيد، وهذه القضية تتلخص فى سؤال يطرحونه على العالم: هل ستصبح تركيا إسلامية؟ وهم بالطبع يقصدون هنا التعارض المستمر بين حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والمؤسسة التقليدية التركية فى مجالات القضاء والبيروقراطية والجيش. وقد بلغت المواجهة مبلغًا جديدًا فى فبراير/شباط ٢٠٠٩ عندما أُلقى القبض على جنرالات كبار ضمن تحقيقات حساسة تم إجراؤها ضد شبكة إرهابية يشتبه فى أنها تتلقى دعمًا حكوميًا.

بيد أن وصف السيناريو الحالى لتركيا بانه يجمع بين شقين متناقضين يمثلهما الإسلاميون والعلمانيون وصف مُضَلِّل. والحقيقة أن حكومة رجب طيب أردوغان تواجه متاعب جمة لأنها تبنت بعض العادات الجمهورية الكلاسيكية فى حكم تركيا. فكيف حدث هذا بعد أن أمضى حزب العدالة والتنمية ثمانية أعوام فى الحكم إلى الآن؟

ويؤكد ثومان بانه بناءً على خلفية الحركات الإسلامية منذ تاسيس جماعة الإخوان المسلمين فى عام ١٩٢٨، فإن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً إسلاميًا. ومن خلال سياساته وجمهور ناخبيه، يمكننا أن نحكم على الحزب بانه عبارة عن بوتقة تجمع بين محافظين«مخلصين» وقوميين أتراك وإصلاحيين ليبراليين ورجال أعمال«متدينين». وحتى يحافظ على تماسك هذه الطوائف المختلفة معاً، فإن خط الحزب

السياسى ذو طبيعة براجماتية فى الأساس؛ ويمكن أن ننظر إلى هذا المسار بانه ياخذ خطاً متعرجاً كما يمكن اعتباره بمثابة تفسير لأسباب بطء الإصلاحات فى بعض الأحيان.

ويقسم ثومان الفترة التى قضاها أردوغان فى منصبه إلى قسمين متمايزين. فاولاً، خلال سنوات الإصلاح التى بدأت من عام ٢٠٠٣، إلى عام ٢٠٠٥، قام أردوغان بإجراء إصلاحات فى تركيا، حيث قام بتحديث القانون الجنائى وتعديل الحقوق المدنية والخفض التدريجى لدور الجيش فى السياسة.. لكن الفترة الثانية لأردوغان كانت مشحونة بصراع مستمر من أجل السلطة. فمنذ عام ٢٠٠٦، شهدت تركيا نزاعاً مريراً حول منصب الرئاسة، واكتُشفت مخططات سرية للأركان العامة من أجل إحداث انقلاب، ورُفعت دعاوَى قضائية ضد حزب العدالة والتنمية فى عام ٢٠٠٨.

حزب الإسلام أحد الحلول.. وليس الحل الوحيد؟

وحول النجاح الذى أحرزه حزب العدالة والتنمية التركى بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، الذى سجل انتصاراً مدوياً لتجربة الإسلاميين الأتراك ومسارات تطور هويتهم السياسية ودورهم فى الحياة العامة، فضلاً عن البحث فى التداعيات المحتملة للخبرة التركية على الحركة الإسلامية فى عالمنا العربى. يجب علينا تقرير أن حزب العدالة والتنمية يتميز بهوية بينية واضحة تجمع، على صعيدىْ الخطاب الجماهيرى والممارسة السياسية، بين احترام علمانية الدولة التركية والتزام الليبرالية الاقتصادية وديناميات السوق الحرة الدافعة بتركيا نحو اندماج غير مشروط فى زمانية العولمة من جهة، ورؤى اجتماعية وثقافية وأخلاقية محافظة تعود فى الأساس إلى مرجعية الحزب الإسلامية من جهة أخرى.

وقد مكن تعدد طبقات هوية العدالة والتنمية -على نقيض أحزاب إسلامية أخرى فى تركيا-، من المشاركة فى الحياة العامة ببراجماتية وتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام بدايةً فى سياق البلديات ثم وطنيّاً من خلال تشكيل الحكومة منذ عام ٢٠٠٢، نعم لحزب«العدالة والتنمية» التركى مرجعية إسلامية، إلا أنها ليست مرجعية نهائية كلية شمولية تسمو على كل ما عداها وتهمشه. لا يرفع أردوغان ورفاقه شعارات من شاكلة«الإسلام هو الحل»، ولسان حالهم هو أن الرؤى المستندة إلى الموروث الدينى وقيمه الأساسية قد تقدم إجابات عن بعض تحديات العمران البشرى المعاصر يرتبط قبولها بمدى براغماتيتها وقدرتها على التنافس مع إطارات قيمية وفكرية مغايرة ليس للإسلاميين استبعادها أو إقصاؤها من ساحات الفعل العام.

يصبح التساؤل المهم إذاً هو لماذا تطور العدالة والتنمية ليصبح حزب الإسلام أحد الحلول.. وليس الحل الوحيد؟، وكيف تمكن ببرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الخروج بتركيا من أزمات متوالية خانقة تعرضت لها؟

وقد أجاب على هذا التساؤل د. عمرو حمزاوى فى مقال له تحت عنوان«خبرة الإسلاميين فى تركيا – دروس مستفادة»، توصل فيه إلى ثلاثة عوامل رئيسة علينا التمعن ملياً بمضامينها ودلالاتها؛ يتمثل العامل

الأول فى سماح المنظومة السياسية التركية للقوى الإسلامية بالمشاركة بصورة مستمرة ومستقرة فى تدبير الشأن العام خلال العقود الماضية، وباستثناء لحظات انقطاع قصيرة نسبياً ارتبطت بتدخلات سافرة للمؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية.

أما العامل الثانى، وهو فى الحالة التركية يتعلق بالطابع العلمانى للدولة ودور المؤسسة العسكرية كضمانة نهائية لاستمراره، فيأخذنا إلى محورية الدمج التدرجى للحركات الإسلامية فى السياسة، فى سياق من القيود الدستورية والقانونية والحركية المفروضة عليها، بهدف دفعها نحو الالتزام بقواعد اللعبة وحثها على تعميق مساحات المرونة فى الخطاب والممارسة، ومن ثم تحويلها من قوى رافضة للمنظومة السياسية إلى قابلة لها وفاعلة من خلالها إما كمعارضات شرعية أو كأطراف حاكمة.

أخيراً، تدلل خبرة العدالة والتنمية على صيرورة تطور ونضج ذاتى للحركات الإسلامية يدفعها لاستبدال اهتمامها المفرط بالقضايا الأيديولوجية، وتركيزها على صناعة السياسات العامة وتطبيقها بكفاءة عندما تتجاوز مشاركتها فى السياسة حدود التمثيل فى السلطة التشريعية نحو تحمل مسؤولية الحكم والإدارة؛ سواء على المستوى الوطنى أو ما دونه.

والأهم من النجاحات المبهرة التى حققها الحزب داخليًا وخارجيًا خلال السنوات الماضية، كما يرى حمزاوى، هو أن نجاح العدالة والتنمية لا يقتصر على تدبير الشأن العام فقط، بل يتخطاه إلى صياغة نموذج للفعل الحركى الإسلامى؛ منفتح على الحضارة الإنسانية، ومتواصل مع الآخر (غير الإسلامى، والعلمانى، والغربى)، ومؤطر فى منحنيات هوية مدنية جلية تنطلق من شمولية قيم المواطنة من دون مساومة ولا تقبل الخلط بين السياسة بكونها ممارسة سلمية، والفعل العنفى بغض النظر عن الخطابات التبريرية المصاحبة له. هى إذاً الديموقراطية، كقيم وممارسات، التى تشكل المرجعية النهائية للإسلاميين الأتراك، وتجعل من دورهم السياسى بمنزلة ضمانة كبرى لاستمرارها، وليس تهديدا بالانقلاب عليها.

«إن فكرة أن الديمقراطية والإسلام متنافران أساساً، توشك أن تتلقى نقداً شديداً، فى اللحظة التى تهدد فيها هذه المسألة بان تتعزز كمسألة بديهية فى واشنطن».. تلك خلاصة ما توصل إليه الكاتب والباحث الأميركى جاكسون ديهل، فى مقالة له نشرتها صحيفة«الشرق الأوسط» تحت عنوان«انتباه: الإسلام الجديد من بوابة تركيا»، حيث أشار إلى أن حقائق الأمور دائماً ما تنتهى إلى أن الإسلاميين يستخدمون الديمقراطية فقط لكسب السلطة، من أجل فرض أيديولوجيتهم الاستبدادية، بحيث إن أية انتخابات يفوزون فيها ستكون الأخيرة. غير أنه فى صراع السلطة الذى استمر خمسة أشهر فى الفترة التى سبقت الانتخابات البرلمانية تغيرت الاتجاهات فى تركيا. فالإسلاميون لم يقفوا إلى جانب الديمقراطية فحسب، وإنما إلى جانب التسوية والاعتدال أيضا. وجاء التهديد للاستقرار السياسى فى تركيا من العلمانيين المتشددين ممن قاموا بمظاهرات الشوارع ولجأوا إلى المحاكم وأنجزوا ما بات يعرف بانقلاب الإنترنت الأول فى العالم.

وقد كُشف عن الحدث الغريب يوم ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٧، عندما قام الجيش، الذى نفذ أربعة انقلابات تقليدية ضد حكومات منتخَبَة منذ عام ١٩٦٠، بنشر بيان فى وقت متأخر من الليل على موقعه على الإنترنت ادعى فيه بتشخيصه وجود«تهديد متزايد» للحكومة العلمانية. ويمكن القول إن أردوغان نجح فى دفع الناخبين الأتراك إلى النظر فى سجل حزبه فى السلطة، فى الوقت الذى كانت المعارضة والمؤسسة العسكرية تروجان خلاله لسيناريوهات الأسلمة التدريجية بواسطة حزب العدالة والتنمية.

كانت تلك مناورة بارعة، إذ أن حكومة أردوغان، فى نهاية الأمر، كانت واحدة من أكثر الحكومات ليبرالية وحداثة فى تاريخ تركيا خلال العقود السابقة.

٨٣٪ من الأتراك متدينون

ومن أجل قراءة أفضل للعوامل التى ساعدت على نجاح تجربة حزب العدالة المحسوب فى ميزان القوى السياسية الإسلامية، كان لزاماً علينا الإشارة إلى الأرقام التى لا تكذب أبداً، والأرقام هنا تعكس مقدار التحول فى نظرة الأتراك إلى«التدين»، حيث أظهر استطلاع دولى للرأى أجرى فى شهر نوفمبر/تشرين ثانى ٢٠٠٩، أن ٨٣٪ من الأتراك يصفون أنفسهم بأنهم«متدينون»، فيما أكد ٦٧٪ أنهم يديرون حياتهم بالطريقة التى تمليها عليهم معتقداتهم الدينية وليس القوانين التركية المتعارضة فى كثير منها مع الشريعة الإسلامية.

وعلق أحد الأكاديميين الأتراك المشارك فى الدراسة الاستطلاعية على هذه النتيجة التى وصفها بـ«البارزة» بأنها انعكاس للمناخ السياسى السائد فى تركيا، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية ذى الجذور الإسلامية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ بنظرته المتسامحة والمشجعة على انتشار مظاهر التدين فى المجتمع.

وبحسب الدراسة التى أجراها برنامج المسح الاجتماعى الدولى (آى إس إس بى) المختص بقياس مدى الالتزام بقيم الدين فى العالم، فإن معظم الأتراك يقولون إنهم متسامحون مع الأديان الأخرى، إلا أن سلوكياتهم -بحسب الدراسة- لا تعكس هذا فى كل الأحوال. وقال ٨٣٪ من المستطلعة آرائهم إنهم«متدينون»، و أكد ٥٠٪ أنهم يؤدون الصلاة.

ووفقاً لرأى«تشارك أوغلو»، الأستاذ فى جامعة سابانجى التركية، والذى شارك فى إجراء الدراسة مع زميله بالجامعة أرسين كالايجى، فإن المجتمع التركى يشهد بالفعل منذ عام ١٩٩٩ زيادة ملحوظة فى أعداد الذين يصفون أنفسهم بالمتدينين.

واعتبر أن وصول هذا العدد إلى نسبة ٨٣٪ من المستطلعة آرائهم«هو النتيجة الأكثر لفتا للنظر فى هذه الدراسة»، وأرجعها -بحسب اعتقاده- إلى أنها«انعكاس لتأثر الناس بالمناخ السياسى الحالى فى تركيا».

ومن المعروف أن الكثير من بنود القوانين التركية الحالية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعند سؤال المستطلعة آرائهم عما إذا كانوا ينفذون تلك القوانين، قال معظم المشاركين (٦٧٪) إنهم يديرون أمور

حياتهم وفق ما تمليه عليه معتقداتهم الدينية، فيما قال ٢٦٪ إنهم يخضعون لما يمليه عليهم نظام الدولة.

وتم إجراء الدراسة فى تركيا ضمن سلسلة دراسات استطلاعية أخرى لبرنامج المسح الاجتماعى الدولى فى ٤٣ دولة، تركيا هى الدولة الوحيدة ذات الغالبية الإسلامية فيها، وحلت تركيا مع الولايات المتحدة، وبولندا، والفلبين، بين أكثر الدول التى يظهر شعبها التدين.

وتأتى نتائج هذه الدراسة الدولية متوافقة مع نتائج دراسة محلية أجرتها جامعة«بهجسير» فى إسطنبول ونشرت نتائجها فى يونيو/حزيران ٢٠٠٩، والتى أظهرت أن الدين أولوية لنحو ٦٢٪ من الأتراك.

ويعد البحث فى مسالة مكانة الدين فى المجتمع التركى فى الآونة الأخيرة ميداناً جذاباً للباحثين فى هذه الدولة التى تحولت فى غضون عام واحد من دولة الخلافة الإسلامية التى تسير أمورها كافة وفق الشريعة حتى عام ١٩٢٣، إلى دولة علمانية بدرجة متطرفة دفعت الدول الأوروبية العلمانية ذاتها إلى انتقادها، كما يظهر هذا فى تقارير سنوية تصدر عن مفوضية الاتحاد الأوروبى.

وبعيداً عن نتائج الاستطلاعات والدراسات الأكاديمية، فإن نظرة سريعة إلى المستجدات فى المجتمع التركى فى السنوات التى تلت تولى حزب العدالة والتنمية الحكم بقيادة رجب طيب أردوغان تكشف أن هناك ميلاً واضحا إلى المحافظة والتدين؛ استغلالاً لأجواء الحرية الدينية الحالية.

ومن هذه المستجدات: زيادة إقبال أولياء الأمور على تعليم أولادهم القرآن فى المنازل والمساجد، وانتشار الفنادق الإسلامية، والمطاعم التى لا تقدم الخمور، والشواطئ التى تمنع الاختلاط بين النساء والرجال، وحتى ظهور ديسكو مخصص للنساء فقط.

نتيجة أخرى لافتة للنظر فى الدراسة الاستطلاعية الدولية وهى أن ٦٠٪ من الأتراك المستطلعة آرائهم قالوا إنهم يعترفون بانه يوجد فى العالم دين حق واحد وهو الإسلام، فيما قال ٣٤٪ إن معظم الأديان بها ما يستحق التصديق والاحترام.

وبشكل عام، فإن مؤشر التسامح فى اتجاهات الأتراك المسلمين نحو غير المسلمين وصفته الدراسة بانه«جيد»؛ فقد قال ٩٠٪ منهم إن لديهم اتجاهات طيبة إزاء المسلمين ولكن هذه النسبة هبطت إلى ١٣٪ للمسيحيين، ونحو ١٠٪ تجاه اليهود، و٧٪ تجاه الملحدين.

ولكن عن سؤالهم إذا ما كانوا يقبلون انتخاب مرشحين سياسيين من ديانات أخرى، قال ٣٧٪ منهم إنهم لن يقبلوا هذا بكل تأكيد، فيما قال ١٢٪ إنهم غالباً لن يقبلوا، و٢٤٪ قالوا إنهم ربما يقبلون، فيما كانت نسبة من أكدوا قبولهم بمرشحين غير مسلمين ٢٣٪.

وتبلغ نسبة المسلمين فى تركيا أكثر من ٩٩٪ من عدد السكان الذين يربو عددهم على ٧٥ مليون نسمة، والبقية مسيحيون، ويهود، ويزيديون، وصابئة المندائية، وغيرهم.

وحول رأى مصطفى شاغريجى مفتى إسطنبول فى أسباب تزايد الميول الدينية فى تركيا، قال لـ منال لطفى مراسلة صحيفة الشرق الأوسط:

ـ أعتقد أن السبب هو فى الطريقة التى يدرس بها الدين فى تركيا، وهى طريقة حديثة متنورة، تجعل الناس تشعر أنه يمكن للإنسان أن يكون متديناً ومرتبطاً بالعصر فى الوقت ذاته. بهذا المعنى تركيا مثل الولايات المتحدة الأميركية، فعندما تتزايد الأزمات فى أميركا يفكر الناس فى أن الحل هو الدين. كذلك تركيا، عندما تشتد الأزمات الداخلية أو الإقليمية يتجه الناس للقيم الدينية التى تحمل كذلك معانىَ أخلاقية وقيمية عالية، ويرون إن الحل فيها. معظم النساء غير المحجبات يصلين ٥ مرات فى اليوم، فبحسب التعليم الدينى لدينا، الدين ليس مسألة شكلية، بل قيم وسلوك وأخلاقيات، وهذا هو فهم الأتراك للإسلام. هناك صراع فى تركيا بخصوص الدين، لكنه ليس بين من يريدون الدين ومن لا يريدون الدين، فالحقيقة أنه فى تركيا من لا يريدون الدين نسبة ضئيلة جدا. إنما الصراع بين من يرون أن الدين يجب أن يظهر فى الممارسات والسلوكيات والقيم الفردية، وبين من يرون أن الدين يجب أن يظهر فى الشكل الظاهرى أيضاً مثل الحجاب أو إطلاق اللحية أو غير ذلك من الشكليات.

مجتمع فى طريقه إلى التغيير

يمكن القول بأن المجتمع التركى فى طريقه إلى التغيير، ومحاولات ثنيه عن هذا التغيير لن تصمد طويلاً، ومن المحتمل للتغيير الجذرى الذى شهدته الدولة التركية فى الثلث الأول من القرن الماضى أن يعود للظهور لكن بشكل مغاير هذه المرة (إسلامى التوجه) وبحدة أقل مرة أخرى فى الثلث الأول من هذا القرن بدليل أن الهوية الثقافية التى تم تهميشها فى الفترة السابقة، نتيجة عن عدم الانسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية لهذا البلد وبين الواقع السياسى والثقافى والقانونى الذى يفرض على المجتمع، يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة أخرى فى هذه المرحلة. ولذلك فقد كانت المهمة الأساسية لحزب العدالة والتنمية تتمثل فى التخفيف من شدة العلمانية وغلواء القومية اللتين سببتا الأزمات السياسية والثقافية فى الدولة باتجاه علمانية أكثر حيادية وقومية أكثر انفتاحا، ومشروعاً إسلامياً واعداً.

وعموما فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية التى يعيشها المجتمع، ويمكن تلخيص أهم التطورات على هذا الصعيد فى النقاط التالية:

أولاً: ظهور الوجه السياسى الذى ينتمى إلى الهوية الإسلامية على السطح، فرغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير إلى توجهاته الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية التى تتمثل فى فكر وسلوكيات أعضاء الحزب وجذورهم الحزبية التى تعود إلى حزب الرفاه لا تترك مجالا للشك بأن الشعب التركى قد اختار الحزب الذى يمثل الهوية الإسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمى.

ثانياً: العمل على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية

انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجال أمام مقاربات غير أمنية في معالجة الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية.

ثالثاً: العمل على إحداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقاتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومصيرية من قضايا العالم العربي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، كما حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك أن تقوم بدور فاعل ونشيط في صنع القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي.

ولذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يشهدها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في مسار تمثل هذا المجتمع لميراثه الديني والثقافي والتاريخي، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية المزمنة التي ظلت تغذي حالات الاحتقان والتأزم منذ نشأة تركيا الحديثة.

الإسلام المدني

لقد تطلب وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم في تركيا عقوداً طويلة من الزمن واستدعت تغيرات فكرية وتنظيمية ساعد عليها تراكم الخبرة واستخلاص الدروس خاصة من التجارب الإسلامية التي قادها الزعيم نجم الدين أربكان. لذا فلم يكن صعود التيار الإسلامي في تركيا بالأمر الهين نظراً لطبيعة الدولة التركية الحديثة القائمة على ضرب من العلمانية الصارمة والتي يحرّم دستورها التطرق إلى الشأن العام من منظور ديني، وقد ظلت المؤسسة العسكرية دوما هي الحارس لهذه العلمانية الجذرية، وقد تكللت جهود الإسلاميين بانتقال الإسلام من الهامش إلى المركز ومن الاغتراب إلى الاختراق ليصبح هو الظاهرة الأهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتركيا.

ولأن «الدولة في تركيا تسبق الدين بخطوة»، وهذا تقليد عميق في الحياة التركية منذ اعتنق الترك الإسلام، وظل هذا التقليد هو السائد في ظل الدولة العثمانية ولا يزال حتى اليوم، فقد أيقن الجيل الجديد من الحركة الإسلامية من أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله جول وبولنت أرينغ وعبد اللطيف شنر وغيرهم، أنه لا بد من إدراك جديد وانتهاج خيارات مغايرة عن تلك التي نهجها نجم الدين أربكان ورفاقه القدامى.

فحسب كمال السعيد حبيب الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، والمتخصص في حركات الإسلام السياسي التركية، في دراسته (الإسلاميون.. من الهامش إلى المركز)، فإن الجيل الذي يمثله هؤلاء الشباب هو الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهم يعبرون عما يطلق عليه «الإسلام المدني»، بمعنى أنهم لا يودون فرض قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفون في نفس النقطة التي يجاورهم فيها آخرون، وأن هؤلاء الآخرين متساوون معهم، ومن ثم فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسط هي التي يمكن أن

تكون سبيلاً للحكم وليس استخدام أدوات الفرض والهيمنة من أعلى، فهؤلاء الشباب (جيل أردوغان وجول) لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة فى ثوب إسلامى.

أدرك الجيل الجديد الذى تكونت لديه خبرةٌ واقعية بالسياسة وعالَمها من خلال ممارسة السلطة على مستوى البلديات أنه قد استوى عودهم ونضج وعيهم وخبرتهم وأن طريق أربكان الذى يحاول أن يجعل من الدين قوة فوق الدولة وأمامها خلافاً للتقاليد التركية لن يصل بمشروعهم إلى منتهاه المأمول.

وعليه فقد تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما أطلقوا عليه«الديمقراطية المحافظة» وهى نظام سياسى واجتماعى توفيقى تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكرى الإسلامى من جانب ثانٍ، فهى تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلى، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسى القائم على الثنائيات التى تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغى ما سواها.

كما تؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الشؤون العامة من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابى فى المجتمع بما يساهم فى إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

وتتعدى أهداف ديمقراطية الحزب من الانتخابات ونزاهتها والبرلمانات وقدسيتها إلى تنشيط دور المجتمع المدنى واحترام الحريات وضمان الحق فى الاختلاف والمشاركة، وتوزيع واستقلال السلطات، وهى المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة التى يسعى الحزب إلى تحقيقها فى الحياة السياسية التركية.

ويهدف مشروع الحزب الحاكم فى تركيا حاليا إلى تخفيف الهواجس التى يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية من خلال التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم فى الدولة، ولكنه يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضى الفاعلون الأساسيون فى هذا النظام عن نتائج النموذج الذى يمثله حزب العدالة والتنمية.

لذا يمكن القول إن حقائق التطور السياسى فى تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تنفى العلمانية وإنما تهذبها من أجل أن تكون أكثر انفتاحا وديمقراطية وأكثر تجاوبا مع حقائق العصر.

.. أو كما قال تورغوت أوزال الزعيم السياسى البارز الذى ترأس تركيا من ١٩٨٩ـ١٩٩٣:«لقد آن لتركيا أن تخرج من حربها المقدسة من أجل فرض العلمانية على المجتمع إلى مصالحة العلمانية مع المجتمع، مع ما تقتضيه هذه المصالحة من تضحيات هى ثمن الاستقرار السياسى والسلم الأهلى».

فهل تحققت هذه المصالحة فى عهد أردوغان؟

المؤكد -كما سبق وأشرنا- أن الجيل الجديد من الإسلاميين الأتراك لا يشكل امتدادا لسلفه، بل أرسى قطيعة فعلية مع خطاب حزب الرفاه الذى أسسه نجم الدين أربكان فى الستينيات. ومن المعروف أن هذا الخطاب لم يكن بعيداً عن فكر الحركات الإسلامية العربية وفى مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين المصرية على الرغم من خصوصيات الوضع التركى وضرورات التاقلم مع النظام العلمانى. فالخطاب الفكرى والسياسى لحزب العدالة والتنمية يستوعب بسلاسة الرؤية العلمانية، يستند للإسلام بمرجعية حضارية وقيمية دون أن يبنى عليه شرعية سياسية. وللتدليل على ذلك يكفينا تامل الملاحظات التالية:

• أن استطلاعات الرأى المنشورة تشير إلى أن نصف النساء المنتميات للحزب غير متحجبات وأن الأغلبية الساحقة من أعضائه لم يتلقوا تكويناً دينيّا وإنما استمالهم الحزب بسياساته الاجتماعية وتجربته الناجحة فى إدارة الشؤون البلدية للعديد من كبريات المدن بما فيها إسطنبول.

• لا يحاول الحزب أبداً إقحام الدين عندما يعبر عن مواقفه أو قراراته أو رُؤَاه، بل على عكس فهو يحاول دائماً أن يثبت وجهة نظره بمنطق بحت، فمثلاً عندما أعاق الحزب تعليق إعلانات مايوهات البحر فى الشوارع، كان ذلك بحجة الخوف على السائقين من تشتت الذهن، ولأن المعلنين تاخروا فى تقديم الطلب، بالإضافة إلى أن الموسم الصيفى يتداخل مع موسم الحج.

• فضل أردوغان إرسال ابنتيه المحجبتين لتدرسان فى جامعات الولايات المتحدة، على أن يدخل حرباً طاحنة، كى يُؤَمِّن لهما دخول الجامعات التركية التى تمنع الحجاب.

• تركيا«أردوغان» هى الدولة التى يمكن أن يخرج أكثر من مليون من مواطنيها فى تظاهرة، تاييداً للعلمانية، ويهتف المتظاهرون فيها بشعارات من قبيل«تركيا علمانية وستظل علمانية»» و«لا للشريعة»، و«لا لأسلمة الدولة» (التى تُتَّهم حكومة أردوغان بانها تسعى إليها). وهى الوحيدة فى العالم الإسلامى التى للميل إلى الغرب فيها هذا الوزن الشعبى. وقد رأينا رمزية واضحة فى هذا إذ احتشد مئات الآلاف من المتظاهرين، تاييداً للعلمانية فى ساحة تشاكلايان فى الشطر الأوروبى من إسطنبول.

• أكد أردوغان، غير مرة، أن حزبه ليس بالحزب الإسلامى، موضحاً أن الحزب سيثبت فى الممارسة، انه لا يستند إلى الدين، ثم أدلى أردوغان بتصريحات فى شان العلمانية أظهرته على أنه راغب فى انتزاع راية العلمانية من العسكر إذ قال: سندع الشعب يمارس العلمانية حتى نؤكد من خلال ذلك أننا أوفياء للمبادئ العلمانية كما حددها الدستور.

ورغم هذه المواقف المهادنة غير الصدامية مع النظام العلمانى، إلا أن أردوغان ظل ذا موقف ثابت وحازم

من قضية الحجاب، التي تمثل قضية شائكة في تركيا الأتاتوركية التي تمنع ارتدائه في أيٍّ من الأماكن العامة (المصالح الحكومية والمدارس والجامعات)، وذلك وسط تزايد حوادث «الاعتداء» على الحجاب والمحجبات في شهر مارس/آذار ٢٠١٠، ومن بين هذه الحوادث قيام شخصيات حزبية بتمزيق عدد من الأحجبة في أحد الشوارع، وإبعاد طالبات من مدارسهن لارتدائهن الحجاب خارج المدرسة رغم التزامهن بخلعه داخلها، وطرد طالبات من قاعة المحاضرات بالجامعة لارتدائهن قبعات تحايلن بها على قرار منع الحجاب.

وأمام الضيق المتصاعد في تركيا من حرمان النساء المحجبات من حقهن في التعليم والعمل بسبب حجابهن، قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان (أمام قمة حقوق المرأة التي استضافها فرع المرأة في حزب العدالة والتنمية الحاكم)، تعليقاً على هذه الحوادث:«دعوا الناس يرتدون ما يحبون، ودعونا نحترم بعضنا البعض، ونترك لهم الحرية في اختياراتهم الشخصية»، بحسب تعبيره الذي نقلته صحيفة«حريت» التركية في ١١ مارس/آذار ٢٠١٠.

وجاء انتقاد أردوغان لما يسميه عدم احترام حق النساء في ارتداء ما يخترنه بعد يوم واحد من قيام قياديين في حزب الشعب الجمهوري، أشد الأحزاب معارضة وعلمانية، بتمزيق الحجاب ظُهْراً في أحد شوارع مدينة ميرسين جنوب غرب البلاد.

فخلال الاحتفال بالذكرى الـ٨٦ لسقوط الخلافة الإسلامية (التي سقطت في مارس ١٩٢٤ بإلغاء نظام الخلافة بعد عام واحد من إعلان الجمهورية التركية العلمانية) قام عدد من أعضاء حزب الشعب، تقودهم حواء أونجونسيل، رئيسة فرع المرأة في الحزب، ويلماظ شانلي، رئيس فرع الحزب في ميرسين، بالتظاهر في أحد شوارع المدينة، ومزقوا عددا من الأحجبة السوداء المعروفة في تركيا باسم الشادور، وهم يهتفون بعبارات تندد بالحجاب باعتباره«رمزاً لنظام الحكم الإسلامي والمجتمع الذي يهيمن فيه الذكور على الإناث».

وتعهد المتظاهرون بالحفاظ على مبادئ النظام العلماني الصارم الذي أرساه مؤسس الدولة التركية، مصطفى كمال أتاتورك، ويعتبر حزب الشعب الجمهوري والجيش وهيئات التدريس في الجامعات والمحكمة الدستورية العليا«الحارس الأمين» لها.

وتعليقاً على هذا التصرف قال أردوغان في كلمته أمام قمة حقوق المرأة:«هم (حزب الشعب) حاولوا العام الماضي التظاهر أمام الناس بتغيير موقفهم من الحجاب، ولكنهم لم يكونوا مخلصين في ذلك.. فها هم الآن يمزقون هذا الزي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الزي التقليدي والأصيل لمجتمعنا».

وفرضت السلطات التركية في عام ١٩٩٧ منع الحجاب في المدارس والجامعات والهيئات الحكومية، من بينها المستشفيات، بزعم الحفاظ على علمانية الدولة، وقال قائد أركان الجيش وقتها إن مثل هذا القرار الذي يعد مادة في الدستور الحالي سيبقى آلاف السنين.. وسعت حكومة حزب العدالة قبل عامين إلى تعديل هذه المادة من الدستور بحيث يسمح بارتداء الحجاب، ونجح بالفعل في الحصول على تأييد أغلبية برلمانية

لصالح التعديل، إلا أن المحكمة الدستورية العليا (إحدى معاقل العلمانية) ألغت التعديل عام ٢٠٠٨ بحجة أنه«مخالف للمبادئ العلمانية».

ورغم إصرار أردوغان عن أن هذه المادة«غير دستورية» فإنه صرح بأن خوض معركة جديدة مع المؤسسات العلمانية لتعديلها«تم تأجيله» للتفرغ لخوض معارك أكبر لإحداث تعديلات دستورية تتعلق بإصلاح مؤسسات القضاء والجيش والجامعات وقوانين الانتخابات والأحزاب السياسية، باعتبار أن هذه التعديُلات ستفتح الباب تلقائيا لتعديل«سهل» للمادة المتعلقة بالحجاب والحريات.

« حركة غولين » وتأثيرها فى أردوغان

رغم أن نجم الدين أربكان ينظر إليه بوصفه أستاذ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، إلا أن تجربة حزب العدالة والتنمية فى الحكم تشير إلى أن الداعية التركى محمد فتح الله غولين هو أستاذ أردوغان الحقيقى والأب الروحى لحزب العدالة والتنمية.

فإذا أردت تفسير نجاح حزب العدالة والتنمية فابحث عن حركة غولين (أحد أهداف«وثيقة مكافحة الأصولية» الانقلابية ومخطط«المطرقة الثقيلة» أو«بليوز»)، وإذا أردت أن تتعرف على شخص أستاذ أردوغان الحقيقى والذى التزم أردوغان بتعاليمه وواصل منهجه فانت فى حاجة للتعرف على فتح الله غولين أبى الإسلام الاجتماعى فى تركيا. وهو مؤسس وزعيم حركة«غولين» الدينية.. واليوم يقترن اسم غولين بمصطلح الإسلام التركى المتنور أو المعتدل، إذ حاول مع مؤيديه تاسيس حركة دينية سياسية اجتماعية حديثة تمزج الحداثة، بالتدين بالقومية بالتسامح بالديمقراطية. ووضع الإسلام والقومية والليبرالية فى بوتقة واحدة. وكتبت الكثير من الدوريات الغربية عن غولين تصوره كزعيم حركة اجتماعية إسلامية قومية غير معاد للغرب، ووجه المستقبل للإسلام الإجتماعى فى الشرق الأوسط، لكنَّ معارضيه يقولون عنه إنه الخطر الحقيقى على العلمانية التركية، ويتهمونه بمحاولة تقويض العلمانية التركية عبر أسلمة الممارسات الاجتماعية للأتراك.

وما تتميز به حركته عن باقى الحركات الإسلامية فى المنطقة والعالم هو أنها غالباً تلقى ترحيباً كبيراً من الغرب. إذ تعتبر هى «النموذج» الذى ينبغى ان يُحْتَذَى به بسبب «انفتاحها» على العالم، وخطابها الفكرى. فمثلا اذا كان «أربكان» يرى أميركا عدواً للعالم الإسلامى بسبب تحكم «الصهيونية العالمية» فى صنع القرار فيها، فإن غولين يرى ان أميركا والغرب عموماً قوى عالمية لابد من التعاون معها.

.. واذا كان «أربكان» يرى ضرورة الوحدة بين العالم الإسلامى، وهى الأفكار التى بلورها عمليّاً فى تاسيسه مجموعة الثمانى الإسلامية، فإن غولين لا ينظر إلى العالم العربى وإيران بوصفهما المجال الحيوى لتركيا، بل يعتبر القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى والبلقان هم المجال الحيوى لتركيا، فهذه البلدان تضم أقليات تركية هامة، وهو يرى أنه إذا كان لتركيا يوما ما أن تعود لمكانتها بوصفها واحدة من أهم دول العالم،

كما كانت خلال الدولة العثمانية، فلابد من نفوذ قوى لها وسط الأتراك فى كل مكان فى العالم.

لكن غولين من البراجماتية والذكاء بحيث لا يستخدم تعبير «القيادة التركية» فى المنطقة، كما لا يدعو الى استقلال الأقليات التركية فى وسط آسيا، ولا تمارس جماعته أنشطة تعليمية فى البلاد التى يمكن أن تتعرض فيها الأقلية التركية لمشاكل من قبل النظم الحاكمة مثل الصين وروسيا واليونان.

والحركة تمتلك مئات المدارس الدينية: ٣٠٠ مدرسة داخل تركيا، و٢٠٠ مدرسة أخرى حول العالم، من تنزانيا وكينيا وأوغندا إلى الصين، ومن تركمنستان وروسيا إلى المغرب ومصر والفلبين، مروراً بالبلقان والقوقاز. أما النموذج الفلسفي والفكرى الذى يقدمه غولين عبر مدارسه فهو يتركب من عدة عناصر:«الميراث العثماني، والميراث العلماني، واقتصاد السوق، والديمقراطية». ويقول المحلل التركى ساهين الباى:«الملاحظ هو أن خريجى هذه المدارس (مدارس غولين)، يتخرجون ليشغلوا مناصب عالية فى مجالات الحياة التى يتخصصون فيها فى جمهوريات آسيا الوسطى.. من البلقان حتى الصين، يريد غولين أن ترى النُّخَبُ فى هذه البلدان تركيا نموذجا لها».

كما تملك الحركة صحفها ومجلاتها وتلفزيوناتها الخاصة، وشركات خاصة وأعمال تجارية ومؤسسات خيرية. ولا يقتصر نشاط الحركة على ذلك بل يمتد الى إقامة مراكز ثقافية خاصة بها فى عدد كبير من دول العالم، وإقامة مؤتمرات سنوية فى بريطانيا والاتحاد الأوروبى وأميركا، بالتعاون مع كبريات الجامعات العالمية من أجل دراسة الحركة وتاثيرها وجذورها الثقافية والاجتماعية.

وحوكم فى تركيا فتح الله غولين مرات بتهمة وجود أجندة خفية لأسلمة المجتمع التركى، لكن حكم عليه بالبراءة فى كل مرة.

وبسبب الاهتمام الذى يوليه غولين للقومية التركية حول العالم، أسس مع ١٦ آخرين، بنكاً استثماريّاً هو«آسيا فايننس» وهو بنك لا يهدف للربح، والمقترض لا يدفع نسبة فائدة، وهدف هذا البنك، الذى يبلغ رأس ماله ١٢٥ مليون دولار، تشجيع الاستثمارات الأجنبية لجمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق. ولكن ولأن السلطات فى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لا تتسامح إزاء أى تنظيمات او حركات تستغل الإسلام لدواعٍ سياسية، تعمل مدارس ومنظمات غولين بالكثير من الحذر وتراعى عدم إثارة الحساسيات الدينية أو السياسية.

وقد غادر غولين تركيا عام ١٩٩٩ مباشرة بعد إطاحة رئيس الحكومة السابق نجم الدين أربكان عام ١٩٩٨ خوفاً من أن تطاله القوى العسكرية وترميه فى السجن، وما لبث القضاء التركى أن فتح دعاوى عديدة ضده، ما لبث فى عهد حزب العدالة والتنمية أن برئ منها نهائياً.

غير السبب الذى أسرع بخروج غولين من تركيا واستقراره فى أميركا هو شريط فيديو له تحدث فيه

لانصاره عن التحرك ببطء لتغيير طبيعة النظام التركى. فشريط الفيديو الذى وضع على موقع«يوتيوب» اثار فى تركيا جدلاً كبيراً وشدد الخناق على تحركاته، وليس هناك سبب علنى رسمى لأسباب مغادرة غولين تركيا إلى أميركا. لكن متاعبه مع السلطات التركية بدأت فى ١٨ يونيو/حزيران عام ١٩٩٩ عندما تحدث فى التليفزيون التركى، وقال كلاماً أعتبره البعض انتقاداً ضمنياً لمؤسسات الدولة التركية. وبعد ذلك بدأ المدعى العام للدولة تحقيقاً فى تصريحات غولين، وساعتها تدخل رئيس الوزراء التركى آنذاك بولند أجاويد ودعا الدولة إلى معالجة الأمر بهدوء، بدلاً من فتح الموضوع للنقاش على المحطات التليفزيونية التركية، كما دافع عن غولين وعن مؤسساته التعليمية وقال:«مدارسه تنشر الثقافة التركية حول العالم، وتعرف تركيا بالعالم. مدارسه تخضع لإشراف متواصل من السلطات».

بعد ذلك اعتذر غولين علانية عن تصريحاته، إلا أن بعض العلمانيين ظلوا متشككين فى أهدافه، ولاحقاً وجهت له اتهامات بمحاولة تحقيق مكاسب سياسية على حساب مؤسسات الدولة بما فى ذلك الجيش. وبعد أسبوع من بث البرنامج أرسل الرئيس التركى سليمان ديميريل تحذيراً إلى غولين قال له فيه :«أعتقد أن رجل الدين لا ينبغى ان تكون له أطماع سياسية. أن تكون رجل دين هذا بحد ذاته شىء صعب، لكن أن تكون رجل دين محترماً يلزم أن تسير حسب تعاليم ديننا.. هذا يمكن ان يحدث بإعطاء نصيحة جيدة للإنسانية وليس بالانخراط فى الشؤون الدنيوية».

بعد تلك الأزمة حدثت أزمة لقطة الفيديو الشهيرة التى بثت على«اليوتيوب» وظهر فيها غولين وهو يقول لعدد من أنصاره أنه سيتحرك ببطء من أجل تغيير طبيعة النظام التركى من نظام علمانى إلى نظام إسلامى، كما تحدث عن نشر الثقافة التركية فى أوزبكستان، مما آثار موجه غضب فى الجيش التركى وباقى المؤسسات العلمانية فى البلاد. كما أدى إلى أزمة دبلوماسية بين تركيا وأوزبكستان دفعت بولنت اجاويد للتدخل مجدداً فى محاولة لحلها. وقال أجاويد:«الرئيس الأوزبكستانى لديه مخاوف غير مبررة تتعلق بتركيا. تركيا لا تتدخل فى الشؤون الداخلية لأوزبكستان. لا يمكن أن نسمح بالإساءة إلى العلاقات بين البلدين بسبب مخاوف غير ضرورية». لكن أوزبكستان قررت إغلاق عدد من المدارس التابعة لغولين.

ويبدو أنه خلال هذا الوقت كانت المؤسسة العلمانية فى تركيا بدأت هى ايضاً تستشعر قلقاً متزايداً من غولين ومؤسساته التعليمية، فاصدرت هيئة التعليم العالى فى تركيا قراراً يقضى بعدم الاعتراف بالشهادات العلمية التى تعطيها مدارس غولين، لكن هذا القرار كان مؤقتاً.

وقد وقف غولين فى الانتخابات النيابية التى جرت عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧ إلى جانب حزب العدالة والتنمية ما منح الحزب قوة إضافية مهمة جداً، كما لقيت التعديلات الدستورية الأخيرة (تعديلات ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠) تاييده، حيث دعا الشعب التركى إلى الموافقة عليها، مشيراً إلى أن هذه التعديلات وإن كانت محدودة، غير أنها تمثل نقطة تحول مهمة فى سبيل تعزيز الحريات العامة فى تركيا، وهو أمر كان له

تأثيراته المهمة على عملية الاستفتاء، وذلك بالنظر إلى حجم وقوة تأثير جماعة فتح الله غولين ومؤيديه ومريديه سواء داخل تركيا أو خارجها.

وأخيراً.. يعتبر جراهام إى. فوللر فى كتابه (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمى متنام) أن حركة الشيخ محمد فتح الله غولين هى التطور المهم الثانى الذى يشهده الإسلام التركى على مستوى الفكر والممارسة. وتعد هذه الحركة حسب الكاتب«من أكبر مجموعات حركة رسائل النور فى تركيا. ولقد تطورت هذه الحركة بتوجيهات زعيمها الشيخ فتح الله غولين، وأضحت اليوم الأكثر تأثيرًا والأكثر حداثة وأخذا بروح العصر بين الحركات الإسلامية فى تركيا». وتتميز عن الحركات الأخرى فى تركيا بتركيزها على خلق حراك وتغير اجتماعى تدريجى داخل المجتمع التركى من خلال نشر القيم الإسلامية.

ويرى الكاتب أن حركة غولين لم تكن على وفاق مع الأحزاب الإسلامية فى تركيا ولاسيما مع أحزاب نجم الدين أربكان، وأنها تنادى بابتعاد الحركات الإسلامية عن العمل السياسى، بل وتعترض على نعت الآخرين لها بأنها حركة إسلامية. ويشير إلى أن علاقاتها بالأحزاب السياسية تتاطر فى مدى الخدمة التى سيحققها الحزب لصالح تركيا، وغالبًا ما يكون ذلك الحزب حزب غير إسلامى.

غير أن حركة غولين قد خففت من حدتها تجاه الأحزاب الإسلامية مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. وقللت من انتقادها له، ثم تحسنت العلاقة بينهما تدريجياً إلى أن وصلت لحد التعاون فى عدد من المجالات وهو -حسب الكاتب- ما أدى إلى زيادة شبهات ومخاوف الكماليين المتشددين من كليهما: حزب العدالة، وحركة غولين.

ويخلُص فوللر فى نهاية الباب الأول من كتابه إلى أن «الإسلاميين فى تركيا يمثلون القوى المثقفة الأكثر إبداعًا داخل تركيا الآن، وانه وإن كانت تركيا ستظل دولة علمانية إلا انهم قد استطاعوا تطوير مفهوم العلمانية التركية؛ فنسجوا علاقة جديدة بين ماضيهم العثمانى وتقاليدهم الثقافية والدينية. ويعتبر فوللر الجوانب المشتركة بين حزب العدالة والتنمية وحركة غولين مؤشرًا بارزًا على هذه الظاهرة».

مابين أربكان وأردوغان

نجم الدين أربكان أول رئيس وزراء إسلامى فى تاريخ تركيا ليس مجرد زعيم سياسى بين انصاره، بل هو زعيم روحى ودينى كذلك. زائروه من أعضاء حزبه وأنصاره ينحنون عندما يصافحونه ويقبلون يده ٣ مرات. ويعتبر أردوغان نفسه احد تلاميذه وأن أربكان صاحب فضل عليه، وفى المقابل ورغم النجاحات الاقتصادية لحكومة رجب طيب أردوغان، إلا أن أربكان يشعر بقلق وتشاؤم إزاء مستقبل الاقتصاد التركى بسبب سياسات أردوغان الذى وصفه بانه «تلميذ فاشل هرب من المدرسة من الباب الخلفى»، ولا يبدو أربكان سعيداً أبداً بتلميذه اردوغان، الذى يتصل بين الحين والآخر ليطمئن على صحته، ويقول «ان هذه الاتصالات لا تعنى شيئا».

■ وعندما سألته صحيفة «الشرق الأوسط»: هل ترى أن تصويت الأتراك لحزب العدالة والتنمية كان قراراً صائباً؟

- قال: ٥٠٪ من قرار الشعب التركي صحيح لأنه لم تكن هناك خيارات أخرى أمامه، و ٥٠٪ خطأ. فالشعب ولأنه أراد أن يحمي نفسه من التسونامي، تجاهل أن حزب العدالة والتنمية هو نفسه مسؤول عن هذا التسونامي. حزب العدالة والتنمية خلع رداءه الديني منذ وصل للسلطة، وقادة الحزب قالوا ذلك علانية ولم ينفوه، فبعد منع الدروس القرآنية وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء، وللوفاء بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، ألغوا قانونا كان يجرم الزنا. كما أن حزب العدالة والتنمية أعطى اهتماماً كبيراً جداً لعلاقاته مع أوروبا وأميركا، وقالوا إن الاتحاد الإسلامي غير ممكن، وان اتجاه تركيا هو لأوروبا.

حكومة أردوغان تكرر هذا الخطاب منذ ٥ سنوات. فكيف سينشأ الجيل الجديد؟ الإعلام والكتابات الصحافية تسمم أفكار الشعب. باختصار تصويت الأتراك لحزب العدالة والتنمية كان تصويت كراهية وليس حبّاً، كراهية للبديل (التطرف العلماني) وليس حباً في حزب العدالة.

■ وبسؤاله عن ما إذا كان يعتبر أردوغان قد هرب من مدرسته؟

- قال أربكان: نعم أردوغان تلميذ فاشل هرب من الباب الخلفي للمدرسة. هو أتى للمدرسة، لكن لم يستمع للدرس. وبالرغم من أنه درس في مدارس دينية، إلا أن أعماله لا تدل على هذا، فهو يقول إن تمدن المسلمين لا يمكن ان ينافس تمدن الغرب، بينما الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) يقول «الدين يَعْلُو ولا يُعْلَى عليه». هل الذي لديه علم يمكن أن يقول مثل هذا الكلام؟. أردوغان يتقرب من الاتحاد الأوروبي، ويلبي ما يُطلَب منه ويقول في الوقت نفسه إن الاتحاد الإسلامي غير ممكن. هل هذا شيء معقول؟ هل نحن نخدم الإسلام أم الصهاينة؟. وبما أن صحيفة«الشرق الأوسط» معنا الآن أريد أن أرسل عبرها رسالة بما لها من حجم وهي أن صحيفة «الشرق الأوسط» تدافع عن حزب العدالة والتنمية، وتدعمه بما تنشره حوله. (ردت «الشرق الأوسط» على أربكان موضحة أننا لا ننحاز إلى أحد، وأن هناك بين قراء «الشرق الأوسط» من يعتز بأربكان وتجربته خلال رئاسته للوزراء في تركيا.

■ ما هي نوع العلاقة الآن بينكم وبين السيد أردوغان؟ هل ما زالت بينكم اتصالات مثلاً؟

- طيب يتصل بي في بعض الأحيان بالتليفون ليسأل عن صحتي لكن هذا لا يعني شيئاً. فكيف أنت وكيف حالك لا يهم. المهم هو عودة الوعي الإسلامي الحقيقي.

■ لماذا لا تحاولون التحدث مع السيد أردوغان حول اختلافاتكم معه، ففي النهاية أي ضرر سيصيب كل الإسلاميين الأتراك؟

- هناك مقولة مفادها انه إذا قدر الله قدراً على شيء، فإن الله يأخذ العقل ولا تفيد النصيحة.

كيف تفوق التلميذ على أستاذه؟

إلى هنا انتهى حوار«الشرق الأوسط» مع أربكان الغاضب على أردوغان والذى لا يرى أيّاً من نجاحات تلميذه، الذى لم يوصفه بالأوصاف المؤسفة المذكورة سلفاً، حتى أعدائه، فما بالنا باستاذه الذى لا يكل أو يمل أردوغان عن التذكير بفضل أربكان عليه، ولا يجد حرجاً فى مواصلة السؤال عليه رغم موقف أربكان منه، على أى حال، وبغض النظر عن الخلفية الحقيقية لما جرى ويجرى بين التلميذ وأستاذه، يستطيع العاقل أن يرى بعض الجوانب المفيدة فى تجربة حزب العدالة والتنمية والتى لم يسبق لأى حزب ذى توجه أو خلفية إسلامية تحقيقها، لا فى تركيا ولا غيرها من دول العالم العربى والإسلامى، فإلى بعض منها:

١- لقد تميزت الحركة الإسلامية فى تركيا بانها اتخذت النهج السياسى منذ البداية طريقاً لها وهذا لايعنى إهمال التربية والدعوة بل كانت السياسة هى الواجهة الأبرز التى عمل الإسلاميون من خلالها وهم بذلك حموا أنفسهم بشكل كبير من التعددات التى أنهكت الحركات الإسلامية الأخرى، كما أن المجال السياسى تختلف حساباته جذريا عن المجال الدعوى فلا ينبغى أن نقارن العمل السياسى بالدعوى فكلاهما مختلف.

٢- ومما تتميز به الحركة الإسلامية فى تركيا أنها لم تنجر أبدا إلى المواجهة العسكرية التى طالما رغبت كل الأطراف فيها لتصفية الإسلاميين.

٣- لقد عانى أردوغان مثل أستاذه أربكان من القمع والسجن والتنكيل والحرمان من حقوقه السياسية وغيرها، ولكنه فيما يبدو طَوَّرَ تجربة خاصة بنفسه، من أبرز مراحلها إدراته لبلدية إسطنبول، والتى حقق فيها إنجازات هائلة جعلته يرى أن بإمكانه تحقيق الكثير فى مجالات أخرى مؤثرة بعيدة عن متناول المؤسسة العسكرية، فيما تجلت تجربة أستاذه أربكان كما يبدو من تاريخه فى مراغمة المؤسسة العسكرية ومصاولتها، فكلما حظرت المؤسسة العسكرية حزبه ونشاطه، عاد بعد فترة أخرى بثوب جديد أكثر قوة مما مضى ليقوم العسكر مرة أخرى بحظر حزبه وتفصيل الثياب القمعية على مقاسه لتقوم الحكومات العلمانية بخياطتها.. ويبدو والله أعلم أن أردوغان الذى خاض المعارك مع أستاذه رأى أن الوقت سيطول فى هذه المراغمة خاصة وأن العسكر قد فهموا اللعبة جيدا وضيقوا الخناق كثيراً فرأى أن هناك طريقا أخرى إلى النجاح تكمن فى تغيير المعركة ونقل ساحتها إلى جوانب أخرى وتقديم بعض التنازلات التى لابد منها من باب أن (الضرورات تبيح المحظورات) وكل ذلك بغية الوصول إلى وضع أفضل يمكن للإسلاميين أن يرتبوا أمورهم ويظهروا بصورة أفضل بدلاً من الاجهاضات العسكرية المتكررة لإنجازاتهم والتى تجعلهم كل مرة يعودون لنقطة الصفر.

٤- هذا الأسلوب الجديد اقتنع به أردوغان ومجموعة كبيرة من أمثاله ويتمثل فى أفكار حزب العدالة والتنمية، فيما ظل الباقون على تفضيلهم للأسلوب القديم المتمثل فى حزب السعادة فحدثت ولادة جديدة ضمن أسرة الحركة الإسلامية فى تركيا وليس بعيداً عنها، ولابد لكل ولادة من مخاض، ولابد لكل مخاض

من ألم (وعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا).

٥- اكتسح حزب العدالة الساحة قبل حرب أميركا على العراق وظهر جليًا بعد ذلك أن أميركا كانت ترغب بحكومة قوية في تركيا تمهيدا لاستخدام تركيا كقاعدة أساسية في احتلال العراق وظهرت أول المطالب أمام أردوغان وكانت امتحاناً عسيراً له ولحكومته وتم تمرير القانون في البرلمان في المرة الثانية وبصعوبة ولكن الله أنقذه من براثن الأميركان إذ انهار الجيش العراقي ولم يعد هناك حاجة لاستخدام الأراضي التركية من قبل الأميركان كما أن النفط لم يتأثر كثيرا كما حصل في الحرب السابقة وبذلك أنقذ الله حكومته من وضع اقتصادي كان سيصعب من مهمته لو حدث، هذا في الظاهر أما إن كان أردوغان قد خدع الأميركان وأظهر لهم قبول أمرهم مقابل أن يخففوا من قيود العسكر أمامه ليكتسح الساحة ثم ماطلهم وراوغهم حتى مرت الأزمة فذلك أمر ممكن وهو من مكر الله لعباده الصالحين.

٦- إن التنازلات في الحياة السياسية ليست تهمة ولا منقصة بل هي من الحرب السياسية والتاريخ الإسلامي حافل بها وحتى أربكان نفسه قدم تنازلات عندما كان في الحكم وأجبر على مقابلة وزراء إسرائيليين ووقع على صفقات بين تركيا وإسرائيل أثناء حكمه، فلا ينبغي الوقوف طويلاً أمام ملف التنازلات فهو ملف حساس ومليء بالشروط والخفايا التي لايقدرها ولا يدركها سوى من قدم تلك التنازلات ومتى كانت الثقة موجودة في الشخصية التي اتخذت القرار انتفت مظنة السوء والاتهام لها.

٧- وظهر امتحان آخر أمام أردوغان وهو الملف القديم الجديد الانضمام لأوروبا ويرى فيه البعض خطر ذوبان الإسلام في تركيا واضمحلاله ومثل هؤلاء ينبغي لهم أن يعيدوا النظر وأن يوسعوا أفقهم وأن يقرأوا التاريخ جيدا ليتعظوا ويعتبروا، إن انضمام تركيا لأوروبا ضمان للإسلاميين فيها من بطش العسكر والقمع الظالم لهم وكبت الحريات، ويمكن للإسلاميين أن يحققوا قفزات هائلة في ظل العدالة الاجتماعية والحريات التي توفرها الأنظمة الأوروبية، ومن الغريب أن أوروبا تخاف من اكتساح الأتراك لها فهم مجتمع شاب بينما المجتمعات الأوروبية أكثرها في حالة الشيخوخة وتركيا لديها من الإمكانات المختلفة ما يجعلها ثقلاً لا يستهان به فيما لو انضمت لأوروبا وهذا سيصُبُّ في مصلحة المسلمين في نهاية المطاف وهو ما تتوجس منه أوروبا شرّاً لذلك هي تعرقل انضمام تركيا لها.

٨- إن أردوغان داهية من دواهي السياسة أحسن أربكان تربيته وزودته التجارب بخبرة واسعة، فلا ينبغي أن تُفهم تصريحاته وأفعاله بتسرع فالرجل يسير في غابة الأشواك والأعداء وقد جرب كل ذلك وهو يحاول أن يحقق المكاسب على المستوى البعيد ويتجنب المواجهات التي ليست في صالحه.

الباب الرابع:

الثورة الأردوغانية

الفصل الأول

انقلاب دستورى

الفصل الثانى

ولادة الجمهورية الثانية

الفصل الأول

انقلاب دستورى

«لا تخف، هذا العلم المرفرف لا يُنَكَّس.

ولو أرادوا تَنكيسه فليحرقوا آخر موقع فى الوطن.

ولسوف يلمع فى الأفق؛ لأنه نجم وطنى.

هو لى، وهو ملك لشعبى أيضاً.

أيها الهلال الجميل، لن تُمزَّق سافديك بنفسى.

وأيّاً كانت هذه الشدة والعنف فهى وردة فوق عرقى البطل.

إن الدماء التى لا تسيل من أجلك، تكون حلالاً من بعد.

وإذا قلنا الحق، فمن حق أمتى الاستقلال.»

المقطوعة السابقة هى جزء من قصيدة«استقلال» للشاعر الإسلامى التركى محمد عاكف، وهى أيضاً الكلمات التى يرددها كل طفل وكل رجل وكل امرأة فى تركيا منذ أكثر من سبعين عاما وحتى اليوم، ومن ثَمَّ فمحمد عاكف هو الشاعر التركى الإسلامى الوحيد الذى يتذكره الشعب التركى دائماً عبر كلمات النشيد الوطنى.

وعلى الرغم من أن الأجيال الحالية لم تعاصر هذا الشاعر الراحل، فإنها وجدت نفسها تعاصره فى كل يوم وفى كل ذكرى، فهو الشاعر الذى تحولت إحدى قصائده الحماسية إلى كلمات النشيد الوطنى التركى. وقد قررت الجمهورية التركية فى أحد مواد دستورها جعل قصيدته«الاستقلال» هى النشيد الرسمى المصاحب للسلام الوطنى.. وهى المادة الوحيدة التى يمكن أن لا يرغب أن يطالها رئيس الوزراء التركى بتعديلاته فى المواد الدستورية أو انقلابه الدستورى، الذى تجلى فى الاستفتاء الذى جرى فى تركيا يوم الثانى عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، حيث تم اعتماد تعديل ٢٦ مادة فى دستور الجمهورية التركية (الدستور التركى يضم ١٧٥ مادة تم تعديل ٧٠ ماده منه قبل الاستفتاء الأخير).

وبهذا جرى تعديل دستور عام ١٩٨٢ للمرة السابعة عشرة. غير أن تلك التعديلات جاءت هذه المرة ليس كعادتها عن طريق الانقلابات العسكرية، وإنما عبر نافذة ديمقراطية حرة«صندوق الانتخابات» فيما

يشبه ثورة دستورية ديمقراطية بناءً على إرادة الشعب التركي، أو لنقل انقلاباً دستورياً أنهى عقوداً من نظام الوصاية العسكرية والقضائية المستمدة من الدستور القديم الذى اعتمده الجيش عام ١٩٨٢ عقب الانقلاب العسكرى الذى قام به الجنرال كنعان ايفرين عام ١٩٨٠، وفى جميع الأحوال يمكن القول أن أردوغان بات وكأنه يقف عند مفترق طرق، فإما أن ينجح فى مواصلة إنجاز ثورته الدستورية ويقود عملية الإصلاح والتغيير الديمقراطى فى البلاد، وبالتالى يحتفظ بشعبية كبيرة تؤمن له البقاء فى صدارة المشهد السياسى التركى فى المرحلة المقبلة، وإما أن تكون تجربة حزبه الحاكم قد باتت مهددة بالتراجع أمام مجمل التطورات والتحولات والمتغيرات التى تشهدها البلاد فى السنوات الأخيرة، وذلك فى حال تراجع لهذا السبب أو ذاك عن التعديلات الدستورية التى طرحها ويدافع عنها بقوة.

وحسب المعلومات الصادرة عن الهيئة العليا للانتخابات فقد بلغت نسبة المشاركة فى التصويت خلال الاستفتاء ٧٣,٧٪ (يبلغ عدد الناخبين الأتراك ٥٠ مليوناً)، وصوت ٥٧,٨٨٪ من الناخبين لصالح تعديل المواد الدستورية مقابل ٤٢,١٢ ٪ من المعارضين.

ولكن لم يتضح على الفور من خلال هذه النتيجة أن القوى التصويتية قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

- المدن الواقعة فى الغرب على سواحل بحر إيجه وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط (تسع عشرة محافظة من أصل واحد وثمانين محافظة) تعتبر معاقل نخبة الدولة القديمة الممثلة فى سلك الموظفين والسلطة القضائية والجيش. وهناك أيضا صوتت غالبية المواطنين برفض الاستفتاء.

- قاطعت هذا الاستفتاء أغلبية المواطنين المقيمين فى المحافظات التسع الواقعة فى جنوب شرق البلاد ذات الأكثرية الكردية. وفى مدينة هكارى الواقعة على الحدود مع إيران والعراق لم تبلغ نسبة المواطنين الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع إلا نحو سبعة فى المائة.

- صوت معظم سكان المحافظات الثلاث والخمسين الأخرى بالموافقة.

وعلى الرغم من كون جوهر هذا الاستفتاء ونتائجه يتعلق بتعديل الدستور، فإنه يبدو أنه سيولد انعكاسات جادة بالنسبة للسياسة التركية الداخلية والخارجية، حيث إن أردوغان يرى ان مسألة الإصلاح السياسى أصبحت أولوية سياسية فى الداخل والخارج، فى الداخل لترتيب البيت الداخلى بعد التطورات والمتغيرات التى شهدتها البلاد خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وفى الخارج من خلال إيجاد دستور يتجاوب مع التطلعات التركية والأداء السياسى إزاء القضايا الإقليمية المثارة، فضلاً عن تعزيز خيار فرص الانضمام إلى العضوية الأوروبية كون التعديل يأخذ طابع الإصلاحات المطلوبة أوروبياً.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، هناك ثمة قناعة لدى قيادة حزب العدالة وتحديداً زعيمه أردوغان بأن الدستور الحالى لم يعد يتناسب وصعود النفوذ التركى إقليمياً ودولياً، إذ يقول أردوغان: (ليس خيالاً أن

يكون القرنُ الواحد والعشرون قرنَ تركيا، لكن هذا لا يتحقق إلا بتحديث تركيا من خلال التعديلات الدستورية التى تليق بتركيا). وهو ما يوحى بأن إرهاصات لجمهورية جديدة«الجمهورية التركية الثانية» أو حقبة مغايرة فى تاريخ الأتراك قد لاحت فى أفق الدولة التركية.

سادس استفتاء دستورى

استفتاء الثانى عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠١٠ هو الاستفتاء السادس على تعديلات دستورية منذ عام ١٩٦١، وقد أجرى الاستفتاء الأول فى التاسع من يوليو / تموز ١٩٦١، وأُقرّ بموجبه دستور ما بعد انقلاب ٢٧ مايو / أيار ١٩٦٠، بتأييد ٦١,٧ فى المئة من الأصوات، وبموجبه أصبح كمال غورسل الرئيس الرابع للجمهورية التركية. وبعد ٢١ عاماً، صوّت الأتراك على الدستور المعمول به حالياً (المعدَّل ١٧ مرة)، وذلك عقب انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، وفضحت النتائج فى حينها حقيقة«المهزلة» التى أرغمت الشعب التركى على التصويت إيجاباً لمصلحة الدستور الجديد«الأسود» الذى نال تأييد ٩١,٣٧ فى المئة. وألغى الاستفتاء الثالث فى ١٩٨٧، البند الذى كان يمنع السياسيين الذين أُطيحوا فى انقلاب ١٩٨٠، من حق العودة إلى مزاولة العمل السياسى. أما الاستفتاء الرابع، وهو الوحيد الذى جاءت نتيجته سلبية، فكان يهدف إلى السماح بالدعوة إلى انتخابات مبكرة عام ١٩٨٨.

أخيراً، أتاح استفتاء سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧، غداة وصول عبد الله جول إلى قصر شنقايا، انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرةً فى الدورة المقبلة، لا من نواب الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان).

.. نعود لقصة الاستفتاء«الانقلابى» الأخير، حيث كانت تركيا على موعد مع الاستفتاء الشعبى على رزمة التعديلات الدستورية التى اقترحتها حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة رجب طيب أردوغان، وتبناها البرلمان التركى فى السابع من مايو / أيار ٢٠١٠ بأغلبية ٣٣٦ صوتاً، وصادق عليها الرئيس التركى عبد الله جول فى ١٢ مايو / أيار، ثم أقرّ المجلس الأعلى للانتخابات بالإجماع عرضها على الاستفتاء العام. ويشكل الاستفتاء محطة مفصلية فى تاريخ الجمهورية التركية، لأن نتيجته كانت حاسمة فى اتجاه صيغة ومعادلة الحكم الجديدة فى تركيا، وفى طبيعة المرحلة القادمة، التى تطمح فيها تركيا إلى لعب أدوار محورية فى محيطها الجغرافى وفى منطقة الشرق الأوسط.

اللافت هو اختيار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان تاريخ الاستفتاء، الذى يوافق الذكرى الـ ٣٠ للانقلاب الدموى الذى قام به العسكر الأتراك، بقيادة الجنرال كنعان إيفرين فى ١٢ / ٩ / ١٩٨٠، وأعدموا على أثره مئات النشطاء السياسيين، واعتقلوا الآلاف منهم، ثم قاموا بحظر الأحزاب السياسية، الأمر الذى يشى بأن اختيار يوم الاستفتاء هو محاولة من أردوغان لتصفية«تركة» العسكر الثقيلة، ووضع نهاية لتحكم العسكر فى الوضع الداخلى التركى، بما يفضى إلى حسم مخاض الصراع، الدائر منذ سنوات فى تركيا، بين العسكر والمدنيين لصالح الحكم المدنى.

لذا فقد اعتبر الاستفتاء في ذلك اليوم بالتحديد بمثابة رسالة ضمنية تعلن طي صفحة تلك المرحلة، وبدء مرحلة ما بعد هيمنة العسكري، هذه الرسالة أكدها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في أول خروج له إلى مكان عام، حين ذهب إلى صلاة الجمعة (يوم ١٧/٩/٢٠١٠) في مسجد الصحابي أبي أيوب الأنصاري بإسطنبول، حيث قام وهو في طريقه إلى المسجد بزيارة قبر عدنان مندريس رئيس الوزراء الأسبق الذي كان هو ووزيرا الخارجية والمالية من بين الذين قرر كنعان ايفرين إعدامهم بعد نجاح انقلاب عام ;١٩٨ وكان عدنان مندريس رجلاً إصلاحيّاً وصالحاً، ويذكر له أنه من أمر بان يتم الأذان للصلوات باللغة العربية، بعدما قرر سابقوه رفعه باللغة التركية.

وكان رجب طيب أردوغان قد تعهد عند ضريح أتاتورك، قبيل فوز حزبه بانتخابات ٢٠٠٢، بـ«إحياء ديمقراطية علمانية فقدت ثقة الأمة»، واعتبر المتشددون العلمانيون كلماته التي دونها في دفتر الزيارات خلال زيارته قبر أتاتورك«خيانة عظمى» من طرفه، خصوصاً انها جاءت من طرف رجل كان قد حكم عليه قبل فترة قصيرة من تلك الزيارة بالسجن بتهمة التحريض الديني. لكن أردوغان نجح في قيادة تركيا منذ ثماني سنوات من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية، وقاد حركة تغيير وإصلاحات أفضت إلى ترسيخ حداثة«إسلامية»، وقرّبت تركيا من الاتحاد الأوروبي، وجعلتها تلعب أدواراً إقليمية ودولية مهمة.

وانتقل الصراع بين حزب العدالة والجيش التركي إلى العلن بعد اتهام بعض كبار ضباط الجيش بالتدبير والتخطيط لمحاولة انقلاب على الحكومة، والانتماء إلى منظمة سرية تدعى« أرغَنيكون»، وعلى أثر ذلك شهدت تركيا سلسلة من التوقيفات والاستجوابات للضباط المتهمين، لكن الدستور التركي، الذي عدله العسكر في عام ١٩٨٣، لا يسمح بمساءلة ومحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية.

وعليه، شكَّل الصراع مع العسكر المقدمات الموضوعية التي دفعت رجب طيب أردوغان وحزبه إلى إعداد جملة من التعديلات الدستورية، شملت ٢٩ مادة، تتعلق معظمها بالجسم القضائي التركي، فيما أخفق في تمرير مادة واحدة، تتعلق بحظر الأحزاب من داخل البرلمان بدلاً من المحكمة، وتقضي بوضع شروط دستورية، تجعل من إمكانية حظر الأحزاب أمراً صعباً جداً، من خلال اشتراط حصول أكثرية استثنائية في البرلمان، إلى جانب موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المحكمة الدستورية.

وأصرّ حزب العدالة والتنمية على تقديم حزمة التعديلات الدستورية بالكامل للتصويت بالموافقة عليها أو رفضها برمتها، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة من طرف منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، التي طالبت بالسماح بالتصويت على كل تعديل على حدة.

وكان الهدف من التعديلات الدستورية هو إضعاف التحالف القائم ما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية، من خلال إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمدعين العامين، بشكل يتمّ فيه زيادة عدد أعضائه من أحد عشر عضواً إلى ٢١ عضواً، من بينهم ١٢ عضواً يعينهم البرلمان. أي أن التعديلات

الدستورية تهدف إلى تغيير تشكيل المحكمة الدستورية، والمجلس الأعلى للقضاة وجهاز الادعاء العام، أو الهيئة التى تتولى تعيين وترقية القضاة ومدعى العموم، ولكن من دون تغيير يُذكَر فى الطريقة التى يتم بها تعيين المسؤولين فى هذه الأجهزة.

وتتضمن التعديلات مطلباً قديماً للاتحاد الأوروبى، يقضى بإنشاء ديوان للمظالم، ومن دون ضمان استقلاليته، وآخر يتعلق بالعمل الإيجابى بالنساء مختلف قليلاً عن النص الموجود فى الدستور الحالى. وتقضى التعديلات الجديدة أيضاً بالحد من سلطة المحاكم العسكرية، وتعديلاً يمنح موظفى الدولة الحق فى المشاركة فى المساومات والمفاوضات الجماعية، ولكن من دون منحهم حق الإضراب. ولعلّ أهم التعديلات المقترحة يقضى بإلغاء المادة ١٥ المؤقتة، التى منحت الحصانة من الملاحقة القضائية لجميع الضباط والجهات الفاعلة فى النظام العسكرى الذى تأسس بموجب انقلاب ١٩٨٠.

وعكست رزمة التغييرات الدستورية المقترحة من طرف حزب العدالة والتنمية محاولة لإنهاء أزمة بنيوية، تطال طبيعة النظام التركى وتركيبته وآلياته، وتمسّ نقاط حساسة، وهى ليست مجرد عملية تعديل بعض مواد الدستور التركى فقط، بل تعبر عن صراع بين نموذجين أو نهجين مختلفين للدولة والمجتمع والخيارات والتوجهات السياسية للبلاد. ومن هنا تنبع أهمية المعركة الدستورية المحتدمة، التى تأخذ طابع الإصلاحات السياسية بنظر حزب العدالة وزعيمه رجب طيب أردوغان، فى حين ترى فيها الأوساط المعارضة انقلاباً على آلية إدارة مؤسسات البلاد التى تمثل الإرث السياسى للأتاتوركية.

ويعتبر رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان وحزبه، أن التعديلات الدستورية تعزز من فرص تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، كونها تسهم فى تحقيق«معايير كوبنهاجن» اللازمة للدخول إلى النادى الأوروبى، وذلك فى إشارة إلى أنها تحظى بمباركة أوروبية غير معلنة، لكن المهم أن التعديلات غايتها تتمحور حول ترتيب الوضع التركى الداخلى، فى سياق مساعى التغيير والإصلاح السياسى، التى يقودها أردوغان منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، والتى أثمرت إعادة هيكلة مجلس الأمن القومى وتقليص سلطاته التنفيذية، والحدّ من الدور الذى يلعبه الجيش فى الحياة السياسية لصالح الحكم المدنى، وتحقيق نجاحات عديدة فى الداخل والخارج.

فى المقابل، تعتبر القوى المعارضة أن الهدف من التعديلات الدستورية هو سيطرة حزب العدالة والتنمية على المؤسسة القضائية، من خلال القيام بانقلاب مدنى ضد الجسم القضائى، وبما يمهد الطريق أمام استكمال أسلمة الدولة والمجتمع. وترى أن التعديلات الدستورية أعدت بطريقة بعيدة عن التوافق السياسى، الأمر الذى سيكون له تداعيات خطيرة حسب دينيز بايقال، الذى استقال أخيراً من زعامة حزب الشعب الجمهورى، إثر فضيحة أخلاقية. أما الرئيس الجديد للحزب، كمال قليجدار أوغلو، فقد اتهم الحكومة الحالية بمحاولة إسكات كل الأصوات المعارضة، معتبراً أن التعديلات تمس بدولة القانون، ورأى«أن الهدف

من هذه التعديلات ليس تعزيز الديمقراطية بقدر ما هو تعزيز سيطرة حزب العدالة على الحياة السياسية التركية ومؤسسات الدولة»، واستشهد بالمادة ٣٥ من الدستور الحالي، التى تمنح الجيش التركى حق التدخل العسكرى لحماية الجمهورية، ولم يطرحها حزب العدالة والتنمية للتعديل أو الإلغاء.

وعلى العكس من ذلك، يرى قادة حزب الحركة القومية المتشددة، ذات النهج القومي الطوراني، أن التعديلات ستفضي إلى انفتاح كبير في الحريات الاجتماعية والشخصية، وستستفيد منها الحركة الكردية، وبما يشكل ذلك خطراً على القومية التركية. في حين أن حزب السلام والديمقراطي الكردى رفض التعديلات الدستورية، على خلفية رفض حزب العدالة والتنمية إدخال التعديلات التى قدمها الحزب، وتتعلق بخفض النسبة المطلوبة في الانتخابات لدخول الأحزاب إلى البرلمان من ١٠ إلى ٣ في المائة، وكذلك تعديل المواد المتعلقة باللغة الأم وحق تعلمها، وإلغاء عقوبة منع ممارسة العمل السياسي عن أى فرد، واعتماد صفة التركي، وليس العرق التركي، هوية لمسالة الانتماء.

هذا في الوقت الذى أعلن فيه، نظير أكيسلمن (كردى تركى) البروفيسور بقسم العلاقات الدولية في جامعة سلجوق، أن التعديلات الدستورية التى يجريها حزب العدالة والتنمية الحاكم بتركيا، تصب في مصلحة تركيا بصورة عامة والشعب الكردى بصورة خاصة ، ودعا المواطنين الكرد للتصويت لصالح تلك، وأشار البروفيسور نظير أكيسلمن في مقابلة أجراها مع وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إلى أن التعديلات الدستورية تصب في مصلحة الديمقراطية والحقوق الكردية، وإن رفض حزب السلم والديمقراطية لتلك التعديلات يعود إلى تخوفه على مصالحه الحزبية. ويعتقد أكيسلمن أن عودة اندلاع القتال بين الجيش التركى ومقاتلي الكرد، ستكون لها تاثيرات سلبية على مسيرة الانفتاح بوجه القضية الكردية في تركيا.

وعن فائدة التغييرات والإصلاحات الدستورية التركية بالنسبة للشعب الكردى بتركيا، قال أكيسلمن: إن التغييرات والإصلاحات الدستورية التركية ستقنن الممارسة السياسية في تركيا، لأن النظام القانوني التركي الحالي ليس نظاماً ديمقراطيّاً، إنه نظام يراعى مصلحة الدولة وليس مصالح الشعب. لذا فإن التغييرات ستكون لصالح الشعب الكردى، لأنها سترفع مستوى العدالة والديمقراطية، كما أنها ستحل الكثير من مشاكل الشعب الكردى والتركى على السواء، ومن مصلحة الكرد أن تكون تركيا دولة ديمقراطية، لأن الكرد عانوا الظلم والاستبداد في ظل الأنظمة اللاديمقراطية.

وتعاني أحزاب المعارضة التركية صعوبات كثيرة في سياق مواجهتها التغييرات والإصلاحات التى تقوم بها حكومة حزب العدالة والتنمية، وبعضها يواجه أزمات داخلية على خلفية التصويت في الاستفتاء، حيث أعلن ٧٣٠٠ عضو في حزب اليسارى الديمقراطي استقالتهم الجماعية من حزبهم، على خلفية معارضته للتعديلات الدستورية، وأعلن زعيم المنشقين، محمد إيك، ومسؤول الحزب في إقليم موش شرق تركيا، إن التصويت بـ«نعم» على التعديلات سيسهم«في وضع أسس تركيا جديدة، من دون طغمة عسكرية،

ومن دون شبكة أرغنيكون، وتمّن فيها سيادة القانون ويسودها مستقبل زاهر».

أما منظمات المجتمع المدنى التركية، فإنها مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها فى العام ٢٠١١، تفضل منح الأولوية لخفض عتبة الـ ١٠ فى المائة الانتخابية اللازمة لدخول الأحزاب إلى البرلمان، وبالتالى توسيع نطاق المشاركة السياسية.

ومن جهته، يعتبر أردوغان أن ملف التعديلات الدستورية يشكل خطوة تمهيدية نحو وضع دستور جديد بعد انتخابات العام ٢٠١١، وأبدى، فى إحدى مقابلاته التليفزيونية، استغرابه من«تناقض موقف الذين يقفون ضد الانقلابات ومفهوم التدخل العسكرى فى الشؤون السياسية، ويدعون فى الوقت نفسه إلى التصويت ضد الاستفتاء»، كونه ينظر إلى التصويت بوصفه محكاً لمدى مصداقية الوقوف ضد الحركات الانقلابية، ومجابهة سافرة معها.

وهو ما أكد عليه فى تصريحاته بعد نتيجة الاستفتاء، حيث قال أردوغان:«الثانى عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ سيشكل منعطفاً فى التاريخ الديموقراطى لتركيا». وأضاف:«لقد عبر شعبنا مرحلة تاريخية على طريق الديموقراطية وسيادة دولة القانون، يا لها من سعادة بزيادة مستوى القواعد الديموقراطية فى تركيا». مشيراً إلى أن«تركيا اجتازت عتبة تاريخية بالموافقة على التعديلات الدستورية.. وإن النتيجة تمثل هزيمة لمؤيدى الانقلابات العسكرية».

وأكد قادة حزب العدالة والتنمية، فى أكثر من مناسبة، أن معركتهم السياسية هى مع سطوة الجيش التركى وتأثيره فى الحياة المدنية، وأنهم يريدون تحييد الجيش، وجعل مهمته تنحصر فى حماية البلاد من أى تهديد أو اعتداء خارجى، ويركزون على أن التعديلات تتوافق مع معايير الديمقراطية، وحقوق المرأة، والعمال وحق الموظفين فى القطاع العام فى تشكيل النقابات. فى حين يرى قادة الجيش التركى، ومعهم المعارضون لحكم حزب العدالة والتنمية، أن مسعى الحزب هو التفرد بالسلطة، وتحويل جمهورية أتاتورك العلمانية إلى جمهورية إسلامية.

أبرز التعديلات الدستورية

بداية ينبغى القول إن حزب العدالة والتنمية طرح فى البداية دستوراً جديداً ولكنه مع الزمن تراجع عن ذلك لصالح إجراء تعديل دستورى واسع، ولعل التعديلات الدستورية الأخيرة هى الأهم نظراً لأنها تشمل مجموعة من المواد المهمة والتى تطال مختلف شؤون القضاء وآليات عمل المحكمة العليا ودورها، فضلاً عن قضية حظر الأحزاب والتى تشكل قضية إشكالية فى العمل السياسى وممارسته.

فى البداية، طال التعديل الدستورى المقترَح ٢٣ مادة، ولكن بعد النقاشات التى شهدها البرلمان وأوساط حزب العدالة أصبحت تشمل ٢٩ مادة، بينها ثلاث مؤقتة، ليكون اجمالى المواد الدستورية المُعلة

٢٦ مادة، وهى بهذا ستكون التعديلات الأوسع منذ إقرار الدستور، ليس هذا فحسب بل ستكون التعديلات الأخطر والأجرأ، والأكثر جذرية، والتى ستغير طبيعة النظام الذى سيتحوّل بعد أن تم اجراء تعديل دستورى آخر قبل عام تقريباً يتعلق بالانتخاب الشعبى المباشر للرئيس، حيث سيتحوّل النظام من نظام برلمانى إلى نظام رئاسي، وبهذا ستتحوّل السلطات من الركائز الثلاث (العلمانية، والعسكر، والقضاء) إلى الرئيس المنتخب من قبل الشعب.

، بالإضافة إلى أن هذه التعديلات ستعطى المزيد من الضمانات القانونية لترسيخ وتدعيم الحريات الشخصية، وستُعيد هيكلة ورسم اختصاصات المؤسسات القضائية الرئيسية: مجلس الدولة، ومجلس القضاء الأعلى، ومحكمة الاستئناف العليا، والمحكمة الدستورية العليا.

وبإعادة تشكيل هذه المؤسسات سيتم إعادة النظر بطبيعة علاقات هذه المؤسسات بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ من غير المقبول والممكن ديمقراطياً أن يقوم أعضاء المؤسسات القضائية، وكما هو حاصل الآن، بتعيين بعضهم بعضاً فى المناصب العليا لهذه المؤسسة. لقد أثبتت الديمقراطية المسلمة نجاحتها وتفوقها على ما سُمى زوراً بالديمقراطية العلمانية فى تركيا، وسيبدأ عهد جديد فى تركيا، هو عهد الجمهورية الثانية، التى ستكون جمهورية رئاسية، واضحة الهوية، متوافقة مع محيطها، ومتصالحة مع تاريخها، برئاسة أول رئيس تركى منتخب من الشعب مباشرة، وسيكون على الأرجح السيد أردوغان بانى نهضة تركيا الحديثة.

أما عن أبرز المواد الدستورية التى تم تعديلها، فهى كالآتى:

– (المادة ٦٩).. المتعلقة بشروط حل أو حظر الأحزاب السياسية، وهى أكثر مادة تثير جدلاً، نظراً لأن التعديلات المقترحة تضع شروطاً تصعب عملية إغلاق الأحزاب من قبل المحكمة الدستورية العليا التى تحولت إلى قلعة سياسية للقوى العلمانية فى الفترة الأخيرة. وتشترط التعديلات حظر الأحزاب التى تمارس العنف مباشرة، ومنع المدعى العام من فتح دعاوى ضد الأحزاب من دون موافقة البرلمان وبطريقة سرية من خلال لجان تشكيل لجان من قبل الكتل الحزبية الممثلة فى البرلمان، وتخفيف مدة منع الشخصيات السياسية من ممارسة العمل السياسى من خمس سنوات إلى ثلاث.

– المواد (١٢٥ – ١٤٥ – ١٥).. تلحظ فيها تعديل مسألة محاكمة العسكر أمام المحاكم المدنية بدلاً من العسكرية، وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا فى حالات الحرب، وهى قضية أثارت جدلاً كبيراً بين قيادة الجيش وحكومة حزب العدالة. واللافت أن التعديل يسمح بمحاكمة الجنرالات المتقاعدين بما فى ذلك قادة انقلاب ١٩٨٠ حيث سبق وأن هدد قائدها كنعان أيفرين بالانتحار إذا ما قدم للمحاكمة. وبعد النقاشات التى جرت بخصوص هذه المواد تم إضافة تعديلات تسمح بإمكانية محاكمة قائد الأركان والقادة العسكريين ورئيس البرلمان أمام المحكمة الدستورية العليا.

وبالنسبة إلى حذف المادة ١٥ من الدستور، التى كانت تمنع محاكمة منفذى ومخططى انقلاب ١٩٨٠، فلا يرجح الأتراك أن تبادر الحكومة إلى أخذ حقها بيدها عن طريق مقاضاة كبير مخططى الانقلاب، الرئيس الأسبق (بين ١٩٨٢ و١٩٨٩)، الجنرال كنعان إيفرين، عبر الحق العام. لكن من شبه المحسوم أن يقوم بذلك أحد الذين لا يزالون على قيد الحياة من بين ال ٦٥٠ ألف مواطن الذين سجنوا بعد الأحداث الدموية، أو أحد ذوى ال ١٧٠٠ شخص الذين قتلوا بسببه بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو أحد ال ١٤٠٠٠ الذين هربوا من البلاد بعد الانقلاب. وعندها، سيعرف العالم ما إذا كان الجنرال إيفرين يحترم كلامه أو لا، بما أنه سبق له أن تعهد بالانتحار إذا فرض عليه المثول أمام قوس المحكمة على خلفية تنظيمه انقلاب ١٢ سبتمبر / أيلول.

كما يلحظ التعديل إجراء تغييرات واسعة فى الجسم القضائى، وتحديداً فى بنية كل من المحكمة الدستورية العليا ومجلس القضاء الأعلى، من خلال زيادة أعضاء المجلس من ١١ عضوا إلى ١٧ وعدد أعضاء المجلس القضائى من ٧ إلى ٢١ عضواً، فضلاً عن اختيار الأعضاء من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية بدلاً من الطرق السابقة، والتى كانت جميعها تصب عند المؤسسة العسكرية، وقد أثارت طريقة التعيين هذه انتقادات حتى من قبل الرئيس عبد الله جول عندما طالب بانتهاج أفضل الطرق فى التعيينات واتخاذ الحذر مع قضية التعديل الدستورى، منطلقاً من ان الدستور وثيقة ملزمة للجميع ولمدة طويلة.

- هناك تعديلات أخرى تتعلق بإلغاء حظر ارتداء الحجاب فى الجامعات والمعاهد الحكومية، وأخرى لها علاقة بحقوق الإنسان والانفتاح على قضايا العمال وحقوق النساء والأطفال من خلال إنشاء محاكم خاصة بالأحداث واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة، وهى تعديلات تأتى على شكل استجابة لمطالب المواطنين من جهة، ومن جهة ثانية استجابة لمطالب الاتحاد الأوروبى الذى وجه انتقادات شديدة لتركيا بسبب بطء الإصلاح ولاسيما فى المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

فعلى صعيد الحريات العامة والحقوق الشخصية، بات منع السفر على أى مواطن محصوراً بموجب قرار قضائى فقط، بالتالى، فإن ما كان يعرف بـ«اللائحة السوداء» (لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية غالباً) ستزول، وهى كانت من أبرز تداعيات انقلاب ١٢ سبتمبر / أيلول ١٩٨٠، كما ستصبح المعلومات الخاصة بالمواطنين محمية بإطار السرية، على أنه يحق للمواطنين طلب الحصول على سجلات السياسيّين. ومن بين ما حمله التعديل الدستورى من تغييرات كبيرة، أنه أصبح رسمياً «دستوراً منحازاً لمصلحة النساء والأطفال والطاعنين فى السن»، إذ بات يتضمن بنداً يكفل المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، إضافة إلى حماية ومعاملة وامتيازات خاصة للأطفال والكبار فى السن.

ومن بين العوامل التى يرجح أن تكون قد أسهمت فى انتصار ال«نعم»، أن الرزمة عرضت على الاستفتاء تحت شعار إما لا لرزمة التعديلات، أو نعم بالكامل. وحتى الأحزاب المعارِضة (الشعب الجمهورى

والحركة القومية) قالت منذ طرح التعديل الدستورى إنها تؤيد البنود المعدَّلة والملغاة، إلا ما يتعلق بإصلاح القضاء على اعتبار أن الحكومة وحزبها الحاكم يرغبان من ورائها فى فرض سيطرتها على القضاء وأجهزته. كما يرجَح أن يكون ال«نعم» قد فاز بفضل الناخبين الأكراد الذين خرج جزء منهم عن توصية حزبهم«السلام والديموقراطية» بمقاطعة الاستفتاء.

ولادة جديدة لتركيا

لخص أردوغان وضع تركيا بعد استفتاء الشعب بـ«*evet*» نعم على التعديلات الدستورية، حينما قال فى«خطاب النّصر» الذى ألقاه مساء الأحد ١٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٠ أمام حشد من أنصاره بأن«حقبة الوصاية العسكرية انتهت وأن المفهوم الانقلابى قد هُزم.. الإصلاحات التى أقرّت، كانت مكسباً لكل تركيا وليس فقط لحزب العدالة والتنمية. انتصرت تركيا بانتصار الخيار الديمقراطى للشعب».

لذا فهناك من الأبعاد والمزايا الجذرية التى أنطوت عليها تلك التعديلات، بحيث إنها شكلت إلى حد كبير ولادة جديدة لتركيا، وأبرز هذه المزايا والأبعاد ما يلى:

أولاً: أنهت إلى غير رجعة دور الجيش فى الحياة السياسية للبلاد، ذلك الدور الذى كان يقوم به تحت زعم حماية العلمانية، وأصبحت مهمة الجيش محصورة عملياً فقط فى الدفاع عن البلاد.

كما أن التعديل الدستورى الخاص بالجيش قلص صلاحيات مجلس الشورى العسكرى الأعلى، بحيث لم يعد ممكناً لهذا المجلس أن يقيل ويصرف ضباطه دون التحقيق أو المراجعة، وأصبح من حق المتضررين من قرارات المجلس الطعن فى هذه القرارات أمام المحاكم المدنية، حيث يقدر عددهم بالمئات سنوياً.

والأهم من ذلك كله أصبح ممكناً مقاضاة العسكريين أمام محاكم مدنية فى قضايا تتعلق بالإخلال بامن الدولة وبالنظام الدستورى.

ثانياً: كما أن حذف المادة (١٥) -المؤقتة- من دستور الانقلاب لعام ١٩٨٢ التى كانت تمنع محاكمة مخططى ومنفذى الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ تتيح لمختلف القوى والمتضررين من الانقلاب رفع دعاوى قضائية ضدهم لتقديمهم للمحاكمة. كما أنها خطوة تعرقل أية انقلابات عسكرية على الديمقراطية أو أيه محاولة للافتئات على إرادة الشعب.

ثالثاً: قلصت التعديلات الدستورية إلى حد كبير من دور وتغول السلطة القضائية ممثلة بمجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية، من خلال دمقرطة جزئية لهما، عبر إضافة أعضاء جدد إليهما من قبل البرلمان، وإعطاء الحق لرئيس الوزراء بتسمية أعضاء آخرين، حيث أضيف ستة أعضاء للمحكمة الدستورية، وأصبح عدد أعضائها (١٧) بدلاً من (١١) الذين يعينهم الجيش، وأصبح عدد أعضاء مجلس القضاء الأعلى (٢٢) بدلاً من (٧)، الأمر الذى لا تستطيع معه المحكمة الدستورية إلغاء القوانين الصادرة عن البرلمان، أو حل

الأحزاب تحت زعم الحفاظ على العلمانية.

وسيُحدث تغيير بنية المحكمة الدستورية تحولاً فى توازنات القوة داخلها، بحيث تخرج من أن تكون أداة معطِّلة لكل التعديلات الدستورية المقترَحة فى البرلمان، وتخرج من أن تكون أداة عرقلة للإصلاح، ومن أن تُنصِّب نفسها (فى بعض الأحيان) مكان السلطة التشريعية. بهذا التعديل، تنكسر إحدى أهم ادوات«الدولة العميقة»، التى كانت تتحكم بالسلطة السياسية فى تركيا وتعرقل عملها على مدى حقب مديدة.

الأهم من ذلك أن الإصلاحات طالت أيضاً بنية مجلس القضاء الأعلى، وهو المجلس الذى كان يتحكم بالقضاة ويتدخل فى عملهم ويطرد من دون أى وجه حق أو اعتراض القضاة الذين يتعارضون مع توجهاته.

رابعاً: حصنت التعديلات الدستورية الأحزاب من عملية الحل التعسفى، وأصبح حل الأحزاب منوطاً بالبرلمان وليس بالمحكمة الدستورية، وربطت حل أى حزب بشرطين، هما: ممارسة العنف، ومناهضة الدستور.

كما كفل التعديل الدستورى حق النواب بالاحتفاظ بمقاعدهم النيابية فى حال حل الأحزاب التى ينتمون إليها، إذ أن من أعطى التفويض للنائب، وهو الشعب وحده الذى له الحق بسحب هذا التفويض منه (النائب)، وهو ما لا يكون إلا فى الانتخابات النيابية.

خامساً: انطوت التعديلات الدستورية على تغييرات كبيرة لصالح النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين، وألغت قيود المحكمة الدستورية وجهاز التعليم العالى الخاصة بمنع الطالبات من ارتداء الحجاب فى الجامعات.

باختصار شديد فإن التعديلات الدستورية التى أقرها استفتاء ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠ شكلت إعادة هيكلة غير مسبوقة لتركيا أمنياً وعسكرياً وقضائياً وسياسياً، وشكلت انقلاباً تدريجيّاً على دستور العسكر لعام ١٩٨٢، وانقلاباً على العلمانية الزائفة للعسكر وللمحكمة الدستورية، فالعلمانية التى ظهرت فى أوروبا نصت على فصل الدين عن الدولة، وليس التخلى الكامل عن الدين ومنظومة قيمة وفقاً لما عملت عليه مؤسستا الجيش والمحكمة الدستورية التابعة له.

لقد أعطت موافقة الشعب التركى بنسبة معقولة على إجراء التعديلات ال(٢٦) على الدستور الضوء الأخضر لحكومة أردوغان لأن تنتقل من حالة التعديل الجزئى للدستور إلى التعديل الكلى فى المرحلة القادمة، بحيث تصبح تركيا أمام دستور جديد يضمن ديمقراطية حقيقية.

كما أن النجاح الذى حققته حكومة حزب العدالة والتنمية فى الاستفتاء شكل مؤشراً كبيرا لفوزه فى الانتخابات البرلمانية المقبلة فى صيف العام ٢٠١١، وعكس فى ذات الوقت ضعف وهشاشة أدعياء العلمانية، خاصة حزبى الشعب الجمهورى والحركة القومية، اللذين لم يقدما الدليل على أى خطأ أو خطيئة فى هذه التعديلات، واستندا فى رفضهما لها وتحريضهما ضدها أنها جاءت فقط من حزب العدالة والتنمية، وأنها تكرس ما أسمياه النفوذ الرجعى للدين!!.

واللافت للنظر أن نسبة كبيرة من قواعد هذين الحزبين صوتت لصالح التعديلات؛ كونها تخدم الديمقراطية الحقيقية، وكونها فى صالح أى حزب يصل إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع.

بقى أن نشير إلى أن هذه التعديلات الدستورية نجحت للأسباب التالية:

١- لقناعة الشعب بها.

٢- لأن حكومة حزب العدالة والتنمية حققت نقلة نوعية لتركيا على الصعيد الاقتصادى، حيث باتت تركيا تحتلُ المرتبة رقم (١٦) فى اقتصاديات العالم.

٣- لأن حكومة العدالة والتنمية جعلت من تركيا رقماً صعباً فى المعادلتين الإقليمية والدولية، بعيداً عن حالة الارتهان والتبعية فى رسم السياسات والتحالفات.

٤- لأن تركيا باتت تحدد مواقفها، ليس على قاعدة المصلحة فقط، بل على قاعدة المبادئ وإحقاق الحق، ولعل موقفها المناصر للقضية الفلسطينية، وتصديها للحصار المفروض على غزة، كذلك موقفها المتضامن مع إيران، لمؤشر كبير على ذلك.

٥- لأن الشعب التركى بدأ يكتشف حقيقة حزبى العلمانية المزعومة بوصفهما حزبى دولة لا يمثلان طموحات الشعب، ومرتهنين للجيش وتعليماته.

تحدِّيات ومعارك ما بعد الاستفتاء

ورغم أهمية الانجاز تبقى أمام أردوغان العديد من التحديات، الداخلية والخارجية.. منها:

المسألة الكردية:

حيث أعلن الأكراد مقاطعتهم للاستفتاء الذى جرى، وأعلن حزبهم«السلام والديموقراطية» أن المقاطعة كانت جيدة (هى لم تكن عالية كما توقع الأكراد) وأن الهدف الأساسى للأكراد هو الحصول على حكم ذاتى وليكن الحكم الذاتى لمقاطعة«الباسك» فى إسبانيا هو النموذج المقترح. ويريد الأكراد أن يدخلوا ضمانة الاعتراف بهويتهم فى الدستور الجديد، وهذا أمر ليس سهلاً على الإطلاق أن يقبل به أردوغان من دون عدم استبعاد إمكانية الوصول إلى حل خلاق ومبتكر.

المسألة العلوية:

والتى تخص كتلة كبيرة، لطائفة لها هويتها ومعتقداتها ومراكز عبادتها الخاصة بها، مثلها مثل أى طائفة أخرى. أيضاً ليس سهلاً على أردوغان القبول بذلك، وأن ليس أمامه من حل سوى الاعتراف الكامل بمطالب هذه الطائفة التى نصت عليها التقارير الأوروبية، وهى من الشروط الإلزامية من جانب الاتحاد الأوروبى لقبول تركيا عضواً فى الاتحاد.

مسألة إعطاء المسيحيين بعض مطالبهم:

مثل الاعتراف بمسكونية (عالمية) بطريركية الروم الأرثوذكس فى إسطنبول وإعادة فتح مدرسة الرهبان فى جزيرة هايبلى قرب إسطنبول.

اجتثاث ما تبقى من نظام الوصاية العسكرية:

ومن أهم الخطوات على هذا الصعيد هو إلغاء المادتين ٣٥ و٨٥ من نظام الخدمات الداخلية للجيش، والتى تحدد مهمة الجيش بالحفاظ على النظام العلمانى وحمايته ولو اضطر الأمر لاستخدام السلاح.

بجانب تلك التحديات يبقى أمام أردوغان وحزبه أربع معارك معلنة، وهى:

المعركة الأولى: وضع دستور جديد للبلاد، فقد أعلن أردوغان، أن حزبه لا يكتفى بالتعديلات ال ٢٦ على الدستور الحالى، ولكنه يحضر لتغيير الدستور كاملاً واستبداله بدستور مدنى جديد.

المعركة الثانية: تحويل نظام حكم الدولة إلى النظام الرئاسى بدلاً من النظام البرلمانى الحالى، فقد نقلت صحيفة«حرييت» تصريحاً صحفياً لأردوغان قال فيه:«نحن سنعمل على أن تتحول تركيا إلى النظام الرئاسى بدل البرلمانى، وقد يتطلب الأمر أن نعرض هذا فى استفتاء شعبى إذا لزم الأمر». ورداً على مخاوف المعارضة التى تقول إن النظام الرئاسى يعنى انه سيعيد نظام الخلافة التوريثى ويلغى سلطة البرلمان استشهد أردوغان بنجاح وديمقراطية النظام الرئاسى فى الولايات المتحدة قائلاً:«إن الكونجرس الأميركى نفوذه واضح فى القرارات الرئاسية، فالرئيس الأميركى لا يمكن مثلا أن يبيع قطع سلاح واحدة للخارج بدون إذن الكونجرس».

المعركة الثالثة: الانتخابات العامة التى لم يبق أمامها سوى أشهر معدودة، والتى إما أن تثبت حزب العدالة منفرداً بالسلطة للمرة الثالثة على التوالى- وهو ما لم يحدث من قبل فى تاريخ الدولة- وإما أن يفوز بنسبة ضئيلة تجبره على التحالف مع أحزاب أخرى لتشكيل الحكومة، وإما أن تحدث المفاجاة ويفقد السلطة.

المعركة الرابعة: تاتى مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى التى باتت أقرب إلى تركيا وبشروطها لا بشروط الأوروبيين وفق الواقع الجديد الذى فرضته حكومة العدالة، حيث اختلفت صورته كثيرًا فى السنوات الأخيرة، حيث بادرت أنقرة فى ظل حكومة حزب«العدالة والتنمية» لممارسة دبلوماسية فعالة على الصعيد الدولى والإقليمى، خاصة انها محاطة ببؤَر صراع قابلة للانفجار فى أى لحظة، مما يجعل البقاء فى مربع«رد الفعل» أمراً بالغ الخطورة، بعدما اعتمدت لسنوات سابقة على أهميتها الأمنية والعسكرية، وتحالفها مع الولايات المتحدة كابرز ورقتى ضغط تملكهما لتعزيز حظوظها فى اللحاق بالركب الأوروبى، وبالفعل نجحت تركيا فى السنوات الأخيرة فى لعب ادوار فعالة على صعيد الصراع العربى«الإسرائيلى»، كما انها تدخلت بقوة لوقف الحرب بين روسيا وجورجيا، فضلاً عن مشاركتها فى

قوة«الناتو» العاملة فى أفغانستان، ودخولها -مؤخرًا- مع البرازيل فى وساطة ما بين إيران والغرب لتسوية الخلاف حول ملف طهران النووى.

وتقوم فلسفة هذه الدبلوماسية النشطة على معادلة مفادها أن قيام تركيا بدور فاعل ومؤثر فى محيطها الجغرافى ومواطن نفوذها، سوف يعظم الاحتياج الأوروبى إليها، ويجعل انضمامها للاتحاد الأوروبى«قيمة مضافة» وليس«عبئاً زائداً» كما يروج لذلك الكثير من ساسة أوروبا، خاصة أن هذا الطرف من المعادلة يسير بالتوازى مع خط آخر يتعلق بالشأن الداخلى، ويركز على تعزيز الديمقراطية وتفعيل دور المجتمع المدنى وترسيخ قيم حقوق الإنسان والأقليات، والحد من دور الجيش فى الحياة العامة، وإلجام تدخله فى الشؤون السياسة، كما تقرره التعديلات الدستورية الأخيرة.

وإذا كان اختلاف الدين والثقافة والثقل السكانى يشكل السبب الرئيس للفيتو الذى تضعه بعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا، على دخول تركيا للاتحاد الأوروبى، فإن الاقتصاد شكل أيضاً عنصراً مهماً لتدعيم وتبرير هذا الفيتو، فتركيا كانت شبه«مفلسة» عام ٢٠٠٢، ووصلت معدلات التضخم والدين الحكومى لمستويات قياسية، وانهارت«الليرة التركية» بينما وصلت البطالة لأرقام قياسية، ولولا قروض صندوق النقد الدولى -حينذاك- لأعلنت أنقرة إفلاسها بالفعل.

أما الآن فالصورة تبدو مختلفة تماما، حيث يحقّق اقتصاد تركيا منذ ٨ سنوات معدلات نمو مرتفعة، بلغت ١١,٩٪ عام ٢٠٠٩، ليحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين، بينما لم يتجاوز نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبى ٠,٣٪ عن نفس الفترة، وقد ارتفع الناتج الإجمالى التركى من ٣٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وقفز متوسط دخل الفرد من ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ آلاف دولار عام ٢٠٠٨، بينما ارتفعت الصادرات من ٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبينما كان الاقتصاد الألمانى يشكل خمسة أضعاف نظيره التركى قبل ربع قرن أصبح الآن يشكل ٣ أضعاف فقط، ويتوقع أن يتقلص إلى ضعفين بحلول عام ٢٠١٤، وهو ما جعل الاقتصاد التركى يتبوأ المرتبة السابعة بين الاقتصاديات الأوروبية، مشكلاً نحو ٤,٣٪ من إجمالى حجم الاقتصاد الأوروبى مقارنة بنحو ٣,٤٪ فى عام ١٩٩٢، فى مقابل ذلك فإن أزمة اليونان الاقتصادية كشفت عن هشاشة الأوضاع الاقتصادية لكثير من دول الاتحاد، حيث تشير المؤشرات إلى أن البرتغال وأسبانيا وإيطاليا تبدو قريبة من مصير اليونان، أى العجز عن سداد ديونها الحكومية، إذا لم تنفذ خططاً صارمة للتقشف وضبط الإنفاق، كذلك فإن هذه الأزمة فضحت ضعف التعاون بين دول الاتحاد، حيث تقاعس الجميع عن نجدة اليونان من أزمتها مما أدى لتفاقمها، ولم يحدث التدخل الأوروبى إلا عندما أوشكت أثينا على إعلان إفلاسها، كذلك فإن«اليورو»، الرمز الأبرز للوحدة الأوروبية، تحول خلال هذه الأزمة إلى عبء ثقيل، حيث إن القيود الصارمة التى تضمنتها اتفاقية العملة الأوروبية الموحدة حرمت اليونان من اتخاذ أى مبادرة ذاتية لعلاج الأزمة. وفى

المحصلة فإن أوروبا تحتاج بشدة لقوة اقتصادية نامية تضخ دماءً جديدةً فى عروق اقتصادها العجوز، حيث أن تركيا بسكانها ال ٧٥ مليون نسمة تشكل سوقا استهلاكية ضخمة، خاصة فى ظل القفزات المتتالية فى معدل دخل المواطن التركى، وإن كان ذلك لا ينفى حاجة أنقرة كذلك إلى الاتحاد الأوروبى، الذى تمتص أسواقه أكثر من نصف الصادرات التركية.

وبشكل عام فإن الانضمام للاتحاد الأوروبى لم يعد الخيار الوحيد المتاح أمام الأتراك، بل إنه بات خياراً جيداً من بين عدة خيارات أخرى استطاعت أنقرة أن تصنعها وتضعها على المائدة.

ورغم أن حكومة أردوغان تؤكد بشدة تمسكها بالحصول على عضوية كاملة فى«الاتحاد الأوروبى»، رافضة الصيغ الفرنسية والألمانية بمنحها«مكانة متميزة» لكن دون العضوية الكاملة، إلا أن كافة المؤشرات تشير إلى أن أنقرة لم تعد تتعامل مع الأمر باعتباره مسألة«مصيرية»، وأن تشديد أردوغان ورفاقه المتكرر على تمسكهم بالحلم الأوروبى يرجع إلى سببين:

الأول: إزالة شكوك الغرب تجاه ما يعتبرها«ميولاً إسلامية» دفينة لدى«العدالة والتنمية»، وسوف تتزايد هذه الشكوك إذا ما أعطى أردوغان ظهره لأوروبا والغرب.

الثانى: استخدام ورقة«المعايير الأوروبية» لإبعاد يد الجيش عن الحياة السياسية بشكل كامل، وتمرير مشاريع تعزيز الحريات وحقوق الإنسان بما يقلّص قبضة النخب العلمانية على التعليم والقضاء والإعلام، وغيرها من أوجه الحياة فى تركيا.

ختاماً لابد من الاعتراف بان خطة الإصلاح التى تحققت لم تات من فراغ، بل سبقتها خطوات إصلاحية عديدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فى نهاية عام ٢٠٠٢، وهو ما يعنى أن الإصلاح مسار يتحقق بالتدريج، خصوصا فى بلد كان مُكبلاً بالسياسات الاستبدادية والمتطرفة للعسكر وفريق من غلاة العلمانيين، لذا، فإن ما هو مطلوب من أردوغان بعد استفتاء ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، سيكون كبيراً وذلك بعد تحقيقه ستة انتصارات سياسية متتابعة -تعظم من تبعات المرحلة المقبلة- وكانت أولى هذه الانتصارات فوزه فى عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٤٪ من الأصوات فى الانتخابات العامة، وهى نسبة مفاجئة بكل المقاييس لحزب جديد مكنته ليكون أول حزب يشكل الحكومة منفرداً فى العقود الأخيرة من عمر تركيا. وفى عام ٢٠٠٤ فاز فى الانتخابات المحلية بنسبة ٤١٪ وهو ما رفع رصيده فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٧ ليحقق النصر الثالث ويفوز ب ٤٧٪ ويشكل الحكومة منفرداً مجدداً. وفى عام ٢٠٠٧ نجح الحزب فى تغيير مادة فى الدستور ليسمح للمواطنين باختيار رئيسهم بالاقتراع المباشر وليس عبر البرلمان كما كان معتادا؛ ما رفع رفيقه ووزير خارجيته آنذاك، عبد الله جول بإرادة ٦٩٪ من الأصوات، إلى سدة الحكم كأول رئيس لتركيا الحديثة العلمانية من جذور إسلامية، ولتصبح زوجته أول محجبة تتسيد قصر شنقايا الرئاسى الحصين. النصر الخامس كان فى عام ٢٠٠٩ فى الانتخابات المحلية، وإن

حملت مؤشراً مقلقاً لحزب العدالة وهو تراجع شعبيته؛ حيث فاز بنسبة ٣٨٪، ثم جاء النصر السادس الأحد ١٢-٩-٢٠١٠ بان صوت ٥٨٪ من الشعب لصالح التعديلات الدستورية ال ٢٦ التى اقترحها ليغير بها وجه تركيا العسكرى.. ما يقرب تركيا أكثر من محيطها الاقليمي والدولى وعمقها الحضارى فى المنطقة العربية بجانب دورها المؤثر فى العالم الإسلامي..

ومن أبرز ما طفا على سطح الإعلام التركى، تسجيل عودة قوية للداعية الإسلامى المعتدل فتح الله غولين إلى الشؤون التركية الداخلية، داعماً لحزب العدالة والتنمية ولاستفتائه، لمحو آثار ما بدا أنه خلاف مع حزب أردوغان عندما انتقد غولين سماح السلطات التركية لأسطول الحرية بالإبحار من المياه التركية إلى غزة والتسبب بإشكال مع إسرائيل.

ولم يعد سراً الأثر الكبير الذى كان لغولين ومؤسساته فى ترجيح كفة الـ«نعم» فى الاستفتاء. وقد يكون أبرز دليل على مساهمة غولين فى فوز التعديلات بثقة الشعب، أنّ أردوغان شخصياً شكره علناً فى خطاب النصر. كما أنّ حزب الحركة القومية اعترف بانه خسر اثنتين من المناطق التى يتمتع فيها بقوة شعبية (وهما أرضروم وأكسراى، تُضافان إلى ٥ محافظات ومدن كبيرة خسرها هى عثمانية وكستامونو وكرابوك وإسبرطة غوموشان) بسبب ثقل مؤسسات غولين فيها.

فى المحصلة، فإن الخسارة الكبيرة التى سجلها حزب الحركة القومية فى استفتاء ١٢ سبتمبر / أيلول، باتت تهدد وجود الحزب نفسه ومدى قدرته على اجتياز حاجز الـ ١٠ فى المئة فى الدورة المقبلة من انتخابات ٢٠١١ التشريعية، بعدما صوت نحو ٣٠ فى المئة من (محازبيه) تاييداً للتعديلات الدستورية، بحسب القراءة التى قدّمها إبراهيم كالن، وهو كبير مستشارى أردوغان حالياً.

وفى مقالته التى نشرتها«توداى زمان»، يقول كالن إنّ أردوغان«سيصالح» الذين صوّتوا ب«لا» للعمل معاً لجعل تركيا أقوى وأغنى من خلال دستور جديد بالكامل. ويخلص كبير مستشارى أردوغان إلى الجزم بأن الإعداد للدستور الجديد سيكون عنوان الأشهر المقبلة، حتى قبل وصول موعد انتخابات الصيف المقبل. وعن حسابات الربح والخسارة، ركز كالن على واقع أنه، رغم إعراب زعيم حزب الشعب الجمهورى المعارض الأكبر، كمال كليتش دار أوغلو، عن رضاه عن النتيجة التى حققها المعسكر الرافض للتعيلات (٤٢ فى المئة)، فإن النتيجة تبقى ثانى خسارة شخصية لدار أوغلو فى أقل من عام، بعد فشله فى معركة رئاسة بلدية إسطنبول فى العام الماضى. وإذا كان واقع زعيم«الحركة القومية» دولت بهشلى أليماً، فإن صلاح الدين ديميرتاش زعيم حزب الأكراد«السلام والديموقراطية»، لا يعيش مثل هذه الأيام الصعبة، بعدما التزم نحو ٧٠ فى المئة من الأكراد بدعوة المقاطعة، وبالتالى فإنّ ديميرتاش لن يضطر للاستقالة بما أنه سبق له أن تعهد بفعل ذلك إذا وصلت نسبة المشاركة الكردية إلى ٥٠ فى المئة.

كذلك، توقفت الصحف طويلاً أمام هوية الأطراف التى شكرها أردوغان فى خطابه. فقد قرر الظهور

كرجل دولة، فبدأ بتوجيه التحية لأحزاب المعارضة، قبل أن ينتقل إلى شعب ال«نعم»، وهم: حزب السعادة (آخر أحزاب نجم الدين أربكان الذى كان أردوغان أحد تلامذته)، ثم حزب الوحدة الوطنية الكبرى وحزب الحقوق والحريات. وبعدما خص غرفة التجارة بالشكر، وصل دور الليبراليين والمثقفين الأكراد والثوريين اليساريين والفنانين الذين لم يسمحوا للضغوط بالتأثير على خيارهم بتأييد الإصلاحات. وبحسب إحصاءات الحزب الحاكم، فإن ال٥٨ فى المئة الذين أيدوا الاصلاحات يتوزعون على الشكل الآتى: ٤٥ فى المئة لـ«العدالة والتنمية»، ٥ فى المئة لحزب«السعادة»، و٢ فى المئة لـ«الوحدة الوطنية الكبرى» و١ فى المئة ل«غير حزبيين»، لكنها أرقام مشكوك فى دقّتها، لأنها لا تلحظ الناخبين الذى قالوا«نعم» وهم من أحزاب المعارضة الثلاثة (الشعب الجمهورى والحركة القومية والسلام والديموقراطية).

التمهيد لانتخابات ٢٠١١

لقد اعتبر فوز الحزب فى معركة التعديلات الدستورية -التى كان التصويت فيها إلزاميا بواقع غرامة تبلغ نحو ٢٢ ليرة للفرد الذى لا يشارك- بمثابة تصويت بالثقة على الحكومة. وهذا بدوره يمهد الطريق أمام حزب العدالة والتنمية للفوز بولاية ثالثة على التوالى فى الانتخابات العامة المقرر إجراؤها فى يوليو/تموز ٢٠١١.

فحزب«العدالة والتنمية» كان هو الحزب الوحيد تقريباً الذى قام بحملة فى سبيل تأييد هذه الإصلاحات، بينما عارضتها أو قاطعتها باقى الأحزاب. أى أن حصيلة ال٥٨٪«نعم» التى حصدتها التعديلات كلها تصب فى وعاء«العدالة والتنمية» منفرداً، بينما تصب ال٤٢٪«لا» فى أوعية باقى الأحزاب مجتمعة.

وفى هذا السياق، علق كاتب الافتتاحية، فى صحيفة «ميلليت» سميح أديز يوم الاثنين ١٣-٩-٢٠١٠ الذى تلى الاستفتاء بالقول:«يمكنه بالتالى أن يؤكد وبشكل شرعى أنه نال وحيداً» تلك الأصوات المؤيدة.

فالمعارضة هى التى اعتبرت ذلك الاستفتاء تصويتا بالثقة على الحكومة، وهى التى عمدت إلى هذا الوصف خلال الحملة الدعائية التى شنتها لرفض التعديلات. والآن حزب العدالة استطاع بالفعل الفوز بهذا الرهان باجتيازه هذا الاختبار المهم قبيل انتخابات ٢٠١١، وحصد ثقة الناس.

وجاءت هذه النتيجة فى الوقت المناسب للعدالة والتنمية، الذى كان يترقب مؤشرات حول أدائه المتوقع فى الانتخابات المقبلة، فهو وإن كان حقق فوزا كبيرا فى الانتخابات العامة الأخيرة فى ٢٠٠٧ بحصوله على ٤٧٪ من الأصوات، إلا أنه أبدى بعض مؤشرات التراجع فى الانتخابات البلدية العام الماضى بفوزه لكن بنسبة أقل بلغت ٣٩٪ فقط.

لكن بعد نتيجة الاستفتاء أصبح بمقدور قادة الحزب الاطمئنان إلى أغلبية مريحة فى الانتخابات تخوله من تشكيل الحكومة المقبلة منفرداً.

وهذا بالضبط ما أشار إليه موقع (*Open Democracy*) فى مقدمة ملف عن الأوضاع فى تركيا، حيث قال

إن«الحكومة الإسلامية في تركيا سجلت انتصاراً عظيماً عندما أظهرت نتيجة الاستفتاء الموافقة على التعديلات الدستورية لإعادة تشكيل القضاء والحد من سلطات الجيش، وهو ما سمح لحزب العدالة والتنمية الحاكم بسحب البلاد بعيداً عن الميراث العلماني الغربي الذي خلفه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا العلمانية».

وهذا أيضا ما كتبه المحلل السياسي إحسان داغي في صحيفة«زمان» التركية صبيحة إعلان نتائج الاستفتاء، حيث قال: إن«قوة الشعب تعيد بناء تركيا سياسيّا، عن طريق التخلص من وصاية الأتاتوركيين من خلال الاستفتاء. وبالموافقة على حزمة التعديلات الدستورية تمكن الناس بالوسائل الديموقراطية من تخطي مقاومة قوة النخبة الأتاتوركية التي بذلت ما في وسعها من أجل الدفاع عن مناصبها».

وتابع قائلا:«بات واضحا وضوح الشمس مجدّداً أن الناس في هذه البلاد كانوا دائماً متطلعين إلى نظام أكثر ديمقراطية ما سنحت لهم الفرصة.. ولهذا السبب بالتحديد، ولسنوات طويلة حاولت النخبة الأتاتوركية اختطاف السلطة من الشعب بالوسائل السلطوية».

وأشار إلى أن كافة الأحزاب سواء العلمانية أو الليبرالية سواء التي قاطعت الاستفتاء أو التي شاركت فيه خرجت من الاستفتاء خاسرة، باستثناء حزب العدالة والتنمية الذي عزز من وضعه.

لقد أصبح«الأتاتوركيون» أو العلمانيون الآن تحت طائلة القانون، بعد أن كان الدستور الذي وضعه العسكر يمنحهم حصانة في مواجهة أي محاسبة على أفعالهم إبان الانقلاب الأخير عام ١٩٨٠.

واستطاع حزب العدالة بهذه التعديلات الحد من سلطة الجيش الذي يمثل معسكر العلمانيين، والحد من سلطات القضاء الذي صار الملاذ الأخير للعلمانيين خاصة مع تراجع قوة الجيش جراء الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي.

ودفع إقرار التعديلات جماعات حقوق الإنسان إلى تقديم سيل من الطلبات لمحاكمة قادة انقلاب ١٩٨٠ الذين جردوا من الحصانة بموجب أحد التعديلات في حزمة الإصلاحات الدستورية. وتقدمت بعض الجماعات بالتماسات بمكتب مدعي أنقرة لمحاكمة قادة الانقلاب وبينهم الرئيس السابق الجنرال كنعان أفرين على جرائم ضد الإنسانية. وفي ذلك الإطار اعتبرت صحيفة«صباح» المؤيدة للحكومة أن«تركيا تنظف عار الانقلاب»، حيث كان نحو ٥٠ شخصاً أعدموا في أعقاب الانقلاب، كما اعتقل الآلاف وعذب الكثير ومات المئات في الاحتجاز واختفى آخرون.

وهذه التعديلات تخول الحكومة أيضا أن تضع قبضة حديدية حول أعناق المتهمين بالتورط في مخططي«المطرقة» و«أرغنيكون»؛ وهي شبكات كشفتها وسائل الإعلام التركية، حيث سعى جنرالات ورجال في الحكومات العلمانية السابقة إلى تنفيذ اغتيالات وتفجيرات بحق شخصيات ومؤسسات علمانية، وذلك بهدف زعزعة الاستقرار والإيحاء بأن حكومة«العدالة والتنمية» غير قادرة على حفظ الأمن في البلاد.

أحد أهم الأهداف التى يسعى لها أردوغان من خلال تمرير هذه التعديلات هو توسيع الحريات العامة والدينية، وهو ما يصب بالأساس لصالح الفتيات المحجبات اللاتى يعانين الحرمان من الدراسة فى الجامعات التركية بسبب ملابسهن التى لا تروق للعلمانيين المتحكمين فى أغلب المنشآت الثقافية.

لقد عانى المسلمون الأتراك من رغبة العلمانيين الدائمة فى تغريب الهوية الإسلامية وتغييبها عبر منع المرأة المسلمة من ارتداء الحجاب أو إعاقة الحياة أمامها. والكل يدرك أن حزب العدالة والتنمية يضع هذه القضية فى صدر أولوياته. وكيف لا وقد اكتوى أردوغان نفسه بتلك القيود التى فرضت على المسلمات، وهو ما اضطره إلى إرسال ابنتيه إلى الدراسة فى الولايات المتحدة الأميركية للتتمكنا من الاحتفاظ بحجابهما.

لقد عمدت الحكومات العلمانية السابقة إلى إصدار القوانين المانعة للحجاب بكافة صوره، بدءاً من قانون«القيافة» الذى أصدره أتاتورك ذاته عام ١٩٣٤ وحتى قانون منع الحجاب فى الجامعات الذى أصدره الحكم العسكرى عام ١٩٨١ عقب الانقلاب.

وفشلت محاولات الحكومات الإسلامية السابقة فى منع هذه القوانين بسبب تدخل السلطات القضائية وإبطال هذا المنع، والإبقاء على القوانين التى تحظر الحجاب.

ومنذ ذلك الحين تضطر آلاف الطالبات المسلمات المحجبات للسفر إلى آذربيجان والمجر والنمسا وغيرها لاستئناف دراستهن الجامعية، لكن المؤسسات والحكومات العلمانية سعت دائما إلى رفض اعتماد شهاداتهن الجامعية التى يحصلن عليها فى الخارج.

ويدخل ملف الأكراد أيضا فى إطار سعى الحكومة من خلال تلك التعديلات إلى توسيع الحريات المدنية والثقافية، فقد عمدت حكومة العدالة والتنمية منذ توليها الحكم عام ٢٠٠٢ إلى الابتعاد عن النعرة القومية التركية، والتقريب بين الأتراك والأكراد، فى محاولة لحل ملف الأكراد المعقد.

ودأبت الحكومة على منح الأكراد المزيد من الحقوق الثقافية وأنشأت أول قناة تلفزيونية رسمية ناطقة بالكردية فى اعتراف ضمنى بالهوية الكردية وهو الأمر الذى كان مرفوضا فى عهد القوميين الأتاتوركيين. وتأتى هذه التعديلات فى استكمال لتلك الجهود بهدف إنهاء الأزمة التى تهدد المنطقة الجنوبية الشرقية للبلاد.

ونظراً للنجاحات الاقتصادية التى حققتها حكومة أردوغان، مما شجع على توفير مناخ الاستثمار الجيد بتركيا، وساهم فى استقرار الأسواق، فقبل ساعات من الاستفتاء كان المستثمرون فى الاقتصاد التركى يترقبون النتيجة بحثاً عن أى دلائل تعزز فرص فوز حزب أردوغان فى الاستفتاء، إذ إن هذا من شأنه أن يعزز فرصه أيضا فى الاستمرار على رأس الحكومة بعد انتخابات يوليو/تموز ٢٠١١، وهو ما يدعم استقرار الاقتصاد ويدفعه إلى الأمام على غرار ما حدث منذ توليه الحكم عام ٢٠٠٢، وهى النقلة النوعية فى تاريخ الاقتصاد التركى الذى ورثه أردوغان محملاً بديون بلغت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار ونسبة بطالة

بلغت ٢٠٪، فاستطاع انتشاله حتى بات أقوى اقتصاد فى المنطقة.

وبالفعل صعدت نتيجة الاستفتاء بالأسواق المالية (البورصة) التركية حيث رفعت الأسهم إلى مستوى قياسى. واعتبر المستثمرون نتيجة الاستفتاء دعماً للاستقرار ولفرص فوز الحكومة بفترة ثالثة. كما سجلت الليرة أقوى مستوياتها مقابل الدولار فى شهر واحد.

تقييم أكاديمى لنتائج الاستفتاء

قدم البروفيسور رمضان غوزن رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جانكايا - تركيا، تقييماً حول اعتماد تعديل ٢٦ مادة فى دستور الجمهورية التركية وإنعكاساته، حيث أشار فيه إلى النقاط التالية:

- إن عمليات الاستفتاء التى جرت حتى الآن ست مرات فى تاريخ تركيا، لعبت دوراً هاماً فى مسيرة دمقرطة البلاد. وذلك لأنه من خلال الاستفتاء يتم القيام بترتيبات هامة من قبيل تعديل الدستور وفقا لخيار الشعب ويكتسب النظام الديمقراطى النضج ويتم التدعيم المباشر للمسيرة الديمقراطية ويكون المجتمع صاحب رأى فى العمليات المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية ويتطور وعى المواطنة.

- إن نتائج استفتاء الثانى عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ ستؤثر على المسيرة السياسية والديمقراطية فى تركيا بصورة مباشرة وغير مباشرة. فأولاً إن تغيير المواد المتعلقة بالجهازين القضائى والعسكرى وبالفرد والمجتمع والاقتصاد سيؤدى إلى إفراز نظام جديد فى تركيا. وهذا التغيير سيكسب الدفع لمساعى جعل تركيا أكثر ديمقراطية وسدنية وحرية وأكثر تطوراً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

- إن هذا التعديل سوف لن يأتى بالنظام الدستورى والسياسى الأكثر مثالية وشمولاً. ولهذا ينبغى صياغة دستور جديد يراعى أيضاً آراء ومخاوف الذين صوتوا ضد التعديل الدستورى فى الاستفتاء الأخير. ولهذا فإن الانعكاس الهام الآخر لنتيجة هذا الاستفتاء يتمثل بحقيقة حاجة تركيا إلى دستور أكثر رقياً.

- إن الاستفاء الأخير جرى فى الذكرى الثلاثين لانقلاب الثانى عشر من سبتمبر/أيلول ١٩٨٠، وإن تمخضه عن نتيجة باتجاه التغيير ينطوى على مغزى كبير. حيث بات قاطعاً انتهاء صلاحية دستور عام ١٩٨٢ الذى جرت صياغته واعتماده تحت ظروف فترة الانقلاب العسكرى.

- جميع الأطراف متفقة على ضرورة صياغة دستور جديد. غير أنه ليس ثمة وفاق حول كيفية وزمان صياغة مثل هذا الدستور الجديد.

وحسب قناعتى فإنه سيتم السعى إلى بلورة هذا الوفاق فى مسيرة الانتخابات النيابية التى ستجرى عام ٢٠١١، فمن ناحية ستقوم الأحزاب والشرائح المعنية الأخرى بطرح آرائها وأفكارها حول الدستور الجديد ومن ناحية أخرى ستسعى إلى حشد الدعم الشعبى فى سبيل بلوغ غاياتها. ولهذا يمكن القول إن السياسة التركية

خلال ما تبقى من ٢٠١٠ والعام ٢٠١١ ستتركز على الانتخابات النيابية وصياغة دستور جديد.

ومن إحدى المواد التى تهم كلا المسيرتين عن كثب هى تلك المتعلقة بالإصلاحات فى سياق العضوية فى الاتحاد الأوروبى. وذلك لأنه أدعى فى جميع تقارير التقدم التى اعدها الاتحاد الأوروبى بأن تركيا بحاجة إلى دستور بمعايير الاتحاد. والدستور المنسجم مع قيم الديمقراطية والحرية واقتصاد السوق وسيادة القانون سيكسب الدفع لمسيرة المفاوضات الجارية بين تركيا والاتحاد الأوروبى.

ربما أن الدستور الجديد سوف لن يضمن عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى جراء المشاكل النابعة عن داخل الاتحاد، ولكنه سيعزز حتماً وضعها. وقد بدأت الإشارات الإيجابية ترد بهذا الشان. حيث صدرت عن مسؤولى الاتحاد الأوروبى واللاعبين الدوليين الآخرين تصريحات داعمة لنتائج الاستفتاء، و تبعاً لذلك حطم مؤشر بورصة إسطنبول رقما قياسياً وبلغ الذروة.

- الانعكاس الآخر لنتيجة الإستفتاء هو بدء النقاش حول الانتقال إلى النظام الرئاسى فى تركيا. فهناك شريحة تضم بعض المثقفين والصحفيين لها رأى يدعو إلى صياغة الدستور الجديد وفقاً للنظام الرئاسى. غير أن مثل هذا النظام لا يبدو قابلاً للتطبيق سواء بسبب ظروف تركيا وسواء بسبب عدم تمتعه بدعم الحكومة وغالبية المجتمع.

مستقبل علاقات تركيا العربية فى ظل التعديلات

لا شك فى أن نتيجة الاستفتاء الإيجابية على التعديلات الدستورية تحظى بأهمية مميزة لدى رئيس الوزراء التركى أردوغان وحزبه، كونها تشكل مفصلاً مهما فى مسيرته السياسية وتطلعاته المستقبلية. وقد عمل الحزب بكل ما لديه من أجل الانتصار فى هذه المعركة، خاصة فى ظل قناعته الدفينة بأن الدستور الحالى لا يتناسب وأداء السياسة التركية فى الداخل والخارج، بمعنى أنه لم يعد مناسباً للرؤية المستقبلية للدور التركى فى منطقة الشرق الأوسط، حيث يتطلع قادة الحزب إلى بناء علاقات مميزة مع البلدان العربية.

وقد شرع أردوغان فور وصوله إلى رئاسة الوزراء بالانفتاح على البلدان العربية، بدءاً من سورية وصولاً إلى بلدان الخليج العربى ومصر، حيث لعبت تركيا دور الوسيط بين سورية وإسرائيل فى المفاوضات غير المباشرة، التى توقفت بسبب العدوان الإسرائيلى على غزة فى نهاية عام ٢٠٠٧، ثم تنامى الدور التركى فى منطقة الشرق الأوسط بعد توطد علاقاتها مع سورية، حيث امتد التحرك التركى إلى الملف الفلسطينى بالتنسيق مع مصر، وطاول دورها العراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجى وسواها. وأفضى تنامى الدور التركى إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ فى دول المشرق العربى، وإلى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية وسياسية مهمة معها، حيث أبرمت حكومة حزب العدالة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية، وألغت تاشيرات الدخول مع سورية ولبنان والأردن، وتمكنت من تعزيز التعاون السياسى والاقتصادى مع معظم بلدان المشرق العربى، لذلك يمكن القول بأن وصول حزب العدالة والتنمية

إلى الحكم في تركيا في عام ٢٠٠٢، شكّل نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية حيال البلدان العربية، ويكفي النظر إلى تطور العلاقات الايجابية مع سورية، فوقعت معها عام ٢٠٠٤ اتفاقية التجارة الحرة، وتمّ الشروع بتطبيقها عام ٢٠٠٧، فضلاً عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الأخرى.

وتحظى تركيا بصورة إيجابية لدى شرائح عربية واسعة، تبدى إعجابها بالنموذج التركي، الذي نجح في حلِّ إشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة، إلى جانب نجاحات تركيا الاقتصادية، وبالتالي تستند تركيا إلى تقبل دول المنطقة للتعاون معها، بسبب الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة، وباعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلا لأدوار قديمة، الأمر الذي يمنحها مكانة جديدة، ودوراً مهما في لعبة التوازنات والتناقضات الإقليمية، ويجعلها شريكا فاعلاً في رسم السياسات في المنطقة.

وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية في حال فشلها في تمرير التعديلات الدستورية، ستتلقى ضربة قوية، وكان ذلك سيفضي إلى انتكاسة التغيير والإصلاحات التي يقودها رجب طيب أردوغان وحزبه، وستكون للفشل إرهاصات على مجمل السياسة التركية، وبالأخص على مستقبل علاقات تركيا العربية.

ويشكل نجاح حزب العدالة والتنمية في الاستفتاء على التعديلات الدستورية نجاحاً لسياساته وعلاقاته الخارجية أيضاً، خصوصاً مع البلدان العربية، وسيقوى من صورة تركيا كنموذج ناجح في المنطقة.

.. في الأخير:

عاشت تركيا فرحتين ونصفاً في شهر سبتمبر / أيلول ٢٠١٠، الأولى فرحة عيد الفطر والثانية فرحة تأييد الأغلبية لتعديل الدستور. أما النصف فتمثل في فوز تركيا بالمرتبة الثانية في مسابقة كأس العالم في كرة السلة (الولايات المتحدة احتلت المركز الأول). وبطبيعة الحال فإن الفرحة من نصيب الذين أيدوا التعديلات وصوتوا لها، وهم يطلقون على الحدث أوصافا عدة. فمن قائل إنه بمثابة ثورة صامتة، وقائل إنه انقلاب ديمقراطي. ومنهم من ذكر أنه الإعلان الشرعي عن ميلاد الجمهورية التركية الثانية وطي صفحة دولة العسكر.

أما المعارضون فإنهم تحدثوا عن«رصاصة في قلب الكمالية» وحذروا من«طوفان الطغيان القادم»، ومنهم من أبدى أساه معتبرا أن تركيا باتت«ذاهبة إلى المجهول»، وأنها«فقدت حصانتها»، وهذه العبارات التي ذكرتها كانت عناوين لمقالات نشرتها بعض الصحف خلال الأسبوع الذي أعقب إعلان النتائج.

الفصل الثانى

ولادة الجمهورية الثانية

قبل ثلاثة أعوام وتحديداً فى الأسبوع الأول من سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧، بدأت إرهاصات ميلاد الجمهورية الثانية، وذلك مع دخول السيدة«خير النساء» إلى القصر الجمهورى«شنقايا».. وجلوس الرئيس التركى الحالى«عبد الله جول» فى مقعد مصطفى كمال«أتاتورك»، حيث اعتبر العلمانيون المتطرفون أن دخول سيدة محجبة ورجل يؤدى الصلوات الخمس إلى القصر الجمهورى، يُعَدُّ إعلانا عن تقويض النظام العلمانى. لذا فقد قاطع«العسكر» الذين يمثلون السلفية العلمانية حفل تنصيب الرئيس عبد الله جول، ورفض رئيس الأركان الجنرال يشار بيوك أنيت تأدية التحية له، لكنهم اعتبروا أن حضور زوجته احتفال عيد النصر، الذى كان أول مناسبة قومية رسمية حلت بعد التنصيب خطاً أحمر، فلم يوجهوا إليها الدعوة.

.. من هنا بدا وكان المبادئ العلمانية التى آرساها أتاتورك قبل ٨٧ عاماً، قد تحولت على أيدى العسكر«حراس العلمانية» إلى مبادئ عبثية فارغة«تافهة» لا تهتم إلا بالحفاظ على العادات والتقاليد الأتاتوركية إضافة إلى الرموز (الحجاب) والطقوس (الاحتفالات والمراسم)، فصاروا معنيين بالقشور أكثر من الجوهر، وكان تحولهم هذا سبباً فى انصراف الشعب عن تاييدهم أو التعاطف معهم، وهو ما صب فى النهاية فى مصلحة حزب العدالة والتنمية وزعيمه ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، وهو ما أقرته كل الانتخابات (تشريعية ومحلية ورئاسية) التى اشترك فيها الحزب منذ العام ٢٠٠٢، مما دفعه لتصدر المشهد السياسى التركى داخلياً وخارجياً.

وفى مقابل هوس العسكر بقشور العلمانية، كان قادة حزب العدالة من الذكاء بحيث أنهم ركزوا من جانبهم على الجوهر، وتركوا ساحة الطقوس والرموز للعسكر يصولون فيها ويجولون. وهو ما بدا تبادلاً للأدوار فى الصورة النمطية الشائعة لدى كثيرين، ممن يأخذون على أصحاب التوجه الإسلامى عنايتهم بالأشكال، ويتباهون بنزوع العلمانيين إلى الاهتمام بقيم التغيير فى المجتمع. فى حين أن العكس تماماً حدث فى المشهد التركى الراهن. أما دلالة هذا التركيز على الطقوس والرموز فتتمثل فى أن هذه هى المساحة التى بقيت للعسكر، بعدما تقلص دورهم بمضى الوقت. فلم يستطيعوا ان يفعلوا شيئاً أكثر من إصدار بيان عشية انتخاب الرئيس التركى عبد الله جول، حذر فيه قائد الأركان من أن«أوكار الشر تسعى فى خبث وسرية إلى النيل من النظام العلمانى».

ولأن العسكر عبروا عن ظنهم أو تخوفهم أو توقعهم أو .... هذا، ولم يتحركوا كما فعلوا لأربع مرات من قبل، في مواقف وأوضاع سياسية ومجتمعية كانت أقل خطورة على سطوتهم وأقل تأثيراً في النظام العلماني الأتاتوركي، فكانت غاية عدنان مندريس (انقلاب عام ١٩٦٠) أن يعود الأذان باللغة العربية، وأن يسمح للأتراك بقراءة القرآن باللغة العربية، ولم تدم حكومة نجم الدين أربكان سوى عام واحد حتى قام العسكر بإزاحته فقط بنشر الدبابات إلى شوارع أنقرة (عام ١٩٩٧) ولم يكن قد تقدم خطوة واحدة في طريق تعديل مواد الدستور التي تتيح للعسكر السيطرة على زمام الأمور في تركيا، لذا فواضح من خلال استعراض هذه السوابق التاريخية ومع توافر شواهد كثيرة أظهرتها حكومة أردوغان، أكثر دلالة على وجود نية لتغيير النظام العلماني الذي أرساه أتاتورك، إلا أن العسكر لم يجرؤوا على التحرك ضد أردوغان، بعد أن أيقنوا أنه صار أقوى منهم، وبعد أن شعروا -عن اقتناع أو عدمه- أن ثمة عهداً ظهرت إرهاصاته في الأفق، يختلف عن كل العهود التي تعاقبت منذ إقامة الجمهورية قبل ٨٧ عاماً، وأن تركيا لم تمسي تركيا التي يعرفونها، وأن الأفق يحمل لهم ولمستقبل تركيا نظام حكم جديد دعامته وأركانه الأربعة من الديمقراطية الخالصة، إضافة إلى مزيج من مبادئ الشورى وإعادة بعث تركيا لماضيها الإسلامي والتأكيد على استقلالية قراراتها السياسية ومحاولة استعادة التواجد الإقليمي والعالمي القوي الذي يليق بمكانتها التاريخية وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والسيادية الحالية.

.. وعلى هذا فليس غريباً أن يأتي اليوم أردوغان وبعد ٨٧ عاماً من إعلان مصطفى كمال«أتاتورك» - وكان عمره وقتها لا يتجاوز ٤٢ عاماً- ولادة الجمهورية التركية ملغياً للخلافة العثمانية، أن يجيء أردوغان ليمهد ويقص شريط الجمهورية التركية الثانية.. هذا ليس مجرد استنتاج، ولكنه يمثل أحد أهم حقائق المشهد التركي، التي أدركها نفر غير قليل من الباحثين والمعلقين، ممن لم يترددوا في وصف الوضع الراهن بأنه بداية ميلاد للجمهورية التركية الثانية. وهو المعنى الذي عبر عنه بصيغة أخرى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حين قال:«إن تركيا أصبحت كطائرة على مدرج الإقلاع، ولن يقف أمامها شيء». والعبارة يمكن فهمها على أنها إعلان عن أن تركيا تشهد انطلاقة جديدة لا يستطيع العسكر إيقافها.

والواضح من تجليات الأحداث التي تدور رحاها في تركيا:

- **انتهاء..**

الزمن الذي أعلن فيه أتاتورك (في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٣)، رئيساً لتركيا متخذاً لأنقرة عاصمة للدولة الجديدة بدلاً من إسطنبول ومقرراً لسلسلة من الإجراءات التي استمرت بضع سنوات، غير من خلالها وجه تركيا بالكامل، ليبدأ بعدها إجراءاته بتغيير أشكال الناس، حيث منع اعتمار الطربوش والعمامة وروج للباس الغربي، منع المدارس الدينية وألغى المحاكم الشرعية، أزال التكايا والأضرحة وألغى الألقاب، وتبنى التقويم الدولي، كتب قوانين مستوحاة من الدستور السويسري، وفي عام ١٩٢٨ ألغى

استخدام الحرف العربى فى الكتابة وأمر باستخدام الحرف اللاتينى فى محاولة لقطع ارتباط تركيا بالشرق والعالم الإسلامى.. لتتحول تركيا خلال ١٥ عاما من حكم مصطفى كمال بشكل جوهرى، ورغم أنه بالفعل أسس دولة قوية حديثة، لكنه لم يكتف بإزالة آخر دول الخلافة الإسلامية، فراح يحارب الدين والتدين من خلال النظام العلمانى الذى شرعه فى تركيا، بل إنه ربط تقدم البلاد وتطورها بالتخلى عن الهوية الإسلامية تاريخاً وممارسة، ولذلك فالعلمانية الكمالية لم تكتف بفصل الدين عن الدولة لكنها سيطرت على الممارسة الدينية ومنعت كل مظاهر التدين بإجراءات قانونية تحميها مؤسسات الدولة وأبرزها الجيش.

■ ولادة..

جمهورية فتية كاملة الصحة والبنيان.. جمهورية تركية جديدة.. أو لنقل الجمهورية التركية الثانية فى ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (تاريخ إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية) وذلك على أيدى زعيم حزب العدالة والتنمية بل زعيم الشعب التركى الأوحد بعد أتاتورك (وهى الزعامة التى تؤكدها نتائج أربع استحقاقات انتخابية برلمانية ومحلية، واستفتاءين أولهما خاص بالرئاسة والآخر بالتعديلات الدستورية)، زعيم أخرج دولة من مخاضها سريعاً إلى النور دون أضرار تذكر، فآلام المخاض صارت فى ظله راحة وانتعاشا على شعبه، زعيم لم يخرج للعالم أو لشعبه ليعلن نفسه زعيماً أو قائداً عنوة أو تزويراً أو تدليساً سالباً من أمته أعز ما تملك.. كرامتها.. عزتها.. إيمانها، بل خرج بوليد أمته سالماً آمناً، حافظاً لها كل ما فرط فيه السابقون، أعاد لها كرامة سيادتها الوطنية الداخلية من انتهاكات العسكر البشعة، وكرامة سيادتها الوطنية الخارجية من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية التى تصورت فى لحظة أنها صارت الآمر المطاع فى علاقاتها الدولية، فكانت تعامل تركيا كتابع ظل لها، ولكن أردوغان وقف أمام رغباتها عندما رفض ضرب العراق عام ٢٠٠٣، مانعاً مرور المقاتلات الأميركية عبر الأجواء التركية، ليغير بعدها من قواعد اللعبة السياسية فى التعاون معها، ليضمن السيادة والاستقلال لتركيا الفتية، زعيم يعمل على إعادة ما سلبه النظام العلمانى الأتاتوركى من الشعب التركى للشعب التركى مرة أخرى.. ودون أن يكبد اى تركى أقل خسارة، فأعاد النضارة لوجه تركيا، والحرية والعزة والكرامة لأمته، فصار أباً لوليد جديد.. وصار زعيماً لأمة تزخر بالزعماء.. فارسى لشعبه نظاماً جديداً.. لتتنحى الأتاتوركية جانباً ليحل محلها«الأردوغانية».

الكلام عن تبنى مخطط لإقامة الجمهورية الثانية، يرجع إلى العام ١٩٩١، حين كتب أستاذ الاقتصاد البروفيسور«محمد ألتان» مقالة دعا فيها الى نقد تاريخ الجمهورية القائمة، التى بناها مصطفى كمال أتاتوك فى عشرينيات القرن الماضى. ووصفها بانها دولة الوصاية العسكرية وتغييب سيادة الشعب، الأمر الذى انتهى بإقامة نظام تحكمت فيه الطبقة البيروقراطية العسكرية والمدنية. ولأن البرفيسور ألتان دعا أيضاً إلى عودة الجيش إلى ثكناته وإلى محاكمته عن الانقلابات العسكرية فى البلد، فإنه قدم إلى المحاكمة واتهم بالخيانة الوطنية والعمالة للغرب والتآمر لتقسيم البلاد.. الخ.

لكن أفكاره لم تذهب هباء. وإنما كانت بمثابة حجر كبير أُلقى فى بحيرة النخبة السياسية الراكدة، فأثارت جدلاً لا يزال مستمرًا، وكما وجدت ناقدين ومعارضين، فإنها لقيت آذاناً صاغية. وأسست قاعدة من المؤيدين الذين ساندوا الفكرة وطوروها حتى تحولت إلى مشروع للتغيير، توافق مع مشروع حزب العدالة والتنمية وبرنامجه الذى خاض به الانتخابات.

الآن يتحدث منظرو الجمهورية الثانية بصوت عالٍ، قائلين إن «الكمالية» حددت أهدافاً ستة لمشروعها لم تكن الديمقراطية من بينها. وقد تم تقديس الكمالية وفرضها على الناس من خلال مواد الدستور المتعاقبة التى صاغها العسكر. وتم تحريم وتخوين وملاحقة أى نقد يوجه إليها. كما حوربت الأفكار المختلفة عنها بالتصفيات والملاحقات القضائية والحظر، مما أدى إلى شلل الحياة السياسية وتسطيح الثقافة وإعاقة نمو البلاد. يقول هؤلاء أيضاً إن النهوض بالواقع التركى يتطلب الانتقال من النظام التسلطى الراهن إلى النظام الديمقراطى، ومن الاقتصاد الزراعى إلى الإنتاجى. وذلك يتطلب نزع وصاية العسكر على السياسة، وتغيير الدستور بما يتوافق مع المعايير الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتمكين دافع الضرائب من مراقبة كيف تنفق الحكومة حصيلتها. وهذه دعوة تستهدف قلب العلاقة القائمة بين المجتمع والسلطة رأساً على عقب، بحيث يتحول المجتمع إلى سيد وتصبح الدولة فى خدمته.

وقد لاقت فكرة الجمهورية الثانية لتجديد النظام التركى والنهوض به، نجاحاً على العلمانيين المتطرفين الذين صاروا لا يخوضون معارك إلا ضد الحجاب، متشبثين بميراث الكمالية التى عفى عليه الزمن، مما أكسبها الكثير من الأنصار، وهى الفكرة التى وجدها حزب العدالة والتنمية تتلاقى مع أهدافه، وطبيعة مشروعه السياسى، فى ذات الوقت الذى اعتبر فيه منظرو الجمهورية الثانية أن حزب العدالة هو القوة السياسية التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هدفهم المنشود. ونجح التوافق بين المشروعين لثلاثة أسباب رئيسية هى:

– أنهما أصبحا يمثلان استجابة للظرف التاريخى الداعى إلى التغيير فى تركيا.

– أن الطرفين تعامل بعضهما مع البعض بغير «عُقد». فدعاة الجمهورية الثانية –وهم علمانيون بامتياز يصنفون ضمن المعتدلين– لم يجدوا غضاضة فى التوافق مع الحزب بخلفيته الإسلامية وموقفه المعتدل. وكانت المصلحة الوطنية هى القاسم المشترك الأعظم بينهما.

– أن رموز الطرفين ينتمون إلى جيل الوسط الآتى من خارج دائرة السياسيين المحترفين، الذين تلوثوا بممارسات ودسائس وفساد المرحلة السابقة.

تجلى هذا التوافق بشكل واضح، حينما دعا البرفيسور محمد ألتان الأب الروحى لمشروع الجمهورية الثانية، لتأييد ترشيح عبد الله جول لرئاسة الجمهورية، وقال صراحة: إن عدم ترشيحه سيؤدى إلى استقواء العسكر ويشجعهم على الانقلاب.

ولادة الجمهورية الثانية

وبعد انتهاء معركة رئاسة الجمهورية لصالح جول وحزب العدالة وأنصار الجمهورية الثانية (في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧) بدأ المخاض الفعلي لإنشاء الجمهورية الثانية، حيث فقد العسكر حليفهم التقليدي الكائن بالقصر الجمهوري، ليرتد هذا الحليف عليهم ويصير منسجماً (أو لنقل حليفاً قويًا) مع رئاسة الوزراء وذلك لأول مرة منذ إنشاء أتاتورك للجمهورية الأولى، الأمر الذي فتح الباب واسعاً للتقدم على طريق تحقيق حلم الجمهورية الثانية.. ووقتها كان كل ما جاء (وأكثر قليلاً) في التعديلات الدستورية الأخيرة، مطروحاً على لجنة من الخبراء القانونيين لطرح التعديل على الاستفتاء العام بعد الانتخابات الرئاسية بشهر واحد أي منذ ثلاثة أعوام تقريباً، وكان من ضمن المواد المطلوب تعديلها، زيادة أعضاء المحكمة العليا من ١١ الى ١٧، ووضع تصرفات الجيش تحت رقابة المؤسسات المدنية وعلى رأسها البرلمان والقضاء.. وهو ما حدث.

.. وبعد تلك الولادة العسيرة، تبقى مرحلة انتقالية خطيرة لتؤكد حيوية وقدرة هذا المولود على الاستمرار في الحياة لأطول فترة ممكنة، حيث إن الفيصل في ذلك يرجع لنتائج الانتخابات البرلمانية المقررة في يوليو/حزيران ٢٠١١ (وربما قبل ذلك)، حيث يعرف الجميع أن أردوغان يستعد لترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية في أغسطس ٢٠١٢، وتحدث أحد المقربين من رئيس الوزراء عن مشروع لتغيير النظام السياسي القائم في البلاد عبر الدستور الجديد من نظام برلماني الى نظام رئاسي، كما هو الحال في اميركا، أو نصف رئاسي كما هو في فرنسا، ما يعني دخول أردوغان القصر الجمهوري بصلاحيات أوسع، على أن يعود الرئيس الحالي عبد الله جول رئيساً للوزراء، كما كان بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، حيث حقق حزب العدالة والتنمية انتصاره الأول، وتسلم السلطة وسط رهانات داخلية وخارجية حول مصير هذا الحزب وتركيا بنظامها الجمهوري العلماني ذي الملامح الإسلامية.

ولكن يبقى تحدياً رئيسياً أمام أردوغان لو انتهى منه ضمن حياة الجمهورية الثانية لفترة بلا نهاية، وهو«المادة ٣٥»، التي يخرج باسمها الجنرالات من الثكنات لتنفيذ انقلاباتهم غير الشرعية، حيث إنهم كانوا ببساطة يطبقون الدستور والقوانين، حيث إن المادة ٣٥ من قانون الخدمة الداخلية للجيش، تنص حرفياً على أن«وظيفة القوات المسلحة هي حماية والحفاظ على الوطن التركي والجمهورية التركية كما هي محددة في الدستور».

وبناءً على تلك المادة، هناك مادة أخرى مبنية عليها، وهي«المادة ٨٥» من قانون الخدمة العسكرية نفسه الذي يحدد وظائف وأوصاف مهمة الجندي، والتي منها أن يحمي الجمهورية والوطن التركي ضد الأخطار الداخلية والخارجية بقوة السلاح عند الضرورة!

وفي إطار العمل على التخلص من هذه المادة، نجح حزب العدالة والتنمية في التمهيد لهدم معبد«العلمانية الأتاتوركية» من داخله، عندما تسبب في انشقاق في صفوف أركان هذا المعبد، العسكر وحزب الشعب الجمهوري (الذراع السياسي للمؤسسة العسكرية)، حينما جاءت فكرة إلغاء أو تعديل

المادة ٣٥ من الأخير، وهو ما لم يصدقه أردوغان، وكان جوابه أنه إذا كان من اقتراح جدى بهذا الخصوص ومن خلال تشكيل لجنة فهو جاهز لإلغاء المادة برمتها.

لكن حزب الشعب الجمهورى اليوم مضى أكثر من ذلك. إذ قدم بالفعل اقتراحاً إلى البرلمان يقول بإلغاء عبارة«الحفاظ» من النص وزيادة على عبارة حماية الوطن والجمهورية جملة«ارتباطاً بالدستور وفى إطار عمل النظام البرلماني الديموقراطي». وقال نائب رئيس الحزب سها أوكاى، بعد اجتماع اللجنة المركزية بزعامة كمال كيليتشدار أوغلو، إن الحزب أنهى التعديل، موضحاً أن الهدف من التعديل هو إلغاء أى مبرر قانونى للانقلابات العسكرية وهو يعزز الديمقراطية والنظام البرلماني.

ورد نائب رئيس الحكومة جميل تشيتشيك انه سيرى مقترح حزب الشعب الجمهورى، قائلاً إن لدى حزب العدالة والتنمية أيضا تحضيراته لهذا الموضوع. ورحّب بموقف الشعب الجمهورى، لكنه دعا إلى الانتظار لأن مواقف الحزب من قضايا الحريات، ومنها معارضته لإلغاء المادة ١٥ المؤقتة من الدستور التى تسمح بمحاكمة قادة انقلاب ١٩٨٠، لا تبشر بالخير.

وفى موقف لبعض قيادات حزب العدالة والتنمية أن موقف حزب الشعب الجمهورى ليس مطمئناً بما فيه الكفاية، إذ ترشح رائحة«المؤامرة» من خلال تخلى الحزب عن مسألة إلغاء المادة واقتراح تعديلها فقط. وفى هذا الإطار قال رئيس كتلة«العدالة والتنمية» البرلمانية بكر بوزداغ إن حزبه«أعلن استعداده لإلغاء المادة ٣٥ فجاء حزب الشعب الجمهورى ليعلن أنه يريد تعديلها فقط. لم يكونوا فى السابق صادقين وظهر أننا على حق».

ومهما كان موقف حزب الشعب الجمهورى متقدماً عن السابق فإن التجارب أثبتت انه لم يكن صادقاً ولا فى أى موقف. اما إلغاء المادة ٣٥ او تعديلها فلا يمكن أن يتم إلا وفقاً لتقديرات حزب العدالة والتنمية.

.. فى كل الأحوال بدأت معالم الجمهورية التركية الثانية تتكشف ملامحها وتؤكد ولادتها فى تصريح رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، عندما قال بعد إعلان نتيجة الاستفتاء الدستورى، أمام ناشطى حزبه فى المقر الإقليمى لحزب العدالة والتنمية فى إسطنبول:

«إن الثانى عشر من سبتمبر سيشكل منعطفاً فى التاريخ الديمقراطى لتركيا.. لقد عبر شعبنا مرحلة تاريخية على طريق الديمقراطية وسيادة دولة القانون. يا لها من سعادة بزيادة مستوى القواعد الديموقراطية فى تركيا.. أما الخاسرون هذا المساء فهم أصحاب عقلية انقلابية».

الباب الخامس:

من الحلم الأوروبى إلى الواقع الإسلامى

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية

الفصل الثانى

داعِم الحقوق العربية

الفصل الثالث

الامتداد التركى إلى قارات العالم

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية

أعاد حزب العدالة والتنمية صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، التى قامت بعد الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركى الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع، ثم تطور فى الحرب الباردة ليجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتى إلى أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسراً بين الغرب المسيحى والشرق الإسلامى. حيث قامت صياغة العلاقات الخارجية لحزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزاً إقليمياً بما يعنى أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدداً أكبر من الدوائر، لاسيما تلك التى تربطها بها روابط جيوبوليتكية، ثقافية، وتاريخية.

ففى توصيف لوظيفتها الجيوبوليتيكية، التى نهضت بها فى مرحلة الحرب الباردة، فقد لعبت تركيا دوراً محوريًا فى الاستراتيجية الأطلسية الخاصة باحتواء الاتحاد السوفياتى، مستندة إلى موقعها الجغرافى، الذى يسيطر على المدخل الجنوبى للجمهوريات السوفياتية الآسيوية. هذا بالأمس القريب، أما اليوم فثمة تعريف جديد للوظيفة الجيوبوليتيكية، حيث تقدم فيه تركيا نفسها باعتبارها صلة وصل بين الشرق والغرب، بالمعنى القيمى الحضارى. وذلك بموازاة كونها جسراً لإمدادات الطاقة المتجهة للغرب، من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط.

وقد عاد الشرق الأوسط موضع تطلع تركى متزايد، بل إن تركيا عادت لتكتشف أهمية هذا الشرق فى تعزيز مكانتها الدولية وازدهارها الداخلى.

ويرى البعض أن النُّخبة المؤيِّدة للغرب، التى دارت السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد انحسرت تدريجيّاً لتحل محلها نخبة محافظة، أكثر تديناً أو أكثر قومية، ينتابها الارتياب من الغرب، والاعتزاز بماضى تركيا العثمانى، الأمر الذى عزز التوجه التركى نحو الشرق الوسط، وحيث بدت منطقة الخليج فى طليعة المعنيين بهذا التوجه.

وبالنسبة لبعض المحللين، فإن بُعد الطاقة، على وجه الخصوص، هو ما يحفظ مكانة تركيا فى المدرك الإستراتيجى الغربى. ووفقاً لأحد مستشارى السياسة الخارجية لرئيس الوزراء التركى أردوغان، فإن

نجاح تركيا يكمن في قدرتها على «موازنة دورها كبلاد عبور للطاقة بين المنتجين والمستهلكين».

بيد أن ما تقدم لا يحجب حقيقة أخرى، مفادها أن تركيا، المتطلعة للانضمام للاتحاد الأوروبي، والساعية في الوقت ذاته لتعزيز دورها في الشرق، تشهد منذ سنوات أزمة صامتة مع حلفائها الأطلسيين. وهذا ما أظهرته، بوجه خاص، الحرب الأميركية على العراق في العام ٢٠٠٣، ثم عاد وتكشف بعد خمسة أعوام، خلال الحرب في جنوب أوسيتيا. وحيث بدت أنقرة في لحظة ما أقرب إلى عدوها التاريخي موسكو منها إلى واشنطن.

وغير بعيد عن هذا المناخ، رفضت تركيا طلب الناتو إرسال جنودها العاملين في أفغانستان إلى المناطق الجنوبية من البلاد، التي تتسم الخدمة فيها بقدر أكبر من المخاطرة.علماً بأن تركيا تمتلك أكبر جيش في حلف الناتو، بعد الولايات المتحدة، حيث تحتفظ بنحو نصف مليون جندي في الخدمة، و ٩٠٠ ألف عنصر احتياطي.

وفي المجمل، يمكن الوقوف على سلسلة طويلة من القضايا الخلافية الضاغطة اليوم على وضع تركيا الأطلسي، من قوانين العبور في مضايق البوسفور والدردنيل وحجم التواجد الأجنبي في البحر الأسود، إلى العلاقة مع روسيا والعراق، والأزمة القبرصية.

وقد أوضح استطلاع للرأي، موله صندوق مارشال، أن تأييد الأتراك لحلف الناتو قد تراجع من ٥٣٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٤٤٪ في العام ٢٠٠٦، وفي السياق ذاته، اشتكى الأتراك من أن الولايات المتحدة لا تُعير اهتماماً لرغبتهم في تعزيز نظم دفاعهم الجوي. وأشارت بعض التقارير إلى أن تركيا في سبيلها للتوجه إلى روسيا لهذا الغرض.

التحول نحو السياسة المتعددة الأبعاد

تقوم السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد، التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية. وجاء هذا الإطار المرجعي للسياسة الخارجية في كتابات سابقة لأحمد داود أوغلو، الذي يحتل موقع مستشار الشؤون الخارجية لرئيس الوزراء ووزير الخارجية (انظر، كتابه: العمق الإستراتيجي: مكانة تركيا في السياسة الدولية).

ما يعنيه هذا التصور بالسياسة المتعددة الأبعاد أن تركيا يجب أن تتطور علاقاتها الخارجية من الاقتصار على الدائرة الغربية (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) إلى عدد أوسع من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطها بتركيا روابط جيوبوليتكية وثقافية وتاريخية.

طوال حقبة الحرب الباردة، سيما بعد أن أصبحت عضوا في حلف الناتو، رُئيت تركيا باعتبارها دولة مواجهة مع الكتلة الشيوعية، وحلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفياتي مد نفوذه جنوبا.

السياسة الخارجية التركية

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت تركيا ترى باعتبارها مجرد جسر بين الشرق والغرب، جسر أوروبا الموحدة نحو آسيا والشرق الأوسط، ونافذة شعوب الشرق ووسط آسيا على أوروبا. وما يقوله داود أوغلو بأن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، تركيا دولة مركزية، تقع في الوسط من البلقان والقوقاز ووسط آسيا والمشرق العربي.

وهي مركزية ليس بالمعنى الجغرافي وحسب، بل بالمعنى التاريخي والثقافي والقومي، تربطها بدول القوقاز ووسط آسيا والبلقان والمشرق العربي واحدة أو أكثر من الروابط القومية والثقافية والدينية والميراث العثماني. وبتوثيق علاقاتها بهذه الدوائر، بدون أن تتخلى عن علاقاتها الغربية التقليدية، يمكن لتركيا أن تصبح خلال عقود قليلة دولة محورية ولاعباً رئيسياً على المسرح العالمي.

يمثل هذا التصور تطوراً بارزاً في القواعد التي ارتكزت عليها سياسات الجمهورية التركية الخارجية خلال القرن العشرين، بدون أن يقطع معها كلية.

ولدت الجمهورية التركية في ١٩٢٣ باعتبارها دولة قومية، مستبطنة رفض توجه الجامعة الإسلامية الذي كان يأمل بإعادة بناء السلطنة العثمانية، وتوجه الجامعة التركية (أو الطورانية) الذي كان ينادي ببناء دولة جامعة لكل الشعوب التركية من سيكيانغ إلى وسط آسيا، ومن القوقاز إلى البلقان.

في قلب رؤية مصطفى كمال وصحبه للجمهورية التركية، كان الاقتناع بأن توازن القوى بعد نهاية الحرب الأولى لا يسمح للأتراك سوى بالحفاظ على ما تبقى من الدولة العثمانية.

ولأن حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال انطلقت من الأناضول بأغلبيته التركية، ولأن سنوات الحرب الأولى وحرب الاستقلال أدت إلى ترحيل الأغلبية العظمى من السكان الأرمن واليونان، فإن الهوية التركية أصبحت الخيار المنطقي للدولة الجديدة. وقد كان تأسيس الجمهورية ضمن حدودها الحالية يعني بالضرورة إعطاء القومية التركية جغرافية محددة.

خلال سنوات العشرينيات، اختط مصطفى كمال سياسة خارجية تقوم على النظر إلى الغرب الأوروبي باعتباره مثالاً للتحديث والعصرنة، بدون أن يقدم تنازلاً ما لتوجهات القوى الأوروبية الإمبريالية.

وتلخص عبارة كمال الشهيرة: «سلام في الوطن، وسلام في العالم» الهدف الرئيسي لسياسة الجمهورية الخارجية في سنواتها الأولى: الحفاظ على سلامة تركيا واستقرارها، وتجنب عوامل وأسباب ودوائر الصراع والحرب في الخارج.

في عقد الثلاثينيات، شهدت تركيا الجمهورية حواراً واسعاً حول المشتركات التي تربط النظام الجمهوري بالأنظمة الفاشية الصاعدة، لا سيما الفاشية الإيطالية، بالنظر إلى الإعجاب المتزايد بإنجازات الأنظمة الأوروبية الجديدة وإنجازاتها على صعيد إعادة بناء إيطاليا وألمانيا.

ولكن كتلة نافذة في حزب الشعب الجمهوري الحاكم، قادها جلال بايار، كانت تدعو إلى تعزيز المبادرة الذاتية للأتراك وتقليص سلطة الدولة، وقفت بقوة أمام دعوات التحالف مع القوى الفاشية.

في النهاية، كان على الرئيس مصطفى كمال أن يحسم الجدل، وقد جاء تدخله صريحاً لصالح الكتلة الليبرالية، وهو ما تجلى في إقالة سكرتير حزب الشعب الجمهوري المؤيد للأيديولوجيا الفاشية، وتعيين بايار رئيساً للوزراء، وأدى هذا الموقف إلى أن تأخذ تركيا موقف الحياد خلال معظم سنوات الحرب العالمية الثانية، التي اندلعت بعد قليل من وفاة مصطفى كمال في ١٩٣٨، ولكن التزام الحياد لم يؤسس على قاعدة فكرية وأيديولوجية بالضرورة، بل كان في جوهره نتاج تجربة الحرب الأولى المؤلمة واصطدام مصالح تركيا في بحر إيجة بالتوجهات التوسعية لإيطاليا.

وليس ثمة شك أن تركيا أفادت من موقفها الحيادي دعماً بريطانياً فرنسياً من ناحية، ومساعدات ألمانية من ناحية أخرى. ولكن الحياد التركي كان حياداً براجماتيا ومركباً؛ ففي السنوات الأولى من الحرب، عندما بدا أن ألمانيا توشك على كسب الحرب، قدمت المؤسستان العسكرية والأمنية التركية عوناً استخباراتياً لألمانيا النازية، وما أن تأكدت أنقرة من هزيمة ألمانيا حتى قررت الانضمام للمعسكر الأطلسي.

وقد جاء الاعتراف التركي بالدولة العبرية في ١٩٤٩ كتعبير عن حسم التوجهات التركية الخارجية، وعن الاندفاعة التركية باتجاه المعسكر الغربي الليبرالي. حيث أصبحت تركيا بالتالي ركناً رئيسياً في الإستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط، وفي أنظمة التحالف الغربية، وفي المؤامرات على الدول العربية القومية المناهضة للسياسات الإمبريالية الغربية، وفي توفير مجال إقليمي للدولة العبرية.

وعلى الرغم من التقلبات الجزئية، فالذي أسس للسياسة الخارجية التركية طوال معظم القرن العشرين كان مبدآن رئيسيان: الحفاظ على الوضع الراهن، أي الحفاظ على وحدة تركيا وحدود الجمهورية التي استشعرت النخبة التركية العسكرية والمدنية دائماً أنها محل تهديد؛ والتوجه الغربي، أو استمرار عملية التحضير بمعناها الغربي.

العضوية التركية في حلف الناتو، وفي مجلس أوروبا، وفي اتحاد أوروبا الغربية، وفي السوق الأوروبية المشتركة، دفعت كلها بدوافع الحفاظ على الجمهورية، وليس بدوافع ديمقراطية وليبرالية.

والمؤكد أن الجدل الذي شهدته تركيا في الثلاثينيات لم يخرج عن هذين المبدأين، وحتى عندما بدأت الشكوك التركية في مصداقية الالتزام الغربي بأمن تركيا في الستينيات، لم ينجم عن هذه الشكوك تحول جذري في سياستها الخارجية، وظل الانفتاح التركي على الاتحاد السوفياتي في حدود الدائرة الأمنية.

ولكن هذه الانعطافة لا يمكن التقليل من أهميتها، على أية حال، ولا من دورها في تبلور مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد الذي انتهجته حكومة العدالة والتنمية.

العوامل الموضوعية التى فرضت إعادة النظر فى السياسة الخارجية التركية فى منتصف الستينيات، لم تتوقف عن الفعل. فمنذ منتصف الثمانينيات تطورت السوق الأوروبية المشتركة من مشروع اقتصادى إلى مشروع سياسى، وأصبح على تركيا الاستجابة لمطالب أوروبية إصلاحية واسعة النطاق فى بنية الدولة والمجتمع، قبل أن تتقدم بعضويتها الأوروبية. مثل هذه الإصلاحات لم يكن من الممكن للطبقة العلمانية القومية التركية الحاكمة أن تستجيب لها، وهو ما أدى إلى أن تقف هذه النخبة، التى قادت سياسة التوجه غربا طوال القرن العشرين، موقف المعارضة من الشروط الأوروبية.

وما أن تحولت السوق إلى اتحاد أوروبى حتى أصبح من الواضح أنه حتى إن استجابت تركيا للمطالب الأوروبية فإن عضويتها فى الاتحاد ليست مؤكدة، نظراً لمعارضة قوى أوروبية نافذة للعضوية التركية الكاملة لأسباب ثقافية ودينية.

ومن ناحية أخرى، جاءت نهاية الحرب الباردة لتضعف إلى حد كبير من الموقع الإستراتيجى الذى احتلته تركيا خلال حقبة المواجهة بين كتلتى الحرب.

وبدلاً من الحديث عن الدور التركى الحيوى فى مواجهة التوسع السوفييتى الشيوعى، لم يعد حتى أحرص المتعاطفين الغربيين يرى فى تركيا بعد الحرب الباردة أكثر من جسر ثقافى واقتصادى، إلى جانب جسور أخرى، بين آسيا وأوروبا.

إضافة إلى ذلك، فقد كان على تركيا فى نهاية التسعينيات أن تواجه أزمة اقتصادية مؤلمة، ليس ثمة شك أن سياسة الرئيس تورغوت أوزال الاقتصادية ساهمت مساهمة كبيرة فى ترسبها، ولا يمكن، إلى جانب ذلك كله، التقليل من المواقف الغربية المثيرة لقلق أنقرة من انفجار العنف فى المنطقة الكردية لتركيا منذ منتصف الثمانينيات من المسألة الأرمينية، ومن مسألة الأقليات فى تركيا فى شكل عام.

بهذا المعنى يعتبر مبدأ السياسة المتعددة الأبعاد انعكاساً لوعى متزايد بأهمية المواريث الثقافية والتاريخية لتركيا، واستجابة لموازين ما بعد الحرب الباردة، ورداً على قوى موضوعية كانت تدفع نحو تهميش الدور والموقع التركيين.

والحقيقة، أن السياسة المتعددة الأبعاد كانت القوة الرئيسية خلف تعاظم الدور التركى منذ ٢٠٠٢، وفى تصعيد التوتر بين تركيا وحلفائها السابقين، الذين توقعوا ربما أن تقبل أنقرة بالتهميش خلال ما بعد الحرب الباردة باعتباره نتيجة طبيعية، وفاجأتهم الحيوية المتزايدة فى السياسة الخارجية التركية.

ولكن من الضرورى ملاحظة أن السياسة المتعددة الأبعاد لا تعنى قطيعة مع التقاليد التركية السابقة للسياسة الخارجية؛ بل إن جوهر السياسة المتعددة الأبعاد هو الحفاظ على مكاسب تركيا من سياستها الخارجية الكلاسيكية، مع توسيع نطاق هذه السياسة لتصل دوائر ومجالات كانت قد انسحبت منها طوال

العهد الجمهورى، أو أنها لم تنشط فيها بالقدر الكافى.

أفادت تركيا إستراتيجياً من انحسار حدود روسيا إلى أعلى شمال القوقاز، وأقامت علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع أذربيجان وجورجيا، بل إن العلاقات التركية الآذرية تكاد تصل إلى حد التحالف.

وبالنظر إلى الروابط الإثنية بين تركيا وشعوب الجمهوريات السوفييتية السابقة فى وسط آسيا، فقد عززت تركيا علاقاتها بهذه الجمهوريات. سمحت هذه الشبكة المتسعة من العلاقات بأن تصبح تركيا مصباً لأنابيب النفط والغاز، والمنافس الرئيسى لروسيا فى مجال التحكم بإمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين.

ولم تغفل تركيا علاقاتها بدول البلقان، لاسيما بعد انحسار نفوذ موسكو عن المنطقة وانفجار الصراعات القومية. فإلى جانب النشاطات التركية الاقتصادية الواسعة فى بلغاريا ورومانيا، ترتبط تركيا بعلاقات وثيقة بمسلمى البوسنة، وكانت من أوائل الدول التى اعترفت باستقلال كوسوفو.

ورغم التنافس الإيرانى التركى التقليدى، تجاوزت حكومة العدالة والتنمية مخاوف الطبقة التركية الحاكمة منذ انقلاب ١٩٨٠ وبادرت إلى تعزيز العلاقات بإيران، سواء على الصعيد الاقتصادى والتبادل التجارى، أو على صعيد إمدادات الطاقة.

وبعد أن كانت المؤسسة التركية الأمنية قد وفرت الرعاية للأفغان الأوزبك خلال حكم طالبان، أكدت تركيا دورها الأفغانى بالمشاركة فى قوات الناتو فى أفغانستان، بدون أن تتعهد بدور محارب، مما وفر مناخاً مواتياً للعلاقة بين وحدات الجيش التركى والشعب الأفغانى.

لكن نظرية العمق الإستراتيجى والسياسة المتعددة الأبعاد التى تحرك السياسة الخارجية للعدالة والتنمية تواجهها انتقادات من كافة الاتجاهات.

فالإسلاميون الأتراك، لا سيما دوائر حزب الفضيلة، يصفون السياسة التركية الخارجية فى عهد العدالة والتنمية بأنها مجرد محاولة تجميلية للسياسة التركية منذ ما بعد الحرب الثانية، التى وضعت لخدمة أهداف حلف الناتو والسياسة الأميركية، مقابل مكاسب ضئيلة للمصالح التركية القومية.

الدوائر القومية، من جهة أخرى، بما فى ذلك تعبيراتها الأكثر علمانية التى وضعت أسس السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية فى توجهها نحو الغرب وسعيها للحفاظ على الوضع الراهن، تتهم سياسة العدالة والتنمية الخارجية بالانحياز المفرط للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، الانحياز الذى يكاد يمس سلامة الجمهورية ومصالحها الأولوية.

كلا هذين الانتقادين يحمل دوافع سياسية وانتخابية بحتة، ويعكس ملامح الصراع على السلطة والحكم، بعد فوز العدالة والتنمية بدورتين برلمانيتين متتاليتين، بدون أن تبدو على وضعه الشعبى ملامح تراجع وضعف ملموسة.

الانتقادات الأكثر جدية تنبع من وجهتى نظر أكاديميتين تركيتين. وهما:

الأولى:

تنظر إلى السياسة الخارجية التركية الجديدة وأسسها النظرية من زاوية تقاليد السياسة الخارجية منذ استقرارها بعد الحرب الثانية. وتقول وجهة النظر هذه إن تأكيد سياسة العدالة والتنمية الخارجية على المحيط العربى الإسلامى، سيما الدائرة العثمانية السابقة، يمس بالفعل مبدأ علمانية الجمهورية، ذلك أن هذه السياسة تعلى من موروث تاريخى ذى طابع دينى، وتجعل منه محددا رئيسيا لسياسة الدولة الخارجية، وإن نظرية العمق الإستراتيجى والسياسة المتعددة الأبعاد تضع العلاقات التركية الخارجية مع المحيط العربى والإسلامى فى مرتبة واحدة مع العلاقات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وهو ما يعنى تقويضاً للمبادئ الأولوية لسياسة الجمهورية الخارجية التى جعلت التوجه غرباً جزءاً من الهوية التركية الحديثة، ومن انتماء تركيا الحضارى والثقافى، وإن هذه السياسة تمس العلاقة بالدولة العبرية، التى أصبحت منذ نهاية الأربعينيات أحد ثوابت المنظومة الخارجية التركية.

الثانية:

أما وجهة النظر الثانية، فذات طابع براجماتى وعملى، تنظر إلى سياسة العدالة والتنمية الخارجية وإطارها النظرى من زاوية الإمكانيات والنتائج الواقعية، وقد أخذت من السياسة التركية خلال الحرب على غزة نموذجاً لها. تقول وجهة النظر هذه إن سياسة حكومة العدالة والتنمية ليست عميقة إستراتيجياً بالدرجة الكافية، وإن طموح أنقرة للتحول إلى دولة مركزية، تقود الجوار الإقليمى وتؤسس للسلم والازدهار ليست أكثر من أمنيات.

ثمة قدر من الصواب فى كلٍّ من وجهتىْ النظر هاتين، ولكن الانتقادات التى توجهها للسياسة الخارجية التركية تبدو تبسيطية إلى حد كبير، وتتجاهل مساحة ملموسة من تعقيدات الداخل التركى والواقع الإقليمى والطبيعة السائلة للتوازنات الجيوبوليتيكية العالمية.

الجدل حول ما تعنيه علمانية الدولة هو شان مستمر فى تركيا منذ أكثر من نصف قرن، والموقع الذى تحتله السياسة الخارجية فى هذا الجدل هو موقع محدود، ولا يخفى أن الأغلبية التركية تتجه نحو إعادة النظر فى الكثير مما وصف دائما بالمسلمات العلمانية فى بنية الدولة والمجال العام.

ليس من القطعى ولا الحتمى أن يكون للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية أثر على هذا الجدل؛ ولكن إذا ساهمت السياسة الخارجية فى هذا الجدل فإن هذه المساهمة لن تكون حاسمة بأى حال من الأحوال. يعود الانفتاح على المحيط العربى فى بداياته، مثلاً، إلى زعماء أتراك مثل إيجيفيت، الذى لم يكن هناك مجرد شك فى التزامه العلمانى.

الأبرز فى سياق السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد وفكرة العمق الإستراتيجى أنها تستجيب لمتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة، فى حين يرفض منتقدوها أخذ هذه المتغيرات فى الاعتبار.

أما إلى أى حد تبدو هذه السياسة واقعية ومنتجة، فليس من الممكن تقديم إجابة قاطعة، ولا بد أن ينظر إلى هذه السياسة فى اللحظة الراهنة على اعتبار أنها عملية مستمرة، وليست مشروعاً ناجزاً.

لذا فمن الضرورى، ملاحظة التالى:

أولاً: إعادة التأكيد الروسى على الدور والموقع، ومغامرات السياسة الأميركية خلال عهد إدارة بوش الابن، والنمو الاقتصادى الصينى الهائل، والأزمة الاقتصادية / المالية العالمية، تشير كلها إلى انتقال النظام العالمى إلى التعددية القطبية، حتى على افتراض أن الولايات المتحدة ستكون القوة الأكبر والأكثر تأثيراً. فى النظام العالمى التعددى، ستتسع الهوامش المتاحة أمام القوى الإقليمية الرئيسية. وعلى تركيا، ربما، أن تعمل على المساهمة فى بناء إقليمى فعال، أو أن تقوم بهذا الدور قوى أخرى، إقليمية أو دولية.

ثانياً: إنه بينما كان دور تركيا كدولة مواجهة أو جسر قد تبلور من خلال رؤية الخارج لتركيا، فإن تصور الدور المركزى هو خيار تركى ذاتى، بكل ما يستدعيه هذا الخيار من حشد للمقدرات والجهود الذاتية على المدى القصير، وعلى مستوى الاستثمار السياسى الطويل المدى. الخيارات السياسية للدول لا تتحقق بمجرد توفر الظروف الموضوعية المواتية.

ثالثاً: إن السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية، على الرغم من أنها بدت أحيانا كأنها تؤثر سلباً على علاقات تركيا الغربية، فإنها فى الحقيقة عززت من دور تركيا الإقليمى والعالمى.

فعلى سبيل المثال، فى أول اتصال هاتفى مع الرئيس ورئيس الوزراء التركيين، بدا الرئيس أوباما كأنه يؤكد على دور تركى واسع فى العراق، كما أقر بدور تركيا الإقليمى المتعاظم، وكانت أنقرة واحدة من المحطات الرئيسية فى جولة المبعوث الأميركى للشرق الأوسط، رغم أن تركيا ليست طرفاً فى الصراع العربى الإسرائيلى، كما حرصت وزيرة الخارجية الأميركية على زيارة أنقرة فى أول جولة لها بالمنطقة، حيث أعلنت أن تركيا ستكون أول محطة فى جولة أوباما العالمية الأولية.

من جهة أخرى، ورغم التوتر الذى تسببت به الحرب على غزة على العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد حرصت كافة المستويات الإسرائيلية السياسية على محاصرة التوتر، مؤكدة تصميمها على الحفاظ على العلاقات الإسرائيلية التقليدية مع أنقرة.

فى مرحلة تصاعد القوة الإستراتيجية الروسية، والتعاظم الهائل لوزن الصين الاقتصادى، واستمرار التورط الأميركى فى العراق وأفغانستان والملف النووى الإيرانى، لا تملك واشنطن كثيراً من الخيارات فى تعاملها مع تركيا. أما تدهور العلاقات التركية مع إسرائيل فسيترك تأثيراً سلبياً على وضع الأخيرة إقليمياً.

رابعاً: إن السياسة الخارجية التركية الحالية لا يجب أن ينظر إليها من منظار المنطقة العربية وحسب، فقد اكتسبت تركيا مقعد العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن بـ٨٠٪ من أصوات الجمعية العامة. وبعد توتر مكتوم، سببته الأزمة الجورجية والتنافس على خطوط أنابيب الغاز والنفط في المنطقة، وقع رئيسا تركيا وروسيا في منتصف فبراير/شباط ٢٠٠٩ إعلاناً مشتركا لتعميق الصداقة والتعاون بين البلدين، وصفه الروس بالإعلان الإستراتيجي.

وبينما تحتفظ تركيا بعلاقات متميزة مع أذربيجان، فإن الجهود الدبلوماسية مستمرة لتجاوز العقبات التاريخية في العلاقات مع أرمينيا. وتلعب تركيا دوراً متزايداً في أفغانستان، وفي العلاقات الباكستانية الأفغانية والباكستانية الهندية. هذا في الوقت الذي يتواصل الجهد التركي للتقدم بملف العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي.

خامساً: في نهاية مارس/آذار ٢٠٠٩ شهدت تركيا انتخابات محلية هامة. أهمية هذه الانتخابات أنها قدمت صورة عن وضع حكومة حزب العدالة والتنمية الشعبي بعد أكثر من عام ونصف العام على فوزه الثاني في الانتخابات البرلمانية. وقد أظهرت الانتخابات تراجعاً ضئيلا في شعبية العدالة والتنمية، للمرة الأولى منذ تسلمه مقاليد الحكم في ٢٠٠٢، ولكن من الصعب إرجاع هذه النتيجة إلى السياسات الخارجية.

الحقيقة، إن السياسة الخارجية للحكومة التركية قد تكون ساعدت على أن يظل التراجع الانتخابي محدوداً، سيما أن أغلب الأصوات التي خسرها العدالة والتنمية ذهبت إلى حزبي الفضيلة والحركة القومية، اللذين يعتبران أكثر منه تشدداً على المستويين القومي والإسلامي. مشكلة حكومة أردوغان الحقيقية ليست في سياستها الخارجية، بل في الآثار الطاحنة للأزمة المالية/الاقتصادية العالمية على الوضع الاقتصادي التركي، حيث وصل معدل البطالة إلى أكثر من ١٣٪، ويتوقع تراجع نمو الاقتصاد التركي هذا العام إلى ما دون الصفر.

لقد دفعت مرونة تركيا الدولية بوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى وصف تركيا بالقوة العالمية الصاعدة. ويعزو البعض براعة الأتراك الخارجية لأحمد داود أوغلو المستشار السياسي لأردوغان لسنوات قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، وتحاول دبلوماسية أوغلو الحالية الجمع بين الواقعية السياسية والتأصيل الأيديولوجي. وتقوم هذه الاستراتيجية التركية على دعامتين، إحداهما تنقية الأجواء مع الجوار الإقليمي، والأخرى تتمثل في «العمق الاستراتيجي» الذي ينادي من خلاله بإيجاد منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وثقافي تركي في المنطقة. أي بشكل ما استعاده الحكم العثماني السابق في دول البلقان أو جنوب القوقاز أو الشرق الأوسط. ويرى أوغلو أن هذه الاستراتيجية لا تقلل من تصميم أنقرة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل تعزز طلبها للعضوية.

ولا يبدو أوغلو منزعجاً من الأصوات الرافضة لانضمام بلاده إلى أوروبا مثل فرنسا وألمانيا، اللتين

تفضلان منح تركيا وضع «الشريك المفضَّل» بدلاً من العضوية الكاملة في الاتحاد. لكن ذلك لن يعفي، بحسب دبلوماسيين أوروبيين، تركيا من مسؤوليتها تجاه القضية القبرصية، وآمال السلام المفقود منذ عقود بين الأتراك واليونانيين القبارصة.

دبلوماسية الغاز

كما يعتقد الزعماء الأتراك أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى بلادهم، في ظل ازدياد أهمية تركيا بعد طرح إمكانية مرور خط الغاز الطبيعي الممتد نحو أوروبا من أذربيجان وآسيا الوسطى، وكذلك من العراق وإيران عبر الأراضي التركية. فقد وقعت تركيا اتفاقيات مع بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا بخصوص أنبوب نابوكو لنقل الغاز الطبيعي عبر تلك البلدان، مما يقلل من اعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة.

ولعل آمال تركيا في مجال الطاقة ترتبط ارتباطا وثيقا بأذربيجان، لكن العلاقة بين البلدين شهدت تراجعاً بعد توقيع تركيا تفاهماً مع أرمينيا، وأدت تلك الخطوة التركية إلى قيام أذربيجان بالتهديد بالتحول إلى روسيا وتوقيعها اتفاقا لبيع الغاز إلى موسكو، مما حدا بتركيا التأكيد على أنه لا يمكن إقامة علاقات صداقة مع أرمينيا قبل انسحابها من الأراضي المتنازع عليها.

ومن الضروري هنا مراقبة اللاعب الإقليمي التركي لفهم بعض ما يجري باعتبار وجود ترتيبات دولية على المستوى الإقليمي. معطيات عدة قد ترجح، برأي البعض، أن النموذج التركي سيقود المنطقة، والأهم أن هذه الأفضلية التركية حلقة في خيار أهم يتعلق بدعم مسيرة تركيا العلمانية ـ الإسلامية كدولة إقليمية كبرى في المنطقة قد يمنحها الأميركيون الدور الذي يريدونه في العالم الإسلامي.

ويبدو أن الأميركيين يدعمون صدارة تركيا لعدة أسباب استراتيجية، من أبرزها تقديم نموذج مدني وعلماني لدولة إسلامية عصرية بجوار أوروبا وفي قلب العالم الإسلامي، وإيجاد وسيلة لتفاهم ناجح بين الدور التركي وإيران الإسلامية التي يمكن التصدي لطموحاتها المرفوضة أميركيا بواسطة دفعها للتفاهم مع الجار التركي المقبول إلى حد ما عربياً. ولعل رؤية أجنحة مهمة داخل الإدارة الأميركية بضرورة تأمين انسحاب عسكري أميركي ممكن مستقبلاً من أفغانستان والعراق لن يكتب له النجاح من دون سيناريو استراتيجي محسوب، وهنا يمكن لتركيا المؤثرة والفاعلة في المنطقة أن تتقمص هذا الدور باعتبارها حليفاً قوياً قد يخفف من آثار انسحاب قد تشغله قوى كبرى أخرى منافسة.

وتبدو هنا الطبيعة المعقدة التي يولد عبرها النظام الإقليمي الجديد في المنطقة الذي باتت ترتسم ملامحه في الأدوار التي تلعبها كل من تركيا وإيران في إطاره، وانتظار وضوح مقاربة واشنطن للصراع العربي الإسرائيلي، والعراق الجديد، وبالتالي علاقته الجديدة مع سورية. ووفقاً لهذه التحليلات قد تشهد المنطقة تحولات تفرضها التغييرات الجيوسياسية المقبلة.

دلالات الاستراتيجية الخارجية

وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو أكد عندما زار واشنطن أن السياسة التركية متناسقة مع السياسة الأميركية فى مجملها. لكن ما نراه حالياً لا يعكس تنسيقاً أميركيا تركيا، فتركيا وافقت على تقرير جولدستون (الخاص بالجرائم الإسرائيلية فى حربها على غزة) وهو ما رفضته أميركا كلياً. كما أن السياسة الإسرائيلية المبنية على التوسع الاستيطانى والتهويد تتعارض كلياً مع ما تقوله تركيا، أميركا تدعم إسرائيل فى كثير من سياساتها وتركيا تعارض هذه السياسات، إذاً كيف ستلتقى أنقرة مع واشنطن إزاء استراتيجية إقليمية شرق أوسطية، خاصة فى ظل تذبذب السياسة الأميركية فى المنطقة؟

وترى تركيا أن خلافات المنطقة يجب أن تحسم إقليمياً، وهو عنوان استراتيجى ستكون له تأثيرات كبيرة مستقبلا، لذلك فإن تركيا ترى أنه إذا لم تحل هذه المشاكل، فإن ذلك سيسمح بمزيد التدخلات الخارجية كما حصل فى العراق وأفغانستان. ولكن تركيا أيضا تعيد قراءة محيطها بعد وأد إمكانات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى. ومن الأكيد أيضا أن الحكومة التركية الحالية لها خطها الأيديولوجى الذى تريد أن تدعمه بتطوير علاقاتها مع مجالها الشرق أوسطى، وفق نظرية أوغلو الذى يطمح لفيدرالية شرق أوسطية مع العرب.

والنقطة الأساسية التى يملكها أردوغان هى أن هناك حاجة داخل تركيا إلى التعامل مع قراءة جديدة للقضايا والمصالح التركية داخلياً وإقليمياً ودولياً. كما أن هناك فراغاً إقليمياً فى المنطقة، وتركيا ترى أن هذا الأمر مرتبط بموضوع بالأفكار التى يطرحها أوغلو حول العمق الاستراتيجى. هذا الفراغ إذا ما استمر على هذا النحو سيترك انعكاسات سلبية أكثر على المنطقة ولا يستطيع أحد تحمل الانعكاسات المستقبلية.

هناك نقطة أساسية ثانية فى العلاقة بين الجيش والحكومة، فهى اليوم أمام امتحان صعب فى علاقتها بالمؤسسة العسكرية، وقد تدفع ثمناً باهظاً فى المستقبل خصوصاً مع الانتخابات المقبلة إذا فشلت فى تحقيق تعهداتها فى الملفات التى تعالجها، ومن بينها الموضوع الأرمينى والمسالة الكردية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حكومة العدالة والتنمية لا تقول إنها ستتصالح مع حزب العمال الكردستانى، المصالحة الأساسية هى بين الدولة التركية والأكراد.

فتركيا الجديدة تتحرك فى مساحة صغيرة فى الشرق الأوسط، وليس فى عموم العالم الإسلامى. فإلى جانب إيران، التى مدت تركيا جسوراً معها، تركز هذه السياسة على منطقة المشرق العربى، خصوصاً سورية والعراق. كما ينصب الخطاب السياسى التركى الجديد حول تصور لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع سورية والأردن ولبنان لتصل إلى تبادل سوقى تمهيداً لإقامة سوق مشتركة صغيرة تتوسع تدريجيًا لتشمل دولاً أخرى، وبشكل خاص العراق. كما تحرص تركيا على صفاء العلاقات التركية–المصرية والتركية الخليجية، وبشكل خاص السعودية التى شهدت نقلة نوعية. وتؤكد أنقرة على كسب ثقة

الرياض، وخصوصاً القاهرة، وإقناعهما بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حساب أحد.

وهكذا تبدو الأولوية القصوى فى سياسة تركيا العربية الآن لسورية والأردن ولبنان فى المدى القصير والمتوسط، ثم العراق الذى تتطلع أنقرة إلى استقرار الأوضاع فيه وتستعد لتعميق العلاقات معه، ولا يرجع هذا الاهتمام بالعراق إلى طموح تركى لمشاركة إيران نفوذها، وإنما إلى أهميته البالغة من أجل إكمال المنظومة التى نجحت فى إقامتها مع سورية والأردن ولبنان. فإذا كانت طهران لم تنس أن العراق كان موضع صراع بين إيران وتركيا، فإن هذا التاريخ لم يسقط أيضاً من ذاكرة أنقرة الجديدة، لكنها باتت تنظر إلى المستقبل نظرة مختلفة. كما لا ترفض السياسة التركية الجديدة الفكرة السورية حول «اتحاد رباعى» يضم دمشق وأنقرة وطهران وبغداد تمهد لدائرة تضم دول مجلس التعاون الخليجى ومصر، لكن معالمها لا تبدو واضحة فى الخطاب التركى الحالى.

طموحات تركيا الحالمة قد لا تتحقق فى ظل عالم متحول، وقد تتطلب سنوات لكى تتضح رؤيتها الإقليمية على أرض الواقع، وسنرى عندئذ إلى أى حد يمكن أن تتفاعل مختلف الأطراف مع ما يبشر به حزب العدالة والتنمية، وما هى انعكاسات ذلك على الداخل التركى.

«القوة الناعمة» التركية تتحسس أيضا المجال الأفغانى. فأفغانستان تعد ثانى بلد يعترف بتركيا الحديثة بعد الاتحاد السوفياتى السابق. ويمكن القول إن العلاقات الجيدة بين الأتراك والأفغان تقوم على ثلاثة عوامل. أولاً، ليس هناك حدود مشتركة ولا نزاعات. ثانياً، لم يحدث أبداً أن صدرت عن تركيا، كجمهورية خلفت الإمبراطورية، أى توجه إمبريالى عند مساعدتها الدولة الأفغانية بعد الاستقلال، بالإضافة إلى المشترك الدينى. ثم إنه خلافاً للعديد من أطراف المجتمع الدولى، لم تهمل تركيا أبداً أفغانستان خلال السنوات التى سبقت هجمات الحادى عشر من سبتمبر، حيث كانت نشطة فى التعامل معها. وكانت لها اتصالات بطالبان رغم عدم اعترافها بنظامها. وباعتبارها عضواً فى «الناتو» أرسلت تركيا جنوداً إلى أفغانستان بعد الحادى عشر من سبتمبر شريطة ألا يشاركوا فى العمليات القتالية. وقد وجهت للجنود الأتراك الذين أرسلوا إلى كابول تعليمات صارمة لمعاملة الأفغان باحترام. ويبدو أن الدرس التركى فى أفغانستان واضح ويكمن فى حقيقة أن الفوز بالعقول والقلوب يتطلب فهما أفضل للقيم المحلية.

وتستوعب تركيا جيداً تشابك المصالح فى المنطقة. وقد سعى الرئيس الأفغانى حامد كرزاى إلى التشديد فى مؤتمر لندن على أهمية دور الوساطة الذى يمكن أن تلعبه تركيا، فى ما يمثل استكمالاً للاجتماع التركى ـ الأفغانى ـ الباكستانى الذى كان حضره فى إسطنبول مع زردارى. ولكن غياب الهند عن هذه العملية حتى الآن يُضعف المبادرة التركية، لأن المشكلة الأفغانية لا يمكن حلها إذا لم تتوصل الهند وباكستان إلى اتفاق بشأن مصالحهما فى أفغانستان.

أسس ومرتكزات

وبحسب وزير الخارجية التركى السياسى والمنظر أحمد داود أوغلو، فإن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١، المرحلة النفسية وتجلياتها فى حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التى بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها فى النظام العالمى وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من ١٠ إلى ١٥ عاما، ثم المرحلة الثالثة وهى مرحلة تأسيس نظام دولى جديد حيث ستعمل كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى داود أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة فى السياسة الخارجية تفضى لأن تكون قوة مركزية. ويرى أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت فى التسعينيات كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة:

- الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستانى) وما حمله من استقطابات داخلية.
- عدم الاستقرار السياسى.
- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

وقد بنت تركيا إستراتيجيتها فى سياستها الخارجية على عدة أسس ومرتكزات من بينها:

- التوفيق بين الحريات والأمن: ففى وقت كان اللاعبون العالميون وفى مقدمهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد ١١ سبتمبر / أيلول كانت تركيا البلد الوحيد الذى نجح فى التقدم على صعيد الإصلاح السياسى من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجاً لبلاد أخرى.

- إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ«تصفير» المشكلات: وبالتالى إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول فى صورة البلد ذى العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففى الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد.

وبدلاً من أن تكون تركيا «مصدر مشكلة» فى استقطابات الغرب / الشرق، والشمال / الجنوب، وآسيا / أوروبا، والغرب / الإسلام، تكون على العكس من ذلك «مصدر حل» للمشكلات، وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم فى إرساء السلام العالمى والإقليمى. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أى خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطى مع كل الخيارات فى الوقت

نفسه على أنها تُناقض بعضها.

– تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا «بلد جسر» تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل «بلد مركز» جاذبا وفاعلا.

– الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

واستنادا إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي منه على وجه الخصوص بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا، للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

وتحاول تركيا تجسيد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية «القوة الناعمة» ولهذا تتوسط تركيا في العديد من المشكلات الموجودة في محيطها، ومن خلال تنشيط دور أنقره في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والانفتاح الاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم حتى على تلك التي كانت بينها وبين أنقره عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمينيا.

وقد ساعدت عدة عوامل على إحراز تركيا تقدماً ملحوظاً في تطبيق هذه الأسس وتلك المرتكزات في سياسات ملموسة ومنسجمة، ومن أبرز هذه العوامل –في الشرق الأوسط كمثال– الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية. ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معادٍ للدين وفقا لنموذج تطبيقه في تركيا.

فضلاً عن الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية.

وقد لعب الضعف العربي دوراً في تسريع تقبل الدور التركي، لاسيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني، فضلاً عن الفراغ الاستراتيجي الحاصل نتيجة التراجع العربي.

لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سورية أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للسياسة

الخارجية التركية أن تحرز نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية.

الحلم الأوروبي

«نحن أمَّةٌ ومَنْ لا يناسبه هذا يستطيع الذهاب».. هذا القول يعود إلى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وجاء ضمن مجادلة سياسية حصلت عام ٢٠٠٧، عندما كانت تجرى أنقرة مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف انضمامها إلى الفضاء الأوروبي، مقابل تقديم تنازلات، منها الحفاظ على علمانية الدولة كما يطلب الأوروبيون. وعندما اتخذ أردوغان الموقف المذكور لم يكن لينفخ في صورة بلاده، فهذه الأمة «الأتراك» التي كانت قبل أقل من قرن دولة عظمى، وإمبراطورية سيطرت على الشرق الأوسط وقادته نحو خمسة قرون، من حقها الآن أن تسترجع مكانها الطبيعي ولكن بلغة غير لغة الهيمنة وإقصاء الآخرين.

فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ شهدت علاقات تركيا الخارجية منعطفات كثيرة بشأن مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي وكان هذا هو الإنجاز الأبرز للحزب داخليًا وخارجيًا، وهو التخلي عن السياسة الأحادية باتجاه سياسة أكثر توازناً وأكثر انفتاحاً تالياً على العالمين العربي والإسلامي بما في ذلك سورية وإيران ودول الخليج العربي، وحافظت في الوقت نفسه على علاقاتها مع إسرائيل، بل أقامت أيضاً علاقات مع حركة حماس، ما مكنها دائماً من طرح مبادرات وأفكار لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين.

في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٥، بدأت محادثات الانضمام بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، بعد مساومات في اللحظة الأخيرة بشأن علاقة تركيا مع قبرص عضو الاتحاد الأوروبي. وكان أردوغان قد اتفق على بدء محادثات الانضمام قبلها بثلاثة أيام، وهو ما اعتبر حدثاً تاريخياً لأسباب عديدة يرى أنصار أردوغان أهمها وأبرزها الفخر بأن أردوغان حقق ما لم يحققه أي رئيس وزراء تركي منذ أربعة عقود. واللافت أن مثل هذا التطور يحدث في عهد رئيس وزراء إسلامي، لا في عهد العلمانيين.

ذلك الفخر الذي عبر عنه الآلاف من أنصار حزب العدالة والتنمية، عندما احتشدوا في المطار لاستقبال أردوغان استقبال الأبطال لدى عودته من القمة الأوروبية التي عقدت في بروكسل. رافعين أعلاماً تركية وأعلام الاتحاد الأوروبي وأعلام حزب العدالة والتنمية، وكتبوا على يافطات «أهلا وسهلاً برئيس وزرائنا فاتح الاتحاد الأوروبي»و«النجمة الجديدة للاتحاد الأوروبي»و«لا اتحاد أوروبياً من دون تركيا»..

وتعهد أردوغان يومها، بعدم التهاون في مسعى تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي. قائلاً: «هذه النتيجة لن تفسدنا. لن نكتفي بما حققناه لان هدفنا اليومي الان هو إحراز المزيد من التقدم، سنعمل بجد أكبر ولكن تذكروا أن الحكومة ليست بمفردها يجب أن نعمل جميعاً بجدية أكبر».

الأهم في كل ما جرى، في هذا الوقت، أن تركيا صارت على سكة الانضمام، برغم المعارضة الشديدة

من الأحزاب والقوة المحافظة فى أوروبا التى تعتبر أن ليس من حق تركيا الانضمام وأن انضمامها سيوقع الاتحاد الأوروبى فى مشكلات لا حصر لها، أبرزها الكلفة الهائلة لانضمام بلد كبير وفقير نسبيًا كتركيا إلى الاتحاد الأوروبى ذى المستوى المعيشى المرتفع. لقد نجح أردوغان (يومها) فى قطع الطريق على كافة المعارضين لانضمام بلاده، وذلك عبر تجاوز الثغرات والذرائع، سواء فى مجال حقوق الإنسان والتعامل مع الأقليات، فى مجال التنمية الاقتصادية. ونجح فى اقناع أغلبية الحكومات بأن تركيا لن تكون عالة على الاتحاد اقتصادياً، بل غالباً ستكون عاملاً مساعداً فى النهضة الأوروبية ولو على المدى البعيد.

حتى إنه اخترق المحرمات التركية عندما وعد بالاعتراف بجمهورية قبرص التى يسيطر عليها اليونانيون. وهو اعتراف اشترطه الأوروبيون مسبقاً من أجل القبول بانضمام تركيا. ويبدو أن أياً من رؤساء وزراء تركيا، لم يكن قادراً على تقديم مثل هذا التنازل. وربما نجح فى ذلك لان انتماءه الإسلامى يجعل من الصعب على منتقديه اتهامه بالتفريط بالقبارصة الأتراك المسلمين.

ولم تخش حكومة أردوغان الحملات الداخلية إثر اعترافها ضمناً بقبرص اليونانية الرافضة ضم قبرص التركية إليها يعود ذلك أولاً وأخيراً إلى السياسة البراجماتية التى اتبعتها فى السنوات الأخيرة والتى ساهمت فى تحويل البلد إلى جسر بين الحضارة الأوروبية والحضارة الإسلامية.

ونجح أردوغان، و هو الزعيم الإسلامى، فى اقناع الأوروبيين، بأنه يمكن التعامل مع إسلاميين إذا ما تميزوا بالاعتدال والديمقراطية وأثبتوا ذلك.

ورغم أن الأوروبيين قد شعروا مراراً بالاستياء من اقدام الولايات المتحدة على الطلب منهم للإسراع فى قبول عضوية تركيا داخل الاتحاد، على أساس ان ذلك تدخلاً فى الشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبى. وبسبب العلاقة الوثيقة للغاية مع الأميركيين منذ عقود اعتبر جانب أساسى من صانعى القرار والمثقفين فى أوروبا ان تركيا ربما تكون«حصان طروادة» أميركى فى الاتحاد الأوروبى ، رغم وجود العديد من حلفاء أميركا المخلصين داخل الاتحاد، مثل بريطانيا، إلا أن تركيا تكتسب أهمية خاصة، كونها أولاً ربما عززت «الحلف الأميركى» الداخلى فى الاتحاد، لكن النقطة الأهم التى نجح فيها أردوغان وإنجازه الأكبر، هى فى أنه أقنع الأوروبيين والقوى الأوروبية الرئيسية وبالأخص فرنسا وألمانيا أن تركيا لن تكون حصان طروادة للأميركيين، يؤمن لواشنطن السيطرة على الاتحاد من الداخل.

وقد ساعده فى ذلك الخلافات والاختلافات المتنامية بين تركيا وأميركا. وهى خلافات تتراوح من العلاقات الاقتصادية والعسكرية الثنائية، ومسائل الأكراد والعراق والقضية الفلسطينية، وصولاً إلى الدور التركى فى الشرق الأوسط والبلقان ووسط آسيا.

وقد تصاعد النفور التركى من الأميركيين عقب ما اعتبره الأتراك تدخلات أميركية فى شؤونهم الداخلية سواء بالنسبة إلى محاولة فرض هوية ثقافية جديدة لإسطنبول أم فى تشجيع الأكراد العراقيين

على التفكير فى دولة مستقبلية لهم، فى سلوك لابد أن يشجع أكراد تركيا على السير فى الطريق نفسه.

.. نعود للمجادلة السياسية التى حصلت عام ٢٠٠٧، عندما أصدر الاتحاد الأوروبى تقريراً بشان مدى تقدم تركيا فى سعيها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، حيث قيم التقرير بشكل موجز العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبى، وحلل وضع تركيا السياسى والاقتصادى بناءً على المعايير الموضوعة من أجل تحقيق العضوية فى الاتحاد الأوروبى. وتلعب هذه التقارير دورًا مهمًا فى تهيئة الدول المرشحة للدخول فى عضوية الاتحاد الأوروبى، وذلك عن طريق تزويدهم بالخطوط العريضة للإصلاحات الضرورية، من أجل تحقيق شروط العضوية. وفى كل سنة تقوم اللجنة الأوروبية بتقييم أداء كل دولة مرشحة، وإذا كانت الدولة المرشحة تسعى وتهتم للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى فإن هذا التقرير يصبح أكثر مكانة فى الأجندة السياسية والاقتصادية لتلك الدولة.

وقد احتوى التقرير على مدح للسياسة التركية، وكذلك على انتقادات عديدة خاصة فى مجال حقوق الإنسان، وسيطرة الجيش بطريقة غير مباشرة على الحكم الديمقراطى، أو الإشراف عليه بشكل غير مباشر من خلال المحاكم. وقد تمت كتابة هذا التقرير بشكل إيجابى، وبالرغم من وجود بعض المظاهر السلبية والمعايير المزدوجة العرضية، إلا أن أسلوب التقرير والمناقشات التى فيه كانت ضمن حدود التوقعات العامة وأما اللغة العامة للجنة نحو تركيا فكانت جيدة.

فقد رحّب التقرير بإصرار تركيا على سعيها بالاتجاه نحو العملية الديمقراطية، وتم مدح التحول الكبير فى الانتخابات وكذلك طبيعة التمثيل الأكبر فى البرلمان الجديد، وضمّ التقرير انتقادات ضد النظام القضائى لكونه غير نزيه فى اتخاذ قراراته، وعدم نزاهة القضاء هىَ من أهم النقاط فى التقرير فيما يتعلق بأهمية الديمقراطية، وبالرغم من وجود بعض الحالات فإن انخفاض التعذيب والمعاملة السيئة يمكن اعتبارها من النقاط والتطورات الإيجابية.

يجب التنويه بأن التقرير قد احتوى على بعض المعايير المزدوجة فيما يتعلق بموضوع قبرص، فيذكر التقرير أن تركيا لم تقم بأى تطور فى موضوع تطبيق البروتوكول الإضافى لكنه لا يذكر أى شيء عن الخطوات التى يجب القيام بها من الجانب الأوروبى لإنهاء عزلة منطقة قبرص التركية، وأما الصفحات المخصصة للسياسة الخارجية فقد تناولت بشكل كبير موضوع علاقة تركيا مع اليونان وقبرص.

وذكر التقرير مراجع للبروتوكول الإضافى وتعليق مناقشة البنود الثمانية التى تتعلق بمسألة العضوية بسبب الضغوط المتوترة من قبل اليونان وقبرص وذلك بعد ظهور مسودة التقرير، وأما التوترات بين قبرص وتركيا فيما يتعلق بالتنقيب فى البحر المتوسط تمت مناقشتها بناء على ما تمت مناقشته فيما يتعلق بقبرص اليونانية وتم انتقاد تركيا فى مناقشة هذا الموضوع.

لقد أعطى التقرير اهتماماً متزايداً لمشاكل الأقليات الدينية كما هو الحال فى تقارير السنوات السابقة،

ومكانة البطريرك والطوائف المختلفة والحصص الدينية الإجبارية، لكنه لم يذكر أى شىء عن موضوع الحجاب والمشاكل المرتبطة به.

ومن خلال ما جاء فى تقرير الاتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠٧، ويمكن تفسير بعض الجمل فى التقرير على أنها رغبة من الاتحاد الأوروبى فى تأخير عضوية تركيا قدر المستطاع، ويمكن لتركيا تسريع هذه العملية بالاستمرار فى عملية الإصلاحات، وتحصل الحكومة على قوتها من أجندة ما قبل الإصلاح، وبعض اقتراحات الاتحاد الأوروبى وخاصة التى تتعلق بالتطور الديمقراطى لتركيا والتى تعتبر حاسمة من أجل الاستقرار والرفاه فى الدولة، حتى لو لم يتم الاعتراف بعضوية تركيا داخل الاتحاد الأوروبى، ويجب أن تحتوى الجهود الرامية لإيجاد دستور جديد وتقوية الاتجاه الديمقراطى فى الدولة على هذه النقاط.

أما الانتقادات المتعلقة بالسياسة الخارجية هى فى الأغلب ناجمة عن مطالب عديد من الدول الأعضاء، وعلى تركيا الاستمرار فى جهودها لزيادة حضورها السياسى فى العالم، وعليها أيضاً التفاوض مع الاتحاد الأوروبى حتى تدافع عن موقفها فى مواضيع السياسة الخارجية.

الرغبة التركية

ولكن هل الحكومة التركية بقيادة أردوغان، مصرة على الاستمرار فى اللحاق بالركب الأوروبى؟

من خلال مجريات الأحداث الداخلية فى تركيا، يتضح أن حكومة العدالة والتنمية، أكثر تمسكاً بالحلم الأوروبى، عن غيرها من الحكومات التركية السابقة، حيث عملت بالفعل على تحقيق شروط الاتحاد الأوروبى واستطاعت بالتعديلات الدستورية الأخيرة أن توفى بكثير من الاشتراطات الأوروبية بتحجيم دور العسكر، وإعادة هيكلة السلطة القضائية، إضافة لجهود الحزب فى التوصل إلى مصالحة تاريخية مع الأكراد، والانفتاح على كافة مكونات المجتمع التركى، مع التأكيد على أن تركيا قد سعت إلى عقد تعاون مع اليونان، وتحاول دائماً التشاور معها فيما يخص القضية القبرصية.

غير أن ما ينغص هذا السعى، محاولات بعض القوى فى أوروبا (فرنسا وألمانيا تحديداً) للحيولة دون دمج الأتراك فى الاتحاد، مخافة أن «يبدل طبيعة الجسم الثقافى والاجتماعى فى القارة ذات الأغلبية المسيحية والتقاليد الغربية»، ولذلك فلم يسمح لهم سوى بفتح ١٢ ملفاً من أصل ٣٥ ملفاً يجب التعاطى معها قبل قبول العضوية فى الاتحاد.

ولأن الحكمة التركية تقول إن «البجع ينتمى إلى أسرة البط، ولكنه يظل فى النهاية بجعاً»، فإن أحداً فى أنقرة لا يجادل لحظة فى أهمية المضى قدماً نحو تمهيد الطريق للالتحاق بركب الاتحاد الأوروبى، باعتباره خياراً استراتيجياً، لدولة ترى أن أفقها بسعة ٣٦٠ درجة، كما يقول عرابها الدبلوماسى «أوغلو».

فالرغبة قوية من الجانب التركى فى استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية،

والاندماج داخل المنظومة الأوروبية «بحلوها» في أغلب الأحيان، و«مرها» في بعض الأحيان، بالمعنيين السياسي والاقتصادى على الأقل، وهو الهدف المعلن لسياسيي العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠٢.

كما أن هناك رغبة علمانية / أتاتوركية أقدم وأقوى تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها، بكل المعانى التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، ونمط الحياة الاجتماعية، ورؤية العالم، وكيفية إدراك الذات، وأصول الانتماء الحضارى على النمط الغربي. وهناك فريق ثالث من الأتراك يرفض الاندماج الحضارى -بكل معانيه- في الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروعاً للاستقلال الحضارى، ويرى أن مستقبل تركيا يكمن في توجهها ناحية الشرق بدل الغرب.

أما على الجانب الأوروبي -على ما فيه من اختلافات بين دوله بشأن الموقف من تركيا- فالنزعة الإقصائية / الاستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعَّالية في ترتيب علاقات أعضاء النادى الأوروبي مع تركيا. فهناك أصوات لأحزاب ولحكومات أوروبية تنادى بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابيات استيعابها في النادى الأوروبي أكثر من سلبياتها، ولكنها أصوات خافتة، وغير حاسمة ـ حتى اليوم ـ في ترجيح كفة سياسة الاستيعاب والقبول على كفة الإقصاء والرفض.

وثمة أسباب متعددة يتذرع بها الفريق الرافض لأن تكون تركيا عضواً بالنادى الأوروبي، وهي:

١- تاريخي: يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فيينا.

٢- ديمغرافي: يثير المخاوف من الثقل السكاني التركي (حوالي ٧٥ مليون نسمة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا الفيدرالية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٨٠ مليون نسمة، ثم تأتي بعد تركيا كل من فرنسا ٦٠ مليون نسمة، وبريطانيا ٥٨ مليون نسمة تقريباً).

٣- ديني / ثقافي: يرتبط بهوية حضارية إسلامية، يرى الرافضون أنها لا تنسجم مع الهوية «المسيحية» التي تجمع أعضاء النادى الأوروبي.

وإلى جانب ذلك ، هناك موقف ثالث يقدم حلا وسطاً مفاده ألا تُمنح تركيا عضوية كاملة وإنما يتم منحها « شراكة متميزة» مع الاتحاد الأوروبي، وتتزعم ألمانيا هذا الاتجاه، بدعاوى مختلفة ترتكز أساساً على عدم تجانس تركيا دينيًا وثقافيًا مع باقي دول الاتحاد.

من العوامل الكثيرة التي تغذى جدلية «الاستيعاب/الاستبعاد» في العلاقات التركية الأوروبية، الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذى يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة. فهذا الدور يغرى بعض القوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد، أملاً في أن تسهم في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادى والتجارى مع العالم الإسلامي والشرق العربي الأقرب نفسيًا وحضاريًا

لتركيا، والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب إرثها الاستعماري المرير.

بينما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي كي تقوم -تركيا- بهذا الدور، لسببين رئيسيين:

الأول: أن تركيا لن تنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي إلا في إطار عودتها إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

الثاني: هو أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد يكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئاً من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حالياً لصالح النفوذ التركي المتصاعد.

وهكذا تجد أوروبا نفسها بين جدلية الفرص والتهديدات التي تنجم عن استيعاب تركيا أو استبعادها بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

الاحتياج الأوروبي المكتوم

«تركيا لا تمثل عبئاً بالنسبة لأوروبا. وعلى النقيض، فهي تحمل عبئاً عن الاتحاد الأوروبي».. هذا هو رأي أردوغان في مسألة انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الصحيح بلا شك، فللوهلة الأولى قد يبدو أن مفتاح العلاقات التركية الأوروبية في يد أوروبا، وأن تركيا تركض للإمساك بنسخة منه عبر انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولكن هذا الانطباع غير صحيح، بل الصحيح هو أن في أنقرة كما في بروكسل قوة للمساومة على العضوية، وإن كانت غير متوازنة بطبيعة الحال لصالح الطرف الأوروبي.

إن قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ينطوي على احتمالات أكثرها إيجابي بالنسبة لتركيا، ذلك لأن أوروبا ذاتها ستجني مصالح متنوعة إذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً في ناديها من منظور متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

ولكن هل يعني تردد المواقف الأوروبية في استيعاب تركيا أن تكف الأخيرة عن المحاولة؟ وهل يعني ذلك أن محاولاتها تسير في الاتجاه الخطأ وتجري فقط وراء الوهم والسراب؟

في تقديرنا إن منافع الاستمرار في المحاولة أكبر بكثير من التوقف عنها، وأن قرار المضي في الشوط حتى نهايته صحيح من المنظور الإستراتيجي الذي يأخذ في حسابه جملة المتغيرات المحلية (التركية) والإقليمية، والعالمية، وإن العضوية ليست هدفاً بحد ذاته وقد تكون بالفعل -كما يرى البعض- مجرد وهم وخيال، ولكن من المؤكد أنها مفيدة في توليد قوة دفع نحو الخروج من أوضاع تتناقض مع الحريات العامة، ولا تنسجم مع قواعد الحكم الديمقراطي الرشيد، وتنتقص -ليس فقط- من حقوق الإنسان وإنما تنتقص من

«إنسانية الإسلام» الذى يدين به الشعب التركى.

ولا يغيب عنا فى أى لحظة أن العوامل الحضارية والتاريخية ستكون أكثر حسماً من العوامل الاقتصادية فى تحديد موقف المجموعة الأوروبية من عضوية تركيا. وأن زعماء أوروبا الذين نراهم اليوم مقتنعين بمركزية الحضارة الغربية غير مستعدين لرؤية دولة مسلمة عضواً فى ناديهم الأوروبى.

ولكن المزاج التركى لا يقل اعتزازاً بهويته وعمقه الحضارى من إحساس الأوروبيين، وهو ما عبر عنه أردوغان فى دافوس نهاية فبراير/شباط ٢٠٠٩ باعتراضه الواضح الذى لا لبس فيه على رواية الرئيس الإسرائيلى للجريمة التى ارتكبتها إسرائيل فى غزة، وشهد عليها العالم كله، وبدا فى اعتراضه هذا كما لو أنه يسد قناة رئيسية يمكن أن تسهم فى بلوغ تركيا إلى عضوية النادى الأوروبى، ولكنه لم يتردد فى إعلان موقف تركيا بشجاعة وجرأة تليقان به وببلده.

ولا حجة لمن يلوم تركيا على تكثيف جهدها الساعى نحو الاتحاد الأوروبى أكثر منه نحو العالم الإسلامى، أولاً لأن تركيا هى أصلاً تحمل بعداً أوروبياً من الناحية الجغرافية والتاريخية، وثانياً لأن دول العالم الإسلامى لم تبذل مجهوداً يذكر لجذب تركيا إليه، وكان قربه أو بعده من تركيا محصلة لإرادة الطرف التركى أساساً. وأفضل للعالم الإسلامى أن تكون إحدى دوله الكبيرة عضواً فى أحد مراكز صنع القرار الدولى(الاتحاد الأوروبى) من أن لا يكون له صوت فى أى من تلك المراكز على الإطلاق، وستظل جدلية الاندماج والاستبعاد هى المتحكمة فى مسار العلاقات الأوروبية التركية، وفى مصير عضوية تركيا إلى النادى الأوروبى، إلى أن تتغلب نزعة الاستيعاب على نزعة الاستبعاد لدى الأوروبيين.

والمثير فى الأمر، أنه رغم السعى التركى للوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبى، إلا أن أردوغان، لا يتردد فى انتقاد تلك المجموعة الأوروبية لعرقلته لمحاولات تركيا، فنجده يوجه سهام انتقاداته لبروكسل، قائلاً فى ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٠: «إن الاتحاد الأوروبى مارس سياسة المماطلة مع تركيا طوال ٥٠ عاما وأنه يتابع القيام بهذا فى ما يتعلق بانضمامها إليه».

مشيراً إلى إن تركيا تبذل جهدها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى كعضو كامل، وتنشئ وزارة مخصصة للاتحاد الأوروبى ويعمل أحد وزراء الدولة كمفاوض أعلى مع الاتحاد ويسافر إلى دول الاتحاد الأوربى باستمرار، ورغم ذلك لم يحدث تقدم فى المفاوضات.

وقال أردوغان إن السياسة الخارجية لتركيا لم تغير نهجها وإن الذين يدعون ذلك لا يفهمون السياسة الخارجية التركية المتعددة الأبعاد. ودعا الاتحاد الأوروبى إلى السماح لتركيا بالانضمام إليه ليثبت أنه ليس ناديا مسيحيا، وأكد أن بلاده لن تشكل عبئاً على الاتحاد بل ستساعده فى حمل أعبائه.

وبعد الهجوم الذى شنه الجيش الإسرائيلى على أسطول الحرية، الذى كان يحمل مساعدات إلى قطاع غزة فى ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، وما نتج عنه من توترت العلاقات بين تركيا، وإسرائيل إثر الانتقادات الشديدة

التى وجهتها تركيا لإسرائيل بسبب هجومها الدامى على قطاع غزة وكذلك بسبب تحسن العلاقات بين أنقرة وطهران. خرجت تصريحات أوروبية وأميركية، لتفسر إن توجه تركيا شرقاً واهتمامها بالقضايا العربية وتعاطفها معها بالإضافة إلى سوء العلاقة بين تركيا وإسرائيل، يرجع إلى عرقلة الاتحاد الأوروبى لضمها، وهو ما قاله وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس (٩/٦/٢٠١٠)، عندما أعرب عن قلقه من «ميل تركيا نحو الشرق»، محملاً بعض البلدان الأوروبية مسؤولية ذلك. مشيراً إلى أنه «اذا كان هناك من سبب فى توجه تركيا شرقا فإننى أرى أن أحد الأسباب الرئيسية فى ذلك هو أن البعض فى أوروبا دفعوها إلى ذلك، برفضهم منح أنقرة نوعاً من الارتباط العضوى بالغرب الذى تسعى إليه تركيا».

وبعدها بيوم واحد، أكد وزير الخارجية الإيطالى فرانكو فراتينى المعنى ذاته، حين قال لصحيفة فرانكفورتر تسايتونغ الألمانية: «الاتحاد الأوروبى ارتكب أخطاء فى حق تركيا، ودفعها إلى الشرق بدلاً من أين يجذبها إلينا... إذا أعطينا الأتراك انطباعاً باننا لا نريدهم بيننا، فإنهم سيولون أنظارهم نحو الشرق».

وقال «علينا أن نفكر طويلاً وبعمق فى سبب تغير السياسات فى تركيا، وفى ما يمكن أن نفعله لمواجهة ذلك ولإقناع القادة فى تركيا بان إقامة علاقات أقوى مع الغرب يخدم مصلحتهم بشكل أكبر».

هذه التصريحات أغضبت أردوغان كثيراً، حيث وصفها بـ«الدعاية القذرة»، وقال رئيس الحكومة التركية فى المنتدى التركى العربى فى إسطنبول، أنه عندما استثمرت فرنسا فى سورية أو فى بلدان عربية أخرى، لم تحصل مشاكل «لكن عندما يتعلق الأمر بتركيا التى تستثمر فى البلدان العربية أو العكس، تحاول دعاية قذرة منع هذه العملية». مضيفاً بأن «الذين يقولون إن تركيا قطعت (علاقاتها) مع الغرب هم عملاء دعاية تحركهم نوايا سيئة».

وهكذا، فقد أسمعت تركيا صوتها واضحاً للغرب، الذى بدوره اختبر باسها وصلابتها وعاين احتجاجها، ورغم أن أردوغان كان حاداً حين استخدم عبارة «دعاية قذرة»، لوصف الحديث عن أن بلاده «تدير ظهرها إلى الغرب لأنه حال دون ضمها إلى الاتحاد الأوروبى، وأن علاقات أنقرة بالشرق إنما تأتى للرد على هذا الموقف الغربى السلبى»، فإن الغرب يبدو غير قادر على تصديق النفى التركى. ليبدو فى النهاية أن أردوغان يطبق الحكمة التركية، التى تقول: «اهتم بالآخرين بقدر ما يهتمون بك».

مستقبل السياسة الخارجية التركية

يطرح جراهام إى. فوللر فى (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمى متنامٍ)، ثلاثة «سيناريوهات» لمستقبل السياسة الخارجية التركية؛ فيرى أنها لن تخرج عن:

(١) سياسة خارجية ذات صبغة أميركية:

ويقر هذا السيناريو بانه رغم ما يبدو من أن علاقة تركيا الحليف الوفىّ للولايات المتحدة قد انتهت، غير

أن لا تزال هناك مجموعة من الأسباب قد تدفع بتركيا مرة أخرى نحو الارتماء فى أحضان السياسة الخارجية الأميركية، ومنها:

- شعور تركيا بتهديدات ومخاطر أمنية إقليمية جديدة.

- تحول تركيا إلى هدف إستراتيجي من قبل قوات الجهاد الدولية.

- رفض صريح من الاتحاد الأوروبى لمنح عضويته لتركيا.

- شعور تركيا بالحاجة إلى التسلح العسكرى الأميركى، وفى هذه الحالة ينبغى على الولايات المتحدة أن توفر كل ما تطلبه تركيا من أسلحة.

- تعرض الشرق الأوسط لهزة عنيفة راديكالية تهدد تركيا تهديداً مباشراً.

- احتياج تركيا لدعم الولايات المتحدة أمام صندوق النقد الدولى لتحسين أوضاعها الاقتصادية (غير أن الوضع الحالى يسير فى الاتجاه المعاكس).

- إعادة إحياء فكر «كمالى» معتدل، من خلال إقامة روابط وطيدة مع واشنطن بدافع الأمن التركى، ثم تبلور رفض إيديولوجى داخل تركيا مرة أخرى لتدخل تركيا فى شؤون الشرق الأوسط. ويمكن أن يتزامن مع هذا السيناريو قيام المؤسسة العسكرية التركية بالإجهازعلى منجزات السياسة الإسلامية فى تركيا. وقد يسهم فى ذلك أيضاً حدوث إخفاقات جادة للسياسات الإسلامية، أو ظهور نظم إسلامية متشددة عدائية.

(٢) سياسة خارجية ذات صبغة أوروبية:

إن مسيرة تركيا نحو الانضمام للاتحاد الأوروبى تمضى ببطء على خطى متعرجة، ويكتنفها بعض المشكلات والعراقيل مثل الموقف الفرنسى المعارض لتركيا؛ وما يؤدى بدوره إلى خلق رد فعل مضاد للاتحاد الأوروبى فى تركيا. غير أنه ليس من المستبعد انضمام تركيا لاحقاً للاتحاد الأوروبى، فإذا كان مستقبل تركيا فى الاتحاد الأوروبى غامضا إلى حد مًا فى الوقت الحالى إلا أن ثمة بعض العوامل قد تتغير خلال العشرة الأعوام المقبلة وستتغير حتماً. وستتزايد مبررات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى بمرور الوقت.

(٣) سياسة خارجية ذات صبغة تركية خالصة مستقلة، تتعدد فيها محاور وأبعاد التوجهات التركية الخارجية:

ويرتكز هذا السيناريو على درجة عالية من الثقة بالذات والاستقلالية لدى الإرادة التركية على تطوير علاقاتها الإيجابية والفعالة مع كافة دول العالم. وأن ثمة رؤيتين إستراتيجيتين تقفان خلف هذا السيناريو:

الأولى: هى رؤية العمق الاستراتيجى لأحمد داود أوغلو، والمعروفة بإستراتيجية «العمق الإستراتيجى». وهى النظرية السياسية التى نظَّر لها أوغلو وزير الخارجية التركى حالياً فى كتابه «العمق الإستراتيجى:

مكانة تركيا فى الساحة الدولية» والذى صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠١ ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ تبنى الحزب هذه النظرية وجعلها دستوراً للسياسة الخارجية الجديدة. وهى سياسة تنطلق من وضعية تركيا الجيوستراتيجية وعمقها التاريخى والثقافى لبلورة مكانة جديدة لتركيا فى الساحة الدولية.

الثانية: هى الرؤية الإقليمية لسادات لاتشينار، وتستند إلى قدرة دول المنطقة على التكامل فيما بينها لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحل مشكلاتهم الأمنية. وتدعو هذه الرؤية إلى توسيع قنوات الاتصال والحوار ليس فقط بين حكومات المنطقة، بل وبين شعوب الشرق الأوسط أيضاً، والعمل على بلورة «ذهنية إقليمية مشتركة».

الفصل الثاني
داعِم الحقوق العربية

لا شك أن سياسة تركيا الخارجية، وخاصة فى محيطها العربى والإسلامى شهدت تغييرات ملموسة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتأثرت قبل ذلك بحدثين كبيرين هما أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، والحرب على العراق ٢٠٠٣، فضلاً عن المماطلة الأوروبية فى مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى. وقد ساعدت هذه الأحداث فى إعادة صياغة سياسة تركيا الخارجية لتكون أكثر انفتاحاً على محيطها العربى والإسلامى من خلال المشاركة النشطة فى دفع جهود السلام العربية- الإسرائيلية على المسارين السورى والفلسطينى، وفى تحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان وفلسطين، فضلاً عن التعاون مع دول الجوار لتطويق الآثار السلبية لأحداث العراق على دول المنطقة خاصة فى الشق الكردى منها.

وتركيا فى ذلك لا تطمح لا إلى إحياء الخلافة الإسلامية العثمانية ولا استئناف الحروب مع الغرب ومعاودة محاصرة فيينا أو احتلال أوروبا الشرقية. صحيح أنها تتبنى هذه الأيام شعار «العثمانية الجديدة»، لكن وزير الخارجية التركى ومُنَظِّر السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو أكد مراراً وتكراراً رفضه لهذه التعابير، إذا ما كان يوحى بأن أنقرة تريد وصل ما انقطع من دور إسطنبول الإمبراطورية.

كل ما تريده تركيا هو ممارسة دور «القوة اللينة»، بوصفها الدولة السادسة عشرة الأكبر اقتصاداً فى العالم (والسادسة فى أوروبا) وهمزة الوصل فى قارة أوراسيا والجسر بين الحضارتين، الإسلامية والغربية، والأهم: الأنموذج الجديد الذى يعقد قراناً سعيداً بين الإسلام وبين الليبرالية والعلمانية.

هذه التوجهات ضمنها أوغلو فى كتب عديدة منها «الأنموذج البديل: تأثير الإسلام والغرب على النظرية السياسية» و«التحول الحضارى والعالم الإسلامى» و«الأزمة العالمية»، لكن أهم هذه الكتب الذى كان له التأثير الأكبر على السياسة الخارجية التركية الراهنة كان «العمق الإستراتيجى»، الذى وضع فيه أوغلو الخطوط العريضة لهذه السياسة.

المبادئ الرئيسية لمقاربة أوْغْلو الجديدة، هى ما يمكن تسميته «سياسة اللامشكلة» حيال الدول المجاورة، وهذا على عكس ما كان عليه الأمر فى التسعينيات، حين كانت أنقرة تقيم علاقات ملتهبة مع العديد من جيرانها.

أيضاً، فى الماضى، كانت تركيا تحاول أن تضمن سلامة أراضيها عبر السعى إلى الدفاع عن نفسها

ضد الأخطار الإقليمية المحيطة، لكنها مع سياسة حزب العدالة والتنمية باتت تركيا تعرف أن الدول التى تمارس نفوذاً عبر حدودها مستخدمة «القوة اللينة»، هى وحدها القادرة حقاً على حماية نفسها، كما يقول فى «العمق الإستراتيجى».

ويرى أوغلُو، الذى يُطلَق عليه وصف «كيسنجر تركيا»، أن التغييرات فى منطقة الشرق – الأوسط – آسيا الوسطى – قزوين، تتطلب إستراتيجية ديناميكية جديدة، وهذه بدورها تتطلّب نمطاً جديداً «أنموذجاً من التفكير». ويقول: «تركيا كلاعب دولى، كان ينظر إليها سابقاً على أن لديها عضلات قوية ومعدة ضعيفة ومشاكل فى القلب وقوة دماغ متوسطة. بكلمات أخرى، هى جيش قوى واقتصاد ضعيف، وتفتقد إلى الثقة بالنفس وليست جيدة فى التفكير الإستراتيجى. أما الآن، فتركيا موجودة فى مستويات عدة من السياسات الدولية وتوسطت فى العديد من النزاعات فى البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، فحولت بذلك أعداء سابقين، كروسيا وسورية، إلى حلفاء حميمين».

كان أوغلو هو الذى لعب دور الوسيط السرى فى كل هذه الوساطات، بما فيها إنهاء الحرب بين روسيا وجورجيا، والمحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل عام ٢٠٠٨، والتقارب بين تركيا وكل من أكراد العراق وأرمينيا، وكل هذا يجب أن يجعل أوروبا، برأيه، محتاجة إلى تركيا لتهدئة منطقة شاسعة، تمتد من الشرق الأوسط إلى البلقان، مروراً بآسيا الوسطى.

هذه إذن، هى أهداف السياسة التركية الجديدة: ضمان الأمن القومى التركى، ليس عبر التقوقع والعزلة، بل عبر الانفتاح وممارسة سياسة القوة اللينة، وهذا الدور بالتحديد، لا يروق البتة للدولة الصهيونية التى كانت تخطط منذ أمد بعيد لاستخدام تركيا كقوة دعم لها (مجرد قوة دعم)، فى مشروعها، لإقامة نظام «الشرق الأوسط الجديد».

بيد أن الرياح الأردوغانية جرت بما لا تشتهى سفن إسرائيل، فشبت أنقرة عن الطوق الإسرائيلى وبدأت تشق لنفسها طريقاً «إستراتيجياً» مستقلاً فى الهلال الخصيب والشرق الأوسط ككل، كما فى القوقاز والبلقان، كما حتى مع الدب الروسى.

لذلك فان الواقع اليوم ينبئ عن دور ريادى سوف تكون محوره تركيا وأطرافه الدول التى تريد بناء علاقات إقليمية ذات طبيعة سلمية قائمة على تبادل المصالح، حيث كسبت تركيا عمقاً استراتيجياً فى المنطقة العربية والإقليمية وخاصة بين العرب والإيرانيين. وأصبحت الآن على أتم الاستعداد للتحول إلى قوة إقليمية تتمحور حولها السياسة وتدور فى فلكها المصالح الخاصة بالدول الكبرى لتجعل منها شريكاً أساسياً فى عملية التحول الايجابى نحو بناء علاقات مع الدول الإقليمية من خلال تركيا.

إن تركيا «أردوغان» اليوم بدأت باتجاهاتها الواضحة والصريحة فى دعم الكثير من القضايا العربية فيما يخصها وحتى التى تجد أنها حريصة عليها من باب الوفاء لجيرانها، وبالنسبة للقوى المؤثرة فى المنطقة

العربية والإقليمية التى تحاول أن تؤثر على العرب من خلالها، لكنها وجدت أن تركيا حليفا قويا للعرب فى صد أى رغبة غير قانونية فى المنطقة، ابتداءً من رفضها التعاون مع القوات الأميركية باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانتهاءً بمواقفه الحاسمة من العدو الصهيونى، الرافضة لمحاولة أى تضليل للرأى العام العالمى، وإظهار حقيقة الوحشية والعنصرية الإسرائيلية من خلال جرائمهم ضد الفلسطينيين وأخيراً ضد قافلة الحرية التى كانت تحمل مساعدات لشعب غزة المحاصر.

خط السياسة الجديد هذا وضع أنقرة فى موقع تجد فيه نفسها تقدم النوايا الطيبة للوساطة فى حوار سورى – إسرائيلى فضلاً عن المسالة النووية الإيرانية الشائكة حيث نجد أن تركيا، اتبعت سياسة ثابتة فى إقناع إيران من أجل تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. أما سياسة تركيا الخارجية فهى ليست ببساطة مجرد انعكاس لسياسة الغرب، مع ذلك تختلف أنقرة بشكلٍ جذرى عن الغرب فى سياستها تجاه الحكومة الفلسطينية. وخاصة بعد العدوان الأخير على غزة الذى أعقبه رفض تركى واضح وحيوى فى إسماع الغرب صوت تركيا باعتبارها دولة ذات بعد إقليمى ترفض هذا العدوان وترفض أساليب إسرائيل فى التعامل المسلح مع الفلسطينيين، هذا الموقف عزز من المكانة الاقليمية لتركيا عموما ولدى الدول العربية خصوصاً.

لذا فإن تركيا تلقى قبولاً وترحيباً من الأوساط العربية والإقليمية لأنها وقفت إلى جانب القضايا العربية كالحرب على غزة عام ٢٠٠٨ والتى وقفت فيها تركيا موقفاً ايجابياً، وهو ما ساهم فى تدعيم صورة تركيا فى الشارع العربى، وجعل لرئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، شعبية طاغية يحظى بها فى العالم العربى والإسلامى لمواقفه المشرفة، وعندما يُسأل أردوغان (داعمُ الحقوق العربية)، عن سر الشعبية الجارفة، يرد بكل تواضع: «أنا لست لاهثاً وراء شعبية، إذا كنا نقوم بوظيفتنا وواجباتنا فما أسعدنا، لأن هذه المناصب التى نتولاها اليوم لهى مؤقتة، المهم أن نترك صوتاً يتردد صداه تحت قبة السماء، كل جهدنا ينصب على هذا الهدف، نحن نحب الناس والبشر، لأنهم خُلقوا من قبل الخالق، إذا سنحت لنا الفرصة للمساهمة فى السلام العالمى فما أسعدنا، إذا استطاعت تركيا أن تكون مركزاً للسلام العالمى فما أسعدها».

تركيا اليوم أثبتت متانة وحرصا عميقين من أجل دعم القضايا العربية لذلك نجد أن الغرب يحاول اللجوء إليها باعتبارها شريكاً إقليمياً فاعلاً فى المنطقة، وهو ما يعنى أن أى تحالف أميركى تركى ستكون فيه الغلبة لتركيا لأنها ستكون طرفاً يفرض شرطه للتحالف أو بمعنى أخر يتحالف بشروطه التى يضعها هو لا التى تفرض عليها.. لقد أظهرت القوة الدبلوماسية فى السياسة الخارجة التركية مقدار الترتيب العقلانى والاتزان فى القرار السياسى الخارجى والداخلى والذى عجل من عملية التطور الخارجى لموقع تركيا الإقليمى والدولى على حد سواء، تركيا وهى تخطو بسرعة محسوبة ومسؤولية باتجاه دور فاعل لا تنسى جيرانها العرب وبالتالى من خلال هذا الموقف الإيجابى تجاه العرب جعل من تركيا حليفاً استراتيجياً مع العرب يقاسمهم همومهم ومشاكلهم ويشاطرهم المواقف الإيجابية من أجل دعم القضايا العربية التى يجد

العرب في تركيا إنها جديرة بالتحالف لأنها أثبتت صدق سياستها وعمق علاقتها مع العرب، أما الغرب وبخاصة الولايات المتحدة فتجد في تركيا شريكاً يؤثر ويتأثر ويلعب دوراً إقليمياً وهي أساس متين للعلاقات والتحالفات لأنها دولة بدت قوية اليوم بفضل حكمة زعمائها.

ويفترض النص المضمر لهذا العرض حول الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط، أن المعادلة التي طبعت العلاقة بين حكومة «ما بعد إسلامية» والدولة الكمالية لم ينتج عنها حالات اضطراب أو عدم تماسك في السياسة الخارجية، وأن حكومة حزب العدالة والتنمية التي تولت شؤون البلاد خلال المرحلة المعينة (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠) دفعت بتركيا نحو ديبلوماسية فاعلة ودور كبير في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بحيث يمكن الحديث عن ديناميكية جديدة للسياسة التركية مقارنة بالمراحل السابقة، أقله لزوال خصوصية العلاقة التركية ـ الأميركية عقب امتناع أنقرة عن توفير التعاون الفاعل الذي أصرت عليه الولايات المتحدة تمهيداً لعملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، مقابل استقرار علاقات التعاون التركية مع سورية وإيران، واطلاق أنقرة آلية إقليمية جديدة لاحتواء الأزمة العراقية هي آلية دول الجوار العراقي.

والدور الذي لعبته حكومة حزب العدالة، كان خروجاً عن المدرسة الكمالية التي لم تكن لتمارس دوراً ناشطاً في الشرق الأوسط، بل كانت تعمل لتجنب ديبلوماسية فاعلة في هذه المنطقة للتأكيد على انتمائها إلى حضارة وحداثة لا وجود لهما في نظرها سوى في الغرب. مثل هذا النهج نجده في طي الممارسات السابقة للسياسة الخارجية بحيث إن تركيا الكمالية لم تتوفّق قط في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط على ما يظهره مصير حلف بغداد أواخر الخمسينيات من القرن الماضي والموقف من الثورة الجزائرية.

أما بالنسبة إلى النخبة العلمانية التركية، فيمثل الشرق الأوسط منطقة مصدّرة للمشاكل يتعين الابتعاد عن التورط فيها. خلافاً لذلك، إن التعامل بجدية مع قضايا الشرق الأوسط، خصوصاً في ضوء تداعيات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وغزو العراق مارس/آذار ٢٠٠٣، فرض على حزب العدالة والتنمية أن يكون لاعباً متأنيّاً في حقل صناعة السياسة الخارجية، وأن يأخذ في الاعتبار قوانين اللعبة والتوازنات التي يسمح بها النظام من دون أن يكبل نفسه عندما يرى مناسباً إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في اتجاه مختلف إسلامي أو عربي. ولنا أمثلة على ذلك في ملفات تتعلق بالقضية الفلسطينية والبرنامج النووي الإيراني والعلاقة بسورية ولبنان...

إن اتجاهات السياسة الشرق أوسطية لتركيا كما تعبر عنها حكومة أردوغان تتسم بالبراجماتية سواء من حيث التصرف ازاء الاتحاد الأوروبي على أساس أن «رصيد» العلاقات الايجابية بإيران وسورية قد يسمح بانتهاج ديبلوماسية فاعلة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أو بين سورية واسرائيل، أو في الأزمة اللبنانية، أو التطلع إلى لعب دور الوسيط أو المُسهل الذي لا غنى عنه في عملية السلام، الأمر الذي يطرح البحث عن صيغة لربط هذا الجهد التركي بتفعيل اللجنة الرباعية الدولية.

داعِم الحقوق العربية

الواقع أن الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط كما تظهره دبلوماسية أردوغان، يبدو موازناً إقليمياً، بحيث يملأ بعض الفراغ، ولذلك نرى تركيا ذات الهوية الـ«نيوعثمانية» والقوة الإقليمية ذات العمق السني، عائدة تحت ضغط الخيبة من تعثر الخيار الأوروبي وتفاعل ديناميات «مثلث القوة الإقليمي» التركي - العربي - الإيراني لتقول «اذا كان لإيران من دور فإن لنا نحن أيضاً دوراً.. ونحن الأتراك قادمون بشكل منفتح ولسنا ثوريين بل نأتي في سياقات إقليمية ودولية مقبولة، ولا نطلب متغيرات انقلابية بل ندخل في لعبة التوازنات التقليدية».

أهمية الدور الإقليمي لتركيا في نهاية الأمر، إنه مدفوع بدينامية تحديثية شرقية - غربية.. وآسيوية - أوروبية، ويوفر للعرب وزناً جيوسياسياً، وإنما ليس مفهوماً صداميا بل بالمفهوم المعادل الذي يحض على الحوار والتوليف والتوازن.

العودة إلى العالم الإسلامي

راهن الأتراك على مدى عقود على الاندماج التركي في أوروبا «العالم المتحضر» والانسلاخ عن العالم المتاخر. إلا أن الأوروبيين يدركون بان دخول الغول التركي إلى أوروبا بتموجاته في البلقان يعني وجودا إسلاميا فاعلا ومطلقَ اليدين في القارة، وهذا سبب الرفض المتكرر لإدماج تركيا في أوروبا.

وبعد أن نجح علمانيو تركيا في نقلها إلى التداول السلمي للسلطة واحترام الحريات العامة ولو نسبياً، وصل الإسلاميون المعتدلون إلى السلطة ضمن اللعبة الديمقراطية وضمن احترام الحريات العامة للناس. وكانت النجاحات المتواصلة للقادة الجدد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جعلت منهم أنموذجاً حقيقياً.

لقد لمس الأتراك كيف أن رجب طيب أردوغان الذي جاء لبلدية إسطنبول وهي مدانة باربعة مليارات دولار وتركها بعد أربع سنوات مزدهرة بعد أن خلقها من جديد فضلاً عن تصفير الديون.

لقد لمس الناس في تركيا مدى سلسلة الخدمات التي كان يقدمها الإسلاميون للناس وهم خارج السلطة، فكانت جزءاً من سلوكهم اليومي ولذا وقف الناس معهم في كل المرات التي تعرضوا فيها للهجوم والإقصاء، وسهل عليهم حشدهم في كل مرة احتاجوهم لقربهم منهم.

على الصعيد الدولي سار قادة تركيا الجدد حثيثاً نحو إعطائها دورها وحجمها الدولي الحقيقي الذي تستحق. ولم يكن هذا الطريق مفروشاً بالورود وإنما بتعريض أبناء تركيا للأخطار كما الوجود التركي ضمن حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

يُدرك القادة الأتراك الجدد - خلافاً للقدامى - بان تركيا الحديثة عمقها الحقيقي هو في العالم الإسلامي لموقعه ودوره الحيوي. من هنا فإن دولة مركزية ضاربة في عمق التاريخ كإيران لا يمكن تجاهلها، فالحضارة التركية والفارسية والعربية هي كل لا يتجزأ ضمن منظور إسلامي«حديث» يوحدها.

وهنا وقفة مع طريقة تعاطى الأتراك مع الأوراق الإقليمية، فالأتراك يحركون الأوراق بنظافة عالية الدقة، فدورهم فى العراق لم يكن بإرسال المسلحين ولا الانتحاريين ولا العبث بمقدرات العراق، بل بتحريك أوراق بدقة متناهية. أيضاً فى الورقة الفلسطينية وعند تحريكها تم تحريكها بأسلوب نظيف شديد الفعالية ولم يتم تجنيد وإرسال المفخخات. نعم تحريك الورقة الفلسطينية جاء بعد انسداد مع الأميركان والإسرائيليين، وكان بحق موفقا ودليلا جديدا على الدقة والحكمة العالية لدى صانعى السياسة التركية.

فرصة تاريخية واستراتيجية

يرى أردوغان فى الواقع الإقليمى والفلسطينى تشجيعاً لتل أبيب على الاستمرار فى سياستها العدوانية التى تعرقل السلام فى المنطقة. وهو ما لا يقبله ولن يقبله أردوغان ورفاقه إيماناً منهم بضرورة وأهمية تحقيق هذا السلام، الذى يرى فيه أردوغان فرصة تاريخية وإستراتيجية تخدم مصالح دول وشعوب المنطقة عموماً وبشكل خاص تركيا التى تملك كل مقومات الدور الإقليمى ليس فقط بسبب علاقاتها مع جميع دول المنطقة وعضويتها فى الحلف الأطلسى وحوارها الساخن مع الاتحاد الأوروبى وموقعها الجغرافى، بل أيضا لأنها وريثة الإمبراطورية العثمانية التى حكمت هذه المنطقة مدة ٤٠٠ عام إلى أن جاء حزب الاتحاد والترقى الذى أسسه القوميون الأتراك بدعم من الماسونيين واليهود ليقضى على هذه الإمبراطورية ويضع العرب والأتراك فى خندقين معاديين.

ومن جهة العرب، فقد كانت لديهم عقبة تاريخية فى قبولهم للأتراك، بسبب من كانوا يجترُّون عزف الأسطوانة المشروخة عن «الاستعمار التركى» و«الاستبداد التركى». فتلك الفرية المزعومة، التى تزعم أن العثمانيين الأتراك مارسوا سياسة الاستبداد ضد العرب، مردود عليها، فى شهادات المؤرخين، حيث يقول المؤرخ الأستاذ محمد كرد على فى الجزء الثانى من كتابه «خطط الشام»: «حرص العثمانيون بعد قدومهم إلى البلاد العربية على أن يطمئن جميع الناس إلى أنهم سيُعاملون كمواطنين فى دولة مسلمة تصون كرامتهم لا كرعايا يساقون بالسياط وتمتهن كرامتهم صباح مساء، وتبتز أموالهم من دون حساب».

وبشهادة الدكتور على حسون فى كتابه «تاريخ الدولة العثمانية» ص ٥٩ حيث يؤكد: «كان السلطان سليم ومن بعده السلطان سليمان القانونى يهدفان إلى جعل البلاد العربية جزءاً من الكيان العثمانى «الإسلامى» الواحد، وحرصاً على منع أية إجراءات من شأنها المساس بالعرب، وكان العلماء المسلمون من العرب يتمتعون بسلطات واسعة فى عهديهما».

وبشهادة الدكتور إحسان حقى فى تعليقاته على كتاب «تاريخ الدولة العلية العثمانية» الذى ألفه محمد فريد بك المحامى حيث يقول: «كان الأتراك لا يفرقون بين مسلم ومسلم مهما كان انتماؤه العرقى والقومى، وكان العرب شركاء للأتراك فى الحكم، وكانت اللغة العربية اللغة الرسمية المستعملة فى البلاد العربية فى القضاء والادارة»، هذا بالإضافة إلى الكثير والكثير من الشهادات.

سيسأل البعض: إذا كان العثمانيون قد ارتفعوا بالتزامهم بالإسلام فوق العصبية القومية والعرقية، فلماذا انتهجوا سياسة التتريك التي حاولوا من خلالها إجبار رعايا الدولة الذين لا ينتمون إلى القومية التركية، عرباً وغير عرب، على خلع انتماءاتهم القومية لينصهروا في بوتقة القومية التركية؟، لا يحسبنَّ أحد أنني أنفي وقوع هذا الأمر، بل أؤكده، ولكنني أؤكد أن الذين تولوا كبر هذه الجريمة المنكرة لم يكونوا العثمانيين الأتراك، بل كانوا قيادات حزب الاتحاد والترقي الطوراني المتطرف في التعصب للقومية التركية الذي سيطر على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية في آخر عقودها ومعظمهم من يهود الدونمه أو من أعضاء المحافل الماسونية المرتبطة باليهود.

وفي هذا الصدد يذكر الدكتور أحمد قدري أحد رجالات الحركة الوطنية العربية في بدايات القرن العشرين المنصرم أن الثورة العربية الكبرى التي شارك فيها تحت قيادة الشريف الحسين بن علي لم تكن ضد الأتراك العثمانيين، وانما ضد حزب الاتحاد والترقي الذي تسلط على الدولة العثمانية، يقول الدكتور أحمد قدري في كتابه «مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى» المطبوع في عام ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م: «منذ اليوم الذي بسط فيه العثمانيون سلطانهم على البلاد العربية والعلاقات قائمة بين العرب والترك موطدة الأركان ثابتة البنيان، وكان الترك ينظرون إلى العرب نظرتهم إلى عنصر تجمعهم به رابطة العقيدة الدينية، فلم يثقل حكمهم على العرب، ومع تعاقب الأعوام كانت العلاقات بين العرب والترك تسير في جو هادئ لا تعكرها نعرة جنسية أو نزعة عنصرية، وعندما تولى السلطنة الخليفة عبد الحميد تعززت هذه العلاقات واضحة وعلى أقوى وأوثق من ذي قبل، اذ حرص الخليفة عبد الحميد في سياسته على خطب ودّ العرب واستدنائهم «تقريبهم» منه، وتعزيز صلاته بهم، فأصبح منهم «العرب» السيد المطاع والرئيس المرموق، وكان سكرتيره الخاص عزت بك العابد العربي الدمشقي، وكان شيخ الإسلام في عهده الشيخ أبو الهدى الصيادي الرفاعي الحسيني العربي الحلبي.

ويردف الدكتور أحمد قدري قائلاً: «بعد الثورة الفرنسية تغلغلت في الأقطار العثمانية الثقافة القومية الأوروبية، فما كان من بعض الأتراك الا أن أخذوا يتغنون بهذه الثقافة ويبشرون بمبادئها، وتجمع هؤلاء في جمعية الاتحاد والترقي، ولم يلبث الاتحاديون أن سيطروا على الدولة العثمانية بعد أن نجحوا في خلع السلطان الخليفة عبد الحميد ونفيه «١٩٠٨م»، وانتهج الاتحاديون في حكمهم للدولة العثمانية نهجاً طورانياً قوميّاً متعصباً للجنس التركي ورافضاً لغيره من الأجناس التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية، وأخذ الاتحاديون يشحنون الشبيبة التركية بالنعرة الطورانية القومية، وصاروا ينظرون للعرب كاعداء، وأخذ قادة الاتحاديين الذين يتولون مقاليد الأمور في البلاد العربية يناهضون العرب وينكلون بهم».

تلك هي قصة الاستبداد والظلم والتجهيل وسياسة التتريك التي عايشها أجدادنا وآباؤنا، والحقائق، وليس الأسطوانة المشروخة عن «الاستعمار التركي» و«الإستبداد التركي».

وفي الوقت الذى يرى فيه الكثيرون من المثقفين والساسة الأتراك العلمانيين فى هذه الخيانة لحزب الاتحاد والترقى سبباً مباشراً للواقع العربى الممزق، فإن أردوغان يسعى وربما لآخر مرة لتوحيده ولو نفسيّاً من خلال مبادرته لإنهاء كافة الأزمات والقضايا العربية المعلقة مع إسرائيل وأميركا وقبل فوات الأوان. ويرى الكثيرون فى تركيا أن استمرار هذا الوضع العربى سيكون بداية النهاية الحتمية لنواة الأمة الإسلامية ليس فقط دينياً بل أيضا سياسياً وجغرافياً واجتماعياً وثقافياً. ودفع هذا الرأى والقناعة أردوغان ورفاقه للتدخل العاجل لمواجهة ومنع مثل هذه النهاية التى لا يخفى الشارع التركى قلقه منها خاصة مع تجاهل الشارع العربى لها عملياً.

كما يستغرب الأتراك مواقف بعض الدول العربية التى تظهر كأنها غير مبالية بكل الجرائم التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى منذ سقوط الدولة العثمانية وظهور ما يسمى بالدول العربية ضمن خارطة «سايكس بيكو»، وفشل بعض العرب فى التخلص من تبعاتها الخطيرة التى منعتهم طيلة الفترة الماضية وما زالت حتى من الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم المشتركة للمصلحة العامة وهى شرف وكرامة الإنسان العربى بالمفهوم الاجتماعى والأخلاقى قبل أن يكون بالمفهوم القومى والسياسى.

وهو ما يفسر استخدام أردوغان لمصطلح الجغرافيا عند حديثه عما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط، إيماناً منه بضرورة الاتفاق على الحد الأدنى من المصالح المشتركة لشعوب ودول هذه الجغرافيا من العرب والأتراك والعجم، بل وحتى الأكراد الذين يسعى أردوغان للمصالحة معهم داخل تركيا وفى شمال العراق كما هو يسعى للمصالحة مع العدو التاريخى والتقليدى أرمينيا.

حيث يؤمن أردوغان بضرورة ترتيب البيت داخلياً، قبل التفكير بأى دور إقليمى، خاصة إذا كان بهذه الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لمستقبل الجغرافيا التى بدون إقناع العرب بكل ميولهم واتجاهاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والفكرية والاجتماعية، فالحظ لن يحالف أردوغان فى تحقيق أىٍّ من أهدافه حتى لو اختار طريق أتاتورك الذى أقام الجمهورية الحديثة عام ١٩٢٣ على أنقاض الدولة العثمانية، قائلا إن هدف هذه الجمهورية هو الحضارة الغربية المعاصرة، التى جعلت بدون شك من أردوغان ورفاقه بل والإسلام التركى يختلفون كثيراً عما هو عليه فى العالم العربى، الذى إن لم يقتنع مثقفوه وساسته بأهمية الدور التركى الجديد فى المنطقة، فالحظ لن يحالفهم بعد الآن فى حل أى من مشاكلهم هذا بالطبع إن بقى هناك من يريد حل هذه المشاكل بكل صدق وأيمان.

ولكن ما الأسباب التى أبعدت تركيا عن العرب؟

لتحقيق فهم أفضل لأبعاد الوفاق التركى العربى، نلجأ إلى السرد التاريخى، لبعض جوانب مسيرة العلاقات التركية العربية وخاصة فى القرن المنقضى(العشرين)، حيث تبدو على السطح الحساسيات المتوارثة من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، التى كانت تعيق التواصل بعدما انزرعت فى نفوس الشعبين

عداوات وهمية، جنت ثمارها بخبث مدروس القوى الغربية التي رسمت خطوط وحدود (سايكس- بيكو). ونعدد هنا الأسباب التي أحدثت القطيعة بين العرب وتركيا:

١- منذ نشأة الجمهورية التركية ابتعدت تركيا عن العرب، بالتركيز على علاقاتها مع الغرب وخاصة أوروبا والولايات المتحدة، وانتهجت مسالك ودروب السياسة الغربية وخاصة الأميركية.

٢- تحالفت تركيا بشكل غير رسمي مع (إسرائيل). وكانت تركيا أوّل دولة إسلامية تعترف بـ(إسرائيل) عام ١٩٤٩، وفي التسعينيات من القرن الماضي(العشرين)، كان التحالف الأمني ثم العسكري والاستراتيجي بين تركيا والكيان الصهيوني، وصولاً إلى المناورات البحرية والجوية المشتركة، دون نسيان الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق.

٣- ساهمت سياسات تركيا المائية والزراعية وبناء العديد من السدود في مشروع جنوب شرق الأناضول على نهري دجلة والفرات، اللذين هما عصب الحياة في العراق وسورية، في المزيد من التوتر السياسي. وكادت أن تؤدي مسألة إقليم الإسكندرونة المتنازع عليه مع سورية، واتهام تركيا لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني المحظور إلى نشوب نزاع عسكري بين البلدين.

إذن العامل الفلسطيني، لعب دوراً كبيراً في تباعد تركيا عن العرب، فضلاً عن التوجه التركي الغربي ونتائجه، الذي كان يرى في تعزيز العلاقات مع الإسرائيليين فرصة للانتقام من العرب على ما يعتبره بعض المؤرخين الأتراك أنه طعن عربي للأتراك في ظهرهم أثناء الحرب العالمية الأولى.. والعرب من جانبهم ، يرون أن سبب تخلفهم الحضاري والعلمي هو الحكم العثماني للدول العربية الذي دام أربعة قرون، وأن العروبة في بداية القرن الماضي واجهت النزعة التركية الطورانية التي هدفت إلى تتريك الشعوب غير العربية. ومع بروز الملابسات التي شابت الموقف التركي من الزحف الاستعماري على الوطن العربي، وجعله لقمة سائغة للمستعمر. ونقيض ذلك المواقف الكفاحية للضباط العثمانيين، ضد المستعمرين الإيطاليين في ليبيا، وربوع درنة، والجبل الأخضر، وهي مناطق لاتزال تحتفظ بذكريات مجيدة من التلاحم الجهادي الليبي التركي.

ولكن لماذا التعاون العربي التركي الآن؟

لاريب، فإن السياسات الإقليمية للدول تنبني على ركائز معلومة، مثل: التحالفات الدولية، والموقع الجغرافي، والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول. كما أن مسألة الهوية، وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول الوطنية. لذلك نجد أن تلك الركائز المتوفرة في السياسات الإقليمية للجانبين، وتعتبر سندا هاما لتطوير العلاقات العربية التركية.

تطور العلاقات التركية العربية، ينعكس استراتيجيا بالإيجاب على الطرفين، وعلى الأمن والسلم

والاستقرار في المنطقة التي تشهد صراعاً إقليمياً.. وهناك من يطرح نقطة لها علاقة بهذا البعد، تفيد بأن التوجه التركي نحو تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والعودة للجذور الإسلامية لم يأت فقط نتيجة مصالح سياسية أو اقتصادية، بل هو نتيجة قناعات النخبة السياسية وشعورها بأن مشروع اندماجها بالغرب والاتحاد الأوربي غير ممكن.

ومع وصول حزب العدالة للسلطة، تبين أن الباب الفلسطيني هو كلمة السر ومفتاح التعاون التركي أو عدمه مع الوطن العربي، فقد بدأت العلاقات مع الكيان الإسرائيلي تنحدر بشكل مثير للإعجاب، وبصورة مضطردة ومتوازية مع توطيد العلاقات مع العرب، الذين يأملون من خلال هذا التغير في ألا تبقى صورة تركيا في أذهانهم صورة الدولة الأطلسية المتحالفة مع أميركا والعدو الصهيوني، كما كانت الحال خلال القرن الماضي. ويتمنون، استكمال نهج التغيير التركي، في أن تنخرط تركيا إيجابيّاً في محيطها العربي والإسلامي بحثاً عن الاستقرار والتوازن الإقليمي والدولي، والسلام العادل، والازدهار الاقتصادي.. وبالفعل فقد قامت تركيا بمحاولات للدعم بينها وبين البلدان المجاورة، وإنهاء المشاكل معها، وبالذات مع الشقيقة سورية. نضيف إلى ذلك أن علاقتها بباقي الدول العربية خاصة في المشرق العربي قوية جداً.

وعند الحديث عن نموذج العلاقات الليبية التركية التي ارتقت إلى قمة تطورها، وشهدت تحولاً كبيراً خلال زيارة أردوغان لليبيا في نهاية نوفمبر / تشرين الأول ٢٠٠٨، وقد قام البلدان بإلغاء التأشيرات الخاصة بالدخول بينهما، وبلغت حجم العقود الموقعة مع الجانب التركي بلغ ١٠ مليارات دولار، وأن التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى حدود ملياريَ دولار.. الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين البلدين تشمل تشجيع وضمان الاستثمار وحمايته، وكذلك التعاون الفني في قطاع الزراعة، والاستثمار الزراعي، والتعاون المصرفي إلى جانب التوقيع على اتفاق بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرات بين البلدين، والمواصلات، واتفاقية منع الازدواج الضريبي إلى جانب إنشاء مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي لتفعيل العلاقات الليبية التركية.

وعن العلاقات التركية – السعودية، فقد حدث تطور كبير في العلاقات بين الدولتين بدأ بزيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز عام ٢٠٠٦، والتي كانت الأولى من نوعها على مدى أكثر من أربعة عقود، لعاهل سعودي إلى تركيا، وأخذ دفعة قوية عبر زيارة الرئيس عبد الله جول في فبرايرشباط ٢٠٠٩ للسعودية. فقد زاد حجم التجارة بينهما من ٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٦ مليار عام ٢٠٠٩، فضلاً عن تنامي الاستثمارات المتبادلة.

أما عن العلاقات التركية– المصرية فقد شهدت نقلة جديدة كمية، وليست نوعية، فالجمود النسبي في سياسة مصر الخارجية يضع سقفاً لتطور علاقاتها مع تركيا. وإذ تدرك أنقرة ذلك، فهي تحرص في المقام الأول على كسب ثقة القاهرة وإقناعها بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط ليست على حساب أحد.

إلى جانب ذلك، هناك النموذج السورى التركى، الذى شهد فى السنوات الماضية تطوراً استراتيجيا كبيراً ومهمّاً على أصعدة عديدة، أهمها تأسيس مجلس التعاون السورى التركى، والتعاون فى المجالات الاقتصادية، والسياحية، والإعفاء المتبادل من التاشيرات بين البلدين، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، والعديد من الاتفاقات والتفاهمات التى خلقت بين البلدين أفضل العلاقات..

وهكذا تبدو الأولوية القصوى فى سياسة تركيا العربية الآن لسورية والأردن ولبنان فى المدى القصير، وربما المتوسط الذى يمتد إلى خمس سنوات، ثم العراق الذى تتطلع أنقرة إلى استقرار الأوضاع فيه وتستعد لتعميق العلاقات معه بعد أن وضعت أساساً قوياً لهذا التطور من خلال مجلس تعاون استراتيجى رفيع المستوى ويشمل اهتمامه الطاقة والتجارة والاقتصاد والمال وتكنولوجيا الاتصالات والزراعة وغيرها.

ولا يرجع هذا الاهتمام الفائق بالعراق إلى طموح تركيا لمشاركة إيران نفوذها الذى ازداد فى هذا البلد العربى فقط، وإنما إلى أهميته البالغة من أجل إكمال المنظومة التى نجحت فى إقامتها مع سورية والأردن ولبنان. فإذا كانت طهران لم تنس أن بلاد الرافدين كانت ذات يوم موضع صراع عنيف بين إيران وتركيا قديماً، فإن هذا التاريخ لم يسقط أيضاً من ذاكرة أنقرة الجديدة، لكنها باتت تنظر إلى المستقبل بمنظار حديث ترى من خلاله دورها ضمن مشروع تقود عبره المنطقة إلى سلام وبناء وازدهار وليس إلى حرب وخراب.

والحقيقة التى لا مراء فيها، هى أن العلاقات التركية العربية مع وصول حزب العدالة والتنمية تطورت إلى حد كبير. فتصميم تركيا على مد يدها إلى العالم العربى، والعودة للمنطقة، مشهد يبدو للمراقبين، وكأن العرب والأتراك يكتشفون بعضهم من جديد بعد نحو قرن من الجفاء والسلبية المفرطة.

وقد قدمت تركيا ستة دروس يمكن للنظم السياسية العربية الاستفادة منها، وهذه الدروس فى الوقت نفسه هى عوامل جاذبية للنموذج التركى تساعد على تعزيز فرص دورها الإقليمى فى المنطقة العربية:

١- التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامى فى العملية الديمقراطية.

٢- النموذج الاقتصادى الذى تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد فى الشرق الأوسط فى الوقت الذى لا تملك فيه موارد الطاقة عل العكس من غالبية الدول العربية.

٣- التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدنى من ناحية ومسألة الهوية بجذرها الثقافى والتاريخى والدينى فى إطار مقبول دولياً وإقليمياً.

٤- الفصل بين الحزبى والحكومى فى المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.

٥- تكوين مجموعات الضغط «اللوبى» فى الولايات المتحدة الأميركية وليس الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط مثلما تفعل غالبية الدول العربية.

٦- تعديل التوازن فى إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.

وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية مع تولى «حزب العدالة والتنمية» ذو الجذور الإسلامية للحكم عام ٢٠٠٢، فإن العودة التركية تخدم فى الواقع المصالح الوطنية والجيوسياسية لتركيا قبل أية اعتبارات أيديولوجية.

الجار قبل الدار

لم يجد رئيس الوزراء التركى أردوغان أفضل من الحكمة العربية القائلة: «الجار قبل الدار»، ليفتتح بها حديثه إلى المنتدى العربى- التركى، الذى عقد يوم ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠ فى إسطنبول، وهو الحدث الذى كرس عدداً من الخطوات الإيجابية الفارقة، التى اتخذتها أنقرة حيال جوارها العربى، منذ مطلع العام ٢٠٠٩. وجاء وصف أردوغان العلاقات العربية التركية بقول مأثور لديهم وهو «لا تشترى الدار بل أشترى الجار»، وقال بالعربية «الجار قبل الدار»، لتضج القاعة بتصفيق حاد من جانب الحضور العرب والأتراك تحية لأردوغان الذى شدد على أهمية التعاون العربى التركى، مشيراً إلى أن تركيا مهد الحضارات وملتقاها وهى لا تشاطر العالم العربى فقط نفس الجغرافيا والتاريخ فحسب، بل إنها تشاركها المشاعر والثقافة.

ونفى أردوغان، من خلال مشاركته فى الجلسة الافتتاحية لمنتدى التعاون العربى التركى فى دورته الثالثة، بشكل قاطع أن تكون سياسة تركيا تجاه القضايا العربية طمعاً فى دور فى الشرق الأوسط قائلا: «لا أنا ولا حكومتى ولا تركيا تجرى وراء الأدوار أو الظهور فى المنطقة»، وهو الأمر الذى يخشى منه البعض، مشيراً إلى أن مآسى المنطقة تلحق الضرر بالجميع فاليوم - حسب أردوغان - ليس يوم منازعات وإنما يوم لدفع جهود السلام.

ودعم أردوغان كلمته للتأكيد على الصداقة العربية التركية بجزء من إحدى القصائد التركية التى تقول «لا يجوز للتركى أن يعيش بدون العربى ومن يقول فهو مجنون وبالنسبة للعربى فالتركى عينه ويده اليمنى»، لافتاً إلى أنه على مدار الأعوام السابقة كان يسدل الستار على العلاقات العربية التركية.

ولا شك أن المبادرات التركية تجاه العالم العربى مبادرات جديرة بكل احترام واعتبار، خصوصاً أنها لم تقتصر أبداً على الخطاب الناعم أو الشعارات الجوفاء، لكنها تعدت ذلك لتتحول سياسات واقعية، مثلت رصيداً جيداً للقضايا العربية، وخصمت بقدر من المخزون الاستراتيجى للعلاقات بين تركيا وإسرائيل.

تقول الحكمة التركية: «الكلام الجميل يفتح الأبواب المغلقة»، وقد كان الكلام التركى فى حق الشريك العربى العتيد جميلاً بحق، بل إن الفعالية كلها اتسمت بالود، وتجللت بالوفاق، ووعدت بالمستقبل المشرق للعلاقات بين الجانبين.

وإلى جانب التوافق السياسي النادر بين الجانب العربي ممثلاً في أمين عام الجامعة العربية وعدد من الوزراء، والجانب التركي ممثلاً في معظم قيادات الدولة، فقد دشن الجانبان اتفاقا لإقامة مجلس أعلى للتعاون، يضم إلى جانب تركيا كلاً من سورية ولبنان والأردن، بهدف تحرير التجارة وإلغاء التاشيرات.

وفي الرابع من أبريل/نيسان ٢٠١٠، وفي كلمته التي وجهها إلى جمهور العالم العربي عبر قناة « تي أر تي التركية» الناطقة باللغة العربية والتي بدأت بثها كأول قناة تركية باللغة العربية، أكد أردوغان أن العرب والأتراك مثل أصابع اليد الواحدة، والعلاقة بينهم علاقة الظفر باللحم، مشيراً إلى العلاقات والروابط التاريخية والثقافية المشتركة بين العرب والأترك، قائلا « بدونكم لا معنى للعالم».

وأضاف أردوغان «أن مصير ومستقبل إسطنبول لا يختلف عن مصير ومستقبل الدول العربية وقد تكون الحدود السياسية قد خطت بين أوطاننا في التاريخ القريب، وربما الألغام قد زرعت بين دولنا، وربما الجدران والسدود قد شيدت بين أراضينا، إلا أننا نمتلك من القوة والإرادة ما يجعلنا نتجاوز كل هذه العقبات». وأشار أردوغان إلى أن حكومته بذلت على مدى سبع سنوات ونصف من وجودها في السلطة جميع الجهود من أجل تاكيد هذه الروابط بين تركيا والعالم العربي، قائلاً: إن تركيا هي تتوجه نحو الغرب بوجهها، لم تعط ظهرها للعرب مطلقاً.

كانت كلمته في حفل افتتاح الفضائية التركية الجديدة، حافلة بالعبارات حول هذه المسائل كما ردد بعضها باللغة العربية، واستهلها بتحية الإسلام «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

واختلط في كلمة أردوغان التاريخ بالسياسة والأدب والشعر بالفنون والطرب فكانت ديواناً كاملاً في حب العرب وثقافتهم. حيث استحضر أردوغان في بيانه رموز الثقافة والفن العربي. فحضرت أم كلثوم «إذا كانت هي صوت العرب جميعاً، فهي أيضا صوت الأتراك.. وكما خاطب نزار قباني وفيروز وماجدة الرومي بيروت فأنا أخاطبكم اليوم». و«كما هو محمود درويش لنا ولكم هاهو نجيب فاضل لنا ولكم»، مردداً بالعربية أبيات من قصيدة نزار قباني «بيروت يا ست الدنيا يا بيروت». كما لو أن أردوغان تحول في لحظات إلى باحث لغوي، أعطى أمثلة حول المشترك اللغوي بين اللغة العربية والتركية.

يمكن القول إن تركيا اليوم تلعب دوراً لايُستهان به في الواقع الإقليمي والدولي وهي نتيجة السياسة المعتدلة والهادئة التي يتسم بها الزعماء هناك والرغبة الحيادية في تبني علاقات قوية ومنهجية ورصينة مع الدول الجارة، فقد وجدت فيها واشنطن أن دورها على الصعيدين الإسلامي والعربي لايمكن الاستغناء عنه ولايمكن تركه دون إقامة علاقات ثنائية متطورة تضع في حسبانها أن تركيا دولة قد فرضت نفسها على الغرب بسبب دورها المتوازن مما دفع الغرب إلى اللجوء إليها واعتبارها شريكاً دولياً وإقليمياً لا يقل أهمية عن غيرها من الدول الحليفة، لكن ما يميز تركيا أنها أقامت شراكتها مع الولايات المتحدة الأميركية بشروط

ومتطلبات فرضتها على الغرب عموماً وعلى أميركا خصوصاً كى تدخل طرفا لا يستهان به بل تضع له الإدارة الأميركية حساباً كبيراً لدى ارتكابها أخطاءً مستقبلية فى المنطقة.

إننا نجد أن تركيا لابد أن تكمل هذا الدور الذى بدأته بخطوات صحيحة وسليمة ودون أن تؤذى أو تهدد أمن دولة معينة أو تعمل على مساعدة الغرب فى التدخل فى شؤون الدول الإقليمية بل كانت سياستها منذ دخول الأميركان للعراق وحتى العدوان على غزة موقفاً مشرفاً يشار إليه بالسياسة الصحيحة والحكيمة والمعتدلة فى منطقة لاتخلو من الضغوط الدولية والأزمات الداخلية والصراعات المتواصلة.

تركيا اليوم لاعب فاعل فى المنطقة الإقليمية ولاعب مؤثر فى السياسة الإقليمية ولذلك فإنه من الممكن أن يكون لها دور فاعل فى الأدوار الدولية أو التمثيل الدولى وربما تتعزز المنطقة بظهور تركيا لتقف سداً منيعاً بوجه المطامع الغربية فى المنطقة العربية والإقليمية على حد سواء.

غير أن ما تريده تركيا من دور لها فى شؤون وقضايا المنطقة واستقرارها، لا يعتمد على الرغبة التركية فقط، وإنما على مواقف وأدوار الأطراف الأخرى وتعاونهم، إقليمياً ودولياً، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة. ومن هنا تجدر مراقبة تطور الأحداث خلال الأشهر المقبلة، ورؤية ما إذا كانت تسير نحو رؤية مشتركة وتعاون بين واشنطن وأنقرة، أم العكس. وهذا يعزز الرأى الذى يؤيد «إمكانية قيام تركيا بدور الوسيط الإيجابى لحل بعض القضايا العالقة، على اعتبار ان تركيا دولة ذات عمق استراتيجى ثقيل».

.. ومن خلال قراءة متانية يمكن أن نتلمس الأدوار التى تلعبها تركيا اليوم فى المنطقة العربية، وما لهذه الأدوار من آثار إيجابية واضحة، فى العلاقات الإقليمية، لذا فقد أرفقنا ملفاً عن العلاقات التركية بعدد من الدول العربية.

العلاقات العربية التركية

(١)

تركيا والقضية الفلسطينية

عادت تركيا إلى العالم العربي، وكما خرجت فى بداية القرن الماضى من البوابة الفلسطينية، حين بدأت تركيا مع قيادات حزب العدالة والتنمية مرحلة جديدة من ولوج ساحة الفعل السياسى الريادى على المستوى الإقليمى، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، فتاريخياً، كان المسؤولون العلمانيون الأتراك غالباً ما يطلقون تصريحات متضامنة مع القضية الفلسطينية منذ ١٩٦٧، ولكن لأول مرة يتم التضامن مع القضية الفلسطينية كأولوية سياسية لتركيا، حيث بدا أن أردوغان يسخر نفسه لخدمة هذه القضية، عبر أقوال ومواقف آثارت إعجاب الفلسطينيين والعرب والمسلمين من كافة بقاع الأرض، حيث بدأ شلال التألق يتدفق حينما، خرج أردوغان غاضباً من الصهاينة بعد حربهم على غزة فى ٢٧ ديسمبر/كانون الثانى ٢٠٠٨، مخاطباً وزيرة الخارجية الإسرائيلية - آنذاك- تسيبى ليفنى ووزير الحرب إيهود باراك، بالقول: «إن التاريخ سيسجل لكما هذا العار»، وانفجر الشلال بصورة أكبر عندما انسحب أردوغان من منتدى دافوس احتجاجاً على حزمة من الأكاذيب المختلقة تضمنتها كلمة رئيس الوفد الصهيونى شمعون بيريز.

وقد اختار أردوغان أن يعلن مواقفه الرافضة للظلم الصهيونى من منتدى اقتصادى، مع أن دور تركيا السياسى تكمن قوته فى تألقها الاقتصادى، ولكن مغزى الرسالة كان واضحاً، فإن تركيا ذات الإرث الإمبراطورى مهما كانت فقيرة وضعيفة فإن موقفها السياسى لن يظل رهينة لهواجس وضعيتها الاقتصادية، فقد كانت السياسة دائما قاطرة النجاحات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية والحربية، فلا مبرر إذن للرضا بالسير فى ذنب القافلة الإقليمية التى تبحث عن دور ضائع و«وضيع» على أجندات الأوروبيين والأميركيين، فالاعتماد على الذات والوقوف مع حقائق التاريخ ومعطيات الجغرافيا أفضل من اللهاث وراء السراب الخادع لدعايات الآخرين، خصوصاً أن الآخرين هؤلاء أصحاب حقد عنصرى وتعصب حضارى يرفض للصديق والجار أن يتبوأ مكانته التى تناسب الأدوار الثقيلة التى يقع عبؤها الأكبر عليه، ولدينا نموذج دال على رفض الأوروبيين لدخول تركيا الاتحاد الأوروبى مع أن أدوار تركيا فى حلف شمال الأطلسى لا تقدر بثمن.

ولا شك أن ذروة الموقف التركى الايجابى كانت وقفة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان فى دافوس فى ٢٩ يناير/كانون الثانى ٢٠٠٩، دفاعاً عن غزة وتنديداً بموقف الكيان الإسرائيلى. عندما قال أردوغان كلمته الشهيرة مخاطبا الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريز: «أنتم فى إسرائيل تعرفون جيداً كيف تقتلون الناس... ورفعك لصوتك بالنسبة لى يظهر لى سيكولوجية شعورك بالذنب، أنتم قتلتم الأطفال الأبرياء الفلسطينيين على الشاطئ دون ذنب، على الرغم من أن الوصية السادسة فى التوراة تقول (لا تقتل)».

ووسط التصفيق، وكما يصف المراقبون، غادر أردوغان منصة الحديث في منتدى دافوس غاضبًا ليس بسبب إهانة شخصية أو بسبب إهانة لدولته تركيا، وإنما بسبب أنه لم يُعْطَ الفرصة والوقت الكافيين للدفاع عن أطفال غزة الضعفاء والأبرياء أمام الدقائق التى منحت للرئيس الإسرائيلى والذى تفنن فى تبرير المذبحة الإسرائيلية أمام نظر العديد من زعماء العالم.

وبسبب هذا الموقف الرائع، كسبت تركيا رصيداً إضافياً كبيراً فى الشارع العربى، وازداد الرصيد مع إلغاء وزير الخارجية التركية زيارة كانت مقررة إلى إسرائيل خلال أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ بسبب رفضها زيارة لداود أوغلو من إسرائيل مباشرة إلى قطاع غزة. ولا شك أن العدوان على غزة كان السبب المباشر لوقف تركيا وساطتها بين سورية وإسرائيل مسجلة بذلك موقفاً أخلاقياً.

أما فيما يتعلق بالموقف الشعبى التركى فإن المظاهرات التى سارت فى شوارع تركيا غضباً على العدوان الإسرائيلى على غزة فى العام ٢٠٠٨، خير دليل على ذلك.

وفى ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، وقف أردوغان أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، ليدعو إلى فتح المعابر الحدودية مع قطاع غزة لأن إقفالها يعرقل إعادة إعمار القطاع مثل مواد البناء والموارد مما يتسبب فى مواصلة معاناة ١,٤ مليون فلسطينى، مؤكداً أن العدوان الإسرائيلى على غزة أواخر العام ٢٠٠٩ الذى استمر ٢٢ يوما تحول بشكل سريع إلى مأساة إنسانية.

وأشار إلى مرور ثمانية أشهر منذ توقف الأعمال العدوانية فى القطاع ومرور ستة أشهر منذ المؤتمر الدولى فى مصر الذى تعهد بمليارات الدولارات لإعادة إعمار قطاع غزة إلا أن المأساة الإنسانية مستمرة للأسف فى غزة. وأضاف أن تركيا لديها مسؤولية إنسانية وأخلاقية مشتركة لضمان إنهاء المأساة التى تشهدها غزة وخلق بيئة لتحقيق سلام شامل فى المنطقة.

وطالب أردوغان بإزالة هذه العقبات فورا وإعادة الوضع إلى طبيعته فى القطاع لصالح السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وقال إن حل النزاع الفلسطينى الإسرائيلى على أساس مبدأ الدولتين أساسى للسلام الإقليمى والعالمى. وحث رئيس الوزراء التركى المجتمع الدولى على إحياء الجهود لحل النزاع الفلسطينى الإسرائيلى واستئناف محادثات السلام –التى توقفت بسبب العدوان على غزة– فى أقرب وقت ممكن.

وشكلت أحداث العدوان الإسرائيلى الأخير على قافلة أسطول الحرية المبحرة من إسطنبول إلى غزة (٣١ مايو/أيار ٢٠١٠) مناسبة لإحداث نقلة نوعية ثانية خلال أقل من عام فى الدور التركى تجاه القضية الفلسطينية، فمما لاشك فيه لدى العديد من المتابعين أن الدم التركى الذى سال على أيدى البحرية الصهيونية على متن سفينة «مرمرة» سينبت فى السياسية التركية دوافع جديدة تقود لحمية أعمق لنصرة القضية الفلسطينية العادلة، وربما يؤسس لتحولات لم تكن فى الحسبان فى ملفات المواقف التركية من العديد من

القضايا التى تخدم هذا الكيان البغيض المزروع بقوة الحديد والنار فى كبد منطقة ترفضه وما فتئت تلفظه.

وإزاء هذه المواقف التركية المشرفة من الفلسطينيين، وقفت بعض الحكومات العربية على الحياد فى النزاع التركى- الإسرائيلى. وهو عكس بعض المواقف الأوروبية، التى كانت حليفة لإسرائيل فى مراحل مختلفة، وكيف تبدلت مع حرب غزة وتقرير جولدستون الذى أدان الدولة العبرية وطالب بمحاكمة قادتها، بفضل الجهد التركى الذى جال وصال العالم للضغط على إسرائيل التى انتهكت مراراً وتكراراً القانون الدولى، وأطاحت بحقوق الفلسطينيين وسورية ولبنان، وهددت الأمن العربى، وشكلت وما تزال خطراً على السلم والأمن الدوليين.

وفى ضوء ذلك نشرت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية تقريراً مطولاً للكاتب باتريك كوكبرون تحت عنوان «الوجه الجديد للسلطة فى الشرق الأوسط»، جاء فيه أن الطريقة التى واجه بها أردوغان أزمة قافلة أسطول الحرية جعلته فى قلب الأحداث ووضعت تركيا فى قلب المشهد السياسى الإقليمى وأظهرتها وكأنها المدافع الأول عن حقوق الشعب الفلسطينى، والساعى بكل قوة لرفع الحصار عن غزة. وقالت الصحيفة إن أردوغان بانتقاده لتصرفات إسرائيل حيال قافلة أسطول الحرية جعل الآلة الإعلامية المسموعة والمقروءة فى المنطقة تتهافت لنقل وبث أخباره وتصريحاته.

وأشارت الصحيفة البريطانية ان اعتراض إسرئيل لسفن أسطول الحرية وهو فى عرض البحر وما نتج عنه من إراقة لدماء نشطاء سلام كانوا يهدفون لكسر الحصار المفروض على غزة منذ أكثر من ثلاث سنوات، أحدث تغييراً جوهرياً فى ميزان القوى فى الشرق الأوسط، يعد الأكبر منذ انهيار الاتحاد السوفيتى.

وقالت أيضا إن تركيا تريد إستعادة دورها القيادى فى المنطقة الذى كانت تلعبه أيام الامبراطوية العثمانية عن طريق السياسة التى ينتهجها أردوغان وتنظيمه لأسطول الحرية بهدف كسر حصار غزة وكذا تصريحاته التى ربطت مصير إسطنبول بمصير غزة، وكذلك التقارير التى قالت إنه يدرس الذهاب لغزة بنفسه على رأس أسطول حرية جديد لكسر الحصار، وهو ما اعتبرته حكومة إسرائيل بمثابة إعلان حرب من جانب تركيا إذا ما أقدم أردوغان على ذلك.

ودللت الصحيفة على تنامى شعبية تركيا فى الشرق الأوسط بالمظاهرات التى انطلقت فى شوارع العواصم والمدن العربية، ورفعت الأعلام التركية وصور أردوغان، وقالت إنه فى بيروت احتشد آلاف المتظاهرين فى قلب العاصمة اللبنانية ورفعوا الأعلام التركية وتوابيت فارغة ملفوفة باعلام تركية قائلين «يا الله احفظ أردوغان».

.. وهكذا فقد حقق الموقف السياسى التركى (فى عهد أردوغان) للقضية الفلسطينية فى العامين الأخيرين موقفًا مشرفًا، فقد قدم هذا الموقف المدافع عن الحقوق الفلسطينية حماية للمقاوم تسند معنوياته فى ظل الحرب النفسية والتهديد حتى من الأشقاء، والنموذج المصرى وجداره الفولاذى مشهود، وإغلاقه

للمعابر وملاحقته للمقاومين، لذا فلا عجب إذن أن تلاقى الوقفة التركية تقديراً، وهى التى حققت عدة خطوات ونجاحات كان من أهمها هذا الهدير الإنسانى المتدفق لسفن الحرية المصرة على كسر الحصار عن غزة، والتى أحدثت تحولاً فى موقف الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون، حتى طالب علناً برفع هذا الحصار، إضافة إلى أن هذا الموقف أعطى طاقة جديدة لتفعيل الزخم السياسى والإعلامى وخلق موجات ضغط متصاعدة على الإسرائيليين وحلفائهم وهذا الإنجاز قد لا يحقق تحولات متسارعة فى مواقف الأوروبيين والأميركيين، ولكنه سوف يحرق أعصابهم ويؤسس لوعى جديد بالحقوق الفلسطينية على ساحة المتعاطفين مع القضية على الجبهة الغربية المسيحية، ويشجع الناقدين لإسرائيل، ويوسع دائرتهم فى دنيا الإنسانية، وهو فعل سياسى وإعلامى من أهم ما تفتقر إليه هذه القضية التى أضاعها أهلها بالتفريط فى عقول ومشاعر العالمين حتى كسبتهم إسرائيل فى صفها بقليل من السياسة وكثير من التضليل.

ونظن أن الدور التركى فى الوقت الراهن لا يمكن أن يطالب بصناعة حل سحرى من قبيل ضربة عسكرية أو قطع علاقات مفاجئ لن يخدم القضية بقدر ما سيخلط الأوراق على مستوى الداخل التركى ذاته ويربك مشروع القادة الأتراك ويضعف مصداقيته، ولكن تخفيض التعاون العسكرى والتلويح بتخفيض هذه العلاقات إلى أدنى مستوى ربما يكون أفضل من مواقف بعض العرب التى تعودنا على أنها أضعف الإيمان، ولكننا تعودنا أيضا أن لا تأثير لها فى نهاية المطاف، ولو لم يحقق الموقف التركى إلا قليلا من الإحراج لإسرائيل وعشاقها. فالدور التركى إذن يعرف حدوده، ولكنه طموح فى ضوء الممكن، وإيجابى، فالدور التركى يصر على توظيف الفعل السياسى المانع للغطرسة الصهيونية المدعومة أميركيا مع استعمال كافة الأسلحة السياسية الممكن استخدامها بالنسبة للضعفاء فى هذا الصراع، والتى من أهمها:

١- احترام حق الشعب الفلسطينى فى نيل حقوقه، ومطالبة العالم بالعمل على احترام هذه الحقوق ووضع حد للعدوان الإسرائيلى المستمر على الإنسان والأرض والمقدسات فى هذه الأرض، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً للاستقرار العالمى واحترام الشرعية الدولية التى ظلت دائما رهينة لإرادة الأقوى ووفرت الغطاء المستمر للعدوان على هذا الشعب إنساناً وأرضاً ومقدسات.

٢- دعم نضال الشعب الفلسطينى ومقاومته من أجل استرداد حقوقه والحفاظ على استمرار وجوده فى هذه الأرض، وفى هذا السياق تتنزل تصريحات أردوغان الرافضة لإدراج الأميركيين لحركة حماس على قوائم الإرهاب، إضافة إلى فضحه المستمر لأكاذيب الدعاية السياسية الإسرائيلية حتى لا تظل مستنداً مقبولاً لدى ساسة العالم والعمل على حشرها فى الزاوية، وهو ما يبدو أن الأتراك سيدفعون باتجاهه إلى أقصى مدى ممكن، وهو ما سيخدم القضية الفلسطينية التى كثيراً ما طُعنت من الظهر لأنها لم تجد من يحميها من الخلف.

.. ولكن من كان يتصور أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ستسوء إلى هذا الحد، الذى تحولت فيه تركيا إلى المساندة الكاملة للقضايا العربية والفلسطينية فى قلبها، دون النظر لحليفتها السابقة (إسرائيل)،

وذلك بعدما عاشا عقوداً من التفاهم والانسجام فى المواقف والأهداف منذ اعتراف تركيا بإسرائيل فى العام ١٩٤٩ وكانت أول دولة مسلمة تقوم بذلك، ليتبع هذا الاعتراف توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاستخباراتية والتجارية. وبعد عقود من هذه العلاقة الوطيدة، جاء حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان، ليعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

ففى غمرة الأحلام والأمانى الإسرائيلية وفى عز تكالبهم على تركيا، لم يكن يخطر ببالهم أن الله سيهيئ للأمة التركية وللأمة الإسلامية بشكل عام من يعيد لها هيبتها وعزتها ونخوتها وينتشل عاصمة الإمبراطورية العثمانية من المخالب الصهيونية ويعيد الأمور إلى نصابها، ويطهرها من براثن الساسة والعسكريين والسياح اليهود الصهاينة، ويخرج لها من رحم الخلافة الإسلامية ابناً باراً اسمه رجب طيب أردوغان، هذا الرجل الذى اتخذ قرارات ومواقف زجرية وتأديبية فى حق إسرائيل وقادتها منذ وصوله إلى سدة الحكم، استهلها برفض استقباله لضخم الجثة المشلول أرييل شارون واصفاً اغتياله للشيخ المقعد أحمد ياسين مؤسس حركة حماس وجرائمه المتكررة فى حق الفلسطينيين بأنها «إرهاب دولة»، وتوجها بتلقينه درساً قاسياً ومؤلماً لشمعون بيريز فى منتدى دافوس الاقتصادى رداً على أكاذيبه ومحاولته تضليل الرأى العام الدولى احتجاجًا على الحرب العدوانية على غزة التى استشهد فيها ما يقرب من ألف وأربعمائة فلسطينى معظمهم من المدنيين، وتعزز هذا التأييد لأردوغان لاحقاً بقيام فريق عمل سينمائى تركى بإنتاج مسلسل تليفزيونى حول العدوان الإسرائيلى الأخير وهمجيته، سارعت الخارجية الإسرائيلية بعد عرض أولى حلقاته من قبل إحدى القنوات التركية إلى استدعاء السفير التركى وإبلاغه احتجاج إسرائيل الشديد على المسلسل، معتبرة عرضه تحريضاً من الدرجة الأكثر خطورة وأنه لا يستحق البث حتى فى الدول المعادية لإسرائيل كما قال ليبرمان وزير خارجية الكيان الصهيونى.

على واجهة أخرى وإمعاناً فى تمريغ أنف إسرائيل فى الوحل وتأديبها وتقزيمها أمام العالم وأمام الدول والشعوب العربية والإسلامية، ألغت الحكومة التركية مشاركة سلاح الجو الإسرائيلى فى المناورات العسكرية التى يتم إجراؤها سنوياً فى تركيا، وهى المناورات التى ورثها أردوغان عن الحكومات السابقة والتى تغتنمها الطائرات الإسرائيلية المطاردة للقيام بتدريبات لا تستطيع القيام بها فى مجالها الجوى الضيق. ويأتى هذا الإقصاء المذل رداً قوياً على مشاركة سلاح الجو الإسرائيلى فى الجرائم التى ترتكب فى حق المدنيين والأبرياء العزل، هذا إضافة إلى رفض تقديم تركيا أى مساعدة فنية أو تدريبية لضربة إسرائيلية محتملة ضد إيران الجار المسلم. ولم تقف تركيا عند هذا الحد، بل قررت بعد إلغاء مناورات «صقر الأناضول» أن تقيم مناورات مشتركة مع سورية.

وفى افتتاح القمة العربية الـ٢٢ فى سرت الليبية (٢٧ مارس/أذار ٢٠١٠)، سجل رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان حضوره بقوة، حيث انتقد فى كلمته أمام الزعماء العرب بشدة إسرائيل ودافع

عن المقدسات الإسلامية التى تتعرض للتهويد. وجاء ذلك فى الوقت الذى اكتفى العرب كعادتهم بإلقاء خطب إنشائية وإبداء مواقف لا ترقى لمستوى خطورة الوضع القائم فى المنطقة العربية.

وقال أردوغان إن «القدس هى قرة عين كل العالم الإسلامي.. ولا يمكن قبول اعتداء إسرائيل على القدس». واعتبر أنه من الجنون أن تعتبر إسرائيل القدس بشطريها عاصمة موحدة لها. مؤكداً على أن «احتراق القدس يعنى احتراق فلسطين واحتراق فلسطين يعنى احتراق الشرق الأوسط».

تركيا والمصالحة الفلسطينية

فى معرض رده على سؤال بشان علاقته مع حماس التى يقودها خالد مشعل المقيم فى دمشق، قال أردوغان: «إن حماس ليست ذراعاً إيرانية، وإنها فازت بانتخابات باعتبارها حزباً سياسياً، لكن العالم لم يحترم اختيار الشعب الفلسطينى، وبالتالى لم يعطها الفرصة لتصبح لاعباً سياسياً».

وأضاف «إن تركيا تدافع عن الديمقراطية وتسعى للحفاظ عليها فى الشرق الأوسط، لكن فلسطين اليوم أصبحت سجناً، فهل يتوقع من شعب تزج إسرائيل بأعضاء برلمانه فى السجن أن يبقى صامتاً».

بسبب هذا الموقف الأردوغانى من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كانت المعضلة القائمة فى طريقة «دوزنة» العلاقات مع إسرائيل والفلسطينيين، فبعد نجاح حركة حماس فى الانتخابات الفلسطينية فى يناير/كانون الثانى ٢٠٠٦، وإقدام حكومة أردوغان على تجاوز المعايير التى تبنتها اللجنة الرباعية الدولية لإقامة علاقات طبيعية مع حماس (الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإقرار بالاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية). وهكذا كسرت تركيا ضوابط «الرباعية» باستقبالها وفداً من حماس بقيادة خالد مشعل فى فبراير/شباط ٢٠٠٦، جاعلة من أنقرة أول محطة غير عربية لـ«حماس» منذ نجاحها الانتخابى.

وتطور هذا الموقف وتبلور بصورة أكثر، حينما أعلن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، من إسطنبول، أن بلاده مستعدة لأداء دور نشط للتوصل إلى مصالحة بين حركتى فتح وحماس الفلسطينيتين. وجاء إعلان أردوغان فى خضم عروض أبداها طرفا المعادلة فى فلسطين «حماس» و«فتح» برغبتهما فى التوصل إلى مصالحة بعد قرصنة إسرائيل لأسطول الحرية.

حيث قال أردوغان، خلال مؤتمر صحافى مشترك مع الرئيس السورى بشار الأسد (٧/٦/٢٠١٠)، «إن إصلاح الخلاف بين حركة فتح بزعامة الرئيس الفلسطينى محمود عباس وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» التى تسيطر على غزة أمر واجب»، مضيفاً أن حماس رحبت بأن تؤدى أنقرة دور الوسيط.

وقال أردوغان فى كلمته: «يجب أن لا تستمر الانقسامات فى ظل الأوضاع الحالية.. وأعتقد أننا يمكن أن نحقق السلام». وأضاف أن: «المسؤولين فى حماس أعطونا التفويض المطلوب فى هذه القضية ويقولون لنا إنهم يريدون حل المشكلة»، وتابع قائلا: «نريد أن نرى المقاربة نفسها من فتح، وساجرى اجتماعا معهم

بعد فترة قصيرة»، في إشارة إلى الاجتماع الذى عقده مع عباس الذى كان يزور أنقرة فى نفس الفترة.

وشدد أردوغان على ضرورة عدم نبذ حماس، التى تعتبرها بلدان عدة منظمة إرهابية، وقال «لا تملك أى جهة فى المجتمع الدولى السلطة فى أن تضع حماس وفتح فى مكانتين مختلفتين.. والقول إن فتح هى منظمة يمكن التفاوض معها وإن حماس منظمة إرهابية خطأ كبير».

وفى حال ما إذا تمكن أردوغان من تحقيق نتائج إيجابية فى مسعاه، سيكون إنجازاً جديداً للدولة التركية التى سطع نجمها فى الشرق الأوسط فى المدة الأخيرة، والتى كسبت تعاطفاً وثقة واسعة من قبل الشارع العربى والإسلامى. كما سيكون ضربة جديدة تتلقاها مصر بحكم أنها فشلت فيما نجحت تركيا التى أصبحت تقوم بالدور الريادى الذى كانت تلعبه مصر فى عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

من جهتها حيت الفصائل الفلسطينية فى قطاع غزة رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان على خطابه القوى والشجاع، وطالبته فى الوقت ذاته بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الاحتلال الصهيونى. ووصف الناطق باسم حركة «حماس» فوزى برهوم خطاب أردوغان بالتاريخى والقوى والمسؤول وينسجم تماماً مع طموحات وتطلعات شعبنا الفلسطينى المحاصرين فى غزة وفى تعرية الاحتلال الصهيونى وفضح جرائمه وكشف زيف أكاذيبه وادعاءاته، وقال ربما يعتبر هذا الخطاب بمثابة نقطة تحول تاريخى فى طبيعة الصراع مع العدو الصهيونى.

وقال نحن نتطلع لهذا الدور التركى القوى والشجاع فى دعم عدالة القضية الفلسطينية ولجم جرائم الاحتلال وعدوانه وفك حصار قطاع غزة. وأضاف لمسنا فى خطاب أردوغان لغة التحدى والإصرار التى نعول عليها كثيرا فى استمرار قوافل المساعدات إلى قطاع غزة. ولفت إلى أن تركيا تقود تحولات استيراتيجية فى المنطقة وتحديداً تجاه دعم القضية الفلسطينية، معرباً عن ثقته فى الدور التركى فى وضع القضية الفلسطينية على أجندة صناع القرار فى العالم.

.. ولا يسعنا عند التقرير بما قدمه أردوغان للفلسطينيين خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، من دعم معنوى واستراتيجى وسياسى ولوجيستى، وخصومة وصرامة فى معاملته مع العدو الصهيونى، سوى أن نردد تلك العبارة الساحرة والعادلة التى بحث عنها العالم فوجدها أخيراً فى خطاب أردوغان، حيث قال: «لن ندير الظهر لغزة، سندعم غزة ولو كنا وحيدين».

العلاقات العربية التركية

(٢)

سورية - تركيا.. أسرة واحدة

«تركيا كانت فى بداية القرن على أبواب الحرب مع سورية وبعد أن توليت الرئاسة فى ٢٠٠٢ عرضت على الرئيس السورى بشار الأسد حل المشاكل بالمباحثات والحوار، واليوم تحولت العلاقات بين البلدين إلى نموذج. حيث تحولت الدولتان إلى دولة واحدة وأسرة مشتركة وأصبحت (سورية هى تركيا وتركيا هى سورية).».. بهذا الجزء من خطبته أمام المشاركين فى منتدى التعاون التركى- العربى فى دورته الثالثة وعقد فى إسطنبول (١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠)، لخص رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان علاقة بلاده بالجمهورية السورية، تلك العلاقة أو لنقل التقارب والتوأمة التى أنهت حالة العداوة طوال أغلب عقود القرن العشرين، لتصير ما هى عليه من حميمية تحفظت عليها بشدة الإدارة الأميركية وآثارت الشريك التركى القديم «إسرائيل»، كما أنها تثير غيرة بعضاً من الدول العربية التى ترى فى كلا البلدين قوى إقليمية لا يستهان بها، والغريب أن هذه العلاقة قد غيرت كافة موازين القوى فى المنطقة وبدلته تبديلا، و«نسفت» ديمومات العلاقات السياسية بالمنطقة أيضاً، فماذا حدث؟..

- سورية وتركيا.. انتقلتا من خانة العدو فى قاموسهما السياسى، إلى خانة الصديق، الشريك، إلى دولة واحدة وأسرة مشتركة (على حد قول أردوغان). فبعدما كانت تركيا تهدد بشكل دائم بضرب دمشق بسبب دعمها لحزب العمال الكردستانى الانفصالى، وبالفعل حشدت قواتها على الحدود السورية لغزو دمشق فى عام ١٩٩٨، نجحت أنقرة بعد ذلك فى عقد اتفاق أمنى مع سورية عرف باسم «اتفاقية أضنة» فى ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول من العام ذاته، وذهب التطبيع بين البلدين إلى مدى بعيد.

- تركيا وإسرائيل.. تحولا إلى غرباء عن بعضهما فى ظل تلاسن دائم بين قيادتى البلدين، بسبب حدة الهجوم التركى على السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيلى الدائم من تلك الشراكة التركية - السورية، والخوف من نقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأميركية للقيادة السورية، فانهارت اتفاقات التعاون والتدريب العسكرى مع إسرائيل، مع حرمان الأخيرة من الاشتراك فى مناورات «صقر الأناضول» لعامين متواليين، هذا غير المناورات الأخرى، وخصوصاً حرمان الطيارين الإسرائيليين من التدريب والمناورة فى قاعدة قونيا الجوية، وهى خسارة فادحة بالنسبة لهم، فى المقابل تطلب تركيا من سورية مشاركتها فى إحدى المناورات، وهو ما شكل كارثة للإسرائيليين.

- تركيا وأميركا.. صارا لا يسيران على نفس الدرب، بعدما كسرت أنقرة كافة القواعد الأميركية وتعاملت وتعاونت مع أحد دول محور الشر (حسب زعمهم الباطل)، وكثيراً ما تحفظت واشنطن علانية فى شأن

التقارب التركى السورى واعتبرت أنه لا يساعد استراتيجيتها لعزل سورية. وذهبت تركيا أبعد من ذلك فى التحدى عندما ضمت إيران لهذا التقارب، وتعاملت فى المنطقة من منطلق أن تركيا هى الدولة الأكبر فى المنطقة، وهى بالفعل كذلك، ولكن علاقات العسكر وتحكمهم فى السياسات التركية ما قبل حكم حزب العدالة والتنمية فى العام ٢٠٠٢، كان السبب فى تقزيم الدور والحجم الإقليمى والدولى لتركيا، إلى أن عاد ذلك فى عهد أردوغان، والغريب أنه كان على حساب الإسرائيليين، ورغم أنف الأميركيين. لتتبدل موازيين القوى فى المنطقة تماماً.

مراحل التقارب

كان لمشاركة الرئيس التركى أحمد نجدت سيزار فى تشييع جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد دلالات رمزية مهمة ودور فى الدفع بهذه العلاقات نحو الأمام بعد أن كان يسودها التوتر قبل توقيع اتفاق أضنه الأمنى عام ١٩٩٨، ومن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى تركيا عام ٢٠٠٢، وشهدت العلاقات السورية التركية، مستويات عالية من التقارب إلى أن وصلت إلى حد الشراكة، ونوجز فى الآتى أبرز محطات ومراحل هذا التقارب:

● جاءت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى أنقرة فى العام ٢٠٠٤ (وهى الأولى لرئيس سورى إلى تركيا منذ استقلال سورية) لتكون بداية لتاريخ جديد بين سورية وتركيا مفعم بالتعاون والتخطيط لمستقبل واعد عنوانه التعاون البناء بين الجانبين فى مختلف الجوانب. ومنذ ذلك الوقت عمل الجانبان على تطوير العلاقات الثنائية بينهما ليس فى المجال الأمنى فحسب، بل كذلك فى المجالين الاقتصادى والعسكرى وتبادل الجانبان الزيارات التى أثمرت عن التوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والمالية أدت إلى ارتفاع حجم التبادل التجارى بينهما من ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من مليار دولار عام ٢٠٠٣ وسط مطالبة من الجانبين بضرورة رفع هذه النسبة إلى مليار ونصف مليار دولار فى ظل التطور الكبير الذى تشهده العلاقات الاقتصادية بينهما والقيام بمشاريع مشتركة.

واللافت أن التعاون الأمنى بين البلدين فى مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين والهجرة غير الشرعية شكل أساس تطور التعاون فى المجالات الأخرى. وقد تجسد آخر مظاهر التعاون الأمنى بين الجانبين فى قضية تسليم سورية ٢٢ مشتبهاً به بتفجيرات إسطنبول وهو الأمر الذى لاقى ارتياحاً كبيراً فى أنقرة التى بادرت إلى إرسال عدد من أعضاء برلمانها لشكر الحكومة السورية على تعاونها.

وبدت العلاقات السورية- التركية فى تلك الفترة أمام مرحلة من التكامل الإقليمى أساسه توافر الإرادة السياسية والرغبة فى جعل العلاقات بين البلدين فى أفضل أشكالها خدمة لسياسات البلدين الداخلية والخارجية ولمواجهة التحديات المختلفة خاصة فى مرحلة الاحتلال الأميركى للعراق. والتحول الإيجابى فى العلاقات السياسية للبلدين بدا واضحاً فى تماثل موقف البلدين إزاء الوضع فى العراق سواء فى الفترة التى

سبقت الحرب أم في ما تلاها، حيث عارض البلدان الحرب على العراق، وأيدا الحفاظ على وحدة العراق.

وقد أتاح هذا التحسن في العلاقات لتركيا القيام بدور الوسيط لدفع مسيرة المفاوضات بين سورية وإسرائيل، إضافة ربما إلى مساعي تركيا لتحسين العلاقات السورية- الأميركية، وهو ما حاول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان القيام به في القمة التي جمعته مع الرئيس الأميركي السابق جورج بوش عام ٢٠٠٦ في واشنطن، والتي اتخذ خلالها أردوغان موقف المدافع القوي عن سورية. هذا في الوقت الذي أكد فيه الرئيس الأسد أن سورية تثق بتركيا وأنها أبلغت مسؤوليها بانه عندما تاتي الضمانات يكون الجو أصبح مهيئاً للسلام.

● بعد جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ فبراير/ شباط ٢٠٠٥، بذلت حكومة أردوغان جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسة الالتزام تجاه سورية، خصوصاً خلال الأشهر الـ١٥ التي تلت اغتيال الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الاكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق في ظل اتهامات دولية بحدوث تورط سوري في اغتيال الحريري والشعور بالخسارة الفادحة لشخصية استثنائية مثل الحريري عن المسرح الاقليمي.

وحجة أنقرة في ذلك أن استمرار العلاقة بدمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة، بعدما ساهمت على حد قول أردوغان في إقناع القيادة السورية في سحب جيشها من لبنان. وبدا من ذلك واضحاً من ذلك الموقف أن تركيا لا تريد التفريط بعلاقة تعتبر مدخلاً طبيعيّاً لها إلى العالم العربي، بل إن الدولة التركية تريدها لأسباب تتعلق بالأمن. لذا فلم يلتفت أردوغان كثيراً للتحفظات الشديدة التي أبدتها الإدارة الأميركية في شأن التقارب التركي السوري، بل على العكس فإن التزام انقرة تزايد إزاء سورية عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى أو بناء علاقات شخصية «حميمة» بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وتكثيف المبادلات التجارية.

● أعطت الزيارة الثانية للرئيس بشار الأسد إلى تركيا في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٧، دفعة قوية للعلاقات السورية - التركية حيث ساهمت في تاكيد الدور الإقليمي للبلدين اللّذَيْن تنمو علاقاتهما بشكل مطرد قد يصل إذًا تواصل بالوتيرة نفسها في الوصول إلى درجة الشراكة الإستراتيجية بالنظر إلى المصالح أو الرؤَى المتماثلة بين البلدين بالنسبة للعديد من شؤون المنطقة خاصة العراق والقضية الفلسطينية، فضلاً عن التنسيق الأمني وتحديد الأخطار الإستراتيجية على المنطقة ابتعاداً عن التوصيفات الملتبسة والمشبوهة أحياناً التي تسوقها واشنطن والقوى الغربية في سياق ما يسمى الحرب على الإرهاب.

● جاءت زيارة الرئيس الأسد إلى إسطنبول في ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩ كمحطة مفصلية للانتقال بالتعاون بين سورية وتركيا إلى مرحلة استراتيجية تمثلت بتاسيس مجلس التعاون الاستراتيجي

السورى – التركى عالى المستوى الذى أثمر خلال أقل من عام عن إبرام اتفاق استراتيجى تضمن ٤٠ بروتوكولاً، غطى تقريباً كل مجالات التعاون بين البلدين. خلال الاجتماع الأول لهذا المجلس فى ٢٢ و٢٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩ وضعت قطار علاقات التعاون الاستراتيجى على سكته والتى أخذت تمتد إلى خارج سورية وتركيا وفقاً للرؤية السورية – التركية لمستقبل المنطقة ومحيطها الإقليمى.

وكذلك أسهمت الزيارات التى قام بها الرئيس التركى عبد الله جول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى سورية فى إعطاء هذه العلاقات زخمها على جميع المستويات حيث برز أثرها الايجابى والمباشر فى زيادة كبيرة فى التبادل التجارى بين البلدين.

● فى منتصف شهر أكتوبر / تشرين أول ٢٠٠٩، وبدلاً من المناورات العسكرية الإسرائيلية – التركية المشتركة فى إطار تدريبات حلف شمال الأطلسى، التى تحمل اسم «صقر الأناضول» فى مدينة قونيا التركية، أعلن عن إجراء مناورات عسكرية سورية – تركية، على الحدود السورية والعراقية والتركية، التى تقع على مرمى حجر من العمق الإسرائيلى.

● وفى ٨ مايو / أيار ٢٠١٠، قام الرئيس بشار الأسد بزيارة إلى تركيا، وذلك فى إطار تعزيز الشراكة بين البلدين والبحث فى التطورات الإقليمية، حيث وقع الرئيس التركى عبد الله جول مع الرئيس الأسد اتفاقيات بين البلدين لتعزيز التعاون الثنائى إضافة إلى بحث كل ما من شانه دفع التعاون إلى الأمام.

● بعد ساعات من وقوع المجزرة الإسرائيلية ضد أسطول «قافلة الحرية» المتجه إلى غزة، والذى سقط فيها تسعة أتراك، بادر الرئيس السورى بشار الأسد بالسفر لإسطنبول لتقديم واجب العزاء لرئيس الوزراء التركى أردوغان، حيث عقدا مؤتمراً صحافيّاً مشتركاً (٦/٦/٢٠١٠)، وأكد خلاله الرئيس السورى أن إسرائيل كانت تملك عدة أهداف من وراء الهجوم على أسطول الحرية أولها منع أى قافلة من المجىء لغزة لأن الحديث عن الحصار ممنوع وفقاً للمنطق الإسرائيلى وكذلك الحديث عن قتل الفلسطينيين أمر غير مسموح به. وعن الهدف الثانى قال «توصيل رسالة إلى تركيا بأن عليها أن تدفع ثمن تعلقها بالسلام وعملها الجدى من أجله، فمبادراتها باتجاه سورية أو فلسطين فضح إسرائيل أمام العالم، التى كانت تنتظر من أردوغان أن يقول إن المعرقل للسلام هو الطرف العربى كما يحدث من قبول المسئولين الغربيين». ومضى بالقول «المشكلة أن الوساطة التركية لم تكن منحازة كما اعتادت إسرائيل التى فُضحت أمام العالم، فعندما نسحب مخدر من جسد أحد فإنه يصاب بحالة هياج ويتصرف بغوغاء هذا ما فعلته إسرائيل».

وهكذا يتضح لنا أن العلاقات السورية التركية، قد انتقلت خلال الأعوام الستة الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل إلى البعد الاستراتيجى والرؤية الواسعة لمستقبل المنطقة وسبل تعزيز التعاون بين دولها بما يسهم فى تحقيق التطور الاقتصادى وتعزيز الأمن والاستقرار الذى يشكل أساساً

وركيزة لاستمرار النهوض بكافة القطاعات الاقتصادية والتنموية. حيث أصبحت العلاقات السورية التركية أنموذجا للعلاقات الأخوية بين الشعوب.. والمؤسساتية بين الدول وما حققته من نتائج فى مختلف المجالات يتجلى واقعاً لا يمكن لأحد أن يتجاوزه لأنه يرتكز على القاعدة الشعبية والإرادة القوية والمشتركة التى امتلكها البلدان.. متطلعان لصناعة المستقبل بأيدى أبناء الشعبين الشقيقين، ورغم ما حققه التعاون الثنائى السورى التركى من إنجازات نوعية خلال فترة قصيرة يبقى متواضعاً قياساً بالطموحات الكبيرة للبلدين على المستويين الرسمى والشعبى ما يرتب أعباء ومسؤوليات كبيرة على الدولتين لجعل هذه الطموحات واقعاً حقيقياً وملموساً.. والمؤكد أن هذا التقارب كان نتاج عدد من العوامل التى ساعدت على الوصل إلى الأهداف التى تحققت وتجلت فى النقاط التالية:

أولاً: أعاد التعاون السورى التركى وما نتج عنه من اتفاقيات ثنائية بين البلدين وعلى المستوى الإقليمى رسم خريطة الشرق الأوسط وكسر الحدود التى تحاول بعض القوى الدولية المحافظة عليها وأصبح هذا التعاون محركاً فى المنطقة حيث حذا العديد من الدول حذو خطواته وخير مثال على ذلك قيام عدد من الدول العربية بإلغاء تأشيرات الدخول فيما بينها وبين تركيا أسوة بالخطوة السورية التركية التى فتحت الباب واسعاً أمام باقى الدول العربية للانضمام إلى مسيرة هذا التعاون الإقليمى المضمونة نتائجه على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والسياحية.

ثانياً: نجحت دمشق فى جمع تناقضات التصادم الإقليمى بين المشروعات المختلفة ووظفته لمصلحتها، ويبدو ذلك واضحاً فى تقييم التحالفات السياسية لسورية فى المنطقة مع الدولتين الإقليميتين الأهم: إيران وتركيا، إذ أن سورية المتحالفة مع إيران ضمن المحور الإيرانى-السورى هى فى الوقت نفسه الدولة العربية الأقرب إلى المصالح التركية عما سواها. وسورية المتحالفة مع طهران، والقريبة إلى قلب وعقل أنقرة، هى التى تفاوضت فى السابق مع تل أبيب بوساطة تركية، وبشكل يجعل بإمكانها ترجيح كفة مشروعات على أخرى فى المنطقة. وهكذا أصبحت سورية، هى نقطة التوازن لكل القوى غير العربية فى المنطقة، وتعلم سورية أيضا أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قرباً من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سورية فى هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل.

ثالثاً: أدى الإلغاء المتبادل لتأشيرات الدخول لحاملى جوازات سفر البلدين الذين يرغبون فى زيارة البلد الآخر (بصفتها «حدوداً مصطنعة»، على حد تعبير وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو) والذى بدأ تنفيذه فى ١٨ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩ إلى تنامى الزيارات بين مواطنى البلدين بنسب كبيرة عكست عناصر الثقة الموجودة فى العلاقات الثنائية.

رابعاً: أعطى التطور الكبير للعلاقات السياسية بين البلدين دفعة كبيرة للتعاون الاقتصادى والاستثمارى، فبدأت أنقرة من جهتها بالمبادرة بتنظيف حقل الألغام الذى يفصل تركيا عن سورية بطول ٤٥٠ ميلا

منذ ١٩٥٢، واتفقت مع دمشق على تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين، أصبحت حافزاً لحيوية اقتصادية غير مسبوقة على جانبي الحدود. حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة إضافة إلى تأسيس مجلس الشراكة السورى التركى المنبثق عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة التى دخلت حيز التطبيق مطلع عام ٢٠٠٧، لتأتى تركيا حالياً فى المراتب الأولى بين الدول المستثمرة فى سورية.

ويعمل البلدان فى إطار برنامج التعاون الإقليمى السورى التركى على إنجاز المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل المراكز الحدودية وإقامة مراكز لإدارة الكوارث والإطفاء والإسعاف إضافة الى التعاون بين الفعاليات الاقتصادية من الجانبين فى المجالات الاقتصادية والتجارية ولاسيما فى قطاع المصارف وإقامة المشاريع الصناعية والسياحية المشتركة فى المناطق الحدودية وإزالة المعوقات التى تعترض تنفيذ هذه المشاريع.

خامساً: لعب الموروث الثقافى المشترك والعلاقات التاريخية القديمة دوراً هاماً فى توطيد العلاقات بين الشعبين السورى والتركى إضافة إلى وجود بعض المواقع الأثرية التى تعد موروثاً ثقافياً من الماضى يتم ترميمها بمساهمة تركية بالتعاون مع الحكومة السورية.

سادساً: تتفق المواقف التركية والسورية حيال معظم القضايا الأساسية فى المنطقة ولاسيما الصراع العربى الإسرائيلى والسبيل لإيجاد حل لهذا الصراع وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام حيث يؤكد البلدان رفضهما سياسة الاستيطان واستمرار الحصار الإسرائيلى على غزة والممارسات الوحشية بحق الشعب الفلسطينى والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية التى تشكل خرقا للقانون الدولى وعقبة حقيقية أمام استئناف عملية السلام.

وبموازاة العمل السورى التركى المشترك لتعزيز العلاقات الثنائية يقوم البلدان بدور فاعل ومؤثر فى أحداث وقضايا المنطقة وفى ملفاتها الرئيسة سواء على صعيد عملية السلام أم فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى والحصار الجائر على قطاع غزة. وكانت المواقف التركية القوية المساندة للقضايا العربية العادلة بشكل عام وللقضية الفلسطينية تحديداً وخاصة موقف الحكومة والرئاسة التركية والشعب التركى من العدوان الإسرائيلى الأخير على قطاع غزة وتجاه الحصار المفروض عليه، مثالاً لإقران القول بالفعل ولمساندة الحق والعدل ورفض الاحتلال والظلم وهو تعبير صادق وشفاف عن مشاعر الشعب التركى المساند للشعب الفلسطينى وللقضايا العربية بوجه الاحتلال الإسرائيلى ويعد ثمرة من ثمار هذا التعاون السورى التركى بشكل خاص والتركى العربى بشكل عام.

سابعاً: لعبت وسائل الإعلام فى تركيا وسورية دوراً مهماً فى تعبئة تشكيل اصطفاف شعبى مؤيد للتقارب التركى السورى، ساعد على ذلك تطابق وجهة النظر بين الإعلاميين السوريين والأتراك والتى برزت فى الحوارات التى تمت بين الجانبين حول الأسباب التى أدت إلى سوء العلاقة بينهما خلال القرن الماضى، ودور الإعلام الغربى والصهيونى فى ذلك ولاسيما موقف الحكومات التركية المتعاقبة من قضية الصراع

العربى الصهيونى والوقوف إلى جانب العدو إلى درجة التحالف معه وما يمثله ذلك من أذى نفسى على العرب، يضاف إلى ذلك حالة الاستقطاب الدولى بعد الحرب العالمية الثانية والاصطفاف العربى والتركى على خطوط الطول والعرض فيه ودوران البعض فى فلكه السياسى.

وفى كل الأحوال ثمة وجهة نظر يتفق عليها الإعلاميون سوريون وأتراك فحواها أن الغيوم المتلبدة التى كانت تحجب سماء العلاقات السورية التركية قد زالت وأن البوابات السياسية والإعلامية قد فتحت على مصراعيها وأن العرب والأتراك يتصالحون مع تاريخهم وينظرون إليه نظرة نقدية موضوعية بإيجابياته وسلبياته، حيث ثمة إمكانية لقيام قطب إقليمى يضم دول المنطقة يكون لتركيا وسورية دور أساسى فيه بحكم موقعهما الاستراتيجي ودورهما التاريخى والحضارى حيث شكلت بلاد الشام والأناضول قلب الإمبراطورية العثمانية فى عصرها الذهبى.

لذا فإن فتح البوابات الإعلامية سيشكل نافذة مهمة وجسراً للتواصل بين الشعبين السورى والتركى ما ينعكس بشكل إيجابى على العلاقات المتميزة التى أرسى دعائمها كل من الرئيس بشار الأسد والحكومة التركية ممثلة بالرئيس جول والسيد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء، ووجدت قاعدة شعبية واسعة تتفاعل معها وتبارك خطواتها، وهذا ما يعطيها المزيد من القوة والاستمرار لأنها تحقق مصالح الشعبين وتنعكس بشكل إيجابى على المنطقة ما يساهم فى تنميتها وازدهار شعوبها.

وفى الأخير، يلخص البروفيسور أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركى، أسباب الاهتمام بالعمق الجغرافى والتاريخى لتركيا، المتمثل فى الدائرتين العربية والإسلامية، وخصوصاً سورية، حيث يقول:«إن المواطن التركى فى (غازى عيتاب) مثلاً يجد نفسه أقرب إلى الفرد السورى فى حلب منه إلى مواطنه التركى فى إسطنبول، وهو ما يمثل نموذجاً للكثير من المشتركات الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم، التى يتعين استثمارها لتحقيق المصالح المشتركة».

العلاقات العربية التركية

(٣)

العراق.. لحظة مؤسسة في السياسة الخارجية التركية

لم يكن امتناع تركيا عن توفير التعاون المطلوب من واشنطن تمهيداً لغزو العراق عام ٢٠٠٣، قراراً جريئاً فحسب، بل كان «ساعة الحقيقة» بالنسبة إلى الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة أردوغان. وأياً تكن الانتقادات التي وجهت إلى الطريقة المرتبكة التي حكمت اتخاذ هذا القرار في البرلمان (اتخذ في أول مارس/آذار ٢٠٠٣)، فإن القرار في النهاية كان صائباً بقدر ما كان يعني الموقف التركي من المسألة العراقية.

لقد أثار القرار ارتياح غالبية الأتراك لكونه أبعد البلاد عن التورط في التزام عسكري يعيد فتح جروح الذاكرة الجماعية المضطربة للسنوات الأخيرة لانهيار الإمبراطورية العثمانية. كما أن وجوداً عسكرياً طويل الأجل في شمال العراق كان من شأنه أن يفاقم التوترات التركية الكردية على جانبي الحدود.

وتلازم تصويت أول مارس/آذار ٢٠٠٣ على رفض التعاون مع الغزو الأميركي للعراق مع ثمن تكبدته العلاقة الثنائية التركية ـ الأميركية التي تدهورت إلى أدنى مستوى لها منذ حظر الأسلحة الأميركية عام ١٩٧٥، بالنسبة إلى أعضاء في إدارة بوش كانوا ينظرون إلى تركيا بصفتها حليفاً موثوقاً، بلغت الخيبة درجة عميقة. وجاء دور مسؤولين في الإدارة الأميركية مثل نائب وزير الدفاع في حينه بول وولفوفيتز لتذكير تركيا بالدعم الكامل من جانب أميركا ضد العراق في عهد الرئيس تورغوت أوزال عام ١٩٩٠، وذلك وسط حملة هجوم مركزة على المؤسسة العسكرية التركية. وفي حين أن علاقة الارتباط ما زالت قائمة بين تركيا والولايات المتحدة كحليفين، خصوصاً عبر عضويتهما المشتركة في حلف الأطلسي، فإن «خصوصية العلاقة» هي التي ذهبت ضحية الحرب من أجل تغيير النظام في العراق، بحيث يمكن القول إن سحر العلاقات الأميركية التركية قد تلاشى.

كذلك، سقطت نتيجة الرفض التركي كل الاستراتيجية الموجهة أمنياً إزاء العراق. فجاة هوت «مقاربة الخطوط الحمر» لمستقبل كردستان العراق والتي كانت تستند إلى فرضية أن للتطورات السياسية في شمال العراق انعكاسات حيوية مباشرة على الدولة التركية. وعلى سبيل المثال، إن رفض صيغ تتعلق بالسيادة العراقية مثل الفيدرالية، لم يعد له معنى في غياب القوات التركية على الأرض في العراق.

تاريخياً، شكل العراق أحد أهم الدوائر في العلاقات التركية خلال الحرب الباردة. فنصف التجارة الخارجية التركية مع العالم العربي قبل عام ١٩٩٠، كانت مع العراق. والتعاون النفطي الأهم لتركيا، كان مع العراق، ولاسيما عبر خط كركوك – يومورطاليق، على البحر البيض المتوسط.

والعراق كان ساحة التحرك التركي الأكثر حرية، بالنسبة لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، بالتعاون مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. وحين هُزم صدام بعد حرب تحرير الكويت، كان لتركيا نفوذ كبير في شمال العراق وكانت الحاكم المطلق «آغا» لتلك المنطقة، لجهة القدرة على التحرك وامتلاك أوراق اللعبة والتأثير على القوى الكردية هناك.

غير أن الغزو الأميركي للعراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣، كان القشة التي قصمت ظهر تركيا وجرفت في طريقها العلاقات التركية – الأميركية، إذ أن عدم مشاركة تركيا في احتلال العراق، وضعها خارج حسابات الإدارة الأميركية، التي مضت بمفردها في رسم الخريطة السياسية والعسكرية وحتى الجغرافية للعراق. وبموجب السياسة الأميركية هذه، لم تخرج تركيا من المعادلة العراقية فحسب، بل تعرضت إحدى أهم خطوطها الحمر إلى التصدع، بل الانهيار، وهو قيام الكيان الكردي في شمال العراق، الذي وإن لا يزال في إطار الفدرالية، إلا أنه يلامس واقع الدولة المستقلة في كثير من القضايا.

انقضى بعض الوقت قبل أن تظهر روح جديدة من الواقعية في الموقف التركي إزاء العراق، وذلك بينما أخذت تتضح الوقائع الجديدة للأزمة العراقية. وقد تبع ذلك بروز مواقف تركية متفرقة وجزئية تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل الديبلوماسية والاقتصادية أكثر منها على العوامل السياسية، على القوة الناعمة أكثر منها على القوة الشديدة.

وتشمل مكونات بناء هذه السياسة ما يلي:

- حوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك لتحسين الإدارة المستقرة للأزمة العراقية عبر الشرق الأوسط.
- التخلي عن المقاربة «الأمنية» الضيقة إزاء العراق، والتي كانت تركز على كردستان العراقية وقضية كركوك.
- مقاربة سياسية أكثر للعراق تقوم على استراتيجية التوازن.
- علاقات حسنة بعدد من الشخصيات العراقية، تتوسع لتشمل لاعبين آخرين مثل الأحزاب الكردية.
- الابتعاد قليلاً عن سياسة تتسم بمشاغل إثنية إزاء التركمان العراقيين، خصوصاً بعدما تبين أن اعتبارات وطنية تحركهم، وأن التركيز الاستثنائي على «جبهة التركمان في العراق» لم يكن في محله مطلقاً.
- مقاربة وظيفية أكثر للشؤون العراقية تغطي تشجيع الروابط التجارية وتأمين الخدمات.
- مقاربة مرنة أكثر للسياسات العراقية وعملية، البناء الدستوري، كانت حصيلتها ظهور استعداد لدى أنقرة لقبول الدستور الفيدرالي للعراق.

غير أنه يمكن النظر إلى أن قرار أول مارس /آذار ٢٠٠٣، كـ«لحظة مؤسسة» فى السياسة الخارجية التركية، لما له من انعكاسات عراقياً وإقليمياً ودولياً، فمن زاوية النظر الأميركية، لا تزال أزمة الثقة مع تركيا قائمة وقد لا تنتهى ملابساتها إلا بانتهاء الأزمة العراقية. أما من زاوية الشرق الأوسط، فقد حددت تركيا استراتيجية جديدة تستند إلى تقليد قديم يقوم على الممانعة إزاء نزول أعداد كبيرة لقوات أجنبية على أراضيها على أسس غير محددة، خصوصاً إذا كانت هذه القوات تابعة لدولة كبرى، والاحتفاظ بحقها الفصل بين علاقاتها الاستراتيجية الشاملة وقضايا إقليمية محددة خصوصاً إذا كانت تتعلق بالشرق الأوسط.

وخلال السنوات التالية للاحتلال، أصبح العراق واحداً من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية. وفى خطوة غير واضحة الأبعاد تماماً، وافقت تركيا على نشر قواتها فى العراق، سيما فى المناطق العربية السنية، ولكن معارضة قوى المقاومة والقوى القومية الكردية أجهضت الفكرة. وعندما تصاعدت المقاومة فى العراق، شجب رئيس الوزراء التركى العنف الأميركى فى الفلوجة، فى وقت بدا أن الأميركيين فى العراق يغضون النظر عن وجود مجموعات حزب العمال الكردستانى التركى فى شمال العراق.

ولكن هدف تركيا الرئيس منذ بدأ تبلور النظام العراقى الجديد كان تعزيز وضع السنة العرب، والمحافظة على وحدة العراق ومنع انقسامه، وتقليص حجم المقدرات المتوفرة للقوى الكردية، بما فى ذلك الوقوف أمام سعى الأكراد للسيطرة على كركوك. لتحقيق هذه الأهداف، فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية، بما فى ذلك قوى المقاومة، وأصبحت تركيا عضوا فى لقاءات الدول المجاورة للعراق.

على أن التوتر الذى شاب العلاقات الأميركية التركية، لم يسمح لتركيا بتحقيق أهدافها ولا لعب دورٍ مؤثر فى العراق، وليس حتى الشهور الأخيرة من ٢٠٠٧، عندما أخذت إدارة بوش تراجع جملة سياساتها فى العراق، وتراجع نفوذ المحافظين الجدد وحلفائهم فى واشنطن، إذ بدأ الأميركيون فى التعاون بجدية لمحاصرة قواعد حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق، ووافقوا بالفعل على تأجيل الاستفتاء على مستقبل كركوك إلى أجل غير مسمى. وخلال الفترة المتبقية من إدارة بوش، أخذت تركيا فى تعزيز دورها فى العراق على مستوى العلاقة مع حكومة المالكى، وعلى مستوى المعارضة للاحتلال والمالكى، على السواء.

وسعت سياسة تركيا الجديدة النشطة لتطوير العلاقات مع مختلف شرائح المجتمع العراقى بغض النظر عن الاختلافات العرقية والطائفية. ولم يكن هذا الأمر استجابة عملية فقط لحتمية الحكم الذاتى فى المنطقة الشمالية الكردية، ولكن أيضاً نتيجة للابتعاد عن التقليد فى فهم التهديدات القادمة من الخارج.

وكجزء من صورتها الإقليمية الجديدة، أظهر صناع السياسة التركية الحالية أن تركيا هى الدولة الوحيدة التى تستطيع مواصلة علاقات بناءة مع كل الأطراف الفاعلة فى العراق والدول المجاورة. وأشار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى أن حكومته تقيم علاقات متواصلة وعلى قدم المساواة مع جميع

الفئات العرقية لتحفيزهم على العمل على وحدة العراق ورفاهيته.

كما تابعت تركيا، من أجل المساهمة فى تحقيق الاستقرار السياسى فى العراق، أربعة مسارات مختلفة من العلاقات الدبلوماسية: أولها مجلس الأمن، ثم منظمة المؤتمر الإسلامى، وثالثها عن طريق الدول المجاورة للعراق، وأخيراً من خلال مختلف الإثنيات والجماعات الدينية فى العراق. من بين هذه المبادرات، يمكن القول إن منهاج الدول المجاورة للعراق هو الأكثر أهمية.

وتلعب تركيا دوراً نشطاً فى جعل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى أكثر وعياً وإحساساً بهذه المسألة. كما تلعب تركيا أيضا دوراً دبلوماسيّاً خلف الكواليس للجمع بين الأميركيين والسُّنَّة فى عدة مناسبات. خلال واحدة من هذه الاجتماعات التى سبقت الانتخابات فى العراق، وافق السنة على وضع حد «للعمليات القتالية»، وبالمقابل وافق الأميركيون على ضمان انتخابات عادلة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد جمعت أنقرة شخصيات رئيسية من المعارضة السنية ومبعوثين أميركيين لضمان مشاركة السنة فى الانتخابات الوطنية العراقية يوم ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، وقد التقى الزعيم السنى البارز طارق الهاشمى، نائب رئيس جمهورية العراق، بالمبعوث الأميركى السابق فى العراق زلماى خليل زاده فى إسطنبول خلال واحدة من هذه المبادرات. ولكى تساهم تركيا فى العملية الديمقراطية فى العراق، فقد نظمت برامج تدريبية للبيروقراطيين والسياسيين العراقيين.

وشكل الاجتماع الموسع للدول المجاورة للعراق فى إسطنبول فى نوفمبر/تشرين الثانى ٢٠٠٧ علامة على قدرة تركيا على مواصلة الدبلوماسية الإقليمية للقضية العراقية. وقد كان تأكيد تركيا على وحدة أراضى العراق وتخوفها من إرهاب حزب العمال الكردستانى الأمر المسيطر على أجندة الاجتماع، والذى حظى بالدعم من الدول المجاورة للعراق وكذلك من وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس والأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون. وشدد البيان الختامى على الحاجة الملحة للتعاون على مكافحة المجموعات الإرهابية فى العراق.

وفى ١١ يوليو/تموز ٢٠٠٨، وقعت تركيا والعراق «الاعلان السياسى المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجى بين حكومتى العراق وتركيا»، وتعهدتا بـ«تطوير شراكة إستراتيجية طويلة الأمد، تهدف إلى تعزيز التضامن بين شعبى العراق وتركيا»، وهذه البنود نفسها وردت فى الاتفاق الإستراتيجى السورى- التركى، الذى تضمن ٤٠ بروتوكولاً، لكن مع إضافتين أخريين (فى الاتفاق السورى التركى) بالغتى الأهمية. الأولى، أن الطرفين اتفقا على إجراء مناورات عسكرية «أكثر شمولاً وأكبر حجماً». والثانية، الاتفاق على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.

وفى ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، كسرت تركيا الحلقة الأصعب والأكثر حساسية فى سياستها الخارجية، من خلال الزيارة التاريخية غير المسبوقة، التى قام بها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو ومعه

وزير التجارة ظفر تشاغليان إلى أربيل، عاصمة إقليم كردستان.

وقد انتظرت تركيا سبع سنوات كاملة قبل أن تقرر العودة إلى المعادلة الداخلية العراقية، بسبب عاملين محفزين: الأول، تمركز عناصر حزب العمال الكردستانى فى منطقة جبال قنديل فى إقليم كردستان، وتحميل أنقرة لسلطات إقليم كردستان كما حكومة بغداد، بإيواء إرهابيين. والعامل الثانى، هو أن عودة تركيا إلى العراق، تتزامن مع بدء العد العكسى لانحسار الوجود الأميركى العسكرى على الأقل، تمهيداً للانسحاب الأميركى الكامل.

وقد جاءت سياسة الانفتاح التركى الجديدة على العراق فى إطار عدة عوامل:

أولاً: هو أن سياسة «تعدد البعد» التركية قد شهدت زخماً غير مسبوق فى الأشهر الأخيرة عبر اتفاقيات مع سورية وأرمينيا وإيران. ومن غير الممكن أن تبقى «جبهة» أساسية مثل العراق خارج نطاق هذه السياسة. فجاء الانفتاح على العراق امتدادا طبيعيّاً لهذه السياسة، ومن غير الممكن أن تفتح تركيا قنوات اتصالها وحدودها مع الجميع وتستثنى العراق من هذه السياسة.

ثانياً: أن أنقرة قد وقعت خلال يوليو / تموز ٢٠٠٨ اتفاقاً لتأسيس مجلس تعاون إستراتيجى غير مسبوق مع بغداد. وتلا ذلك فى منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٩، زيارة لرئيس الحكومة التركية إلى بغداد، حيث وقع أكثر من ٤٦ اتفاقا متنوعاً مع الحكومة العراقية. واستطراداً لهذا العامل، فإن تركيا باتت أشبه بشبكة عنكبوت نفطية، بسبب خطوط النفط والغاز الطبيعى التى أقامتها، وتلك التى تخطط لإقامتها وتحولها فى النهاية إلى بلد مهم موزع للنفط والغاز الطبيعى إلى أوروبا من حقول الدول المحيطة بها، ومن بينها العراق.

ثالثاً: أن تركيا تنظر إلى العراق على أنه الضلع الثالث فى مثلث دول الجوار، الذى يضم سورية وإيران، ومن غير الممكن نجاح السياسات التركية، من دون استكمال تعميم العلاقات الجيدة أيضا على العراق.

رابعاً: هو أن تركيا قد بدأت خطة للانفتاح على الأكراد فى الداخل التركى، غير أن لهذه القضية أبعاداً خارجية، إذ يتواجد قسم كبير من هؤلاء المسلحين فى جبال قنديل فى شمال العراق. وتركيا تحتاج لنجاح خطتها إلى تعاون العراقيين، ولاسيما حكومة إقليم كردستان، لحل مشكلة «جبال قنديل».

هذه العوامل الرئيسية مجتمعة، فرضت على تركيا الانتقال إلى خطوة نوعية فى طريقة تعاطيها مع كردستان العراق، إذْ كانت تركيا تحاذر فى السابق إقامة أى اتصال رسمى وعلى أرض كردستان بينها وبين حكومة إقليم كردستان، وذلك للأسباب الآتية:

- كى لا تعطى انطباعاً بأنها تعترف بحكومة الإقليم، وبالتالى، بالحالة التقسيمية القائمة هناك، خصوصاً أنها تعتبر قيام كيان كردى مستقل فى شمال العراق، خطراً وجودياً على وحدة الأراضى التركية، خشية انتقال العدوى الاستقلالية إلى أكراد تركيا.

• أن تركيا كانت تتهم رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بتشجيع ودعم «إرهاب» حزب العمال الكردستاني، وبالتالي، عدم الاتصال بداعمي الإرهاب، لكن العوامل أعلاه التي ذكرنا، فرضت على أنقرة تكتيكاً جديداً يكسر الجليد مع حكومة أربيل الكردية ويحملها تالياً مسؤوليات لم تكن من قبل.

لذا، كانت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى أربيل، عاصمة كردستان، نوعية، لأنها الأولى لمسؤول تركي إلى إقليم كردستان. ولم يكن صعبا على داود أوغلو أن يبرر زيارته، بأنها ليست اعترافاً بحكومة كردستان، إذ أن الاعتراف يكون بين الدول فقط، وتركيا تعترف بحكومة بغداد المركزية، كما قال بنفسه. وقد شبه داود أوغلو كردستان العراق بولاية تكساس الأميركية، إذ أن زيارة تكساس، لا يعني الاعتراف بها كولاية مستقلة عن الولايات المتحدة الأميركية.

يعكس هذا الكلام جزءًا من الحقيقة، لكن «الأمر الواقع» يغلب هنا، حيث لم يكن لتركيا تجاوز الواقع الجغرافي المتمثل في أن حدود تركيا الجغرافية كلها مع العراق، هي مع الكيان الكردي ولابد من المرور عبر هذا الكيان للوصول إلى بغداد، وبالتالي، فإن الاتفاقيات التركية مع العراق، لن تبصر النور بمعظمها، إن لم تكن المنطقة الكردية جزءًا منها، لذا، جاء داود أوغلو، كما اعترف بنفسه، لكي يبحث في آفاق تطبيق الاتفاقات الموقعة مع بغداد.

ولا شك أن الجانب التركي كان مقداماً، عندما طرح بوضوح معادلة أنه، كما تحتاج تركيا إلى أكراد العراق، يحتاج هؤلاء إليها، اقتصاديا وأمنيا. وقد قالها داود أوغلو واضحة لمسعود البرزاني: إذا ساعد أكراد العراق في حل قضية حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، فإن أياماً جميلة تنتظر العلاقات التركية مع الأكراد، أما إذا استمر الأخ بطعن أخيه في الظهر، فإن المستقبل لن يكون جميلاً.

لقد وعد البرزاني، جواباً على داود أوغلو، بفعل ما بوسعه لحل هذه المسألة، لكن الأمور ليست بهذه السهولة، فأكراد العراق، كما صرحوا مراراً، لن يهاجموا مقاتلي حزب العمال الكردستاني، ودعوا تركيا إلى إيجاد حل سياسي للقضية عبر الاستمرار في انفتاحها عليهم في الداخل.

زيارة داود أوغلو كسرت الجليد مع أكراد العراق وأسست لأرضية صلبة بين أنقرة وأربيل. ولا شك أن زيارة الوزير التركي قد وضعت الكرة في ملعب الأكراد في شأن عدد كبير من القضايا، حيث إن «الاعتراف الضمني» أو «الواقعي» بإقليم كردستان، يعتبر انتصاراً كبيراً لأكراد العراق، لكنه يرتب عليهم مقابلة الخطوة بخطوة أكبر منها، بحجم قضية حزب العمال الكردستاني على الأقل، وهو ما تنتظره تركيا في المستقبل القريب.

غير أن الزيارة «الداود أوغلوية» لم تقتصر على الشمال الكردي، بل سبقتها بيوم زيارة إلى الجنوب الشيعي، وبالتحديد إلى العاصمة الاقتصادية للعراق، أي البصرة، كما وصفها وزير التجارة التركي. وزيارة البصرة مزدوجة في أهدافها. فهي رسالة إلى كل العراقيين، بأن تركيا على مسافة واحدة من الجميع، سنة

وشيعة وعرباً وأكراداً، ورسالة إلى عرب الخليج، بأن تركيا آتية وبقوة إلى مياه الخليج وعبر البوابة العراقية، وهو ما يضفي على الدور التركي ثقلاً إضافياً من خلال مراعاته في تقدمه المثير، لكل العناصر المكونة لمنطقة الخليج.

تكتمل صورة الانفتاح التركي على العالم العربي والإسلامي، بالانفتاح على العراق وبوابته الحتمية إقليم كردستان. وما بين البصرة وأربيل خط ممتد إلى إسطنبول، يريد أحمد داود أوغلو من خلاله أن يتجاوز حدود الشرق الأوسط المصطنعة، في اتجاه فرض حدود جديدة، أساسها التعاون والتفاعل، تفضي إلى الاستقرار والسلام، وهو أساس السياسة الخارجية التركية الجديدة منذ عام ٢٠٠٢ ولا تزال، محققة لتركيا نفوذاً ودوراً غير مسبوقين.

وتعد بغداد اليوم أقرب إلى الموقف التركي من أي وقت مضى. فعلى الرغم من التغيير المستمر في مواقفه، قال الرئيس العراقي جلال الطالباني في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني «نحن لن نضحي بعلاقاتنا الثقافية والاقتصادية مع تركيا بسبب منظمة إرهابية». وذكر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أيضا «لقد اتفقنا على أن يكون موقفنا عاما لمكافحة الإرهاب. ولن نسمح لأي طرف، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، بتسميم علاقاتنا الثنائية». وقال رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البارزاني «إن العراق لا ينبغي أن يكون نقطة لانطلاق الأنشطة الإرهابية».

وتكمن مخاوف تركيا من التوجهات المتناقضة التي تحكم سياسات الحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان في شمال العراق). حيث تبدو الحكومة المركزية العراقية قريبة من الموقف التركي، ولكنها بالمقابل لا تبدو قادرة على اتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستاني. البارزاني نفسه يبدو متخوفاً من هذا الأمر، فهناك عملية بناء مستمرة للمجتمع الكردي في شمال العراق، والبارزاني يدعم هذه العملية ولا يريد أن يكون في وضع يمكنه من إلحاق الضرر بأي جماعة كردية.

وعلى الجانب الآخر، هناك ضغوط متزايدة من داخل العراق وغيرها من دول المنطقة، خصوصاً تركيا، وكذلك المجتمع الدولي على أن إرهاب حزب العمال الكردستاني لا ينبغي السكوت عليه. كما أن البارزاني يدرك حقيقة أنه في حاجة إلى الانفتاح على تركيا لتأمين وجود الأكراد في شمال العراق. لذا توجب على البارزاني اتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستاني إذا كان يرغب في الحفاظ على صورة السياسي المسؤول وعلى علاقات جيدة مع تركيا، فهو عالق بين القومية الكردية ومسؤولية رجل دولة.

وقد يجبر تزايد الضغط على البارزاني على توليه المزيد من الاهتمام للمخاوف الأمنية التركية، وتحرص الهجمات الدبلوماسية التركية واحتمالات اتخاذ تدابير اقتصادية مكثفة على تحقيق ذلك. يمكننا التكهن بأنه إذا تحرك البارزاني في هذا الاتجاه، يمكن لأنقرة أن تعتمد مقاربة أكثر اعتدالاً منه في المقابل. وتثبت العلاقات الوثيقة في الآونة الأخيرة بين حكومة إقليم كردستان وتركيا هذا الافتراض.

.. وهكذا ورغم أن تطور الوضع فى العراق يتطلب أن تتبع الدول المجاورة متابعات متعددة الأبعاد ومعقدة وسياسات دينامية للتصدى للتحديات، إلا أن تركيا قد تمكنت من التكيف مع الوضع الجديد. حيث اعتمدت سياسة حماية سلامة أراضى العراق والامتناع عن الأعمال التى قد تتخذها القومية الكردية ذريعة لاستخدام تهديدات من دول الجوار لتقوية كيانها.

حيث يشير واضعو السياسة التركية إلى أن التصنيفات مثل سنى وشيعى وكردى فى العراق لا تمثل الواقع التاريخى والثقافى لهذه الجغرافيا، وأن المشاكل والاشتباكات بين تلك الطوائف هى نتيجة المشاريع السياسية المتنافسة وليس أكثر. فهناك وجود مكثف للصراع على السلطة فى العراق، ولا ينبغى لهذه الفصائل السعى لتنمية سلطاتها استناداً إلى الاختلافات الطائفية والعرقية.

كما يحذر صانعو السياسة التركية دول المنطقة من المحاباة لأحد الجانبين فيما يتعلق بالمشاكل الداخلية. من المنظور التركى، سيكون تحويل العراق لساحة قتال للمنافسات الإقليمية هو الأسوأ بالنسبة للعراقيين والدول المجاورة. كما تولى تركيا أيضا أولوية للتنسيق وتوثيق التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا. وخصوصاً أن الإدارة الأميركية تثمن سياسات تركيا الإقليمية، فيما يتعلق بالعراق.

ويتضح مما سبق، أن طريقة تعاطى الأتراك مع الأوراق الإقليمية، وخصوصاً فيما يخص العراق، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن الأتراك يحركون الأوراق بنظافة عالية الدقة، فدورهم فى العراق لم يكن بالعبث بمقدرات العراق، بل بتحريك أوراق بدقة متناهية كعقد مؤتمرات لدعم وتنمية العراق وتعزيز الاستقرار الأمنى فيه، وغير ذلك من الزيارات المتبادلة لتامين سبل الاستقرار، إضافة لتوقيع اتفاقات التعاون المشترك، مما يدعم فرصة التقدم خطوة ضرورية لضمان مستقبل سلمى ومزدهر فى المنطقة.

العلاقات العربية التركية

(٤)

مصر - تركيا.. منافسة أم شراكة؟!

تحرص تركيا على صفاء العلاقات التركية- المصرية، وتؤكد أنقرة على كسب ثقة القاهرة وتدفئة العلاقة معها أيًا كان الظرف، وإقناعها بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حساب أحد. وخصوصاً الدور المصرى فى عملية السلام والوساطة بين حماس والسلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من الجهة الثانية.

ورغم ما يحلو للبعض من ترديد نغمة أن هناك خلافات حول الدور التركى فى تلك العملية وخصوصاً بعد مواقف رئيس الوزراء التركى أردوغان الجادة والحاسمة والقوية بل والعنيفة من ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين ومطالبته الدائمة بفك الحصار عن قطاع غزة، وصولاً لما أحدثه «أسطول قافلة الحرية» فى ٣١ مايو / أيار ٢٠١٠، من ردود أفعال عربية وإسلامية رسمية وشعبية غاضبة من الموقف المصرى لعدم فتحه لمعبر رفح مما يساهم فى حصار قطاع غزة.. رغم كل ذلك إلا أن الواقع يقول إن علاقات البلدين تشهد أفضل مراحلها منذ قرون، فلم يسبق أن قام البلدان بتبادل زيارات بالكم الذى يحدث فى السنوات الثلاث الأخيرة (بمعدل زيارة متبادلة سنوية حيث زار الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك تركيا مرتين، إضافة لعشرات الزيارات الوزارية المصرية لأنقرة، كما زار الرئيس التركى عبد الله جول مصر مرة واحدة، ورئيس الوزراء أردوغان مرتين، إضافة أيضاً لكم كبير من زيارات وزراء الخارجية والتجارة والدفاع والصناعة..).

فقد شهدت العلاقات التركية- المصرية بالفعل نقلة جديدة كمياً، وبعض الشئ نوعياً، فرغم الجمود النسبى فى سياسة مصر الخارجية، إلا أن تركيا تحاول تطوير سقف علاقاتها مع مصر، نظراً لحرصها فى المقام الأول على كسب ثقة القاهرة وإقناعها بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حسابها.

هذا فى الوقت الذى تدرك فيه مصر أن الدور التركى فى القضية الفلسطينية، ومحادثات السلام ومحاولات لَمِّ شمل البيت الفلسطيني، والوساطة لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، ما هو إلا لدعمها وإن الدعم التركى ينبع من حرص أنقرة على تدعيم محاولات القاهرة السياسية لمواجهة التمدد الإيرانى وسط الفراغ السياسى الناتج عن تفكك الحلف السعودى المصرى السورى.

وبالإضافة إلى هذا الموقف الأساسى ترى القاهرة أيضاً أن هناك مشتركات أخرى مع تركيا مثل الرغبة فى الحفاظ على وحدة الأراضى العراقية ووحدة التحالفات الدولية مع تركيا تحت المظلة الأمريكية. دخلت مصر جولة الحوار الإستراتيجى مع تركيا وعينها على التوازنات بالمنطقة، إذ أن التقاء مصالح القاهرة وأنقره على الرغبة فى موازنة الحضور الإيرانى قد ساهم فى تعبيد الطريق أمام الحوار. كما أن القاهرة التى

تقرأ تاريخياً المؤشرات الإقليمية وبحساسية معروفة، وجدت أن السياق الزمنى عام ٢٠٠٨ كان مناسباً لإجراء «الحوار الإستراتيجي التركى المصرى»، مع ملاحظة أن القاهرة لا تقوم بحوارات إستراتيجية سوى مع الولايات المتحدة الأميركية.

كما تدرك القاهرة، أن تركيا تمتلك لمساحات تأثير متزايدة فى سياسات المنطقة عبر دور «صانع السلام»، الذى تقوم به أنقره بين دمشق وتل أبيب بترحيب أميركى وأوروبى. وكذلك دورها فى المسألة الفلسطينية وهو ما يرسخ صورة تركيا باعتبارها «صانعة السلام» الأولى فى المنطقة. وتأسيساً على ذلك يبدو أن القاهرة تعتقد أن المعالجة الأفضل فى ضوء التوازنات الراهنة ليس الاصطدام بالدور التركى بل بالتحاور معه على هوامش الاتفاق والاختلاف؛ وصولاً إلى اقتسام دور «صانع السلام» معه.

تأسيساً على ذلك تعتقد القاهرة أن تركيا تتوخى من حوارها الإستراتيجي حشد التأييد لسياستها فى المنطقة مع احتفاظها، أى تركيا، بموقعها المتقدم فى العلاقات مع واشنطن، ومن ثم حشد كل ذلك فى مواجهتها مع إيران وصولاً إلى تعزيز الحضور الإقليمى التركى فى المنطقة.

ولما كانت القاهرة منضمة ذاتها فى ذات التحالفات الدولية مع تركيا، ولما كانت القاهرة والرياض قد أعلنتا فى أكثر من مرة ومناسبة أن النفوذ الإيرانى يهدد الاستقرار فى المنطقة، تنظر القاهرة إيجابا إلى الدور الإقليمى التركى بشرط البقاء كعامل توازن فى مواجهة إيران.

وهكذا يتضح أن مصر من جانبها ترى نفسها قريبة من الدبلوماسية التركية المحافظة، بل وتدخل معها فى شراكات اقتصادية وتفاهمات سياسية بشأن عدد من قضايا المنطقة، وأهمها تسوية القضية الفلسطينية، لكنها لا تعتبر ذلك تشكيلاً لتحالف أو لمحور يناهض أطرافاً أخرى، كإيران مثلا. فمصر معروفة تاريخياً بكراهيتها للأحلاف والمحاور.

وتركيا من جانبها تركز على علاقات التعاون الثنائى وتمدها إلى الجميع فى الإقليم، بما فى ذلك إيران، ناهيك عن أن تركيا تشترك مع مصر فى إقامة نوع من الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فى حين أن إيران فى حالة مواجهة معها منذ ٣٠ عاما. لذا فإن فرضية تطور العلاقات المصرية التركية أكثر وأكثر مع الولايات المتحدة فى ظل إدارة أوباما، استنادا إلى ميراث سابق ومهم ومتشعب.

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى، تشهد مصر وتركيا فصولاً جديدة من التعاون الوثيق، بعد أن توجا البلدين تعاونهما باتفاقية الوحدة الجمركية بينهما، منذ العام ٢٠٠٩، حيث أعلن بعدها فى القاهرة عن قيام عشرات الشركات التركية بنقل جزء من عملياتها إلى منطقة غرب القاهرة الصناعية. لتتوالى مجالات التعاون بين البلدين.

العلاقات العربية التركية

(٥)

دول الخليج.. نموذجاً

شهدت السنوات الثماني الماضية مساراً تصاعدياً في العلاقات التركية الخليجية، حيث أعاد الطرفان اكتشاف بعضهما، فخلقا معاً علاقة نموذجية، في كافة أشكال العلاقات، بدءاً من العلاقات السياسية المتميزة مع كافة دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية- الإمارات- الكويت- قطر- البحرين- عمان)، مروراً بكافة أشكال التعاون والتبادل الثقافي والتجاري والصناعي والاستثماري، انتهاءً بالعلاقات الاستراتيجية والأمنية والعسكرية بينهما. إضافة لذلك فإن لدول الخليج عامة والسعودية والإمارات خاصة، احتراماً وتقديراً مميزاً جداً من كافة قطاعات الدولة والشعب التركي، بسبب تعاطفهما مع القضية القبرصية ومساندتهما لها، فالأولى كانت الدولة الرئيسية (بعد تركيا بالطبع) في مساندة ودعم وتأييد القبارصة الأتراك في حقهم في الانفصال عن القبارصة اليونانيين، كما ساعدت في الكشف عن الجرائم التي ارتكبها القبارصة اليونانيون في حق القبارصة الأتراك، قبل التدخل التركي ونزوله لجزيرة قبرص لإنقاذهم (وذلك في ٢٠ يوليو/تموز ١٩٧٤)، أما الثانية فهي الدولة الوحيدة (غير تركيا بالطبع) التي أعترفت بجمهورية قبرص الشمالية التركية ولديها مكتب تمثيل تجاري لقبرص التركية.

وعرف «علي باباغان» وزير الخارجية التركي السابق (٢٠٠٧-٢٠٠٩) تركيا ومجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الاقتصاديتان في الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية. ونبه إلى أن التبادل التجاري بين الطرفين قد تضاعف أربع مرات في أربع سنوات، حيث وصل التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي مستويات لم يشهدها في أي وقت مضى. بل إن إحدى دول المجلس تقدمت على ألمانيا، كأكبر مستقبل للصادرات التركية في العالم، وفي ذلك تحول تاريخي بالكثير من المعايير. وبموازاة التبادل التجاري غير المسبوق في حجمه، سعت تركيا لأخذ مكانها في سياسات الطاقة الخليجية، فاقترحت مبادلة المياه بالنفط والغاز، عوض أن تكون بائع ماء للخليجيين، ومشتر للطاقة من مناطق أخرى. وفي ذلك إعادة صوغ لمشروع «مياه السلام»، الذي طرحه الرئيس التركي الأسبق، تورغوت أوزال.

غير أن الخطوة الأهم في العلاقات، كانت من خلال توقيع تركيا لـ«مذكرة التفاهم الإستراتيجي» مع الخليجيين في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، لتمثل هذه الخطوة البعد الأهم، بمعيار التاريخ، في التحرك التركي نحو المنطقة، بالسعي نحو أخذ دور لها في معادلة أمن الخليج. وهي ربما تكون قد خطت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. أما الخطوة الثانية فكانت بانضمام الدول الخليجية إلى ما يعرف بـ«مبادرة إسطنبول»، التي أطلقها حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العام ٢٠٠٤، والقاضي بالاضطلاع بدور في الأمن الإقليمي الخليجي، وهي المبادرة التي كانت تركيا في طليعة المهتمين بها.

وللتنوع والتعدد فى العلاقات الوثيقة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجى الست، نحدد أربعة من التفاعلات المشتركة، والتى تبين مدى التعاون بينهما، فى المجالات التالية:

أولاً: العلاقات التجارية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجى:

اعتباراً من بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضى غدت منطقة الخليج شريكاً تجارياً رئيسياً لتركيا. وفى الاتجاه ذاته، بدأت شركات المقاولات التركية بالانفتاح على الخارج منذ بداية السبعينيات. وقد تم تنفيذ الجزء الأعظم من المقاولات التركية الخارجية فى الدول العربية، وكان للخليج نصيب كبير منها.

وعلى مستوى التبادل التجارى التركى الخليجى، شهدت السنوات الثمانى الماضية نموًا مستمرًا فى مؤشرات هذا التبادل، خاصة لجهة الصادرات التركية لدول المنطقة. ففى العام ٢٠٠٧، بلغت قيمة الصادرات التركية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلاثة مليارات ومائتين وأربعين مليون دولار، أو ما نسبته ثلاثة فى المائة من إجمالى الصادرات التركية، كما بلغت صادرات تركيا إلى السعودية نحو مليار وأربعمائة وستة وثمانين مليون دولار. وجاء التطور القياسى فى المؤشرات فى العام ٢٠٠٨، حيث ارتفعت على نحو كبير الصادرات التركية لدول المنطقة. فقد ارتفعت هذه الصادرات إلى الكويت بنسبة ١٧٧٪، وإلى قطر بنسبة ٢٠٣٪، وإلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢١٠٪. وفى أغسطس/آب ٢٠٠٨، أزاحت الإمارات، ولأول مرة، ألمانيا من قمة مستقبلى الصادرات التركية.

وكانت دول المجلس قد بدأت منذ العام ٢٠٠٥ مفاوضات مع أنقرة لإقامة منطقة للتجارة الحرة، وبإقامة تلك المنطقة وصلت اليوم إلى مرحلة متقدمة. حيث شهدت مستويات التبادل التجارى بين الجانبين مزيداً من النمو القياسى. وجاء الحدث الأبرز فى هذا المسار، فى نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨، حين وقع ائتلاف خليجى، مكون من ثلاث مؤسسات مالية، اتفاقية مع أنقرة لاستثمار ستة مليارات دولار فى قطاعى الزراعة والبنية التحتية التركية. والمؤسسات المالية الخليجية هى: بنك إثمار بى إس سى وصندوق «أبوظبى للاستثمار» وصندوق التمويل الخليجى.

ثانياً: التعاون التركى الخليجى فى قضايا الطاقة:

لا زال هذا المجال متخلفاً عن مجالات التعاون الأخرى بين الجانبين. وفى هذا مفارقة كبيرة، إذ أن الصادرات الخليجية لدول العالم هى فى غالبيتها العظمى صادرات نفط وغاز، كما أن تركيا تعد مستورداً إقليمياً كبيراً للغاز والنفط، كما لديها شركات كبيرة عاملة فى قطاع الصناعة النفطية. وقد اقترح الرئيس التركى عبدالله جول، خلال زيارته إلى قطر، فى فبراير/شباط ٢٠٠٨، فكرة مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجى. والفكرة قد سبق وأن اقترحها الرئيس أوزال، فى العام ١٩٩١، بتزويد دول الخليج بمياه تركية، عبر خطوط أنابيب طويلة، إلا أن هذه الفكرة ما لبثت ووضعت على الرف، نظراً للتحديات السياسية التى

واجهتها، وبالفعل فإن هناك حالياً مشروع لمد أنبوب غاز يصل تركيا بقطر، التي تستثمر فيها الشركات التركية ما مجموعه خمسة مليارات دولار.

وفكرة مبادلة الماء بالنفط والغاز تنطوي على كثير من الإغراء بالنسبة لتركيا على وجه الخصوص، نظراً للثمن الكبير الذي تدفعه الخزينة التركية من أجل تغطية تكاليف الطاقة المتزايدة في البلاد. حيث يبلغ إنتاج تركيا من النفط نحو ٤٣ ألف برميل يومياً، حسب مؤشرات العام ٢٠٠٧، في حين يبلغ استهلاكها منه ٦٧٦ ألف برميل يومياً. ويبلغ إنتاجها من الغاز ٨٩٣ مليون متر مكعب، في حين يصل استهلاكها نحو ٣٧ مليار متر مكعب. وفي العام ٢٠٠٧، زودت روسيا تركيا بـ٢٣,٢ مليار متر مكعب من الغاز، أي ما يعادل ٦٤٪ من إجمالي وارداتها. كما زودتها إيران [illegible] نسبته ١٧٪ من إجمالي الواردات.

ثالثاً: التعاون التركي الخليجي في قضايا الأمن والدفاع:

تطلعت تركيا للنهوض بما يمكن اعتباره دوراً إستراتيجياً في هذه المنطقة. وهو دور بدأت الدعوة إليه منذ حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩٠ - ١٩٩١، فخلال تلك الحرب، وخلافاً لتوجهات المؤسسة العسكرية، رمى الرئيس أوزال بثقل بلاده الكامل خلف الحملة العسكرية الدولية. وسارع بقطع تدفق صادرات العراق النفطية من خلال خطوط الأنابيب المتجهة للأراضي التركية. كما أمر أوزال بنشر مائة ألف جندي على الحدود العراقية، وسمح للقوات الأميركية بشن غارات انطلاقا من قواعدها في تركيا. ورأى أوزال في الحرب فرصة لإيضاح أهمية تركيا الإستراتيجية، ودعم روابط الدفاع بالولايات المتحدة. وتالياً، تعزيز «شراكة إستراتيجية» مع واشنطن، وتحسين فرص الانضمام إلى المجموعة الأوربية (الاتحاد الأوروبي لاحقاً).

وفي وقت لاحق، بدا يطفو على السطح نمط مستجد من المقولات، مفاده إمكانية بلورة دور تركي متقدم في الخليج من مدخل أوسع هو «التعاون الشرق أوسطي»، الذي بشر به، حتى حين، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١)، والاتفاقيات التي أعقبته. بيد أن هذه المقولات، وما صاحبها من ضجيج إعلامي، لم يقدر لها في نهاية المطاف سوى خلق قدر متنامٍ من الهواجس الإقليمية، وتصعيد حدة التقاطب في الفضاء الإقليمي، حيث شعرت بعض دول المنطقة، بأن الدور التركي المرتقب سيكون على حساب مكانتها وموقعها في لعبة النفوذ والتوازنات. وعلى الرغم من أن الأتراك نفوا مثل هذه النوايا، إلا أن مساعيهم هذه قد انعكست سلباً على مواقع بعض دول المنطقة.

وبعد ١٧ عاماً على حرب الخليج الثانية، نجح الأتراك في تأسيس ما يمكن اعتباره بداية مسعى للنهوض بدور سياسي وأمني في الخليج، انطلاقاً من الروابط الثنائية المباشرة، التي تعاظمت في السنوات الثماني الماضية. ففي الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مذكرة تفاهم مع تركيا للحوار الإستراتيجي. وأمل الجانبان أن تفتح المذكرة الطريق أمام علاقات متقدمة في المجالات

كافة. وقد رأى وزير الخارجية التركى (إنذاك) على بابا غان، بأن هناك حزام أزمة فى الشرق الأوسط، يقع فى منطقة بين تركيا فى الشمال والخليج فى الجنوب. ورأى باباغان أن دور قطر فى توقيع اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، ودور بلاده كوسيط فى المحادثات بين سورية وإسرائيل، يعد مؤشراً على إمكانية تعاون الأتراك والخليجيين فى قضايا الأمن الإقليمى.

وعلى صعيد موازٍ لتحركها الذى عبرت عنه مذكرة التفاهم الإستراتيجى، ستكون العلاقات التركية- الخليجية فى طليعة المعنيين بالتوجه الجديد لحلف الناتو، المتمثل بالسعى للدخول على خط معادلة الأمن الإقليمى فى الخليج. فهذا المتغير سوف يعزز على الأرجح من الحضور التركى فى المنطقة، ويمنحه بعداً هيكلياً ما زال يفتقده. وهو سيرفع، فى الوقت نفسه، من مكانة تركيا فى المنظومة الأطلسية، بما يعوض لها بعض ما فقدته إثر انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الناتو. وستكون «مبادرة إسطنبول» للتعاون (*ICI*)، التى أطلقها الحلف فى قمته التى عقدت فى تركيا، فى يونيو / حزيران من العام ٢٠٠٤، إحدى النوافذ الأساسية التى تطل من خلالها تركيا على المنطقة، خاصة وإن هذه المبادرة قد وجهت بصفة أساسية لدول مجلس التعاون الخليجى. وقد انضمت إليها هذه الدول.

رابعاً: التعاون التركى الخليجى فى مجال التصنيع العسكرى:

يبرز التعاون فى قضايا التصنيع العسكرى كمجال آخر راجح فى فضاء العلاقات التركية الخليجية، خاصة وأن فرص التكامل فى هذا القطاع تبدو كبيرة. وذلك بملاحظة الخبرة المتنامية لصناعة الدفاع التركية من جهة، وحجم الإنفاق الخليجى الكبير على مشتريات الدفاع من جهة أخرى. وتفيد المؤشرات المتاحة، بأن المبيعات الكلية (الداخلية والخارجية) لشركات الدفاع التركية قد بلغت فى العام ٢٠٠٧ نحو مليارى دولار، علماً بأن تركيا تنفق حوالى خمسة مليارات وخمسمائة مليون دولار سنوياً على مشتريات الدفاع.

وبالنسبة لآفاق التعاون التركى الخليجى فى ميدان الصناعات الدفاعية، فإن دول الخليج يمكنها، على وجه الخصوص، الدخول فى إنتاج مشترك مع الأتراك لطائرات التدريب العسكرية، التى تصنعها شركة (*TAI*)، وكذلك للصواريخ متوسطة المدى، التى تنتجها شركة (*ROKETSAN*)، ومن شان خيارات كهذه أن تقدم منافع كبيرة لدول المنطقة، على مستوى تدريب وتأهيل الكوادر المحلية، وفق سياسة حرق المراحل.

مستقبل العلاقات العربية التركية

بالرغم من اختلاف العوامل المؤثرة فى موقف الدول العربية الموزعة على المعسكرين المتقابلين، فإن القاسم المشترك بينها جميعاً يتمثل فى أن الدور الإقليمى التركى لم يعد مسألة تركية صرفة، بل يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات فى المنطقة. وتأسيساً على ذلك يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حد كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.

همشت السياسات العربية تجاه تركيا والمستمرة حتى الآن دور العامل العربى فى التأثير على السياسة الخارجية التركية، فالاستثمارات العربية فى غالبيتها الساحقة تستقر خارج المنطقة، وحتى الواردات العربية المتزايدة من السلع والخدمات تتجاوز تركيا التى لا تحظى إلا بنصيب ضئيل جدًا منها.

وهكذا وحتى الآن لم تقدم السياسات العربية لتركيا ما يمكن أن يرقى إلى درجة الأخذ فى الاعتبار عند رسم سياستها الخارجية. ولا يمكن بالتالى أن نأمل فى تفاهم وتعاون مع تركيا بشكل يراعى المصالح الوطنية والقومية دون إبراز مصالح اقتصادية لتركيا فى العالم العربى، الذى يستورد من السلع أكثر بكثير مما يصدر. ساعتها يمكن لصناع القرار العرب مخاطبة تركيا من موقع الفاعل، وليس مطالبة الدول الأخرى ومنها تركيا بالتضامن مع مصالحنا دون أن نقدم مميزات بالمقابل، فطريق المصالح يسير فى اتجاهين وليس اتجاه واحد.

ولا يعنى ذلك أن المشاكل العالقة بين الدول العربية وتركيا سواء فى موضوع المياه أو الحدود سوف تجد طريقها تلقائيًا إلى الحل، ولكن وضع العلاقات العربية- التركية على طريق المصالح المتبادلة من شانه التأثير فى اتجاهات السياسة الخارجية التركية لصالح الدول العربية. تتعامل غالبية الدول العربية مع الدور الإقليمى التركى ولسان حالها يمكن اختصاره بالعبارة التالية: «تركيا عادت لتقود من جديد».

كيف يمكن إذن للجانب العربى، الرسمى وغير الرسمى، التعامل مع السياسة الخارجية التركية الجديدة؟

أولاً: إن من المهم إدراك أن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير فى شكل جوهرى، حتى مراجعة الستينيات لم تؤد إلى قطيعة أو انقلاب راديكالى فى هذه السياسة. ما تشهده السياسة الخارجية التركية هو إعادة توجيه (*re-adjustment*)، وليس تحولاً مفصليا. فتركيا لن تقطع علاقاتها بالدولة العبرية، ولن تخرج من حلف الناتو، ولن تغير من توجهها نحو عضوية الاتحاد الأوروبى. المزيد من التحولات فى السياسة الخارجية التركية سيأتى استجابة للمصالح القومية للدولة ولضغوط الرأى العام التركى. ولكن تركيا، إلى جانب ذلك، ستعمل جاهدة من أجل تأكيد دورها الإقليمى، وتعزيز علاقاتها العربية والإسلامية وبالشعوب ذات الأصول التركية.

هذه إعادة تموضع جزئية، ولكنها بارزة وهامة بلاشك، إن أخذنا في الاعتبار التقاليد التي أرساها النظام الجمهوري للعلاقات الخارجية طوال معظم القرن العشرين. ما ينبغي على الجانب العربي هو التعامل مع تركيا على هذا الأساس، محاولاً رؤية ما يمكن أن يعود على العرب بالفائدة من العلاقات التركية الغربية والإسرائيلية، بدلا من رؤية هذه العلاقات باعتبارها عائقا أمام تقدم العلاقات العربية التركية.

ثانياً: إن المخاوف التي أثارتها السياسة الخارجية التركية النشطة مؤخراً في بعض الدوائر القومية العربية أو الدوائر الرسمية مخاوف مبالغ فيها. سياسة حكومة العدالة والتنمية لا تستبطن مشروعا للسيطرة، ليست لديها توجهات أيديولوجية معينة تسعى إلى فرضها، ولا دوافع إثنية أو طائفية. ما تطمح إليه هذه السياسة هو تعزيز المصالح التركية الإقليمية وتوفير بدائل لسياسة التوجه غرباً السابقة، ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل، سواء على مستوى المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية. مشكلة السياسة هو كيف يمكن أن تصبح نهجا غير قابل للرجوع عنه، بغض النظر عن الحزب الحاكم في أنقرة، وليس في تحولها إلى سياسات هيمنة توسعية.

ثالثاً: إن السبيل لتعظيم المنافع العربية من السياسة الخارجية التركية الجديدة هو مقابلتها في منتصف الطريق، أي رؤية هذه السياسة باعتبارها فرصة تاريخية، لا خطرا داهما. فالتوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري لا بد أن تقابلها توجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي لا بد أن يقابله ترويج سياحي عربي، كما لا بد من استكشاف مجالات التعاون العسكري والتعليمي والتقني. فكلما ترسخت الروابط التركية بالجوار العربي أصبحت تركيا دولة وشعبا أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر سلبا عليها.

رابعاً: إن على الدول العربية تجنب رؤية تركيا من زاوية المحاور العربية. الانفتاح التركي الواسع النطاق على الدول العربية، من الخليج إلى شمال أفريقيا، يشير بوضوح إلى أن أنقرة لا تريد ولا ترغب في انتهاج سياسة محاور. اتفاق تركيا أو اختلافها مع مصر أو سورية أو السعودية، في هذه المسألة السياسية أو تلك، لا بد أن ينظر إليه من زاوية تلك المسألة وحسب، وليس من زاوية التمحور السياسي. والمنهج الأمثل، بالطبع، هو تخلص العرب من سياسة المحاور والتعامل مع دول الجوار والحلفاء والأصدقاء بسياسة عربية موحدة.

خامساً: ثمة دوائر قومية وعلمانية في تركيا، وفي أوساط نخبتها الحاكمة، لا تقل خوفاً من العلاقة مع الجوار العربي من مثيلاتها العربية؛ وتخشى هذه الأوساط إحياءً عربيًا وإسلاميًا شاملاً في تركيا يؤدي في النهاية إلى طمس الهوية التركية القومية وتقويض الميراث الجمهوري. ولاحتواء هذه المخاوف على العرب الرسميين وغير الرسميين أن لا يقتصروا في علاقاتهم التركية مع مسؤولي حزب العدالة والتنمية وأنصاره، بل أن ينفتحوا على كافة الاتجاهات الأخرى.

الفصل الثالث

الامتداد التركى إلى قارات العالم

بعد دول الجوار الجغرافى المباشر مثل سورية والعراق ومصر ودول الخليج، والتعاطى مع القضية الفلسطنية، ها هى الدبلوماسية التركية تفتح صفحة جديدة فى علاقاتها الإقليمية والدولية بداية من العدو التاريخى روسيا، وأرمينيا الجار المعادى، مروراً بإيران المغضوب عليها من الأميركان والغرب، ودول البلقان وأسيا الوسطى والقوقاز وتركستان الشرقية، وصولاً إلى أميركا اللاتينية. تطرق بذلك الخارجية التركية باباً جديداً بالكامل.

وليس من غرابة فى توسيع تركيا لدبلوماسيتها، حيث يقع ضمن الخطة بعيدة المدى التى رسمها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، منذ كان مستشاراً لرئيس الحكومة أردوغان، والتى شملت توسيع الامتداد التركى إلى قارات العالم، ومنها أفريقيا وأميركا اللاتينية.

فقد سجلت الدبلوماسية التركية نشاطات مميزة خلال ولاية رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حيث اقتحمت الساحة العربية والإقليمية من أبواب مختلفة، بطريقة أدت إلى حصول تصدع نسبى فى علاقاتها مع إسرائيل. وحدوث تطور إيجابى فى علاقاتها مع إيران، ما دفع طهران إلى طرح دعوة تحالف إقليمى يكون فيه بلدان التحالف فى موقع التأثير. وهو ما لا يقبل به أضداد السياسة الإيرانية، ومن المستبعد توقع حدوث انزلاق تركى بهذا الاتجاه، لأن مصالحها الكبرى تقع حصراً فى المحيطين العربى والغربى.

ودون الدخول فى مقدمات طويلة نعرض أمثلة من هذه العلاقات التى تجمع تركيا بعدد من الدول، حيث نوضح فيها طبيعة العلاقات ونظرة تاريخية موجزة عنها، بالإضافة لما يكمن داخلها من مصالح مشتركة، وآفاق مستقبلية..

(١)
تركيا - إيران.. منافسة أم شراكة؟!

رغم ما شهدته العلاقات التركية الإيرانية على مدى العقود الماضية من فترات مد وجذر، إلا أنه ومنذ مجيء العدالة والتنمية وتطويره أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، لتقوم على فكرة التعاون والشراكة أكثر من التنافس والصراع.

والعلاقات بين أنقره وطهران تشهد تطوراً مستمراً. ففضلاً عن المصالح والأهداف الإستراتيجية، والمتمثلة فى المحافظة على وحدة التراب العراقى وعدم السماح للأكراد بإقامة دولة مستقلة لهم فى الشمال والتنسيق الأمنى والعسكرى اللازم، لتحقيق هذا الهدف فإن المواقف التى أبدتها أنقره إزاء الملف النووى الإيرانى واعترافها بحق طهران فى امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ساعد على تطوير العلاقة. لكن هذا لا يمنع الاختلاف فى وجهات النظر خاصة إذا تعلق الأمر بالعلاقات التركية الإسرائيلية والوساطة التى تقوم بها تركيا للوصول إلى اتفاق سلام بين دمشق وتل أبيب، لكنه اختلاف لن يتطور إلى صدام.

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية فى تركيا عام ١٩٢٣، فقد كان للشعار الذى رفعته تركيا آنذاك «السلم فى الوطن والسلم فى العالم» وقعٌ طيبٌ على إيران التى لم تكن تشعر بالراحة للسياسات «الإسلامية والطورانية» التى شهدتها الدولة العثمانية فى آخر أيامها.

وبفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها قد تخلصت -وإلى حد كبير- من الخطر التركى الذى كان يتهددها تاريخيًا من جهة الغرب. كما استفادت إيران من الإصلاحات التحديثية التى بدأت تركيا فى تطبيقها والتى جذبت انتباه الشاه رضا پهلوى وزادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة فى بلده. ورغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين فى تلك الفترة والتى لم تحلّ بسهولة إلا أنهما قد أبديا رغبة فى تطوير العلاقات بينهما. ومع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بزعامة آية الله الخمينى انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات البعد الأمنى، وحلت منظمة الميثاق المركزى بعد انسحاب إيران وباكستان منها.

وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠، وضعت العلاقات التركية الإيرانية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل توروغوت أوزال لحكومته فى تركيا بعد ذلك. ففى تلك الفترة لم تشارك تركيا فى الدعاية المضادة لإيران، بل إنها عملت على استغلال الفرص التى صنعتها الحرب لإيجاد أسواق لاقتصادها المتنامى. وقد اتبعت إيران سياسة مماثلة، حيث كانت تتفادى أى خطاب أو تصرف يحول تركيا إلى خصم باستثناء بعض تصريحات الخمينى عن أتاتورك وخصوصاً فى الفترة التى كانت فيها إيران تعانى من حصار مفروض من طرف الدول الغربية والعربية.

وقد بدأ -ولو فى الظاهر- تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ وظهور نية الولايات المتحدة الأميركية للتدخل فى العراق.

فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمنى بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتمَلة فى شمال العراق، وفى هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذى أظهرته الولايات المتحدة الأميركية إزاء أكراد العراق وهو ما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران.

وفى هذه الفترة زاد حزب العمال الكردستانى من نشاطاته وبدأ يشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذى زاد من التقريب أكثر بين تركيا وإيران، ولأول مرة فى تاريخ البلدين تتم عمليات عسكرية مشتركة بينهما.

وقد اعتبرت إيران فوز حزب العدالة والتنمية فى انتخابات ٣ نوفمبر/تشرين الثانى ٢٠٠٢ وتشكيله الحكومة منفرداً تطوراً إيجابياً. وعقب هذا الفوز وزعت الحلوى فى الشوارع الإيرانية احتفاء بذلك، وظهرت فى قنوات التلفزيون الإيرانية تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول بأن الشعب التركى أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية.

وبالمقابل فإن أعضاء الحكومة بصورة خاصة، ومراعاة للوضع التركى الداخلى الحساس ومعرفة منهم بالتوازنات الداخلية، وتجنباً لإثارة ردود أفعال القوى المتنفذة داخل البلاد، وكذلك استنتاجاً للدرس مما حدث للنائبة المحجبة مروة قواقجى فإنهم لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مفرطة ومبالغ فيها.

ورغم التنافس التاريخى الذى ميز هاتين الدولتين فإنه عمليًا يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

١- تأمين الطاقة.

٢- التنسيق فى المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.

٣- اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممراً إلى وسط آسيا وجنوبها.

وفى وقت من الأوقات ثارت مزاعم فى الإعلام التركى تذهب إلى أن إيران تدعم عمليات «تَشَيُّع» داخل تركيا، غير أن الخصوصية الثقافية لتركيا جعلت التأثير الإيرانى لا يمس سوى قسماً ضيقاً من الشريحة الإسلامية فى البلاد.

ومن الناحية الأمنية فإن ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقى والموقف من حزب العمال الكردستانى.

وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين فى هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطّردة.

وبالنسبة لإيران فإن الحكومات فى طهران ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم

إفساد العلاقات مع تركيا، متجاوزة موقفها الإيديولوجي، واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا.

فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانها لم تؤثر في علاقتها بتركيا، وكل عام تفد إلى تركيا أعداد كبيرة من السياح لزيارة تركيا، وفي الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية، ولم يصدر أيّ تصريح تركي ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب.

وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصول بوش الابن إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق.

ولم تتحمس الحكومة في أنقره ولا الجيش لهذا الموضوع، كما رفض البرلمان التركي المذكرة التي قدمت في هذا الصدد بفارق ضئيل من الأصوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم ما كانت تضمره من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو.

وكذلك قوبل رد الفعل التركي الغاضب من إسرائيل عقب اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين برضا كامل في إيران. وقد بدا هذا الارتياح واضحا سواء من خلال اللهجة التي تكلم بها المسؤولون الإيرانيون أو من خلال التعليقات والتحليلات في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.

وقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان صيف عام ٢٠٠٦.

ثم جاءت المشادة الكلامية بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس ٢٠٠٩ لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران، وبينما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين لا تتوقف مدحاً وإشادة بهذا الموقف كان الطلاب الإيرانيون يمطرون السفارة التركية في طهران بالورود والأزهار، بل إن هناك من اقترح إطلاق اسم رئيس الوزراء التركي على أحد الشوارع في طهران.

لكن بالرغم من هذه التطورات في النظرة الإيرانية وفي الوعي الإيراني إزاء تركيا في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تتماهى تماماً مع المصالح الإيرانية وتتطابق معها.

فالواقع أن إيران تتابع بقلق شديد الوساطات التي تقوم بها تركيا بين إسرائيل وسورية، ولذلك فإن المسؤولين السوريين اضطروا لتنظيم عدة زيارات إلى طهران بهدف إزالة المخاوف التي تساور إيران.

فإيران متخوفة من نية تركيا إقصاءها عن إقراء بعض الخيارات الإستراتيجية بالمنطقة. وكمثال على ذلك -وعلى إثر الأزمة الجورجية- طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازي، وهذه الخطوة أزعجت

إيران التى لا تخفى علاقاتها بالمنطقة. وفى رده على الاقتراح التركى صرح وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى بأن أى كيان إقليمي لا تشارك فيه إيران لن يكون بمقدوره تامين الاستقرار، كما قام متكى بزيارات مكوكية إلى دول المنطقة لاستطلاع الأمر.

ومن بين المسائل الحساسة فى العلاقات الإيرانية التركية مشكلة الملف النووى الإيرانى، وقد كان لافتاً أن تركيا تعاملت مع هاتين المسالتين بهدوء واتزان.

فقد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية واستخدامها فى الأهداف السلمية، وقد برز موقفها هذا بصورة واضحة فى السنوات الأخيرة. وفى كلمة لرئيس الحكومة نفسه رجب طيب أردوغان ألقاها فى الولايات المتحدة الأميركية وجه كلامه إلى الدول الغربية قائلا: «إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلى ذلك».

هذا الموقف التركى من الملف النووى الإيرانى قد يمكن أنقره من لعب دور الوسيط النزيه بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية مستقبلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ومن جانب آخر فإن تركيا نأت بنفسها –على الأقل بشكل علنى– عن الاتهامات الموجهة إلى إيران والمتعلقة بنفوذها المتزايد فى العراق.

هذه المواقف التى تتألف من مزيج من تدعيم العلاقات الاقتصادية لاسيما فى مجال النفط والغاز، وتنسيق أمنى وعسكرى خاصة تجاه حزب العمال الكردستانى، واعتدال فى المواقف السياسية المتعلقة بالملف النووى، مثلت مجتمعة أرضية لعلاقات ثنائية يمكن لها أن تتطور إلى آفاق أرحب.

والملاحظ أن جزءاً من الدافع التركى للتواصل مع إيران يقوم على حسابات سياسية واقعية، حيث إن إيران دولة مجاورة لتركيا وتمدها بخمس احتياجاتها من الغاز الطبيعى. كما يعد هذا التوجه جزءاً من سياسة أوسع للتكامل الاقتصادى والسياسى فى المنطقة، تعمد تركيا، فى ظل قيادة أردوغان، إلى تطبيقها منذ قرابة عقد. يذكر أن بمقدور الإيرانيين السفر إلى تركيا من دون تأشيرة سفر، وكذلك الحال مع السوريين والعراقيين والروس والجورجيين. ويسافر أكثر من مليون إيرانى إلى تركيا لقضاء عطلات سنويا. وتولت شركة تركية بناء الميناء الرئيسى فى طهران.

الإطار العام للسياسة التركية إزاء جمهورية إيران الإسلامية يتمثل فى العمل الحثيث، للحفاظ على علاقات ثنائية مستقرة وملائمة مع إيران، ما يعنى التصرف بحزم إزاء التجاوزات الإيرانية عندما تكون الأوضاع الداخلية فى تركيا تحت وطأة التوتر واضطراب المعادلة الإسلامية الكمالية. وتتبنى تركيا أردوغان مفهوم التسوية عبر ديبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووى الإيرانى، وتقر بحق إيران فى تطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية، وترفض التهديدات والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة، كما

ترفض أى نوع من التنسيق أو التعاون مع الولايات المتحدة تمهيداً لتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

ومعلوم أن الموقف العام للدولة التركية إزاء السلاح النووى هو أن انتشار هذا السلاح فى المنطقة يعد خطراً ويجب تجنبه، وأن الهدف يجب أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفى إطار التعامل المباشر مع المخاطر الحالية للأزمة النووية، دعمت حكومة أردوغان المقاربة الأوروبية، مع إيران، كما تولت محاولة إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى تمهيداً لوقف تخصيب اليورانيوم، واضطلعت ولا تزال بدور الوسيط الفاعل للتقريب بين إيران والغرب الأوروبى والأميركى.

إلا أن تركيا، مثلها مثل مصر والسعودية، لا تريد أن تكتفى بموقف التفرج فى حقل السباق النووى، ولذلك أزالت الغبار عن خطط قديمة للحصول على الطاقة النووية السلمية فى موعد أقصاه العقد المقبل. كذلك يناقش الاستراتيجيون الأتراك الطريقة الأفضل لمواجهة احتمال حصول إيران على قنبلة نووية. وتتراوح وجهات النظر بين مواصلة الاعتماد على التحالف الدفاعى عبر التوفر على المظلة النووية لحلف الأطلسى، والاعتقاد بأن تركيا يمكنها فقط أن تكون آمنة وتتمتع بالسيادة إذا حققت خيارها الخاص فى حقل السلاح النووى.

وحرصاً من تركيا على إخراج إيران سالمة من هذه الأزمة، استضافت إسطنبول فى ١٠ مايو / آيار ٢٠١٠، قمة ثلاثية جمعت رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، الرئيس السورى بشار الأسد، وأمير دولة قطر الشيخ حمد آل ثانى، حيث عالجت القمة الثلاثية أزمة الملف النووى الإيرانى، فتركيا، الجارة الإسلامية الكبيرة لإيران، اتخذت موقفاً معارضاً للضغوط الغربية على إيران بخصوص ملفها النووى، إذ تعارض أنقره أى تصعيد قد يؤدى إلى حرب جديدة فى المنطقة، وتطالب بمفاوضات جادة مع إيران، على أساس من مبادلة اليورانيوم الإيرانى منخفض التخصيب، بيورانيوم مرتفع، يصلح للاستخدام المدنى، الذى تراه أنقره حقاً لإيران، طالما أن منشآتها النووية خاضعة للرقابة الدولية. ويعرض الأتراك أن يتم التبادل على أرضهم. ويمكن أن يفسر الموقف التركى بعدة أسباب من أهمها:

١- أن تركيا ترفض الموافقة على تعرض أية دولة إسلامية للحرب والاعتداء.

٢- أن تركيا، التى يربطها بإيران جوار وحدود طويلة، وعلاقات اقتصادية ثقيلة، ستكون من أوائل الدول التى ستتأثر بالحرب على إيران فى حال اندلاعها.

٣- أن القادة الأتراك يرون أن الحرب على إيران ستقوض استقرار الإقليم على نطاق واسع بما يمس أمنهم ومصالحهم الاقتصادية فى الصميم.

وفى ١٧ مايو /أيار ٢٠١٠، وصل الملف النووى الإيرانى إلى مرحلة مهمة مع الاتفاقية التى وُقِّعَت بين إيران وتركيا والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم فى العاصمة الإيرانية طهران، وقد شهد توقيع هذه

الاتفاقية كلا من الرئيس التركى رجب طيب أردوغان والبرازيلى لويس لولا داسلفيا، إضافة إلى الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد.

وبموجب هذه الاتفاقية كان من المفترض أن يوضع ألف ومائتى كيلوجرام من اليورانيوم الإيرانى المخصب بنسبة ٣,٥٪ فى تركيا تحت إشراف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيداً لمبادلته بـ ١٢٠ كيلوجراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪ من قبل مجموعة فيينا، واتفق على تبليغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك فى غضون أسبوع من توقيع الاتفاق.

وقد دخلت تركيا والبرازيل على خط المفاوضات بين إيران وبين الغرب من منطق التوصل إلى حل دبلوماسى لهذه الأزمة، فالبرازيل وطدت علاقتها مع إيران فى السنوات الأخيرة خصوصاً فيما يتعلق بمجال التكنولوجيا النووية. أما تركيا فقد دخلت فى جهود الوساطة هذه انطلاقاً من اعتبارات سياسية متعددة إلى جانب العلاقات الإيجابية التى طورتها مع إيران فى السنوات الأخيرة.

ورغم موافقة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن على مسودة قرار العقوبات الموجهة ضد إيران، إلا أن تركيا والبرازيل ستسعيان إلى الحيلولة دون تطبيق هذا القرار، لأن تطبيق هذه العقوبات بشكل فعلى، سوف يؤثر على علاقة هاتين الدولتين مع إيران من جهة، وعلى علاقاتهما مع الدول الغربية من جهة أخرى، كما أن تركيا تأتى فى مقدمة الدول التى ستتضرر من قرار العقوبات التى يخطط لفرضها على إيران.

وعبر وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو عن وجهة النظر التركية فى هذه المسألة بقوله فى تصريح أدلى به بعد هذه الاتفاقية: «نراقب الموضوع عن كثب، لأنها قضية تتعلق بالسلم الإقليمى ومستقبل العلاقات التركية الإيرانية، والعلاقات التركية الأميركية، والسلم العالمى. ونحن نتابع هذا الموضوع بوصفنا دولة نؤثر فى قضايا المنطقة ونتأثر منها عن قرب». ويعبر تصريح أوغلو بوضوح عن وجهة النظر التركية التى تعارض فرض عقوبات على إيران، وعن رغبة فى أن تسهم هذه الاتفاقية فى تخطى الأزمة النووية الإيرانية.

ومن شأن هذه الاتفاقية أن تدعم الجانب الإيرانى فى التأكيد على عدم مشروعية قرار المقاطعة الذى تريد القوى الدولية أن تطبقه ضد إيران من خلال مجلس الأمن، بعد موافقتها على نموذج المبادلة الذى يثبت عدم نيتها فى استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية. ويفهم بشكل ضمنى عدم رضا الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية عن الاتفاقية التى توصلت إليها البرازيل وتركيا مع إيران، لأنها يمكن أن تثنى الرأى العالمى والقوى العالمية الكبرى عن اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً تجاه المسألة النووية الإيرانية، خصوصاً وأن الولايات المتحدة قد أمضت مدة طويلة وهى تقنع الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى بالموافقة على إقرار عقوبات جديدة ضد إيران.

وفى مقابل ذلك رفض وزير الخارجية التركى القول إن الاتفاقية التى وقعتها تركيا والبرازيل مع إيران قد همشت دور الولايات المتحدة والقوى الغربية، بل أكد أن الاتفاقية تمت بموافقتها والتزمت الاتفاقية

بمطالبها في هذا الخصوص. وأكد داود أوغلو كذلك على أن تجاهل الولايات المتحدة الأميركية لهذا التطور المهم الذى أفرزته هذه الاتفاقية سيضعف من قوة أدوات السياسة الأمريكية في هذه المسألة ويحملها نتائج سلبية. هذا وستعارض تركيا أى قرار يتعلق بفرض عقوبات على إيران بعد التزامها بالاتفاقية الأخيرة.

كيف ترى أميركا العلاقات التركية الإيرانية؟

من منظور واشنطن، تبدو تركيا وإيران حليفتين «غريبتين»، ذلك أن إحداهما عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبها دستور يفرض العلمانية، بينما الأخرى جمهورية إسلامية شَكَّل برنامجها النووي واحداً من أكثر قضايا السياسة الخارجية المحيرة بالنسبة للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

إذن، كيف تسنى حدوث التقارب الراهن بين الدولتين، مع إقدام تركيا على تحدى الولايات المتحدة علانية بتصويتها ضد فرض عقوبات جديدة ضد إيران؟

بالنسبة للولايات المتحدة، جاء هذا التصويت بمثابة صفعة من جانب حليف وثيق، الأمر الذى أثار موجة تفحص دقيقة للأوضاع في تركيا.

ويتمثل الانطباع السائد في واشنطن في أن الاتفاق لا يعدو كونه «خدعة إيرانية جديدة وأن موقف أنقرة خدم طهران»، حسبما أوضح ستفين كوك، خبير بـ«مجلس العلاقات الخارجية» في واشنطن. وأضاف دبلوماسي غربي أن «الشعور السائد في واشنطن أن الإيرانيين لن يتفاوضوا بالفعل حول التخلى عن برنامجهم النووى»».

من ناحيتها، قالت تركيا إنها تخشى من إيران مسلحة نووياً لأن هذا من شأنه قلقلة توازن القوى بين الدولتين، لكن القلق يساورها أيضا حيال تركيز إدارة أوباما على العقوبات، مما يثير في الأذهان ذكرى اندفاع إدارة الرئيس جورج بوش للعثور على أسلحة الدمار الشامل بالعراق، الأمر الذى تخشى أن يسفر عن اندلاع حرب. ورغم المخاطر التى تنطوى عليها هذه الحسابات، فإن هومان مجد، الكاتب الإيرانى – الأميركي، يرى أن الأتراك في أفضل موقف يمكنهم من وضع هذه الحسابات، فعلى خلاف الحال مع الأميركيين، يسافر الأتراك إلى إيران باستمرار ويتحدثون لغة مشابهة باللكنة الأزيرية التى يجرى الحديث بها في شمال إيران. وقال مجد: «إيران لا ترغب في التحول إلى كوريا شمالية جديدة. وإنما تفضل التحول إلى تركيا قوية ومتقدمة وتحظى بالاحترام. وبناء الأسلحة حتى لو تمكنوا منه لا يصل بهم إلى هذه الغاية، وهو أمر يدركه أردوغان».

(٢)

دول العالم التركى

كان تفكك الاتحاد السوفيتى واستقلال ست دول إسلامية فى آسيا الوسطى (منها خمس دول ذات أصول تركية) قد مثل فرصة كبيرة لتركيا، إذ فتح أمامها مجالاً جديداً وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفى الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية.

وعقب الاستقلال وطوال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ سوقت تركيا نفسها على أنها الأخ الأكبر والدولة النموذج بالنسبة إلى تلك الدول (التى ضمتها تركيا لمصطلح ما أسمته العالم التركى) ومنحتها هبات وقروضا، وقدمت لها وعوداً لم يستطع الاقتصاد التركى الضعيف آنذاك الوفاء بها. وبالرغم من ذلك فيحسب لهذه الفترة أن تركيا أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتى فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التى لا تزال تعمل حتى الآن.

وفى تلك الفترة أيضا غضت روسيا الطرف عن النشاط التركى فى القوقاز وآسيا الوسطى وهما المنطقتان اللتان تعتبرهما مناطق نفوذ تاريخية بالنسبة لها، وذلك لأن موسكو أرادت أن تتعاون مع تركيا فى محاربة التيار الإسلامى المتشدد الذى بدأ يزداد قوة وانتشاراً فى تلك البلدان عقب تفكك الاتحاد السوفييتى.

لكن فترة «غَضِّ الطَّرْف» لم تستمر طويلاً إذ أن روسيا وطوال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢ استشعرت أن تركيا «منافساً» جدياً لها ومهدداً لمصالحها فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فكان من نتائج ذلك أن اتسمت علاقة تركيا بتلك الدول عموما بفترات من الشد والجذب سيطر عليها أجواء من عدم الاستقرار إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسناً مطرداً، والسبب فى ذلك يعود إلى أن الحزب غير فلسفة تعامله مع روسيا فعوضاً عن النظر إليها على أنها «منافس» أصبح يتعامل معها على أنها «شريك» آخذاً بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافى وارتباط المصالح، فعلى سبيل المثال أصبحت روسيا تمثل بالنسبة لتركيا ثانى أكبر شريك تجارى وبلغ حجم التبادل التجارى بينهما عام ٢٠٠٨ حوالى ٢٥ مليار دولار، وهذا الرقم مرشح للزيادة المستمرة.

كما أدخلت تركيا فى عهد العدالة والتنمية روسيا شريكاً فى مشروع خط أنابيب نابوكو الهادف إلى نقل الغاز الطبيعى عبر بحر قزوين من تركمنستان (صاحبة رابع أكبر احتياطى للغاز فى العالم) إلى أذربيجان ومنها إلى خط أنابيب نابوكو الذى سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم فى الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الاستراتيجيا الغربية.

وتتأتى الأهمية التى تكتسبها الطاقة فى منطقة بحر قزوين من كونها أولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وثانيا غناها باحتياطيات كبيرة من الطاقة (٤٪ من الاحتياطى العالمى للنفط و٥٪ للغاز). وقد بدأ يتكون وعى بأن هذه المنطقة يمكن أن تمثل بديلا بالنسبة إلى الدول التى تعتمد على استيراد الطاقة وخاصة الدول الأوروبية. وفى هذه النقطة بالذات- أى موضوع تأمين الطاقة لأوروبا - فإن تركيا تمثل بالنسبة لأوروبا الدولة المفتاح، وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتامين الطاقة إلى هذه القارة.

وفى هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان الهادف إلى نقل بترول أذربيجان - وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان - عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركى الواقع على البحر الأبيض المتوسط بطول ١٧٧٦ كلم يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسراً للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب.

وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لتركيا، كما أنه فى الوقت نفسه يكتسب أهمية بالغة فى الحفاظ على الاستقرار السياسى فى مناطق القوقاز.

ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى تبذل الدبلوماسية التركية جهوداً لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخية التى تحول دون ذلك. وتنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف منها تنشيط «منتدى الاستقرار والتعاون فى القوقاز» الذى تم تدشينه فى أعقاب الاشتباك المسلح الذى نشب عام ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتيا الجنوبية، فضلاً عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين.

وتطمح تركيا فضلاً عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإن من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسى والجيوإستراتيجى فى المشرق باكمله.

(٣)

التوءمان التركى - الروسى

يبدو أن ما أظهرته السنوات الثمانى الأخيرة، سياسياً على الساحتين الروسية والتركية، يكاد يكون متطابقاً إلى حد كبير، فى تفرد التجربة السياسية وسرعة تنفيذ أهدافها، بل وفى طريقة تنفيذها، وذلك رغم الاختلاف الأيديولوجى والإستراتيجى، غير أن تجربة فلاديمير بوتين (رجل روسيا القوى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى) تشبه كثيراً تجربة رجب طيب أردوغان (رجل تركيا الأقوى منذ تأسيس الجمهورية التركية)، فكلاهما صاحب تجربة سياسية متفردة، وكلاهما يحرك الأمور كما يحلو لهما وبمهارة عالية ودون إحداث ضجيج أو ارتكاب أخطاء أو تجاوزات.

وبالإضافة إلى وجود الرئيس الروسى ميدفيديف إلى جانب الأول، والرئيس التركى عبد الله جول إلى جانب الثانى، ومدى التفاهم بين الأشخاص الأربعة حول مستقبل بلديهما، وما نجحوا فيه من تبادل للأدوار حتى يتحقق لهم ما خططوا له، دون خروج أحد الثنائيين (التوءمين) عن المخطط المرسوم بدقة متناهية، ودون أن ينشب بينهم يوماً مجرد اختلاف فى وجهات النظر أو انشقاق، فلعبوا بنجاح لعبة تبادل الأدوار بنجاح، فلا بأس أن يترك جول موقعه فى رئاسة الوزراء لصديق عمره أردوغان، طالما أن ذلك يحقق مشروعهما السياسى، ولا بأس أيضاً أن يعيد جول الكره ويترك موقعه الرئاسى لتوأمه، ليعود لرئاسة الوزراء(وذلك إن حدث كما يتوقع فى العام ٢٠١٢)، وهو ما تكرر بنفس الصورة فى تجربة بوتين – ميدفيديف، حيث ترك الأول موقعه الرئاسى للثانى عندما حال الدستور الروسى دون تجديد رئاسته لفترة ثالثة، ليرتاح قليلاً على مقعد رئيس الوزراء، انتظاراً لعودة قريبة لموقعه الرئاسى بعد عامين أيضاً.

ويبدو أن هذه الصورة التى حاولنا رسمها، للتعبير عن حالة التوأمة التركية الروسية فى التجربة السياسية. أكثر وضوحاً للتعبير عن مدى التقارب التركى الروسى، الذى تتجلى أولى ملامحه فيما أظهرته الإدارتين التركية والروسية، من إتقان إدارة لعبة الجغرافيا السياسية بتفوق ومهارة، لتقدم لنا روسيا الجديدة المنبثقة من تسلم الثنائى ميدفيديف – بوتين، ومهارة تركيا الجديدة المنبثقة من الثنائى الشبيه جول– أردوغان .

فمثلما نجحت تركيا الجديدة بالتموضع خلف قراءتها للجغرافيا السياسية دون الوقوع فى أفخاخ الأيديولوجيا، سواء المنبثق منها من علمانيتها الأوروبية أو انضوائها فى الأطلسى أو تلك المنبثقة من صحوتها الإسلامية، نجحت روسيا الجديدة بالتموضع خلف قراءتها للجغرافيا السياسية بعيدا عن أيدلوجيا الإمبراطوريتين القيصرية والشيوعية اللتين تتشكل منهما الذاكرة الروسية، وبعيداً عن أيديولوجيا ثنائية الذهب والقمح التى تسكن غرف التجارة ومكاتب الشركات الكبرى فى موسكو.

وتثبت التجربتان الناشئتان فى روسيا وتركيا الجديدتين أن الجغرافيا السياسية هى شىء آخر غير البراجماتية، التى تفوقت دائماً على الساحة الدولية فى إنتاج حسابات السياسة على الأيديولوجيا، بقدر ما كانت

سمة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية في إدارة الصراعات، فقد شهد العالم من بوابة هذا الشرق وضفافه المتوسطية خصوصاً حرباً عالمية قادتها الولايات المتحدة الأميركية، بكل جبروت القوة والمال والتكنولوجيا لحسم زعامة القرن الواحد والعشرين، وفي الملف الأكثر أهمية على الصعيد الإستراتيجي وهو أمن الطاقة منابع وإحتياطات وخطوط نقل، وبدا للوهلة الأولى أن كل ذلك يجري بعيداً عن دور فاعل للبلدين الحاسمين في ثقلهما الجغرافي في مسرح العمليات، وهما روسيا وتركيا، وتوهم كثيرون أن روسيا ستقع في فخ الذاكرة الإمبراطورية بأحد وجهيها، أو ستنكفئ إلى غير رجعة داخل حدودها، كما توهم كثيرون أن تركيا ستنصاع لخطط الأطلسي الذي تشكل قوته الوحيدة في العالم الإسلامي، لتكون رأس الحربة في حروب الزعامة الأميركية، أو ستنكفئ وتدخل الفوضى بضغط شارعها الإسلامي الحي والمتحرك.

وتطل من بوابة الجغرافيا السياسية ثنائيتا روسيا وتركيا الجديدتين، حيث المدى الحيوي لكل منهما يتحول تدريجاً إلى مناطق نفوذ يخليها الغرب، الذي توهم أنه نجح بالتسلل إلى الحدائق الخلفية من جورجيا وأوكرانيا إلى التشيك وبولندا وصولاً إلى القوقاز والبلقان وبلاد آسيا الوسطى.

فيما تبدو أوروبا في حالة ضياع الباحث عن رؤيا إستراتيجية لرسم السياسات، تتجاذبها براجماتية محورها اليورو المتعثر عند البوابة اليونانية، وإيديولوجيا العلمانية الأصولية المرتبكة عند القلق الديموغرافي من تنامي أعداد المسلمين وهويتهم الثقافية، والتمسك غير المنسجم مع قواعد حقوق الإنسان بعلاقة مميزة مع إسرائيل، يتقدم الثنائي الروسي التركي من البوابة السورية ليحسم العديد من الحقائق الجديدة، فالحرب على سوريا ممنوعة، والسلاح الذي تحتاجه سورية لا يقبل الفيتو من أحد، وتركيا تعلن الجهوزية لصد أي محاولة لاستخدام أجوائها لهجوم قد يستهدف سورية، وحتى إيران، والمقاومة التي شكلت التحول النوعي في موازين المنطقة، حقيقة ثابتة وشراكتها السياسية شرط نجاح مشاريع السلام.

يحدث هذا بعدما توهم الكثيرون أن الخروج الأميركي من التهويل بالدرع الصاروخية ومن ضم جورجيا وأوكرانيا إلى الأطلسي، ثمن كاف لتخلي روسيا عن سورية وإيران تحت ضغط حملة التهويل بنقل الصواريخ من سورية إلى المقاومة، فتتوقف روسيا عن إمداد سورية بالسلاح اللازم، وتحت تأثير التهديد بالحرب على إيران تنكفئ روسيا عن التعاون النووي في المنطقة، وتخشى تركيا قرع طبول الحرب فتتموضع على ضفة الانتظار، فإذ الجواب معاكس تماماً، روسيا ستسلح سورية بما تحتاج، والحرب على إيران ممنوعة، والمقاومة شريك حتمي في أي حلول سياسية، وروسيا وتركيا تقرران التعاون النووي في مجال الطاقة.

وهكذا يطوي الثنائيان التركي والروسي حقبة أوهام عاشها الكثيرون عن معادلات جديدة تسمح بمحاصرة حلف سورية وإيران وقوى المقاومة أو بتفكيكه، فيما على الضفة الأميركية ينجح الثنائي الفنزويلي البرازيلي برسم معادلات براجماتية يقودها الرئيس البرازيلي، ومعادلات الجغرافيا السياسية يقودها الرئيس الفنزويلي، ووساطة برازيلية تركية في الملف النووي الإيراني.

(٤)

تركيا - أرمينيا.. مصالحة تاريخية

لم يكن رد الفعل التركى على اتهام لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس النواب الأميركى الأتراك بتنفيذ مجازر جماعية بحق الأرمن مقبولا تركياً، لذلك سارعت أنقرة باستدعاء سفيرها فى واشنطن، معلنة أنه لن يعود إلى حين اتضاح الموقف الأميركى الرسمى. وجاء فى مضمون الاتهام أن الجمهورية التركية الحديثة قامت على أنقاض الدولة العثمانية التى عملت على تهجير الأرمن من الأناضول، وإبادتهم بتهمة التحالف مع روسيا أثناء الحرب العالمية الأولى.

وكان الرئيس الأميركى باراك أوباما قد دعا الحكومة التركية للحوار المباشر مع أرمينيا لحل المشاكل العالقة بين الطرفين، الأمر الذى رحبت به أنقرة، بعد أن تبودلت الزيارت بين رئيسى البلدين. وتوجت بحوار مباشر لقى دعم العواصم الغربية، وانتهى بتوقيع اتفاقية تعاون مشترك فى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ بسويسرا، تعهد بموجبها الطرفان بحل القضايا العالقة. على أن الموقف الغربى ما زال مؤيدا للمطالبات الأرمنية، فقد اعتبر البرلمان الأوروبى أن اعتراف تركيا بهم من أهم شروط استمرار مباحثات ضمها للاتحاد. ومنذ اللحظة الأولى التى نشر فيها نبأ إقرار لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس النواب الأميركى بتعريف ما يعرف بمجازر الأرمن، عرف الكثيرون أن القرار مرتبط بأشكال مختلفة باللوبى اليهودى فى واشنطن بعد توتر العلاقات مع إسرائيل.

إلى ذلك، أعلن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان استدعاء سفير تركيا فى استوكهولم بعد أن قرر البرلمان السويدى اعتبار مقتل الأرمن على أيدى القوات العثمانية فى الحرب العالمية الأولى إبادة جماعية.

هذه التطورات جاءت فى وقت تسعى فيه حكومة أردوغان لحل مشاكلها مع دول الجوار، بما فيها أرمينيا. فيما تعتبر تركيا أن الصمت الأميركى والأوروبى على الاحتلال الأرمينى لإقليم ناغورنو كاراباخ الأذربيجانى منذ عام ١٩٩٢، قد اضطر أنقرة للتضامن مع أذربيجان واعتبار الانسحاب الأرمنى شرطاً لتطبيع العلاقات التركية- الأرمينية. وكانت تركيا اعترفت باستقلال أرمينيا إلا أنها لم تتبادل العلاقات الدبلوماسية معها. لكن تهديدات أنقرة بإعادة النظر فى العلاقات التركية- الأميركية إزاء موقف أميركى فى موضوع الأرمن، طرح خيارات عدة منها عدم عودة السفير التركى إلى واشنطن، وإغلاق قاعدة أنجرليك، وإعادة النظر فى التعاون العسكرى مع أميركا.

فماذا جاء فى الاتفاق التركى الأرمينى؟

يعد هذا الاتفاق التركى-الأرمينى الذى شهدته جامعة زيوريخ السويسرية فى العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩ حدثاً غير مسبوق تمثل فى توقيع وزيرى خارجية تركيا أحمد داود أوغلو وأرمينيا

إدوار نالبنديان بروتوكولين لتسوية الخلافات المتجذرة بين البلدين منذ أكثر من تسعين سنة.

هو الأول بين البلدين منذ اتفاقية قارص فى ١٣ أكتوبر/تشرين الأول فى العام ١٩٢١ التى كانت تركيا وأرمينيا طرفين فيها، إلى جانب أذربيجان وجورجيا لرسم الحدود بين دول القوقاز.

ونظراً إلى التاريخ الطويل من العداء بين البلدين فإن توقيع مثل هذه الاتفاقية، يعتبر من جميع الزوايا اختراقاً غير مسبوق يؤسس لمرحلة جديدة ولدينامية مختلفة عن المرحلة الماضية.

لم تكن الاتفاقية الجديدة وليدة اللحظة، بل محصلة محادثات استمرت أكثر من عامين فضلاً عن أن النقاط التى أثيرت خلالها لم تكن أيضاً جديدة، بل مدار نقاش وجدال ومقترحات ومقترحات مضادة على امتداد سنوات ما بعد انتهاء الحرب الباردة واستقلال أرمينيا عن الاتحاد السوفياتى فى العام ١٩٩١.

أهمية اتفاقية زيوريخ أنها تطرقت إلى القضايا الأساسية فى العلاقات بين البلدين، ولم تتهرب أو تترك الجوانب الحساسة منها إلى مراحل لاحقة. حيث نصت الاتفاقية على تبادل التمثيل الديبلوماسى وعلى فتح الحدود بين البلدين خلال شهرين من موافقة برلمانيهما على الاتفاقية. وتتألف فى المقابل لجان للتعاون ودرس المشكلات المشتركة الاقتصادية والسياسية والتعاون فى مختلف المجالات. ومن هذه اللجان تشكيل لجنة مشتركة من مؤرخين أرمن وأتراك وسويسريين، البلد الوسيط فى الاتفاقية، لدرس الأحداث التاريخية فى العام ١٩١٥ واستخلاص التوصيات اللازمة.

لا يمكن فى أى اتفاقية أن يحقق أحد طرفيها انتصاراً كاملاً وأن يتعرض الآخر لهزيمة كاملة، إلا فى حالات الحروب وفرض المنتصر عسكريا شروطه على الطرف المنهزم. لذا فإن كل طرف فى اتفاقية زيوريخ قدم تنازلات حتى أمكن التوصل إليها بمعزل عن رجحان كفة طرف على آخر بنسبة قليلة هنا أو هناك. ويمكن القول إن الاتفاقية متوازنة إلى حد كبير مع ميل نسبى إلى جانب الكفة التركية، مقارنة بطبيعة الموضوعات الحساسة التى كانت تثقل الجانب التركى. غير أن المؤكد، أن لكلا الطرفين مكاسبَ هائلةً من الاتفاقية، لعل أبرزها الآتى:

مكاسب الأتراك:

أولاً: نجح الجانب التركى فى ترسيخ الحدود الرسمية القائمة بين تركيا وأرمينيا منذ العام ١٩٢١ عندما أكد البروتوكول الثانى من الاتفاقية على «الاعتراف المتبادل بالحدود الحالية بين البلدين كما حددتها اتفاقيات القانون الدولى ذات الصلة». وهذا البند يطوى صفحة مطالبة الأرمن باعتبار بعض الأراضى داخل تركيا والمحاذية لأرمينيا، لاسيما مناطق قارص وأردهان، أراضىَ محتلة وتابعة تاريخياً لأرمينيا، إضافة إلى تسمية الأرمن لمناطق شرق تركيا بأرمينيا الغربية. وقد ورد هذا رسمياً فى وثيقة الاستقلال التى أعلنتها أرمينيا بعد انفصالها عن الاتحاد السوفياتى فى العام ١٩٩١.

إن اعتراف أرمينيا بالحدود الحالية يُعد انتصاراً كبيراً لوجهة النظر التركية فى هذا الموضوع، وتخلياً للأرمن عن مطالبهم المزمنة فى الأراضى التركية.

ثانياً: موافقة أرمينيا على تشكيل «لجنة فرعية للنظر فى البعد التاريخى وإجراء حوار بهدف إعادة إحياء الثقة بين الشعبين، بما فيها دراسة علمية غير متحيزة للوثائق التاريخية والأرشيف من أجل توضيح الخلافات العالقة وصياغة التوصيات بمشاركة اختصاصيين أرمن وأتراك وسويسريين ودوليين آخرين»، كما ورد حرفياً فى الاتفاقية. وهذا البند ربما يكون الأكثر إثارة للجدل والأكثر تأثيراً فى اتجاه محاولة عرقلة أو تعطيل الاتفاق الثنائى.

فكل الطروحات الأرمينية فى العلاقة مع تركيا تبدأ من مسألة إلزام تركيا على الاعتراف بان المجازر التى حصلت فى العام ١٩١٥ ضد الأرمن من الأتراك هى «إبادة» مدبرة عن سابق تصور وتصميم وبموجب أوامر رسمية مكتوبة من جانب حكومة حزب الاتحاد والترقى التى كانت حاكمة حينها، وحملت توقيع محمد طلعت باشا وزير الداخلية، وأفضت حسب الأرمن إلى مقتل حوالى المليون ونصف المليون أرمينى من رعايا الدولة العثمانية فى شرقى الأناضول، وإلى تهجير عشرات الآلاف فى اتجاه سورية ولبنان والغرب، من أصل أكثر من مليونين كانوا يعيشون فى تركيا بحسب وثائق البطريركية الأرمينية فى إسطنبول.

فى المقابل ينفى الأتراك الرواية الأرمينية ويقولون إن من قتل أو تهجر إنما بسبب الحرب العالمية الأولى، وتعاون العديد من الأرمن مع القوات الروسية العدوة للدولة العثمانية. ومع أن الأتراك لا يطرحون رقماً محدداً لعدد القتلى الأرمن فهى لا تقل عن نصف المليون، كما أن الأتراك ينفون نفياً قاطعاً أن يكون هناك أمر رسمى بالإبادة من جانب وزير الداخلية طلعت بك.

وكانت تركيا تقترح دائما على أرمينيا منذ منتصف التسعينيات تأليف لجنة مشتركة من المؤرخين للبحث فى أحداث العام ١٩١٥، لكن أرمينيا كانت تواجه ذلك بالرفض على اعتبار أن الإبادة حقيقة تاريخية ومسلَّمة غير قابلة للنقاش.

إن موافقة أرمينيا فى اتفاقية زيوريخ على تشكيل هذه اللجنة يعد إنجازاً كبيراً لوجهة النظر التركية، والتى (الاتفاقية) إن لم تنف بعدُ طابع الإبادة عن الأحداث، فإنها أدخلت وجهة النظر الأرمينية فى دائرة الشك، وهو ما يثير غضب الأرمن ولاسيما الذين فى الشتات وهم فى غالبيتهم أبناء وأحفاد الأرمن الذين تعرضوا للقتل والتهجير فى أحداث ١٩١٥.

مكاسب الأرمن:

أولاً: وهو متصل بالموضوع الأول للحركة القومية الأرمينية والمتعلق ناغورنو كاراباخ الذى يريد الأرمن ضمها إلى الوطن الأم فى أرمينيا وتوحيد الأراضى التاريخية للأرمن، اذ لم تشر الاتفاقية لا من قريب ولا

من بعيد إلى وضعه. وهو الإقليم الذى تقطنه غالبية أرمينية وكان خاضعاً لسيادة أذربيجان، لكن الأرمن احتلوه مع أراض آذرية أخرى خارجه فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بعد معارك طاحنة مع الآذريين.

لقد كان إغفال هذا الموضوع انتصاراً أرمينياً، خصوصاً أن أنقرة وعلى لسان رئيس حكومة تركيا رجب طيب أردوغان كانت تربط دائماً بين فتح الحدود مع أرمينيا بانسحاب القوات الأرمينية من ناغورنو كاراباخ.

ثانياً: أن فتح الحدود مع تركيا سيتيح خروج أرمينيا من ضائقتها الاقتصادية الشديدة، عبر فتح بوابة اقتصادية واجتماعية فى غاية الأهمية لأرمينيا، فى ظل اقتصار انفتاحها على العالم الخارجى على البوابة الروسية الشمالية، ووسط حصار جغرافى مثلث من تركيا وآذربيجان وجورجيا.

فقياساً إلى عمق وتعدد أبعاد الخلاف التركى الأرمينى، يعتبر اتفاق زيوريخ بين البلدين إنجازاً كبيراً لأنقرة ويريفان وكل من ساهم فى الوصول إليه.

وكانت زيارة أوباما لتركيا فى مطلع أبريل/نيسان ٢٠٠٩ محطة فاصلة فى اتجاه التوصل لاتفاق تركيا وأرمينيا، حيث تخلى أوباما عن وعوده للأرمن مقابل وعد تركى بإقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود مع أرمينيا. ويقال إن الاتفاق التركى الأرمينى الحالى قد تم التوصل إليه حينها، لكن الأشهر الستة التى تلت كانت من أجل إخراجه فى صيغة لغوية دقيقة، ترضى كل الأطراف وتتيح لها تفسيره على النحو الذى ترغب فيه إن اقتضى الأمر، أى كتابته بأسلوب دبلوماسى ليسهل إخراجه إلى الرأى العام الأرمينى والتركى على السواء.

وللولايات المتحدة مصلحة أكيدة فى مثل هذا الاتفاق، إذ يخرج أرمينيا ولو جزئيا من التبعية الكاملة لروسيا، كما أنه يتيح فى المستقبل توفير ممرات للنفط والغاز الطبيعى المستخرج من حوض قزوين، تكون بديلة عن تلك التى تمر بجورجيا إن اقتضى الأمر بعد الضربة التى تلقتها جورجيا من روسيا صيف ٢٠٠٨، ووضعت أنبوب نفط باكو - جيحان تحت تهديد محتمل.

كما أن استمالة أرمينيا إلى تركيا بنظر الأميركيين، تضعف علاقات أرمينيا بنافذتها الجنوبية الوحيدة والصغيرة مع إيران، وهو ما يتوافق مع سعى واشنطن لتشديد الضغوط على إيران فى ملفها النووى.

كما أن توقيع مثل هذه الاتفاقية يحرر أوباما من ضغوط اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة ولو مؤقتا. لذا لم يكن مستغرباً أن تكون وزيرة الخارجية الأميركية هيلارى كلينتون، وليس وزير الخارجية الروسى مثلاً، هى التى تولت المفاوضات مع وزير الخارجية الأرمينى «نالبنديان» والتركى «داود أوغلو» فى زيوريخ بعد الإشكالات التى سبقت توقيع الاتفاق وأدت إلى تأجيله ثلاث ساعات.

فى الأخير، فإن العلاقة بين تركيا وأرمينيا ليست مجرد علاقة بين دولتين وإنما لها ارتباطاتها

وأهميتها إقليميًا ودوليًا. فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا، وفى الوقت نفسه مرشحة لأن تفرز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. فمن منظور سياسى فإن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا.

وتبقى مسالة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا تراوح مكانها إذا لم تحل المشاكل العالقة فى العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وذلك بسبب مشكلة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها بين الطرفين. وفى هذا السياق فإن تطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا يجب أن يتحقق بالتوازى مع مسار تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، بل إن الشروع فى تحريك المسار التركى الأرمينى ينبغى أن يشمل أذربيجان، وكذلك من حين إلى آخر يتعين أن تتقدم المباحثات بشكل ثلاثى فى هذا الخصوص، لتحسين الأجواء الإقليمية وامتصاص النزاعات القائمة.

ومن جانب آخر فإن التطبيع فى العلاقات بين تركيا وأرمينيا يمثل تلافياً وتداركاً للنقص الذى حدث بسبب انهيار القدم الجورجية فى المحور التركى الجورجى الأذرى خصوصا بعد الضربة الموجعة التى تلقتها جورجيا من روسيا خلال الحرب الأخيرة.

وإجمالاً يمكن القول إن مسار التطبيع فى العلاقات بين تركيا وأرمينيا أصبح يتميز بعوامل جديدة بعد تغير التوازنات بسبب الصراع الذى نشب بين روسيا وجورجيا، وأصبح يكتسب قوة تمكن من خلق ظروف جيوسياسية جديدة. وهذه التطورات ينتظر أن تفرز نتائج إيجابية لتركيا والولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسى (الناتو) وكذلك بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى، لكنها فى الوقت نفسه وبالمقابل يعتقد أنها سوف تفرز نتائج سلبية بالنسبة إلى روسيا. وفى هذا الإطار فإن الصراع على النفوذ فى القوقاز يكون قد تركز فى أرمينيا، وهو ما يمثل تحدياً لحزب العدالة والتنمية الذى يسعى من جهة إلى التعاون والشراكة مع روسيا ومن جهة ثانية إلى تطبيع علاقات بلاده مع أرمينيا مع فى هذا التطبيع من استفزاز لموسكو.

.. ولكن كيف يرى أردوغان العلاقات التركية الأرمينية فى ظل هذه القضايا المعلقة؟

فى حوار «مستفز» أجرته صحيفة نيويورك تايمز الأميركية مع رئيس الوزراء التركى رجب طيب أرودغان حول شتى المواضيع السياسية التركية والعلاقات التركية الخارجية، سأله الصحافيان جانييل ستنفورث وبرنهارد زاند، عدة أسئلة عن العلاقات مع أرمينيا، ورأيه فيما يروجه الأرمن عن الإبادة الجماعية التى قامت بها الإمبراطورية العثمانية ضد الأرمن، وهو ما رد عليه أردوغان، قائلاً:

● عندما يستخدم أحد الصحافيين كلمة إبادة جماعية، ينبغى عليه أن يلقى نظرة فاحصة على هذه القضية فى بادئ الأمر. قد لا يكون هناك أى حديث عن وقوع إبادة جماعية ضد الأرمن. الإبادة الجماعية مصطلح

قانوني. في عام ٢٠٠٥، كتبت خطاباً إلى الرئيس الأرميني آنذاك روبرت كوتشاريان، وأخبرته أن هذه مسألة ليست متعلقة بالسياسيين أمثالنا، بل مسألة تحتاج إلى دراسة من جانب مؤرخين. يوجد في الوقت الحالي ملايين الوثائق حول هذا الموضوع في الأرشيف التركي، جرى بحث أكثر من مليون وثيقة منها منذ أن كتبت هذا الخطاب إلى كوتشاريان. وقلت له إذا كان هناك أرشيفات في دولتكم دعها إذن متاحة أمام الجميع. وإذا كان المؤرخون لا يقدرون على توضيح هذا الموضوع على نحو كاف، فدع المحامين وعلماء السياسة وعلماء الآثار إذن يشاركون في هذا الجهد.

– نيويورك تايمز: يقول الأرمن إن تشكيل لجان من المؤرخين أفضل الطرق لإرجاء مثل هذا النوع من النزاع إلى أجل غير مسمى. وإننا لا نوافق على الفكرة التي تقول إن السياسيين لا ينبغي عليهم الحديث بشأن وقوع إبادة جماعية. أحد الأشخاص الذين استخدموا هذه الكلمة هو الرئيس الحالي لأرمينيا.

• أردوغان: إذا استخدم هذه الكلمة، فسيكون فعل ذلك عن خطأ. لا تكتسب الكلمة مزيداً من المصداقية لأن أحد الرؤساء يستخدمها. وإضافة إلى ذلك، لا تعد الولايات المتحدة طرفاً في هذه المسألة. فاميركا، شأنها شأن غيرها من الدول، مجرد مشاهد هنا. نحن والأرمن المشاركون الوحيدون. فهذا هو تاريخنا. لم تكن الجمهورية التركية قد تأسست عام ١٩١٥، كانت تلك هي حقبة الإمبراطورية العثمانية، التي كانت متحالفة مع ألمانيا في ذلك الوقت.

– نيويورك تايمز: ألا تعد الجمهورية الوريث القانوني للإمبراطورية العثمانية؟

• أردوغان: مما لا شك فيه أن تركيا قامت على ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية. ولا تستطيع أي دولة إنكار أصلها. وأي فرد ينكر أصله يرتكب خطيئة. وإذا خرج شيء خطير إلى النور بعد بحث تاريخي في الماضي، سنكون مستعدين لقبول تاريخنا. لكن من المهم أن يكون الأرمن مستعدين كذلك لقبول تاريخهم.

– نيويورك تايمز: ما هو التاريخ الذي ينبغي على الأرمن قبوله في هذا الصدد؟

• أردوغان: لم يكن هذا قتلاً جماعياً ارتكبه طرف ضد الآخر، لكن كان معركة أسفرت عن مصرع الكثير من الأتراك والأرمن، الذين كانوا مواطنين موالين للإمبراطورية العثمانية. إلا أن بعضهم وقع بعد ذلك تحت سيطرة قوى خارجية، وانتفضوا في تمرد مسلح. يجب دراسة ذلك بعناية فائقة.

– نيويورك تايمز: لماذا قمت بزيادة تصعيد نقاش صعب بالفعل عن طريق ذكرك لاحتمالية ترحيل جميع الأرمن العاملين بشكل غير قانوني في تركيا؟

• أردوغان: إنه ليحزنني أن تفهم ذلك بهذه الطريقة. لقد تحدثت عما يمكننا القيام به. لقد تسامحنا لمدة أعوام مع الأرمن الموجودين في البلاد بدون تصاريح إقامة. وكل ما قلته هو أن ذلك لا يجب أن يكون دوماً

هو الأصل. جرى مناقشة مشكلة العمال غير القانونيين بصراحة فى جميع أنحاء العالم، لكن عندما يدلى أى فرد فى تركيا بمثل هذا التصريح، يشعر الناس بالقلق.. لماذا؟

– نيويورك تايمز: لماذا ترغب فى معاقبة الأرمن فى تركيا بشأن القرارات المتعلقة بالمذبحة والتى تم تبنيها بالخارج، مثل تلك القرارات التى أصدرتها الولايات المتحدة، ثم أخيراً السويد؟

● أردوغان: من الذى قال إننا نحمل الأرمن مسؤولية ذلك؟ أنا لم أقل ذلك أبداً. فقد بدأنا عملية للتقارب بين تركيا وأرمينيا قبل عام. ونرغب فى تطبيع العلاقات بين البلدين. ثم تبنت لجنة الشؤون الخارجية فى الكونجرس الأميركى، بناء على طلب أرمن الشتات، قراراً يصنف الأحداث التى وقعت فى عام ١٩١٥ بأنها مذبحة. ولم يكن ذلك مفيداً. ثم نعود إلى قضية أرمن الشتات وهذه الدول التى تدعمهم، فهناك أرمن يحملون الجنسية التركية داخل تركيا وهناك أرمن يعيشون فى بلادنا بطريقة غير شرعية. وحتى الآن، لم نفكر فى مسألة الترحيل، ولكن إذا استمر أرمن الشتات فى ممارسة الضغوط، فربما نفكر فى ذلك.

– نيويورك تايمز: لقد رفضت قبول مصطلح المذبحة، على الرغم من أنك تستخدمه باستمرار. فعلى سبيل المثال، اتهمت إسرائيل بارتكاب مذبحة جماعية فى قطاع غزة. ومن جهة أخرى، دافعت عن الرئيس السودانى عمر البشير من خلال القول بأن المسلمين لا يمكن أن يقترفوا مذابح جماعية. فهل المسلمون، على نحو ما، أفضل من اليهود أو المسيحيين؟

● أردوغان: أنت تجتزئ كلماتى من سياقها، ولكننى لن أقع فى ذلك الفخ. فقد قلت تحديداً إن المرء يمكنه، على نحو مًّا، وصف الأحداث فى غزة بالمذبحة، لأن هناك ١٤٠٠ شخص قد قتلوا هناك، كثير منهم بالذخيرة الفسفورية، كما جرح أكثر من ٥٠٠٠ شخص وتشردت نحو ٥٠٠٠ أسرة.

– نيويورك تايمز: وماذا عن السودان؟

● أردوغان: فى تلك الحالة، كنت أتحدث عن المبدأ، فأنا مسلم. ولكننى لم أقارن أبداً بين دينى والأديان الأخرى، فقد قلت إن المسلم لا يمكنه ارتكاب مذابح جماعية بالطريقة التى تصفها الأمم المتحدة، فالإسلام دين سلام، كما يؤمن المسلمون بأن من يقتل شخصاً بغير إثم فإنه كمن قتل الناس جميعاً.

(٥)
العودة إلى البلقان

يعد المشروع التركي في البلقان حلقة من مشروع انفتاحي واسع على دول الجوار التركي، تريده أنقرة أن يكون مرتبطاً بمشروع دول الجوار العربي؛ انفتاح تجاري سياسي وثقافي، انتقال من دون تأشيرات أو عوائق وحواجز، وهذا هو أساس العقدة؛ أن تقبل الدول والتكتلات الأخرى بروز تكتل تنافسي واسع من هذا النوع يحملك في الصباح من العاصمة الصربية بلجراد ويتركك في اليوم الثاني في مدينة العقبة الأردنية تستمتع بعطلة سياحية هناك تجمع آسيا وأوروبا، الشرق والغرب، البلقان والأناضول وسواحل البحر الأحمر. الرد الأوروبي عبر العضوية الكاملة لكرواتيا بأسرع ما يمكن والتحرك الأميركي لإلحاق البوسنة بمنظمة حلف شمال الأطلسي ومسارعة موسكو لتوقيع المزيد من العقود والاتفاقيات التجارية والنفطية والغازية مع دول البلقان، جمهورياتها السابقة أو حلفاء الأمس، سيكون الرد على النقلة الاستراتيجية التركية هذه.

وكان الخروج التركي من البلقان عام ١٩١٣، مكلفاً وموجعاً بعدما توحدت القوى المناوئة تحت اللواء الروسي وأوقعت بالجيش العثماني المفكك هزيمة كتبت حولها القصص والروايات وأبيات الشعر التي حفرت في ذاكرة الشعب التركي الكثير من المآسي وكانت المقدمة الحقيقية لتراجع وسقوط الإمبراطورية العثمانية في أكثر من جبهة وبقعة.

تفكك الاتحاد السوفياتي وتشرذمه كان فرصة الأمل الأولى للأتراك بعد مرور أكثر من ٨٥ عاما على هزيمة البلقان لعودة الالتحام بين القوميات التركية المنسية في تلك المنطقة، والتي ذاب الكثير منها تحت تأثير التمدد والانتشار الروسي أو نتيجة حملات التهجير والنفي والدمج الديني واللغوي والاجتماعي، لكنها ظلت رغم كل شيء تنتظر عودة الأم الحنون (تركيا) لانتشالها من معاناتها هذه.

وقد كانت سياسة الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال تحت شعار إعادة توحيد الجمهوريات التركية سياسياً واقتصادياً وأمنياً في مطلع التسعينيات من القرن المنقضي،قابلها على الفور رد عنيف من القيادات والقوميات الأخرى المتمركزة في البلقان، مستهدفة المسلمين هناك في البوسنة والهرسك وكوسوفا وبريشتينا من خلال مجازر وتصفيات عرقية ودينية أودت بحياة عشرات الآلاف من الأبرياء وتغيير معالم الخارطة الجغرافية والعرقية للمنطقة. لكن الصراع على البلقان سرعان ما تحول إلى مواجهات استراتيجية أميركية عبر إغراءات اقتصادية وأمنية، وروسية عبر مشاريع الطاقة والتلويح بالعصا المسلطة فوق رأس الكثيرين هناك، ودخول أوروبي على الخط من خلال عرض العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي على البعض أو تقديم تسهيلات إلغاء تأشيرات الدخول على البعض الآخر.

كل هذا كان يجري ويدور أمام أعين أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا، صاحب أفكار ضرورة

العودة إلى البلقان ومد يد العون للأقليات التركية المنتشرة هناك، الذى قرر التحرك على الفور باتجاه تلك المنطقة لأكثر من سبب تاريخي وديني وأخلاقي. ربما خصائص السياسة الخارجية لـ«العدالة والتنمية» التى تتميز ببراجماتية وواقعية تامة فى التعامل مع المسائل والأحداث هى التى جعلتها تتحرك لتكون جزءاً من هذا التنافس. فأنقرة أيضا لها حساباتها ومصالحها التى تفرض عليها أن تكون هناك وفى قلب المنافسة.

حملات أوغلو باتجاه قيادات البوسنة والهرسك وصربيا السرية والعلنية خلال العامين الأخيرين والتى أحصينا من خلالها ١٠ لقاءات دبلوماسية وسياسية مباشرة، والتى صاحبها الكثير من الهبات الباردة والساخنة وإصرار أوغلو على المضى فى مهمته حتى النهاية، رغم انزعاج أصحاب المصالح والكثير من اللاعبين الأساسيين فى تلك الجغرافيا، أقنعت الجانبين بفتح صفحة جديدة من العلاقات توجت بلقاء إسطنبول الثلاثى على ضفاف البوسفور، شاركت فيه القيادات السياسية العليا فى هذه البلدان.

ورغم أن رأس الدبلوماسية التركية كشف رسمياً عن خطته هذه قبل شهر فقط خلال زيارته الأخيرة إلى بلغاريا، فإن نقطة البداية كانت خلال شهرى فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١٠، مع إقناع البلدين بتبادل السفراء وتحسين العلاقات الدبلوماسية كبادرة حسن نية، رافقت اعتذار البرلمان الصربى عن المجازر التى ارتكبت عام ١٩٩٥ فى البوسنة ضد مسلميها.

وبالفعل فقد استضافت إسطنبول لقاءَ صلح وتعاون بين البوسنة والصرب فى محاولة لإنهاء خصومة تاريخية موجعة، لتعود تركيا مجدداً للبلقان.

(٦)
الإيغور يحكمون تطور العلاقات التركية الصينية

تشترك تركيا مع الإيغور فى تركستان الشرقية بروابط التاريخ والقومية والدين، ومن هنا يأتى الاهتمام المتزايد لتركيا بقضية هذه المنطقة، وقد أصبحت العلاقات التركية الصينية تسير وفق مجموعة من التجاذبات والتناقضات بعد الزيارة التى قام بها الرئيس التركى للصين والتى كان من المتوقع أن تتطور بعدها العلاقات الثنائية، وقد جاءت فى توقيت تفاقمت فيه الأزمة فى تركستان الشرقية وهى أزمة مضت عليها سنون عديدة وتطورت فى العام ٢٠٠٩ إلى توتر شديد جراء السياسات الصينية المتشددة. وما جرى من استخدام غير متكافىء للقوة من قبل قوى الأمن الصينية ضد الإيغور.

وهو ما دفع رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان للتعبير عن قلقه من الوضع فى منطقة شنغيانغ الصينية، قائلاً: «إن أبناء شعب الإيغور هم أشقاء للشعب التركى وأن أنقرة لن تقف موقف المتفرج حيال ما يحدث هناك». مذكراً بعضوية تركيا فى مجلس الأمن، وإنه على اتصال مع عدد من الزعماء الأوروبيين لإقناعهم بضرورة التحرك المشترك وإقناع بكين بضرورة وقف عملياتها الوحشية ضد شعب الإيغور، الذين وصفهم بأنهم جسر للصداقة المتينة بين تركيا والصين.

ووصف أردوغان ما يتعرض له المواطنون فى منطقة شنغيانغ بالوحشية والهمجية، داعياً بكين لاحترام أبسط معايير حقوق الإنسان والكف عن سياسات التعسف ضد شعب الإيغور المسلم. كما دعا أردوغان منظمة المؤتمر الإسلامى للتحرك العاجل لحماية شعب الإيغور المسلم.

وكانت الخارجية التركية قد استدعت القائم بالأعمال الصينى فى أنقرة إلى الوزارة وأبلغته قلق واستنكار تركيا لما تقوم به السلطات الصينية ضد المسلمين فى منطقة شنغيانغ. كما دعا على بارداك أوغلو رئيس الشؤون الدينية جميع الأتراك للدعاء من أجل المسلمين فى الصين. وقال: علينا جميعاً أن نتضامن معهم بكل إمكاناتنا المادية والمعنوية.

ونَدَّدت الصحف التركية فى الثامن من يوليو / تموز ٢٠٠٩، بـ«المذبحة الصينية» فى إقليم شنغيانغ، داعية الحكومة التركية إلى التحرك. وعنونت صحيفة حرييت الواسعة الانتشار «رصاصة فى الرأس» مشيرة إلى ان معظم الضحايا خلال الاضطرابات قُتلوا برصاص قوات الأمن الصينية.

ودعا كاتب فى حرييت حكومة أنقرة إلى التحرك لوقف القمع الصينى. وقالت صحيفة صباح الشعبية فى مقال «ننتظر أن يتعاطف العالم مع الإيغور كما تعاطف مع فلسطينيى غزة».

وقد خضعت منطقة تركستان الشرقية أو ما يدعَى فى الصين باسم إقليم شنغيانغ لسيادة جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩، ورغم أن هذه المنطقة ظلت قبل هذا التاريخ مرتبطة بالصين، إلا أن سكانها

قاموا بعدة محاولات من أجل الاستقلال عن الصين، وقد أعلن مرتين عن جمهورية تركستان الشرقية كجمهورية مستقلة فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٣-١٩٤٤ ولم يكتب لهذه الدولة الاستمرار. وعمل الاتحاد السوفييتى السابق- الذى كان يسيطر على منطقة تركستان الغربية- على مساعدة الصين فى سيطرتها على هذا الإقليم فى تلك الفترة حتى لا تنتشر بين المسلمين فى هذه المناطق نزعة الاستقلال كما حدث فى النموذج الهندى عندما اتجهت العناصر المسلمة لتكوين دول الباكستان المستقلة عن الهند. ولذلك لم تتحقق فرصة الاستقلال لتركستان الشرقية، وبعد السيادة التى حققتها الصين على الإقليم فى عام ١٩٤٩ قدمت الحكومة الصينية للقوميات الإيغورية والقازاقية وعوداً عريضة من أجل منحهم حقوقهم وحرياتهم الثقافية والسياسية، وانعكاساً لهذه السياسة فقد أسست عام ١٩٥٥ منطقة حكم ذاتى فى الإقليم، وتم الاعتراف باللغة الإيغورية كلغة رسمية للإقليم تستخدم فى قطاعات مختلفة على رأسها التعليم.

لكن الحكومة الصينية اتجهت بعد هذا التاريخ حتى يومنا الحاضر إلى الحد من حريات أبناء هذا الإقليم، وقد تراجعت مساحات الحرية لأبنائه، وبالرغم من قبول أبناء هذا الإقليم بالانضمام تحت سيادة الجمهورية الصينية بعد الإعلان عن اتفاقية الحكم الذاتى للإقليم سنة ١٩٥٥ إلا أن الحكومة الصينية استمرت فى مخالفة هذه الاتفاقية منذ هذا التاريخ حتى وقتنا الحاضر.

وعند تقييم السياسات التى طبقتها الحكومة الصينية فى هذا الإقليم منذ عام ١٩٤٩ حتى الوقت الحاضر يظهر أن بكين اتبعت سياسة تمييز من الناحية السياسية والاجتماعية تجاه أبناء هذا الإقليم وأنها قد لا تنظر إليهم بعين المساواة كغيرهم من المواطنين.

وبالنظر إلى ما تتمتع به تركيا من روابط لغوية وتاريخية بأبناء الأقلية الإيغورية فإن قضيتهم ظلت موضع اهتمام سياسى ودبلوماسى من طرف الإدارات التركية المتعاقبة. فقد عبر الرئيس التركى الأسبق سليمان ديميريل عن السياسة التركية تجاه هذه القضية فى خطابه للرئيس الصينى جيانغ زمين أثناء زيارته لتركيا عام ٢٠٠٠، عندما صرح بأن اهتمام تركيا بهذه القضية لا يعبر عن تدخل بالشؤون الصينية الداخلية بقدر ما يعبر عن رغبة تركية فى أن يعيش الإيغور بسلام وسعادة، ووعد الرئيس الصينى بالقيام بخطوات إيجابية تجاه هذه القضية، لكنه خلال العشر سنوات السابقة لوحظ استمرار السلطات الصينية بسياساتها السلبية تجاه أبناء الإقليم.

وظلت الدبلوماسية التركية تشد باستمرار على ضرورة أن يكون الإيغور فى الصين جسراً يربط العلاقات الثنائية مع الصين، بحيث يكون الإيغور بمثابة جسر صداقة بين البلدين، ومن الملاحظ هنا أن تركيا ما فتئت تشدد على ضرورة حصول أبناء الأقلية الأيغورية على حقوقهم الثقافية والقومية من دون أن يصل ذلك إلى حد المطالبة بالانفصال أو دعم التوجهات الانفصالية عن الصين.

ورغم أن تركيا لا تمتلك أوراق ضغط مباشرة على الحكومة الصينية، إلا أن صلاتها بدول الجوار

الصينى من شانـها أن تمثل نوعاً من الضغط غير المباشر على حكومة بكين، ويمكن أن يشار هنا إلى إمكانية أن تشكل قضية الأقليات فى الصين التى تتزامن مع تنامى قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مشكلة بالنسبة لها، حيث يمكن للدول المجاورة لها أن تشكل اتفاقاً يعطى انطباعاً عدائياً ضدها، وهذا من شانه أن يزيد من التوترات الداخلية للصين ويزيد من التخوفات الخارجية التى تتعلق بتنامى قوتها.

أما إذا نظرنا إلى المسألة من الزاوية الاقتصادية فهى لا تشكل ورقة ضغط حقيقى سواء بيد تركيا أو الصين، فقد بلغ حجم التبادل التجارى بين تركيا والصين سنة ٢٠٠٨ ما يقارب الأربعة عشر مليار دولار، وفيما إذا تضررت العلاقات الثنائية فلن يتأثر الاقتصاد التركى، وفى المقابل فيمكن للصين بوصفها ثالث أكبر دولة اقتصادية فى العالم أن تتلافى أى ضرر يمكن أن ينتج عن توقف علاقاتها التجارية مع تركيا، ولذلك يمكن القول بأن الورقة الاقتصادية بين البلدين لا تشكل رادعاً ذا جدوى بالنسبة للصين.

وما دامت قضية الإيغور ومعاناتهم لم تصل بعد إلى المؤسسات والمحافل وخصوصا منابر الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ومنظمة المؤتمر الإسلامى فإن تركيا ستظل بمنأى عن أى ضغط على الصين من شأنه أى يؤثر على سياساتها فى هذا الإقليم خصوصاً وأن بكين تسعى بشكل دؤوب إلى التوسع السياسى والاقتصادى نحو دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بوصفها دولة تقف فى مواجهة الإمبريالية الغربية وإلى جانب الحقوق الإنسانية. وفعلاً فإن المفارقة تكمن فى أن الممارسات الصينية تجاه الإيغور وأبناء إقليم التبت لا تختلف فى كثير عن ممارسات الدول الإمبريالية.

غير أن الدول التى تتخوف من التنامِى الصينى مثل روسيا والهند واليابان والولايات المتحدة الأميركية لم تستخدم بعد قضية الإيغور للضغط على الصين وتقويض قدرتها، مع أن قضية «الانطباعات السلبية» للصين فى المجتمع الدولى تشكل هاجساً كبيراً بالنسبة للصين ونقطة حرجة بالنسبة لها.

ومن المستبعد أن تستخدم الصين للتأثير على تركيا أوراقاً أخرى كالعلاقات الاقتصادية أو مسائل أخرى مثل حزب العمال الكردستانى وشمال العراق أو المسألة القبرصية، أو الأرمينية، حيث استطاعت تركيا أن تقف فى مواجهة القوى الكبرى من أجل الحفاظ على حقوقها فى هذه القضايا، كما استطاعت تركيا أن تخطو خطوات إيجابية كبيرة على طريق حل الأزمة الكردية، ولذلك فإن قدرة الصين على التدخل فى القضايا التى تخص تركيا تظل محدودة للغاية.

إن الموقع الجغرافى الذى تتمتع به تركيا قد منحها قوة مؤثرة فى السياسات الأوروبية والآسيوية والأفريقية ومن الصعب أن تطبق أى سياسة فى هذه المناطق بمعزل عن الدور التركى، ومن هنا تأتى رغبة الصين بزيادة تعاونها مع تركيا لتوسيع دورها السياسى فى المنطقة، وفعلاً تستطيع تركيا أن تساعد الصين فى هذا الإطار مقابل إعطاء الإيغور الذين ترتبط معهم بروابط قومية، حقوقهم الثقافية والإنسانية داخل الصين.

(٧)

القوتان الصاعدتان.. البرازيل وتركيا

من خلال زيارة (٢٨ مايو/أيار ٢٠١٠) التى قام بها رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى أميركا اللاتينية، وعلى رأسها البرازيل «الشريك» الجديد لأنقرة، فضلاً عن الأرجنتين وتشيلى. خطت الدبلوماسية التركية خطوة جديدة، لتمثل أميركا اللاتينية واحدة من ساحات التحرك الجديد للدبلوماسية التركية، والتى كانت بمثابة عالم آخر حيث كان السفراء الأتراك الذى يعينون هناك هم أولئك الذين اقتربوا من سن التقاعد، أى يذهبون إلى هناك لتمضية بعض أيام الراحة قبل التقاعد فيما كانت تقاريرهم المرسلة إلى وزارة الخارجية تقبع أسابيع على الرف قبل أن يتم الاطلاع على محتواها.

ومن أوجه المقارنة الملفتة أن الصعود البرازيلى جاء مع رئيس جديد هو لويس ايناسيو دا سيلفا، ومنذ ثمانى سنوات، أى فى الفترة ذاتها التى جاء فيها إلى السلطة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان.

والبرازيل، كما تركيا، شهدت استقراراً سياسياً ونمواً اقتصادياً خلال السنوات الثمانى الماضية بعيداً عن التدخلات العسكرية. وهى القوة الاقتصادية الثانية فى القارة الأميركية بعد الولايات المتحدة والثامنة فى العالم، فيما الاقتصاد التركى السابع عشر فى العالم، ويسعى ليكون ضمن العشرة الأوائل.

ويتبع البلدان سياسات مستقلة إلى حد كبير عن نفوذ القوى العظمى، وهو ما يخوّلهما القيام بأدوار منفردة كل فى محيطه، كما بأدوار مشتركة فى قضايا تهم السياسة الدولية كما حصل فى الملف النووى الإيرانى. ومن غير المستبعد أن يتواصل الجهد التركى البرازيلى المشترك فى العديد من القضايا ذات الطابع الدولى. ولم يكن أردوغان مخطئاً بالقول، أثناء لقائه مع دا سيلفا، أن «الآخرين يغارون، ونحن لا نأخذ إذناً من أحد ولسنا وكلاء عن أحد». وهو ما ذهب إليه أيضا الرئيس البرازيلى عندما شبّه معارضة البعض للاتفاق النووى بحكاية الثعلب والعنب، حيث أراد الثعلب أن يطال عناقيد العنب على الدالية ليأكلها، ولكنه إذ لم يستطع قال إنها ليست جيدة. وقال دا سيلفا إن البرازيل وتركيا نجحتا فى القيام بما لم يستطع آخرون القيام به على امتداد ٣٠ عاما.

وليست بعيدة الولايات المتحدة، ولاسيما الرئيس باراك أوباما، عن الحسد من النجاح التركى البرازيلى، بل يتوقع المعلق التركى محمد على بيراند أن يتزايد الانزعاج الأميركى وبالتالى الضغوط لتفريغ الاتفاق من محتواه ولمنع إقحام «الصغار» أنفهم فى هذه القضايا الكبرى، لكن من دون أن تصل الضغوط إلى قطيعة تركية ـ أميركية، لأن هذه العلاقات لم تتأسس فى ليلة لكى تنتهى فى نهار.

وكان حماية اتفاق طهران النووى إحدى أهم النقاط فى محادثات أردوغان فى البرازيل، ولذا أصر على التشديد بأن البلدين سيقفان بتصميم خلف توقيعهما. وتدرك تركيا والبرازيل أنهما يواجهان مرحلة صعبة

وحساسة من سعيهما ليكونا قوتين تتجاوزان الإقليمية إلى العالمية، ولذا فإن المعركة موضوعها البرنامج النووى الإيرانى لكنها تتصل بالتوازنات الدولية المستقبلية وموقع القوى فى النظام الدولى الجديد الذى بدأت ترتسم ملامح جديدة له، وهذا ما يزيد التعقيد فى الملف النووى الإيرانى كما فى ازدياد الشرخ بين القوى الكبرى وكل من تركيا والبرازيل.

واحدة من عوامل الاهتمام التركى الإضافى بأميركا اللاتينية هى أن أنقرة مع البرازيل عضوان غير دائمين فى مجلس الأمن الدولى. بل يبدو أيضا أن البرازيل تقلّد تركيا فى اهتمامها بمناطق بعيدة جدًا عن مجالها الجغرافى، مثل الملف النووى الإيرانى. وهذا يقود إلى رسم ملامح شبه كبيرة بين القوتين الصاعدتين، البرازيل وتركيا، فى الأهداف وأساليب العمل.

الباب السادس:

من الشراكة إلى الصدام

الفصل الأول

«شوكة» فى حلق الحليف الأميركى

الفصل الثانى

أردوغان صائد الذئاب

الفصل الأول

«شوكة» فى حلق الحليف الأميركى

«لم تعد تركيا هى تركيا القديمة التى نعرفها: إنها الآن تركيا التى انفكت عن دورها حليفًا وفيًا للولايات المتحدة، وشرعت تلعب بأوراق السياسة الخارجية على نحو أكثر عقلانية.. إنها الآن إحدى القوى المؤسسة لميزان القوى فى الشرق الأوسط»..

إلى هذه النتيجة خلص «جراهام إى. فوللر» فى آخر كتبه التى كتبها عن تركيا والمعنون بـ«الجمهورية التركية الجديدة.. تركيا: لاعب إقليمى متنامٍ»، فطوال عقود من الزمان مضت، ظلت تركيا «الأتاتوركية» من أكثر حلفاء الولايات المتحدة «الطيِّعين»، فهى دولة ذات موقع إستراتيجى عند أطراف الشرق الأوسط ولطالما حذت حذو السياسة الأميركية.. غير أنها فى الآونة الأخيرة تبنَّت نهجاً جديداً فى المنطقة، فالتصريحات الصادرة منها والأساليب التى تتبعها تهدف إلى تعزيز مصالحها الذاتية تماماً مثلما قد تستفز على الأرجح واشنطن. وبرز هذا التغير فى السياسة التركية فجأة للعيان عقب الهجوم الإسرائيلى الدامى على أسطول المساعدات التركى لقطاع غزة، والذى كاد يؤدى إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، حليفتها القديمة.

فى نفس الوقت أثارت تركيا حفيظة الولايات المتحدة حينما أعلنت هى والبرازيل عن إبرام صفقة مع إيران لتهدئة التوتر الناجم عن أزمة برنامجها النووى. وبعدها استقبلت تركيا الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد ورئيس الوزراء الروسى فلاديمير بوتين استقبالاً وصفته صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه كان حاراً فى قمة للأمن الإقليمى بإسطنبول.

وهو ما أعتبرته الصحيفة الأميركية «نيويورك تايمز» بأن التحول فى سياسة تركيا الخارجية يجعل من رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان «بطلاً» لدى العالم العربى، وينطوى على تحدٍّ صريح للأسلوب الذى تدير به الولايات المتحدة أكثر قضيتين إلحاحاً فى المنطقة وهما برنامج إيران النووى وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

وفى واشنطن يُنظر إلى تركيا على أنها «تجول فى المنطقة وتفعل أشياء تتعارض فى مقاصدها مع ما تريده القوى الكبرى فى المنطقة»، طبقاً لما يقول ستيفن كوك، الباحث لدى مجلس العلاقات الخارجية الأميركى. ويضيف كوك قائلاً إن السؤال المطروح هو: «كيف لنا أن نجعل الأتراك يلزمون مسارهم؟».

من منظور تركيا فإن الأمر لا يعدو أن يكون إيجاد موطئ قدم لنفسها فى فنائها الخلفى، وهى منطقة ظلت مضطربة رِدْحاً من الزمن نتيجة للسياسة الأميركية إلى حد ما.

ولعل بروز تركيا كقوة إقليمية يبدو مفاجئاً، لكنها قوة ظلت تنمو لسنوات منذ نهاية الحرب الباردة عندما كان العالم منقسماً إلى معسكرين وكانت تركيا حينها شريكاً صغيراً فى المعسكر الأميركى.

ولكن بعد عشرين عاما على ذلك، أُعيد رسم الخريطة حيث باتت تركيا الآن دولة ديمقراطية تنبض حيوية وتنعم باقتصاد هو السادس فى ترتيب أكبر الاقتصادات فى أوروبا.

وبعكس مصر والأردن اللتين تعتمدان اعتماداً كبيراً على المعونات الأميركية، فإن تركيا تتمتع باستقلال مالى عن الولايات المتحدة.

ومن المفارقات الظاهرة أن ديمقراطيتها سبَّبت لواشنطن بعض المتاعب، فأغلب أعضاء حزب أردوغان على سبيل المثال صوَّتوا فى ٢٠٠٣ ضد السماح للولايات المتحدة بمهاجمة العراق من الأراضى التركية.

العلاقات التركية الأميركية.. مدٌ وجزرٌ

تشهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم فى العام ٢٠٠٢، تغيّرات جوهرية ذات صفة إيجابية مهمة على الصعيدين الداخلى والخارجي، ذلك ان تركيا بدأت تلعب دوراً متميزاً وفاعلاً فى السياسة الخارجية وقضايا العرب والقضايا الإقليمية على العموم، ما دفع الغرب إلى إعادة النظر بالعلاقات معها حرصاً على الشراكة الاستراتيجية من أجل حل القضايا المتعثرة التى لا يمكن حلها ألا بواسطة قوى إقليمية فاعلة مثل تركيا، هذا الأمر حوّل تركيا إلى مركز فى السياسة الدولية، تحاول توظيف قدرتها الفاعلة من أجل حل المشاكل المتعلقة بالمنطقة الإقليمية.

ورغم أن العلاقات بين تركيا وأميركا، مرت أحياناً بفترات توتر لاسيما فى أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤ إلا أنها كانت تعود إلى حالة من الاتزان والتانى بسبب حاجة الغرب إليها وقد تجلى ذلك بصورة خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعى والاقتصادى بين البلدين فى ١٠ يناير / كانون الثانى عام ١٩٨٠ والتى أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكرى والاستراتيجى فى المنطقة فهذه (الاتفاقية) جاءت عقب قيام الثورة الإسلامية فى إيران والاجتياح السوفيتى لأفغانستان. كما أن تركيا استفادت من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية، وزيادة المساعدات المخصصة لها.

وبقيت العلاقات بين البلدين بين مد وجزر حتى فى عهد بوش الابن الذى ابتعد عن تركيا أو حاول إهمال أى تعامل استراتيجى معها خصوصاً بعد أن رفضت تركيا دخول القوات الأميركية إلى العراق عبر أراضيها عام ٢٠٠٣.

فعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، عززت تركيا ما بعد الحرب من انتمائها للمعسكر الغربى الليبرالى

بإصلاحات سياسية، أفسحت المجال للتعددية الحزبية والتداول على السلطة. ولكن تحول العلاقة مع المعسكر الغربى الليبرالى إلى تحالف لم يحدث إلا بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسى «الناتو» فى ١٩٥١، والحقيقة أن عضوية تركيا فى حلف الناتو كانت وليدة التهديد السوفياتى المتعاظم بعد نهاية الحرب الثانية، الذى تمثل فى مطالبة ستالين بتعديل الحدود التركية مع جورجيا السوفياتية، وبموافقة تركيا على وجود عسكرى سوفياتى فى مضيقى البوسفور والدردنيل.. التهديد السوفياتى لتركيا واليونان أدى إلى إعلان مبدأ ترومان، الذى تعهد بحماية استقلال البلدين، ودفع الأتراك فى النهاية إلى عضوية الناتو، ومن ثم تحول تركيا إلى دولة مواجهة رئيسية فى خارطة الحرب الباردة.

لَتبدو تركيا أشبه بـ«الحصان الأسود» بالنسبة للغرب والولايات المتحدة التى سعت لتقوية علاقاتها مع حليف إستراتيجى مهم ومؤثر جغرافيًا وسياسيًا وحضاريًا. وقد نسج كلا الطرفين علاقاته بالآخر فى إطار عدد من المحددات أهمها المحدد الإستراتيجى، حيث تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية فى المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط.

وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن مضى على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة فى ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها فى منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠.

وفى مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسى فى إطار ما عُرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن بـ«الحرب على الإرهاب». فعلى سبيل المثال تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف «الناتو» والتى تفرض على جميع الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً. وخلال أقل من ٢٤ ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوى للقوات الأميركية لبدء الحرب على أفغانستان فى أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠١.

وقد لعبت عدة ملفات فى الشرق الأوسط دوراً مهمّاً فى رسم طبيعة العلاقات التركية الأميركية منها الملف الكردى والموقف من حزب العمال الكردستانى *PKK* حيث لعب هذا الموقف دوراً مهمّاً فى توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة. فالولايات المتحدة تدعم الموقف التركى من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية.

ويتأسس الموقف الأميركى من هذا الحزب على تفهم مخاوف تركيا من أن تؤدى الحرب الأميركية على العراق التى نجحت فى الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق وتكوين دولتهم المستقلة فى الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين ١٥ - ٢٠ ٪ من عدد سكان تركيا البالغ حوالى ٧٥ مليون نسمة، على القيام بالشىء نفسه والانضمام للدولة الوليدة.

وتدعم الولايات المتحدة الأميركية السعى التركى للانضمام للاتحاد الأوروبى، حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أميركياً، ليس فقط بسبب المزايا التى قد تعود على حليف مهم وإستراتيجى لها

من وراء ذلك، وإنما أيضا بهدف أولاً بناء جسر قوى بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأميركي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا.

وإذا كانت العلاقات الأميركية – التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه. وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسته حكومة «العدالة والتنمية» في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد «حديقة خلفية»، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به.

وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأميركي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه.

وبعد تسلم الرئيس الأميركي أوباما منصبه خلفاً لبوش الابن، بدأت سياسة التغيير واضحة من خلال جهد حاول من خلاله أوباما أن يصحح أخطاء سلفه وأن يلمع صورة أميركا التي ساءت علاقاتها مع الدول محاولاً التخلص من هذه السلبيات وفتح صفحات جديدة في المنطقة العربية وغيرها من المناطق الأخرى، وبالنسبة لتركيا فقد حاولت الولايات المتحدة أن تعزز علاقاتها الثنائية معها خاصة بعد أن كان لتركيا موقفها الواضح من قضية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ما سمح لتركيا أن يكون لها الدور الإيجابي من الحرب على العراق برفضها الصريح، وقد لخص رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان رؤيته للعلاقات التركية– الأمريكية بالقول إن «علاقاتنا تقوم على القيم السياسية المشتركة والشراكة الإستراتيجية».

وبالاستناد إلى هذه الرؤية لجوهر العلاقات التركية– الأميركية دخل أردوغان في تفاصيل علاقة بلاده بأميركا بالقول إن «العلاقات متعددة البعد بين تركيا والولايات المتحدة تصير أكثر عمقاً وقوة كل يوم»، مؤكداً أن البلدين يتعاونان في أفغانستان وفي العراق وإعادة إعماره، ولهما أفكار مشتركة فيما يتعلق بقبرص كما أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين في نمو مستمر وهناك تبادل للآراء رفيع المستوى في المحافل الدولية.

رؤية واشنطن في علاقتها بأنقرة

وقد مثلت زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى تركيا يومي ٦ و٧ أبريل/ نيسان ٢٠٠٩ مؤشراً على احتمال بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد مرحلة عاصفة ومتوترة مرت بها العلاقات في عهد الرئيس الأميركي جورج بوش بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨.

لكن تركيا التي زارها الديمقراطي أوباما في ذلك اليوم ليست تلك التي عرفتها الإدارة الأميركية في

عهد الديمقراطى الآخر بيل كلينتون، رغم أن فريق عمل أوباما يكاد يكون نفسه فى عهد كلينتون وفى مقدمه وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون وريتشارد هولبروك وغيرهما.

فتركيا الشريك الأساسى لأميركا فى منظمة حلف شمال الأطلسى «الناتو»، لم تعد الصديق أو حتى الشريك لدولة إسرائيل الابن المدلل لأميركا والغرب، كما أن نظامها العلمانى النموذج بالنسبة لأميركا فى مواجهة الأنظمة الدينية المتشددة، يتبدل وجهه شيئاً فشيئاً.

وفى الوقت الذى يؤكد فيه البيت الأبيض (فى بيان له) أن أوباما يولى أهمية للتحالف بين الولايات المتحدة وتركيا، معبراً عن رغبته فى العمل بشأن جدول أعمال عام من الاهتمام الاستراتيجى المتبادل والعمل معا بشكل فعال فى حلف شمال الأطلسى. يقابله أردوغان بالتشديد على التعاون الاستراتيجى بين البلدين، معبراً على وجه الخصوص عن حساسيات تركيا بشأن أرمينيا وسياسات الشرق الأوسط، ومؤكداً على ضرورة أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة نزيهة غير متحيزة حتى لا تضر بالعلاقات بين البلدين، حسب رأيه، غير إنه مع كل ما سبق، فإن معطيات التحالف الأمريكى ـ التركى التى ترسخت فى عهد حزب العدالة الحاكم، خاصة وأن تركيا وكما يذهب البعض نجحت فى دمج حضورها الجغرافى ودورها التاريخى وقوة اقتصادها ونفوذ مؤسستها العسكرية فى صياغة مشروع جديد، أجبر الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس باراك أوباما، على إعادة هيكلة وضع علاقاتها مع تركيا، ووضع أجندة كاملة محاولة منها لتحسين علاقاتها مع تركيا من خلال تعزيز علاقاتها الاقليمية وأولها فى الشأن العراقى الذى يعد ذات أولوية للأجندة الأمريكية فى المنطقة، وتفعيل التعاون المشترك بين أنقرة وواشنطن.

أما بالنسبة للملف الإيرانى، فيرجح المراقبون أن تطلب أنقرة مقابل أى تعاون مع الأميركيين فيه، صفقة شاملة تحصل فيها مقابل هذا التعاون على تعهد أميركى بمكافحة أنشطة حزب العمال الكردستانى، وتشير التقديرات إلى أن العلاقات التركية الأمريكية مقبلة على مرحلة جديدة من مراحل التحالف الإستراتيجى بين البلدين. وهذا التحالف من منظور إقليمى هو مرحلة تحضير وتمهيد لترتيبات إقليمية جديدة وسيناريوهات متعددة فى المنطقة تلعب فيها تركيا دوراً كبيراً وفاعلاً، وستكون إدارة أوباما مستعدة على الأرجح للتعاون مع تركيا فى إطار سياسة واقعية أكثر مرونة فى التعاطى مع قضايا المنطقة، إذ أن جميع المتغيرات تشير إلى أن أوباما سيتبنى سياسات إقليمية قائمة على التهدئة والحوار دون التنازل عن تحالفات بلاده الأساسية مع الدول المؤثرة فى المنطقة ومنها تركيا. لدرجة محاولة أوباما ذاته الضغط على الاتحاد الأوروبى لتحقيق مطلب تركيا فى الدخول إلى الاتحاد الأوروبى، خاصة بعد الإعلان الصريح الذى أدلى به باراك أوباما فى قمة العشرين فى أبريل / نيسان ٢٠٠٩، حين دعا الاتحاد الأوروبى إلى قبول تركيا فى عضويتها والذى قوبل برفض فرنسى صريح أيضاً على لسان الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى. وهذا يكشف أن تركيا هى (دولة محورية) فيما يخص السياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم الإسلامى.

وفى الواقع العلاقات التركية الأميركية هى علاقات استراتيجية محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر فى تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح والمواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية فى العالم مما يهيئ على الدوام قيام تحالفات استراتيجية مهمة ومحورية يكون لكل طرف شروطه.. إذ نلاحظ أنّ الإدارة الأميركية اليوم تحتاج إلى تركيا أكثر من أى وقت مضى، لكى تلعب دوراً فى سلسلة من الأدوار فى المنطقة الإقليمية والعربية. وذلك لعدة اعتبارات جيوسياسية وإستراتيجية وأمنية، أهمها:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريةوأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحورى فى حفظ الاستقرار فى الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.

- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحرى وملاحى يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.

- تركيا باعتبارها ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (جيهان – باكو) وذلك كبديل عن الخط الروسى الممتد عبر جورجيا.

- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ما قد يحسّن الصورة الأميركية فى منطقة الشرق الأوسط.

لكل هذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهما فى أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثمانى الماضية كى تخلق لنفسها حيزاً معتبراً فى الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا فى الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلى:

- خلق توازن إستراتيجى بين تركيا وإيران فى الشرق الأوسط وذلك فى ظل حالة الفراغ التى خلّفها سقوط نظام صدام حسين.

- محاولة الاستفادة من الدور التركى فى تحسين الصورة الأميركية فى الشرق الأوسط بعد غزو العراق.

- الاستفادة من الدور التركى فى الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدى حتما إلى تمدد النفوذ الإيرانى أكثر فى العراق، فضلاً عن حصول تداعيات أمنية تُطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأميركية فى الصميم.

- الاستفادة من العلاقات الجيدة التى تربط تركيا بكل من سورية وإسرائيل من أجل تحقيق اختراق فى العلاقة بين الطرفين عبر توفير «قناة خلفية» لإدارة المفاوضات بين الطرفين.

- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولى وربما الولايات المتحدة.

مبررات التقارب الأميركى لتركيا

من هنا يثار تساؤل مفاده: ماهى مبررات التقارب الأميركى التركى اليوم خاصة ان تركيا اتجهت نوعا ما إلى أوروبا والعالم الإسلامى والدول ذات الأصل التركى، وابتعدت عن الولايات المتحدة؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكننا القول إن مبررات التقارب الأميركى التركى يمكن إجمالها فى النقاط آلاتية:

١- فى الماضى القريب أصاب العلاقات الأميركية التركية نوعٌ من التدهور بسبب التطورات السريعة التى شهدتها المنطقة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة فضلاً عن الغزو الأميركى للعراق. فعلى الرغم من التلكؤ الأوروبى فى قبول تركيا عضواً بالاتحاد الأوروبى، فإن أنقرة تتحرك بعيداً عن الولايات المتحدة، وفى اتجاه أوروبا سعياً وراء انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى وهى بذلك تحقق تقارباً أوروبياً مع الاتحاد وكل الدول الأوروبية وتحقق نجاحاً أخراً فى إبعاد أى تأثير أميركى عليها باعتبارها دولة فاعلة فى المنطقة اليوم.

٢- عملت تركيا على تحسين روابطها الاقتصادية مع روسيا المنافس القديم الجديد للولايات المتحدة الأميركية والتى ربما تلعب دوراً حيوياً فى المنطقة الإقليمية لتعزز مكانتها وتعيد شبح الحرب الباردة إلى العلاقات. وهذا ما ترك قلقاً عميقاً لدى الادراة الأميركية من عودة النفوذ الروسى إلى المنطقة خاصة بعد ان كانت ملامح الحرب الباردة وما تزال تلوح فى الأفق. حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى تركيا بسبب التوجهات الروسية فى المنطقة وخاصة منطقة القوقاز مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أوراقها الدولية لإقامة شراكة مع تركيا فى مواجه روسيا المنافس القديم الجديد لأميركا.

٣- بدأت تركيا فى التحرك بعيداً عن إسرائيل «حليف أميركا الاستراتيجى فى الشرق الأوسط»، حيث اتهمتها بممارسة إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين وهو ما تعزز فى مواقف أردوغان من العدوان الإسرائيلى على غزة، ثم ما جرت أحداثه فى منتدى دافوس الاقتصادى حين غادر السيد أردوغان المنتدى بعد أن أسمع الإسرائيليين حقيقتهم الإجرامية فى فلسطين، وأخيراً أحداث أسطول الحرية، وهو ما عزز التقارب العربى التركى أيضاً.

٤- التقارب العربى التركى عموماً والتقارب التركى الخليجى على وجه الخصوص وإقامة شراكات إقليمية سيؤدى بالنتيجة إلى تقوية الدور التركى فى المنطقة العربية والإقليمية ويعزز من مكانة تركيا اليوم أمام التطورات الدولية الراهنة والمقيدة بالتفاعل الإقليمى أكثر من الاعتماد على الدور الدولى.

٥- حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى انسحاب مسؤول من العراق، حيث إن العلاقات التركية الأميركية تراجعت بسبب عدم قبول تركيا وهى العضو الفاعل فى حلف شمال الأطلسى من عدم دخول القوات الأميركية العراق عبر الأراضى التركية مما جعل الولايات المتحدة تحسب لموقف تركيا الجارة للعراق حساباً آخر، لذلك هى تسعى إلى التقارب لتؤمن انسحاباً مسؤولاً من العراق عبر تركيا.

٦- الدور المحورى والحيوى الذى ستلعبه تركيا فى معالجة الأزمات الإقليمية فى إيران خاصة بعد زيارة وزيرة الخارجية الأميركية هيلارى كلينتون وتوجيه رسالتها إلى إيران تحمل فى مضمونها الرؤية الأميركية الجديدة فى عهد أوباما لإيران وملفها النووى الشائك. ويؤكد هذه الحقيقة، أن واشنطن رفضت دور الوساطة الذى عرضته أنقرة، للتوسط بينها وبين طهران، بعيداً عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصادياً، بل العمل على إدخالها شريكاً فى والحوار معها بشأن الاستقرار فى المنطقة. وأكثر من ذلك تفاقم الخلاف بين واشنطن وأنقرة، بشأن إيران، عندما رفضت تركيا العمل بنظام العقوبات الذى فرضته الولايات المتحدة والأمم المتحدة على إيران، بل ذهبت تركيا أبعد من ذلك، بتعزيزها العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع إيران، خصوصاً فى مجال الطاقة. حيث لعبت الدبلوماسية التركية دوراً مهماً فى الملف النووى الإيرانى، فاجتمع كبير مفوّضى شؤون السياسة الخارجية والأمنية فى الاتحاد الأوروبى (خافيير سولانا) مع كبير المفاوضين الإيرانيين (على لاريجانى) فى أنقرة عدة مرات حرصاً منها على عدم إحداث اضطرابات داخل النطاق الإقليمى بعد تهديد الولايات المتحدة لإيران بالعمل العسكرى.

٧- أهمية تركيا فى العالم الإسلامى اليوم، خاصة بعد وضع تقرير غربى وقع عليه كبار المسؤولين الغربيين ومنهم مادلين أولبرايت وريتشارد أرميتاج وصفوا تركيا بأنها الأهم فى العالم الإسلامى وأكدوا دورها الإقليمى كذلك.

٨- تعاظم دور تركيا السياسى فى المنطقة وتوسع نفوذها ترافق مع انفتاحها على جيرانها العرب وبالذات (سورية)، والتى تنظر الحكومة التركية إليها بوصفها «دولة إستراتيجية إقليمية» لا يمكن تحقيق أى تقدم فى عملية السلام دونها.

وقد تعززت هذه العلاقة فى مرحلة أكثر تطوراً ومتانة بتكرار تبادل الزيارات بين رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان والرئيس السورى بشار الأسد، والتزام تركيا الصمت وعدم التأييد للضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سورية فى ٢٠٠٣ لكى تسحب قواتها من لبنان، مما أثار استياء واشنطن. وازدادت العلاقة توتراً بعد توطد التحالف بين سورية وتركيا، فضلاً عن ذلك يلاحظ ان تركيا سعت إلى قيام المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل.

٩- بالنسبة للعلاقات العراقية التركية، التى تنامت فى الوقت الحاضر بسبب من التقارب فى السياسة الخاصة بكلا البلدين وبغية تعزيزها كان لابد لتركيا أن تشرح مشاكلها الخاصة والمرتبطة بمشاكلها مع العراق من خلال وجود قواسم مشتركة وملفات عالقة بانتظار الحل الجذرى لتتهيأ الفرصة لعودة العلاقات بين البلدين الجارين، ويمكن القول أن أى تدعيم للعلاقات المشتركة بين البلدين لابد أن يكون لفائدة المنطقتين العربية والإقليمة مما يعزز فرص تحقيق السلام فى داخل المنطقة التى تشهد توترات وتبادل اتهامات وضغوط خارجية محاولة النيل من أى تقارب مزمع، ويمكن أن تتبين حجم أهمية هذه العلاقات على

المستوى الدولي من خلال الدعم الأميركي الصريح لتعزيز العلاقات مما يسمح بإقامة شراكة إقليمية مستقبلاً بين العراق وتركيا ومن بين أهم المؤثرات الواضحة في تعزيز هذه العلاقات وأهميتها، نجد أن الولايات المتحدة الأميركية وهي لاعب رئيس في المنطقة يؤثر ويتأثر فيها قد أعلن صراحة أهمية هذه العلاقات من باب توفير الأمن مما يسمح لعدم تعرضهما إلى أي ضغوط خارجية تؤدي بالعلاقات إلى التردي مما يؤثر على مستقبل القوات الأميركية في المنطقة ويعزز فرص الانسحاب من العراق مما يقوض الجهود الأميركية في العراق والمنطقة، لذلك فإن التقارب العراقي التركي أمر لابد منه في المنطق العام لكون أن الدولتين جارتان وتربطهما مصالح مشتركة كثيرة، فضلاً عن ذلك أن لكلي الدولتين مع الأخرى مصالح متبادلة ناهيك عن محاولات التكامل الإقليمي التي تجري في المنطقة بين دول الخليج العربي وتركيا والتي يمكن للعراق أن يكون طرفاً فاعلاً فيها مستقبلاً.

رؤية أنقرة للسياسات الأميركية

مس احتلال أميركا للعراق بتوازنات مواتية لتركيا، حيث ضرب بهذا أول دولة مركزية في المنطقة، مما شكل قلقاً من احتمال محاولة ضرب الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا. وقد مسّ فعل الاحتلال بالأمن القومي التركي في خاصرته الرخوة، أي وحدة الأراضي التركية عندما أنشا كياناً كردياً رسمياً معترفاً به في الدستور العراقي شمال العراق، وقد يشكل نموذجاً أو مركز جذب لأكراد تركيا، كما حمى الاحتلال وجود ما بين ٤ و ٥ آلاف مسلّح من حزب العمال الكردستاني شمال العراق، كما أن تقسيم بوش (المزعوم) للعالم إلى محوري الخير والشر، أعتبرته تركيا محركاً بذلك بؤر توتر محاذية لتركيا مثل إيران وسورية.

ولم يقتصر الانزعاج التركي من سياسات واشنطن على فئة دون أخرى بل كان اعتراضاً جامعاً، سواء من حزب العدالة والتنمية الحاكم أو من المؤسسة العسكرية، ولم تكتف تركيا بالاعتراض على هذه السياسات بل طورت اعتراضها بالتنسيق مع دول وقوى من «محور الشر» (المزعوم) مثل إيران وسورية ولا سيما في الملف الكردي. وهي السياسة التركية التي أعتبرتها واشنطن، سياسة مضادة للسياسات الأميركية «العنيفة»، بل تطورت السياسة التركية إلى حد تنشيط الجانب التفاوضي في المشكلات الإقليمية والداخلية، وشجعت على انتهاج الحوار لحل المشكلات.

ومفاد كل ذلك أن أنقرة باتت ترى أن الولايات المتحدة قد تسببت في إحداث تغيرات قسرية في أوضاع الشرق الأوسط، وتجاهلت احترام المؤسسات الدولية، بل ولم تعبأ بسيادة الدول. لذا كونت لنفسها رؤية خاصة للسياسات الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، يمكن إيجاز هذه الرؤية في النقاط التالية:

- أدت الحرب العالمية ضد الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة إلى تفاقم المشكلات والأزمات في العالم الإسلامي، وأججت من التوترات في العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب.

- أضرت الحرب العراقية بالمصالح التركية في المنطقة، وحرضت الأكراد على الانفصال، وأوجدت في

النهاية مركزًا جديدًا للإرهاب فى المنطقة.

● قلصت واشنطن من حرية التحرك والمبادرات التركية فى العراق.

● خلقت السياسات الأميركية تجاه إيران أجواء مضطربة عرقلت مرور الطاقة الإيرانية إلى تركيا، وخدمت فقط تعظيم القومية الإيرانية وروح المقاومة ضد الغرب.

● كل مبادرة أميركية تستهدف الحل العسكرى تجاه الملف النووى الإيرانى لن تكون ذات تأثير إيجابى، وستؤثر فقط سلبًا على مصالح تركيا.

● لا تنتهج واشنطن السلوك اللائق بالقدر الكافى تجاه تركيا؛ إذ لا تتشاور مع تركيا تشاورًا جاداً بشان العمليات الإستراتيجية والعسكرية الرئيسية فى المنطقة والتى من شانها التاثير على أمن تركيا ومصالحها.

● سياسات واشنطن الداعمة لإسرائيل دون قيد أو شرط تعظم دائمًا المشكلة الفلسطينية، وتزيد من الاستقطاب فى المنطقة بين المسلمين والولايات المتحدة؛ وهو ما يضر بمصالح تركيا.

● سياسة إرساء الديمقراطية التى تنادى بها الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى لم تضف إلى المنطقة سوى المزيد من عدم الاستقرار.

وأمام ذلك التعارض فى المصالح والمواقف التركية والأميركية، وقفت تركيا تقريباً ضد كل المخططات والسياسات الأميركية فى منطقة الشرق الأوسط، حيث رفضت وعارضت ووقفت ضد كل ما هو أميركى..

رفضت:

- عزل ومحاصرة سوريا بعد احتلال العراق واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريرى.

- الواقع التقسيمى الجديد فى العراق.

- عزل حركة حماس وأصرت على التعامل معها بوصفها سلطة شرعية منتخبة، ونددت بشدة بالعدوان الإسرائيلى على غزة وما سبقه السنوات الأخيرة فى فلسطين.

- إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، ودعت لمعالجة القضية الأفغانية بوسائل أخرى سلمية واقتصادية، ودعت إلى محاورة حركة طالبان.

عارضت:

- استخدام القوة أو فرض الحصار على إيران على خلفية البرنامج النووى الإيرانى.

- طريقة التعاطى الأميركية مع ملف حزب العمال الكردستانى المحمى والمسلّح -وفقا للأتراك- من جانب واشنطن وأكراد العراق.

وقفت:

- على الحياد فى الملف اللبنانى.

- على الحياد فى أزمة القوقاز بين روسيا وجورجيا، بخلاف موقف بوش المعروف بحمايته جورجيا.

وإزاء هذا التعارض والاختلاف فى الرؤية، وضعت تركيا أسساً للتعامل مع ملفات الشرق الأوسط، حيث انطلقت فيما يخص سياساتها الشرق أوسطية، من عدة أسس أهمها ما يلى:

أولاً: محاولة التصالح مع الإرث الإسلامى والعثمانى فى الداخل والخارج، دون أن يعنى ذلك محاولة أسلمة الداخل التركى أو الدخول فى تحالفات أمنية على المستوى الخارجى، وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة غربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافى والإستراتيجى.

ثانياً: محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية فى المنطقة، والاعتماد على الذات فى تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيداً عن العباءة الغربية.

ثالثاً: الدخول بقوة على خط الصراعات فى المنطقة، ليس من أجل تفجيرها وإنما لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط «المبرِّد» للخلافات فى الشرق الأوسط.

رابعاً: تجنب الدخول فى لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يعظّم الصورة التركية كوسيط محايد.

خامساً: تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية فى المنطقة.

وقد تمت ترجمة هذه الأسس من خلال إدارة أنقرة للعديد من الملفات الشائكة فى المنطقة أهمها الملف الإيرانى والسورى والفلسطينى والعراقى (كما أفردنا سلفاً).

ولكن ماذا الآن عن موقف الولايات المتحدة من كل هذه الانقلابات التركية على الشراكة الأميركية؟

.. ثمة تحليلان هنا:

● الأول، أورده مجلس العلاقات الخارجية الأميركى، الذى لم يرَ فى كل ما تفعل تركيا الآن خطراً على المصالح الأميركية. وذلك للأسباب التالية:

- كل ما تقوم به تركيا هذه الأيام يندرج فى إطار لعبة الحياد والتوازن الدقيق التى تنتهجها فى المناطق الجغرافية المحيطة بها والتى توفّر لها ضمانَ إمدادات الطاقة من كلٍّ من روسيا وإيران والعراق.

- إذا ما أصبح البحر الأسود منطقة نزاع رئيسية بين روسيا وأميركا، فهذا سيفرض تحديات جسيمة على تركيا، أو بالأحرى على الحياد التركى. بيد أن تركيا ستنحاز دوماً فى النهاية إلى الولايات المتحدة، إذا ما

خُيرت بين واشنطن وموسكو.

– تركيا لا تستطيع أن تتخلى عن تحالفها المكين مع واشنطن، بسبب اعتمادها الكلي على التسليح الأميركي وعلى دعم واشنطن لجهودها الهادفة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن أميركا بطاقة تامين لها ضد الدب الروسي، في حال وصل ما انقطع من طموحات جيو – استراتيجية.

لكل هذه الأسباب، إضافة إلى رغبة الولايات المتحدة في تحويل تركيا إلى نموذج ديمقراطي في العالم الإسلامي، لا تشعر واشنطن بقلق كبير من التغيرات التركية الراهنة.

• التحليل الثاني يسير تماماً في عكس الأول. فهو يرى أنه ليست هناك سياسة خارجية أميركية في الشرق الأوسط أصلاً، بل مجرد سياسة إسرائيلية ترتدي حلّة أميركية، ولذا، لا ينتظر أن تكون واشنطن مسرورة بما يجري، لأن تل أبيب غير مسرورة.

أما لماذا تسكت واشنطن عن توجهات أنقرة الجديدة، فهذا عائد فقط إلى تضاؤل نفوذها في المنطقة بفعل ورطاتها الكبرى في كل من العراق وأفغانستان، علاوة على الأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي خلق فراغاً تحرّكت أنقرة للاستفادة منه.

فأي التحليلين الأقرب إلى الصحة؟

الجواب لم يعد هامّاً كثيراً الآن. الأهم أن تركيا تواصل تطبيق إستراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط – القوقاز – البلقان، وهي تبدو مُوحّدة في الداخل (الجيش والحكومة المدنية)، وغير عابئة بالصراخ الإسرائيلي في الخارج، وهذا ما يجعل إسرائيل المتفاجئة تعيش حالة غير مريحة من القلق والتوتر والانزعاج.

مستقبل العلاقات التركية الأميركية

بعد ثماني سنوات عِجاف في العلاقات التركية الأميركية لا تريد أنقرة أن تقطع الطريق على الفرصة الجديدة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. خاصة بعدما أخرج الخطاب الرسمي الأميركي من قاموسه حتى الآن مصطلحات كانت تثير حساسية وغضب الأتراك، فلم تعد ترد مصطلحات: استخدام القوة ولا محور الخير والشر ولا الحرب على «الإرهاب». وهذا بلا شك يشكل إشارات تحفز أنقرة للتجاوب مع واشنطن وتوفير فرصة لها لتجسيد تطلعاتها الجديدة.

ولكن النوايا وحدها لا تكفي، فستعمل أنقرة على تشجيع المناخ التفاؤلي الجديد في العلاقات الثنائية، وستتعامل مع محاولات إدارة أوباما لرأب الصدع في العلاقات، وفقاً لسياسة نظرية «الدومينو» التي تقول إن اختراقاً في ملف ما يفتح الباب أمام إمكانية اختراق في ملف آخر وهكذا. وكما لم تعتمد أنقرة التعامل مع كل الملفات وفقاً لمعيار واحد مسبقاً، فإنها ستستمر في اعتماد هذا النهج ولن تشترط التعاطي مع سياسة أوباما على أساس المقايضة الشاملة، فكل منها على درجة من التفاوت بحيث يتعذر وزنها بالميزان نفسه.

وقد قدم «جراهام إى. فوللر» فى كتابه (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمى متنام)، عددًا من المقترحات لتحسين العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، وهى المقترحات المرهونة بقيام الأخيرة بتحول واضح فى سياساتها تجاه المنطقة. ومن ثم قدم «فوللر» مقترحاته للولايات المتحدة ويطالبها بإجراء ثلاثة تعديلات مهمة وبشكل سريع فى سياساتها الشرق أوسطية، وهى:

الأول: الضغط على الحكومة الكردية فى شمال العراق لسد الأبواب أمام قوات حزب العمال الكردستانى وبشكل دائم، وهى خطوة ستسهم إسهاماً جاداً فى إعادة بناء الثقة بين تركيا والولايات المتحدة.

الثانى: تراجع الولايات المتحدة عن سياسات العداء تجاه بعد الدول مثل سورية وإيران وأن تعمل على إقامة قنوات للحوار معهم.

الثالث: إسهام الولايات المتحدة إسهاماً جاداً فى حل المشكلة الفلسطينية وتحقيق العدالة وتنفيذ القوانين الدولية، وهو ما سيعمل على ترطيب أجواء التوتر التى تؤثر بدورها على الشرق الأوسط والرأى العام التركى.

ويرى الكاتب أن هذه التغيرات الثلاثة لن تؤثر إيجابيًا فقط على السياسات الأميركية تجاه تركيا بل سيكون لها دورها الفعال والإيجابى على السياسات الأميركية العامة فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى.

كما دعا فوللر واشنطن إلى تكثيف آليات التشاور مع أنقرة والتنسيق مع تركيا فى الخطط الأميركية تجاه الشرق الأوسط، ونبه صانعى السياسة فى الولايات المتحدة إلى أن تركيا قوة مفتاحية من الناحية السياسية والعسكرية فى المنطقة، وينبغى أن تكون جزءا أصيلاً داخل عملية التخطيط الأميركى تجاه المنطقة.

ويمكننا أن نضيف على تلك التعديلات الثلاث المهمة، التى اقترحها «فوللر» على الولايات المتحدة من أجل استعادة العلاقة الوثيقة مع تركيا، عددا آخر من التعديلات والخطوات، وهى كالآتى:

أولاً: ضمانة لدور تركى أمنى واقتصادى فى العراق وفى شماله تحديداً، بحيث تكون تركيا -وليس عمليا بغداد-، هى المسؤولة أو الراعية للأمن هناك بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، منعاً لانتقال أكراد شمال العراق إلى مرحلة الدولة المستقلة. وهنا أيضاً يمكن القول إن الأتراك ليسوا راضين كثيراً عن مواقف أوباما عندما رد على سؤال حول ما إذا كان مع دولة كردية فى العراق بقوله «أنا مع وحدة الأراضى التركية» (التركية وليس العراقية).

ثانياً: تدخل أميركى للمساعدة لحل المشكلة بين أرمينيا وتركيا وبين أرمينيا وأذربيجان، وبالتالى إيجاد صيغة مناسبة لمسألة مطالبة الأرمن الاعتراف بـ«الإبادة» عام ١٩١٥، وعدم اعتراف الكونجرس بالإبادة. وهنا مشى أوباما على حد السكين، فإذا كان قد رضخ لضغوط المصالح الأميركية فى حاجتها لتركيا فلن يعترف رسميًا بالإبادة الأرمينية، إلا أنه قال علناً فى تركيا إنه لم يغير موقفه الشخصى من المسألة (أى اعتباره أحداث ١٩١٥ «إبادة») وهذا موقف جديد يحصل للمرة الأولى مع رئيس أميركى، وهو ما لا يثير

ارتياح الأتراك.

ثالثاً: تدخل الولايات المتحدة لمنع استمرار المسألة القبرصية عقبةً أوروبية أمام مسيرة مفاوضات العضوية التركية للاتحاد الأوروبي.

رابعاً: من الأهداف التركية في التعاون مع إدارة أوباما تكمن القضايا التي تقع في المحيط الإقليمي المباشر لتركيا، والتي تنعكس توتراتها سلبا عليها، ومنها:

١- عدم اللجوء إلى القوة لحل مسألة البرنامج النووي الإيراني.

٢- تشجيع مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل.

٣- فتح قنوات اتصال بين أميركا وحركة حماس.

٤- حل المشكلة الأفغانية على أساس الحوار مع حركة طالبان.

.. والواضح من مواقف أردوغان من القضايا الإقليمية، وطبيعة السياسة الخارجية التي تنطلق من وضعية تركيا الجيوستراتيجية وعمقها التاريخي والثقافي لبلورة مكانة جديدة لتركيا في الساحة الدولية، فإن تركيا «الأردوغانية» لن تدخل في مساومات أو تنازلات عن أيٍّ من هذه الملفات التي ترى أنقرة أنها ضرورية لاستعادة العلاقة مع واشنطن، فبفرض نجاح أميركا في تلبية أولويات تركيا الداخلية، على حساب تبدل موقف تركيا في الملفات الخارجية، باستمرار السياسات السابقة المنحازة ضد فلسطين وحماس وسوريا وإيران وما إلى ذلك، فإنها سوف تراهن على مثل هذه المقايضة التي لن تجد قبولاً واسعاً لدى القيادة التركية، لأن تخلص تركيا من ملفات مثل «حزب العمال الكردستاني» و«المسألة الأرمينية» لا يمكن أن يكون على حساب تنازل تركيا عن إقامة علاقات جيدة وممتازة مع إيران وسورية أو الدفاع عن القضية الفلسطينية.

.. والمؤكد أن تركيا ستسعى لأن تُغيِّر السياسات الأميركية أو على الأقل التقليل من غلوها بالنسبة للقضايا الإقليمية، ليس لأن تتغير هي، أي أن هناك اقتراباً أميركيا من المواقف التركية وليس العكس. كما أن سياسة تركيا الجديدة في «تعدد الأبعاد»، التي تنطلق من قاعدة وقناعة أيديولوجية نظرية تولي أولوية لعمق تركيا التاريخي والجغرافي، هي التي منحت تركيا وأكسبتها الثقل الجديد في الشرق الأوسط، وذلك في ظل سياسات جورج بوش العدائية والعدوانية من تركيا ومن غيرها، وفي ظل تعرضها لضغوط هائلة من أميركا والغرب، لم تغير في مواقفها تلك، ومع ذلك لم تفقد هذه السياسة الوسطية أهمية تركيا ودورها لدى الغرب وإسرائيل. لذا فإن أي تقارب تركي أميركي في عهد أوباما، الأقل عدوانية، في القضايا التركية الداخلية، لن يكون على حساب المواقف التركية الوسطية السابقة، أو يعني العودة إلى المربع السابق على سياسة «تعدد الأبعاد» لأن هذا يعني ببساطة نزع الشوكة التي غرستها السياسة التركية في حلق الحليف الأميركي.

الفصل الثانى
أردوغان صائد الذئاب

قد يكون مستغرَباً بعض الشيء ذلك الموقف الاستثنائى الذى طرأ على العلاقات التركية - الإسرائيلية الحديثة خلال الفترات الأخيرة، وتحديداً الاعتداء الإسرائيلى الغاشم على أسطول الحرية والسفينة«مرمرة» التى كانت تحمل المساعدات التركية لأهالى غزة المحاصرين، وقبل ذلك بعد قيام المستعمرة الصهيونية بالاعتداء على الأبرياء فى قطاع غزة الفلسطينية فى ٢٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٨، وبداية شهر يناير من العام ٢٠٠٩م، وما يحفز ذلك الاستغراب هو طبيعة العلاقات التاريخية الاستراتيجية القوية المعروفة لدى الكثيرين بين الطرفين منذ اعتراف تركيا الأتاتوركية بـ«إسرائيل كدولة» مفروضة بحكم القوة والواقع فى العام ١٩٤٩م وبضغوطات من القوى العالمية، كالولايات المتحدة الأميركية.

حيث تتحكم اختلافات المصالح والسياسات الخارجية التى تسيرها التحولات والتغيرات الجيو-سياسية والجيو- استراتيجية العالمية فى كثير من الأوقات على طبيعة العلاقات والتحالفات بين الدول والشعوب، هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك الطبيعة الخاصة للبناء الأيديولوجى للشعب التركى المسلم وصراعه مع العلمانية كنهج سياسى للدولة، كذلك العلاقات التاريخية العميقة بين الشعب التركى والشعب العربى بسبب العاملين التاريخى والجغرافى الاستراتيجى.

الى إننا لا نؤيد من جهة إطلاق تسمية التحالف الاستراتيجى لوصف طبيعة العلاقة بين تركيا وإسرائيل بالرغم من تقاربهما فى بعض الأوقات، ووجود العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية بينهما، فمصطلح التحالف الاستراتيجى يطلق على العلاقة الحيوية المستمرة، أو العلاقة «طويلة المدى» فى جانب ما بين طرفين، كما هى العلاقة الاستراتيجية التاريخية بين الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال لا الحصر ومستعمرة الخوف والإجرام الصهيو-أميركية إسرائيل.

تشكل خيارات تركيا واحدة من الظواهر المثيرة للاهتمام على الصعيد الدولى منذ نهاية القرن التاسع عشر ولغاية الآن. وتمس خيارات تركيا الرهانات الكبرى لقوس الأزمات الذى يمتد من الشرق الأدنى إلى أفغانستان وباكستان. وتثير هذه الخيارات مسألة التطور التاريخى لهوية بلد حريص على تأكيد موقعه فى التقاء أوروبا مع الشرق وآسيا.

وطوال المراحل التاريخية لصعود الإمبراطورية العثمانية وانهيارها كان قرار إسطنبول الاستراتيجى

هو الدفاع عن العالم الإسلامى فى مواجهة أوروبا الصناعية الصاعدة والطامعة لاستعمار العالم العربى والإسلامى، بصرف النظر عن العلاقات غير المتكافئة والمتوترة التى كانت قائمة بين الأتراك والعرب. ومع ذلك ففى آخر عهد الحكم العثمانى، حين كانت الإمبراطورية العثمانية تلقب بـ«الرجل المريض» فى قلب الشرق، رفض السلطان عبد الحميد الخضوع لإملاءات وشروط الحركة الصهيونية العالمية لجهة السماح بالاستيطان اليهودى فى فلسطين.

ومع انضمام تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسى، تمتعت بدور أساسى ومهم أثناء الحرب الباردة؛ بسبب موقعها الاستراتيجى، حيث تشرف على مضيق البوسفور الذى يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، وبذلك تسيطر على المدخل الجنوبى لسواحل جمهوريات الاتحاد السوفيتى.

وفى زمن الحرب الباردة، ازدهرت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية نظراً للدور الوظيفى الذى كانت تقوم به كل من تركيا وإسرائيل فى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق، وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط، إلى درجة أن معظم المحللين كانوا يصفون تلك العلاقة بأنها ترقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجى، فى ظل وجود مساحة كبيرة من الالتقاء والاتفاق بين التوجهات الإسرائيلية والتركية ضمن المعطيات الشرق أوسطية على الرغم من أن تركيا فقدت دورها الاستراتيجى واهتمام حلف شمال الأطلسى بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق، فإنها تمكنت من استعادة قسم من مكانتها لدى واشنطن بعد حرب الخليج الثانية، وذلك لمساهمتها فى فرض الحظر الجوى على العراق عن طريق تقديم قواعدها الجوية للطائرات الأميركية والبريطانية. كذلك، استغلت أنقرة الموقف الغربى من إيران للتسويق لدور أساسى لها فى المنطقة، سعت عبره للحصول على الدعم المالى والاقتصادى والعسكرى المطلوب لتعزيز نظامها. إلى أن دخلت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجى مع توقيع الدولتين اتفاقاً للتعاون العسكرى فى الثالث والعشرين من فبرايرشباط من العام ١٩٩٦، ليضع تركيا فى قلب إستراتيجية واشنطن الشرق أوسطية.

ولا شك أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أثار موجة من القلق ليس فى أوساط العلمانيين الأتراك فحسب، وإنما فى أوساط المؤسسة العسكرية التى نصبت نفسها حامية لإرث أتاتورك، ومعارضة عودة الإسلام مجدداً إلى البلاد، والحفاظ على هويتها العلمانية بكل الطرق والوسائل. فالعسكر تدخلوا أربع مرات، وبمعدل مرة كل عشر سنوات، لضبط إيقاع الديمقراطية، وبما يؤدى إلى عدم هيمنة الإسلاميين على مقدرات البلاد فى نهاية المطاف.

غير أن الزعيم التركى رجب طيب أردوغان أعلن بوضوح أنه يريد «الاستمرار فى الطريق الأوروبية»، رافضاً بذلك اتخاذ أى خطوة من خطوات الأسلمة، قد تُثير ردود فعل غاضبة أيضاً لدى فئات من تلك البلاد التى نشأت أجيالها على العلمانية منذ ثمانين عاماً. ويريد أردوغان أن يبقى حزبه فى السلطة ثلاثة عشر عاماً

بعد أي بطول المدة التي قد تستغرقها المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. فحزب العدالة والتنمية مثله مثل كل الأحزاب التركية المتعاقبة على الحكم منذ الثمانينيات، يسعى بكل قوة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كسياسة ثابتة، إلا أنه يدمج هذا التوجه العام بتوجه موازٍ إلى الشرق الأوسط، وهو ما يمكن اعتباره التجديد الأبرز في السياسة الخارجية لتركيا منذ انتصار الحزب قبل سبعة أعوام في الانتخابات البرلمانية. واستطاع هذا الإدراك المتميز نسبياً لحزب العدالة والتنمية لهوية تركيا الوطنية، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضاً، أن يوجه السياسات الإقليمية لتركيا بشكل مختلف بعض الشيء عن الحكومات السابقة. ومع مرور السنوات منذ ٢٠٠٢ وحتى الآن أصبح لهذا الإدراك الشرق الأوسطي مؤيدون حتى من دوائر خارج حزب العدالة والتنمية، ومرد ذلك أن ذلك التوجه يضمن لتركيا دوراً رئيساً في الشرق الأوسط الجديد، بما يضمن ويعزز في النهاية المصالح الوطنية التركية، بما فيها استخدام هذا الدور لتحقيق غاياتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

.. واليوم تدرك القيادات الصهيونية أنه وبعد زمن طويل من العلاقات المميزة مع الأتراك، فإن تركيا أردوغان بجذورها الإسلامية، تريد العودة إلى محيطها الإسلامي الذي كانت عليه في الماضي بعد غياب استمر تسعة عقود من الزمان، من طريق القوة الاقتصادية الصاعدة، ووسائل القوة الناعمة، والتأييد المعنوي الكبير الذي تبديه تركيا للفلسطينيين في مواجهة آلة القمع الصهيونية. وقد ظهرت مقالات عدة في الصحف التركية تفسر الأسباب الخفية وراء انفعال أردوغان وتهجمه على إسرائيل. بعضها فسر غضب الزعيم التركي بأنه ردّ فعل على المأساة الإنسانية في غزة. بينما أشار عدد من الكتاب إلى عملية إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني بواسطة الصهاينة، الأمر الذي دفع أردوغان إلى «الثأر» له ولو بعد أكثر من مئة سنة. ويبدو أن رئيس الوزراء كان يعبر عن مزاج الشارع بحيث وصفته يافطات الحشود الضخمة بـ«فاتح دافوس»... و«موقظ المارد» من سبات استمر أكثر من قرن من الزمن.

جذور العلاقة من يهود الدونمة إلى أتاتورك

لفهم طبيعة العلاقة بين تركيا واليهود ومن ثم دولة الكيان الصهيوني، يحتاج ذلك للعودة إلى الوراء لتحليل التاريخ، ودراسة جذور العلاقة، وفهم خلفيات هذا التعاون، الذي مرّ عليه مئات السنوات، فبعد سقوط الأندلس في العام ١٤٩٢م، قبلت الخلافة العثمانية أن تستضيف في ديارها العائلات اليهودية الهاربة من الأندلس، وأكرمتهم كرمًا بالغًا، وأعطت لهم بعض الإقطاعيات في مدينة سالونيك باليونان (وكانت تابعة للخلافة العثمانية وهي التي خرج منها مصطفى كمال فيما بعد)، وعاش اليهود في كنف الخلافة العثمانية في غاية الأمن والاستقرار. لكن مرت الأيام وبدأت الخلافة العثمانية في الضعف كدورة طبيعية من دورات الحياة، وفي نفس الوقت تظاهر عدد كبير من اليهود بالإسلام، وعرفوا بـ«يهود الدونمة»، أي اليهود الذين ارتدوا عن اليهودية إلى الإسلام، لكن هؤلاء ظلوا على ولائهم الكامل لليهود وإن كانوا

يحملون أسماءً إسلامية، ووصل بعض هؤلاء اليهود إلى بعض المناصب الرفيعة في الدولة، وتعاونوا في السر مع إنجلترا وفرنسا واليهود لإسقاط الخلافة العثمانية، وتعطل مشروعهم بشدة عند ظهور السلطان عبد الحميد الثاني - رحمه الله - الذي حكم الخلافة العثمانية من العام ١٨٧٦ إلى العام ١٩٠٩م، ولكن قام هؤلاء اليهود بإنشاء جمعية تسمى «جمعية تركيا الفتاة» تدعو إلى الأفكار العلمانية والقومية، ومناهضة الفكرة الإسلامية بقوّة، ثم ما لبث أن التحق بها عدد كبير من أفراد الجيش مُكوِّنين ما عُرف بحزب «الاتحاد والترقي»، وهو الجناح العسكري لجمعية تركيا الفتاة.

وكان الشيء الجامع لكل هؤلاء الأعضاء هو علمانيتهم الشديدة، وكراهيتهم العميقة لكل ما هو إسلامي، وولاؤهم الكامل لليهود والإنجليز والفرنسيين.

قام «حزب الاتحاد والترقي» بالانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني في العام ١٩٠٩م وبدءوا في نشر الأفكار العلمانية في الدولة، ووضعوا في الخلافة أحد الخلفاء الضعفاء جداً، وهو محمد رشاد الملقب بـ«محمد الخامس»، وحكموا البلاد من وراء الستار، هنا ظهر مصطفى كمال (الملقب بأتاتورك)، الذي ساعده الإنجليز على قلب نظام الحكم في الخلافة العثمانية، بل وإلغاء الخلافة العثمانية تمامًا، وإنشاء الجمهورية التركية، والانفصال الكامل عن كلّ بلاد العالم الإسلامي، ثم قام مصطفى كمال أتاتورك بوضع دستور الدولة التركية، وفيه أكّد بوضوح وصراحة على أن دولة تركيا علمانية لا دين لها، وألغى الشريعة الإسلامية، وصاغ القانون من القانون السويسري والإيطالي، وأتبع ذلك بعدة قوانين منعت كل مظهر إسلامي في البلد؛ وقتل أكثر من ١٥٠ عالمًا من علماء الإسلام، وغير ذلك من القوانين والمواقف التي رسّخت العلمانية في تركيا، وأصبحت العلمانية والبُعد عن الإسلام هدفًا في حد ذاته، وكان ذلك بالطبع بمباركة واضحة من الغرب ومن الصهاينة في أنحاء العالم المختلفة، بل إن أفراد حزب الاتحاد والترقي - الذين صاروا قوادًا للجيش التركي - لهم جذور يهودية معروفة أو انتماءات ماسونية يعرفها الجميع.

وفي العام ١٩٤٨م قامت دولة الكيان الصهيوني «إسرائيل» في فلسطين، وفي عام ١٩٤٩م اعترفت تركيا بدولة إسرائيل، وكانت هي الدولة الإسلامية الأولى التي تعلن هذا الاعتراف.

وقامت تركيا بعلاقات حميمة مع الكيان الصهيوني، وأعلن بن جوريون في العام ١٩٥٨ قيام «حلف الدائرة»(*the peripheral pact*)، ليحيط بالعالم العربي، وكان هذا الحلف مكوناً من تركيا وإيران (أيام الشاه) وإثيوبيا، وهو بذلك يقيم علاقات مع دول لها حساسية خاصة في التعامل مع العرب، وخاصة أن هذه الدول كانت تامة العلمانية في ذلك الوقت، ولا تزال تفاصيل هذا الحلف، الذي لم يعش طويلاً، محاطة بالسرية، ولكن المعتقد أنه جاء تلبية لرغبة إسرائيلية في الانفتاح على الدول الرئيسية الجارة للعرب، ورداً من تركيا على الوحدة المصرية السورية وعلى انهيار النظام الملكي في العراق.

ومع مرور الوقت زادت أواصر العلاقة بين اليهود والأتراك العلمانيين، وتوثقت الأواصر العسكرية

بين الطرفين بشكل مبالغ فيه، وليس هذا أمرًا مستغربًا فى ظل معرفة الخلفية اليهودية لقيادة الجيش التركى من أيامه الأولى..

تطور العلاقة من التحالف إلى التصادم

إذا ما اعتبرنا أن فترة الربيع «الخصب» التى تلت الاعتراف التركى بمستعمرة الكيان الصهيونى الإجرامى للمحتل فى عام ١٩٤٩م، وحتى نهاية العام ١٩٥٩م نتيجة للتطورات الإقليمية الدولية المتسارعة خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين، كالأزمة السورية فى عام ١٩٥٧م، وسقوط النظام الموالى للغرب فى العراق عام ١٩٥٨م، والذى تبعه انهيار حلف بغداد، وتدعيم النفوذ الأميركى فى المنطقة العربية خلال نفس الفترة، والتى أدت إلى تعزيز وتقوية العلاقات التركية - الإسرائيلية، فقد شهدت الفترة من ١٩٦٠م إلى ١٩٧٥م سنوات الشتاء البارد بين الطرفين، حيث كان لحصار تركيا خلال الفترة من عام ١٩٦٣م - ١٩٦٤م، بسبب الحرب التركية - القبرصية وقيام بعض الحكومات العربية كليبيا على سبيل المثال بإمدادها بالأسلحة، مما جعلها ترد الجميل برفضها المطلق تمكين إسرائيل من استخدام القواعد الأميركية على أراضيها خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، دوراً كبيراً فى توتير العلاقات بين الطرفين.

(لاحظ وجود نجم الدين أربكان كنائب لرئيس الوزراء التركى وشريك فى الائتلاف الحكومى فى نفس الفترة كعامل مؤثراً فى الموقف التركى المتصادم مع إسرائيل).

وفى العام ١٩٦٧، قطعت العلاقات التركية الإسرائيلية لفترة وجيزة بعد حرب يونيو/حزيران من العام نفسه احتجاجاً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وفى ١٩٦٩ شاركت تركيا فى المؤتمر التاسيسى لمنظمة القمة الإسلامية. وفى ١٩٧٩ سمح بتاسيس مكتب لمنظمة التحرير فى العاصمة التركية أنقرة. وأصبح الانفتاح على الجوار العربى جزءاً من سياسات كل الحكومات التركية خلال العقدين التاليين، ولكن هذا الانفتاح لم يتجاوز الحقل الاقتصادى بكثير.

وفى عام ١٩٨٠ أنزلت أنقرة علم الممثلية الدبلوماسية الإسرائيلية لديها رداً على قرار الأخيرة ضم القدس الشرقية واعتبار «القدس الموحدة» عاصمة أبدية لإسرائيل.

عادت بعدها السياسة التركية فى فترة الثمانينيات لتلتزم الوسط الحيادى فى علاقاتها بين شركائها فى المنطقة - أى - العرب وإسرائيل، مؤكدين على أن عامل المصالح الاقتصادية الاستراتيجية التركية هو ما كان فى ذلك الوقت وراء ذلك التحول، مع الإشارة إلى ميل الميزان كان أقرب إلى الجانب العربى منه إلى الجانب الإسرائيلى فى تلك الفترة الزمنية، ويمكن القول بأن العلاقات التركية - العربية فى هذه المرحلة تحديداً كانت مرهونة بتقلص مستوى علاقاتها بإسرائيل.

فسياسياً، وبالرغم من رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل إلى مستوى سفارة

بعد أن كانت مفوضية بسبب الاحتجاج التركي على الإعلان الإسرائيلي للقدس الشرقية كعاصمة أبدية لها، إلا أنها ظلت ملتزمة للحياد الحقيقي في فترة الحرب الإيرانية – العراقية حفاظاً على مصالحها وعلاقاتها الطيبة مع الدول العربية وتحديداً دول الجوار كالعراق، أما اقتصادياً، وبسبب أزمة العمالة الأوروبية – التركية التي أدت إلى ترحيل الآلاف من الأتراك من أوروبا وإعادتهم الى وطنهم، واستقبال الدول العربية والخليجية لهم دور هام في توطيد عامل التقارب الاقتصادي والسياسي بين الجانبين التركي والعربي.

وإذا كانت بعض الدوائر العلمانية التركية كانت تنظر إلى إسرائيل على أنها تشبه تركيا سياسياً في المنطقة، فإن المثير أن قادة انقلاب عام ١٩٨٠م اتجهوا نحو الدول العربية أكثر، خصوصاً بعد انضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم ازدادت هذه العلاقات قوة بعد نجاح حزب «الوطن الأم» بقيادة تورغوت أوزال في انتخابات عام ١٩٨٣م حيث تميزت فترة حكمه بالانفتاح على الطرفين العرب وإسرائيل – معاً.. لكن العلاقات التركية الإسرائيلية وإن شهدت تقدماً ملحوظاً بعد طلب تركيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية إلا أنها كانت أسرع تقدماً على صعيد العلاقات العربية التركية.

وقد لعبت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، دوراً عاطفيّاً مؤثراً على الرأي العام التركي.. ولكن سرعان ما عادت تلك العلاقة إلى التطور والدفع نحو الجانب الإسرائيلي خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب عوامل عديدة، كان أخطرها على الإطلاق أزمة مياه نهري دجلة والفرات التي اشتعلت في ١٣ يناير/كانون ثاني من العام ١٩٩٠م، وذلك بإعلان تركيا في ذلك التاريخ تحديداً قطع مياه نهر الفرات عن كل من سوريا والعراق لمدة شهر كامل، ريثما يمتلئ خزان سد أتاتورك، نتج عن ذلك إدانة جامعة الدول العربية لإقدام السلطات التركية على قطع مياه الفرات وذلك في بيان رسمي لها بتاريخ ١٤ يناير/كانون ثاني ١٩٩٠، مما دفع تركيا بشكل غير رسمي إلى الإعلان عن تزويد إسرائيل بالمياه، وعَدّت ذلك سابقة خطيرة في العلاقات التركية ـ العربية.

عقدت تركيا ثلاث اتفاقيات دفاعية وأمنية محدودة مع الدولة العبرية في ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤، وفي الثالث والعشرين من فبراير/شباط من العام ١٩٩٦ وقعت الدولتان على اتفاقية دفاعية وصناعية عسكرية واسعة النطاق. أسست الاتفاقية للتعاون في حقول التدريب العسكري وتبادل الموارد الاستخباراتية، ومشاركة الدولة العبرية في مناورات الحورية الموثوقة (*Reliant Marmaid*) البحرية، وصقر الأناضول الجوية، إضافة إلى استخدام الدولة العبرية للفضاء التركي وتدريب الطيارين الإسرائيليين على الطلعات الجوية من قاعدة قونيا.

خلال السنوات التالية، تكفلت الدولة العبرية بتطوير طائرات *F4* ودبابات *M60* التركية، كما تبادلت الدولتان معلومات استخباراتية ضد الإرهاب.

وهناك بالفعل اختلاف بين التعاون العسكري والتعاون الدفاعي ـ الاستراتيجي، بيد أن التعاون

العسكرى المكثف يتضمن فى الوقت نفسه دلالات إستراتيجية، وهو ينطبق على اتفاق التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى الذى يشتمل على بند يتعلق بالمشاورات ذات الطابع الدفاعى «أشير إليه بإنشاء منتدى أمنى للحوار الاستراتيجى بين الدولتين» طبقاً لبيان لوزارة الدفاع الإسرائيلية صادر فى الثامن عشر من مارس / أذار من العام ١٩٩٦، ويهدف المنتدى المذكور إلى رصد الأخطار المشتركة التى تهدد أمن البلدين وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار.

وبطبيعة الحال، فإن الإشارات الإسرائيلية التركية ترتبط أساساً بسورية، وكذلك بالعراق وإيران. ويتأكد ذلك بالنظر إلى بند آخر فى الاتفاق العسكرى ينص على «أن الحوار الاستراتيجى بين البلدين يمتد نشاطه ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت فى تركيا لرصد أى تحركات عسكرية فى سورية وإيران وجمع المعلومات عنهما».

وكان لضعف المساندة العربية للأقلية التركية فى قبرص وبلغاريا، ومساندة بعض الدول العربية للحركة الانفصالية الكردية فى تركيا، دور فى توتير العلاقات السياسية والدبلوماسية تحديداً بين العرب وتركيا خلال تلك الفترة، وهو ما استغلته إسرائيل أنسب استغلال، لترفع مستوى التقارب بينهما إلى درجة التحالف العسكرى والأمنى، والذى بلغ أشده خلال الفترة من ١٩٩٦م - ١٩٩٨م، حيث وقعت تركيا وإسرائيل على عدد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية المشتركة، وبالطبع نصت الاتفاقيات الجديدة على تبادل الخبرات العسكرية بين الجانبين، بما يتضمنه ذلك من إجراء مناورات عسكرية ومناورات جوية، واستخدام موانئ الطرفين، وبالفعل بدأ الجانبان فى المضى قدمًا لتنفيذ بنود الاتفاقية العسكرية الأمر الذى قوبل بالسخط والاستياء من قبل دول المنطقة، لما يشكله هذا التقارب من تأثير مخل بتوازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط.

(لاحظ أيضاً وجود نجم الدين أربكان كشريك فى الائتلاف الحكومى فى نفس الفترة ورئيساً للحكومة فى العام الأول من تلك الفترة وعدم قدرته على منع هذه الاتفاقيات رغم إنها تخالف إيديولوجيته ومبادئه السياسية غير إن الجيش أعفاه من ذنب هذا الجرم عندما خلعه بعد عام واحد من توليه الحكم).

وكانت إذاعة الجيش الإسرائيلى قد ذكرت فى العاشر من إبريل / نيسان ١٩٩٦ «بأن تركيا بموجب اتفاقها العسكرى مع إسرائيل قبلت تقديم تسهيلات للأخيرة تستطيع بموجبها نصب أجهزة تنصت فى أراضيها لرصد أى تحركات عسكرية فى المنطقة، خصوصاً من جانب سوريا، ما سيمكّن الاستخبارات الإسرائيلية من القيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات، ولاسيما عن طريق التنصُّت الإلكترونى على سورية وإيران من داخل تركيا، بينما ستساعد إسرائيل تركيا فى إقامة تجهيزات الكترونية على حدودها مع سورية والعراق وإيران».

لا شك أن هناك علاقة قوية بين الاتفاق الاستراتيجي الأميركي-الإسرائيلي، والاتفاق العسكري التركي-الإسرائيلي، ولاسيما أن أميركا التي تقيم علاقات مع القوتين الإقليميتين الإسرائيلية والتركية، تعمل دائماً على رسم نمط معين من الترتيبات الأمنية الإقليمية. وتكشف بنود اتفاق فبراير/شباط ١٩٩٦ وآليات تنفيذها وما نفذ منها بالفعل، عن حجم التعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية، حيث يسمح للسلاح الجوي للدولتين كلتيهما باستخدام المجال الجوي للدولة الأخرى والقيام بتدريبات مشتركة، كما يسمح للطائرات الإسرائيلية بالوجود في قاعدتين جويتين تركيتين وهما (أنجيرليك وقونيا)، ولا يعني ذلك فقط أن إسرائيل ستتمكن لأول مرة من إحكام قبضتها، على سوريا لتنالها شمالاً وجنوباً، وإنما يعني أيضاً تمتعها بحرية حركة واسعة في المنطقة، ارتكازاً على تعدد القواعد داخل أراضيها والأراضي التركية، على نحو يجعل الكثير من الممرات الإستراتيجية في متناول سلاحها الجوي.

في الجانب التسليحي، سعت تركيا للحصول على موافقة الولايات المتحدة لشراء نظام صواريخ آرو الباليستية الذي تنتجه إسرائيل، حيث أبرمت هذه الأخيرة اتفاقية بيع أسلحة إسرائيلية إلى تركيا تتجاوز قيمتها مليارى دولار، ومن بينها تحديث ١٧٠ دبابة تركية من طراز إم ٦٠، وتصنيع طائرة للتجسس بدون طيار، وبيع صواريخ مضادة للدبابات، وبيع قمر اصطناعي للتجسس، فضلاً عن تصنيع صواريخ آرو - تو، التي تنوي إسرائيل نشر بطارياتها وراداراتها في جنوبي شرقي تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية - حسب ما هو معلن.

ولم يشمل التحالف التركي - الإسرائيلي التعاون المشترك في المجالات العسكرية والأمنية فحسب خلال تلك الفترة المزدهرة، وإنما تجاوز ذلك إلى المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرها كذلك (ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢- ١٩٩٦م، بلغت قيمة التبادل التجاري في المجالات غير العسكرية بين تركيا وإسرائيل ٤٥٠ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون المشترك في مجال السياحة، والتجارة الحرة وحماية الاستثمارات بين الجانبين، تلك الاتفاقيات التي جاءت إثر العديد من الزيارات المتبادلة بين المسئولين الأتراك والإسرائيليين، ففي هذه المرحلة كان الطرف التركي يلوح بإمكانية فتح الطريق أمام إسرائيل للنفاذ إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وفي المقابل كان الطرف الآخر يلوح بإمكانية الوساطة بين تركيا والولايات المتحدة).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ كان لابد لقادة تركيا أن يستجيبوا لضغط الأصوات الشعبية التي ارتفعت في بلدهم معارضة إسرائيل، فوصف الرئيس التركي آنذاك أحمد نجدت سيزار الأعمال الإسرائيلية بأنها «عنف واستفزاز»، وبلغ رئيس وزراء تركيا السابق بولند أجاويد مبلغاً غير مسبوق في إدانة إسرائيل عام ٢٠٠٢، حينما وصف حملة الجيش الإسرائيلي على مخيم جنين، المسماة «حملة السور الواقي»، بأنها «إبادة للشعب الفلسطيني».

علاقات ما بعد «العدالة»

ما إن دخل العالم بشكل عام، وتركيا على وجه الخصوص الألفية الجديدة - القرن الحادى والعشرين - حتى حدث التحول الجذرى فى تاريخ الدولة التركية الحديثة، وتحديداً على مستوى سياستها الخارجية، ففى العام ٢٠٠١م، وتحديدا بتاريخ ١٤ / ٨ / ٢٠٠١م، تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامى الذى تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية فى ٢٢ / ٦ / ٢٠٠١ م، وكانوا يمثلون جناح المجددين فى حزب الفضيلة، وكان رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين فى الحركة السياسية الإسلامية فى تركيا أول زعيم لـ«حزب العدالة والتنمية» وهو الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التى دخلت الحياة السياسية التركية، كان بعدها وتركيا على موعد استثنائى مع التاريخ.

ففى يوم الأحد الموافق ٣ / ١١ / ٢٠٠٢ م حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً فى الانتخابات العامة التركية منهياً بذلك خمسة عشر عاماً من الحكم الائتلافى فى البلاد، نجاح الحزب خلال الفترة الرئاسية الأولى وما حققه على الصعيدين السياسى والاقتصادى تحديداً كان دافعاً للأمة التركية لاختيار وانتخاب حزب التنمية من جديد فى انتخابات العام ٢٠٠٧م، ولأول مرة منذ ٥٠ عاما فى الحياة السياسية التركية يتمكن حزب سياسى واحد من تشكيل حكومة منفرداً مرتين، ويعود ذلك كما أكد العديد من المراقبين والمتابعين للشأن التركى إلى عدد من العوامل أهمها - كما يقول الباحث التركى بمركز الشرق العربى للدراسات محمود عثمان - الشخصية الكاريزمية لرئيس الحزب رجب طيب أردوغان، وتعرض الحزب إلى الغبن وازدواجية المعايير، ومذكرة الجيش ضد الحزب، وتدخله بشكل مباشر فى السياسة التركية، ونجاح الحملة الانتخابية، والاتصال المباشر مع الشعب والاهتمام بقضايا المواطنين.

وفى الوقت الذى حدث فيه تقارب قوى على صعيد العلاقة بين الدول العربية وتركيا خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين من جهة، وتحديداً خلال الفترة الثانية لحكم حزب التنمية، الأمر الذى انعكس إيجاباً على علاقة الدولة التركية الحديثة بالدول الإسلامية والعربية، وأنعكس سلباً على علاقتها مع إسرائيل والتى كانت حتى وقت قريب ورقة رابحة بيد الأتراك لدعمهم سياسيّاً من خلال الضغط على الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الحليفة لإسرائيل كالدول الأوروبية لتمرير سياسات تركيا وتوجهاتها الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط وغيرها فى بعض الأحيان.

وقد أثار وصول العدالة والتنمية للحكم عدم ارتياح واضح فى الأوساط الإسرائيلية، بسبب تعاطيه للقضية الفلسطينية وتعاطف قادة العدالة معها، فصارت الأمور أشد صعوبة وتعقيداً، فمن ناحية كان حجم التعاون التركى الإسرائيلى فى المجال العسكرى والاقتصادى قد خطا خطوات واسعة، وقد شهد العام الأول من حكم العدالة والتنمية زيارات إسرائيلية عالية المستوى لأنقرة، واستمر التعاون العسكرى بين البلدين

على مستواه المقرر فى الاتفاقيات السابقة.

وفى تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت أثناء زيارته أنقرة فى فبراير / شباط ٢٠٠٧، قال أولمرت إن حجم التجارة بين البلدين وصل إلى ٢,٨٣ مليار دولار، وإن ١٥٢ شركة إسرائيلية تعمل فى تركيا.

وبالفعل فإن المجال الاقتصادى والتجارى بين البلدين قد شهد تطوراً كبيراً، يكشف عن ذلك حجم المبادلات التجارية بين البلدين، الذى بلغ عام ٢٠٠٣ نحو ١,٤ مليار دولار باستثناء قطاع الدفاع. وخلال العام ٢٠٠٣ زار أكثر من ٣٠٠ ألف سائح إسرائيلى تركيا، حيث يجد الإسرائيليون فى تركيا السياحة الآمنة، بعيداً عن التوتر الذى يعيشونه داخل إسرائيل. وأثناء زيارة وزير البنية التحتية الإسرائيلى يوسف باريتسكى لتركيا فى مايو / أيار ٢٠٠٤، تم توقيع اتفاقية بين البلدين بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، تقوم تركيا بمقتضاها ببناء ثلاث محطات كهرباء فى إسرائيل. وقبلها بشهرين وقع الجانبان اتفاقية، تتضمن شراء إسرائيل ٥٠ مليون متر مكعّب من الماء سنوياً من تركيا، وذلك خلال السنوات العشرين القادمة.

ولكن رئيس الوزراء أردوغان فاجأ الإسرائيليين بشجبه العنيف لحادثة اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، واصفاً أياها بإرهاب الدولة.

غير أنه فى ٢٠٠٥ قام أردوغان بزيارة مفاجئة لكل من الدولة العبرية وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينية. فى لقائه مع رئيس الوزراء آريل شارون، اقترح أردوغان قيام تركيا بدور وسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن شارون لم يكن معنياً بمثل هذا الدور.

أما فى رام الله، فقد وصف أردوغان العلاقات التركية الفلسطينية بأنها تاريخية، مفتتحاً بذلك مساراً تركياً نشطاً فى الشأن الفلسطينى.

ورغم أنه ليس من الواضح ما إن كانت أنقرة قد قامت باتصالات مبكرة بحركة حماس أم لا، فإن فوز الأخيرة فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية فى يناير / كانون الثانى ٢٠٠٦ أتاح لرئيس مكتب حماس السياسى تلقى دعوة لزيارة العاصمة التركية والالتقاء بوزير الخارجية التركى - آنذاك- عبد الله جول.

منذ تلك الزيارة، حافظت تركيا على اتصالات مستمرة بحماس، رغم المعارضة الغربية والإسرائيلية، وتبنت حكومة أردوغان موقفاً رسمياً يدعو إلى فتح قنوات الحوار مع حماس وضمها إلى الحركة السياسية والدبلوماسية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. بيد أن التحرك التركى حافظ على توازن حذر فى العلاقة مع الفلسطينيين والإسرائيليين.

فى ٢٠٠٤ وقعت تركيا والدولة العبرية صفقة لتصدير ٥٠ مليون متر مكعب من المياه التركية للدولة العبرية خلال العشرين عاماً التالية. وفى ٢٠٠٥ وبعد زيارته للدولة العبرية، استضاف أردوغان اللقاء العلنى الأول بين مسؤولين إسرائيليين وباكستانيين.

فى فبراير/شباط ٢٠٠٧ قام رئيس الوزراء الإسرائيلى أولمرت بزيارة أنقرة، حيث أقنعه أردوغان بقبول لجنة تركية للتحقيق فى الحفريات الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى. ولكن تقرير اللجنة، الذى جاء فى غير مصلحة الإسرائيليين، أعلن بدون ضجيج كبير فى نوفمبر/تشرين الثانى من العام نفسه.

وفى نوفمبر/تشرين الثانى ٢٠٠٧ أيضاً، استضافت أنقره لقاء بين الرئيس الفلسطينى عباس والإسرائيلى بيريز، وقد منح بيريز استقبالاً غير مسبوق عندما سمح له بتوجيه خطاب للبرلمان التركى.

فى الشهر نفسه، شاركت تركيا فى مؤتمر «أنابوليس» بالولايات المتحدة، الذى استهدف إعادة إطلاق مفاوضات الحل النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وطبقا لصحيفة تركية، فإن الاتفاقات العسكرية بين البلدين بلغت منذ تولى حكومة العدالة والتنمية مليارَىْ دولار، ضمنها صفقة لشراء تركيا طائرات استطلاع إسرائيلية الصنع ومحطات تحكم أرضية.

سياسة التوازن الحذر هذه وفرت لتركيا دورها الرئيسى فى الصراع العربى الإسرائيلى، عندما أصبحت الوسيط والمضيف للمباحثات السورية الإسرائيلية غير المباشرة فى ٢٠٠٨، ولكن هذا التوازن بدا كأنه اختل لصالح العلاقات مع الفلسطينيين والمنطقة العربية أثناء أسابيع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، عندما اتخذت أنقرة موقفا متضامنا مع الفلسطينيين بتأييد واسع وغير مسبوق من كافة فئات الشعب التركى.

وقد تزايد القلق الإسرائيلى من الخطوات السياسية التركية الاستثنائية التى حدثت تجاهها (وتحديداً خلال العام ٢٠٠٩ م)، فهى تدرك أنها الخاسر الأكبر من تلك الالتفاتة التركية إلى منطقة الشرق الأوسط «العربية تحديداً» وقضاياها المصيرية، والتى تعتبرها - أى - إسرائيل نقيض لمصالحها الاستراتيجية.

ومن أبرز ما يمكن الإشارة إليه فى هذا الجانب - أى - جانب توتر العلاقة بين إسرائيل وتركيا خلال هذا العام الأمثلة التالية، وهى نفسها ما يثبت التقارب التركى من العرب وقضاياهم:

- المجاهرة التركية المباشرة والرافضة للتصرفات والسياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والاعتداءات المتواصلة على الأبرياء فى قطاع غزة، وهو ما شاهدناه من خلال الخطوة الجريئة والغير مسبوقة التى قام بها أردوغان فى مؤتمر دافوس خلال العام ٢٠٠٩، والتى لاقت قبولا وترحيبا من قبل الشعب التركى، وقال أردوغان للآلاف الذين خرجوا لاستقباله فى المطار: «إن لغة بيريز لم تكن مقبولة، وكان على أن أتصرف دفاعاً عن كرامة تركيا، كل ما أعرفه أنه يتعين علىَّ الذود عن كرامة تركيا والشعب التركى، لست زعيم قبيلة بل أنا رئيس وزراء تركيا ويتعين على أن أتصرف على هذا النحو». بالإضافه لموقفه من الحفريات تحت المسجد الأقصى.
- اعتراف أردوغان بحركة حماس ورفض وصمها بمنظمة إرهابية، وتكرار استقباله لقادة حماس، بداية من ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٦ م، عندما استضاف رئيس المكتب السياسى لحماس خالد مشعل فى أنقرة.

• التقارب التركى – السورى، والذى تعتبره إسرائيل خطوة خطيرة نحو تشكيل تحالف خطير قد يضر بسياساتها المستقبلية تجاه سورية، وتحديداً الخطوة الأخيرة التى فتحت الحدود بين الدولتين على مصراعيها.

• قضية الرفض التركى القاطع لاستخدام أراضيها لضرب إيران وقد تطور الموقف لاحقاً لتعلن أنها ستتصدى عسكرياً لأى طائرة قد تخترق أجواءها لضرب إيران.

• رفض أردوغان بشدة أثناء مادبة إفطار رمضانية – رمضان ٢٠٠٩ – شارك فيها الأمين العام للحلف الأطلسى الدنماركى أندرس فوج راسموسن استخدام عبارة الإرهاب الإسلامى لوصف عنف المسلحين وقال أردوغان: «ان استخدام حوادث معزولة لنعت دين بأكمله وأتباعه بانهم إرهابيون محتملون والسعى إلى نشر هذه المفاهيم والتسامح مع مثل هذه السلوكيات، هو فى الحد الأدنى جريمة ضد الإنسانية».

• طلب تركيا من إسرائيل عدم المشاركة (مرتين فى العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩) فى المناورات «صقر الأناضول» التى تجرى بين دول حلف شمال الأطلسى بمشاركة جيوش «صديقة»، ما أدى إلى إلغائها لاحقاً بسبب امتناع الولايات المتحدة وإيطاليا عن المشاركة، وكان رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان قد صرح فى تعليقه على مسألة إلغاء المناورات التركية المشتركة مع إسرائيل، بأنه أخذ بعين الاعتبار ضمير الشعب التركى، وقال: «كان على أن أكون صوتاً ناطقاً بوجدان شعبى، لأن شعبى يرفض مشاركة إسرائيل جرائمها، ولذلك تشاورنا مع الجهات المسؤولة وقلنا نعم.. المناورات سوف تجرى.. ولكن إسرائيل لن تشارك فيها.. وعرض المقترح وقبل.. وستكون مناورات هذه السنة من دون إسرائيل».

حدود التصعيد والمواجهة

المتتبع للمواقف التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فى أنقرة، يلمس بوضوح مجموعة من التحولات الإستراتيجية فى مواقف الحكومة التركية من بعض أزمات الشرق الأوسط، ولعل أخطرها فى ظل الأزمة العراقية ذات الأبعاد الدولية. فليست هذه المرَّة الأولى التى تتخذ فيها حكومة أردوغان قراراً كبيراً وخطيراً له تداعيات إقليمية فى منطقة الشرق الأوسط كلها، فقبل اندلاع الحرب الأنجلو/ساكسونية على العراق فى مارس ٢٠٠٣، رفضت تركيا ـ العضو الدائم فى حلف شمال الأطلسى، والدولة التى تربطها بأميركا علاقات إستراتيجية على درجة عالية نسبيًا من المتانة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ـ استخدام أراضيها لاحتلال العراق، على الرغم من الضغوط الهائلة التى مورست عليها، وقد نجحت فى إعادة توازن دبلوماسيتها والعودة إلى مكانها فى العالم الإسلامى، من خلال دمج حضورها الجغرافى ودورها التاريخى وقوة اقتصادها الصاعد، ونفوذ مؤسستها العسكرية، للعب دور إقليمى فاعل منافس للدور الإسرائيلى.

أما على صعيد علاقة تركيا مع إسرائيل في ظل حكومة أردوغان، فقد كانت حدوداً للتصعيد والمواجهة، أغلبها كان بسبب تطورات حدثت على الساحة العربية عامة، وخصوصاً الفلسطينية، بداية من أحداث الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، والتهديدات بتفجير المسجد الأقصى والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، ومن أبرز محطات التصعيد المتبادل بين الطرفين، نذكر الآتي:

● رفض أردوغان استضافة شارون في تركيا على خلفية المجازر التي ارتكبها في فلسطين المحتلة إبان الانتفاضة الثانية، ووصف إسرائيل بالدولة الصهيونية بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين رئيس حركة حماس في أبريل/نيسان ٢٠٠٤.

● قيام إسرائيل بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق وتورطها في عمليات سرية بدول مجاورة، وهو ما كشف عنه الصحافي الأميركي سيمور هيرش في مجلة «نيويوركر» في العام ٢٠٠٤، وقاد إلى بداية التأزم في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وعلى الرغم من نفي كل من إسرائيل والقيادة الكردية في شمالي العراق لهذه التقارير، فإن تركيا لم تقتنع، خصوصاً مع ورود تقارير أخرى، أشارت إلى قيام إسرائيل بإرسال عملاء لها داخل إيران للحصول على معلومات عن برنامجها النووي.

وكان السفير الإسرائيلي في تركيا «بيني عفيف» استنكر ما ورد في تقرير «نيويوركر»، ونفى ما ذهب إليه التقرير من أن إسرائيل قد استفادت من الاحتلال الأميركي للعراق بتوسيع وجودها في شمال العراق، وطمأن السفير الإسرائيلي وزارة الخارجية التركية بأن إسرائيل قد قررت منذ وقت طويل ألا تتدخل في الشؤون العراقية. وأعلن وزير الخارجية التركي عبد الله جول قبول تأكيدات السفير الإسرائيلي من أن ما حواه تقرير «نيو يوركر» هو مجرد ادعاءات غير حقيقية، لكن وكالة أنباء الأناضول، شبه الرسمية، أذاعت على لسان جول قوله «إننا نأمل ألا تثبت الأيام خطأ ثقتنا بإسرائيل».

وكانت وسائل الإعلام التركية قد نشرت قبل ذلك حديثاً لوكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق «ألون ليل»، والذي تحدث فيه عن أن إقامة دولة كردية مستقلة أمر لا يزعج إسرائيل، ولكنه أضاف أن إسرائيل مدركة تماماً لحساسيات تركيا بشأن هذه القضية، ولهذا فإن إسرائيل لا تحاول دعم هذا التوجه الكردي.

● يعزو معظم المسؤولين الإسرائيليين في تحليلاتهم للأزمة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إلى اندفاع المشروع التركي لجهة تطوير العلاقات مع كل من سوريا وإيران، على حساب تآكل في العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، ولاسيما بعد أن دشنت زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى أنقرة ربيع ٢٠٠٩ فصلاً جديداً من فصول الأدوار الإقليمية في المنطقة، حيث مثلت تلك الزيارة اعترافاً أميركياً صريحاً وواضحاً بأهمية دور تركيا الجغرافية والسياسية في صياغة توازنات السياسة الدولية، كما مثلت تلك الزيارة فاتحة لإقامة شراكة جديدة بين القوة الأعظم الولايات المتحدة، و بين القوة الإقليمية الصاعدة تركيا. وفضلاً عن ذلك، أسهمت حكومة أردوغان في تطوير العلاقات السورية التركية من علاقات تصادمية

وصلت إلى شفير الحرب بين البلدين، إلى علاقات ودية وتنسيق ملحوظ على المستويين الإقليمي والدولي.

وتعتقد إسرائيل أن إقامة الحلف الإقليمي السوري - التركي الجديد من خلال تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي السوري - التركي الذي تم على أعلى المستويات في سورية (حلب) والذي عقد في الثالث عشر من أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩، بأنه دليل إضافي على رغبة تركيا بالابتعاد عن إسرائيل والاقتراب من جيرانها المسلمين. كما اعتبرت إسرائيل أن الإعلان عن القيام بمناورات عسكرية تركية سورية هو تأكيد لفرضيتها. وعلى الرغم من مخاوف قادة إسرائيل من التقارب التركي مع كل من سورية وإيران، فإنهم يستبعدون تماماً أي حديث عن إمكانية قيام تركيا بمراجعة علاقاتها «الوثيقة» بإسرائيل.

• كما أن الأزمة في العلاقات التركية - الإسرائيلية ناجمة أيضاً من الصدمة التي تلقاها أردوغان حين قام أيهود أولمرت بزيارة تركيا قبل يومين من الحرب الإسرائيلية على غزة يوم ٢٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٨، حيث لم ينبس أولمرت ببنت شفة عن نيات الحكومة الإسرائيلية بشن ذلك العدوان.. كما أن أردوغان لم يُخْفِ يوماً تحفظاته حيال التعاون العسكري المدعوم من الجنرالات الأتراك والإسرائيليين.

• لقد تبين لإسرائيل أن قدرة تأثيرها على تركيا البلد المسلم الهام والحليف لها تتراجع وبذلك يعتبر الإسرائيليون أنهم قد يفقدون هذا الحليف، وما تخشاه إسرائيل الآن هو أن تقع التكنولوجيا العسكرية والمعلومات المتبادلة مع أنقرة مستقبلاً في أيدي أعداء إسرائيل. ولم يُخْفِ أفيجدور ليبرمان غضبه باستدعاء السفير التركي في تل أبيب بحجة أن التلفزيون التركي عرض جنوداً إسرائيليين يقتلون سجناء، لكن رئيس الوزراء أردوغان اعتبر هذا التصرف رداً مستتراً على إلغاء المناورات العسكرية بقوله: «إن تركيا بلد كبير لا يمكن لأحد أن يملي عليه قراراته، وأي سلطة سياسية يجب أن تأخذ في الحسبان رأي الشعب التركي وطلباته».

• الهجوم الإسرائيلي الوحشي على قافلة أسطول الحرية المتجه إلى غزة في ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، والذي راح ضحيته تسعة أتراك من المتضامنين مع غزة، وما تبعه حملات هجوم اتهامات متبادلة بين الطرفين.

الحرب على غزة

لم يَخْفِ رئيس الوزراء التركي رجب الطيب أردوغان رد فعله الحاد على الحرب على غزة (٢٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٨) منذ اليوم الأول لاندلاعها. وقد بدا أردوغان غاضباً على حجم الضحايا الفلسطينيين من ناحية، ومن ما وصفها بالإهانة التي وجهت لتركيا من ناحية أخرى. ما ولد الشعور بالإهانة أن أردوغان كان قد استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل أيام قليلة فقط من بدء الحملة الإسرائيلية على قطاع غزة، واضعاً كل الثقل التركي خلف هدف تطوير مباحثات السلام السورية الإسرائيلية غير المباشرة.

خلال أسابيع الحرب الثلاثة، تواصل الشجب التركي الرسمي للحملة الإسرائيلية، بينما انطلقت

حركة تضامن تركية شعبية غير مسبوقة مع الفلسطينيين. وقام رئيس الوزراء التركى بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربى تركى مشترك من الحرب، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية - آنذاك- د. أحمد داود أوغلو للمشاركة فى المفاوضات بين الوسيط المصرى من ناحية، وحركة حماس والدولة العبرية من ناحية أخرى.

التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة، واستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين فى مستشفيات العاصمة، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالى قطاع غزة. وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان عن المشاركة فى الحملة التضامنية مع غزة، عندما دعت للقاء تضامنى شارك فيه عدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين.

وكان أردوغان قد شن هجوماً عنيفاً على إسرائيل فى السادس من يناير/كانون ثانى ٢٠٠٩ بسبب عدوانها على قطاع غزة، مؤكداً أن التاريخ سيحاسب قادتها. وأضاف أن تركيا حكومة ودولة وشعباً لا ولن تكون إلى جانب الظالمين الإسرائيليين، داعياً المجتمع الدولى للعمل العاجل من أجل وضع حد نهائى لهذا الظلم الغاشم. وخاطب أردوغان وزيرة الخارجية الإسرائيلية - آنذاك- تسيبى ليفنى ووزير الحرب إيهود باراك، بالقول: «إن التاريخ سيسجل لكما هذا العار»، يجب عليكما التخلى عن الحسابات الضيقة الخاصة بالانتخابات، دماء الأطفال والنساء والعزل من الفلسطينيين يجب أن لا تكون ثمناً لهذه الحسابات، الأتراك العثمانيون أنقذوا أجدادكم اليهود من مظالم الصليبيين فى إسبانيا عام ١٤٩٠ لدى سقوط الدولة الأندلسية».

وفى رد على انتقادات الإسرائيليين له فيما يتعلق باتخاذ مواقف عاطفية تضامنية مع الشعب الفلسطينى، قال «نعم أنا عاطفى عندما أرى ما تفعله الهمجية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، هذه الهمجية لطخة عار فى جبين البشرية جمعاء وإن تركيا حكومة ودولة وأمة لا ولن تغفر للإسرائيليين هذه المظالم».

وكشف فى هذا الصدد أن حكام تل أبيب أغلقوا آذانهم عن كل صوت شريف وإنسانى، موضحاً أن المظاهرات التى خرجت فى كل مدن تركيا عكست بكل وضوح حساسيات الشعب التركى وتعاطفه وتضامنه مع الشعب الفلسطينى وأن أحداً لا يستطيع أن يتجاهل رد الفعل الشعبى فى تركيا.

وحمَّل أردوغان إسرائيل مسئولية الحرب وقال عنها إنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها، مشيراً إلى الحصار غير الإنسانى لغزة منذ عامين.

وذكر أيضاً بمعاملة السلطات الإسرائيلية له عندما أجبرته على الانتظار فى سيارته أكثر من ٣٠ دقيقة عندما أراد زيارة رام الله، وقال إن هذه السلطات التى تعامل رئيس وزراء دولة مهمة مثل تركيا هكذا فكيف لها أن تعامل الشعب الفلسطينى بإنسانية؟

وانتهى أردوغان إلى التأكيد على أن فلسطين قضية كل العرب والأتراك والشرفاء فى جميع أنحاء العالم وأنه بدون حل المشكلة الفسطينية لن يكون هناك أمن واستقرار وسلام فى العالم.

لم يمر موقف الحكومة التركية من الحرب على غزة بلا جدل وردود فعل من نوع آخر. عدد من المعلقين فى الصحف العلمانية الرئيسية فى تركيا اعتبر أن الموقف الذى اتخذه أردوغان يهدد مصالح تركيا وعلاقاتها التقليدية مع الدولة العبرية، ويدفع نحو تحول قوى الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة إلى العمل ضد تركيا. كما أثار معلقون آخرون أسئلة حول ما إن كانت حكومة أردوغان قد عادت إلى جذورها الإسلامية الأصولية وبدأت فى تقويض علاقات وروابط تركيا الغربية.

وبينما عاد الحديث من جديد عن العثمانية والعثمانية الجديدة إلى أعمدة الصحف والدوائر السياسية التركية، ألقى قائد القوات البرية الإسرائيلية الميجور جنرال آفى ميزراحى كلمة فى مؤتمر عقد فى الدولة العبرية (١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٩) هاجم فيها الموقف التركى، ودعا الأتراك إلى النظر فى المرآة، قائلا إن ما تقوم به تركيا ضد الأكراد، وما ارتكبته ضد الأرمن، واحتلالها لشمال قبرص، لا يؤهلها لانتقاد السياسة الإسرائيلية.

وقد جاء الرد على الجنرال الإسرائيلى هذه المرة من قيادة الأركان التركية، التى أصدرت بياناً ندد بالتصريحات الإسرائيلية.

ولكن التوتر الذى شاب العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بدء الحرب على غزة سرعان ما تم احتواؤه، بعد لقاء جمع وزيرىْ خارجية البلدين واعتذار قائد الأركان الإسرائيلى لنظيره التركى عن تصريحات الجنرال ميزراحى. أو هكذا بدا الوضع.

غير أن الخبير المتخصص فى شؤون الشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية الأميركى ستيفن أ. كوك قد أكد فى مقابلة (أجراها معه برنارد جويرتزمان، المحرر الاستشارى بمجلس العلاقات الخارجية الأميركى ونشرت على الموقع الإلكترونى للمجلس)، أن عملية «الرصاص المصبوب» الإسرائيلية على قطاع غزة فى ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ كانت العامل الرئيس فى التوتر الذى تشهده العلاقات التركية ـ الإسرائيلية فى الوقت الجارى، فقد أثارت هذه العملية غضب الحكومة التركية لأنها جاءت فى أعقاب زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك إيهود أولمرت لأنقرة وهى الزيارة التى ركزت على البحث فى عملية السلام السورية ـ الإسرائيلية عبر الوساطة التركية وتحت رعاية رئيس الوزراء التركى. وعلى الرغم من ذلك فإن أولمرت لم يبلغ أردوغان لدى رحيله عن فحوى عملية «الرصاص المصبوب» والنية الإسرائيلية للقيام بمثل هذه العمل العسكرى على قطاع غزة، الأمر الذى اعتبره أردوغان إحراجاً وإهانة كبيرة له ولتركيا. واعتبرت أنقرة أن هذه العملية مبالغ فيها وتعد رداً غير متناسب على الهجمات الصاروخية التى تعانى منها إسرائيل.

وعلى الرغم مما توصف به العلاقات بين الدولتين قبل هذه التطورات بأنها علاقات جيدة فقد كانت تلوح فى الأفق بعض المشكلات ومظاهر التوتر التى بدت بشكل جلى إبان الانسحاب الإسرائيلى الأحادى

الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ حيث اعتبر أردوغان أن الإجراءات العسكرية الإسرائيلية فى قطاع غزة آنذاك «إرهاب دولة»، وتجاوزت الدولتان هذه الأزمة من خلال زيارة رئيس الوزراء التركى لإسرائيل والتوقيع على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات المشتركة والاجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك أرييل شارون وكان من المقرر لشارون أن يزور تركيا فيما بعد لولا الأزمة الصحية التى تعرض لها وراح على أثرها فى غيبوبة منذ يناير ٢٠٠٦.

ويخلص «كوك» من ذلك إلى القول بان عملية الرصاص المصبوب فى قطاع غزة والحرج الشديد الذى تعرض له رئيس الوزراء التركى أردوغان هى القضية الرئيسة التى تسببت فى التوتر التركى الإسرائيلى.

أزمة صقر الأناضول

تسبب رفض أردوغان (مرتين ٢٠٠٩و٢٠١٠) مشاركة إسرائيل فى مناورات«صقر الأناضول» السنوية، فى أن يسود مناخ من التوتر فى العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ولاسيما وأن هذه المناورة تعتبر من أهم التدريبات العسكرية وأوسعها نظراً لنسبة المشاركين فيها (إسرائيل والأطلسى)، والتى تجرى فى إطار تدريبات حلف شمال الأطلسى لمدة أسبوعين.

كانت هذه المناورات تجرى عادة بين تركيا وإسرائيل منذ العام ٢٠٠١، وكان من المقرر أن تجرى مناورة العام ٢٠٠٩ فى قاعدة سلاح الجو التركى فى مدينة قونيا جنوب أنقرة، حيث تتدرب طائرات الحلف الأطلسى على مهام هجومية بينها معارك جوية، وغارات برية، ومحاربة منظومات الدفاع الجوى والتزود بالوقود فى الجو. وتنبع أهمية هذه المناورات الجوية المشتركة فى خليج قونيا القاعدة التى اعتاد الطيران الإسرائيلى استخدامها، كونها تجرى قرب حدود سورية وإيران، البلدين المعاديين لإسرائيل. ويعتقد المراقبون أن هذه القاعدة قد لا تستخدم بعد اليوم لهجوم إسرائيلى محتمل ضد إيران!

وخلافاً للموقف فى أعوام سابقة، جرى هذه المرة إبلاغ إسرائيل بعدم السماح لطائراتها الحربية بالمشاركة، لأن تركيا لن تسمح للطائرات التى تقصف غزة بالتدرب فى أجوائها على الحرب المقبلة. والواقع أن هذا الموقف يعنى أن تركيا لن تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتدرّب فى أجوائها خارج نطاق المناورة أيضاً. ومن الوجهة العملية فإن هذا القرار يعنى حرمان سلاح الجو الإسرائيلى من منطقة تدريب بالغة الأهمية خصوصاً للسماء الفسيحة والتضاريس المختلفة المتوفرة فيها.

وللعام الثانى على التوالى، رفضت تركيا طلباً إسرائيلياً بالاشتراك فى مناورة صقر الأناضول الجوية «صقر الأناضول ٢٠١٠ – ٢»، والتى أقيمت فى السابع من يونيو/حزيران ٢٠١٠، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلى الوحشى على قافلة أسطول الحرية، الذى راح ضحيته ٩ مواطنين أتراك وأصيب ٢٠ آخرون، وقد انطلقت المناورة فى القاعدة الجوية الثالثة فى مدينة قونيا وشارك فيها كل من تركيا بـ ٣٩ طائرة حربية

والولايات المتحدة بـ ١٥ طائرة «إف ١٥»، والإمارات العربية المتحدة بـ ٦ طائرات من طراز «ميراج ٢٠٠٠ - ٩»، وإيطاليا بـ ٥ طائرات «إيه إم إكس»، وأسبانيا بـ ٦ طائرات «إف ١٨» وحلف شمال الأطلسي بطائرة «إواكس» للإنذار المبكر من طراز «١ إي - ٣ إيه».

وتبدى القوات الجوية في الدول الأجنبية اهتماماً كبيراً بمناورات صقر الأناضول نظراً لامتلاك القاعدة الجوية في قونيا أكبر مجال جوى للتدريب في القارة الأوروبية.

وكان سلاح الجو الإسرائيلي قد أنهى بالفعل استعداداته للمشاركة في المناورة، قبل أن يصله البلاغ بإبطال المشاركة. وأشارت مصادر عسكرية إسرائيلية إلى أنها لم تفاجأ بالقرار التركى في ضوء التدهور المتزايد في العلاقات بين الدولتين.

وفيما حاولت الحكومة الإسرائيلية التقليل من شان التداعيات السياسية والإستراتيجية الناجمة عن قرار أنقرة بإلغاء مشاركة إسرائيل في التدريبات العسكرية الجوية التي تجرى عادة بين ١٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، حيث حاول نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون التقليل من أهمية قرار أنقرة، مؤكداً أن «تركيا كانت وستبقى نقطة ارتكاز إستراتيجية مهمة جداً في الشرق الأوسط وعلاقاتها مع إسرائيل تخدم مصالح المنطقة برمتها»، ووصف تركيا بأنها «دولة متسامحة تنتمي إلى العالم الغربي وتعتبر مثالاً يُقتدى به على عكس النظام الإيراني».

وفي المقابل ذكر بيان تركى مقتضب نشر على موقع رئاسة الأركان على شبكة الإنترنت أنه كان يجب إجراء المناورات من ١٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لكن تم إلغاء المشاركة الدولية بعد مفاوضات دولية أجرتها وزارة الخارجية التركية.. والمناورة أجلت جراء قرار تركى لتغيير تركيبة المشاركين وعدم السماح بمشاركة سلاح الجو الإسرائيلي.

وقال رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في مقابلة تلفزيونية له مع «قناة العربية»، إن السبب وراء القرار التركى، يكمن في أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب ضد الفلسطينيين في غزة عندما ألقت على الأطفال هناك قنابل فسفورية. وشدد على أن حكومته التزمت ضمير شعبها عندما قررت إلغاء مشاركة الطائرات الإسرائيلية في مناورات «صقر الأناضول».

وكان أردوغان قال لأعضاء حزبه (العدالة والتنمية الحاكم): إن «هناك دولاً يحظى فيها الأطفال بالتعليم الأفضل والخدمات الصحية المتطورة. وفي أماكن أخرى هناك اليأس، الفقر، الحرب، وأسلحة الدمار الشامل.. علينا أن نصغى لأصوات المظلومين، العراق احتُل، وكذلك غزة.. والبشرية تنظر إلى هذه المظالم من أبراج مريحة». وأضاف أن «البشرية بأسرها رأت قنابل الفوسفور تلقى على أطفال أبرياء في غزة فيما هي جالسة على أرائكها المريحة».

وكانت لهذه الأزمة مضاعفات في مستوى الاتفاقيات العسكرية بين البلدين، وهو ما كشفت عنه

الصحافية الإيطالية مارتا أوتافياني، المقيمة فى إسطنبول، والمواكبة للأحداث والتطورات فى تركيا، حيث نشرت: «قد تواجه إسرائيل وتركيا مشكلة فى إتمام برنامجين دفاعيين مؤجلين، يتمثل الأول فى الخطة التركية لشراء طائرات إسرائيلية من دون طيار «هيرون»»، ويتعلق البرنامج الثانى بقيام إسرائيل بتحديث دبابات المعارك التركية «إم ٦٠». فازت شركتا «أيركرافت إندستريز» و«البيت» الإسرائيليتان بمناقصة ضد شركات أميركية عام ٢٠٠٥ فى صفقة عقدتها تركيا لشراء عشر مركبات «هيرون» تساوى قيمتها نحو ١٩٠ مليون دولار - سوف يتم إنتاج قطع من المركبات فى تركيا - وقد كان من المقرر تسليم مركبات «هيرون» عام ٢٠٠٧، لكن تعذر إتمام البرنامج بسبب عدم التناسب بين القطع الإسرائيلية والتركية، وفشل اختبارات الأداء.. كما فازت شركة «ميليترى إندستريز» الإسرائيلية بمناقصة عام ٢٠٠٢ لتأمين ١٧٠ دبابة «إم ٦٠» وبلغت قيمة الصفقة ٧٠٠ مليون دولار. كان يجب إتمام البرنامج نحو عام ٢٠٠٧، لكن سلسلة من الإخفاقات فى الأداء أدت إلى إرجاء التسليم. ويعتقد عدد كبير من المحللين أنه فى ظل الأزمة الراهنة، يمكن لتركيا أن تغير رأيها لجهة عدم شراء منظومة الدفاعات الإسرائيلية».

ومن جهة أخرى وفى إطار التصعيد بعد الاعتداء على أسطول الحرية، فى ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، صرح عمر تشيليك وكيل حزب العدالة والتنمية بأن تركيا قررت إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع إسرائيل. وذلك بعدما أنذر نائب رئيس الوزراء التركى بولنت أرنش، باحتمال تقليص العلاقات مع الدولة العبرية إلى أدنى مستوى.

فاتح دافوس

«حَلَلْتَ أهلاً بطل دافوس».. فى أجواء احتفالية استقبل الآلاف من الأتراك أردوغان على أرض مطار إسطنبول على إثر عودته إلى بلاده، احتجاجاً على الإدارة المنظمة للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس، وعلى الخطاب الاستفزازى الذى اعتمده الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريز خلال جلسة نقاش ساخن حول الشرق الأوسط والهجوم الإسرائيلى على غزة. الحشود الغفيرة التى استقبلت أردوغان دعت العالم إلى الاقتداء برئيس الوزراء التركى، ورددت شعارات داعمة للحقوق الفلسطينية ومعادية لإسرائيل.

وكان الموقف (الذى جرت أحداثه فى ٢٩ يناير/كانون الثانى ٢٠٠٩)، قد انفجر خلال جلسة نقاش حول الوضع فى قطاع غزة، دافع فيها الرئيس الإسرائيلى بشراسة عن سياسة بلاده، رافعاً صوته من حين لآخر، ومتوجهاً بالحديث مباشرة إلى رئيس الوزراء التركى. قائلاً: «ماذا تفعل تركيا إذا قُصفت بعشرات الصواريخ، حماس لم تترك لنا الخيار».

ورد أردوغان الذى أغضبه تصفيق عدد من الحضور لمزاعم بيريز «إسرائيل هم أدرى الناس بالقتل، قبل إطلاق الصواريخ، قتلتم الأطفال على شاطىء غزة دون أى ذنب».

وتابع «من المحزن أن يصفق الحضور لأناس قتلوا الأطفال ولعملية عسكرية أسفرت عن مقتل آلاف

الأبرياء، ليس هناك مبرر لقتل المدنيين بشكل عشوائي»، وخاطب بيريز مجدداً «رئيس حكومة إسرائيل تحدث أكثر من مرة أنه يشعر بالرضا لقتل أطفال غزة».

وحين همّ أردوغان بمواصلة الرد على شمعون بيريز، وبعد وقت وجيز، قاطعه دافيد إينياتيوس، وهو صحفي من «واشنطن بوست»، كان يدير النقاش، بدعوى انتهاء الوقت، فما كان من أردوغان إلا أن غادر قاعة المؤتمر، بعد أن توجّه إلى المنظمين بالقول: «بيريز تحدث ٢٥ دقيقة وأنا لم أُعطَ الفرصة لأتحدث نصف هذه المدة، ولذا سأغادر ولا أعتقد أنني سآتي مرة أخرى إلى دافوس، أنتم تمنعونني من الكلام». وصفق عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية له بحرارة وقام بمصافحته بقوة وهو يغادر وكان يفكر هو الآخر في المغادرة إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة أقنعه بالجلوس.

وبعد مغادرته المؤتمر، عقد أردوغان مؤتمراً صحافياً مختصراً، قال خلاله إن ما قاله بيريز غير صحيح ولدينا كل الحقائق، كما عبّر عن استيائه من رئيس الجلسة ومن الأسلوب الفج الذي تحدث به بيريز، وأضاف مخاطباً الصحافيين: «الرئيس الإسرائيلي بيريز كان يتحدث إلى رئيس الوزراء التركي، أنا لست زعيم قبيلة، وكان يتعين عليه مخاطبتي بشكل لائق».

وعبّر أردوغان عن ضيقه من التحيز الذي أظهره دافيد إينياتيوس مدير الحوار، مؤكداً أن «سلوك هذا الصحفي لا يليق بالحوار المفتوح والموضوعي الذي عرف به منتدى دافوس».

وعن الطريقة التي تكلم بها بيريز خلال جلسة الحوار، علق أردوغان: «السيد بيريز توجه إليّ مرات عدة، وخاطبني بأسلوب لا يتوافق أبداً مع روح الحوار المفتوح المتعارف عليه في هذا المنتدى»».

كما ندد أردوغان بما اسماه «الإفراط في استخدام القوة من طرف إسرائيل»، ووصف الوضع في غزة «بالسجن في الهواء الطلق» بسبب الحصار المضروب على القطاع.

وخاطب المؤتمرين : «إذا أردنا تجذير الديمقراطية، فعلينا احترام الذين تختارهم الشعوب، حتى لو كنا مختلفين معهم».

الاحتجاج التركي على الجهة المنظمة لمنتدى دافوس قابله من الجهة الأخرى أسف كبير من طرف السويسري كلاوس شفاب، رئيس المنتدى، الذي صرح خلال ندوة صحافية مشتركة مع أردوغان: «أشعر بحرج كبير، وأكن احتراماً خاص للصداقة الطويلة التي تربطني بأردوغان، ودوره النشط في البحث عن السلام، وتشجيعه للدور البناء الذي يلعبه منتدى دافوس في هذا الاتجاه».

كما أعرب شمعون بيريز (بعده بيوم) عن أمله في ألا تتأثر علاقات بلاده مع تركيا بالمشاحنة الساخنة بينه وبين رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا في المنتدى الاقتصادي العالمي. وقال بيريز للصحافيين «لا نريد صراعاً مع تركيا. نحن في صراع مع الفلسطينيين».

وبعد ذلك أعلنت وكالة أنباء الأناضول التركية ووسائل الإعلام الإسرائيلية أن بيريز اعتذر لأردوغان خلال اتصال هاتفي، لكن الرئاسة الإسرائيلية نفت نفياً قاطعاً أن يكون بيريز قدم اعتذاراً لأردوغان. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن أليات فريخ، الناطق بإسم الرئاسة الإسرائيلية قوله: «لا أساس لما نقل عن اعتذار بيريز»، وإن لم ينف المسؤول الإسرائيلى اتصال بيريز بأردوغان لتوضيح الموقف، مؤكداً أن الحادثة لن تؤثر على العلاقة بين البلدين.

وإلى نص المكالمة الهاتفية التى اجراها بيريز للاعتذار لرئيس الوزراء التركى أردوغان:

بيريز: مثل هذه الأشياء تحدث بين الأصدقاء، وأنا أشعر بأسف شديد مما وقع، وأود أن أؤكد قبل كل شئ أن احترامى وتقديرى تجاه الجمهورية التركية وتجاه شخصكم كرئيس وزراء لن يتغير فى أى وقت.

أردوغان: لا شك أن الأصدقاء يتناقشون بينهم ولكن لا يمكن قبول رفع الصوت عالياً فى محفل دولى بوجه رئيس وزراء تركيا وكأنه رئيس قبيلة.

بيريز: لقد رفعت صوتى لأن أصدقائى يقولون لى إن صوتى يصدر خافتاً ولا يُفْهَم، عليه فإن رفع صوتى لا علاقة له مطلقاً بموقفى تجاه رئيس وزراء تركيا، وأنا حزين لما حدث اليوم.

أردوغان: سمعت أنك ستعقد مؤتمراً صحافياً بعد قليل.

بيريز: ليس الآن بل غداً.

أردوغان: إذا استطعت فى المؤتمر الصحفى الإفصاح عن المشاعر التى تتحدث عنها الآن فاعتقد أنه سيمكن آنذاك تجاوز هذا التوتر إلى حد ما.

بيريز: سأنقل ذلك بالضبط إلى الإعلام دون شك.

أردوغان: شكراً لهذا الاتصال الهاتفى.

بيريز: وأنا أيضاً أشكركم وأتمنى لكم رحلة سعيدة.

وقد أعلن بعد ذلك الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريز - فى مؤتمر صحفى- أن إسرائيل لا تريد إثارة أى توتر أو مشكلة مع تركيا، معرباً عن أمله فى ألا ينعكس ما حدث فى ندوة «غزة» بدافوس على العلاقات بين البلدين، وأكد أن إسرائيل لا تريد مشاكل مع تركيا لأن خلافاتها ليست معها بل مع الفلسطينيين.

وحول المشادة الكلامية التى جرت بينه وبين رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، قال بيريز إن المتحدثين الأخرين الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رسما صورة سيئة لإسرائيل اضطر معها للتحدث بحدة.

وأكد بيريز أن ما جرى لم يكن موقفاً شخصياً يستهدف أحداً وأن تركيا دولة صديقة بنظرهم وقال:

«لم أذهب إلى دافوس للشجار بل الرد على اتهامات غير حقيقية، وهذا ما يفرضه عليّ منصبى، وما جرى لم يغير من علاقاتنا مع الجمهورية التركية ورئيس حكومتها».

واعتبر مراقبون أن ما حدث فى دافوس كان إحراجاً جديداً لإسرائيل أمام العالم ويبدو أنه وضع العلاقات التركية الإسرائيلية أمام مفترق طرق، بل وهناك من تحدث عن أن إسرائيل انتقمت من تركيا عبر تأليب اللوبى اليهودى فى الغرب ضدها والضغط على الدول الأوروبية للاعتراف بمذابح الأرمن.

أما بالنسبة للداخل التركى، فإن هناك أغلبية شعبية قد أيدت أردوغان فى مواقفه خاصة وأن بيريز خاطبه بشكل غير لائق وتعمد استفزازه.

نعود للخبير المتخصص فى شؤون الشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية الأميركى ستيفن أ. كوك، الذى اعتبر ما حدث فى دافوس بمنزلة تعبير فعلى عن التوتر الذى تعانى منها علاقات الدولتين، وعقب هذه الأزمة حاول دبلوماسيو الدولتين القيام بكل ما يمكن فعله لرأب الصدع فى العلاقات وتجاوز هذه الأزمة، ولكن من جديد خيمت على علاقة الدولتين حالة من عدم الثقة وتزايد الانتقاد العلنى من جانب أردوغان لإسرائيل منذ ذلك الوقت وبدء انتهاز الفرص لتوجيه الانتقادات للسياسات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة. وبالتالى حالت هذه التطورات دون إحداث تحسن فى العلاقات وتجاوز الخلافات.

وادى الذئاب وأزمة المقعد

آثار العمل الدرامى «وادى الذئاب - الكمين» والذى عرضه عدد كبير من القنوات التركية والعربية، جدلاً وأزمة بين أنقرة وتل أبيب، وفى هذا المسلسل سعى إلى إبراز شجاعة الاستخبارات التركيّة، وذكاء وبسالة عناصرها، فى تعقب المتغلغلين فى مؤسسات الدولة التركية من الأتراك الذين يعملون لمصلحة جهات أجنبية، وضد المصالح التركية.

وبدأت فكرة الإعداد لهذا المسلسل، فى أبريل / نيسان ٢٠٠٣، عندما اعتقلت القوات الأميركية ١١ من ضباط الاستخبارات التركية فى مدينة السليمانية فى كردستان العراق، وتعاملت معهم فى شكل مهين، بعدما غطى الأميركيون رؤوس الضباط بأكياس، واقتادوهم إلى عرباتهم العسكرية، ما خلق أزمة بين تركيا والولايات المتحدة. وفى العام ٢٠٠٧، وبتمويل من المؤسسة العسكرية التركية، أنتج فيلم سينمائى تركى، بعنوان «وادى الذئاب - العراق»، أخرجه سردار آكار، وتجاوزت كلفته ١٠ ملايين دولار.

حاول الأتراك فى هذا الفيلم، الانتقام من الأميركيين، سينمائياً، عبر إرسال فرقة انتقام، تتعقب الضابط الأميركى، المشرف على تلك العملية، وقتله. وسعى الأتراك فى هذا الفيلم، إلى ربط الأكراد بالأميركيين، وإظهارهم جواسيس وعملاء ومرتزقة، وإعلاء شأن التركمان فى العراق، وإظهارهم على أنهم المخلصون لتركيا والوطنيون والمعادون لأميركا. كما ركز الفيلم على أن تحرير العراق سيكون على يد

الأتراك، وبخنجر صلاح الدين الأيوبي، وبيد تركية. وأظهر أن الأيوبي تركي الأصل.

من هذه الخلفية كلها، أنتج مسلسل «وادي الذئاب – الكمين»، حيث تدور القصة حول ضابط الاستخبارات التركي بولات عالمدار (يلعب دوره نجاتي شاشماز) الذي يقود مجموعة تتعقب العناصر المندسة في الدولة التركية وتعمل لمصلحة شبكات وجهات أجنبية، وتتولى تصفيتها. إنه مسلسل بوليسي، يظهر بولات عالمدار على أنّه جيمس بوند الأتراك، ضمن حكاية درامية. هذا العمل الدرامي، الذي يعتبر الأكثر مشاهدة في تركيا، تنتجه شركة «بانا فيلم». وكتب السيناريو له رجائي شاشماز وباهادر اوزدنير وجنبت آيسان. وأخرجه زبير شاشماز.

دخل مسلسل «وادي الذئاب – الكمين» إذاً على خط التوتر بين أنقرة وتل أبيب عبر عرض المسلسل لقطات تظهر عناصر الاستخبارات الإسرائيلية على أنهم قتلة أطفال، ومجرمو حرب.

وصور المسلسل بولات عالمدار وهو يقتحم أوكار الموساد، ويقتص من عناصره، ويوجه عبارات لاذعة للإسرائيليين. ما اعتبره الإسرائيليون «تحريضاً على الكراهية ضد اسرائيل، وتعريض حياة الإسرائيليين في تركيا إلى الخطر».

من هنا، قدمت تل أبيب اعتراضاً رسمياً للأتراك، عبر استدعاء السفير التركي في إسرائيل إلى الخارجية الإسرائيلية، واستقباله في شكل مهين، ما زاد من منسوب التوتر بين أنقرة وتل أبيب. علماً أن إسرائيل سبق واعترضت على مسلسل «الافتراق» الذي عرضته القناة الرسمية التركية «تي آر تي ١»، ما أجبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو على التعليق على الاعتراض الإسرائيلي بالقول: «الإعلام في تركيا مستقل، والدولة لا تتدخل في شؤونه».

وكان العمل الذي يثير الجدل بين تركيا وإسرائيل حالياً بدأ على شاشة «شو تي في» التركية، باسم «وادي الذئاب»، ثم باسم «وادي الذئاب – الكمين» على القناة ذاتها. ونتيجة خلافات مالية بين الشركة المنتجة وقناة «شو تي في»، تعاقدت الشركة المنتجة مع قناة «ستار تي في» على عرضه بالاسم ذاته. ولأن هذا العمل هو الأكثر مشاهدة في تركيا، تزيد مدة الإعلانات التي تعرض خلاله عن ٣٠ دقيقة، وهي الأغلى ثمناً، ناهيك بأن كل حلقة من المسلسل يسبقها ما مدته ١٥ دقيقة، ملخص الحلقة السابقة. وهنا أيضاً تكون الإعلانات التجارية حاضرة. هذا بالإضافة إلى عرضه على عدد من القنوات الفضائية العربية الخاصة مدبلجاً باللغة العربية.

وقد كانت الحلقة ٧٦ من المسلسل سبباً في إثارة الرأي العام الإسرائيلي ضد تركيا، ففي هذه الحلقة استهداف مباشر لإسرائيل، عبر قتل بولات عالمدار أحد عملاء الموساد، وتطاير دمه، ليلطخ العلم الإسرائيلي، ونجمة داوود.

وقد حظي المسلسل بشهرة ونسبة مشاهدة أكبر، كما حظي بمردود اقتصادي أكبر، بعد دخوله على

خط الأزمة بين تركيا وإسرائيل، عبر إظهار الاستخبارات التركية فى مظهر المنتقم من الموساد وإسرائيل على الأعمال الوحشية وإرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى.

ومن المقرر أن تتجه الشركة المنتجة، لإنتاج سلسلة جديدة من هذا العمل، تحت عنوان «وادى الذئاب - فلسطين». وغنى عن التنويه أن الذئب هو شعار أو أحد رموز الأمة التركية (مؤسس الجمهورية مصطفى كمال الملقب بـ«أتاتورك»). من هنا، ربما لن يمضى وقت، حتى نجد الذئب التركى، يلاحق الإسرائيليين، درامياً، بينما تكون العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية بين الدولة العبرية وتركيا شيئاً آخر.

وبسبب محتوى هذا المسلسل، إضافة إلى تصريحات السيد أردوغان التى هاجم فيها بشدة القصف الاسرائيلى لقطاع غزة، والاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، استدعى دانى ايالون نائب وزير الخارجية الإسرائيلى، أحمد أوغوز تشليكول السفير التركى بتل أبيب، وذلك فى ١١ يناير/كانون ثانى ٢٠١٠، للاحتجاج على الموقف الرسمى التركى من هذا المسلسل. غير أن الاحتجاج الإسرائيلى أنتهى باعتذار رسمى لتركيا وبفضيحة دبلوماسية ومن ثم سياسية لدولة الكيان الصهيونى.

ما حدث أن ايالون تصرف بوقاحة مع السفير التركى أوغوز تشليكول، حيث رفض مصافحته، أو تقديم أى مشروب له، واجلسه فى كرسى أقل ارتفاعاً وتحدث معه بعجرفة، وجعله ينتظر لفترة طويلة فى ممر وزارة الخارجية أمام مكتبه، الأمر الذى آثار غضب الحكومة التركية، وجعل الرئيس التركى عبد الله جول يصدر تهديداً واضحاً للطرف الإسرائيلى بانه إذا لم يصل الاعتذار المكتوب والرسمى قبل مساء يوم الأربعاء الموافق ١٣ يناير/كانون ثانى ٢٠١٠، فانها ستسحب سفيرها من تل أبيب وستتخذ إجراءات أخرى.

وقد حاول نائب وزير الخارجية الإسرائيلى أن يتجنب تقديم هذا الاعتذار من خلال إصدار بيان قال فيه: إنه لم يستهدف الحط من شأن السفير التركى بل إبداء رد فعل على انتقادات أنقرة لإسرائيل وتعهد بالحرص مستقبلاً على إبداء ردود فعل «دبلوماسية أكثر» على حد تعبيره. معترفاً بانه تصرف بشكل غير لائق مع السفير التركى اثناء استدعائه، دون ن يبدى أى أسف أو اعتذار على هذا التصرف، ولكن الحكومة التركية رفضته وأصرت على اعتذار واضح لا لبس فيه أو غموض، وحصلت على ما أرادت، وقبل انتهاء المهلة المحددة. وبالفعل رضخت الحكومة الإسرائيلية للتهديدات التركية، وقدمت اعتذاراً مكتوباً ورسميًا إلى السفير التركى فى تل أبيب عن الإهانات التى تعرض لها من قبل دانى ايالون نائب وزير الخارجية الإسرائيلى، وجاء فى نص خطاب الاعتذار الذى قدمه آيالون إلى السفير التركى ما يلى: «أبلغ تحياتى واحترامى لكم وللشعب التركى، وأود التشديد على أهمية تسوية وجهات الخلاف وتباين الآراء بين حكومتينا عن طريق الحوار الصريح المستند على دعائم الاحترام والأدب الدبلوماسى. إننى لم أتقصد توجيه إهانة من خلال أسلوب تصرفى وأعتذر لشخصكم عن سوء التفاهم الحاصل بيننا، كما أرجو نقل هذا الاعتذار إلى الشعب التركى الذى نكن له احتراماً كبيراً».

وعلى نفس السياق بعث ١٧ عضواً في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في طليعتهم النائب روبرت تيبايف خطاب اعتذار إلى السفير التركي أعربوا فيه عن أسفهم من «تصرفات تخطت حدود اللياقة الدبلوماسية تجاهه» مشددين على ضرورة الحرص عند التعامل على عدم جرح المشاعر سواء على مستوى الشخصيات السياسية أو الدول.

وهكذا تعاملت حكومة أردوغان مع الوقاحة الاسرائيلية بالطريقة التي تستحقها، أي القوة والصلابة، وهي طريقة لم تتعود عليها الحكومات الإسرائيلية، ولهذا تمردت وتعجرفت وتطاولت، حتى جاء من يعرف كيف يتعامل معها باللغة التي تفهمها.

وكان لهذا الاعتذار أصداءٌ واسعةٌ في وسائل الإعلام العالمية، حيث تصدَّر اعتذار الحكومة الإسرائيلية من تركيا بسبب التصرف غير اللائق الذي تعرض له السفير التركي في تل أبيب اوغوز تشليكول أهم أنباء وسائل الإعلام العربية والعالمية التي أجمعت على أن إسرائيل اضطرت إلى الاعتذار أمام موقف تركيا الحاسم.

وفيما يلي مقتطفات من تعليقات الصحف ووسائل الإعلام العالمية بصدد الأزمة مع إسرائيل:

الخليج تايمز: «رغم الاعتذار، ستؤثر الأزمة سلباً على زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك المرتقبة الى أنقرة. الحقيقة أن إسرائيل بإهانتها السفير التركي لم تتسبب في التقليل من شانها فقط، بل ألحقت أضراراً بعلاقتها مع تركيا أكثر مما تتصور».

يشيفا نيوز: «اعتذرت إسرائيل لتركيا قبل وقت قصير من انتهاء المهلة التركية. لقد ولى عهد تفاخر إسرائيل بنفسها».

نيويورك تايمز: «لقي رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو صعوبة كبيرة في تسوية الأزمة التي أثارتها الخارجية الإسرائيلية مع تركيا».

تايمز: «إضُطرت إسرائيل إلى الاعتذار بعد إهانتها أقرب حليف لها في العالم الإسلامي».

بي.بي.سي: «إعتذرت إسرائيل لتهدئة الأوضاع مع تركيا. ولكن السؤال هو هل تعود علاقات التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين إلى عهدها السابق؟!».

سكاي نيوز: «إعتذرت إسرائيل رسمياً لتركيا حليفها الأهم في الشرق الأوسط».

دويجه ويللا: «إضطرت إسرائيل إلى الاعتذار أمام تهديدات تركيا بسحب سفيرها. ورغم التوتر فقد أعلن وزير الدفاع إيهود باراك أنه سيزور أنقرة في الموعد المقرر».

فاينينشيال تايمز: «بادرت إسرائيل بالاعتذار لتركيا لتهدئة التوتر الذي وصل ذروته ليلة الأربعاء. وتم تسوية الموقف بفعل المسؤولين الإسرائيليين ممن يرون تركيا إحدى الدول القليلة الصديقة لإسرائيل».

ديلي تلجراف: «تم تسوية أزمة المقعد المنخفض بين البلدين بالاعتذار الرسمي. لقد بذل نتنياهو جهداً كبيراً لترميم التصداعات في علاقات البلدين معرباً عن أمله بأن يكون اعتذار دانى آيالون كافياً لتسوية الأزمة».

ريا نوفوستي: «اضطرت إسرائيل إلى الاعتذار رسمياً بعد إهانتها السفير التركي علناً أمام الكاميرات».

وكالة أنباء الصين: «لتهدئة التوتر اعتذر آيالون لتركيا بسبب سلوكه غير اللائق حيال السفير التركى الذى أستدعى إلى مكتبه يوم الإثنين الماضي».

أسطول الحرية

«ما قامت به إسرائيل تجاه أسطول الحرية الذى على متنه مواطنون من ٣٣ دولة، يعتبر ضربة سوداء في تاريخ الإنسانية، وما قامت به إسرائيل هو عمل دنيء وغير مقبول»، «إنها دولة إرهابية، دولة عصابات، دولة عدوانية، دولة بلا جذور».. هكذا عبر رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان عن غضبه بسبب الجريمة الإسرائيلية التى اقترفتها بحق عُزَّل في عرض البحر.

ففى ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، هاجمت قوات البحرية الإسرائيلية أسطول «قافلة الحرية» لكسر الحصار على غزة، فأوقعت ١٩ قتيلاً (منهم تسعة أتراك) وأصابت العشرات، واحتجزت نحو ٧٠٠ شخص كانوا على متن السفينة، وصادرت السفينة وأفرغت حمولتها بميناء أشدود الإسرائيلي وصادرت المساعدات.

وفي اليوم التالي للهجوم الوحشي، خرج أردوغان ليلقي بخطاب أمام أعضاء البرلمان التركي، محذراً إسرائيل من مغبة اختبار صبر أنقرة ودعا إلى «معاقبة» الدولة العبرية على «المجزرة الدموية» على متن سفن الإغاثة المتوجهة إلى غزة.

وقال أردوغان ان «المجزرة الدموية التى ارتكبتها إسرائيل ضد السفن التى تحمل مواد إغاثة إلى غزة تستحق الإدانة». وأضاف إن «الهجوم الوقح وغير المسؤول الذى شنته إسرائيل والذى ينتهك القانون ويدوس على الكرامة الانسانية، يجب أن يعاقب بكل تأكيد». وقال وسط تصفيق الحاضرين «يجب ان لا يختبر أيٌّ كان صبر تركيا».

ورفض رئيس الوزراء التركى المزاعم الاسرائيلية بشأن وجود «مسلحين» أو أسلحة على متن سفن «أسطول الحرية» ، قائلاً «الدول التى أرسلت مساعدات كشفت عن نوايها والمواد التى تحملها بشكل علني، وتم تفتيش السفن قبل إبحارها، ولا يوجد ما تزعمه إسرائيل».

بهذا الخطاب، دشن أردوغان مرحلة تاريخية جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية عندما وصف الاعتداء الإسرائيلي بـ«القرصنة والعمل الدنيء»، ما شكل تحولاً جذرياً في الخطاب السياسي التركي حيال «إسرائيل» كما توعد بمعاقبة المسؤولين عن هذا الاعتداء.

وتأكيداً منه على مواقفه المنحازة للشعب الفلسطيني، قال أردوغان إنه أبلغ الولايات المتحدة بأنه لا يقبل

تصنيف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على أنها منظمة إرهابية. وأضاف أن حماس حركة مقاومة تقاتل للدفاع عن أرضها، وأن الكثير من أعضائها معتقلون في السجون الإسرائيلية مع أنهم فازوا في انتخابات ديمقراطية وحرموا من حقهم في الحكم.

وأكد في كلمة أمام حشد ممن شيعوا في مدينة قونيا شهداء أتراكاً ممن سقطوا في الهجوم الإسرائيلي، أنه «إذا أدار العالم ظهره لفلسطين فإن تركيا لن تدير ظهرها للقدس والشعب الفلسطيني أبدا». واعتبر أن «قدر الشعب الفلسطيني ليس منفصلا عن قدر تركيا، وقدر غزة ليس منفصلا عن قدر أنقرة»، وقال إن رام الله ونابلس ورفح وخان يونس وبيت لحم وجنين «كلها مدن ليست منفصلة عن قونيا».

وقال «إذا صمت العالم فنحن لن نصمت، وإذا غض العالم الطرف عن تلك المذبحة فنحن لن نغض الطرف، وإذا بقي العالم متفرجاً على حمام الدم فإننا لن نظل مكتوفي الأيدي ونترك ذلك الدم يجري، لأن ذلك لا يليق بالشعب التركي والأمة التركية».

ولم يكتف المسؤولون الأتراك بتكثيف انتقاداتهم اللاذعة لإسرائيل، بل ألقوا باللائمة على إدارة أوباما، فبعد أن شبه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية باعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، كون مواطنين أتراكاً هوجموا من جانب دولة لا من جانب إرهابيين بنية وقرار واضح من القادة السياسيين لتلك الدولة، صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو للصحفيين قبيل اجتماعه بنظيرته الأميركية هيلاري كلينتون في واشنطن، بأن تركيا أصيبت بخيبة أمل إزاء رد إدارة أوباما على الهجوم الإسرائيلي، إذ أعلنت كلينتون دعم بلادها إدانة الأمم المتحدة «للأعمال التي أدت إلى مأساة الهجوم الإسرائيلي على الأسطول الإنساني»، وقالت إن واشنطن تطالب إسرائيل «بإلحاح» بأن تسمح للأشخاص المعنيين بالاتصال بقنصلياتهم وللدول المعنية بأن تستعيد فورا قتلاها وجرحاها، كما أكدت على أهمية «إجراء تحقيق سريع وحيادي وذي مصداقية وشفاف» في الهجوم الدموي.

وأكد أوغلو أن بلاده تريد إدانة أميركية واضحة للعدوان الإسرائيلي على قافلة الحرية، ومضى يقول «نتوقع تضامنا كاملا معنا. يجب ألا يكون هناك اختيار بين تركيا وإسرائيل. يجب أن يكون الاختيار بين الخطأ والصواب». كما اعتبر أوغلو أن من يوافق إسرائيل على ما فعلت فسيكون شريكا لها فيما ارتكبت.

وكانت الصحافية الأميركية ترودي روبين، والتي سبق وأن حاورت أردوغان عام ٢٠٠٨، قد طالبت أوباما في مقال لها تحت عنوان «كيف خسرت إسرائيل تركيا؟»، بأن يحث الإسرائيليين على الاعتذار عما أحدثته من خسائر في الأرواح في صفوف الأتراك، وعلى فض الحصار المضروب على غزة، والذي لا يفعل سوى أن يقوي من حماس. نعم يجب منع السلاح من الدخول إلى غزة، لكن هناك طريقة للسماح للإسمنت التركي أن يدخل غزة، مع ضمان أن يتم استخدام هذا الإسمنت في بناء المستشفيات وليس السكنات العسكرية. هذا وإلا من الممكن أن يتجدد الشجار بين إسرائيل وتركيا.

وفى ظل ما حدث مع أسطول الحرية كان الموقف التركى صلباً ولقى إعجاب وتقدير الشعوب العربية والإسلامية، وبادرت أنقرة إلى إعلان موقف قوى جدًا على لسان رئيس الوزراء أردوغان حيث استخدم أشد عبارات الإدانة ووصف الاعتداء بالعمل الدنيء ثم دعا مجلس الأمن للانعقاد وهدد بقطع العلاقات الدبلوماسية فى حال عدم الإفراج عن معتقلى الأسطول ثم التلويح بإلغاء الاتفاقيات العسكرية إضافة إلى طلب الاعتذار. هذه المواقف عكست حجم التأزم فى العلاقات بين الطرفين حتى أن أردوغان لم يتورع عن التأكيد بأن العلاقة بين تركيا وإسرائيل لن تعود أبداً لسابق عهدها.

وبعد الحادث الإجرامى بثلاثة أيام، فتح مدّعى عام إسطنبول باقر قوى تحقيقاً فى جريمة «أسطول الحرية»، حيث استمع إلى شهادات معظم العائدين، ولاسيما الجرحى منهم. وذكرت صحيفة «زمان» التركية، أن نتنياهو وباراك ورئيس الأركان غابى أشكينازى، سيكونون من بين المتهمين الرئيسيين فى التحقيق الذى بدأه المدّعى العام التركى.

وفى مؤشر إلى مدى جدية أنقرة فى ردها على الجريمة الإسرائيلية أفادت وثيقة رسمية للجيش التركى أن إسرائيل لن تشارك فى مناورات جوية دولية. ويشكل غياب إسرائيل تأكيداً لقرار الحكومة التركية استبعاد الدولة العبرية من ثلاث مناورات عسكرية مشتركة بسبب الهجوم على سفن «أسطول الحرية».

وقالت صحيفة «ينى شفق»، المقربة من الحكومة التركية إن رئيس الوزراء التركى، رجب طيب أردوغان ناقش خلال اجتماع مصغر لمجلس الأمن القومى باشتراك رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة ووزيرى العدل والداخلية ورئيس جهاز المخابرات ومدير الأمن العام، التدابير الممكن اتخاذها ضد الدولة الصهيونية ومنها التدابير العسكرية والتجارية. وأوضحت الصحيفة أن الخيار العسكرى ضد تل أبيب كان مطروحاً خلال هذا الاجتماع، من خلال إرسال قوات تركية عبر الحدود بعد حصول حكومة العدالة على صلاحية البرلمان.

وذكرت الصحيفة أن التدابير التى ستتخذ من قبل الحكومة هى بمثابة خارطة الطريق التى كان يخطط لإعلانها أردوغان فى اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، لكن تأجل إعلانها إلى ما بعد معرفة نتائج الاتصال الهاتفى بين أردوغان والرئيس الأميركى باراك أوباما.

من جهتها أجمعت الصحف التركية على التنديد بالهجوم الإسرائيلى الدامى على أسطول المساعدة للفلسطينيين فى قطاع غزة الذى أوقع ضحايا أتراكاً، مؤكدة انه أضر بالعلاقات التركية الإسرائيلية بشكل لا يمكن اصلاحه.

وكتبت صحيفة راديكال الليبرالية على خلفية سوداء إشارة إلى الحداد «رصاصات أطلقت على الإنسانية». وقال كاتب افتتاحية الصحيفة إن «إسرائيل تجاوزت الحدود» مشيراً إلى ان الأتراك الذين سقطوا قتلى فى السفينة التركية التى تعرضت لهجوم القوات الإسرائيلية هم أول ضحايا يقتلون بسلاح

أجنبى منذ التدخل العسكرى التركى فى قبرص (١٩٧٤).

وركزت صحف عديدة عناوين صفحاتها الأولى على تصريحات رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان الذى وصف هجوم إسرائيل بـ«إرهاب دولة».

واعتبرت صحيفة «ديلى نيوز» التركية الصادرة بالإنجليزية أن الهجوم يدق «المسمار الأخير فى نعش» العلاقات التركية الإسرائيلية التى تضررت إلى حد كبير إثر الهجوم الإسرائيلى الدامى على قطاع غزة قبل عام ونصف الذى انتقدته أنقرة بشدة. وأوردت الصحيفة تصريح نائب رئيس حزب العدالة والتنمية حسين تشيليك الذى أكد «أن علاقاتنا مع إسرائيل لن تكون على ما كانت عليه أبداً».

ورأى كاتب المقال الافتتاحى لصحيفة ميلليت الليبرالية ان رد الفعل الشديد من قبل أنقرة التى استدعت سفيرها فى تل أبيب وألغت مناورات عسكرية مع إسرائيل، «يدل على أن العلاقات الثنائية هى عند نقطة الصفر». وقال «صحيح أن علاقات إسرائيل مع المجتمع الدولى متوترة، وهذا التوتر ينعكس فى المقام الأول على التعاون التركى الإسرائيلى».

وعلق سادات أرغين كاتب افتتاحية صحيفة حريت الواسعة الانتشار بقوله «إن العلاقات مع إسرائيل بلغت أدنى مستوى، ومن الصعب الآن إصلاحها».

واعتبرت إمبرين زمان الإخصائية فى مسائل الشرق الأوسط فى صحيفة خبر التركية «أن إسرائيل فقدت صديقها الوحيد تركيا. وطالبت إسرائيل بالاعتذار لتركيا الوسيلة الوحيدة بنظرها لإصلاح ذات البين».

ردود الفعل الدولية

روسيا: وصف الرئيس ديمترى ميدفيديف الهجوم الإسرائيلى ضد أسطول الحرية بانه «غير مبرَّر». وقال ميدفيديف خلال مؤتمر صحفى عقد فى ختام القمة الروسية الأوروبية فى مدينة روستوف وبثته محطة «فستى» الإخبارية التلفزيونية إن «مصرع الناس نتيجة لهذه العملية غير مبرر على الإطلاق ويشكل خسارة لا يمكن تعويضها». وطالب ميدفيديف بإجراء تحقيق دقيق ووافٍ فى هذه العملية.

الاتحاد الأوروبى: قال رئيس الاتحاد الأوروبى هرمان فان رومبى إنه أصيب بالصدمة للعملية العسكرية الإسرائيلية ضد أسطول الحرية معرباً عن تعازيه لعائلات الضحايا. وأضاف أن الاتحاد الأوروبى يطالب بإجراء تحقيق نزيه وكامل فى العملية العسكرية الإسرائيلية ضد أسطول الحرية مشددا على ضرورة معالجة الوضع حول قطاع غزة بصورة نهائية.

وأعرب عن قناعته بان محاولة عزل قطاع غزة يعتبر أمراً غير مقبولٍ مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبى سيواصل متابعة الوضع فى الشرق الأوسط بكل اهتمام. ودعا إلى ضمان تنقل البشر والبضائع من وإلى قطاع غزة بما فى ذلك عن طريق البحر.

حلف شمال الأطلسي: أصدر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «الناتو» أندرس فوج راسموسن بياناً قال فيه إن «مجلس شمال الأطلسي عقد اجتماعاً طارئاً لمناقشة العملية الإسرائيلية ضد سفن متجهة إلى غزة، وجرى تبادل للآراء بين الحلفاء حول مختلف أوجه هذا الحادث المأسوى». وأضاف «أود أن أعبر عن عميق أسفي للخسارة في الأرواح والضحايا الناجمة عن استخدام القوة ضد مركب يبحر إلى غزة، وأعرب عن تعازىّ الصادقة لعائلات الضحايا وأدين الأعمال التى أدت إلى هذه المأساة».

جامعة الدول العربية: وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الشكر لتركيا وقيادتها لجهودها الإنسانية لإغاثة الشعب الفلسطيني المحاصر، معتبراً أن تركيا أصبحت شريكة للعرب فى ضبط الأمور فى المنطقة والتصدى للهمجية التى تمارسها القوات الإسرائيلية. وقال إن تركيا تتفهم الموقف فى الشرق الأوسط مثل ما نفهمه ورأت بعينها الجريمة التى ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلى إزاء المدنيين.

منظمة المؤتمر الإسلامي: طالب اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائى الموسع على المستوى وزراء الخارجية فى الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى الدول الأعضاء فى المنظمة بـ«إعادة النظر فى علاقاتها مع إسرائيل بما فى ذلك تطبيع هذه العلاقات»، داعياً إلى «تشكيل هيئة دولية مستقلة لإجراء تحقيق كامل فى حادثة الاعتداء الإسرائيلى على أسطول الحرية». كما ناشد الدول الأعضاء أن «تنسق جهودها بغية إنهاء الحصار المفروض على غزة».

مجلس الأمن: أدان أعمال العنف ضد المدنيين من نشطاء «أسطول الحرية» لكسر حصار غزة دون توجيه أى إدانة مباشرة إلى إسرائيل، وذلك عقب ضغط مارسه الوفد الأميركى لتوفير غطاء لحماية جرائم إسرائيل «الوحشية». وتعنى هذه الإدانة رفض سلوك المتضامنين على متن الأسطول تجاه الجنود الإسرائيليين وأيضا العنف الذى مارسته البحرية تجاه المتضامنين.

واكتفى البيان الختامى الصادر عن مجلس الأمن عقب عشر ساعات من المشاورات المتواصلة «بالمطالبة بتحقيق كامل فى الهجوم على أسطول الحرية عبر لجنة تحقيق مستقلة وذات مصداقية مطابقة للمعايير الدولية لحقوق الانسان والقانون الإنسانى». ورفض مجلس الأمن مشروع القرار الذى تقدمت به تركيا والذى يقضى بعمل تحقيق مستقل أو تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون بشأن الهجوم على «أسطول الحرية».

فلسطين: دعا مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق مستقل فى العدوان الإسرائيلى على أسطول الحرية فى المياه الدولية، والذى تسبب بمقتل ١٩ من الناشطين الذين كانوا على متن إحدى سفنه الستة، وجرح العشرات من زملائهم.

وأشار إلى أن استمرار الحصار الإسرائيلى على غزة مع حرمان أهلها من الأمن والغذاء هو الذى دفع

بـ«قافلة الحرية»، مؤكدا أن الدعم العالمي سوف يتصاعد، متوقعاً أن تأتي القافلة تلو الأخرى إلى غزة متى ينتهي هذا العار اللاأخلاقي.

وقال المندوب الفلسطيني إن إسرائيل تتصرف كدولة فوق القانون، لذا على المجتمع الدولي إتخاذ موقف حازم منها، مؤكداً أنه آن الأوان لمجلس الأمن الدولي أن يضع حدّاً للحصار الجائر واللاإنساني وتطبيق القرار ١٨٦٠، القاضي برفع الحصار عن القطاع، وأن يتخذ التدابير اللازمة لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية وإنهاء الاحتلال.

سورية: اتهم الرئيس السوري بشار الأسد إسرائيل بقتلها المتضامنين مع أسطول الحرية مع سبق الإصرار والتصميم بشكل مخطط، معلناً استعداد سورية «للسير دون تردد بأي إجراءات تقررها تركيا حكومة وشعباً رداً على الاعتداء الإسرائيلي».

بريطانيا: دعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وشجب الخسارة الفادحة بالأرواح التي سببها الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال على قافلة الحرية التي كانت متوجهة إلى هناك.

وقال المتحدث باسم مكتب رئاسة الحكومة البريطانية إن كاميرون «حثّ نتنياهو في اتصال هاتفي على الرد بصورة بناءة على الانتقادات الدولية ورفع الحصار عن غزة». وأضاف أن كاميرون «جدد التأكيد على التزام المملكة المتحدة القوي بأمن إسرائيل»، لكنه حث الأخيرة على «الاستجابة بصورة بناءة للانتقادات المشروعة لممارستها، والقيام بكل ما هو ممكن لتجنب تكرار هذا الحادث غير المقبول».

فرنسا: أدان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الاعتداء الإسرائيلي على قافلة «أسطول الحرية». وقال إن السبب الأول لما حدث إنما يعود لذلك الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة، وأنه لو رفعت إسرائيل هذا الحصار لما احتجنا من الأساس إلى تسيير مثل هذه القوافل والمهام الانسانية. وقال ساركوزي رداً على سؤال أثناء مؤتمر صحافي موسع عقده مع عدد من القادة الأفارقة في ختام أعمال قمة فرنسا ـ أفريقيا، إن المجتمع الدولي عبّر عن موقفه إزاء هذا العدوان بشكل صارم حيث أصيب بصدمة إزاء الأحداث التي وقعت، مشيراً إلى أن وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير أصدر بياناً واضحاً في هذا الخصوص، أكد فيه رفض فرنسا لاستخدام إسرائيل القوة ضد القافلة الإنسانية.

أميركا: امتنع المتحدث باسم البيت الابيض روبرت جيبس عن إدانة الهجوم الإسرائيلي الدامي على أسطول. ورداً على سؤال في لقائه اليومي مع الصحافيين بشأن إدانة محتملة من الرئيس باراك أوباما للهجوم الإسرائيلي، أكتفى جيبس بتكرار ما جاء في بيان مجلس الأمن الدولي. وكرر جيبس أن واشنطن تعمل مع إسرائيل بشأن العواقب الإنسانية للحصار «الذي لا يحتمل» المفروض على قطاع غزة، مؤكداً أن الهجوم يظهر أن السلام في الشرق الأوسط بات أكثر إلحاحاً «من أي وقت مضى».

- أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلارى كلينتون تأييدها قيام إسرائيل بالتحقيق فى الهجوم على سفن المساعدات الإنسانية للفلسطينيين فى قطاع غزة، إلا أنها شددت على ضرورة تمتع هذا التحقيق بـ«المصداقية». وأعلنت أن الوضع فى قطاع غزة «غير مقبول» و«لا يمكن أن يستمر»، كما حضت كل الأطراف على توخى الحذر فى ردها على هجوم إسرائيل على قافلة سفن فى طريقها إلى غزة، متجنبة أى إدانة مباشرة للهجوم.

.. وهكذا فقد أدى مقتل عدد من المدنيين الأتراك فى الاعتداء الإسرائيلى الفاضح على أسطول الحرية إلى تعميق الفجوة بين تركيا وإسرائيل، حيث أسفر الدم التركى الذى سال فى أعالى البحار عن نقل العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أدنى نقطة لها منذ اعتراف النظام الأتاتوركى بقيام إسرائيل عام ١٩٤٩.

وبات من الواضح أن هجوم القوات الخاصة الإسرائيلية على سفينة مرمرة التركية تمثل منعطفاً أساسياً فى تاريخ الشرق الأوسط، يفوق فى عواقبه السياسية والاستراتيجية حرب غزة فى عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أو حرب لبنان فى عام ٢٠٠٦، فللمرة الأولى فى تاريخهما، أضحت إسرائيل وتركيا فى عداء مفتوح، واستحوذت تركيا، وفى شكل سريع، على موقع قيادى فى القضية الرئيسية فى العالمين الإسلامى والعربى - قضية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى - متجاوزة بذلك موقع إيران، وضاغطة فى شكل مباشر على مصر والدول العربية الأخرى.

لسان أردوغان

«القضية الفلسطينية هى القضية الأكثر عدالة، ولكن من يدافع عنها ويترافع باسمها هو أفشل محامٍ»..

كانت هذه المقولة صحيحة إلى حد بعيد، إلى أن ظهر أردوغان أقوى وأفضل مدافع عن القضية الفلسطينية وأكبر مُعادٍ للصهاينة وأشرس من واجههم فى العقد الأخير، فخرجت على لسانه أطيب الخطب التى تطالب بحقوق الشعب الفلسطينى وأحلى الكلمات التى توصف مآساتهم، وأقذع الكلمات الحسام الموجهة ضد الصهاينة، فـ«لسان» أردوغان مفعم بروح التحدى والقدرة على الصمود، ومتخم بالحماسة والجسارة، ومزين بالرصانة والكبرياء الغريب هذه الأيام.

وقد تسبب هذا «اللسان» العظيم فى تكبيد إسرائيل أفدح هزائمها السياسية على مدار تاريخها النجس، فلم تفلح مكائدهم أو تحالفتهم فى عقد هذا اللسان، بل عانوا منه وشربوا بسببه من كأس الحق المُر عليهم، لأنهم للظلم والضلال متكئون.

وبسبب هذا «اللسان» الجسور ولخطورته على إسرائيل، وقدراته التفجيرية الواسعة فى المجتمع الإسرائيلى وحلفائه ورعاته فى أميركا، طالبت خمس منظمات يهودية أميركية رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان بالتصدى لما اعتبرتها أعمالاً «معادية للسامية» فى تركيا ظهرت بوضوح أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية فى قطاع غزة. كما اعتبر الخطاب أن أردوغان وغيره من القادة الأتراك ساهموا فى

هذا الأمر «لانتقادهم اللاذع للعمليات العسكرية الإسرائيلية فى غزة ووصفهم لها بأنها عمل مُخْزٍ ضد الإنسانية». وهكذا صارت حالة الرعب والزلزلة هذه التى يحدثها لسان أردوغان، صارت مسلسلاً بلا نهاية.

ولأهمية ما خرج على لسان العظيم أردوغان، نوجز عدداً من أهم خطبه وتصريحاته والتى آثارت الكيان الصهيونى، وأوجعته..

• فى حديث له لقناة الجزيرة (٤/١/٢٠٠٩)، قال أردوغان إن إسرائيل هى المسؤولة عن وصول الوضع إلى ما هو عليه الآن، لأنها الطرف الذى لم يلتزم بالتهدئة، ولأنها رفضت عرضا تركيا للوساطة مع حماس فى الأيام الأخيرة. مؤكداً أن حماس تثق فى بلاده ثقة تامة، وأن تركيا ستنقل إلى مجلس الأمن مطالب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لتحقيق وقف لإطلاق النار. كما انتقد أردوغان إسرائيل لاتخاذها إجراءات «استفزازية» بدون رفع الحصار المفروض على الفلسطينيين.

• فى كلمة ألقاها أمام برلمانيى حزب العدالة والتنمية الحاكم (٦/١/٢٠٠٩)، وصف أردوغان العدوان الإسرائيلى على سكان قطاع غزة بأنه «نقطة سوداء فى تاريخ الإنسانية»، وتساءل عن مبررات «هذه الوحشية» التى قال إن المسؤولين الإسرائيليين يتعاملون بها.

وجدد أردوغان اتهامه لإسرائيل بالمسؤولية عن التوتر الذى تشهده المنطقة، وقال إن ما تقترفه من «مذابح ضد الفلسطينيين يفتح جروحا يصعب شفاؤها فى ضمير الإنسانية».

وقال إن العمليات الإسرائيلية فى غزة تهدد سلسلة من التطورات التى تبعث على الأمل فى الشرق الأوسط، ومنها محادثات السلام السورية الإسرائيلية التى تجرى بوساطة تركية.

وأضاف أن الهدف من العملية العسكرية الإسرائيلية فى غزة هو «تسجيل مكاسب انتخابية» فى الانتخابات البرلمانية التى من المنتظر أن تجرى بإسرائيل فى العاشر من فبراير/شباط ٢٠٠٩.

وجدد دعوته إسرائيل إلى وقف هجومها على قطاع غزة فورا، ووصف الأطراف التى لم تدن الهجوم بأن لها «معايير متعددة».

وتساءل أردوغان «لماذا الذين هرولوا سريعا لمساعدة جورجيا هادئون الآن»، وذلك فى إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأميركية التى سارعت إلى إرسال مساعدات إلى جورجيا عقب الهجوم الروسى عليها فى أغسطس/آب ٢٠٠٨.

• خلال مهرجان لحزب العدالة والتنمية بأنقرة (١٢/١/٢٠٠٩) انتقد رئيس الوزراء التركى مجلس الأمن الدولى على ما وصفه بسلبيته تجاه ما يجرى فى غزة وطالبه بمعاقبة إسرائيل.

وقال أردوغان: إن العالم يتفرج على «المجازر الوحشية» التى ترتكبها إسرائيل فى قطاع غزة،

ولا يحرك ساكناً «وكأنه يشاهد فيلماً سينمائياً».

كما طالب المجتمع الدولى ومجلس الأمن بتطبيق العقوبات اللازمة على تل أبيب بسبب رفضها قرار المجلس رغم إلزاميته، وأكد أن بلاده ستتعامل مع قرارات المجلس بنفس الطريقة إذا لم يتم التصدى لإسرائيل بحزم فى هذه المسألة.

• نقلت وكالة أنباء الأناضول (١٦/١/٢٠٠٩) عن أردوغان قوله إن «مبنى الأمم المتحدة (فى غزة) ضرب بينما كان الأمين العام فى إسرائيل» وهذا يشكل «تحدياً مفتوحا للعالم».

وقال رئيس الوزراء التركى إنه يجب سحب عضوية إسرائيل من الأمم المتحدة نتيجة تجاهلها المستمر للمطالب الدولية بوقف هجومها على غزة. وتساءل رجب طيب أردوغان «كيف يسمح لدولة تتجاهل كلياً وترفض تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولى أن تدخل من أبواب الأمم المتحدة؟

وأضاف أردوغان أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا تملك منشآت عسكرية محددة أو مقرات قيادة فى غزة كما تزعم إسرائيل، وأن المدنيين هم ضحايا الهجمات التى تستهدف المستشفيات والمساجد.

وقال أيضا «أناشد العالم أجمع لا تغلقوا أعينكم أمام هذه الوحشية، ولا تكونوا متفرجين على هذه المذبحة لأن من سيظل صامتاً سيصبح طرفاً فى هذا العار».

• فى خطاب له (١٧/١٠/٢٠٠٩)، هاجم أردوغان إسرائيل، وألمح إلى ما واجهه أطفال قطاع غزة من قنابل فوسفورية، وقال إن بلاده وقفت وناصرت المظلومين عبر التاريخ.

وقال أردوغان «ستقف تركيا ضد أى ظالم وستكون ضده، لا يمكن أن تكون تركيا فى نفس صف القساة، ستكون تركيا دائما فى جانب من يعانون، كانت دائما كذلك وستكون هكذا فى المستقبل».

وفى إشارة إلى ما عاناه أطفال قطاع غزة إبان الحرب الإسرائيلية الأخيرة قال رئيس الوزراء التركى «فى الوقت الذى يفتح فيه بعض الأطفال عيونهم على الرخاء والسلام والأمن والمساواة فى التعليم وعلى مستقبل مشرق يفتح آخرون أعينهم على الألم والدموع والحزن ومستقبل يائس وقنابل فوسفورية، هذا وضع لا يمكن استمراره فى عالمنا، لا يمكن بناء نظام على الظلم وعدم المساواة».

وأضاف فى تلميح للتوتر القائم فى العلاقات مع إسرائيل مؤخراً «ربما يكون هناك من هو على خلاف مع تركيا أو يحمل عداوة أو ضغينة ضد تركيا، ولكن ليس لدينا عداوة أو ضغينة أو توقعات مختلفة من دولة أخرى، نريد السلام فى بلدنا ومنطقتنا وفى العالم نقيم جميع سياساتنا وأهدافنا على هذا». وأشار أردوغان إلى إلغاء أنقرة مناورات عسكرية جوية مع حلف شمال الأطلسى (الناتو) كانت ستشارك فيها إسرائيل، وأوضح أن الخطوة اتخذت بسبب قلق الرأى العام التركى بشأن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.

• خلال مقابلة مع صحيفة السفير اللبنانية (٨/١٢/٢٠٠٩)، هدد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إسرائيل برد مزلزل إذا ما اخترق طيارانها الأجواء التركية. وكان أردوغان يرد على سؤال، بشأن معلومات تشير إلى أن إسرائيل كانت اخترقت الأجواء التركية لكى تقوم بعملية تجسس ضد إيران، وأن هذه الخطوة استفزت القيادة التركية، وكان لهذا الغضب دوره فى قرار إلغاء اشتراكها فى مناورات (صقر الأناضول) السنوية مع الجيش التركى. ورد أردوغان على ذلك بالتأكيد إن المعلومة غير صحيحة.

وقال إنه لم يكن معقولا أن تجتاح إسرائيل غزة وتفتك بشعبها ثم نقول لجيشها تعال تدرب عندنا، ذلك أننا حكومة منتخَبَة جئنا بإرادة شعبنا ولا نستطيع أن نتحدى مشاعر الشعب التركى الذى صدمه ما جرى أثناء ذلك العدوان على غزة.

وأردف: كان احترام هذه المشاعر له دوره الحاسم فى خلفية قرارنا.. فى الوقت ذاته فإننا أردنا به أن نبلغ الإسرائيليين أيضا بأنهم لا يستطيعون تحت أى ظرف أن يستخدموا علاقتنا بهم ورقة فى عدوانهم على أى طرف ثالث، ذلك أننا فى هذه الحالة لن نقف محايدين أو مكتوفى الأيدى.

وقال إن أكثر ما يقلقه فى الشأن الفلسطينى حالياً هو وضع قطاع غزة الذى تحوّل إلى سجن كبير مفتوح، يقف الجميع متفرجين عليه وغير مكترثين به. وهو أمر لا ينبغى السكوت عنه، ليس فقط من جانب دول المنطقة، بل أيضا من جانب العالم المتحضر الذى يحترم حقوق الإنسان.

ووصف حرب إسرائيل على غزة بـ(العدوان)، وقال إنه جريمة ضد الإنسانية بكل المقاييس، استخدمت فيها القوات الإسرائيلية الفوسفور الأبيض ضد المدنيين العزل. وقال إنه بعد العدوان الذى أدى إلى تدمير القطاع وقتل ١٥٠٠ من سكانه وإصابة خمسة آلاف بجراح، عقد اجتماع شرم الشيخ الذى اتفق فيه على إعمار ما تم تدميره، وخصصت لذلك ملايين الدولارات، إلا أن القرار لم ينفذ وبقيت خرائب غزة كما هى. والأدهى من ذلك أن الحصار استمر بحيث قطعت عن القطاع الحاجات الأساسية للناس. وقد سمعت أنهم اضطروا لاستخدام الأنفاق لتهريب الأغنام فى الاحتفال بعيد الأضحى.

وأضاف أردوغان: هذا الوضع البائس وغير الإنسانى يتطلب بذل جهد خاص لعلاجه، ولذلك كان من الطبيعى أن يدرج على قائمة جدول أعمال الزيارة (التى يقوم بها حالياً إلى واشنطن).

وتابع: هناك أمران آخران يشغلاننا فى هذا السياق، الأول هو أن وقف الاستيطان من جانب إسرائيل يعد شرطاً ضرورياً للعودة إلى مفاوضات السلام. والثانى أننا نقوم بدورنا فى التوسط بين إسرائيل وسوريا، وقد عقدت حتى الآن خمس جولات من المفاوضات بين الطرفين.

وأشار إلى أن حكومته عقدت اتفاقية واحدة مع إسرائيل خلال السنوات السبع الأخيرة، وهى خاصة بشراء طائرات من غير طيار، وهذه لم تف بها حكومة تل أبيب وقد اضطررنا إلى استئجار تلك الطائرات

لحاجتنا إليها، وأمام إسرائيل مهلة بقى منها ٤٠ يوما، إذا لم ينفذ فإنه سيفسخ، أما الاتفاقات الأخرى فكلها عقدت قبل العام ٢٠٠٢.

• خلال اجتماع عام لحزب العدالة والتنمية الحاكم (١٩/٣/٢٠١٠)، ندّد أردوغان بممارسات الكيان الصهيونى فى الأراضى الفلسطينية، لا سيما الاعتداء على المسجد الأقصى والمقدسات، متعهداً بعدم تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيونى حتى يقوم برفع الحصار عن قطاع غزة.

أردوغان الذى انتقد بشدة منع السلطات الصهيونية الفلسطينيين من الصلاة فى المسجد الأقصى المبارك، تساءل «هل سمعتم أننا هنا منعنا أحداً من الوصول إلى الكنيس؟ نحن أول من يقف ضد هذه التصرفات»، وتابع قائلاً «الاعتداءات على قبلة المسلمين الأولى لا يمكن قبولها بأى حال من الأحوال».

كما طالب أردوغان الكيان الصهيونى بـ«الكف فوراً عن أية ممارسات قد تؤدى إلى تغيير الأوضاع فى القدس المحتلة، ورفع الحظر عن المصلين الذين يريدون أداء عباداتهم فى الأماكن المقدسة»، واصفاً هذه الممارسات بأنها «مضرة بالاستقرار فى المنطقة».

وأكد رئيس الوزراء التركى أن بلاده «ترفع صوتها عالياً ضد النهج الصهيونى فى الأراضى المحتلة باعتباره نهجاً يعمل على تخريب السلام فى المنطقة، وتغيير الأوضاع القائمة شرقى القدس المحتلة»، متعهداً بعدم تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيونى بعد التوتر الأخير إلى «أن تنتهى المأساة الإنسانية فى غزة».

وعن موقفه من قرار سلطات الاحتلال توسيع اغتصابها للأراضى الفلسطينية أكد أردوغان أن قرار بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية فى المغتصبات اليهودية المحيطة بشرقى القدس المحتلة «أمر غير مقبول»، موضحاً أن الكيان الصهيونى «يهدف من وراء هذه القرارات إلى تصفية الوجود الفلسطينى جزءاً جزءاً».

• شارك أردوغان فى القمة العربية الثانية والعشرين التى عقدت فى مدينة سرت الليبية (٢٧/٣/٢٠١٠) حيث وصف اعتبار إسرائيل بأن القدس عاصمة موحدة لها بـ«الجنون». وقال إن وزراء إسرائيليين أعلنوا أن: «القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»، مضيفا: «هذا جنون وهذا لا يلزمنا إطلاقا». وأضاف أن: «القدس هى قرة عين كل العالم الإسلامى ولا يمكن قبول اعتداء إسرائيل على القدس والأماكن الإسلامية إطلاقا».

وتابع أن: «إنشاء ١٦٠٠ وحدة سكنية فى القدس ليس أمراً مقبولاً وليس له أى مبرر»، معتبراً أن انتهاكات إسرائيل فى القدس لا تتلاءم مع القانون الدولى ولا مع القانون الإنسانى وهى لا تنتهك القانون الدولى فقط ولكن التاريخ أيضا.

وأكد رئيس الوزراء التركى -الذى قوطع أكثر من مرة بتصفيق حاد من الحاضرين فى قاعة واجادوجو حيث عقدت القمة- أن: «احتراق القدس يعنى احتراق فلسطين واحتراق فلسطين يعنى احتراق الشرق الأوسط».

● فى مقابلة له مع مجلة دير شبيغل الألمانية (٢٩/٣/٢٠١٠)، كرر رئيس الحكومة التركية رفضه الحازم لفرض عقوبات جديدة على إيران، داعياً إلى العمل لإيجاد حل دبلوماسى للملف النووى الإيرانى. وقال أردوغان «علينا ان نسعى قبلاً إلى التوصل إلى حل دبلوماسى». وتابع «ما نحن بحاجة إليه اليوم هو الدبلوماسية ومزيد من الدبلوماسية وكل ما عدا ذلك يهدد السلام فى العالم».

من جهة ثانية رفض أردوغان مجدداً إلقاء تسمية «إبادة» على المجازر التى أوقعت مئات آلاف الأرمن ضحاياها فى أوائل القرن العشرين خلال عهد السلطنة العثمانية. وقال أردوغان فى هذا الصدد «لا يوجد أى مجال للكلام عن إبادة»، معتبراً أن ما حصل كان «معركة» بين الأرمن والأتراك. وكرر أردوغان مجدداً تهديده المبطن بطرد الأرمن المتواجدين بشكل غير شرعى فى تركيا. وقال «حتى الان لم ننظر إلى مسألة الطرد. أما فى حال واصلت الجاليات الأرمينية حول العالم الضغوط على تركيا فقد نلجأ إلى هذا الإجراء».

● خلال زيارته باريس لإجراء مباحثات مع الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى وحول أزمة البرنامج النووى الإيرانى (٧/٤/٢٠١٠)، شن أردوغان هجوماً عنيفاً على إسرائيل واصفاً اياها بانها «الخطر الرئيسى على السلام» فى الشرق الأوسط، وأضاف «إذا استخدم بلد قوة غير متكافئة فى فلسطين، فى غزة، إذا استخدم قنابل فوسفورية فلن نقول له عافاك الله، بل نسأله كيف امكنه فعل ذلك». وتابع «لقد حصل هجوم أوقع ١٥٠٠ قتيل (فى غزة) والدوافع التى تم التذرع بها كانت أكاذيب»، مضيفاً «جولدستون يهودى وتقريره واضح»، فى إشارة إلى القاضى الجنوب أفريقى ريتشارد جولدستون الذى انتدبته الأمم المتحدة للتحقيق فى الحرب على غزة ووضع تقريراً أتهم فيه إسرائيل وفصائل فلسطينية بارتكاب جرائم حرب خلال هجومها على القطاع.

● قبيل توجهه إلى واشنطن لحضور قمة الأمن النووى (١١/٤/٢٠١٠)، قال أردوغان: «إن إسرائيل التى لم توقع معاهدة عدم الانتشار النووى تفعل ما تريد وبحرية مطلقة فيما يخضع برنامج إيران النووى للتمحيص والتدقيق، بسبب عضويتها فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وأعرب أردوغان عن انزعاج تركيا من هذه الحقائق، لافتا إلى أنه سيعبر عن موقف بلاده فى القمة، ومؤكداً أن تركيا ترفض انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية القابلة للتطبيق فى المنطقة.

وأشار أردوغان إلى أنه سيدعو الدول المشاركة فى القمة إلى اتخاذ موقف حازم تجاه ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية، قائلاً: «إننا نريد من المجتمع الدولى الذى يتخذ موقفاً حساساً حيال برنامج إيران النووى أن يقف بشكل صارم ضد إسرائيل وبرنامجها النووى».

تهديدات بالقتل

وبالطبع كانت لهذه المواقف الحادة من أردوغان ضد الصهاينة، ضريبةٌ يجب أن يدفعها، ولأنهم

لا يجيدون سوى لغة الدم، فقد حاول الموساد الإسرائيلى اغتيال البطل أردوغان أكثر من مرة ولكنهم -بإذن الله- لن يفلحوا، فقد ذكرت مصادر إعلامية تركية (فى ٢٨ مارس/أذار ٢٠٠٩) أن رسالة إلكترونية تم اكتشافها فى حاسوب أحد المتهمين بالانتماء إلى منظمة «أرغَنيكون» السرية كشفت عن مخطط صهيونى لاغتيال رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان.

وجاء فى ملف الاتهامات الثانى بقضية «أرغَنيكون»، أن صحفيا صهيونيا أرسل إلى بعض المتهمين فى قضية الانقلاب على الحكومة التركية بريداً إلكترونياً يذكر فيه أن جهاز «الموساد» الصهيونى على استعداد لاغتيال رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان. وقال الصحفى الصهيونى فى رسالته إنهم يدعمون من سماه بـ«السيد دوغو» فى مواجهة «الإرهابى الإسلامى» رجب طيب أردوغان، مشيراً إلى أن رئيس جهاز الاستخبارات الصهيونية «الموساد» «مائير داغان» اتصل بـ«السيد دوغو» للتنسيق معه فى اغتيال أردوغان.

وأضاف أن فريقاً من عملاء «الموساد» على استعداد للقيام بهذه المهمة، مؤكداً أنهم ينتظرون فقط الضوء الأخضر من «السيد دوغو». وذكرت المصادر ذاتها أن «السيد دوغو» المذكور فى رسالة الصحفى الصهيونى قد يكون زعيم حزب العمال «دوغو برينتشيك»، المتهم بالانتماء إلى قيادة منظمة «أرغَنيكون» السرية.

يشار إلى أنه قد تم الكشف عن وثائق لمنظمة «أرغَنيكون» تثبت وجود علاقة مباشرة لها مع جهاز الاستخبارات الصهيونية «الموساد».

وتكررت المحاولات، ففى ٢٧ مايو/أيار ٢٠١٠، أعلنت أجهزة الأمن التركية أنها استطاعت إحباط محاولة لاغتيال رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، باستخدام عروسة أطفال «دمية» مفخخة، خلال جولة من المقرر أن يقوم بها فى عدد من المحافظات خلال الأسابيع القادمة، وبحسب مصادر أمنية تركية فإن الأجهزة المختصة هناك استطاعت القبض على مجموعة حاولت تنفيذ هجوم لاغتيال أردوغان، يأتى ذلك فى الوقت الذى رعت فيه تركيا اتفاقاً يهدف لحل الأزمة بين إيران والعالم الغربى بشأن برنامج طهران النووى وسط عدم ارتياح إسرائيلى وفتور وتأزم واضح للعلاقات بين تل أبيب وأنقرة خصوصاً بعد تهديد أردوغان بقصف إسرائيل فى حال قصفت الأخيرة قافلة المساعدات لغزة.

ولم تصدر أجهزة الأمن التركية بياناً يوضح الجهة المتورطة فى الحادث، فيما أشارت أصابع الاتهام أولياً إلى الموساد الإسرائيلى.

وأشارت صحيفتا «طرف» و«أكشام» التركيتين إلى أن أجهزة الأمن التركية تمكنت من إحباط ثمان محاولات سابقة لاغتيال أردوغان، خلال الثلاث سنوات الماضية، إحداها كانت ستنفذ بطريقة مشابهة لهذه المحاولة، حيث كانت تتضمن تفجير سيارة أطفال أثناء مرور موكب أردوغان إلى منزله فى حى «أوسكدار» بمدينة إسطنبول.

من جهة أخرى، أفاد استطلاع للرأى نشرت صحيفة «إسرائيل هايوم» نتائجه يوم ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠، أن أكثر من ثلاثة أرباع الإسرائيليين اليهود يعتبرون تركيا، الحليف الاستراتيجي السابق لإسرائيل، «دولة معادية»، على إثر الأزمة بين البلدين الناجمة عن الهجوم الدامي على أسطول الحرية الذى كان ينقل مساعدات إنسانية إلى غزة.

ورداً على سؤال «هل تعتقد، فى ضوء الأحداث الأخيرة، أن تركيا أصبحت دولة معادية»، أجاب ٧٨٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إيجابا، فيما عبر ٢٢٪ عن رأى مخالف.

من جهة أخرى، أعلن ١٣٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع تأييدهم تشكيل لجنة تحقيق دولية حول الهجوم الذى شنته البحرية الإسرائيلية على سفينة تركية كانت فى عداد أسطول دولى متجه إلى غزة. وأورد الاستطلاع أن ٧١٪ من الإسرائيليين اليهود يؤيدون إجراء تحقيق داخلى. وجاء فى الاستطلاع أن ٩١٪ من الأشخاص يؤيدون اعتراض أساطيل تحاول فى المستقبل كسر الحصار الذى تفرضه إسرائيل على غزة.

مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل

إذا كانت إسرائيل خسرت إيران الشاه عام ١٩٧٩، فهل بدأت عملية خسارتها تركيا؟!

السياسة الخارجية التركية التى يقودها أحمد داود أوغلو، تريد فى الوقت الحاضر توطيد علاقاتها مع سورية وإيران والقضية الفلسطينية، مطبقة بذلك مفاهيم «العمق الاستراتيجى»، و«المشاكل صفر» مع جيرانها من الدول العربية والإسلامية، وكذلك مع «أعدائها التاريخيين» مثل اليونان وأرمينيا، واستثمار الفراغ الإقليمى الكبير بسبب غياب الدور الفاعل العربى، وتحالفها مع الولايات المتحدة، وعودة تركيا لتصبح إحدى الدول الإقليمية صاحبة القرار والحضور الفاعل فى المشهد السياسى الشرق أوسطى. هذه السياسة الخارجية التى تلقب من قبل الإسرائيليين والغربيين بـ«العثمانية الجديدة»، تثير تساؤلات كبيرة لدى حلفاء تركيا. هل ستتخلص تركيا تدريجياً من ارتباطاتها الأورو-أطلسية؟ ويتساءل البعض، إن كانت ظاهرة حزب العدالة والتنمية تخفى طموحات مستترة تتمثل فى عودة «العثمانية الجديدة».

هناك مجموعة من العوامل دفعت بتركيا إلى اتخاذ المنحَى هذا فى سياستها الخارجية، أى الابتعاد عن إسرائيل والتوجه نحو إنشاء «كومونولث» بين سورية والعراق وإيران، وحركة حماس، ودول الجوار الآسيوية، فى الجنوب، والشرق، والشمال، على طول الطرق التجارية الجديدة، وخطوط أنابيب النفط والغاز، وهو ما أثار قلق إسرائيل والغرب عامة من «العثمانية الجديدة» هذه، التى تعمِّق عزلة إسرائيل فى المنطقة، بسبب رفضها التسوية غير العادلة القائمة على ما يسمى قرارات الشرعية الدولية، ورفضها إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وفى مقدمة هذه العوامل:

١- تراجع الآمال باحتمال دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، فى ضوء الرفض الفرنسى الحاد وكذلك الألمانى.

٢- أن تركيا سارعت أيضاً من تقاربها مع روسيا، التي تزود تركيا بنحو ٦٦٪ من احتياجاتها بالغاز الروسي، ولاسيما بعد أن وقعت يوم ١٣ أغسطس/تموز ٢٠٠٩ اتفاقاً لتحقيق مشروع مد خط أنابيب الغاز «نابوكو» لنقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى أوروبا، إذ باتت تركيا نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي يربط قارة آسيا بأوروبا، تحتل حلقة التقاطع المركزية التي تمر من خلالها خطوط وأنابيب الغاز والنفط على أراضيها.

٣- استخدمت تركيا الأوراق الإقليمية التي بحوزتها، فمضت في التطبيع مع أرمينيا وتجاوزت العقبات التاريخية، ودخلت في مجال المنافسة مع الدورين الروسي والإيراني في آسيا الوسطى.

٤- تتنافس تركيا موضوعياً مع المشروع الإيراني في المنطقة، ويبدو أن هناك فروقاً واضحة بين أدوات كلٍّ من المشروعين، فالأول يرفع لواء «الممانعة» ضد الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الصهيوني ويتحالف مع أحزاب وحركات سياسية تناوئ واشنطن والنظم السياسية القائمة، في حين يرفع الثاني لواء «التحديث والانفتاح» على خلفية نجاحات اقتصادية وديمقراطية ويتحالف مع واشنطن وينفتح على دول المنطقة بمعناها القانوني والمؤسسي. وعلى الرغم من هذه التمايزات الجوهرية في طبيعة المشروعين وأدواتهما، إلا أنهما يتقاطعان في مسائل متنوعة منها الاتفاق على تحجيم الطموحات الكردية التي فارت مع احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتثبيت منطقة الحكم الذاتي للأكراد تحت المظلة الأميركية، ويتفقان أيضاً على لجم العربدة الإسرائيلية في المنطقة على خلفية المصالح الوطنية لطهران وأنقره قبل أية اعتبارات أخرى.

٥- مع أن أنقرة لم تلغ مشاركتها في حلف الـ«ناتو» إلا أن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، بدأ يلمح إلى احتمال حظر استخدام القوات الأميركية لقاعدة «انجرليك» الجوية في جنوب شرقي تركيا. وهي قاعدة حيوية لنقل الإمدادات والأسلحة إلى القوات الأميركية في أفغانستان والعراق. ولم يصدر عن أنقرة حتى الآن أي رد فعل بالنسبة إلى هذا الموضوع البالغ الأهمية.

٦- تركيا جارة كبيرة للعالم العربي، ولها روابط تاريخية وحضارية ودينية مع العرب، وهي الآن يقودها حزب إسلامي معتدل هو حزب العدالة والتنمية، الذي ينتهج منذ سنوات عديدة سياسة خارجية تعكس الطموحات التركية، المتمثلة في ملء الفراغ الإقليمي العربي. وبالتالي فهي تعتبر نفسها القوة الإقليمية الأولى في المنطقة، وتقاوم محاولة إسرائيل لفرض هيمنتها وسطوتها على المنطقة.



الباب السابع:

وثائق وصور

الفصل الأول

أهم خطب أردوغان

الفصل الثانى

صور

الفصل الأول
أهم خطب أردوغان

مقتطفات من خطاب أردوغان أمام البرلمان التركى
إثر العدوان الصهيونى على سفينة مرمرة وأسطول الحرية

القى رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان صباح يوم الثلاثاء ١ حزيران / يونيو ٢٠١٠، خطاباً للشعب التركى والعالم تعقيباً على المجزرة الصهيونية ضد سفينة مرمرة التركية ضمن أسطول الحرية التركى والعربى والعالمى المتوجه لقطاع غزة، حيث اقتحمت مجموعات من الكوماندز الصهيونية أسطول الحرية وقتل ٢٠ شخصا وجرحت ٦٠ آخرين وقيدت ايدى بقية المشاركين فى الأسطول الإغاثى المدنى يوم الاثنين ٣١ مايو / أيار ٢٠١٠ واقتادت الأسطول إلى ميناء أسدود (أشدود) بفلسطين المحتلة.

وفيما يلى مقتطفات من هذا الخطاب التاريخى الذى ألقاه رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان أمام البرلمان التركى:

أصدقائى النواب الكرام.. الضيوف الكرام.. إلى كل من يشاهدنا عبر شاشات التلفزيون لن أخاطب اليوم شعبى العزيز فحسب بل سأخاطب كذلك الإنسانية جمعاء، أود أن أخاطب ضمير الإنسانية وعقلها، أريد أن أشارككم عواطفى بشكل صريح.

يوم أمس وقع هجومان داميان فى جنح الظلام أولهما فى مدينة إسكندرون التى استشهد فيها ستة من جنودنا وأصيب سبعة آخرون بجروح. والثانى وقت الفجر فى مياه المتوسط حيث تلقى ضمير الإنسانية واحدا من أشد الجروح على مر العصور. لقد قطع الطريق على السفن التى ترشحت من ضمير الإنسانية، بالسلاح والجبروت ولم تستطع السفن التى كانت تحمل الرحمة والشفقة أن تصل إلى مبتغاها وتلطخت بالدماء. يوم أمس وفى ساعات الصباح الأولى قامت عناصر مسلحة من الجيش الإسرائيلى بهجوم غير قانونى فى المياه الدولية على أسطول الحرية الذى كان يحمل المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة، والذى كان على متنه ٦٠٠ شخص من ٣٢ دولة، وأراقوا دماء الأبرياء. كذلك تم احتجاز سفن المساعدات الإنسانية خلال هذا الهجوم الذى ترك العديد من القتلى والجرحى. ومرة أخرى نلعن بشدة هذا الهجوم الذى استهدف السفن التى كانت تقل ركابا كلهم من المدنيين من نساء وأطفال ورجال دين وغيرهم.

إن الهجوم الذى قامت به إسرائيل على السفن التى كانت تحمل المساعدات الإنسانية إلى غزة والمجزرة

التى ارتكبتها قد استحقا كافة أشكال اللعن. إن هذا الهجوم هو هجوم سافر على القانون الدولى وعلى الضمير الإنسانى وعلى السلام العالمى.

أقول الضمير الإنسانى لأن السفن كانت تقل ركابا من كل الجنسيات والأديان ينقلون فقط مساعدات إنسانية إلى غزة المحاصرة والمقاطَعة. كانت السفن قد أعلنت إلى العالم كله قبل مغادرتها عن حمولتها ونيتها. و كان ٦٠ صحفيا من تركيا والعالم قد استقلوا كشهود على الحدث متن سفن الأسطول الذى يحمل مساعدات إنسانية فقط.

إن هذا العدوان الذى حصل على السفن الست وركابها الستمائة الذين كانوا ينقلون المساعدات إلى الناس المظلومين والمحتاجين، إلى الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم والمتروكين لرحمة الجوع هو عدوان صارخ على الفلسفة التى قامت عليها الأمم المتحدة. لقد انطلقت السفن من تركيا ومن الدول الأخرى ناقلة المساعدات الإنسانية فقط، وقد فتشت من قبل السلطات المختصة وفق القواعد الدولية للملاحة والسفر.

فى نفس الوقت لم يكن على متن السفن هذه من الركاب سوى المدنيين ومتطوعى الإغاثة. تم رفع العلم الأبيض على صوارى السفن. ورغم توافر كل هذه الشروط فلقد تعرضت السفن للهجوم المسلح.

وبناء على الهجوم الإرهابى المنفور الذى حصل فى ولاية هاتاى والهجوم الإسرائيلى اللا حقوقى على سفن الإغاثة قطعنا لقاءاتنا فى التشيلى وعدنا إلى بلدنا. واعتبارا من اللحظة الأولى للحدث تابعنا فى الحكومة التطورات وبدأنا مع أصدقائنا اتخاذ الخطوات اللازمة.

تُدَمِّرُ أرضية السلام

لا نستطيع أن نترك إسرائيل التى تدمر أرضية السلام فى الشرق الأوسط مع أفعالها وندع لها الحبل على الغارب. لا نستطيع أن نقول لها: افعلى ما تشائين. إن لكل شىء ثمنا. إن فهما لا يحترم حق الحياة لا يمكنه أن يحترم الحقوق وأن يتخذ مواقف موالية للسلام. إن فهما لا يولى أهمية لحياة الإنسان لا يمكنه أن يحترم الإنسان وحقوق الإنسان. إن دولة تريد الأمن لشعبها لا يمكنها أن تنجح فى ذلك عن طريق اكتساب كراهية وعداوة الدنيا. إن إدارة لا تعطى أهمية لشعب غير شعبها لا يمكن أن يكون السلام همها. إن إسرائيل تدمر التروس الدفاعية من حولها الواحدة تلو الأخرى وتفقد نقاط التحالف الواحدة تلو الأخرى وتدفع بنفسها إلى العزلة. الإدارة الإسرائيلية تنسف السلام الإقليمى بنشرها الكراهية فى الشرق الأوسط وتتحول إلى بؤرة تنشر الاضطراب حولها. يجب على المجتمع الدولى أن يتدخل فى هذا الأمر فى أسرع وقت.

من هنا أريد أن أخاطب شعب إسرائيل: نحن كنا دائما فى وجه «اللاسامية»، لقد رفعنا صوتنا عاليا فى وجه الظلم الذى وقع على الموسويين، ساهمنا فى أن يعيش شعب إسرائيل فى سلام و أمن فى الشرق الأوسط. والآن جاء دوركم يا شعب إسرائيل لكى تقفوا الموقف الإنسانى الحساس نفسه وتقولوا لا للظلم.

فممارسات العنف التى يمارسها شركاء الحكومة ضاربين عرض الحائط بالحقوق تهدد مصالح إسرائيل تماما وتلقى بأمنكم وسلامكم فى الخطر بشكل واضح. مواقف حكومتكم العدائية تجعل من إسرائيل دولة تمارس القرصنة وقطع الطريق كما تسيء إلى سمعة دولتكم الدولية.

إن هؤلاء الإداريين الماجنين الذين يظنون أنهم يديرون دولة بالحيلة والكذب وإراقة الدماء والتعدى والقرصنة وممارسة إرهاب الدولة، هؤلاء السياسيون الماجنون يسيئون وقبل كل شيء إلى إسرائيل وشعب إسرائيل. يجب أن تقولوا أنتم: كفى لهذا الوضع.

سئمنا من أكاذيبكم

الهجوم المسلح على الناس الأبرياء، إراقة الدماء، القيام بمذابح هو إرهاب دولة بشكل واضح. هم ينكرون ذلك قائلين: لقد أطلقوا علينا النار. لقد سئمنا من أكاذيبكم هذه سئمناها... كونوا صادقين، صادقين.

إن إسرائيل بسياستها التى تريق الدماء لن تستطيع أن تبرر هذا العمل غير المشروع الذى قامت به، هذه الجريمة الدامية أو أن توضحها. لن تستطيع إسرائيل أن تنظف يدها من الدماء بأى مسوغ مهما كان.

إن المشكلة الناجمة عن هذا العدوان الدامى ليست مشكلة تخص البلدين فحسب بل تخص العالم كله. إننا نؤمن بأن أى دولة أو مؤسسة دولية تولى أهمية للقيم الإنسانية لا يمكنها أن تقف متفرجة على جريمة بهذه الأبعاد.

شريك فى الجريمة

بعد هذه المرحلة يجب أن يعرف كل من يتغاضى عن هجمات إسرائيل الدامية أو يتعامى عنها أنه شريك فى الجريمة. لا يعتبر الأمر دفاعا فى وجه الإرهاب ولا مكافحة للإرهاب بل إنه يعتبر مجزرة فى حق أهل مدينة بأكملها، هذا ولقد أثبت الحادث الأخير هذا الأمر.

ربما يغمض الجميع عيونهم إزاء هذه «اللاقانونية» وربما يقدم دعمه أيضا بشكل خفى ولكننى أتكلم بصراحة وأؤكد أنه يجب على إسرائيل أن لا تخطئ فى خلط تركيا بدول أخرى حيث إن ثمن هذا الخطأ سيكون باهظا. إن إسرائيل التى ارتكبت الإجرام هذا فى المياه الدولية والتى أطلقت الرصاص على الأبرياء والمتطوعين قد اختارت الانفراد والعزلة عن العالم.

لن ندير ظهورنا للفلسطينيين:

أقول مرة أخرى ولو سكت الكل وأغمض عينيه وأدار ظهره فإننا فى تركيا لن ندير ظهورنا للفلسطينيين وللشعب الفلسطينى ولغزة ولن نغمض عيوننا وسنواصل رفع صوتنا عاليا من أجل غزة.

كلمة أردوغان فى القمة العربية (٢٢) - قمة فلسطين

يوم السبت ٢٧ مارس/أذار ٢٠١٠، القى رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى القمة العربية الثانية والعشرين، والتى أقيمت بمدينة سرت الليبية، وأطلق عليها «قمة صمود القدس»، كلمة تاريخية تعد الأقوى على مدار تاريخ مؤتمرات القمم العربية.

وقد استهل أردوغان كلمته قائلا:

أريد أن أقول من صميم قلبى إن مصير إسطنبول لا يختلف عن مصير سرت وعن مصير طرابلس وعن مصير القاهرة ودمشق وبغداد وصنعاء ومكة المكرمة والمدينة المنورة ومن دون شك مصير القدس.

إن تاريخنا وعقيدتنا لم يجعلنا أصدقاء فحسب، بل وأقول بخطوط عريضة جعلنا إخوة أشقاء. فقد دونا معاً التاريخ الغنى لهذه المنطقة ويجب أن لا يشك أحد اننا سندون معا المستقبل المشرق.

إن التحالف هو دواء لكل داء، وبإذن ألله نبنى المستقبل فوق السلام والرفاه والأمن والاستقرار. ونحن فى تركيا لا نستطيع أن نتجاهل ما يحدث فى الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية هى من أكبر القضايا الهامة والعاجلة فى المنطقة والمجتمع الدولى يبقى وجهاً لوجه فى امتحان جديد ونريد أن نرى الآن رؤية نهاية الطريق وليس خارطة الطريق..

القدس هى قرة عين كافة الجغرافية وكل العالم الإسلامى وهى القبلة الأولى لا يمكن قبول اعتداءات إسرائيلية على القدس والأماكن المقدسة إطلاقاً.

يجب أن يعلو صوت الإنسانية للتدخل فى تراجيديا ما يجرى فى قطاع غزة ويجب تحويل هذا الوضع إلى وضع طبيعى.. تلك مسئولية مشتركة للإنسانية وليس فقط للفلسطينيين وعليه لابد من الوحدة الوطنية الفلسطينية ونحن فى تركيا نساند التضامن والمصالحة.

ويجب على فتح وحماس أن يكونا كتفا بكتف وجنبا بجنب وأن اليوم ليس يوم العزاء والجلوس وسكب الدموع وليس أيضا الجلوس فى المدرجات والتفرج على التطورات.. اليوم هو يوم التحالف والتحرك معاً لتأسيس السلام بشكل عادل.

وفى تركيا نرى أن تسوية القضية الفلسطينية مفتاح الأمن والسلام فى المنطقة فنحن شعوب أسسنا معا حضارات وثقافات السلام ونحن أنصار دين يدعو للسلام.

.. تعالوا لنحطم الأحكام المسبقة ونعدل الصور والأفكار الخاطئة المتعلقة بنا.. تعالوا لنؤسس معاً مستقبلاً يؤسس بين الحضارات وليس فيه صراع بين الحضارات، وبهذا المنظور لا أحد يستطيع الزج بالإسلاموفوبيا بالعالم الإسلامى.. من يتهمنا بذلك يرتكبون جرائم إنسانية.

كلمة أردوغان خلال المؤتمر الثالث لحزب العدالة والتنمية

أعاد ١٣٦٢ مندوباً انتخاب رجب طيب أردوغان زعيماً لحزب العدالة والتنمية خلال المؤتمر الثالث للحزب الذى انعقد فى ٤ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩ فى قاعة أسكى الرياضية فى أنقرة، وسط ارتياح عام لمسيرة الحزب على كل المستويات.

وقال أردوغان، فى كلمته التى استغرقت ساعتين أمام المؤتمر، إن الأسى الذى رافق سجنه عام ١٩٩٩ لم يكن سوى بداية لمسيرة الحرية.

وحفلت كلمة أردوغان بانفتاح على كل مكونات المجتمع التركى. وقال إن الأغنية تبقى ناقصة من دون احمد قايا (مغنٍّ كردى توفى عام ٢٠٠٠ فى المنفى بباريس) «الذى لم تكن تركيا وفية له»، وتركيا تبقى ناقصة من دون ناظم حكمت (كبير شعراء تركيا وكان شيوعيا)، وتبقى لغة تركيا ناقصة من دون يونس ايمرى، وتبقى روح وأخلاق تركيا ناقصتين من دون سعيدى نورسى (المفكر التركى الإسلامى المعروف الذى توفى عام ١٩٦٠ ودفنه العسكر فى مكان غير معروف).

وأضاف أردوغان: كما لا يمكن تخيل تركيا من دون نجيب فاضل ومحمد عاكف (شاعر). ومن بين كل الأسماء التى ذكرها أردوغان حظى اسم سعيدى نورسى بالتصفيق الأكبر، علما بان أردوغان كان رئيس الحكومة الأول (بعد عدنان مندريس الذى قبّل يد نورسى يوما وانتهى على حبل المشنقة عام ١٩٦١) الذى يستعيد ذكر اسم سعيدى نورسى ويمتدحه بهذا الشكل، علما بأن سليمان ديميريل الذى كان يعتبر نفسه الأقرب إلى نورسى فى الستينيات لم يجرؤ على ذكره أبداً.

واعتبر أردوغان أن «حزب العدالة والتنمية هو حزب كل هذه الألوان، هو حزب كل تركيا». وأكد انه لا يحب فلانا أو فلانا لأنه سنّى أو علوى أو تركى أو كردى أو شركسى أو أرمنى أو يهودى بل لأنه إنسان، ولا يحق لأحد فى تركيا أن يستبعد الآخر.

وتطرق أردوغان إلى دور أنقرة على الصعيد الخارجى، فأشار إلى تزايد حجم التجارة مع جيران تركيا وإلى دورها الوسيط بين باكستان وأفغانستان وسورية وإسرائيل والفلسطينيين وإسرائيل.

وقال إن تركيا ليست بلدا يُحدَّد له جدول أعماله بل بلد يُحَدِّد بنفسه جدول أعماله ويساهم فى تحديد وجهة الأحداث المحيطة به. وأضاف «لقد تحولت تركيا إلى بلد ذى ثقل وتأثير والى لاعب مؤسس للنظام الإقليمى والدولى. وهذا لم يعد مجرد خيار بل حتمية تاريخية»، معتبرا أن الرؤية العالمية الجديدة لتركيا تحظى بتقدير كل دول العالم.

٧

أردوغان: لن يُغفر لإسرائيل حتى تُنظف المتوسط من دماء الأتراك

في خطاب جماهيري في سيفاس (وسط الأناضول) – ٥ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ – أعلن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن العلاقات مع الكيان الصهيوني لن تتحسن قبل أن يقوم الكيان بتنظيف البحر المتوسط من دماء الضحايا الأتراك التسعة الذين قضوا حتفهم في العدوان الإسرائيلي على قافلة سفن إنسانية كانت متوجهة إلى غزة.

وقال أردوغان: "إن تركيا تريد من إسرائيل اعتذارات وتعويضات بعد الهجوم الذي حصل في الحادي والثلاثين من مايو/أيار ٢٠١٠".

وأضاف: "لا يمكن لأيٍّ كان أن يتوقع أن نبقى صامتين وأن نتجاهل القوانين ما دامت الدماء التي سالت في المتوسط لم تُنَظَّف".

وتابع أردوغان: "لابد أن نطوي الصفحة يوماً مًّا، إلا أننا قبل ذلك نُطالب باعتذارات ودفع تعويضات"، موضحاً، "لن نتجاهل اليد الممدودة إلينا إلا أن علينا التحقق مما إذا كانت هذه اليد صادقة فعلا".

أردوغان: الحُسين علمنا بدمه الطاهر درس تجنب الحرص والطمع والظلم والجور

وسط حشود عشرات الآلاف من الأتراك في منطقة حالكالي بإسطنبول، شارك رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، للمرة الأولى في مراسم إحياء ذكرى عاشوراء – ١٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ –، حيث اعتبر أردوغان أن استشهاد الإمام الحُسين في يوم عاشوراء لا يعني الوداع بل هو درس الحياة، فالإمام علمنا بدمه الطاهر درس تجنب الحرص والطمع والظلم والجور.

وقد عزَى أردوغان باستشهاد العديد من المشاركين في مراسم العزاء الحسيني خلال الحادث الإرهابي الذي وقع في مدينة جابهار جنوب شرقي إيران، متمنياً الشفاء العاجل للجرحى، وأدان هذا الحادث الإرهابي.

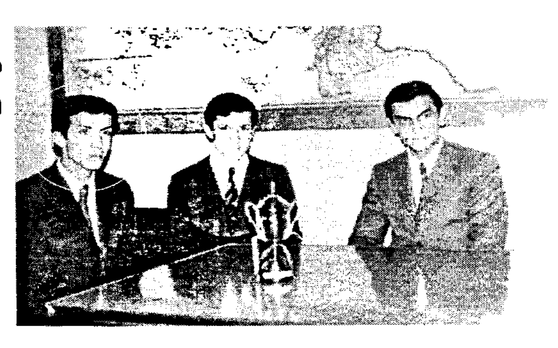
وقال أردوغان في هذه المراسم التي أقيمت بحضور علي أكبر ولايتي المستشار السياسي للسيد علي خامنئي، وعلماء الدين الأتراك والآلاف من محبي أبي عبد الله الحسين، "إن أي حادث يقع في العالم الإسلامي يُذكرنا بحادثة كربلاء، ونحن نشعر في قلوبنا بألم كل مسلم في أي نقطة من العالم".

وأضاف "إن للمسلمين في المنطقة مصيراً مشتركاً، وينبغي وضع الاختلافات جانباً وتقوية الوحدة إطفاءً لنيران الفتنة وترسيخ الأخوة فيما بيننا".

الفصل الثانى

الصور





بداية التدرب على السياسة مع حزب السلامة الوطنى



الشيخ رجب فى طفولته مع شقيقته



فترة أدائه للخدمة العسكرية



أردوغان «الأخ الأكبر» مع شقيقتيه



الشيخ بيكنباور.. اللاعب والعاشق لكرة القدم



رئاسة بلدية إسطنبول (١٩٩٤،١٩٩٨) بداية أردوغان الحقيقية كرجل اقتصاد وسياسة مُلهَم ومبدع



عمدة إسطنبول.. نصير الفقراء والمحتاجين



حل مشاكل الملايين بمشاريعه التنموية

أردوغان - جول.. رفيقا الدرب والكفاح
يتطلعان لمستقبل تركيا المشرق





نبوءة أردوغان تتحقق بفوز حزب العدالة والتنمية بـ ٣٦٣ مقعدا فى البرلمان التركى فى نوفمبر ٢٠٠٢



المشاورات مستمرة بين رفيقى الدرب رغم وصول عبد الله جول إلى قصر الرئاسة فى ٢٠٠٧.. ليتحقق التوافق الأول من نوعه بين مؤسستى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء



تَواصل انتصارات العدالة فى انتخابات يوليو ٢٠٠٧ البرلمانية



الحاج أردوغان والحاجة أمينة
.. عظمة الحب والنضال

أردوغان يقبل يد أستاذه عرفان أوغوز

أربكان «القائد والقدوة» لأردوغان



«تنزيل» والدة أردوغان وحفيدها أحمد براق الدين أردوغان يقترعان فى استفتاء التعديلات الدستورية



حفل زفاف نجم الدين أردوغان بحضور بيرلسكونى



«الفتى الشجاع» يطيح بـ«صنم أتاتورك» دون أن تطلق رصاصة واحدة



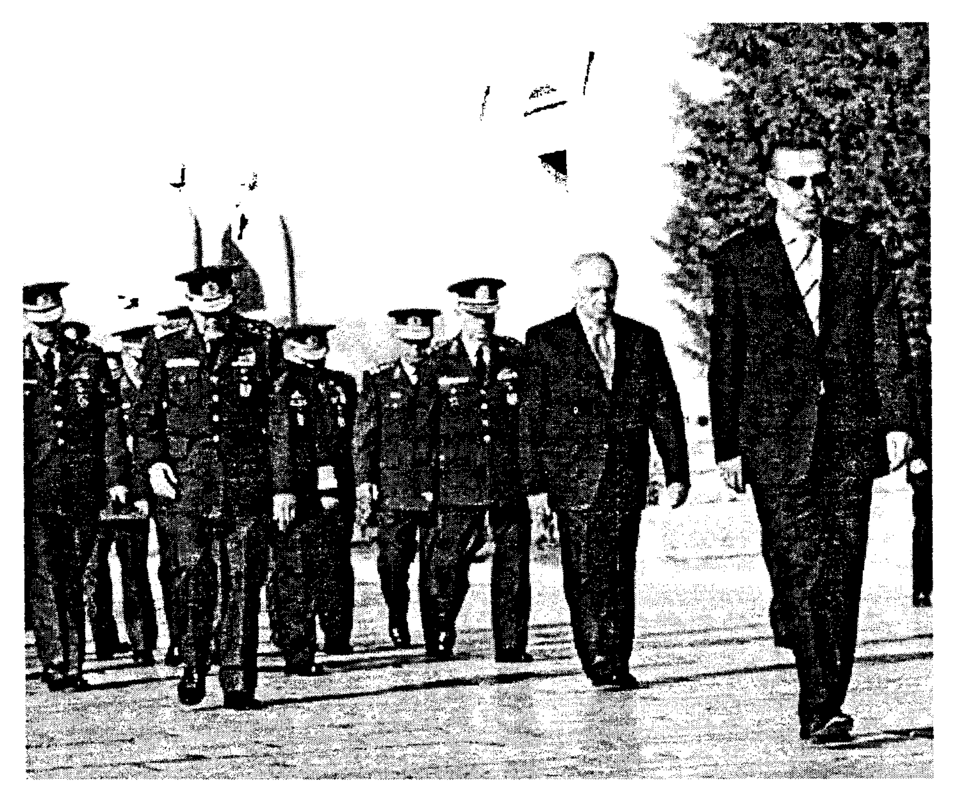
الجيش التركى صاحب النفوذ الأكبر فى البلاد.. ولكن قبل قدوم أردوغان



يكرم إحدى الجنديات التركيات



القائد أردوغان.. رغم أنف العسكر



أردوغان فى المقدمة دائماً.. بعد أن هز معقل العلمانية وقلص دور العسكر



قادة العسكر يستمعون لأوامره..
وينصاعون على غير عادتهم



العسكر للخلف دُرْ أمام ثقة أردوغان



طرق جديدة للتعامل مع المسألة الكردية فى العهد الأردوغانى



التأييد الشعبى لأردوغان معين لا ينضب أبداً



صناعة المستقبل تبدأ من المدرسة.. هكذا يؤمن أردوغان



لا يتردد أن يقبل أيدى أهل الفضل عليه وعلى شعبه



بساطته جواز مروره لقلوب الشعوب.. أردوغان فى ضيافة إحدى الأسر التركية البسيطة



فى شهر رمضان يفطر وسط مواطنيه



يزور المرضى فى المستشفيات



لا يخجل أن يقبل أيدى الأطفال



.. والأطفال يعشقونه



أردوغان فى أحد مؤتمرات «موصياد» حصان حكومة العدالة الاقتصادى الجامح



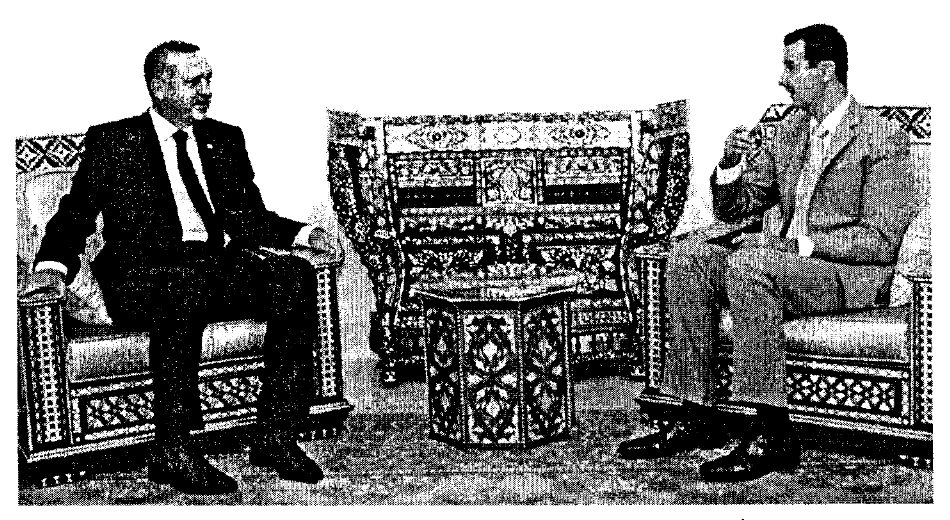
لا يكل أو يمل
من العمل
من أجل الارتقاء
ببلاده
ورفعة مكانتها



تركيا..
وآفق جديد
من التطور
العلمى
والتكنولوجى



«مؤذن إسطنبول»
يفتتح أحد
المشاريع
الصناعية الكبرى



الرئيس بشار الأسد وأردوغان.. انتقلا بالعلاقات السورية التركية إلى علاقة شراكة وتوأمة

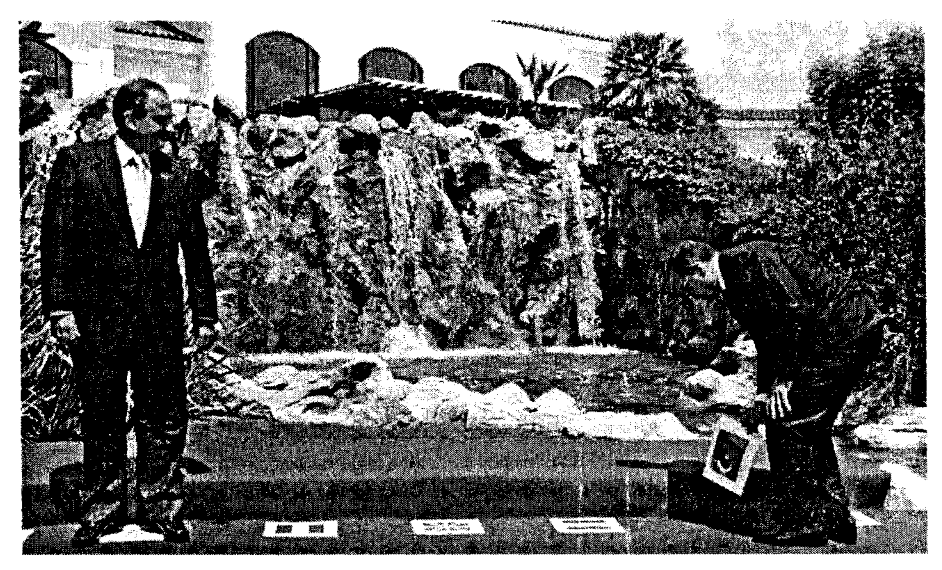


الملك عبد الله وأردوغان.. وعلاقات نموذجية

الرئيس نجاد وأردوغان.. علاقة تعاون وشراكة

الرئيس مبارك وأردوغان.. وحرص على صفاء العلاقات المصرية التركية

أردوغان والمالكى.. تعاون من أجل استقرار العراق

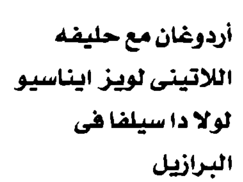


أردوغان يرفض أن يقف على علم بلاده (مثلما فعل غيره) فى قمة مجموعة ال ٢٠ فى بيتسبرغ



شركاء أردوغان الأوروبيون.. فلاديمير بوتين وسيلفيو بيرلسكونى فى مدينة سامسون التركية





أردوغان مع حليفه اللاتينى لويز ايناسيو لولا دا سيلفا فى البرازيل



فى استقبال الرئيس الأمريكى أوباما بأحد المساجد التركية.. أردوغان لا يكف عن الدعاء وذكر الله



أوباما يستمع بإنصات لنصائح أردوغان



أردوغان وميركل فى مشاورات لا تنتهى مع قادة الاتحاد الأوروبى

«الحاج الرئيس» يستضيف بابا الفاتيكان

«لن ندير الظهر لغزة، سندعم غزة ولو كنا وحيدين».. هكذا عبر أردوغان «المدافع عن الحقوق العربية» عن مشاعره الفياضة نحو القضية الفلسطينية





«فاتح دافوس» يعطى الدرس لقاتل الأطفال بيريز الصهيونى





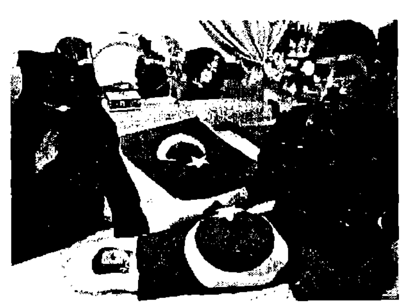
دمعة أردوغان.. على ضحايا الحرب على غزة فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨



أردوغان يزور المصابين الفلسطينيين فى حرب غزة



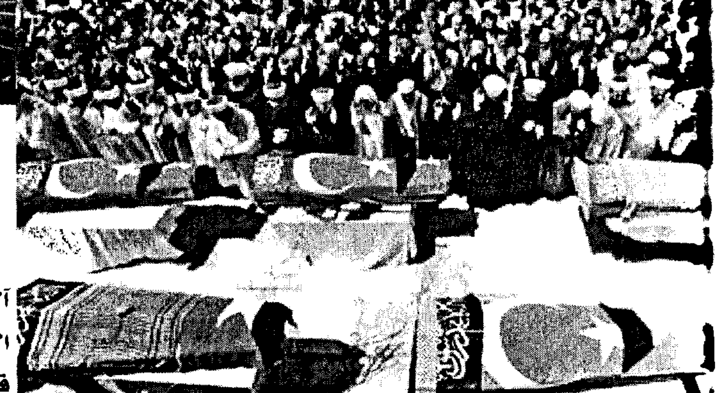
الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج خرجت لتأييد مواقف أردوغان المشرفة من القضية الفلسطينية



الطفل الذى اسماه والده رجب طيب أردوغان فى خان يونس ٦ يونيو ٢٠١٠



محبو أردوغان فى كل مكان ومن مختلف الأعمار



آلاف الأتراك يصلون على شهداء الاعتداء الصهيونى الوحشى على قافلة الحرية



الاعتداء على «قافلة الحرية» فى ٣١ مايو ٢٠١٠ ضربة سوداء فى تاريخ الإنسانية



خرج أردوغان لأغلب المحافظات التركية ليدعو للتصويت بـ«نعم» للتعديلات الدستورية فى ١٢ سبتمبر ٢٠١٠



٥٨٪ من الأتراك قالوا نعم للتعديلات



أردوغان يصوت على الاستفتاء المتعلق بالإصلاحات الدستورية



المصادر

١- القرآن الكريم.

٢- كتاب «الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمي متنامٍ» تأليف جراهام إى. فوللر - صادر عن معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام ٢٠٠٨.

٣- كتاب «العمق الإستراتيجي: مكانة تركيا في السياسة الدولية» تأليف أحمد داود أوغلو.

٤- كتاب «تركيا بين تحديات الداخل ورُهانات الخارج» تأليف مجموعة من الباحثين.

٥- كتاب «إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد» تأليف إدريس بووانو.

٦- كتاب «حجاب وحراب.. الكمالية وأزمات الهوية في تركيا» تأليف د. محمد نور الدين

٧- كتاب «العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب» تأليف محمد جميل.

٨- كتاب «العرب والترك» تأليف عبدالكريم الغرايبة.

٩- كتاب «من منظور تركي.. آفاق التعاون التركي السوري الإيراني العراقي» تأليف بولنت أراس - ترجمة رشا حاتم.

١٠- كتاب «أرغنيكون» تأليف شامل طيار.

١١- دراسة (قراءة في نتائج الانتخابات التركية ٢٠٠٧) - إعداد/ د. برهان كوروغلو- مركز الجزيرة للدراسات.

١٢- دراسة (الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى) - إعداد/ إبراهيم أوزتورك - أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد بجامعة مرمرة إسطنبول.

١٣- دراسة (تركيا.. الدولة والمجتمع) - إعداد/ على حسين باكير.

١٤- دراسة (تراجع الدور السياسي للجيش التركي) - إعداد/ بشير عبد الفتاح - مركز الجزيرة للدراسات.

١٥- دراسة (الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية) - إعداد/ طارق عبد الجليل.

١٦- دراسة للبروفيسير جنكيز اكطر الأستاذ بجامعة باهجشير بإسطنبول حول «الدولة الخفية»

١٧- دراسة (فصل مثير من تاريخ دولة التنظيم السري «أرجينكون» الحكومة التركية الخفية في قفص الاتهام) إعداد/ ممدوح الشيخ.

١٨- دراسة (الإسلاميون.. من الهامش إلى المركز) إعداد/ كمال السعيد حبيب باحث في شؤون الحركات الإسلامية.

١٩- دراسة (الرؤية الأميركية في دور تركيا الإقليمي) إعداد/ زياد عبدالوهاب النعيمي - مركز الدراسات الاقليمية.

٢٠- دراسة (مع الولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة) إعداد/ خليل العناني - مركز الجزيرة للدراسات.

٢١- دراسة (التوجه التركي في العهد الأميركي الجديد.. إلى أين؟) إعداد/ محمد نور الدين - مركز الجزيرة للدراسات.

٢٢- دراسة (جذور العلاقة بين تركيا واليهود) إعداد/ د. راغب السرجاني.

٢٣- دراسة (رؤية إلى تاريخ الصراع والتغيير في السياسة الخارجية التركية) إعداد/ محمد سعيد الفطيسي.

٢٤- دراسة (السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة) إعداد/بشير نافع - مركز الجزيرة للدراسات.
٢٥- دراسة (مستقبل الدور التركي في الخليج) إعداد/ عبد الجليل زيد المرهون - مركز الجزيرة للدراسات.
٢٦- دراسة (مصر.. إيران.. تركيا.. وتفاعلات النفوذ والمكانة في الشرق الأوسط) إعداد/د. حسن أبو طالب.
٢٧- دراسة (نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية) إعداد/جمال الدين هاشمي - مؤسسة سيتا.
٢٨- دراسة (تركيا.. دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية) إعداد/ إبراهيم غرايبة.
٢٩- دراسة (التقارب التركي العربي.. أبعادٌ.. ودلالاتٌ) إعداد/ سالم الوخي.
٣٠- دراسة (حدود الأدوار التركية الجديدة في القضية الفلسطينية) إعداد/ محمد الحافظ العابد.
٣١- دراسة (رهانات الخارج/ السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات) إعداد/ محمد نور الدين.
٣٢- دراسة (السعي التركي نحو عضوية الاتحاد الأوروبي) إعداد/مسعود أوزكان
- ترجمة/د. برهان كوروغلو.
٣٣- دراسة (سوريا وتركيا: انقلاب تاريخي؟) إعداد/ سعد محيو.
٣٤- «دمشق - أنقرة.. ركيزتا الاستقرار الإقليمي» بقلم: ريما الرفاعي
- صحيفة «الوطن» السورية ١٥/١٠/٢٠٠٧.
٣٥- «الحلقة الأخيرة من سياسة «تعدّد البُعد» التركية» بقلم: د. محمد نور الدين - *swissinfo.ch*.
٣٦- «الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور إستراتيجي جديد» بقلم: حسني محلي.
٣٧- «تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد» بقلم: إبراهيم البيومي غانم.
٣٨- «في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة» بقلم: محرم أكشي.
٣٩- «أزمة تركستان الشرقية وانعكاساتها على السياسات التركية» بقلم: برهان كورأوغلو.
٤٠- «الاتفاق التركي الأرميني: الدوافع والتوقعات» بقلم: د. محمد نور الدين.
٤١- «تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام» بقلم: حقي أوغور.
٤٢- «الاتفاق الثلاثي بخصوص الملف النووي الإيراني» بقلم: برهان كور أوغلو.
٤٣- «قمة إسطنبول الثلاثية» بقلم: بشير نافع - مركز الجزيرة للدراسات.
٤٤- «سياسة تركيا نحو إيران: مساع لبناء الجسور.. وانتهاج سياسة واقعية»
بقلم: سابرينا تافيرنيز - نيويورك تايمز.
٤٥- «تركيا وقوة المقاومة الديمقراطية» بقلم: جراهام فوللر.
٤٦- «تركيا وحل القضية الفلسطينية» بقلم: عبد الستار قاسم.
٤٧- «تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأميركي» غازي دحمان.
٤٨- «انتصار الإسلاميين في تركيا» بقلم: جراهام فوللر.
٤٩- حوار مباشر مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أرودغان أجراه جانييل ستنفورث وبرنهارد زاند من صحيفة نيويورك تايمز الأميركية.
٥٠- «التطوّر المثير: المصالحة التركية ـ الكرديّة.. بين مبادرة أردوغان وخطّة أوجلاّن» - مجلة المشاهد السياسي.

٥١- «تركيا بين مطرقة القضاء ومطرقة الجيش» بقلم: د. محمد نور الدين.
٥٢- حلقات «تركيا من أتاتورك إلى أردوغان» التى نشرتها صحيفة الشرق الأوسط بدءاً من ٢٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧ عبر مراسلتها فى إسطنبول منال لطفى.
٥٣- «انتخابات تركيا.. وعودة الإسلام» بقلم د. راغب السرجانى.
٥٤- «هل ستصبح تركيا إسلامية؟.. البراجماتية فى المسار السياسى لحزب العدالة والتنمية التركى» بقلم مايكل ثومان رئيس جريدة داى زايت فى الشرق الأوسط - ٥ مارس/أذار ٢٠١٠
٥٥- «خبرة الإسلاميين فى تركيا - دروس مستفادة» بقلم د. عمرو حمزاوى
- صحيفة «الجريدة» الكويتية - ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٧
٥٦- «انتباه: الإسلام الجديد من بوابة تركيا» بقلم جاكسون ديهل
- صحيفة «الشرق الأوسط» - ٣١ أغسطس/آب ٢٠٠٧
٥٧- «ما بعد استفتاء ١٢ أيلول» بقلم: إبراهيم كالن - صحيفة «توداى زمان» التركية.
٥٨- «التخلص من وصاية الأتاتوركيين» بقلم: إحسان داغى - صحيفة «زمان» التركية.
٥٩- «الانقلاب الديمقراطى فى تركيا» بقلم: فهمى هويدى - صحيفة الخليج الإماراتية ٢١/٠٩/٢٠١٠
٦٠- «إرهاصات ميلاد الجمهورية التركية الثانية» بقلم: فهمى هويدى - نشر فى صحيفة الشرق القطرية.
٦١- «تغير السياسة التركية» تقرير أوردته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية فى موقعها على شبكة الإنترنت بتاريخ ٩/٦/٢٠١٠
٦٢- «تركيا وإسرائيل... تقارب أم تباعد؟».. ستيفن أ. كوك فى مقابلة أجراها معه برنارد جويرتزمان - تقرير واشنطن.
٦٣- «حدود التصعيد بين تركيا وإسرائيل» بقلم: بشير عبد الفتاح - الجزيرة.
٦٤- «كيف خسرت إسرائيل تركيا؟» بقلم: ترودى روبين - نيويورك تايمز- ٦/٨/٢٠١٠
٦٥- مواقع إليكترونية:
- الموقع الالكترونى لبرنامج المسح الاجتماعى الدولى (آى إس إس بى) المختص بقياس مدى الالتزام بقيم الدين فى العالم.
- المواقع الالكترونية لصحف (حريت - ميلليت - ينى شفق - طرف) اليومية التركية.
- وكالات (تايم تورك) و(أنباء الأناضول).
- موقع *cnn* العربى والإنجليزى. - موقع الجزيرة نت. - موقع «أخبار العالم» التركى.
- مواقع حكومية (البرلمان التركى) و(وزارة الخارجية التركية) و(رئاسة الوزراء التركية) و(حزب العدالة والتنمية)
- موقع جماعة فتح الله غولين.

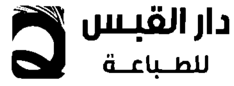
الفهرس

مقدمة		٥
الباب الأول:	**النشأة والصعود**	١١
الفصل الأول:	نشأة الشيخ رجب	١٣
الفصل الثانى:	صعود نجمه	٢٣
الباب الثانى:	**سياسة مؤذن إسطنبول**	٣٩
الفصل الأول:	أردوغان.. مُصلحُ السياسة الداخلية التركية	٤١
الفصل الثانى:	أردوغان ورفاقه فى ملعب الاقتصاد	٤٩
الفصل الثالث:	مبادرات أردوغان لحل المسألة الكردية	٥٧
الباب الثالث:	**تحطيم الصنم**	٦٥
الفصل الأول:	«الفتى الشجاع» يهزم العسكر	٦٧
الفصل الثانى:	عودة الإسلام التركى	١٠٣
الباب الرابع:	**الثورة الأردوغانية**	١٢٣
الفصل الأول:	انقلاب دستورى	١٢٥
الفصل الثانى:	ولادة الجمهورية الثانية	١٤٧
الباب الخامس:	**من الحلم الأوروبى إلى الواقع الإسلامى**	١٥٣
الفصل الأول:	السياسة الخارجية التركية	١٥٥
الفصل الثانى:	داعم الحقوق العربية	١٧٩
الفصل الثالث:	الامتداد التركى إلى قارات العالم	٢٢٣
الباب السادس:	**من الشراكة إلى الصدام**	٢٤٩
الفصل الأول:	«شوكة» فى حلق الحليف الأميركى	٢٥١
الفصل الثانى:	أردوغان صائد الذئاب	٢٦٥
الباب السابع:	**وثائق وصور**	٣٠٥
الفصل الأول:	أهم خطب أردوغان	٣٠٧
الفصل الثانى:	صــور	٣١٣
المصادر:		٣٣٢

الطبعة الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١١/١٩٥٧

الترقيم الدولي: *I.S.B.N. 978-977-376-602-3*



الإدارة و فصل الألوان

٥ شارع سراي المنيل - القاهرة

هاتف و فاكس : ٢٣٦٨٥٦٢٨ - ٢٣٦٤٠٨٣٥

المطابع

١٠ شارع زيدان - طريق مصر حلوان الزراعي - المعادي - القاهرة

هاتف و فاكس : ٢٥٢٤٣٣١٤

■ من الإنسان العادي الفقير الذي لا وقت لديه للانشغال بالسياسة حتى كبار المثقفين، تحظى تركيا (أردوغان) بالتقدير والاحترام، ومواقفها بالهتاف والتصفيق. وهو ما ساهم في تدعيم صورة تركيا في الشارع العربي، وجعل لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، شعبية طاغية يحظى بها في العالم العربي والإسلامي لمواقفه المشرفة، وعندما يُسأل أردوغان (فارس الحقوق العربية)، عن سر الشعبية الجارفة، يرد بكل تواضع: (أنا لست لاهثًا وراء شعبية، إذا كنا نقوم بوظيفتنا وواجباتنا فما أسعدنا، لأن هذه المناصب التي نتولاها اليوم لهي مؤقتة، المهم أن نترك صوتًا يتردد صداه تحت قبة السماء، كل جهدنا ينصب على هذا الهدف، نحن نحب الناس والبشر، لانهم خُلقوا من قِبَل الخالق، إذا سنحت لنا الفرصة للمساهمة في السلام العالمي فما أسعدنا، إذا استطاعت تركيا أن تكون مركزًا للسلام العالمي فما أسعدها).

فتركيا في عهد أردوغان حققت جملة نتائج داخلية وإقليمية ودولية، فهناك ارتياح تركي داخلي من المواقف التركية بعودة تركيا إلى جذورها ودورها كوريث للخلافة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وإقليمياً مرحبا بتركيا إيرانياً وسورياً وفلسطينياً وخليجياً.

وهكذا فإن العلاقات العربية التركية اليوم تعايش أجمل سنوات التقارب والتجانس السياسي اللوجيستي، لذا فإنه يجب أن يتم استغلالها بالشكل الصحيح، وتحديداً من قِبَلِ العرب، فتركيا دولة قوية في المنطقة، ولها مستقبل واضح على خارطة السياسة الدولية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وصداقتها والتحالف معها يعد جائزة كبرى للدول العربية، والتقارب منها سيكون الفرصة التي لا أتصور أن تتكرر تاريخياً بين الطرفين العربي والتركي، كما أن ذلك التقارب سيكون نقلة نوعية لتعزيز القضايا العربية وتقويتها في المحافل الدولية، وخصوصًا قضية الصراع العربي مع إسرائيل.

وتقديرًا منا لتركيا (أردوغان) ومواقفه المشرفة، حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم دراسة شاملة عن واقع تركيا الآن والمقارنة بين عصورها المختلفة، من خلال التجربة الأردوغانية، التي نطل عليها من هذا الكتاب، في محاولة منا لمعرفة كيف ولماذا صارت التجربة (الأردوغانية) أنموذجًا لتجارب الحكم في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

W.Salama 010 15 17 873

I.S.B.N. 978-977-376-602-3






حصريات
مجلة
الابتسامة